

کتابخانه تصفیہ کارخانہ حمید آباد دکن

۱۸۸۳

رف ۲۱

نمبر دوا ~~۱۸۸۳~~ ~~۱۸۸۳~~

تاریخ دوا

نمبر کتاب کتاب التبتہ

وہ شاو

نمبر کتاب فن مذکور

5687  
5/1A



كتاب

الشيخ أبي الفتح

جلنى مذهب الامام الشافعى

المطلى رضى الله عنه

فالف

الشبح الامام ركن الاسلام

ابى اسحق ابراهيم بن على

السرارى

وزر

التميم

طبع

فى مدينة لندن المحروسة

بمطبع برل

سنة ١٨٧٩ المسماة



۱۸۸۳	واحد نمبر
۲۱ <del>۴۴</del> الف	دو نمبر
۶۸۱ ع	کتاب نمبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ تَعَالَى

الحمد لله . حَقَّقَ حمدُهُ وصلواتُهُ على مُحَمَّدٍ خَيْرِ خَلْقِهِ وعلى  
آلِهِ وصحبه <sup>٥</sup> هذا كتابٌ مختصرٌ في أصولِ مذهبِ الشافعي رضي  
الله عنه إذا قرأه المبتدئ وتصوره تنبيهٌ به على أكثر المسائل  
وإذا نظر فيه المنتهى تذكُّرٌ به جميعِ الحوادثِ إن شاء الله <sup>٥</sup>  
تعالى وبه <sup>٥</sup> التوفيقُ وهو حسبى <sup>٤</sup> ونعم الوكيل <sup>٥</sup> وإياه أسألُ  
أن ينفع به إنه قريب مجيب

## كتاب الطهارة

### باب المياه

قال الله تعالى وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا <sup>٥</sup> ولا يجوز  
رفعُ حَدِّثٍ ولا إزالةُ نجسٍ إلَّا بالماءِ المطلق وهو ما نزل من

<sup>٥</sup>) In Codice O. <sup>٤</sup>) In Codice L. haec verba sequuntur: قال الشيخ الامام ركن الاسلام  
ابو اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الغيور زاباذي قدس الله  
روحهُ. <sup>٤</sup>) Cod. L. تسبحة. <sup>٥</sup>) Qor-  
ân 25, 50b.

السماء أو ذب عن الأرض على أي صفة كان من أصل الخلقة  
وتكره الطهارة بماء قصد إلى تسمينه <sup>٥</sup> وإذا تغير الماء بمخالطة  
طهر يستغنى الماء عنه كالزعفران والأشنان لم تجز الطهارة به  
وإن تغير بما لا يختلط به كالدهن (2) والعود جازت الطهارة به  
<sup>٥</sup> في أحد القولين وإن وقع في ماء <sup>٦</sup> دون القلتين <sup>٧</sup> نجاسة لا  
يُدرِكها الطرف لم تنجسه وقيل تنجسه وقيل فيه قولان وإن  
كان مما يُدرِكها الطرف فإن كانت مَيْتَةً لا نَفْسَ لها سائلة لم  
تنجسه في أحد القولين وهو الأصل للناس وقد نجسه في الآخر  
وهو القياس وإن كان غير ذلك من النجاسات نجسه وإن كان  
<sup>١٠</sup> الماء <sup>٨</sup> قَلْتَيْنِ ولم يتغير فهو طاهر وإن تغير فهو نجس وإن <sup>٩</sup>  
زال التغير بنفسه أو بماء طهر وإن زال بالتزاح ففيه قولان  
أحدهما أنه يظهر وقال في القديم إن كان الماء جارياً لم ينجس  
إلا بالتغير وما تُطهر به من حَدَثٍ فهو طاهر غير مطهر في  
أظهر القولين فإن بلغ قَلْتَيْنِ جازت الطهارة به وقيل لا تجوز

#### باب الأنية

١٥

تجوز الطهارة من كل إناء طاهر إلا ما أُتخذ من ذهب أو فضة  
فإنه يحرم استعماله <sup>١٠</sup> في الطهارة وغيرها فإن نُظِّهر منه صَحَّتْ  
طهارته وهل يجوز \* اتخاذه فيه وجهان <sup>١١</sup> وما أُتخذ من بلور أو  
يساقوت ففيه قولان أظهرهما أنه \* لا يحرم <sup>١٢</sup> (3) وما ضُيِّبَ بالغصاة

<sup>a)</sup> In L. deletum, in O. تسمينه. <sup>b)</sup> O. habet فيها. <sup>c)</sup> O. addit منه. <sup>d)</sup> In L. deest الماء. <sup>e)</sup> L. ثان. <sup>f)</sup> In L. فهو. <sup>g)</sup> In Cod. L. deletum. <sup>h)</sup> Ex Cod. O. addita sunt haec verba, quae in Cod. L. deleta sunt. <sup>i)</sup> Haec quoque verba ex Codice O. addita, in L. deleta sunt.

ان كان قليلاً للحاجة لم يُكره وان كان للزينة كره وان كان كثيراً للحاجة كره وان كان للزينة حرم وقيل ان كان في موضع الشرب حرم وان كان في غيره لم يحرم وقيل لا يحرم بحال ويستحب ان تاحتر الانية فان وقع في بعضها فجاسة واشتبه عليه تحرى وتوضأ بالطاهر على الاغلب عنده وقيل 5 ان كان معه ماء يتيقن طهارته لم يتححر وان اشتبه ذلك على الاعمى ففيه قولان احدهما ينحري والثاني لا ينحري ومن اشتبه عليه ماء وبول اراقهما وتيمم .

### باب السواك

السواك سنة عند القيام الى الصلوة وعند كل حال يتغير فيهما 10 القم من ازم وغيره ويكره للصائم بعد الزوال ويستحب ان يستاك بعود من اراك وان يستاك بيبابس قد ندى بالماء والمستحب ان يستاك عرضاً ويدهن غيباً ويكحل ونسراً ويقلّم الظفر وينتف الابط ويحلق العانة ويقص الشارب، وبكرة العزج ويجب الاختتان 15

### (4) باب صفة الوضوء

اذا اراد الوضوء قوى رفع الحداث او الطهارة<sup>a</sup> للصلاة او الطهارة<sup>a</sup> لا أمر لا يستباح الا بالطهارة. كمس المصحف وغيره ويستحب النية الى آخر الطهارة ويسمى الله تعالى ويغسل كفيه ثلثاً فان كان قد قام من النوم كره ان يغمس كفيه في الاناء قبل ان 20 يغسلهما ثلثاً ثم يتمضمض ويستنشق ثلثاً يجمع<sup>b</sup> بينهما في

<sup>a</sup>) L. طهارة. <sup>b</sup>) In O. ويجمع.

اِحْدَ الْقَوْلَيْنِ بِغُرْفَةٍ وَقِيلَ بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ وَيُفَصِّلُ بَيْنَهُمَا فِي الْآخِرِ  
 بِغُرْفَتَيْنِ وَقِيلَ بِسِتِّ غُرَفَاتٍ وَيُبَالِغُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا  
 فَيُزَفِّقُ ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنْابِتِ شَعْرِ الرَّاسِ  
 وَمُنْتَهَى اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنَ هُزُلًا وَمِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرَضًا فَإِنْ  
 كَانَ عَلَيْهِ شَعْرٌ كَثِيفٌ لَمْ يَلْزِمَهُ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ ٥ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ  
 يَخْلُلَ الشَّعُورَ إِلَّا لِلْحَاجِبِ وَالشَّارِبِ وَالْعَنْفَقَةِ وَالْعَذَارِ فَإِنَّهُ  
 يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا وَإِنْ كَثُفَ الشَّعْرُ عَلَيْهَا وَفِيهَا نَزَلَ مِنَ  
 اللَّحْيَةِ عَنِ الذَّقَنِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَجِبُ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِهِ  
 وَالثَّانِي لَا يَجِبُ ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا (٥) وَيَجِبُ ادْخَالُ الْمَرْفَقَيْنِ  
 ١٥ فِي الْغَسْلِ فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ مِنْ فَوْقِ الْمَرْفَقِ أُسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَمَسَّ  
 الْمَوْضِعَ مَاءً ثُمَّ يَمَسُّ رَأْسَهُ فَيَبْدَأُ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ ثُمَّ يَذْهَبُ  
 بِالْيَدَيْنِ إِلَى قَعَاهُ ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ وَيَفْعَلُ  
 ذَلِكَ ثَلَاثًا ثُمَّ يَمَسُّ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثَلَاثًا  
 وَيَأْخُذُ لَصِصًا خِيَمَةً مَاءً جَدِيدًا ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا وَيَلْزِمُهُ  
 ٢٥ ادْخَالُ الْكَعْبَيْنِ فِي الْغَسْلِ وَهُمَا الْعُظْمَانِ الْفَاتِيحَانِ عِنْدَ مَفْصَلِ  
 السَّاقِ وَالْقَدَمِ وَيَخْلُلُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ٥ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْرَغَ مِنَ  
 الْوُضُوءِ أَنْ يَقُولَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ  
 وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ٥ وَأَنْ لَا يَنْفُصَ يَدَيْهِ وَلَا  
 يَنْشِفَ أَعْضَاءَهُ وَأَنْ لَا يَسْتَعِينُ فِي وَضُوءِهِ بِأَحَدٍ وَأَنْ اسْتَعَانَ

٢٠ جَازَ ٥

### بَابُ فَرَضِ الْوُضُوءِ وَسُنَنِهِ

وَفَرَضَ الْوُضُوءَ سِتَّةَ النِّيَّةِ عِنْدَ غَسْلِ الْوُجْهِ ٥ وَغَسْلِ الْوُجْهِ ٥

وغسل اليدين <sup>٤</sup>، ومسح القليل من الرأس، وغسل الرجلين <sup>٥</sup>،  
والترتيب على ما ذكرناه، وأضاف اليه في التقديم التتابع  
فاجعله سابعاً، وستنه عشرة (6) التسمية، وغسل الكفين،  
والمضغطة، والاستنشاق، ومسح جميع الرأس، ومسح  
الاذنين، وتخليل اللحية الكثية، وتخليل اصابع الرجلين،  
والابتداء باليمنى، والطهارة ثلثاً ثلثاً،

### باب المسح على الخفين

وباجوز المسح على الخف في الوضوء للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن  
وللمقيم يوماً وليلة وابتداء المدة من حين يحدث بعد لبس  
الخف فان مسح في المختصر ثم سافر أو مسح في السفر ثم اقام <sup>10</sup>  
أتم مسح مقيم <sup>١</sup> وان شك في وقت المسح أو في انقضاء مدة  
المسح بنى الامر على ما يوجب الغسل ولا يجوز المسح الا  
ان يلبس الخف على طهارة كاملة ولا يجوز الا على خف ساتر  
لأقدمين يمكن متابعة المشي عليه وفي المسح على الخرموقين  
قولان احدهما يجوز والثاني لا يجوز <sup>٢</sup> والبسنة ان يمسح <sup>15</sup>  
اعلى الخف واسفله فيضع يده اليمنى على موضع الاصابع  
واليسرى تحت عقبه ثم يهر اليمنى الى ساقه واليسرى الى  
موضع الاصابع فان اقتصر على مسح القليل من اعلاه اجزأه  
وان اقتصر على ذلك (7) من اسفله لم يجزئه على ظاهر المذهب  
وان ظهرت الرجل او انقضت مدة المسح وهو على طهارة المسح <sup>20</sup>

٤) الى الكعبين O. add. ٥) الى المرفقين In O. add.

غَسَلَ الْقَدَمَيْنِ فِي اصْدَحِ الْقَوْلَيْنِ وَاسْتَأْنَفَ الْوُضُوءَ فِي الْآخِرِ

### باب ما ينقص الوضوء

وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَحَدُهَا الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ \* نَادِرًا كَانَ أَوْ مُعْتَادًا فَإِنْ  
انْسَدَّ الْمَخْرُجُ الْمُعْتَادُ وَانْفَتَحَ مَخْرُجٌ دُونَ الْمَعْدَةِ. اِنْقَضَ الْوُضُوءُ  
5 بِالْخَارِجِ مِنْهُ وَإِنْ انْفَتَحَ فَوْقَ الْمَعْدَةِ فَفِيهِ قَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ يَنْسَدَّ الْمُعْتَادُ  
لَمْ يَنْتَقِضْ الْوُضُوءُ <sup>a</sup> بِالْخَارِجِ مِنْ فَوْقِ الْمَعْدَةِ وَفِيهَا تَحْتَهَا وَجْهَانِ ٥  
وَالثَّانِي زَوَالُ الْعَقْلِ إِلَّا النَّوْمَ قَاعِدًا مُفْضِيًا بِمَحَلِّ الْجَدَثِ إِلَى  
الْأَرْضِ ٥ وَالثَّلَاثُ مَنْ يَقَعُ شَيْءٌ مِنْ بَشَرْتِهِ عَلَى بَشَرَةِ امْرَأَةٍ  
أَجَنْبِيَّةٍ فَإِنْ وَقَعَ عَلَى بَشَرَةِ ذَاتِ رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَفِيهِ قَوْلَانِ وَفِي  
10 الْمَلْمُوسِ قَوْلَانِ ٥ وَالرَّابِعُ مَسُّ فَرْجِ الْإِذْيِ بِبَطْنِ الْكَفِّ ٥ وَإِذَا  
تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ بَنَى عَلَى يَقِينِ الطَّهَارَةِ وَإِنْ تَيَقَّنَ  
لِلْحَدَثِ وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ بَنَى عَلَى يَقِينِ الْحَدَثِ وَإِنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ  
وَالْحَدَثَ وَشَكَّ فِي الْأَسْبَاقِ مِنْهُمَا نَظَرَ فِيهِمَا كَانَ قَبْلَهُمَا فَإِنْ كَانَ  
حَدَثًا فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ وَإِنْ كَانَ طَهَارَةً فَهُوَ (8) مُتَحَدِّثٌ ٥ وَمَنْ أَحْدَثَ  
15 حَرَّمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالطَّوَافَ وَمَسَّ الْمُصْحَفَ وَحَمَلَهُ

### باب الاستطابة

إِذَا أَرَادَ قِضَاءَ الْحَاجَةِ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ فِيهِ <sup>a</sup> ذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ  
وَجَلَّ نَحَّاهُ وَيَقْدَمُ رِجْلَاهُ الْيَسْرَى فِي الدُّخُولِ وَالْيَمْنَى فِي الْخُرُوجِ  
وَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ ٥ وَلَا يَرْفَعُ

<sup>a</sup>) L. om.    <sup>b</sup>) Cod. L. in margine ex *Modjmal*: ابْشِرْهُ ظَاهِرًا  
جلد الانسان.

قُوْبُهُ حَتَّى يَمْدُنُوْا مِنَ الْاَرْضِ وَيَنْصِبَ رِجْلَهُ الْيَمْنَى وَيَعْتَمِدَ عَلَى  
 الْيَسْرَى وَلَا يَتَكَلَّمُ فَاذَا انْقَطَعَ الْبَوْلُ مَسَحَ بِيَدِهِ الْيَسْرَى مِنْ  
 مَجَامِعِ الْعُرُوْقِ اِلَى رَاسِ الذَّكَرِ ثُمَّ يَنْتَرُ ذِكْرَهُ وَيَقُولُ اِذَا فَرَّغَ  
 غُفْرَانَكَ الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى اَخْرَجَ عَنِّى الْاَذَى وَعَافَانِى ۝ وَانْ كَانَ  
 فِى الصَّخْرَاءِ اَبْعَدَ وَاسْتَتَرَ عَنِ الْعَيُونِ وَارْتَدَّ مَوْضِعًا لِلْبَوْلِ ۝ وَلَا  
 يَبُولُ فِى ثُقُبٍ وَلَا سَرَبٍ وَلَا تَحْتَ الْاَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ وَلَا فِى قَارِعَةٍ  
 الطَّرِيقِ وَلَا فِى ظِلٍّ وَلَا يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَلَا يَسْتَقْبِلُ  
 الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ۝ وَانْ اَرَادَ الْاِسْتِنَاجَاءَ بِالْمَاءِ اَنْتَقَلَ اِلَى  
 مَوْضِعٍ اٰخَرَ ۝ وَالْاِسْتِنَاجَاءُ وَاجِبٌ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَالْاَفْضَلُ  
 اَنْ يَكُوْنَ قَبْلَ الْوُضُوْءِ فَاِنْ اٰخَرَهُ اِلَى مَا بَعْدَهُ اجْزَاءً ۝ وَانْ اٰخَرَهُ  
 اِلَى مَا بَعْدَ التَّيْمُمِ لَمْ يُجْزِئْهُ وَقِيلَ يُجْزِئُهُ (9) وَالْاَفْضَلُ اَنْ يَجْمَعَ  
 بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ فَاِذَا اَرَادَ الْاِقْتِنَاصَ عَلَى اَحَدِهِمَا فَالْمَاءُ اَفْضَلُ ۝ وَانْ  
 اِقْتَصَرَ عَلَى الْحَجَرِ اجْزَاءً ۝ وَانْ اَنْتَشَرَ الْخَارِجُ اِلَى بَاطِنِ الْاَلْيَةِ فَفِيهِ  
 قَوْلَانِ اَصْحَبُهُمَا اَنَّهُ يَجْزِئُهُ الْحَجَرُ ۝ وَانْ اَنْتَشَرَ الْبَوْلُ لَمْ يَجْزِئْهُ اِلَّا  
 الْمَاءُ وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ اَحَدُهُمَا يَجْزِئُهُ الْحَجَرُ مَا لَمْ يَجَاوِزْ  
 مَوْضِعَ الْقَطْعِ \* وَالثَّانِى لَا يَجْزِئُهُ اِلَّا الْمَاءُ ۝ فَاِنْ كَانَ الْخَارِجُ دَمًا اَوْ قَيْحًا  
 فَفِيهِ قَوْلَانِ اَحَدُهُمَا لَا يَجْزِئُهُ اِلَّا الْمَاءُ وَالثَّانِى يَجْزِئُهُ الْحَجَرُ ۝ وَانْ كَانَ  
 الْخَارِجُ حَصَاةً لَا رُطُوْبَةً مَعَهَا لَمْ يَجِبِ الْاِسْتِنَاجَاءُ مِنْهُ فِى اَحَدِ الْقَوْلَيْنِ  
 وَيَجِبُ فِى الْاٰخَرِ ۝ وَانْ اسْتَدْبَجَى بِالْحَجَرِ لُزْمَةَ اِزَالَةِ الْعَيْنِ وَاسْتَيْفَءَ  
 ثَلَاثَ مَسَاحَاتٍ اِمَّا بِحَجَرٍ لَهُ ثَلَاثَةُ اَحْرُفٍ اَوْ بِاَحْجَارٍ ثَلَاثَةَ الْمَسَاحَاتِ ۝

a) In O. خرج. b) In O. إذا. c) In O. فان. d) Ex mar-  
 gine Codicis L. haec verba sunt addita.



ان يُسِرَّ حَجَرًا من مَقَدِّم الصَّفَاحَةِ اليمْنَى الى ان يرجع الى  
الموضع الَّذِي بدأ منه ثُمَّ يَمُرُّ الثَّانِي من مَقَدِّم الصَّفَاحَةِ اليسرى  
الى ان يرجع الى الموضع الَّذِي بدأ منه ثُمَّ يَمُرُّ الثَّالِثَ على  
الصَّفَاحَتَيْنِ والمسْرِبَةِ جَمِيعًا<sup>١٠</sup>، ولا يَسْتَنَاجِي بِنَاجِسٍ ولا مَطْعُومٍ  
كَالعَظْمِ وجِلْدِ المَذَكَّى قَبْلَ الدِّبَاحِ ولا بِمَا لَهُ حَرَمَةٌ<sup>١١</sup> فَاِنْ اسْتَنَاجَى  
بشَيْءٍ من ذَلِكَ لم يَجْزِئُهُ ولا يَسْتَنَاجِي بَيَمِينِهِ فان فَعَلَ ذَلِكَ  
اجْزَأَهُ

باب ما يوجب الغُسلُ

(10) وَيَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الرَّجُلِ من شَيْئَيْنِ من خُرُوجِ المَنِيِّ ومن  
١٠ اِيلَاجِ الحَشْفَةِ في الْفَرْجِ وَيَجِبُ عَلَى الْمَرَأَةِ من خُرُوجِ المَنِيِّ ومن  
اِيلَاجِ الحَشْفَةِ في الْفَرْجِ ومن لَحِيضٍ وانْفَاسٍ وَقِيلَ يَجِبُ عَلَيْهَا  
اَيْضًا من خُرُوجِ اَنَوَلَدٍ وَقِيلَ لَا يَجِبُ<sup>١٢</sup> وان شَكَّ هلْ خَارَجَ  
من ذِكْرِهِ مَنِيٌّ او مَدْيٌ فَقَدْ قِيلَ يَلْزِمُهُ الوُضوءُ دونَ الْغُسْلِ  
وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْغُسْلُ<sup>١٣</sup> وَهُنَّ اجْنِبَ حَرَمٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
١٥ وَالطَّوَافُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَحَمْلُهُ وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ

باب صفة الغُسلِ

ومن اراد الْغُسْلَ نَوَى الْغُسْلَ من الْجَنَابَةِ او لِحَيْضٍ او نَوَى  
الْغُسْلَ لاسْتِبَاحَةٍ ما لَا يُسْتَبَاحُ إِلَّا بِالْغُسْلِ<sup>١٤</sup>، وَيَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ  
لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يُغَيِّضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَيَخْتَلِلُ اَصُولَ شَعْرَةٍ ثُمَّ يُغَيِّضُ  
٢٠ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ وَيَدْلُكُ ما وَصَلَ اِلَيْهِ يَدُهُ من بَدَنِهِ

a) Additamentum ex marg. Cod. L.

ويُفعل ذلك ثلثًا فإن « كانت امرأة تغتسل من الحيض أَسْتَحَبَّ لها أن تُتْبِعَ أَثَرَ الدَّمِ فِرْصَةً مِنَ الْمَسْكِ (11) فإن لم تجد فطيبًا غيرَه فإن لم تجد فالماء كافٍ <sup>هـ</sup> والواجب من ذلك الغيَّة وإيصال الماء إلى جميع <sup>و</sup> الشعر والبشرة <sup>هـ</sup>، وسُنَّه الوضوء والدلك والتكرار <sup>هـ</sup> والمستَحَبُّ أن لا ينقص الماء في الغسل من صاع ولا <sup>هـ</sup> في الوضوء من مِثَدٍ اقتداءً برسول الله صلى الله عليه وسلم وأن نقص عن ذلك <sup>هـ</sup> وَأَسْبَغَ اجْزَاءَهُ <sup>هـ</sup> وأن وجب عليه وضوء وغسل <sup>هـ</sup> اجْزَاءَهُ الغسل على ظاهر المذهب <sup>هـ</sup> وأن اجتمع على المرأة غسل جنابة وغسل حيض فاغتسلت لأحدهما اجْزَاءَهُ عنهما ومن نوى غُسلَ الْجُمُعَةِ لم يُجْزِئْهُ عن الجنابة ومن نوى غُسلَ الجنابة <sup>10</sup> لم يجزئه عن الجمعة في أصح القولين

### باب الغسل المسنون

وهو اثنا عشر غُسلًا <sup>و</sup> غُسلُ الْجُمُعَةِ وغُسلُ العيدين وغُسلُ الكسوفين وغُسلُ الاستسقاء والغسل من غُسل الميت وغُسل الكافر إذا أسلم وغُسل المجنون إذا أفاق والغُسل للإحرام <sup>15</sup> والغسل لدخول مكة والغسل للوقوف بعرفة والغسل للرُمى والغسل للطواف

### باب التيمم

(12) وباجب التيمم عن الأحداث كلها إذا عجز عن استعمال الماء ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر له غُبَارٌ يَعْلَقُ بالوجه واليدين <sup>20</sup>

a) In O. وان. b) E margine L. cum صح. c) L. hic et in seqq. et الغسل plus semel om.

فإن خالطه جص أو رمل لم يحجر التيمم به <sup>هـ</sup> وإذا أراد التيمم  
 فأنه يسمى الآلة عز وجل <sup>د</sup> ويضرب يديه <sup>ب</sup> على التراب ويفرق  
 أصابعه وينوي استباحة الصلوة ويمسح وجهه ثم يضرب أخرى  
 فيضع بطن أصابع يده اليسرى على ظهور أصابع يده اليمنى  
<sup>٥</sup> ويمرهما على ظهر الكف فإذا بلغ الكوع قبض أطراف أصابعه  
 وجعلها على حرف الذراع ثم يمرها إلى المرفق ثم يدير بطن كفه  
 إلى بطن الذراع ويمر عليه ويرفع إبهامه فإذا بلغ الكوع أمر إبهام  
 يده اليسرى على إبهام يده اليمنى ثم يمسح بيده اليمنى  
 يده اليسرى مثل ذلك ثم يمسح إحدى الراحتين على الأخرى  
<sup>١٠</sup> ويخلل بين أصابعهما، والواجب من ذلك النية ومسح الوجه  
 واليدين بضربتين فصاعداً وترتيب اليد على الوجه، وسننه  
 التسمية وتقديم اليمنى (13) على اليسرى <sup>هـ</sup> ولا يجوز التيمم  
 لمكتوبة إلا بعد دخول الوقت وأعواز الماء أو الخوف من استعماله  
 فإن أعوز الماء أو وجده وهو يحتاج <sup>د</sup> إليه للعطش لزمه طلبه  
<sup>١٥</sup> فبيما قرب منه فإن بذل له أو بيع منه بثمن المثل لزمه قبوله  
 وإن دُلَّ على ماء بقربة لزمه قصده ما لم يَخْشَ الضرر في نفسه  
 أو ماله فإن لم يجد وكان على ثقة من وجود الماء في آخر  
 الوقت فالأفضل أن يؤخره وأن كان على أيسر من وجوده فالأفضل  
 أن يقدمه وأن كان يرجو فغيه قولان أصحهما أن التقديم  
<sup>٢٠</sup> أفضل وأن وجد بعض ما يكفيه استعماله ثم يتيمم للباقي في

د) In O. اليد. هـ) In O. يديه. ب) In O. تعالى. ا) In O.

يحتاج. O.

أحد القولين ويقتصر على التيمم في القول الآخر فإن تيمم وصلى  
ثم علم أن في رَحْلِهِ أو حيث يلزمه طلبه ماء أعاد في  
ظاهر المذهب وإن تيمم ثم رأى الماء قبل الدخول في الصلوة  
بطل تيممه وإن كان بعد الفراغ منها اجزأته صلواته إن كان  
مسافرًا وبلزمه الإعادة إن كان حاضرًا وإن رأى الماء (14) في أثنائها  
أنها إن كانت الصلوة مما يسقط فرضها بالتيمم وتبطل إن لم  
يسقط فرضها بالتيمم وإن خاف من استعمال الماء أتلف  
لمرض تيمم \* وصلى ولا إعادة عليه وإن خاف الزيادة في المرض ففيه  
قولان أصحهما أنه يتيمم ولا إعادة عليه وإن خاف من شدة البرد تيمم  
وصلى وأعاد إن كان حاضرًا وإن كان مسافرًا أعاد في أحد القولين  
ولم يعد في الآخر، وإن كان في بعض بدنه فرج يمنع  
استعمال الماء غسل الصبيح وتيمم عن الجريح في الوجه واليدين  
وصلى ولا إعادة عليه ولا يصلى بتيمم واحد أكثر من فريضة وما  
شاء من النوافل ومن تيمم للقرض صلى به التفل ومن تيمم  
للفل لم يحصل به القرض ومن لم يجهد ماء ولا ترابًا صلى  
الفريضة وحدها وأعاد إذا قدر على أحدهما وإذا وضع الكسبر  
الجائر على غير طهر وخاف من نزعها أتلف مسح عليها وأعاد  
الصلوة وإن وضعها على طهر مسح وصلى وفي الإعادة قولان وهل  
يضم إلى المسح التيمم فيه قولان

### (15) باب الحيض

أقل سنٍ تحيض فيه المرأة تسع سنين وأقل الحيض يوم وليلة

a) In marg. L. additur ماء. b) In L. deest الماء. c) Haec  
verba ex Codice O sunt addita.

واكثره خمسة عشر يوماً وغالبه ست أو سبع وأقل طهر فاصل  
 بين الحيضتين خمسة عشر يوماً ولا حد لأكثره وإن رأت يوماً  
 طهراً ويوماً دمًا ففيه قولان أحدهما تصم<sup>٥</sup> الطهر الى الطهر والدم  
 الى الدم والثانى لا تصم بل الجميع حيض<sup>٦</sup> وفي الدم الذى  
 تراه الحامل قولان أصحهما أنه حيض والثانى أنه استحاضة  
 وإذا انقطع دم المرأة لزمان يصح فيه الحيض فهو حيض وإن  
 عبر الدم الاكثر فإن كانت مميزة<sup>٧</sup> وهى التى ترى فى بعض  
 الأيام دمًا اسود<sup>٨</sup> وفي بعضها دمًا اخمر<sup>٩</sup> كان حيضها أيام الدم  
 الاسود وإن كانت غير مميزة<sup>١٠</sup> ولها عادة<sup>١١</sup> كان حيضها أيام العادة  
 ١٠ وإن لم تكن مميزة<sup>١٢</sup> ولا لها عادة<sup>١٣</sup> وهى المبتدأة<sup>١٤</sup> ففيها قولان أحدهما  
 أنها تحيض أقل<sup>١٥</sup> للحيض والثانى تحيض غالب<sup>١٦</sup> للحيض وإن كانت  
 لها عادة<sup>١٧</sup> فنسبت عددها<sup>١٨</sup> ووفتها<sup>١٩</sup> ففيها قولان أحدهما أنها (16)  
 كالمبتدأة<sup>٢٠</sup> والثانى وهو الصحيح أنه لا يطأها الزوج وتغتسل لكل  
 فريضة وتصوم شهر رمضان ثم تصوم شهرًا آخر فيصح لها من  
 ١٥ ذلك ثمانية وعشرون يوماً ثم تصوم ستة أيام من ثمانية عشر  
 يوماً ثلثة<sup>٢١</sup> فى أولها وثلثة<sup>٢٢</sup> فى آخرها فيصح لها منها<sup>٢٣</sup> ما بقى  
 من الصوم وإن كانت فاسية<sup>٢٤</sup> للوقت ذاكرة<sup>٢٥</sup> للعدد أو ناسية<sup>٢٦</sup> للعدد  
 ذاكرة<sup>٢٧</sup> للوقت فكل زمان تيقنًا فيه حيضها جعلناها فيه حائضًا  
 وكل زمان تيقنًا طهرها جعلناها طاهرًا وكل زمان شككنا فيه  
 ٢٠ جعلناها فى الصلوة صاهرًا<sup>٢٨</sup> وفى الوطئ حائضًا وكل زمان احتمل  
 انه طامع<sup>٢٩</sup> الدم فيه امرأها بالغسل<sup>٣٠</sup> وإذا حاضت المرأة حرم

a) Codd. يصم. b) In L. التى. c) In O. عادتها. d) In O.

وكل<sup>٣١</sup> L. hic et deinde. من ذلك

الاستمتاع بها فيما بين السرة والركبة وقيل يحرم الوطئ في  
الفرج وحده والمذهب الأول وحرم عليها الصلوة \* وسقط عنها  
فرضها وحرم عليها الصوم والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف  
وحمله والجلوس في المساجد وقيل يحرم العبور فيه وقيل لا  
يحرم هـ وإذا انقطع الدم ارتفع تحريم الصوم ويبقى سائر الحرمات هـ  
(17) إلى أن تغتسل هـ وأقل النفاس مَاجِئَةً وأكثره ستون يوماً  
وغالبه أربعون يوماً وإذا عبر الدم الأكثر فهو كالحيض في الرد  
إلى التمييز والعادة والأقل والغالب هـ وإذا نفست المرأة حرم  
عليها ما يحرم على الحائض وينسقط عنها ما يسقط عن  
الحائض هـ

10

وتغسل المستحاضة فرجها وتعصبه وتتوضأ لكل فريضة ولا  
تؤخر بعد الطهارة الاشتغال بأسباب الصلوة والدخول فيها فإن  
أخترت ودمها يجرى استأنفت الطهارة وإن انقطع دمها في  
اثناء الصلوة استأنفت الطهارة والصلوة وقيل تمضي فيها،  
وحكم سلس البول وسلس المذي حكم المستحاضة

15

### باب إزالة النجاسة

والنجاسة هي البول والغائط والمذي والودي وقيل ومنى غير  
الدمي وقيل ومنى ما لا يؤكل لحمه غير الدم والقيح  
والقذى والخمر والنبيد والكلب والخنزير وما تولد منهما أو من  
أحدهما والميتة إلا السمك والجراد والادمي في أصح القولين 20  
وما لا يؤكل لحمه إذا ذبح وشعر (18) الميتة وشعر ما لا يؤكل

a) In O. tantummodo: والصوم. b) In textu L. deest hic et  
لحمه.

الحمة اذا انفصل في حال حيوته وتبين ما لا يؤكل لحمة غير  
الادمى والعلقنة في احد الوجهين ورطوبة فرج المرأة في ظاهر  
المذهب وما ينجس بذلك ولا يطهر شيء من النجاسات  
بالاستحالة الا شيان الخمر فانه اذا انقلبت بنفسها خلا طهرت  
5 وان خللت لم تطهر وجلد الميتة سوى جلد الكلب والخنزير  
اذا دبغ فانه يطهر ويحل بيعه في احد القولين ٥ واذا ولغ  
الكلب او الخنزير او ما تولد منهما في اداء لم يطهر حتى  
يُغسل سبع مرات احداهن بالتراب فان غُسل ببدل التراب  
بالجص والاشنان ففيه قولان اصحهما انه يطهر وان غُسل بالماء  
10 وحده ففيه وجهان احدهما انه يطهر والثاني لا يطهر ٥ ويجزئ  
في بول الغلام الذي لم يطعم النضج ويجزئ في غسل سائر  
النجاسات كالبول والخمر وغيرهما المكاثرة بالماء الى ان يذهب  
اثره والافضل ان يغسلها ثلثا وما لا يزول اثره بالغسل كالدم  
وغيره اذا غُسل وبقي اثره لم يصح ٥ وما غُسل به النجاسة ولم  
15 يتغير (19) فهو طاهر وقيل هو نجس وقيل ان انفصل وقد  
طهر الماحل فهو طاهر وان انفصل ولم يطهر المحل فهو نجس ٥

### كتاب الصلوة

ويجب فرض الصلوة على كل بالغ عاقل طاهر مسلم فأما الصبي  
ومن زال عقله مجنون او مريض والحائض والنفساء فلا يجب  
20 عليهم ٥ ويؤمر الصبي بالصلوة لسبع ويضرب على تركها لعشر  
فان بلغ في اثناء الصلوة او صلى في أول الوقت وبلغ في اخره

٥) O. addit: او من احدهما

اجزأه ذلك عن الغرض ۞ وأما الكافر فإن كان أصلياً لم يجب عليه وإن كان مرتدّاً وجب عليه ۞ ولا يُعذر أحدٌ من أهل فرض الصلوة في تأخيرها عن الوقت إلا نائمٌ أو ناسٍ أو معذورٌ بسفرٍ أو مطرٍ فإنه يؤخرها بنية للجمع أو من أكره على تأخيرها ومن امتنع من فعلها جاحداً لوجوبها كفرٌ وقتلٌ بكفره ۞ ومن امتنع غير جاحد حتّى خرج الوقت قتلٌ في ظاهر المذهب وقيل يقتل بترك الصلوة الرابعة وقيل يقتل بترك الصلوة الثانية إلى أن يصيف وقتها (20) ويستتاب كما يستتاب المرتد ثم يقتل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين

#### باب ٥ مواقيت الصلوة

الصلوات المكتوبة خمس الظُّهر وأول وقته إذا زالت الشمس وأخره إذا صار ظلٌ كل شيء مثله والعصر وأول وقته إذا صار ظلٌ كل شيء مثله وزان أدنى زيادةٍ وأخره إذا صار ظلٌ كل شيء مثليه ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى الغروب والمغرب وأول وقتها إذا غابت الشمس ولا وقت لها إلا وقت واحد <sup>15</sup> في أظهر القولين وهو بمقدار ما يتوضأ ويستتر العورة ويؤن ويقيم وله أن يستديمها إلى أن يغيب الشفق والعشاء ويكره أن يقال لها العتمة وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر وأخره إذا ذهب ثلث الليل في أحد القولين ونصفه في الآخر ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني (21) <sup>20</sup>



وَالصُّبْحُ وَأَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي وَآخِرُهُ إِذَا أَشَقَرَ الصُّبْحُ ثُمَّ  
يَذْهَبُ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ وَيَبْقَى وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَمَنْ  
ادْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَقَدْ ادْرَكَهَا وَمَنْ شَكَّ  
فِي دُخُولِ الْوَقْتِ فَأَخْبِرَهُ ثِقَةً عَنْ عِلْمٍ عَمِلَ بِهِ وَإِنْ أَخْبِرَهُ عَنْ  
اجْتِهَادٍ لَمْ يَقْلِدْهُ بَلْ يَجْتَهِدُ وَيَعْمَلُ عَلَى الْإِغْلَابِ عِنْدَهُ ٥  
وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ إِلَّا الظُّهْرَ فِي الْخَرِّ لِمَنْ  
يَمْضِي إِلَى الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُ يُبْرِدُ بِهَا وَفِي الْعِشَاءِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ  
تَقْدِيمَهَا أَفْضَلُ ٥ وَمَنْ ادْرَكَ مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ قَدَرًا مَا يُؤَدِّي فِيهِ  
الْغَرَضَ ثُمَّ جُنَّ أَوْ كَانَتْ امْرَأَةً فَحَاطَتْ وَجِبَ عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ  
10 وَأَنْ بَلَغَ صَبِيٌّ أَوْ اسْلَمَ كَافِرٌ أَوْ طَهَّرَتْ حَائِضٌ أَوْ نَفَسَاءُ أَوْ أَتَى  
مَاجُنُونٌ أَوْ مَغْمَى عَلَيْهِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بِرَكْعَةٍ لَزِمَهُمُ الصُّبْحُ  
وَأَنْ كَانَ بَدُونِ رَكْعَةٍ فَفِيهِ قَوْلَانِ وَأَنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ  
قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِرَكْعَةٍ لَزِمَهُمُ الْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ وَفِي الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ  
قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَلْزَمُ (22) بِمَا يَلْزَمُ بِهِ الْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ وَالثَّانِي  
15 يَلْزَمُ بِقَدْرِ خَمْسِ رَكْعَاتٍ ٥ وَمَنْ لَمْ يَصِلْ حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ  
وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْفَرَضِ بَعْدَرٍ أَوْ غَيْرِ عَذْرٍ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَالْأَوَّلَى أَنْ  
يَقْضِيَهَا مَرْتَبًا إِلَّا أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ الْحَاضِرَةَ فَيَلْزَمُهُ الْبِدَايَةُ بِهَا  
وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْضِيَهَا عَلَى الْفَوْرِ فَإِنْ أَخَّرَهَا جَازَ وَقِيلَ أَنْ فَاتَتْ  
بَغَيْرِ عَذْرٍ لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفَوْرِ وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الْخَمْسِ  
20 وَلَمْ يَعْرِفْ عَيْنَهَا لَزِمَهُ أَنْ يَضَلِّيَ الْخَمْسَ

### بَابُ الْأَذَانِ

الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ سُنَّةٌ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ

وقيل هو فرض على الكفاية فان اتفق اهل بلد على تركه قاتلهم  
الامام والاذان تسعة عشر كلمة الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد  
ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله ثم يرجع  
فيبدأ صوته فيقول اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا  
الله (23) اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول  
الله حتى على الصلوة حتى على الصلوة حتى على الفلاح حتى  
على الفلاح الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله فان كان في اذان  
الصبح قال بعد التحيعة الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة  
احدى عشر كلمة الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله  
اشهد ان محمدا رسول الله حتى على الصلوة حتى على الفلاح  
قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله  
الا الله ويستحب ان يرتل الاذان ويُدْرَجُ الاقامة ويكون  
الاقامة اخفض صوتا من الاذان وان يؤذن ويقيم على طهارة  
ويستقبل القبلة فاذا بلغ للبيعة التفت يمينا وشمالا ولا يستدبره  
وان يؤذن على موضع عال وان يجعل اصبعيه في صماخى اذنيه  
وان يكون المؤذن حسن الصوت وان لا يقطع الاذان بكلام ولا  
غيره وان يكون من اقرباء مؤذنى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وان يكون ثقة وان يقول بعد الفراغ منه اللهم رب هذه  
الدعوة (24) التامة والصلوة القائمة ان محمدا الوسيلة والفضيلة  
والدرجة الرفيعة وابعثه المقام المحمود الذى وعدته يا ارحم

a) Conf. Qorān 17, 22 et 81.

الراحمين، ويستحب لمن سمعه أن يقول كما يقول المؤمن ألا في الخيلة فإنه يقول لا حول ولا قوة إلا بالله ويقول في كلمة الإقامة أقامها الله وأدامها ما دامت السموات والأرض ولا يجوز الاذان إلا مرتباً ولا يجوز قبل دخول الوقت إلا الصبح فإنه يؤذن له بعد نصف الليل وتقيم المرأة ولا تؤذن، ومن فاتته صلوات أو جمع بين صلاتين أذن وأقام للأولى وحدها وأقام لثاني بعدها في "اصح الأفعال" وفي القول الثاني لا يؤذن ولا يُقيم وفي القول الثالث أذن وأقام لكل واحد على حدة وإذا لم يوجد من يتطوع بالاذن رزق الإمام من يقوم به وإن استأجر عليه عجز وغيل لا يجوز،

### باب ستر العورة

ويجب ستر العورة عن العيون بما لا يصف البشرة وهو شرط في صحتها الصلوة (25) وعورة الرجل ما بين سترته وركبته وعورة المرأة جميع بدنهما إلا الوجه والكفين وعورة الأمة ما بين السرة والركبة والمستحب أن يصلي الرجل في ثوبين قميص ورداء فإن اقتصر على ستر العورة جاز إلا أن المستحب أن يطرح على عاتقه شيئاً ويستحب للمرأة أن تصلي في ثلثة اثواب درع وخمار وسراويل ويستحب لها أن تكثف جلبابها ومن لا يجد إلا ما يستر بعض العورة ستر السواتين وإن

a) Conf. Qorān 2, 172; 9, 18. b) Conf. Qorān 11, 109 et 110. c) In L. deest له. d) Haec vocabula in Codice L, a lectore expuncta sunt.

وجد ما يكفي أحديهما ستر به القُبْل وقيل يستر به الدبر<sup>٥</sup>  
 وان بُدِلَ له سُتْرَةٌ لزمه قبولها ومن<sup>٥</sup> لم يجد صُلًى عُرْيَانًا ولا  
 إعادة عليه وان وجد السُّتْرَةَ في أثناء الصلوة وهي بقربه ستر<sup>٥</sup>  
 وبَنَى وان كانت بالبعد ستر واستأنف .

باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلوة<sup>٥</sup>

واجتناب النجاسات شرط في صحة الصلوة فان حمل نجاسة<sup>٥</sup>  
 في صلوته او لاقاها ببدنه او ثيابه لم تصح صلوته وقال في التقديم  
 (26) ان صُلًى ثم رأى في ثوبه نجاسة كانت في الصلوة لم يعلم<sup>٥</sup>  
 بها قبل الدخول اجزأته صلوته<sup>٥</sup> وان اصاب اسفل الخُفِ  
 نجاسة فمسحه على الارض فصلّى فيده ففيه قولان أحدهما<sup>١٠</sup>  
 يجزئته والثاني لا يجزئته وان اصاب الارض نجاسة فذهب أثرها<sup>٥</sup>  
 بالشمس والريح فصلّى عليها ففيه قولان أحدهما يجزئته والثاني  
 لا يجزئته وان صُلًى في مقبرة منبوثة لم تصح صلوته وان  
 صُلًى في مقبرة غير منبوثة كرهت واجزأته<sup>٥</sup> وان شك في  
 نبشها صحت صلوته وقيل لا تصح وان جبر عظمه بعظم<sup>١٥</sup>  
 نجس وخاف انقلب من نزع فصلّى فيه اجزأته صلوته وان  
 صُلًى وفي ثوبه دم البراغيث او اليسير من سائر الدماء او  
 سليس البول او الاستحاضة جازت صلوته وان كان على ثوبه  
 او على بدنه مما لا يدركه الطرف من غير الدماء فقد قيل  
 يصح وقيل لا يصح وقيل فيه قولان<sup>٥</sup> وان كان على فرجه دم<sup>٢٠</sup>  
 يخاف من غسله صُلًى فيه وأعاد ويكره الصلوة في الحمام

صلاته O. addit c) L. om. b) وان O. habet a)

وقارعة الطريق وأعطان الإبل (27) ولا تُكْرَه في مُرَاح الغنم ولا  
تَحِلُّ الصلوة في أرض مغصوبة ولا ثوب مغصوب ولا ثوب حريم  
فإن صلى لم يُعَدَّ وإن اشتبه عليه ثوب طاهر وثوب نجس  
صلى في الطاهر على الأغلب عنده وإن خفى عليه موضع  
النجاسة من الثوب غسله كله

### باب استقبال القبلة

واستقبال القبلة شرط في صحة الصلوة إلا في شدة الخوف  
وفي النافلة في السفر فإنه يصلِّيها حيثُ توجه فإن كان ماشياً  
أو على دابة يُمكنه توجيهها إلى القبلة لم يجز حتى يستقبل  
10 القبلة في الأحرام والركوع والسجود والغرض في القبلة  
أصابة العين فمن قرب منها لزمه ذلك بيقين ومن بعد منها  
لزمه بالظن في أحد القولين وفي القول الآخر الغرض لمن بعد  
الجهة ومن صلى في الكعبة أو على ظهرها وبين يديه سُترة  
متصلة جازت صلوته ومن غاب عنها فأخبره ثقة عن علم صلى  
15 بقوله ولم يجتهد وكذلك لن رأى محارب المسلمين في بلد  
صلى إليها ولم يجتهد وإن كان في برية واشتبهت عليه القبلة  
(28) اجتهد في طلبها بالدلائل فإن لم يعرف الدلائل أو كان  
اعمى قلَّد بصيراً يُعرفه وإن لم يجد من يقلِّده صلى على  
حسب حاله وأعاد ومن صلى بالاجتهاد أعاد الاجتهاد للصلوة  
20 الأخرى فإن تغير اجتهاده عمل بالاجتهاد الثاني فيما يستقبل ولا  
يُعبد ما صلى بالاجتهاد الأول وإن تيقن الخطأ لزمه إعادة في  
اصح القولين

### باب صفة الصلوة

إذا أراد الصلوة قام إليها بعد فراغ المودن من الإقامة ثم يسوي الصفوف أن كان اماماً ثم ينوي الصلوة بعينها أن كانت الصلوة مكتوبة أو سنة راتبة وان كانت نافلة غير راتبة أجزاءه نية الصلوة وتكون النية مقارنة للتكبير لا يجزئه غيره والتكبير أن يقول الله أكبر أو الله الأكبر لا يجزئه غير ذلك ومن لا يحسن التكبير بالعربية كبر بلسانه وعليه أن يتعلم ويسجد بالتكبير أن كان اماماً ويرفع يديه مع التكبير خذو منكم بيده ويغرق أصابعه (29) فإذا انقضى التكبير حط يديه وأخذ كوعه الأيسر بكفه الأيمن وجعلها تحت صدره وجعل نظره إلى موضع سجوده ثم يقرأ وجهته وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً وما أنا من المشركين<sup>a</sup> أن صلواتي ونسكي ومحبياتي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين<sup>b</sup> ثم يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم<sup>c</sup> ويقرأ فاتحة الكتاب أولها بسم الله الرحمن الرحيم<sup>d</sup> ويرتل القراءة ويرتبها ويأتي بها على الولا فان ترك ترتيبها أو فرقها لزمه أعادتها وإذا قال ولا الضالين<sup>e</sup> قال آمين ياجهر بها الإمام فيهما<sup>f</sup> ياجهر فيهما<sup>g</sup> وفي المأموم قولان أصحهما أنه ياجهر بهما ثم يقرأ السورة يبتدئها بسم الله الرحمن الرحيم فان كان مأموماً في الصلوة ياجهر فيها لم يقرأ السورة وفي الفاتحة قولان أصحهما أنه يقرأها<sup>h</sup> والمستحب أن تكون

a) Qorān 6, 79. b) Qorān 6, 163, ubi pro من voc. penult.

exstat أول. c) Conf. Qorān 16, 100. d) Qorān 1, initium. e) Qorān 1, finis. f) O. habet فيها. g) O. habet فيه. h) L. يقرأ.

السورة في الصُّبح والظهر من طول المفصل وفي العصر والعشاء  
 من أوساط المفصل وفي المغرب من قصار المفصل ٥ ويجهر الامام  
 والمنفرد بالقراءة في الصُّبح (30) والاوليين من المغرب والعشاء ٥  
 ومن لا يحسن الفاتحة وضاق الوقت عن التعلم قرأ بقدرها  
 ٥ من غيرها وان كان يحسن آية ففيه فولان احدهما. يقرأها ٥ ثم  
 يُضيف اليها من الذكر ما يتم به قَدْرُ الفاتحة والثاني انه يكرر  
 ذلك سَبْعًا وان لم يحسن شيئاً من القرآن لزمه ان يقول  
 سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا  
 قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَيُضيف انبياء كَلِمَاتٍ من الذكر  
 10 وقيل يسجود عداً وغيره ٥ فان لم يحسن شيئاً وقف بقدر  
 القراءة ٥ ثم يركع مكبراً رافعاً يديه وَأَدْنَى الرُّكُوع أن ينحني  
 حتّى يبلغ يداه رُكْبَتَيْهِ والمستحب أن يضع يديه على رُكْبَتَيْهِ  
 ويفترق أصابعه ويمد ظَهْرَهُ وَعُنُقَهُ ويجافي مَرْفَقَيْهِ عن جَنْبَيْهِ ٥  
 وتضم المرأة بعضهما الى بعض ٥ ويقول سبحان ربّي العظيم قلثاً  
 15 وذلك أدنى الكمال فان قال مع ذلك اَللّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَلَكَ  
 أَسَلَمْتُ وَبِكَ أَمْنْتُ وَأَنْتَ رَبِّي خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي  
 وَعَظَامِي وَشَعْرِي وَبَشَرِي وما استقل به قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ  
 كان اكمل ثم يرفع رأسه قائلاً سَمِعَ اللَّهُ (31) لَمَسَ حِمْدَهُ  
 وبرز يديه فاذا اسْتَوَى قائماً قال رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءُ السَّمَوَاتِ  
 20 وَمِلءُ الْأَرْضِ وَمِلءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ وذلك أدنى الكمال  
 فان قال معه اَعْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ حَقٌّ مَا قَالَ الْعَبْدُ كُلُّمَا لَكَ  
 عَبْدٌ لَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ وَلَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا

السَّجْدَ مِنْكَ الْخُجْدُ كَانَ اكْمَلَ ثُمَّ يَكْبِرُ وَيَهْوِي سَاجِدًا فَيَضَعُ  
 رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدِيهِ ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ وَادْنَى السَّجُودِ أَنْ يَبَاشِرَ  
 بِجَبْهَتِهِ الْمُصَلَّى وَفِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ قَوْلَانِ  
 أَحَدُهُمَا يَحِبُّ وَالثَّانِي لَا يَحِبُّ وَفِي مَبَاشَرَةِ الْمُصَلَّى بِالنَّكَفِ قَوْلَانِ  
 أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَحِبُّ ٥ وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْأَفِيَ مَرْفُوعَةً عَنْ ٥  
 جَنْبَتَيْهِ وَيُقَلَّ بَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ وَتَضُمُّ الْمِرَاةُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ  
 وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا وَذَلِكَ أَدْنَى الْكَمَالِ فَإِنْ قَالَ  
 مَعَهُ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَذَكَ اسْلَمْتُ وَبِكَ أَمَنْتُ أَنْتَ رَبِّي سَاجِدٌ  
 وَجْهِي لِمَلَأْتَنِي خَلْقَهُ وَصُوْرَهُ وَشَفَّ سَمْعِي وَبَصَرِي فَتَهَارَكِ اللَّهُ  
 أَحْسَنُ الْخَالِعِينَ ٥ كَانَ اكْمَلَ وَإِنْ سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سَجُودِهِ مَا ١٥  
 شَاءَ كَانَ حَسَنًا ثُمَّ يَرْفَعُ (32) رَأْسَهُ مَكْبِرًا وَيَجْلِسُ مَعْتَرِشًا وَيَفْرِشُ  
 رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا وَيَنْصِبُ الْيَمْنَى وَيَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ  
 لِي وَارْحَمْنِي وَارْزُقْنِي وَعَافِنِي وَاعْفُ عَنِّي ٥ ثُمَّ يَسْجُدُ السَّاجِدَةَ  
 الثَّانِيَةَ مَكْبِرًا ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مَكْبِرًا وَيَجْلِسُ جَلْسَةً الْإِسْتِرَاحَةِ  
 فِي أَصْحِ الْفَوَلَيْنِ ثُمَّ يَنْهَضُ قَائِمًا مَعْتَمِدًا عَلَى يَدَيْهِ وَيَمْدُ التَّكْبِيرَ ١٥  
 إِلَى أَنْ يَقُومَ ثُمَّ يَصَلِّي الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ مِثْلَ الْأُولَى فِي النِّيَّةِ  
 وَالِاسْتِعْتِاجِ وَالتَّعَوُّدِ فَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ هِيَ رَكْعَتَانِ جَلَسَ مَتَوَرِّكًا  
 يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيَمْنَى وَيُخْرِجُهُمَا مِنْ تَحْتِهِ وَيُقْضَى  
 بِوَرِكَهِ إِلَى الْأَرْضِ وَيَضَعُ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيَمْنَى وَيَقْبِضُ  
 أَصَابِعَهُ إِلَّا الْمُسْتَبَاحَةَ فَإِنَّهُ يُشِيرُ بِهَا مَتَشَهُدًا وَيَبْسُطُ الْيَدَ الْيُسْرَى 20  
 عَلَى الْفَخْذِ الْيُسْرَى وَيَتَشَهُدُ فَيَقُولُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ  
 الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ سَلامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلامٌ

a) Qorān, 23, 14 et 40, 66. b) Conf. Qorān 2, 286. c) Conf. Qorān 24, 61.



علينا وعلى عباد الله الصالحين أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ  
 أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْوَاجِبُ مِنْهُ خَمْسُ كَلِمَاتٍ وَهِيَ التَّحِيَّاتُ  
 لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ (33) وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا  
 وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ  
 ﷺ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 فَيَقُولُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى  
 إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ  
 عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﷻ وَالْوَاجِبُ مِنْهُ  
 اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَيَدْعُو بِمَا يَجُوزُ مِنْ لُحْمِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا ﷻ  
 10 وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُو بِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا  
 أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ  
 إِلَّا أَنْتَ ثُمَّ يَسْلِمُ تَسْلِيمَتَيْنِ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ يَنْوِي بِهَا الْخُرُوجَ  
 مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامَ عَلَى الْحَاضِرِينَ وَالْآخِرِينَ عَنْ يَسَارِهِ يَنْوِي بِهَا  
 15 السَّلَامَ عَلَى الْحَاضِرِينَ. ثُمَّ يَدْعُو سِرًّا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ تَعْلِيمَ الْحَاضِرِينَ  
 فَيُجَاهِرُ، وَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ هِيَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ أَوْ أَرْبَعٍ جَلَسَ  
 بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ مَقْتَرِشًا (34) وَتَشْهَدُ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَهُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَلَا يَصَلِّي فِي الْآخِرِ ثُمَّ  
 يَصَلِّي مَا بَقِيَ مِنْ صَلَوَتِهِ مِثْلَ الثَّانِيَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ السُّورَةَ فِي  
 20 أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَيَقْرَأُ فِي الْآخِرِ وَيَجْلِسُ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ مَتَوَرِّكًا  
 فَإِنْ كَانَ فِي الصُّبْحِ فَالْثُّنَّةُ أَنْ يَقْنُتَ بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ

ا) Qorān 11, 76.    ب) O. addit: الثانية

فَيَقُولُ اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّنِي  
فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِي مَا أَعْطَيْتَ وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ إِنَّكَ  
تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ \* وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ ۝  
تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَبِهِمْ  
الْمَأْمُومُ عَلَى الدَّعَاءِ وَبِشَارِكِهِ فِي الثَّنَاءِ ۝ وَانْزِلْ بِالْمُسْلِمِينَ نَزْلَةً  
قَنَّتُوا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ

### باب ٦ فروع الصلوة وسننها

وفروع الصلوة ثمانية عشر النية وتكبيرة الاحرام والقيام وقراءة  
الفاتحة والركوع والطمانينة فيه والاعتدال (35) والطمانينة فيه  
والسجود والطمانينة فيه والجلوس بين السجدين والطمانينة 10  
فيه والجلوس في آخر الصلوة والتشهد فيه والصلوة على النبي  
صلى الله عليه والتسليمة الاولى ونية الخروج وقيل لا يجب  
ذلك وترتيبها على ما ذكرناه وسننها اربع وثلاثون رفع اليدين  
في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه ووضع اليمين على الشمال  
والنظر الى موضع سجوده ودعاء الاستفتاح والتعوذ والتأمين وقراءة 15  
المسورة والجهر والاسرار والتكبيرات سوى تكبيرة الاحرام  
والتسبيح والتحميد في الرفع من الركوع والتسبيح في الركوع  
والتسبيح في السجود ووضع اليد على الركبة في الركوع  
ومد الظهر والعنق فيه والبداية بالركبة ثم باليد في السجود  
ووضع الانف في السجود ومجاناة المرفق عن الجنب في الركوع 20

a) In marg. L. haec recte supplentur; conf. enim Qorān 3, 25.  
Verba هر کس که تورا دوست دارد: دوست من واليت explicantur ibi Persice: ابتدا بزانو کند: کتاب L. b) Ibid. Persice explicatur: کتاب L. c) Ibid. Persice explicatur: ابتدا بزانو کند: کتاب L. d) Ibid. Persice explicatur: ابتدا بزانو کند: کتاب L.

والسجود وإقلال البطن عن الفخذ في السجود والدعاء في  
الجلوس بين السجدين وجلسة الاستراحة والاقتراش (36) في  
سائر الجلوسات وانتورك في آخر الصلوة ووضع اليد اليمنى على  
الفخذ اليمنى مقبوضةً بالإشارة بالمسبحة ووضع اليد اليسرى  
5 على الفخذ اليسرى مبسوطةً والتشهد الأول والصلوة على رسول  
الله صلى الله عليه فيه والصلوة على آله في التشهد  
الآخر والدعاء في آخر الصلوة والقنوت في الصبح والتسليم  
الثانية ونية السلام على الحاضرين ٥ فان ترك فرضاً ساهياً وهو في  
الصلوة لم يعتد بما فعله بعد المتروك حتى يأتي بما تركه ثم  
10 يأتي بما بعده وان لم يعرف موضعه بنى الامر على أسوأ  
الاحوال فان كان المتروك سجدةً من أربع ركعات جعلها من  
غير الأخيرة ثم يأتي بركعة فان كان سجدتين جعل واحدةً من  
الاولى وواحدةً من الثالثة ويأتي بركعتين وان كان ثلاث سجديات  
جعل سجدةً من الاولى وسجدةً من الثالثة وسجدةً من الرابعة  
15 ويأتي بركعتين وان كان أربع سجديات جعل سجدةً من الاولى  
وسجدةً من اثنتي عشرة وسجدةً من الرابعة ويأتي بسجدة (37)  
وركعتين وان ذكر ذلك بعد السلام ففيه قولان أحدهما أنه  
يبني على صلوته ما لم يتناول الفضل والثاني يبني ما لم يقيم  
من المجلس وان ذكر بعد ذلك استأنف ٥ وان ترك سنةً فان  
20 ذكر قبل التلبس بفرض عاد اليه وان تلبس بفرض لم يعد اليه

### باب صلوة التطوع

افضل عبادات البدن الصلوة وتطوعها افضل التطوع وافضل

التطوع ما شرع له الجماعة وهو العيد والكسوف والاستسقاء وفي  
 الوتر ركعتي الفجر قولان أصحهما أن الوتر أفضل ٥ والسنة  
 أن يواظب على السنتين الراتبة مع الفرائض وهي ركعتا الفجر  
 وأربع قبل الظهر وركعتان بعدها وأربع قبل العصر وركعتان بعد  
 المغرب وركعتان بعد العشاء ٥ والوتر وأقله ركعة وأكثره إحدى  
 عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين وأدنى الكمال ثلاث ركعات  
 بتسليمتين يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سُبْح ٥ وفي الثانية (38)  
 قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ٥ وفي الثالثة قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ٥ والمعوذتين ٥  
 وبقيت في الأخيرة منها في النصف الأخير من شهر رمضان  
 ويصلي الضحى ثمانى ركعات وأدناها ركعتان وبقوم شهر رمضان 10  
 بعشرين ركعة في الجماعة أتراويح ويوتر بعدها في الجماعة ألا  
 أن يكون له تهجد فيجعل الوتر بعده ٥ ومن فاتته من هذه  
 السنتين الراتبة شيء قضاه في أصح القولين ٥ ويسن التهجد  
 والنصف الأخير من الليل أفضل من النصف الأول والثلث  
 الأوسط أفضل من الأول والأخير ٥ وتطوع الليل أفضل من تطوع 15  
 النهار وفعله في البيت أفضل من فعله في المساجد والأفضل  
 أن يسلم من كل ركعتين وأن جمع ركعات بتسليمة أو تطوع  
 بركعة واحدة جاز ٥ ويسن لمن دخل المسجد أن يصلي  
 ركعتين تحية المسجد ألا أن يدخل وقد حضر الجماعة فالغريضة  
 أولى ٥ ويجوز فعل النوافل قاعداً

### باب سجود التلاوة

a) Qorān 87.    b) Qorān 109.    c) Qorān 112.    d) Qorān  
 113 et 114.    e) In O. deest التراويح.

وساجدُ التَّلَاوةِ سُنَّةٌ لِلْقَارِيِّ وَالْمُسْتَمِيعِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ (39)  
 سَجْدَةٌ سَجْدَةٌ فِي الْأَعْرَافِ <sup>a</sup> وَسَجْدَةٌ فِي الرُّعْدِ <sup>b</sup> وَسَجْدَةٌ فِي  
 الذُّحُلِ <sup>c</sup> وَسَجْدَةٌ فِي سُبْحَانَ <sup>d</sup> وَسَجْدَةٌ فِي مَرْيَمَ <sup>e</sup> وَسَجْدَتَانِ  
 فِي الْحَجِّ <sup>f</sup> وَسَجْدَةٌ فِي الْفِرْقَانِ <sup>g</sup> وَسَجْدَةٌ فِي الذُّمَلِ <sup>h</sup> وَسَجْدَةٌ  
<sup>هـ</sup> فِي الْمُرْتَضَى <sup>i</sup> وَسَجْدَةٌ فِي حَمِّ السَّجْدَةِ <sup>j</sup> وَسَجْدَةٌ فِي النُّجْمِ <sup>k</sup>  
 وَسَجْدَةٌ فِي إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ <sup>ل</sup> وَسَجْدَةٌ فِي أَقْرَأَ <sup>m</sup> وَسَجْدَةٌ  
 ص " سَجْدَةٌ شُكْرٍ لِمَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السَّاجِدِ فَإِنْ قَرَأَهَا فِي  
 الصَّلَاةِ لَمْ يَسْجُدْ وَقِيلَ يَسْجُدْ شُكْرًا <sup>n</sup> وَمِنْ تَجِدَّتْ عَنْدهُ نِعْمَةٌ  
 ظَاهِرَةٌ لَوْ انْشَقَّتْ عَنْهُ نِقْمَةٌ ظَاهِرَةٌ أَسْتَحِبَّ لَهُ أَنْ يَسْجُدَ  
 10 شُكْرًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ <sup>o</sup> وَمَنْ سَجَدَ لِلتَّلَاوةِ فِي الصَّلَاةِ كَثُرَ لِلْسَّاجِدِ  
 وَالرَّفْعِ وَمَنْ سَجَدَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ كَثُرَ لِلْأَحْرَامِ رَافِعًا يَدَيْهِ ثُمَّ  
 يَكْبِرُ لِلْسَّاجِدِ وَيَكْبِرُ لِلرَّفْعِ وَقِيلَ يَتَشَهَّدُ وَيَسَلِّمُ وَقِيلَ يَسَلِّمُ وَلَا  
 يَتَشَهَّدُ وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ لَا يَتَشَهَّدُ وَلَا يَسَلِّمُ <sup>p</sup> وَحُكْمُ سَجْدِ التَّلَاوةِ  
 حُكْمُ صَلَاةِ النَّفْلِ فِي الْقِبْلَةِ وَسَائِرِ الشُّرُوطِ

باب مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا لَا يَفْسِدُهَا

15

إِذَا أَحْدَثَ فِي صَلَوَتِهِ بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ وَإِنْ سَبَقَهُ (40) الْحَدَّثُ  
 فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا تَبْطُلُ وَيَتَوَضَّأُ وَيَبْنِي عَلَى صَلَوَتِهِ وَالثَّانِي  
 أَنَّهَا تَبْطُلُ وَإِنْ لَاقَى نَجَاسَةً غَيْرَ مَعْقُودَةٍ عَنْهَا بَطَلَتْ صَلَوَتُهُ وَإِنْ  
 وَقَعَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَابِسَةٌ فَدَحَاهَا فِي الْحَالِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَوَتُهُ وَإِنْ

a) Qorān 7.    b) Qorān 13.    c) Qorān 16.    d) Qorān 17.  
 e) Qorān 19.    f) Qorān 22.    g) Qorān 25.    h) Qorān 27.  
 i) Qorān 32.    j) Qorān 41.    k) Qorān 53.    l) Qorān 84.  
 m) Qorān 96.    n) Qorān 38.    o) In L. de'ist شُكْرًا.

انكشفت<sup>a</sup> عورتُه بطلت صلوته وان كشفها<sup>b</sup> الريح لم تبطل  
صلوته وان قطع النية او عزم على قطعها او شك هل يقطعها  
او ترك فوضا من فروضها بطلت صلوته وان ترك القراءة ناسيا  
ففيه قولان اصحهما انها تبطل وان زاد في صلوته ركوعا او  
سجودا او قياما او قعودا عامدا بطلت صلوته وان قرأ الفاتحة  
مترتين لم تبطل صلوته على المنصوص وان تكلم عامدا او قهقهة  
عامدا بطلت صلوته وان كان ذلك ساهيا او جاهلا بالتحريم او  
مغلوبا ولم يخلل الفصل لم تبطل صلوته وان اطل فقد قيل  
تبطل وقيل لا تبطل وان نفخ ولم يبين منه حرفان لم تبطل  
صلوته وان خطا ثلث خطوات متواليات او ضرب ثلاث ضربات<sup>10</sup>  
متواليات بطلت صلوته وان اكل عامدا بطلت صلوته (41) وان  
كان ساهيا لم تبطل صلوته وان فكر في الصلوة او التفت فيها  
كثرة ولم تبطل صلوته ولا يصلي وهو يدافع الأخبثين ولا يدخل  
فيها وقد حضر العشاء ونفسه تتوق اليه فان فعل اجزأته صلوته  
وان كلمه انسان او استأذن عليه وهو في الصلوة سبح ان كان<sup>15</sup>  
رجلا وصفت ان كانت امرأة وان سلم عليه رد بالاشارة وان  
بدرة البصاق وهو في المسجد بصق في ثوبه وحك بعضه  
ببعض وان كان في غير المسجد بصق على يساره او تحت  
قدمه وان مر بين يديه مار وبينهما سترة او عصا بقدر عظم  
الذراع لم يكره وكذلك ان لم يكن عصا وخط بين يديه على<sup>20</sup>  
ثلاثة اذرع خطا لم يكره وان لم يكن شيء من ذلك كره  
واجزأته صلوته

a) كشف. b) L. كشف. O. كشف.

### باب ساجود السهو

إذا شك في عدد الركعات وهو في الصلوة بنى على اليقين وهو الأفضل ويأتي بما بقي ويسجد للسهو وكذلك إذا شك في فرض من فروضها (42) بنى الأمر على اليقين وهو أنه لم يفعل شيئاً به ويسجد للسهو وإن زاد في صلوته ساجوداً أو ركوعاً أو قياماً أو قعوداً<sup>a</sup> على وجه السهو سجد للسهو وإن تكلم أو سلم ناسياً أو قرأ في غير موضع القراءة سجد للسهو وإن فعل ما لا يبطل عمده الصلوة كاللغات والخطوة والخطوتين لم يسجد للسهو وإن نهض للقيام في موضع القعود ولم ينتصب قائماً فعاد إلى القعود ففيه قولان أحدهما يسجد والثاني لا يسجد وإن ترك التشهد الأول أو الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وقلنا أنها سنة أو ترك القنوت سجد للسهو وقيل إن ترك ذلك عمداً لم يسجد وإن سها سهوتين أو أكثر كفاه للجميع سجدتان وإن سها خلف الإمام لم يسجد وإن سها إمامه تابعه في السجود وإن ترك الإمام سجد المأموم وإن سبقه الإمام بركعة وسجد معه أعاد في آخر صلوته في قوله الجديد ولا يعيد في القديم وإن ترك إمامه فرضاً (43) نوى مفارقة سنته ولم يتابعه وإن ترك فعلاً مسنوناً تابعه ولم يشتغل بفعله وسجد السهو سنة<sup>٥</sup> فإن ترك جاز ومحلّه قبل السلام<sup>٥</sup> وقال في موضع آخر إن كان السهو زيادةً فمحلّه بعد السلام والأول هو الأصح<sup>٥</sup> فإن لم يسجد حتى سلم ولم يطل الفصل

a) In L. deest أو قعوداً.

سجد وان طال ففيه قولان أصحهما أنه لا يسجد

باب الساعات التي نهى عن الصلوة فيها

وهي خمسة أوقات عند طلوع الشمس حتى ترتفع قيد رُمَح  
وعند الاستواء حتى تزول وعند الاصفار حتى تغرب وبعد  
صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ولا يُكره فيها ما لها سبب 5  
كصلوة الجنازة وسجود التلاوة وقضاء الفائتة ولا يُكره شيء من  
الصلوات في هذه الساعات بمكة ولا عند الاستواء يوم الجمعة

باب صلوة الجماعة

والجماعة سنة في الصلوات الخمس وقيل هي فرض على الكفاية  
(44) فان اتفق أهل بلد على تركها قوتلوا واقتل الجماعة 10  
اثنان 5 ولا يصح الجماعة حتى ينوي المأموم الایتمام وفعلها  
فيما كثر فيه الجمع من المساجد افضل فان كان في جواره  
مسجد ليس فيه جماعة كان فعلها في مسجد الجوار افضل  
وان كان للمسجد امام راتب كره لغيره اقامة الجماعة فيه ومن  
صلى منفردا ثم ادرك جماعة يصلون استحب له ان يصلبها 15  
معهم 5 وبُعذر في ترك الجماعة المريض ومن يتأذى بالمطر والوحل  
والسرج الباردة في الليلة المظلمة ومن له مريض يخاف ضياعه  
او قريب يخاف موته ومن حضره الطعام ونفسه تتوق اليه او  
يدافع الأخبثين او يخاف ضررا في نفسه او ماله 5 ومن أحرم  
منفردا ثم نوى متابعة الامام جاز في احد القولين ومن أحرم 20

وإذا O. b) امام ومأموم O. addit a)



مع الإمام ثم أخرج نفسه من الجماعة لعذر وأنتم منفردا جاز  
 وإن كان لغير عذر ففيه قولان أصحهما أنه يجوز وإن أحدث  
 الإمام فاستخلف مأموماً جاز في أصح القولين (45) ألا أنه لا  
 يستخلف إلا من لا يخالفه في ترتيب الصلوة وفيل لا يجوز  
 5 أن يستخلف في صلوة الجمعة إلا من كان معه في الركعة  
 الأولى والمنصوص أنه يجوز ويستحب للإمام أن يخفف في  
 الأذكار إلا أن يعلم من حال المأمومين أنهم يؤثرون التطويل وإذا  
 أحس الإمام بداخل وهو رافع استحب له أن ينتظر في أصح  
 القولين ويكره في القول الآخر ومن أدرك الإمام قبل أن يتسلم فقد  
 10 أدرك الجماعة ومن أدركه وإكفاً فقد أدرك الركعة وإن أدركه في  
 الركعة الأخيرة فهو أول صلوته وما يقضيه فهو آخر صلوته يعيد  
 فيها القنوت ومن أدركه قائماً فقرأ بعض الفاتحة ثم ركع الاسم  
 فقد قيل يقرأ ثم يركع وقيل يركع ولا يقرأ ويكره أن يسبق  
 الإمام بركن وإن سبقه بركن عاد إلى متابعتها ولا يجوز أن يسبقه  
 15 بركنين فإن سبقه بركنين بأن ركع قبله فلما أراد أن يركع رفع  
 فلما أراد أن يرفع سجد فإن فعل ذلك مع العلم بتأخيريه  
 بطلت صلوته وإن فعل مع (46) التجهل لم تبطل صلوته ولم  
 يعتد له بتلك الركعة ومن حضر وقد أقيمت الصلوة لم يشتغل  
 عنها بنافلة وإن أقيمت وهو في النافلة ولم يخش فوات الجماعة  
 20 أتمها

### باب صفة الأئمة

المستتة أن يوم القوم أغراهم وأقفهم فلن زاد واحد في الفقه

والقراءة فهو أولى وان زاد واحد بالفقه وزاد آخر بالقراءة فالأفقه  
 أولى فان استويا في ذلك قُدم اشرُفهما واسنُهما فان استويا في  
 ذلك قُدم اقدمُهما هجرةً فان استويا في ذلك قُدم اودعُهما  
 وان استويا في ذلك أُقِرَّ بينهما وصاحب البيت احق من  
 غيره وأمام المسجد احق من غيره والسلطان احق من 5  
 صاحب المنزل وأمام المسجد والبالغ أولى من انصبي وال حاضر أولى  
 من المسافر والخير أولى من العبد والعذل أولى من الفاسق وغير  
 ولد الزنا أولى من ولد الزنا والبصير أولى عندى من الاعمى  
 وقيل هو والبصير سواء ويكره ان يؤم الرجل قوماً (47) واكثرهم  
 له كارهون ولا يجوز الصلوة خلف كافر ولا مجنون ولا مُحدث 10  
 ولا تاجس ولا صلوة رجل ولا خنثى خلف امرأة ولا خنثى  
 خلف لخنثى ولا ظاهر خلف المستحاضة وقيل يجوز ذلك ولا  
 يجوز صلوة قارئ خلف أُمِّي ولا اخرس ولا أَرَتْ 15 ولا التَّغ  
 في احد القولين ولا يجوز صلوة الجمعة خلف من يصلى الظهر  
 وفي جوازها خلف صبي او متنقل قولان ولا يجوز صلوة 20  
 خلف من يصلى صلوة يخالفها في الافعال البظاهرة كالصبح  
 خلف من يصلى الكسوف والكسوف خلف من يصلى الصبح  
 فان صلى احد هؤلاء خلف احد هؤلاء ولم يعلم ثم علم اعاد  
 ألا من صلى خلف المحدث فأنه لا اعادة عليه في غير الجمعة  
 ويجب في الجمعة

20

باب موقف الامام والمأموم

السنة ان يقف الرجل الواحد عن يمين الامام والخنثى

أَرَدَتْ a) Sic recte in O.; sed L. habet

خلفهما والمرأة خلف الخنثى وان حضر رجلان أو رجل وصبي  
اصطفاه خلفه (48) فان كانوا عراة وقف الامام وسطهم فان حضر  
رجال وصبيان وخنثى ونساء تقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى  
ثم النساء ومن حضر ولم يجدد في الصف فرجة جذب واحدا  
<sup>٥</sup> واصطف معه فان لم يفعل صلى وحده <sup>٦</sup> ذلك وان حضر  
ومع الامام واحد عن يمينه أحرم عن يساره ثم يتقدم الامام  
أو يتأخر المأمومان والمستحب ان لا يكون موضع الامام اعلى  
من موضع المأمومين الا ان بُرد تعاليمهم افعال الصلوة فالمستحب  
ان يقف الامام على موضع عال كما فعل رسول الله صلى الله عليه  
<sup>١٠</sup> وسلم وان تقدم المأموم على الامام لم تصح صلوته في اصح  
القولين وان صلت المرأة بنسوة قامت وسط الصف ومن صلى  
مع الامام في المسجد جازت صلوته اذا علم بصلوته وان صلى  
به خارج المسجد وانصلت به الصفوف جازت صلوته وان  
انقطعت ولم يكن دونه حائل جازت صلوته اذا لم يزد ما بينه  
<sup>١٥</sup> وبين اخر الصف (49) على ثلاثمائة ذراع فان حال بينهما حائل  
يمنع الاستطراق <sup>٧</sup> والمشاهدة لم تصح صلوته وان منع الاستطراق  
دين المشاهدة بأن يكون بينهما شبك فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز

### باب صلوة المريض

اذا عجز عن انقيام صلى قاعدا ويقعد متربعا في احد القولين

واجزاته <sup>a</sup>) Codd. اصطفى. <sup>b</sup>) Hoc loco O. non habet, sed <sup>c</sup>) In margine L. cum additur ab alia manu: صلواته. <sup>d</sup>) سواء كان بينهما حائل أم لا بعد ان يكون في المسجد <sup>e</sup>) تجز. O. آمد شد. Gloss. in L.

ومفتريشاً في الآخر وان عجز عن القعود صلى مضطجعا على جنبه  
 الايمن يستقبل القبلة بوجهه ويومي بالركوع والسجود ويكون  
 ساجده اخفض من الركوع فان عجز عن ذلك اومأ بطرفه ونوى  
 بقلبه ولا يترك الصلوة ما دام عقله ثابتا فان قدر على القيام  
 في اثناء الصلوة او القعود انتقل اليه واتم صلوته وان كان به  
 وجع العين فقل له ان ضللت مستلقيا أمكن مداواتك وهو  
 قادر على القيام احتمل ان يجوز له ترك القيام واحتمل ان لا  
 يجوز

### باب صلاة المسافر

(50) اذا سافر في غير معصية سقرا يبلغ ثمانية واربعين ميلا<sup>10</sup>  
 بالهاشمي فله ان يصلي الظهر والعصر والعشاء ركعتين  
 اذا فارق بنيان البلد او خيام قومه ان كان من اهل الخيام  
 والافضل ان لا يقصر الا في سفر يبلغ مسيرة ثلاثة ايام فاذا بلغ  
 سفره ذلك كان القصر افضل من الاتمام وان كان للبلد الذي  
 يقصده طريقان يقصر في احدهما ولا يقصر في الآخر فسلوك<sup>15</sup>  
 الابعد لغير غرض لم يقصر في احد القولين ويقصر في الآخر  
 فان احرم في البلد ثم سافر او احرم في السفر ثم اقام او  
 شك في ذلك او لم ينو القصر او ايتم بمقيم في جزء من  
 صلوته او بمن لا يعرف انه مسافر او مقيم لزمه ان ينتم وان  
 نوى المسافر اقامة اربعة ايام غير يوم الدخول ويوم الخروج اتم وان<sup>20</sup>  
 اقام في بلد لقضاء حاجة ولم ينو الاقامة قصر الى ثمانية عشر يوما<sup>a</sup>

a) In margine L. adscriptum est: (هو ازن ل.) اخذ من حرب الهوازم

ففى احدى القولين ويقصر اَبَدًا فى القول الاخر (51) وان فاتته صلوة فى الحضر فقضاها فى السفر اتم وان فاتته فى السفر فقضيها فى السفر او الحضر ففيه قولان . اصحهما انه يتم<sup>٥</sup> ويجوز الجمع بين الظهر والعصر فى وقت احديهما وبين المغرب والعشاء فى وقت احديهما فى السفر الطويل وفى السفر القصير قولان والمستحب لمن هو فى المنزل فى وقت الاولى ان يقدم الثانية الى الاولى<sup>٦</sup> ولمن هو سائر ان يؤخر الاولى الى الثانية اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>٧</sup> وان اراد الجمع فى وقت الاولى لم يجز الا بثلاثة شروط ان يقدم الاولى منهما<sup>٨</sup> وان يسوى الجمع عند الاحرام بالاولى فى احدى القولين ويجوز فى القول الثانى قبل الفراغ من الاولى<sup>٩</sup> وان لا يفرق بينهما وان اراد الجمع فى وقت الثانية كفاه نية الجمع قبل خروج وقت الاولى بقدر ما يصلّى فرض الوقت والافضل ان يقدم الاولى وان لا يفرق بينهما ويجوز للمقيم الجمع فى المطر فى وقت<sup>١٥</sup> الاولى منهما ان كان يصلّى فى موضع يصيبه المطر ويبتدئ ثيابه (52) ويكون المطر موجودا عند افتتاح الاولى وعند الفراغ منها وافتتاح الثانية وفى جواز الجمع فى وقت الثانية قولان

### باب صلوة الخوف

ان كان العدو فى غير جهة القبلة ولم يؤمنوا وقتالهم غير<sup>٢٠</sup> محظور فرّق الامام الناس فرقتين فرقة فى وجه العدو وفرقة خلفه فيصلّى بالفرقة التى خلفه ركعة فاذا قام الى الثانية فارقت

اذا. O. ه) .فيهما. O. ب) .الاولى. Cod. O. ا)

وَاتِمَّتِ الرُّكْعَةُ الثَّانِيَّةُ لِنَفْسِهَا ثُمَّ تَخْرُجُ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَتُجْبَى  
الطَّائِفَةُ الْآخَرَى فَيُصَلِّي مَعَهَا الرُّكْعَةُ الثَّانِيَّةُ وَيَجْلِسُ وَتُصَلِّي  
الطَّائِفَةُ الرُّكْعَةُ الثَّانِيَّةُ ثُمَّ يَسْلِمُ بِهِمْ وَهَلْ يَقْرَأُ فِي حَالِ الْإِنْتَظَارِ  
وَيَتَشَهَّدُ أَمْ لَا فِيهِ قَوْلَانِ وَقِيلَ يَتَشَهَّدُ قَوْلًا وَاحِدًا فَإِنْ كَانَتْ  
الصَّلَاةُ مَغْرِبًا صَلَّيَ بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً فِي أَحَدٍ  
الْقَوْلَيْنِ وَفِي الْقَوْلِ الْآخَرِ يَصَلِّي بِالْأُولَى رَكْعَةً وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ  
وَإِنْ كَانَتْ صَلَاةً رُبَاعِيَّةً صَلَّيَ بِكُلِّ طَائِفَةٍ (٥٣) رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ  
فُرِّقَ بَيْنَهُمْ أَرْبَعُ فَرَقٍ فَصَلَّى بِكُلِّ فَرَقَةٍ رَكْعَةً فَفِي صَلَاةِ الْإِمَامِ قَوْلَانِ  
أَحَدُهُمَا أَنَّهَا صَحِيحَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَفِي صَلَاةِ الْمَأْمُومِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا  
أَنَّهَا تَصَحُّحٌ وَالثَّانِي تَصَحُّحٌ صَلَاةُ الطَّائِفَةِ الْآخِرَةِ وَتَبْطُلُ صَلَاةُ  
الْبَاقِينَ وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ بَاطِلَةٌ وَتَصَحُّحُ صَلَاةِ الطَّائِفَةِ  
الْأُولَى وَالثَّانِيَّةِ وَتَبْطُلُ صَلَاةُ الطَّائِفَةِ الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ ۝ وَإِنْ كَانَ  
الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ يَشَاهِدُونَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ  
أَحْرَمَ بِالطَّائِفَتَيْنِ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ فَإِذَا رَفَعُوا  
رُؤُسَهُمْ سَجَدَ الصَّفُّ الْآخَرُ فَإِذَا سَجَدَ فِي الثَّانِيَةِ حَرَسَ الصَّفُّ  
الَّذِي سَجَدَ فِي الْأُولَى وَسَجَدَ الصَّفُّ الْآخَرُ فَإِذَا رَفَعُوا رُؤُسَهُمْ  
سَجَدَ الصَّفُّ الْآخَرُ وَبِمَسْخَبٍ أَنْ يُحْمَلَ السِّلَاحُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ  
فِي أَحَدِ الْقَوَائِمِ وَيَجِبُ فِي الْآخَرِ وَأَنْ اشْتَدَّ الْخَوْفُ وَالتَّخَمُّعُ  
انْقَضَتْ صَلَاتُ رِجَالًا وَرُكْبَةً إِلَى الْقِبْلَةِ وَغَيْرِ الْقِبْلَةِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا  
عَلَى السُّجُودِ أَوْ مَسَّوْا ۝ وَإِنْ اضْطُرُّوا إِلَى الضَّرْبِ الْمُتَتَابِعِ ۝  
ضَرَبُوا وَلَا أَعَادَةَ عَلَيْهِمْ (٥٤) وَقِيلَ عَلَيْهِمُ الْأَعَادَةُ ۝ وَإِنْ أَمِنَ وَعَمُوا

a) O. الأولى.      b) O. بالاولية.      c) O. الصلوة.

راكِبٌ فَنَزَلَ بَنَى وَانْ كَانَ رَاجِلًا فَرَكِبَ اسْتَأْنَفَ عَلَى الْمَنْصُوصِ  
 وَقِيلَ إِنْ اضْطُرَّ إِلَى الرُّكُوبِ فَرَكِبَ لَمْ يَسْتَأْنَفْ وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ  
 وَإِنْ رَأَوْا سَوَادًا فَظَنُّوهُمْ عَدُوًّا فَصَلُّوا صَلَاةَ شِدَّةٍ لِلْخَوْفِ ثُمَّ بَانَ  
 لَهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَدُوًّا إِجْزَأَتْهُمْ الصَّلَاةُ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَإِنْ  
 رَأَوْا عَدُوًّا فَخَافُوهُمْ فَصَلُّوا صَلَاةَ شِدَّةٍ لِلْخَوْفِ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ كَانَ  
 بَيْنَهُمْ خَنْدَقٌ أَعْدَوْا وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ

### بَابُ مَا يَكْرَهُ لِبَسَهُ وَمَا لَا يَكْرَهُ

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ ثِيَابِ الْأُبْرِيْسَمِ<sup>٥</sup> أَوْ مَا أَكْثَرُهُ اِبْرِيْسَمٌ<sup>٦</sup>  
 وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ: الْمَنْسُوجُ بِالذَّهَبِ وَالْمُتَوِّدُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
 ١٥ قَدْ صُدِيَ وَيَجُوزُ لِلْمُحَارِبِ لُبْسُ الدِّيْبَاجِ<sup>٧</sup> التَّخْيِينِ الَّذِي لَا  
 يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي دَفْعِ السِّلَاحِ وَلُبْسُ الْمَنْسُوجِ بِالذَّهَبِ إِذَا  
 فَاجَأَتْهُ الْحَرْبُ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ<sup>٨</sup> وَيَجُوزُ شِدُّ السِّنِّ بِالذَّهَبِ لِلضَّرُورَةِ  
 وَيَجُوزُ لُبْسُ الْخَزِيرِ<sup>٩</sup> لِلْحِكْمَةِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَيَجُوزُ إِنْ يُلْبَسُ  
 دَابَّتُهُ<sup>١٠</sup> الْجِلْدُ النَّجَسَ سِوَى جِلْدِ (٥٥) الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ

### بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

45

وَمَنْ<sup>١١</sup> لَزِمَهُ انْظَهَرَ لَزِمَهُ الْجُمُعَةُ إِلَّا الْعَبْدَ وَالْمَرْأَةَ وَالْمَسَافِرَ وَالْمُقِيمَ  
 فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْمَعُ فِيهِ انْتِدَاعًا مِنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي تَصِحُّ فِيهِ  
 الْجُمُعَةُ وَالْمَرِيضَ وَالْمُقِيمَ بِمَرِيضٍ يَخَافُ ضَيْعَتَهُ وَمَنْ لَهُ قَرِيبٌ يَخَافُ  
 مَوْتَهُ وَمَنْ يَبْتَدِلُ ثِيَابَهُ بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ وَمَنْ يَخَافُ مِنْ ظَالِمٍ  
 ٢٥ فَلَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ حَضَرُوا إِلَّا الْمَرِيضَ وَمَنْ فِي طَرِيقِهِ

٥) Sic L.; sed O. الْأُبْرِيْسَمِ. ٦) sine من O. ٧) O. ٨) ٩) ١٠) ١١)

مطر<sup>٥</sup> فأنهما إذا حضرا لزمهما الجمعة<sup>٦</sup> ومن لا جمعة عليه مخير<sup>٧</sup>  
 بين الظهر والجمعة والاتصل أن لا يصلى الظهر قبل فراغ الامام  
 من الجمعة ومن يلزمه فرض الجمعة لا يصلى الظهر قبل فراغ الامام  
 من الجمعة فان صلاها قبل فوات الجمعة لم تصح في اصح انقولين<sup>٨</sup>  
 ومن لزمه فرض الجمعة لم يجوز له ان يسافر سفرا لا يصلى فيه<sup>٩</sup>  
 الجمعة بعد الزوال وهل يجوز قبل الزوال فيه قولان<sup>١٠</sup> ولا تصح  
 الجمعة الا بشروط احدها ان تكون في ائنيمة مجتمعة والثاني  
 ان تكون في جماعة (٥٦) والثالث ان تقوم بأربعين رجلا<sup>١١</sup> احرارا  
 بالغين عقالا مقيمين في موضع لا يطعنون عنه شتاء ولا صيفا  
 الا ظعن حاجة من اول الصلوة<sup>١٢</sup> الى ان تقوم الجمعة فان انقضوا<sup>١٣</sup>  
 عنه وبقي الامام وحده اتمها ظهرا وان نقصوا عن الاربعين  
 اتمها ظهرا في اصح الاقوال وان بقي معه اثنان اتمها جمعة  
 في الثاني وان بقي معه واحد اتمها جمعة في الثالث والرابع  
 ان يكون وقت الظهر باقيا فان فاتهم الوقت وهم في انصلوة  
 اتموها ظهرا والخامس ان لا تكون قبلها ولا معها جمعة اخرى<sup>١٤</sup>  
 فان كان قبلها جمعة فالجمعة هي الاولى والثانية باطلة وان  
 كان معها ولم يعلم السابق منهما ولم يتفرد احديهما عن  
 الاخرى بامام فلهما باطلتان وان كان الامام مع الثانية ففيه

٥) O. pro نفسا. ٦) Alia manus in Codicis L. margine  
 adscripsit pro الصلوة. ٧) In margine Codicis L.: فلا ينعقد

الجمعة ان كان بعض الاربعين امرأة او عبدا او صبييا او مسافرا  
 او مقيما غير متوطن كالتاجر لعدم المقصود نقل من شرح الايجاز  
 ٨) O. habet او لم.



قولان احدهما أن الجمعة جمعة الامام والثاني أن الجمعة هي السابقة والسادس أن يتقدمها خطبتان من شرط صحتها الخطبة والستارة (57) في أحد النقولين والقيام والعودة بينهما والعَدُّ الذي ينعقد به الجمعة وفرضها أن يحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه ويوصي بتقوى الله فيهما والدعوة للمؤمنين ويقراً في الأولى شيئاً من القرآن وقيل يجب القراءة فيهما وسنتهما أن يكون على منبر أو موضع عال وأن يسلم على الناس إذا أقبل عليهم<sup>٥</sup> وأن يجلس إلى أن يؤذن المؤذن ويسعى على قوس أو سيف أو عصا وأن يقصد قصد وجهه<sup>٦</sup> 10 وأن يدعو للمسلمين وأن يقصر الخطبة، والجمعة ركعتان إلا أنه يُسن أن ياجهر فيهما بالقراءة وأن يقرأ بعد الفاتحة في الأولى سورة الجمعة<sup>د</sup> وفي الثانية المُنَافِقِينَ<sup>هـ</sup>

### باب هيئة الجمعة

السُّنَّةُ لمن أراد الجمعة أن يغتسل لها عند الرواح فان اغتسل لها بعد الفجر اجزأه وأن يتنظف بسوكة وأخذ ظفر وشعر وقطع راحته وأن يتطيب ويلبس أحسن ثيابه وافضلها (58) البيهقي ويزيد الامام على سائر الناس في الزينة ويبكر بعد طلوع الشمس ويمشي اليها وعليه السكينة والنوفار ولا يركب ويدنو من الامام ويشغل بذكر الله تعالى والتلاوة 20 ويُسَنُّ أن يقرأ سورة الكهف يوم الجمعة وأن يُكثِر من

a) Sic L. habet; in Cod. O. est: سُنَّتها. b) In L. deest عليهم. c) Qorān 1. d) Qorān 62. e) Qorān 63. f) Qorān 18.

الصلوة على رسول الله صلى الله عليه في يومها وليلتها ويكثر  
 في يومها من الدعاء رجاء ان يصادف ساعة الاجابة وان  
 حضر والامام يخطب لم يتخط رقب الناس ولا يزيد على تحية  
 المساجد بركتين يتجاوز فيهما ويستمع الخطبة ان كان يسمعها  
 ويذكر الله تعالى ان لم يسمعها ولا يتكلم فان تكلم لم ينثم<sup>5</sup>  
 في اصح القولين وان ادرك الامام راعيا في الثانية اتم  
 الجمعة وان ادركه بعد الركوع اتم الظهر وان زوحم عن  
 السجود وامكنه ان يسجد على ظهر انسان فقل فان لم يمكنه  
 انتظر حتى ينزل الزحام ثم يسجد فان ادرك الامام قبل  
 السلام اتم الجمعة (59) وان لم يدرك السلام اتم الظهر وان<sup>10</sup>  
 لم ينزل الزحام حتى ركع الامام في الثانية ففيه قولان احدهما  
 يقضى ما عليه والثاني انه يتبع الامام

### باب صلوة العيدين

وصلوة العيدين سنة مؤكدة وقيل هي فرض على الكفاية فان  
 اتفق اهل بلد على تركها من غير عذر قوتلوا ووقتها ما بين<sup>15</sup>  
 ان ترتفع الشمس الى الزوال ويسن تقديم صلوة الضحى  
 وتأخير صلوة الفطر فان فاتته قضاها في اصح القولين والسنة ان  
 يمسك في عيد الضحى الى ان يصلى ويأكل في الفطر قبل  
 الصلوة وتقام الصلوة في الجامع فان ضاق بهم صلوا في الصحراء  
 ويستخلف الامام من يصلى في الجامع بضعة الناس ويأخضرها<sup>20</sup>  
 الرجال والنساء والصبيان ويظهرون الزينة ويغتسل لها بعد الفجر

عنهم O. d) صلوة. L. om. c) هو. Codd. b) العيد. L. a)

فان اغتسل قبل الفجر جاز في احد القولين ويكبّر الناس  
 بعد الصبح ويتأخّر الامام الى الوقت الذى يصلى بهم ولا  
 يركب (60) فى المصلى اليها ويمضون اليها فى طريق ويرجعون  
 فى طريق آخر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم والسنة  
 أن تصلى جماعة وينادى لها الصلوة جامعة ويصلى ركعتين  
 الا أنه يكبّر فى الاولى بعد دُعاء الافتتاح وقبل التعوذ سبع  
 تكبيرات وفى الثانية قبل القراءة خمس تكبيرات يرفع فيها  
 اليد ويقرأ فى الاولى بعد الفاتحة سورة ياء<sup>٥</sup> وفى الثانية  
 اقربت الساعة ويخطب بهم خطبتين كخطبتى الجمعة الا  
 أنه يستفتح الاولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع تكبيرات  
 ويعلمهم فى الفطر زكاة الفطر وفى الاضحى الاضحية ويجوز  
 ان يخطب من قعود<sup>٦</sup> والسنة ان يبتدى فى عيد الفطر  
 بالتكبير بعد الغروب من ليلة الفطر خلف الصلوات وفى غيرها  
 من الاحوال وخاصة عند ازدحام الناس الى ان يحرم الامام  
 بصلوة العيد وفى عيد الاضحى يبتدى يوم النحر بعد صلوة  
 الظهر ويكبّر خلف الفرائض وخلف النوافل فى اصح القولين  
 (61) الى ان يصلى الصبح من آخر ايام التشريق فى اصح  
 الاقوال وفيه قول ثان أنه يكبّر من المغرب ليلة العيد الى  
 صلوة الصبح آخر ايام التشريق وفيه قول ثالث أنه يكبّر من  
 صلوة الصبح يوم عرفة الى ان يصلى العصر آخر ايام التشريق<sup>٧</sup>

من قعود<sup>a)</sup> Qorān 1. <sup>b)</sup> Qorān 50. <sup>c)</sup> Qorān 54. <sup>d)</sup> Pro قاعدة. <sup>e)</sup> L. غير. <sup>f)</sup> In margine Codicis L. ex alio opere quaedam de festorum cultu sunt adscripta, quae culpa bibliopegae semiabscissa sunt.

وَأَنْ رَأَى شَيْئًا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فِي الْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ وَهِيَ  
الْعَشْرُ الْأَوَّلُ<sup>a</sup> مِنْ ذِي الْحِجَّةِ كَبَّرَهُ

### باب صلاة الكسوف

وهي سُنَّةٌ مَوْكُفَةٌ<sup>b</sup> وَوَقْتُهَا مِنْ حِينَ الْكُسُوفِ إِلَى حِينَ تَجَلَّى  
فَإِنْ فَاتَتْ لَمْ تُقْصَ وَالسُّنَّةُ أَنْ يُغْتَسَلَ لَهَا وَإِنْ تَقَامَ فِي جَمَاعَةٍ<sup>c</sup>  
حَيْثُ تَصَلَّى الْجُمُعَةُ وَيُنَادَى لَهَا الصَّلَاةُ جَامِعَةً وَهِيَ رَكْعَتَانِ  
فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قِيَامَانِ وَقِرَاءَتَانِ وَرُكُوعَانِ وَسُجُودَانِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ  
يَقْرَأَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ<sup>d</sup> بَعْدَ الْفَاتِحَةِ<sup>e</sup> سُورَةَ طَوِيلَةً كَالْبَقَرَةِ<sup>f</sup> ثُمَّ  
يُرْكَعُ وَيَدْعُو بِقَدْرِ مِائَةِ آيَةٍ ثُمَّ يَرْفَعُ وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِقَدْرِ  
أَلِ عِمْرَانَ<sup>g</sup> وَيُرْكَعُ وَيَدْعُو بِقَدْرِ سَبْعِينَ<sup>h</sup> آيَةً ثُمَّ يَسْجُدُ (62)<sup>10</sup>  
كَمَا يَسْجُدُ فِي غَيْرِهَا ثُمَّ يَقُومُ فِي الثَّانِيَةِ فَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ  
نَحْوَ مِائَةِ وَخَمْسِينَ آيَةً ثُمَّ يُرْكَعُ وَيَدْعُو بِقَدْرِ سَبْعِينَ آيَةً ثُمَّ  
يَرْفَعُ فَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ نَحْوًا مِنْ مِائَةِ آيَةٍ ثُمَّ يُرْكَعُ وَيَدْعُو  
بِقَدْرِ خَمْسِينَ آيَةً ثُمَّ يَسْجُدُ كَمَا يَسْجُدُ فِي غَيْرِهَا فَإِنْ كَانَتْ  
فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ أُسِّرَ<sup>i</sup> وَإِنْ كَانَ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ جُهِرَ<sup>j</sup> ثُمَّ<sup>15</sup>  
يُخْطَبُ خُطْبَتَيْنِ يَخُوفُهُمْ فِيهِمَا<sup>k</sup> بِاللَّهِ فَإِنْ لَمْ يَصَلِّ حَتَّى تَجَلَّتْ  
لَمْ يَصَلِّ فَإِنْ لَمْ يَصَلِّ لِكُسُوفِ الشَّمْسِ حَتَّى غَابَتْ كَاسِفَةً لَمْ  
يَصَلِّ وَإِنْ لَمْ يَصَلِّ لِمُخْسُوفِ الْقَمَرِ حَتَّى غَابَ خَاسِفًا قَبْلَ طُلُوعِ  
الشَّمْسِ صَلَّى وَإِنْ اجْتَمَعَ صَلَوَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ<sup>l</sup> بَدَأَ بِأَخَوَفِهِمَا<sup>m</sup> فَوَتَا  
ثُمَّ يَصَلِّي الْآخَرَ<sup>n</sup> ثُمَّ يَخْطُبُ كَالْمَكْتُوبَةِ وَالْكُسُوفُ فِي أَوَّلِ<sup>20</sup>

a) L. الأول. b) Qorān 1. c) Qorān 2. d) Qorān 3.  
e) O. تسعين. f) Codd. زححو. g) L. فيها. h) Codd. مختلفان.  
i) O. تسعين. j) Codd. زححو. k) L. فيها. l) Codd. مختلفان. m) O. تسعين. n) Codd. زححو.

الوقت يبدأ بالكسوف ثم يصلى المكتوبة ثم يخطب فان استويا  
فى الفوات بدأ بآكدهما كالوتر والكسوف يبدأ بالكسوف

### باب صلاة الاستسقاء

اذا أجديت الارض وأنقطع الغيث أو انقطع ماء العين وعظ  
الامام (63) الناس وأمرهم بالخروج من المظالم والثوب من المعاصي  
ومصالحة الاعداء والصدقة وصيام ثلاثة أيام ثم خرج بهم الى  
المصلى فى اليوم الرابع بعد غسل وتنظيف فى ثياب بدلة  
ويخرج معه الشيوخ والعجائز والصبيان فان اخرجوا اليها لم  
يكره وان خرج اهل الدمة لم يمنعوا لكن لا يختلطون بالمسلمين  
10 ويصلى بهم ركعتين كصلوة العيد ويستحب ان يقرأ فيها  
سورة نوح ويخطب خطبتين يستغفر الله فى افتتاح الاولى  
تسعا وفى الثانية سبعا ويكثر فيها من الصلوة على رسول الله  
صلى الله عليه ومن الاستغفار وبقرا فيها استغفروا ربكم الآية  
ويسرع يديه ويدعو بدعاء النبى صلى الله عليه وسلم اللهم  
15 سقينا رحمة ولا سقيا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم ولا  
غرق اللهم على الطراب ومنانت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا  
اللهم اسقنا غيثا مريئا قريبا مريعا غدقا مجللا سحبا  
عاما طبقا دائما (64) اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من  
القانطين اللهم ان بالعباد والبلاد والخلف من اللأواء والمجهد  
20 والمضنك ما لا نشكو الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وأدر لنا

a) O. والتوبة. b) Qorān 71. c) Qorān 71, 9. In Cod. O.  
additur Qorān 71, 10. d) Conf. Qorān 4, 3. e) Conf. Qorān  
42, 27.

الصَّوْرَ وَأَسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ وَأَثْبِتْ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ  
 اللَّهُمَّ ارْفَعْ عَنَّا الْجَهْدَ وَالْجُوعَ وَالْعُرَى وَاكْشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ  
 مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ أَفْكَ كُنْتَ غَفَّارًا فَأَرْسِلْ  
 السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا<sup>a</sup>، وَيَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ  
 وَيَحْتَوِلْ رِجْلَهُ مِنْ يَمِينِهِ إِلَى شِمَالِهِ وَمِنْ شِمَالِهِ إِلَى يَمِينِهِ وَيَجْعَلُ<sup>b</sup>  
 أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَيَتْرَكُهُ إِلَى أَنْ يَنْزِعَهُ مَعَ ثِيَابِهِ وَيَفْعَلُ النَّاسُ مِثْلَ  
 ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يُسْقَوْا عَادُوا ثَانِيًا وَثَالِثًا فَإِنْ تَأَقَّبُوا لِلصَّلَاةِ فَسَقُوا  
 قَبْلَ الصَّلَاةِ صَلَّوْا وَشَكِّرُوا اللَّهَ تَعَالَى وَسَأَلُوا الزِّيَادَةَ وَيُسْتَحَبُّ  
 الِاسْتِسْقَاءُ خَلْفَ الصَّلَاةِ بِالدُّعَاءِ وَيُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الْخُصْبِ أَنْ  
 يَدْعُوا لِأَهْلِ الْجَدْبِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ مَطَرٍ لِيُصِيبَهُ<sup>40</sup>  
 وَأَنْ يَغْتَسِلَ (65) فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ وَيَسْتَبِخُ لِلرَّعْدِ وَالْبَرْقِ .

## كِتَابُ الْجَنَائِزِ<sup>b</sup>

بَابُ مَا يَفْعَلُ بِالْمَيِّتِ

يُسْتَحَبُّ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُكْثِرَ ذِكْرَ الْمَوْتِ وَأَنْ يَعُودَ الْمَرِيضَ فَإِنْ  
 رَجَاهُ دَعَا لَهُ وَأَنْصَرَفَ وَأَنْ خَافَ أَنْ يَمُوتَ رَغَّبَهُ فِي التَّوْبَةِ<sup>15</sup>  
 وَالْوَصِيَّةِ وَأَنْ رَأَاهُ مَنْزُولًا بِهِ وَجَّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَنَقَّهَ قَوْلَ لَا إِلَهَ  
 إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا مَاتَ اسْتَحَبَّ لِأَرْفَقِهِمْ بِهِ أَنْ يَغْمِضَ عَيْنَيْهِ وَيَشُدَّ  
 لَحْيَيْهِ وَيَلْبَسَ مَفَاصِلَهُ وَيُخْلَعَ ثِيَابُهُ وَيُسَاجِيَهُ بِثَوْبٍ وَيَجْعَلَ عَلَى  
 بَطْنِهِ حَدِيدًا أَوْ طِينًا رَطْبًا وَيَسَارِعَ إِلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ وَالتَّوَصُّلِ  
 إِلَى آبَائِهِ مِنْهُ وَتَفْرِقَةِ وَصِيَّتِهِ وَبِمَادَرٍ إِلَى تَجْهِيْزِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ<sup>20</sup>

a) Conf. Qorān 71, 9 et 10.  
 hic titulus desideratur.

b) Sic Cod. O.; in Cod. L.

قد مات فجأة فَيَتَرَكُ لِيُتَيَقَّنَ موته

### باب غسل الميت

وَيُغْسَلُ الْمَيِّتُ فَرَضٌ عَلَى الْكَفَايَةِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَتَوَلَّاهُ أَبُوهُ وَجَدُّهُ  
وَابْنُهُ وَعَصْبَاتُهُ ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَجَانِبُ ثُمَّ الزَّوْجَةُ ثُمَّ النِّسَاءُ الْأَقَارِبُ  
٥ وَأَنْ كَانَتْ أَمْرًا غَسَلَهَا النِّسَاءُ الْأَقَارِبُ (66) ثُمَّ النِّسَاءُ الْأَجَانِبُ  
ثُمَّ الزَّوْجُ ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَقَارِبُ وَذَوُوهُ الْمَحَارِمُ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِمْ فَإِنْ  
مَاتَ رَجُلٌ وَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا أَمْرًا أجنبيَّةً أَوْ مَاتَتْ أَمْرًا وَلَيْسَ  
هُنَاكَ إِلَّا رَجُلٌ لَجَنِبِيٍّ يَمَيَّا فَإِنْ مَاتَ كَافِرٌ فَأَقَارِبُهُ الْكُفَّارُ أَحَقُّ  
مِنْ أَقَارِبِهِ الْمُسْلِمِينَ وَيُسْتَرُ الْمَيِّتُ فِي الْغَسْلِ عَنِ الْعَيُونِ وَلَا  
١٠ يَنْظُرُ الْغَاسِلُ إِلَّا إِلَى مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُغْسَلَ فِي  
قَمِيصٍ وَغَيْرِ الْمُسَاخَنِ مِنَ الْمَاءِ أَوْلَى إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى الْمُسَاخَنِ  
وَيَنْتَوِي غَسْلَهُ وَيُنَاجِيهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمَسَّ عَوْرَتَهُ وَيُسَاخَبَ أَنْ  
لَا يَمَسَّ سَائِرَ بَدَنِهِ إِلَّا بِخِزْفَةٍ وَيُوضَّئُهُ وَضوءه كما يوضَّئُهُ لِلصَّلَاةِ  
ثُمَّ يَغْسَلُ رَأْسَهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَيَسْرِجُ شَعْرَهُ وَيَغْسَلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ  
١٥ الْأَيْسَرَ ثُمَّ يُفَيِّضُ الْمَاءَ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ وَيَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا  
يَتَعَاهَدُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ إِمْرَارَ الْيَدِ عَلَى الْبَطْنِ وَأَنْ أَحْتَاجَ إِلَى  
الزِّيَادَةِ عَلَى ذَلِكَ غَسْلٌ وَيَكُونُ وَثَرًا وَيَجْعَلُ فِي الْغَسْلَةِ الْآخِرَةِ  
كَافُورًا (67) وَيَقْلَمُ أَظْفَارَهُ وَيَحْفُ شَارِبَهُ وَيَحْلِقُ عَانَتَهُ وَالْفَرَضُ مِنْ  
ذَلِكَ النِّيَّةُ وَالْغُسْلُ، ثُمَّ يَنْشِفُهُ فِي ثَوْبٍ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ بَعْدَ  
٢٠ الْغُسْلِ شَيْءٌ أُعِيدَ غَسْلُهُ وَقِيلَ يَوْضُئِي وَقِيلَ يَكْفِيهِ غَسْلُ الْمَحْتَلِّ  
وَمَنْ تَعَدَّرَ غَسْلَهُ يُمَمَّ

٥) L. وَذَوَا. ٦) L. غَسْلَهُ.

## باب الكفن

وتكفين الميت فرض على الكفاية ويجب ذلك<sup>٥</sup> في ماله مقدماً على الدّين<sup>٦</sup> والوصية فان كانت امرأة لها زوج فعلى زوجها وقيل في ماله وان لم يكن له<sup>٧</sup> مال فعلى من تلزمه نفقته فان لم يكن ففي بيت المال ويستحب ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب<sup>٨</sup> ازار<sup>٩</sup> ولغافتين بيض والمرأة في خمسة اثواب ازار وخمار ودرع ولغافتين بيض ويجعل ما عند رأسه اكثر مماء عند رجليه والواجب ثوب واحد ويستحب ان يذّر الخنوط والكافور في الأكفان ويجعل الخنوط والكافور في قطن ويتترك على منافذ الوجه وعلى الاذن وعلى مواضع السجود ولو طيب جميع بدنه<sup>١٠</sup> بالكافور (68) فهو حسن فان كان مخبراً لم يقرب الطيب<sup>١١</sup> ولا يلبس المخيط ولا يخمر راسه

## باب الصلوة على الميت

وهي فرض على الكفاية والسنة ان تفعل في جماعة وأولى الناس بذلك ابوه ثم جدّه ثم ابنه ثم ابن ابنه على ترتيب<sup>١٢</sup> العصبات فان استوى اثنان في درجة<sup>١٣</sup> فقدم اسنهما فان استويا في ذلك أقرع بينهما فان اجتمع المناسبات والوالى فقدم المناسبات في اصح القولين فان اجتمع جناز فقدم الى الامام افضلهم ويقف الامام عند راس الرجل وعند عجيذة المرأة وينوي ويكبر اربع تكبيرات يرفع معها اليدين يقرأ في الاولى الفاتحة<sup>١٤</sup> وفي<sup>١٥</sup>

a) Sic Cod. O. In Cod. L. في ذلك. b) O. ليا. c) L.

d) L. الطيب. e) O. الدرجة. f) Qorān 1.



اثْنَانِيَّةٌ يَصَلِّي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي الثَّلَاثَةِ  
يَدْعُو لِلْمَيِّتِ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ خَرَجَ مِنْ رَوْحِ  
الدُّنْيَا وَسَعَتِهَا وَمَحَبُوبِهَا وَأَحِبَّائِهَا فِيهَا إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ  
لَا قِيَّةٌ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ  
(69) <sup>5</sup> وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ اللَّهُمَّ نَزَلْ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ وَأَصْبَحَ  
فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ  
إِلَيْكَ شُفْعَاءُ لَكَ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ  
مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ وَقَدْ فُتِنَتْ الْقُبُورُ وَعَذَابُهُ  
وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَجَافَ الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتَيْهِ وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ  
<sup>10</sup> الْأَمْسَ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ إِلَى جَنَّتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ  
ويقول في الرابعة اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ وَاعْفِرْ  
لَنَا وَلَهُ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ <sup>15</sup> ثُمَّ يَسْلِمُ تَسْلِيمَتَيْنِ  
وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ النِّيَّةُ وَالتَّكْبِيرَاتُ وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالصَّلَاةُ عَلَى  
النَّبِيِّ وَأَدْنَى الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى وَمَنْ سَبَقَهُ الْأَمَامُ  
بِبَعْضِ التَّكْبِيرَاتِ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَأَتَى بِمَا أَدْرَكَ فَإِذَا سَلَّمَ الْأَمَامُ  
كَبَّرَ مَا بَقِيَ مُتَوَالِيًا ثُمَّ يَسْلِمُ وَمِنْ فَاتِهِ جَمِيعُ الصَّلَاةِ صَلَّى  
عَلَى الْقَبْرِ أَبَدًا وَقِيلَ (70) يَصَلِّي عَلَيْهِ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ  
عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَقِيلَ إِلَى شَهْرٍ وَقِيلَ مَا لَمْ يَبْلُغْ جَسَدُهُ وَإِنْ  
كَانَ الْمَيِّتُ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ صَلَّى عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ كَمَا صَلَّى رَسُولُ  
<sup>20</sup> اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ مِائَةً وَإِنْ وَجَدَ بَعْضُ الْمَيِّتِ غُسْلَ  
وَكُفِّنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي حَرْبِ الْكُفَّارِ  
بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ قِتَالِهِمْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ لَمْ يُغْسَلْ وَلَمْ يُصَلَّ

a) Conf. Qorān 7, 150. b) ل. يَصَلِّي.

عليه بسل يُنزع عنه ثيابُ الحربِ ويُدفن بما بقي من ثيابه  
ومن مات في حرب اهل البغي من اهل العدل غسل وصلى  
عليه في اصح القولين ٥ ويُغسل السقط الذي نفيخ فيه الروح  
وَلَمْ يَسْتَهْلِكْ وَيَكْفَنَ وَلَا يَصَلَّى عَلَيْهِ وَإِنْ نَزَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ  
كَقَنْ وَدُفِنَ ٥. وَإِنْ اخْتَلَطَ مَنْ يَصَلَّى عَلَيْهِ بِمَنْ لَا يَصَلَّى عَلَيْهِ  
صَلَّى عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ يَنْوِي أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَصَلَّى عَلَيْهِ

### باب حمل الجنازة والدفن

(71) والافضل ان يجمع في حمل الجنازة بين التربيع والحمل بين  
العمودين فان اراد احدهما فالحمل بين العمودين افضل وبسحب  
ان يسرع بالجنازة وان يكون الناس امامها بقربها ثم يدفن 10  
وهو فرض على الكفاية والأولى ان يتولى ذلك من يتولى غسله  
وان يكون عددهم وترا وان يكون بالنهار ويعمق القبر قدر  
قائمة وبسطة ويدفن في اللحد الا ان يكون الارض رخوة فيشق  
ويدفن في شقها ويسل الميت من قبل رأسه الى القبر ويساجى  
بثوب عند ادخاله الى القبر ويقول الذي يدخله بسم الله وعلى 15  
ملئة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضجع على جنبه الايمن  
ويوضع تحت رأسه لبننة ويفصى بخذة الى الارض ويحشى عليه  
التراب باليد ثلث حشيات ثم يهال عليه التراب بالمساحى  
ويرفع القبر عن الارض قدر شبر وتسطيحاه افضل ويرش عليه  
الماء ولا يجصص ولا يبنى عليه ولا يدفن اثنان في قبر الا 20  
لضرورة ويقدم الاسن الاقرأ الى القبلة والدفن (72) في المقبرة  
افضل فان دفن من غير غسل او الى غير القبلة نبش وغسل

وَوُجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَنْ وَقَعَ فِي الْقَبْرِ شَيْءٌ لَهُ قِيَمَةٌ يُبَشَّ وَأُخِذَ،  
وَأَنْ يَبْلَعَ الْمَيِّتَ مَا لَا لَغِيْرَهُ شُقَّ جَوْفُهُ وَأُخْرِجَ وَأَنْ مَاتَتْ امْرَأَةٌ  
فِي جَوْفِهَا وَلَدٌ يُرْجَى حَيَاتُهُ شُقَّ جَوْفُهَا وَأُخْرِجَ. وَأَنْ لَمْ يُرْجَ  
نُزِكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى يَمُوتَ<sup>٥</sup> وَيُسْتَحَبُّ لِلرِّجَالِ زِيَارَةُ الْقُبُورِ وَيَقُولُ  
هَذَا زَارٌ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَأَنَا أَنْ نَشَاءَ اللَّهُ. عَنْ قَرِيبٍ  
بِسْمِكُمْ لِاحِقُونَ اللَّهُمَّ لَا تَحْزِنْنَا بِأَجْرِهِمْ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ وَاعْفِرْ  
لَنَا وَلَهُمْ وَلَا يَجْلِسْ عَلَى قَبْرِ وَلَا يَدْخُلْهُ<sup>٥</sup> إِلَّا لِحَاجَةٍ<sup>٥</sup> وَيُكْرَهُ الْمَبِيتُ  
فِي الْمَقْبَرَةِ

### بَابُ التَّعْزِيَةِ وَالْبِكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

١١ وَيُسْتَحَبُّ التَّعْزِيَةُ قَبْلَ الدَّفْنِ وَبَعْدَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَيُكْرَهُ لِلْجُلُوسِ  
لَهَا وَيَقُولُ فِي تَعْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ أَكْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَاحْسِنْ  
عِزَّكَ وَغَفَّرْ لِمَيِّتِكَ وَفِي تَعْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ أَكْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ  
وَاحْسِنْ عِزَّكَ وَفِي تَعْزِيَةِ الْكَافِرِ بِالْمُسْلِمِ احْسِنِ اللَّهُ عِزَّكَ وَغَفَّرْ  
لِمَيِّتِكَ (75) وَفِي تَعْزِيَةِ الْكَافِرِ بِالْكَافِرِ أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَلَا تَقْصُ  
عَدَدَكَ، وَيَجْزِي الْبِكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ غَيْرِ نَدْبٍ وَلَا نِيَاحَةٍ  
وَيُسْتَحَبُّ لِأَقْرَبَاءِ الْمَيِّتِ وَجِيرَانِهِ أَنْ يُصَلِّحُوا طَعَامًا لِأَهْلِ الْمَيِّتِ

### كِتَابُ الزَّكَاةِ

لَا تُجِبُ الزَّكَاةَ إِلَّا عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ تَامَ الْمِلْكِ عَلَى مَا تَجِبُ فِيهِ  
الزَّكَاةُ فَأَمَّا الْمُكَاتِبُ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ وَالْكَافِرُ إِنْ كَانَ أَصْلَابًا فَلَا  
زَكَاةَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُرْتَدًّا فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا تَجِبُ وَالثَّانِي

٥٠ لا ضرورة. O. ٥١ يَدُوسُهُ. L. ٥٢

لا تجب والثالث ان رجع الى الاسلام وجب وان لم يرجع لم  
يجب، وما لم يتم ملكه عليه كالدين الذي على المكاتب لا  
تجب فيه الزكاة وفي الأجرة قبل استيفاء المنفعة قولان أصحهما  
أنه تجب فيها الزكاة وفي المال المغصوب والضال والدين على  
مما طرأ قولان أصحهما أنه تجب فيها الزكاة، ولا تجب الزكاة  
إلا في السواشي والنبات والفاص وعروض التجارة وما يؤخذ من  
المعدن (74) والركاز وهل تجب في أعيانها أو في الذمة ففيه  
قولان أحدهما أنها تجب في الذمة والثاني في العين فيملك  
الفقراء من النصاب قدر أنقص فان لم يخرج منه ثم تجب  
في السنة الثانية زكاة

10

### باب صدقة المواشي

ولا تجب الزكاة في المواشي إلا في الإبل والبقر والغنم فإذا  
ملك منها نصاباً من السائمة حولاً كاملاً وجب فيه الزكاة في  
أصح القولين ولا تجب في الآخر حتى يتمكن من الأداء وما  
ينتج من النصاب في أثناء الحول يزكى بحول النصاب وان لم  
يمض عليه حول وان باع النصاب في أثناء الحول انقطع الحول  
وان مات ففيه قولان أصحهما أنه ينقطع والثاني ان الوارث  
يمضي على حول المورث<sup>٥</sup>، وأول نصاب الإبل خمس فتجب فيه  
شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلث شياه وفي عشرين  
أربع شياه فان أخرج منها بغيراً قبل منه وبأجزئي (75) في

20

a) L. hoc loco et mox deinde لا تجب، sed vocabulum illud لا  
postea deletum est. b) O. المورث ut quoque in L. antea scrip-  
tum fuit.

شأتها الجذع من الضأن وهو الذي له ستة أشهر والثني من  
المعز وهو الذي له سنة وقيل لا يجزئ فيها إلا الجذعة أو  
الثنية وفي خمس وعشرين بنت مخاص وهي التي لها سنة  
ودخلت في الثانية فلن لم يكن في إبله بنت مخاص قيل  
منه ابن لبون وهو الذي له سنتان ودخل في الثالثة وفي  
ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها  
ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وفي إحدى وستين جذعة  
وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وفي ست وسبعين  
بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى  
10 وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي  
كل خمسين حقة وفي الأوقاص التي بين النصب قولان أحدهما  
أنها عفو والثاني أن قرص النصاب يتعلق بالجميع ومن وجب  
عليه سن ولم يكن عنده أخذ منه سن أعلى منه ورد عليه  
شأتان أو عشرون درهما أو سن أسفل منه ودفع معه (76) شأتان  
15 أو عشرون درهما والاختيار في الصعود والنزول إلى المصدق وفي  
الشاتين أو العشرين درهما إلى الذي يُعطى ذلك وإن اتفق  
فرضان في نصاب كالمائتين فيها أربع حقائق أو خمس بنات  
لبون اختار الساعي أنفعهما للمساكين وقيل فيه قولان أحدهما  
ما ذكرت والثاني تجب الحقائق، وأول نصاب البقر ثلاثون  
20 فيتجب فيه تبع وهو الذي له سنة وفي أربعين مسنة وهي  
التي لها سنتان وفي ستين تبيعان وعلى هذا أبدا ثم في كل  
ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة، وأول نصاب الغنم أربعون

فتجب فيه شاةٌ وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين  
واحدة ثلث شياه ثم في كل مائة شاة، وان كانت الماشية  
انثا او ذكورا وانثا لم يؤخذ في فرضها الا الانثى الا في ثلثين  
من البقر فانه يجزئ فيها الذكر وان كان كلها ذكورا أخذ  
في فرضها الذكر (77) الا الابل فانه لا يؤخذ فيها الا الانثى  
وقيل يؤخذ منها الذكر الا انه يؤخذ في ست وثلثين ابن  
لبون اكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين،  
وان كانت الماشية صحاحا أخذ منها صحيحة وان كانت مراضا  
أخذ منها مريضة وان كانت صحاحا ومراضا أخذ منها صحيحة  
ببعض قيمة فرض صحيح وبعض قيمة فرض مريض على قدر<sup>10</sup>  
المالين وان كانت صغارا فان كانت من الغنم أخذت منها  
صغيرة وان كانت من الابل والبقر أخذ منها كبيرة اقل قيمة  
من كبيرة تؤخذ من الكبار وقيل تؤخذ الكبيرة من النصب  
التي يتغير الفرض فيها بالسبي فاما فيما يتغير الفرض فيها  
بالعد فانه يؤخذ الصغار وان كانت الموانى أنواعا كالبحاثي<sup>15</sup>  
والعراب والبقر والجواميس والضأن والمعز ففيه قولان أحدهما  
يؤخذ من الاكثر والثاني يجب في الجميع بالقسط ولا يؤخذ  
(78) الرباء والمأخض وقاحل الغنم والأكولة وحزرات المال الا ان  
يختار رب المال، وان كان بين نفسين من اهل الزكاة نصاب  
مشترك من الماشية او نصاب غير مشترك الا انهما اشتركا في<sup>20</sup>  
السراج والمسرح والمشرب والفحل والراعي والمحلّب حولًا كاملاً

a) In Codice L. العرب Persice explicatur voce لوك.

زَكَاةً زَكَاةَ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ فَإِنْ أَخَذَ السَّاعِي الْفَرَسَ مِنْ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا رَجَعَ عَلَى خَلِيطِهِ بِالْحَصَّةِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَصَابٌ مِنْ غَيْرِ الْمَاشِيَةِ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ كَالْمَاشِيَةِ وَالثَّانِي يُؤَكِّدُ زَكَاةَ الْمَنْفَرِدِ

### باب زكاة النبات

وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّرْعِ إِلَّا فِيمَا يُقْتَاتُ مِمَّا يُنْبِتُهُ الْأَدَمِيُّونَ كَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذُّخْنِ وَالذَّرَّةِ وَالْأَرَزِّ وَمَا أَشْبَهَهُ وَالْقُطْنِيَّةِ وَهُوَ الْعَدَسُ وَالْحِمَاضُ وَالْمَاشُ وَالْبَاقَلِيُّ وَاللُّوبِيَا وَالْهَرَطْمَانُ وَلَا تَجِبُ فِي شَيْءٍ مِنَ الثَّمَارِ إِلَّا فِي الرُّطَبِ (79) وَالْعِنَبِ وَقَالَ 10 فِي الْقَدِيمِ تَجِبُ فِي الرِّيتُونِ وَالْوَرَسِ وَالْقِرْطَمِ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى مَنْ أُنْعِقِدَ فِي مِلْكِهِ نَصَابٌ مِنَ الْخُبُوبِ أَوْ بَدَأَ الصَّلَاحُ فِي مِلْكِهِ نَصَابًا مِنَ الثَّمَارِ وَنَصَابُهُ أَنْ يَبَاغِ الْجِنْسُ الْوَاحِدُ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ فِي الْخُبُوبِ وَالْجَفَافِ فِي الثَّمَارِ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَهُوَ 15 أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٌ رَطْلٌ بِالْبَغْدَانِيِّ إِلَّا الْأَرَزَّ وَالْعَلَسَ وَهُوَ صِنْفٌ مِنَ الْحِنْطَةِ يُدْجَرُ فِي قِشْرِهِ فَنَصَابُهُ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ مَعَ قِشْرِهِ، وَتُضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي أَكْمَالِ النِّصَابِ وَفِي الزَّرْعِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ يُضَمُّ زَرْعُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَالثَّانِي يُضَمُّ مَا اتَّفَقَ زِرَاعَتُهُ فِي فَصْلٍ وَاحِدٍ وَالثَّلَاثُ مَا اتَّفَقَ 20 خَصَادُهُ فِي فَصْلٍ وَاحِدٍ وَالرَّابِعُ مَا اتَّفَقَتْ زِرَاعَتُهُ وَخَصَادُهُ فِي فَصْلٍ وَاحِدٍ، وَمَا سَقَى بِغَيْرِ مَوْنَةٍ كَمَا السَّمَاءُ وَالسَّيْحُ، وَمَا

a) Codex L. in margine وهو دانه كاغله. b) Uter-  
que Codex نصاب. c) Persice explicatur inter lineas Codicis L.:  
رود خانه.

يشرب بالعروق يجب فيه العُشْرُ وما سَقَى بِنَوْنٍ كالتَّوَضُّعِ<sup>a</sup>  
والسَّوَالِي يجب فيه نصفُ العُشْرِ (80) وأن سَقَى نصفه بهذا  
ونصفه بذاك وجب فيه ثلثةُ اربعِ العُشْرِ وأن سَقَى بأحدهما  
أكثرَ ففيه قولان أحدهما يُعتَبَرُ فيه حُكْمُ الأكثرِ والثاني يجب  
بالقِسْطِ وأن جُهِلَ المِقدَارُ جُعِلَ بينهما نصفين ويجب فيما زاد<sup>5</sup>  
على النصاب بحسابه ويجب إخراجُ الواجب من التَّمْرِ بِابْسَا  
ومن اللَّحَبِ مُصَفًى<sup>b</sup> فإن احتيجَ إلى قِطْعَةٍ لِلخَوْفِ من العَطَشِ  
أو كان رُطْبًا لا يَجِيءُ منه تَمَرٌ أو كان عَنَبًا لا يَجِيءُ منه زَبِيبٌ<sup>c</sup>  
أُخِذَ الزَّكَاةُ من رُطْبِهِ<sup>d</sup> وأن أراد صاحبُ المِلْكِ أن يتصرفَ في  
الثَّمَرَةِ قَبْلَ النَجَافِ خَرَصَ عليه وضمَّن نصيبَ الفقراء ثم يتصرف<sup>10</sup>  
فإن كان أَجْنَسًا خَرَصَ ثَخْلَةً ثَخْلَةً<sup>e</sup> وإن كان جَنَسًا واحدًا جاز  
أن يُخَرَصَ لِجميعِ دفعةٍ واحدةٍ وأن يُخَرَصَ واحدةً واحدةً فإن  
باع قبل أن يضمَّن نصيبَ الفقراء بطلَ البيعُ في أحدِ القولين  
ولم يبطل في الآخر وإن باع الثَّمَرَةَ قبل بُدْوِ الإصلاحِ أو باع  
المَاشِيَةَ قبل الحَوْلِ فَرَارًا من الزَّكَاةِ كَرِهَ ذلك ولم يبطل<sup>15</sup>  
البيع

### (81) باب زكاة الناض

ومن مِلْكٍ نَصَابًا من الذهبِ والفضَّةِ حَوْلًا كاملاً وهو من أهل  
الزَّكَاةِ وجبت عليه الزَّكَاةُ<sup>هـ</sup> ونصابُ الذهبِ عشرون مثقالاً وزكوتهُ  
نصف مثقالٍ وفيما زاد بحسابه ونصابُ الْوَرِقِ مائتاً درهمٍ وزكوتهُ<sup>20</sup>

<sup>a</sup>) Inter lineas ibidem Persice additur: بیشتر کشیدن <sup>b</sup>) Hoc vocabulum in Cod. L. deest.



خُمُسُهُ دِرَاهِمٌ وَفِيهَا زَادٌ بِحِسَابِهِ ۖ وَإِنْ مَلَكَ حُلِيًّا مُعَدًّا لَا سِتْعَمَالَ  
مُسَبَّاحٍ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَإِنْ كَانَ مُعَدًّا  
لَا سِتْعَمَالَ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ أَوْ لِلْقَنِيَّةِ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ

### بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

إِذَا اشْتَرَى عَرَضًا بِنَصَابٍ مِنَ الْأَثْمَانِ بَنَى حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِ  
الثَّمَنِ وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِعَرَضٍ لِلْقَنِيَّةِ أَوْ بِمَا دُونَ النِّصَابِ مِنَ الْأَثْمَانِ  
أَنْعَقِدَ الْحَوْلُ عَلَيْهِ مِنْ يَوْمِ الشَّرْيِ وَقِيلَ لَا يُخْجَرُ فِي الْحَوْلِ  
حَتَّى تَكُونَ قِيَمَتُهُ نَصَابًا مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ إِلَى آخِرِهِ وَإِنْ اشْتَرَى  
بِنَصَابٍ مِنَ السَّائِمَةِ فَقَدْ قِيلَ يَبْنَى عَلَى حَوْلِ الْمَاشِيَةِ وَقِيلَ  
10 يَنْعَقِدُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ الشَّرْيِ وَهُوَ الْإِظْهَرُ (82) وَيَقُومُ مَالُ  
التَّجَارَةِ بِرَأْسِ الْمَالِ إِنْ كَانَ نَقْدًا وَيَنْقَدُ الْبَلَدُ إِنْ كَانَ رَأْسَ الْمَالِ  
عَرَضًا وَقِيلَ إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ دُونَ النِّصَابِ قَوْمَ يَنْقَدُ الْبَلَدُ فَإِنْ  
بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ نَصَابًا زَكَاةً وَإِنْ نَقَصَتْ عَنِ النِّصَابِ  
لَمْ تَلْزَمْهُ الزَّكَاةُ إِلَى إِنْ يَحُولُ عَلَيْهِ ۖ حَوْلٌ آخَرُ وَقِيلَ إِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ  
15 بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٍ أَوْ بِشَهْرٍ صَارَ ذَلِكَ حَوْلَهُ وَتَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ وَيَجْعَلُ  
لِلْحَوْلِ الثَّانِي مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَإِنْ اشْتَرَى عَرَضًا بِمِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ  
وَقَبْضَ ثَمَنِهِ وَزَادَ عَلَى قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ زَكَاةً الْأَصْلَ لِحَوْلِهِ وَزَكَاةً  
الزِّيَادَةَ لِحَوْلِهَا وَفِي حَوْلِ الزِّيَادَةِ وَجِهَانِ أَحَدَهُمَا مِنْ حِينَ  
الظُّهْرِ وَالثَّانِي مِنْ حِينَ الْبَضِّ وَقِيلَ فِي الْمَسْئَلَةِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا  
20 يَزَكَّى الْأَصْلَ لِحَوْلِهِ وَالزِّيَادَةَ لِحَوْلِهَا وَالثَّانِي يَزَكَّى الْجَمِيعَ بِحَوْلِ  
الْأَصْلِ، وَإِنْ بَاعَ عَرَضَ التَّجَارَةِ فِي اثْنَاءِ الْحَوْلِ بَعَرَضَ لِلتَّجَارَةِ لَمْ

ينقطع الحول وان باع الاثمان بعضها ببعض للتجارة فقد قيل  
 ينقطع الحول وقيل لا ينقطع وان اشترى للتجارة ما تجب  
 الزكوة (83) في عيئته وسبق وقت وجوب زكوة العيين بان  
 اشترى تخيلا فثمرت فبدا فيها الصلاح قبل الحول وجب زكوة  
 العيين وان سبق وقت وجوب زكوة التجارة بان يكون عند  
 مال للتجارة فاشترى به نصابا من السائمة وجبت زكوة التجارة  
 وان اذفق وقت وجوبها ففيه قولان « وقيل القولان في  
 الاحوال كلها »

### باب زكوة المعدن والركاز

اذا استخرج من معدن في ارض مباحة او مملوكة له نصابا 10  
 من الذهب او الفضة وهو من اهل الزكوة دفعة او في اوقات  
 متتالية لم ينقطع فيها عن العمل بتركها واهمال وجب عليه  
 الزكوة في الحال في اصح انقولين ولا تجب في الآخر حتى  
 يحصل عليه الحول وفي زكوة ثلثة اقوال احدها ربع العشر  
 والثاني الخمس والثالث ان اصابه بلا تعب ولا مؤنة وجب 15  
 فيه الخمس وان اصابه بتعب او مؤنة ففيه ربع العشر ولا  
 يخرج التحق الا بعد الطاحن والتخلص « وان وجد (84)  
 ركازا من ذفين الجاهلية في موات وهو نصاب من الاثمان وجب  
 فيه الخمس في الحال وان كان دون النصاب او قدر النصاب  
 من غير الاثمان ففيه قولان فان كان من ذفين الاسلام فهو 20

الاصح زكوة : Ab alia manu in L. inter lineas adnotatur :  
 العيين.

لِقَطَّةٍ وَإِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٌ فَهُوَ لِمَا حَبَّ الْأَرْضُ

### باب زكاة الفطر

وتحجب زكاة الفطر على كل حرٍّ مسلم فضل عن قوته وقوت  
 مَنْ تلزمه نفقته ما يؤتى في الفطرة فإن فضل بعض ما يؤتى  
 ٥ فقد قيل يلزمه وقيل لا يلزمه، ومن وجبت عليه فطرته وجبت  
 عليه فطرته ككل من تلزمه نفقته إذا كانوا مسلمين ووجد ما  
 يؤتى عنهم فإن وجد ما يؤتى عن البعض بدأ بمن يبدأ  
 بتفقتيه وقيل يقدم فطرة الزوجة على فطرة نفسه وقيل يبدأ  
 بفطرة نفسه ثم هو بالخيار في غيره وقيل هو بالخيار في حق  
 10 نفسه وحق غيره وإن زوج أمته من عبده أو حرٍّ معسر أو  
 تزوجت موسرة (85) بحرٍّ معسر ففيه قولان أحدهما تجب على  
 السيد فطرة الأمة وعلى الحرة فطرة نفسها والثاني لا تجب  
 وقيل تجب على السيد ولا تجب على الحرة وهو ظاهر المنصوص،  
 وتجب صدقة الفطر إذا أدرك آخر جزؤ من شهر رمضان وغربت  
 15 الشمس في أصبح القولين وتجب بطلوع الفجر في الثاني  
 والأفضل أن تخرج قبل صلاة العيد ويجوز إخراجها في جميع  
 شهر رمضان ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر فإن أخرها أثم  
 ولزمه القضاء، والواجب منه صاع بصاع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهو خمسة أرطال وثلاث بالبعديان ويجب ذلك  
 20 من الأقوات التي تجب فيها الزكاة وهي التمر والزبيب والبر

من عبده habet pro عبده Cod. O. a)

والشعير وما أشبهها وأما الأقط فقد قيل يجوز وقيل فيه قولان وتجب الفطرة مما يقتاتنه من هذه الاجناس وقيل من غالب قوت البلد<sup>٥</sup> فان عدل عن القوت الواجب الى قوت اعلى منه اجزأه وان عدل الى ما دونه ففيه قولان ولا يُجزى صاع (86) من جنسَيْن فان كان عبداً بين نفسَيْن<sup>٦</sup> مختلفي القوت فقد قيل يُخرج كل واحد منهما نصف صاع من قوته وقيل يُخرجان من ادنى القوتين وقيل يُخرجان من قوت البلد الذي فيه العبد فان كانوا في بادية لا قوت لهم فيها اخرجوا من قوت اقرب البلاد اليهم. ولا يُؤخذ في الفطرة دقيق ولا سويق ولا حب معيب

### باب قسم الصدقات

من وجبت عليه الزكاة وقدر على اخراجها لم يجز له تأخيرها فان اخرها اثم وصين وان منعها جاحداً لوجوبها كفر واخذت منه وقتل وان منعها بخلاً بها اُخذت منه وعزر عليه وان غلبها اُخذت منه وعزر وان قال بعته<sup>٧</sup> ثم اشترىته ولم يجعل عليه<sup>٨</sup> الحول وما اشبه ذلك مما يخالف الظاهر حلف عليه وقيل يحلف استحباباً وان قال لم يجعل عليه الحول بعد وما اشبهه مما لا يخالف الظاهر حلف (87) استحباباً فان بدل الزكاة قبلت منه والمستحب ان يدعى له ويقال أجرك الله فيما اعطيت وبارك لك فيما ابقيت وجعله لك طهوراً، وان مات<sup>٩</sup>

قال في الانوار: <sup>a)</sup> In margine Cod. L. alio manu adscriptum est:

اثنين. Cod. O. <sup>b)</sup> ويتعين غالب قوت البلد وقت الوجوب

بعد وجوب الزكوة عليه قضى ذلك من تركته وان كان هناك  
 دين آدمي ففيه ثلاثة أقوال أحدها تقدم الزكوة والثاني تقدم  
 الدين والثالث يُقسم بينهما، وكل مال تجب فيه الزكوة بالحوال  
 والنصاب جاز تقديمها على الحوال وان تسلف الامام الزكوة من  
 5 غير مسئلة فهلك في يده ضمن وان تسلف بمسئلة الفقراء  
 فهو من ضمانهم وان تسلف بمسئلة ارباب الاموال فهو من  
 ضمانهم وان تسلف بمسئلة الجميع فقد قيل هو من ضمان  
 الفقراء وقيل من ضمان ارباب الاموال وان عاجل شاة عن مائة  
 وعشرين ثم نتجت شاة سخلة قبل الحول ضم المخرج الى  
 10 ماله ولزمه شاة اخرى وان نقص النصاب قبل الحول وكان قد  
 بين انها زكوة معجلة جاز له ان يسترجع وان هلك الفقير  
 او استغنى من غير الزكوة قبل الحول لم يُجزئه (88) عن  
 الغرض ويسترجع ان كان قد بين انها معجلة، ومن وجبت  
 عليه الزكوة في الاموال الباطنة وهي الناص واموال التجارة  
 15 والركاز جاز له ان يفرق ذلك بنفسه وبوكيله ويجوز ان يدفع  
 الى الامام وفي الافضل اوجه احدها ان يفرق بنفسه والثاني  
 ان يدفع الى الامام والثالث ان كان الامام عادلاً فالأفضل ان  
 يدفع اليه وان كان جائراً فالأفضل ان يفرق بنفسه، وفي  
 الاموال الظاهرة وهي المواشي والزروع والثمار والمعادن قولان اصلهما  
 20 ان له ان يفرق بنفسه، ويكره ان ينقل الزكوة من بلد  
 المال وان نقل ففيه قولان احدهما يُجزئه والثاني لا يُجزئه  
 وان نقل الى ما لا تُقصر اليه الصلوة فقد قيل يجوز والثاني  
 لا يجوز وان حال عليه الحول والمال ببادية فرقها على فقراء

أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ وَأَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفَطْرِ فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ  
 فِي غَيْرِهِ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا تَجِبُ لِفُقَرَاءِ بَلَدِ الْمَالِ وَالثَّانِي  
 تَجِبُ لِفُقَرَاءِ مَوْضِعِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَلَا تَصِحُّ الزَّكَاةُ حَتَّى يَنْوِيَ  
 (89) أَنَّهَا زَكَاةُ مَالِهِ أَوْ زَكَاةٌ وَاجِبَةٌ وَقِيلَ أَنْ دَفَعَ إِلَى الْإِمَامِ  
 اجْزَاءَهُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَنْوِيَ قَبْلَ حَالِهِ  
 الدَّفْعَ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَأَنْ دَفَعَ إِلَى وَكِيلِهِ وَنَوَى وَكِيلُهُ وَلَمْ يَنْوِ  
 رَبُّ الْمَالِ لَهُ يَجْزُرُ وَأَنْ نَوَى رَبُّ الْمَالِ وَلَمْ يَنْوِ الْوَكِيلُ فَقَدْ قِيلَ  
 يَجُوزُ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ، وَأَنْ حَصَلَ عِنْدَ الْإِمَامِ مَاشِيَةٌ فَلَمْ يَسْتَحَبَّ  
 أَنْ يَسِمَ الْأَبْلَ وَالْبَقَرَ فِي أَصُولِ أَفْخَاذِهَا وَالْغَنَمَ فِي أَذْنَانِهَا فَإِنْ  
 كَانَتْ مِنَ الزَّكَاةِ كَتَبَ زَكَاةً أَوْ صَدَقَةً وَأَنْ كَانَتْ مِنَ الْجِزْيَةِ 10  
 كَتَبَ جِزْيَةً أَوْ صَغَارًا، وَيَجِبُ صَرْفُ زَكَاةِ الْمَالِ إِلَى ثَمَانِيَةِ  
 أَصْنَافٍ أَحَدُهَا الْعَامِلُ وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ حُرًّا فَقِيهًا أَمِينًا وَلَا  
 يَكُونَ مِنْ حَرَمٍ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى وَيُجْعَلُ لَهُ  
 الثُّمْنُ فَإِنْ كَانَ الثُّمْنُ أَكْثَرَ مِنْ عَمَلِهِ رَدَّ الْفَاضِلُ عَلَى بَقِيَّةِ  
 الْأَصْنَافِ وَأَنْ كَانَ أَقَلَّ تَمَّ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ 15  
 وَمِنْ الزَّكَاةِ فِي الثَّانِي وَالثَّانِي الْفُقَرَاءُ وَهُمْ الَّذِينَ لَا يَقْدِرُونَ  
 عَلَى مَا يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِمْ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ (90) مَا تَزُولُ بِهِ  
 حَاجَتُهُمْ مِنْ أَدَاةٍ يُكْتَسَبُ بِهَا أَوْ مَالٍ يُتَجَرَّ بِهِ وَأَنْ عُرِفَ رَجُلٌ  
 بِإِغْنَى ثُمَّ ادَّعَى الْفَقْرَ لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَالثَّلَاثُ الْمَسَاكِينُ  
 وَهُمْ الَّذِينَ يَقْدِرُونَ عَلَى مَا يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِمْ وَلَا يَكْفِيهِمْ 20  
 فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ مَا تَتِمُّ بِهِ الْكِفَايَةُ فَإِنْ رَأَاهُ قَوِيًّا وَادَّعَى أَنَّهُ لَا

وَالدَّعَى In Codice L. لله أو صدقة أو زكاة. a) In Cod. O.

كَسَبَ لَهُ اعْطَاهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ وَقِيلَ يُعْطَى بِيَمِينٍ وَإِذَا ادَّعَى  
 عِيَالًا لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَبَيِّنَةٍ وَالرَّابِعُ الْمُؤَلَّفَةُ هـ وَهُمْ ضَرْبَانِ مُؤَلَّفَةُ الْكُفَّارِ  
 وَمُؤَلَّفَةُ الْمُسْلِمِينَ فَأَمَّا مُؤَلَّفَةُ الْكُفَّارِ فَضَرْبَانِ مَنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ وَمَنْ  
 يُخَافُ شَرَّهُ فَيُعْطُونَ مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ وَمُؤَلَّفَةُ الْمُسْلِمِينَ ضَرْبَانِ  
 هـ ضَرْبٌ لَهُمْ شَرَفٌ يُرْجَى بَعْثِيَّتُهُمْ إِسْلَامُ نُظَرَائِهِمْ وَقَوْمٌ يُرْجَى حَسَنُ  
 إِسْلَامِهِمْ فَكَانَ النَّبِيُّ ؑ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِيهِمْ وَأَمَّا بَعْدُهُ  
 فَمَعِيَهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا لَا يُعْطُونَ وَالثَّانِي يُعْطُونَ مِنْ سَهْمِ  
 الْمُؤَلَّفَةِ وَالثَّلَاثُ مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ وَضَرْبٌ فِي طَرَفِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ  
 أَنْ أُعْطُوا دَفَعُوا عَنْ الْمُسْلِمِينَ وَقَوْمٌ (91) أَنْ أُعْطُوا جَبُّوا  
 10 الصَّدَقَاتِ مِمَّنْ يَأْتِيهِمْ فَمِنْهُمْ أَقْوَالٌ أَحَدُهَا يُعْطُونَ مِنْ سَهْمِ  
 الْمُؤَلَّفَةِ وَالثَّانِي مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ وَالثَّلَاثُ مِنْ سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ  
 وَالرَّابِعُ مِنْ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ وَسَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ وَالخَامِسُ الرِّقَابُ وَهُمْ  
 الْمُكَاتَبُونَ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ مَا يُوَدُّونَ فِي الْكِتَابَةِ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ  
 مَا يُوَدُّونَ وَلَا يَزَادُونَ عَلَى مَا يُوَدُّونَ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ مُكَاتَبٌ  
 15 إِلَّا بَبَيِّنَةٍ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمَوْلَى فَقَدْ قِيلَ يُدْفَعُ إِلَيْهِ وَقِيلَ لَا يُدْفَعُ  
 وَالسَّادِسُ الْغَارِمُونَ وَهُمْ ضَرْبَانِ ضَرْبٌ غَرِمَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيِّنِ  
 فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ مَعَ الْغَنَى فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ مَا يَقْضَى بِهِ  
 الدِّينَ وَضَرْبٌ غَرِمَ لِنَفْسِهِ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ مَعَ الْحَاجَةِ مَا يَقْضَى بِهِ  
 الدِّينَ وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ غَارِمٌ بِالْبَيِّنَةِ فَإِنْ صَدَّقَهُ  
 20 غَرِيمُهُ فَعَلَى الْوَجْهِينِ وَأَنْ غَرِمَ فِي مَعْصِيَةٍ وَتَابَ دُفِعَ إِلَيْهِ وَقِيلَ  
 لَا يُدْفَعُ وَالسَّابِعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُمْ الْغُرَاةُ الَّذِينَ لَا حَقَّ

a) In L. inter lineas additur. b) Cod. O. رسول الله.

لهم في الديوان فيُدفع اليهم ما يستعينون به في غزوهم مع  
 الغنى والثامن ابن السبيل (92) وهو المسافر أو المريد للسفر  
 في غير معصية فيُدفع اليه ما يكفيه في خروجه ورجوعه ولا  
 يُدفع اليه حتى تثبت حاجته فان فصل منه شيء استرجع  
 منه، وان فقد صنف من هذه الاصناف وفر نصيبه على الباقيين<sup>5</sup>  
 والمستحب أن يصرف صدقته الى أقاربه الذين لا يلزمه فققتهم  
 وأن يعم كل صنف ان أمكن، وأقل ما يُجزى ان يُدفع الى  
 ثلاثة من كل صنف منهم إلا العامل فإنه يجوز ان يكون واحداً  
 والأفضل ان يفرق عليهم على قدر حاجتهم وان يسوى بينهم  
 وان دفع جميع السهم الى اثنين غرم للثالث الثلث في احد<sup>10</sup>  
 القولين وأقل جزؤ في القول الآخر وان فصل عن بعض  
 الاصناف شيء وكان نصيب الباقيين وفق كفايتهم نقل ما فصل  
 الى ذلك الصنف بأقرب البلاد اليه وان فصل عن بعضهم ونقص  
 عن كفاية البعض نقل الفاضل الى الذين نقص سهمهم عن  
 الكفاية في احد القولين وينقل الى الصنف الذي (93) فصل<sup>15</sup>  
 عنهم بأقرب البلاد في القول الآخر، وأما زكاة الفطر فالذهب  
 أذهبها كزكاة المال تُصرف الى الاصناف وقيل يُجزى ان تُصرف  
 الى ثلاثة من الفقراء ولا يُدفع الزكاة الى كافر ولا الى بني هاشم  
 وبني المطلب وقيل ان منعوا حقهم من خمس الخمس دفع اليهم  
 وليس بشيء ويجوز الدفع الى موالى بني هاشم وبني المطلب<sup>20</sup>  
 وقيل لا يجوز

ذلك وليس بشيء. b) Codex O. addit: اليهم. a) Codex L.



## باب صدقة التطوع

وَيُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ وَيُسْتَحَبُّ الْأَكْثَارُ مِنْهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَأَمَّا لِلْحَاجَاتِ وَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ لِمَنْ هُوَ مُكْتَاجٌ إِلَى مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فِي كِفَايَتِهِ وَكَفَايَةِ مَنْ تَلْزَمُهُ كِفَايَتُهُ أَوْ فِي قَضَاءِ دِينِهِ وَيُكْرَهُ لِمَنْ لَا يَصْبِرُ عَلَى الْإِضَافَةِ

## كتاب الصيام

يَحْسَبُ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ<sup>٩</sup> قَادِرٍ عَلَى الصَّوْمِ - فَأَمَّا الْكَافِرُ فَإِنْ كَانَ أَصْلِيًّا لَمْ يَحْسَبْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ (94) مُرْتَدًّا وَجِبَ عَلَيْهِ وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَلَا صَوْمَ عَلَيْهِ غَيْرَ أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ 10 لَسَعٍ وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهِ لِعَشْرِ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ لَمْ يَحْسَبْ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ فِي اثْتِنَاءِ النَّهَارِ لَمْ يَلْزَمَهُمَا صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ فَأَمَّا مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ فَلَا يَحْسَبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ إِلَّا أَنَّهُ تَلْزَمُهُ الْفِدْيَةُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ فِي أَصْحَ 15 أَنْقُولِينَ وَلَا يَلْزَمُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَمَنْ تَرَكَ الصَّوْمَ جَاحِدًا لَوْجُوبِهِ<sup>١٠</sup> كُفِّرَ وَقُتِلَ بِكُفْرِهِ وَمَنْ تَرَكَ غَيْرَ جَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ خُبِسَ وَمُنِعَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ<sup>١١</sup> وَلَا يَحْسَبُ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِرُؤْيَا الْهِلَالِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْهِمْ وَجِبَ عَلَيْهِمْ اسْتِكْمَالُ شَعْبَانَ ثُمَّ يَصُومُونَ فَإِنْ رَأَوْا الْهِلَالَ بِالنَّهَارِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَيُقْبَلُ فِي هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَدْلٌ فِي أَصْحَ الْأَقُولِينَ وَلَا يُقْبَلُ فِي الْآخِرِ إِلَّا عَدْلَانِ

٩) Cod. O. عاقل بالغ. ١٠) in Cod. L. deest. لوجوبه. ١١) Cod. O. بالغ.

ولا يُقبل في سائر الشهور إلا عدلان فان قامت<sup>a</sup> البيئة بالروية  
 في يوم الشك وجب عليهم قضاؤه وفي امساك بقية النهار قولان  
 (95) احدهما يجب والثاني لا يجب وان صاموا بشهادة واحدة  
 ثلثين يوماً ولم يروا الهلال افطروا وقيل لا يفطرون وان اشتبهت  
 الشهور على أسير تحرى وصام فان وافق الشهر او ما بعده  
 أجزاء وان وافق ما قبله لم يجزئه<sup>b</sup> في اصح القولين فان  
 رأى هلال شوال وحده افطر سراً ولا يصح صوم شهر رمضان ولا  
 غيره من الصيام الواجب إلا بنية من الليل لكل يوم وقيل  
 يصح بنية مع الفجر ويصح النفل بنية قبل الزوال وفيه  
 قول آخر انه يصح بنية بعد الزوال ايضاً<sup>c</sup> ولا يصح صوم شهر<sup>10</sup>  
 رمضان ولا غيره من الصيام الواجب إلا بتعيين النية ويصح  
 النفل بنية مطلقة، ومن مريض وخاف الضرر جاز له ان يفطر  
 وعليه القضاء ومن سافر قبل الفجر سقراً يقصر فيه الصلوة جاز  
 له ان يفطر والافضل ان يصوم وان افطر فعليه القضاء وان  
 خافت الحامل والمرضع على انفسهما افطرتا وعليهما القضاء وان<sup>15</sup>  
 خافتا على ولديهما افطرتا وعليهما القضاء وفي الغدية ثلثة اقوال  
 (96) احدها انها تجب عليهما في كل يوم مد من طعام والثاني  
 انها مستحبة والثالث انها تجب على المرضع دون الحامل<sup>20</sup> والاربع  
 حاضت الصائمة او نفست بطل صومها وعليها القضاء وان جن<sup>25</sup>  
 بطل صومه ولا قضاء عليه وان اغشى عليه جميع النهار لم<sup>30</sup>

شهر<sup>c</sup> In Cod. L. يساجر<sup>b</sup> Cod. L. قامة<sup>a</sup> Cod. L.

صوم sine

يصح صومه وعليه انقضاء وان أغشى عليه في بعض النهار ففيه  
ثلاثة أقوال أحدها يبطل صومه والثاني لا يبطل والثالث ان  
كان مُفْسِقًا من أول النهار لم يبطل وقيل ان كان في طَرَفِيَّة  
مُفْسِقًا لم يبطل وان ظهرت الحائض او اسلم الكافر او افاق  
المجنون او قديم المسافر وهو مُفْطِرٌ اسْتَحِبَّ لَهُ امساك بقية  
النهار وان بلغ انصبى وقديم المسافر وهما صائمان فقد قيل  
يلزمهما اتمام الصوم وعندى أنه يلزم المسافر دون الصبي ومن  
نوى الخروج من الصوم بطل صومه. وقيل لا يبطل<sup>a</sup> فان اكل او  
شرب او استسقط او احتقن او صب الماء في أذنيه فوصل الى  
10 دماغه او طعن جوفه او طعن باذنه او داوى جرحه فوصل  
الدواء الى جوفه او استقاء او جامع او باشر فيما دون الفرج  
(97) فأنزل او استمنى فأنزل ذاكرا للصوم عالما بالتحريم بطل  
صومه وعليه القضاء وامساك بقية النهار وان فعل ذلك ناسيا  
او جاهلا او فعل به شيء من ذلك مكرها لم يبطل صومه وان  
15 أكثره حتى فعل بنفسه ففيه قولان أصحهما أنه لا يبطل وان  
تصمض او استنشق فوصل الماء الى جوفه بطل صومه في أحد  
القولين دون الآخر وان بالغ بطل وقيل على قولين وان اكل  
معتقدا أنه ليل ثم بان أنه نهار لزمه القضاء وان اكل شاكيا في  
طلوع الفجر لم يلزمه القضاء وان اكل شاكيا في غروب الشمس  
20 لزمه القضاء وان طلع عليه الفجر وفي فيه طعام فلفظه او كان

a) In margine Codicis L. adnotatur: فیه وإذا ادخل لقمة فی فيه معتمدا ثم بعد زمان ابتلعه ناسيا لا تبطل صومه به من متاوى القفال.

مجاوعاً فتزح صَحَّ صَوْمُهُ وَإِنْ اسْتَدَامَ بَطُلًا وَإِذَا جَامَعَ مِنْ غَيْرِ  
عُدْرٍ لَزِمَهُمَا الْقَضَاءُ وَفِي الْكَفَّارَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا تَجِبُ عَلَى  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ وَالثَّانِي تَجِبُ عَلَيْهِ دُونُهَا وَالثَّلَاثُ  
تَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ عَنْهُ وَعَنْهَا <sup>a</sup> وَالْكَفَّارَةُ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَإِنْ  
لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامُ سِتِّينَ <sup>٥</sup>  
مَسْكِينًا (98) فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثَبِتَ فِي ذِمَّتِهِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ  
إِلَى أَنْ يَسْجُدَ وَيَسْقُطَ فِي الثَّانِي وَمَنْ حَرَّكَ الْقُبْلَةَ شَهْوَتَهُ  
كُرْهًا لَهُ أَنْ يَقْبَلَ وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ الْعَلَّكُ وَيُكْرَهُ لَهُ الْإِحْتِجَامُ وَبُكْرَةُ  
لَهُ السَّوَاكُ بَعْدَ الْإِزْوَالِ وَيُكْرَهُ لَهُ الْوِصَالُ وَيُكْرَهُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ صَمْتُ  
يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَنْزِعَ صَوْمَهُ مِنَ الْبُشْتَمِ وَالْغَيْبَةِ <sup>10</sup>  
فَإِنْ شُوتِمَ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ وَيَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَسَاخَرُ وَأَنْ يُؤَخَّرَ  
السَّحُورَ مَا لَمْ يَخْشَ طُلُوعَ الْفَاجِرِ وَيَعْتَجِلَ الْفِطْرَ إِذَا تَحَقَّقَ  
غُرُوبُ الشَّمْسِ وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُفِطِرَ عَلَى تَمْرِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى  
الْمَاءِ وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى الْإِفْطَارِ بِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ وَيَطْلُبُ لَيْلَةَ <sup>15</sup>  
الْقَدْرِ فِي جَمِيعِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَفِي الْعُشْرِ الْآخِرِ أَكْثَرُ وَفِي  
لَيْلِ الْوَتْرِ أَكْثَرُ وَأَرْجَاهَا لَيْلَةُ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ وَالثَّلَاثُ  
وَالْعَشْرِينَ وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ دُجَاهَةً فِيهَا اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تَحِبُّ  
الْعَفْوَ فَاغْفِرْ عَنِّي وَمَنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَالْمُسْتَحَبُّ  
أَنْ يَقْضِيَهُ مُتَتَابِعًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْقَضَاءُ إِلَى رَمَضَانَ (99) <sup>20</sup>

<sup>a</sup>) In margine Codicis L. adnotatur: مسألة إذا جامع امرأته ثم مات في تلك اليوم فلا كفارة عليه نقل من التهذيب

آخر من غير عذر فان اخره لزمه مع القضاء عن كل يوم مَدٍّ  
من طعام ومن مات وعليه صومٌ تمكّن من فعله أطعم عنه<sup>٩</sup> عن  
كل يوم مَدٍّ من طعام وفيه قول آخر انه يُصام عنه

### باب صوم التطوع

<sup>٩</sup> يستحب لمن صام شهر رمضان ان يتبعه بست من شوال  
ويستحب ان يصوم يوم عرفة الا ان يكون حاجاً بعرفة فيكره  
له، ويستحب صوم يوم تاسوعاء وعاشوراء من الحرم . وأيام البيض  
من كل شهر وصوم الاثنين والخميس، ومن دخل في صوم  
تطوع أو صلوة تطوع . استحَبَّ له اتمامها فان خرج منها لم  
<sup>١٠</sup> يلزمه القضاء وان دخل في حج تطوع أو عمرة تطوع لزمه  
اتمامها فان افسدها لزمه القضاء، ولا يجوز صوم يوم الشك  
الا ان يوافق عادة له او يصله بما قبله وقيل لا يجوز اذا  
انتصف شعبان ان يصوم الا ان يوافق عادة له او يصله بما  
قبله ويكره ان يصوم يوم الجمعة وحده ولا يحل في يوم الفطر  
<sup>١٥</sup> والأضاحى وأيام التشريق فان صام في هذه الايام لم يصح  
الصوم وقال في القديم يصح للمتمتع صوم أيام التشريق

### (100) باب الاعتكاف

الاعتكاف سنة ولا يجب الا بالنذر ولا يصح الا بالنية ولا  
يصح الا في المسجد والأفضل ان يكون بصوم وان يكون  
<sup>٢٠</sup> في الجامع وان نذر الاعتكاف في الليل لم يلزمه بالنهار وان

a) In Cod. L. xix de est.

نذر في النهار لم يلزمه في الليل وإن نذر اعتكاف يومين متتابعين لزمه اعتكاف يومين متتابعين وفي الليلة التي بينهما وجهان أصحهما أنه لا يلزمه وإن نذر اعتكاف مدة متتابعة فخرج لما لا بد منه كالأكل والشرب وقضاء حاجة الإنسان والحيض والمرض وقضاء العدة وإداء شهادة<sup>a</sup> تعيينت عليه لم يبطل اعتكافه فإن خرج لما له منه بد من زيارة وعبادة وصلوة جمعة بطل اعتكافه إلا أن يكون قد شرط ذلك في نذره فلا يضره فإن خرج لما لا بد منه فسأل عن المريض في طريقه ولم يعرج جاز وإن خرج من المعتكف<sup>b</sup> عامداً أو جامع في الفرج عامداً بطل اعتكافه وإن باشر فيما دون الفرج بشهوة ففيه 10 قولان وإن خرج إلى المنارة الخارجية (101) من المسجد لم يضر ولا يعتكف العبد بغير إذن مولاه ولا المرأة بغير إذن الزوج ويجوز للمكاتب أن يعتكف بغير إذن مولاه

## كتاب الحج

الحج فرض وفي العمرة قولان أصحهما أنها فرض ولا يجب في 15 العمر إلا مرة إلا أن ينذر أو يدخل إلى مكة لحاجة لا يتكرر من تجارة أو زيارة فيلزمه الإحرام بالحج أو العمرة في أحد القولين ولا يلزمه ذلك في الآخر ولا يجب ذلك إلا على مسلم عاقل بالغ حر مستطيع فأما الكافر الأصلي فلا يجب عليه ولا يصح منه وأما المرتد فإنه يجب عليه ولا يصح منه 20

a) Cod. L. الشهادة cum articulo. b) من الاعتكاف O.

وَأَمَّا الْمُجَنُّونُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَلَا يَصَحُّ مِنْهُ وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَأَنَّهُ  
 لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَيَصَحُّ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ مُمَيَّزًا أَحْرَمَ بِلَاغِ الْوَلِيِّ وَإِنْ  
 كَانَ غَيْرَ مُمَيَّزٍ أَحْرَمَ عَنْهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ وَفَعَلَ عَنْهُ وَلِيُّهُ مَا لَا  
 يَنْتَاسِي مِنْهُ وَتَفَقَّهَتْ فِي الْحَجِّ وَمَا يَلْزَمُ مِنَ الْكُفَّارَةِ فِي مَالِهِ فِي  
 أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَفِي مَالِ الْوَلِيِّ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَا  
 يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَيَصَحُّ مِنْهُ (102) فَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَعَتَقَ  
 الْعَبْدُ قَبْلَ الْوُقُوفِ فِي الْحَجِّ وَقَبْلَ الطَّوَافِ فِي الْعُمْرَةِ اجْزَأَهُمَا  
 عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ وَعُمْرَتِهِ، وَالْمُسْتَطِيعُ اثْنَانِ مُسْتَطِيعٌ بِنَفْسِهِ  
 وَمُسْتَطِيعٌ بغيرِهِ فَالْمُسْتَطِيعُ بِنَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا وَاجِدًا لِلزَّادِ  
 10 وَالْمَاءِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا  
 فِي ذَهَابِهِ وَرَجُوعِهِ وَأَنْ يَكُونَ وَاجِدًا لِرَاحِلَةٍ تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ أَنْ  
 كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسَافَةٌ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ وَلَنْ يَكُونَ ذَلِكَ  
 فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنِ وَخَادِمٍ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ وَقَضَاءُ  
 دَيْنٍ أَنْ كَانَ عَلَيْهِ وَأَنْ يَجِدَ طَرِيقًا أَمِنًا مِنْ غَيْرِ خُفَّارَةٍ وَأَنْ  
 15 يَسْكُنَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنَ السَّيْرِ لِأَدَائِهِ وَأَنْ  
 كَانَتْ أَمْرَةً بَأَنَّهُ يَكُونُ مَعَهَا مَنْ تَأْمَنُ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا،  
 وَالْمُسْتَطِيعُ بغيرِهِ أَنْ يَجِدَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى انْتِثَابِ عَلَى الرَّاحِلَةِ  
 لِمَزَامَنَةٍ أَوْ كَبِيرٍ مَالًا يَدْفَعُ إِلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ أَوْ لَهُ مِنْ يَطِيعِهِ  
 فَيَلْزَمُهُ فَرْضُ الْحَجِّ، وَالْمُسْتَطِيعُ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ  
 20 أَنْ لَا يُوَخَّرَ ذَلِكَ فَإِنْ أَخَّرَهُ وَفَعَلَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ لَمْ يَأْثُرْ وَمَنْ  
 وَجِبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَتَمَكَّنَ مِنْ فَعَلِهِ (103) فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَاتَ

٥) Sic Cod. L.; in Cod. O. فان.

وجب قضاؤه من تركته كالكوفة، ولا يحج ولا يعتصر عن غيره  
 وعليه فرضه ولا يتنقل بالحج عن نفسه وعليه فرضه ولا يؤدى  
 نذر الحج وعليه حجة الاسلام فان احرم عن غيره او تنقل  
 وعليه فرضه انصرف الى الفرض وكذلك لو احرم بنذر الحج  
 وعليه فرض الاسلام انصرف الى فرض الاسلام، ولا يجوز النيابة  
 فى حج التطوع فى احد القولين ويجوز فى الآخر ويجوز  
 الاحرام بالعمرة وفعلها فى جميع السنة ولا يجوز الاحرام بالحج  
 الا فى اشهر الحج وهى شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذى  
 الحجة فان احرم بالحج فى غير اشهر انعقد احرامه بالعمرة،  
 وباجوز افراد الحج عن العمرة ويجوز القران بينهما ويجوز<sup>10</sup>  
 التمتع بالعمرة الى الحج وافصلها الافراد ثم التمتع ثم القران  
 والافراد ان يحج ثم يخرج الى أدنى الحبل ويحرم بالعمرة  
 والتمتع ان يحرم بالعمرة فى اشهر الحج ويفرغ منها ثم يحج  
 من عامه والقران ان يجمع بينهما فى الاحرام او يهل بالعمرة  
 ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف ثم يقتصر على افعال (104)<sup>15</sup>  
 الحج وان اهل بالحج ثم ادخل عليه العمرة ففيه قولان. احدهما  
 يصح ويصير قارنا والثانى لا يصح، ويجب على المتمتع والقارن  
 دم ولا يجب ذلك على القارن الا ان يكون من غير حاضرى  
 المسجد الحرام ولا على المتمتع الا ان لا يعود لاحرام الحج الى  
 المبيقات وان لا يكون من حاضرى المسجد الحرام وحاضرو<sup>20</sup>  
 المسجد الحرام اهل التحريم ومن كان منه على مسافة لا تقصر  
 فيها الصلوة، والافضل ان يذبح دم التمتع والقران يوم

التمتع. Hoc loco Cod. L.



التَّحَرُّمُ فَإِنْ ذَبَحَ الْمُتَمَتِّعُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ وَالْقَارُنُ بَعْدَ الْأَحْرَامِ  
بِالْحَجِّ جَازٍ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ دَمُ التَّمَتُّعِ حَتَّى  
يُفْرَغَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَيُحْرِمَ بِالْحَجِّ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَذْيَ صَامَ ثَلَاثَةَ  
أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فِي أَصْحَحِ الْقَوْلَيْنِ وَإِذَا  
فَرَّغَ مِنَ الْحَجِّ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ

### بَابُ الْمَوَاقِيتِ

مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ  
وَمِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ الْجَاخَفَةِ  
(105) وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِزٍّ وَإِنْ أَهَلُّوا مِنَ الْعَقِيفِ  
10 فَهُوَ أَفْضَلُ وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا وَلَكِنْ مَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ  
أَهْلِهَا وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ أَوْ فِي الْحَرَمِ فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ  
وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا مِيقَاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاضَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ  
إِلَيْهِ وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ فَوْقَ الْمِيقَاتِ فَلَا فُضْلَ أَنْ لَا يُحْرِمَ إِلَّا مِنْ  
الْمِيقَاتِ فِي أَصْحَحِ الْقَوْلَيْنِ وَمِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ وَمَنْ  
15 جَاوَزَ الْمِيقَاتَ غَيْرَ مُرِيدٍ لِلنُّسُكِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ أَهَلُّ مَنْ  
مَوْضِعُهُ وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ مُرِيدًا لِلنُّسُكِ وَأَحْرَمَ دُونَهُ فَعَلِيهِ دَمٌ  
فَإِنْ عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِالنُّسُكِ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ

### بَابُ الْأَحْرَامِ وَمَا يَحْرُمُ فِيهِ

إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ اغْتَسَلَ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ تَيَمَّمَ وَتَجَرَّدَ عَنْ  
90 الْمَخِيطِ فِي أَزَارٍ وَرَدَاهُ أَبْيَضَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ نَظِيفَيْنِ وَيَتَنَظَّفُ  
وَيَتَطَيَّبُ وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فَإِذَا بَدَأَ بِالسَّيْرِ أَحْرَمَ فِي أَصْحَحِ الْقَوْلَيْنِ

وفى القول الثانی يُحرم عقيب الصلوة وينوى الاحرام بقلبه ويلبى (106) فان لم يلب اجزأه وقيل لا يجزئه حتى يلبى والمستحب ان يعين ما احرم به فان احرم مطلقا ثم صرفه الى حج او عمرة جاز وان احرم بحجتين او عمرتين انعقد احديهما فان احرم بنفسك ثم نسيه ففيه قولان احدهما انه يصير قارنا والثاني انه يتحرى ويصرف احرامه الى ما يغلب على ذهنه منهما ولا يستحب ان يذكر ما احرم به في تلبيته والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ورفع صوته بالتلبية والمرأة تخفض صوتها ويستحب ان بكث من التلبية . ويسحب 10 ذلك في المساجد واقبال الليل والنهار وعند اجتماع الرفاق واذا رأى شيئا يعجبه قال لبيك ان اعيش عيش الاخرة واذا لبى صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى ما احب ولا يلبى في الطواف 15 واذا احرم حرم عليه لبس المخيط في جميع بدنه فان فعل ذلك لزمته الفدية فان لم يجد (107) ازارا جاز ان يلبس السراويل ولا خديعة عليه ويجرم عليه لبس الخف فان لبس لزمته الفدية فان لم يجد نعلين جاز له ان يلبس خفين مقطوعين من اسفل الكعبين ولا فدية عليه ويجرم عليه ستر الرأس بالمخيط وغيره فان سترة لزمته الفدية ويجرم عليه الطيب في ثيابه وبدنه ويجرم عليه 20 شم الادهان المطيبة واكل ما فيه طيب ظاهر وشم الرياحين كالسود والياسمين والثورس والزعفران ويجوز له شم النيلوفر

اللينوفر. a) Cod. L. احرامه. b) Sic L.; in Cod. O.

وَالْبَنَفْسُجِ وَفِي الرِّيحَانِ الْفَارِسِيِّ قَوْلَانِ فَإِنْ اسْتَعْمَلَ شَيْئًا مِنْ  
 ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْفَدْيَةُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَدَّهِنَ رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ فَإِنْ فَعَلَ  
 ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْفَدْيَةُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَحَلْفُ الشَّعْرِ فَإِنْ  
 فَعَلَ ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْفَدْيَةُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَأَنْ يَنْزُجَ فَإِنْ  
 فَعَلَ ذَلِكَ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ وَتُكْرَهُ لَهُ الْخُطْبَةُ وَالشَّهَادَةُ عَلَى النِّكَاحِ  
 وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ الْجَمَاعُ فِي الْفَرْجِ وَالْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ  
 وَالِاسْتِمْنَاءُ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ الصَّيْدُ  
 الْمَأْكُولُ (108) وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ فَإِنْ مَاتَ فِي  
 يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَتْلَفَ جُزْأً مِنْهُ لَزِمَتْهُ الْيَجْزَاءُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ لَحْمُ  
 10 مَا صَيَّدَ لَهُ أَوْ أَعَانَ عَلَى ذَبْحِهِ أَوْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي ذَبْحِهِ فَإِنْ  
 ذَبَحَ الصَّيْدَ حَرُمَ عَلَيْهِ أَكْلُهُ وَهَلْ يَحْرَمُ عَلَى غَيْرِهِ فِيهِ قَوْلَانِ  
 وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بِالتَّبْيَعِ وَالْهَبَةِ وَهَلْ يَمْلِكُ بِالْأَرِثِ فَقَدْ قِيلَ أَنَّهُ  
 يَمْلِكُ وَقِيلَ لَا يَمْلِكُ وَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ صَيْدٌ فَأَحْرَمَ زَالَ مِلْكُهُ  
 عَنْهُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ دُونَ الْآخَرِ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى اللُّبْسِ لِحَرِّ  
 15 أَوْ بَرْدٍ أَوْ إِلَى الطَّيِّبِ وَالتَّحْلُفِ لِلْمَرْضَى أَوْ إِلَى ذَبْحِ صَيْدٍ لِلْمَجَاعَةِ  
 جَازَ لَهُ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَإِنْ صَالَ عَلَيْهِ الصَّيْدُ جَازَ لَهُ  
 قَتْلُهُ لِلدَّفْعِ وَلَا جُزْأءَ عَلَيْهِ وَإِنْ افْتَرَشَ الْجُرَادَ فِي طَرِيقِهِ فَقَتَلَهُ  
 فَفِيهِ قَوْلَانِ وَإِنْ نَبَتَتْ فِي عَيْنِهِ شَعْرَةٌ ففَلَعَهَا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ  
 وَإِنْ تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ أَوْ أَذْهَنَ ه نَاسِيًا لَمْ تَلْزَمْهُ الْكَفَّارَةُ وَإِنْ قَتَلَ  
 20 الصَّيْدَ أَوْ حَلَفَ الشَّعْرَ أَوْ قَلَّمَ الظُّفْرَ نَاسِيًا لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ  
 وَقِيلَ فِي التَّحْلُفِ وَالتَّقْلِيمِ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ فَإِنْ جَامَعَ

ناسياً ففيه قولان أصحهما أنه لا تلزمه كفارة (109) وإن حلق رأسه مكرهاً أو نائماً وجبت الفدية على الخالق في أحد القولين وعلى المخلوق في الآخر ويرجع بها على الخالف، ويجوز للمرأة لبس القميص والسراويل والخمار والخف وفي لبس النقّزَيْن قولان أصحهما أنه لا يجوز لها ذلك ولا يجوز لها ستر وجهها فإن أرادت الستر عن الناس سدلّت على وجهها ما يستره ولا يقع على البشرة

### • بلب كفارة الاحرام •

إذا تطيب أو لبس أو باشر فيما دون الفرج بشهوة أو أدهن رأسه أو حلق ثلث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار لزمه دم وهو 10 مخير بين أن يذبح شاة وبين أن يطعم ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع وبين أن يصوم ثلاثة أيام فإن قلم ظفراً أو حلق شعرة ففيه ثلاثة أقوال أحدها يجب ثلث دم والثاني درهم والثالث مدّه وإن لبس وتطيب لزمه لكل واحد كفارة فإن لبس ثم لبس أو تطيب ثم تطيب في مجانس قبل أن يكفر 15 عن الأول كفاه عنهما كفارة واحدة (110) في أحد القولين ويلزمه لكل واحد كفارة في الثاني، وإن جامع في الفرج في العمرة أو في الحج قبل التحلل الأول فسد نسكه وعليه أن يمضي في فاسده ويجب عليه القضاء من حيث أحرم ويكون القضاء على الفور وقيل لا يجب على الفور، ويجب عليه 20 نفقة المرأة في القضاء وقيل عليها النفقة وإن قضى الحج وحى معه فالمستحب أن يفترقا في الموضع الذي جامعها فيه وقيل

يجب ذلك ويجب عليه بالجماع بدنة فان لم يجد فبقرة  
 فان لم يجد فسيعة من الغنم فان لم يجد قوم البدنة دراهم  
 والدرهم طعاما وتصدق به فان لم يجد صام عن كل مد  
 يوما وان تكرر منه للجماع ونم يكفر عن الاول كفاه عنهما كفارة  
 واحدة في احد الاقوال وتلزمه بدنة في القول الثاني وشاة  
 في القول الثالث فان جامع بعد التحلل الاول لم يفسد  
 حاجته وعليه بدنة في احد القولين وشاة في الآخر وان  
 افسد القضاء لزمه البدنة (111) دون القضاء فان قتل صيدا  
 له مثل من النعم وجب فيه مثله من النعم فيجب في النعمانه  
 10 بدنة وفي حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة وفي الضبع كبش  
 وفي الغزال عنز وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة وفي  
 الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي الذكر ذكر وفي الانثى  
 انثى وفي الصحيح صحيح وفي المكسور مكسور فان فدى  
 الذكر بالانثى فهو افضل على المنصوص وقيل ان اراد تفريق  
 15 اللحم لم يجز الانثى عن الذكر وان فدى الاعور من اليمين  
 بالاعور من اليسار جاز ثم هو بالخيار ان شاء اخرج المثل  
 وان شاء اشترى بقيمته طعاما وتصدق به وان شاء صام عن  
 كل مد يوما وان اتلف طبييا ماخصا ضمنه بقيمته شاة ماخص  
 وان قتل صيدا لا مثل له من النعم وجبت فيه القيمة ثم هو  
 20 بالخيار بين ان يخرج الطعام وبين ان يصوم الا الحمام وكل

ماخص L. a) النعمانه L.

ما عُبَّ وَهَدَرَ فَانَّهُ يَجِبُ فِيهِ شَاةٌ وَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الشَّاةِ وَبَيْنَ  
 الطَّعَامِ وَبَيْنَ الصِّيَامِ وَيُرْجَعُ فِي مَعْرِفَةِ الْمِثْلِ وَالْقِيَمَةِ إِلَى عَدْلَيْنِ  
 وَأَنْ جَرَحَ صَيْدًا (112) لَهُ مِثْلٌ فَتَقْصُ عَشْرُ قِيَمَتِهِ لَزْمُهُ عَشْرُ  
 ثَمَنِ الْمِثْلِ وَقِيلَ يَجِبُ عَلَيْهِ عَشْرُ الْمِثْلِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ  
 عَشْرَ الْمِثْلِ وَأَنْ جَرَحَ صَيْدًا فَأَزَالَ امْتِنَاعَهُ ضَمَنَهُ بِكَمَالِ الْأَجْزَاءِ  
 وَقِيلَ يَلْزَمُهُ أَرُشٌ مَا نَقَصَ وَأَنْ كَسَرَ يَبْضُ صَيْدٌ لَزْمُهُ الْقِيَمَةُ  
 وَأَنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ لَزَمَهُمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ وَأَنْ  
 أَمْسَكَهُ مُكْرِمٌ فَقَتَلَهُ جَلَالٌ وَجِبَ الْجَزَاءُ عَلَى الْمُكْرِمِ وَأَنْ قَتَلَهُ  
 مُكْرِمٌ آخَرٌ وَجِبَ الْجَزَاءُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ٥ وَصَيْدُ الْحَرَمِ حَرَامٌ عَلَى  
 الْإِحْلَالِ وَالْحَرَمِ فَمَنْ قَتَلَهُ مِنْهُمَا وَجِبَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى 10  
 الْحَرَمِ فِي صَيْدِ الْأَحْرَامِ وَيَحْرَمُ عَلَى الْإِحْلَالِ وَالْمُكْرِمِ قُلْعُ شَجَرِ  
 الْحَرَمِ وَقِيلَ لَا يَحْرَمُ قُلْعُ مَا أَنْبَتَهُ الْأَرْضُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَنْصُوصُ  
 وَأَنْ قَلَعَهُ ضَمَنَهُ فَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً ضَمَنَهَا \* بِبَقْرَةٍ وَأَنْ كَانَتْ  
 صَغِيرَةً ضَمَنَهَا بِشَاةٍ وَأَنْ قَطَعَ غُصْنًا مِنْهَا ضَمَنَ مَا نَقَصَ  
 فَإِنْ عَادَ الْغُصْنُ سَقَطَ الضَّمَانُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَلَمْ يَسْقُطْ 15  
 فِي الْآخَرِ فَإِنْ أَخَذَ أَوْرَاقَهَا لَمْ يَضْمَنْ وَيَحْرَمُ قَطْعُ حَشِيشِ  
 الْحَرَمِ إِلَّا الْأَذْخِرَ وَالْعَوْسَجَ فَإِنْ قَطَعَ الْحَشِيشَ ضَمَنَهُ بِالْقِيَمَةِ  
 وَأَنْ اسْتَخْلَفَ سَقَطَ عَنْهُ الضَّمَانُ وَيَجُوزُ رَعْيُ الْحَشِيشِ ٥ وَيَحْرَمُ  
 صَيْدُ الْمَدِينَةِ كَمَا يَحْرَمُ صَيْدُ الْحَرَمِ (113) إِلَّا أَنَّهُ لَا يَضْمَنْ  
 وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهُ يُسَلَبُ الْقَاتِلُ، وَمَا وَجِبَ عَلَى الْمُكْرِمِ 20  
 مِنْ طَعَامٍ وَجِبَ تَفْرِقَتُهُ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَمَا وَجِبَ مِنْ  
 هَدْيٍ وَجِبَ تَبَايُحُهُ فِي الْحَرَمِ وَتَفْرِقَتُهُ عَلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ وَأَنْ

أَحْصَرَ جَارُ أَنْ يَذْبَحَ وَيَفْرُقَ حَيْثُ أَحْصَرَ

بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ

إذا أراد المُحْصِرُ دُخُولَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ ويدخل من ثَنِيَّةِ كُدَّاءٍ  
 مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ فَإِذَا خَرَجَ خَرَجَ مِنْ ثَنِيَّةِ كُدَّاءٍ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ<sup>a</sup>  
 ٥ فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا  
 وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً وَزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وَعَظَّمَهُ مَعْنَى حَاجَتِهِ وَاعْنَمِرْهُ  
 تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ  
 فَحِينَئِذَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ وَيَبْتَدِئُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ وَيُصْطَلِعُ فَيَجْعَلُ  
 وَسْطَ رِجْلَيْهِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْيَمِينِ وَيَطْرَحُ طَرْفِيهَ عَلَى عَاتِقِهِ الْيَسَرِ  
 10 وَيَبْتَدِئُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَيَسْتَلِمُهُ بِيَدِهِ وَيَقْبِلُهُ وَيَحَاذِيهِ فَإِنْ  
 لَمْ يُمْكِنْهُ اسْتَلِمَهُ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ ثُمَّ يَجْعَلُ الْبَيْتَ  
 عَلَى يَسَارِهِ وَيَطُوفُ فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ (114) اسْتَلِمَهُ<sup>b</sup> وَثَبَلَ  
 يَدَهُ وَلَا يَقْبِلُهُ وَيَقُولُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ  
 اللَّهُمَّ آيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا بِسُنَّةِ  
 15 نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَطُوفُ سَبْعًا وَيُرْمِلُ فِي  
 الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلَةِ مِنْهَا وَيَمْشِي فِي الْأَرْبَعَةِ وَكُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ  
 اسْتَلِمَهُ وَقْبِلَهُ وَكُلَّمَا حَاذَى الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ اسْتَلِمَهُ وَفِي كُلِّ وَتَرٍ  
 أَحَبُّ وَيَقُولُ فِي رَمَلِهِ كُلَّمَا حَاذَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ  
 اجْعَلْهُ حَاجًّا مَبْرُورًا وَذَنْبًا مَغْفُورًا وَسَعْيًا مَشْكُورًا وَيَقُولُ فِي الْأَرْبَعَةِ  
 20 رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَتَجَاوِزْهُ عَمَّا تَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ وَالْأَكْرَمُ

a) In margine Cod. L. recte adscripta sunt verba: اقتداءً برسول الله. Conf. Jacut, IV, ٢٢٢, 14 et Al-Bokhári I, ٣٩٩. b) Cod. L.

وَأَعْفُفٌ c) Sic L.; in O. est اسْتَلِمَهُ.

اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ  
النَّارِ ٥ ويدعو فيما بين ذلك بما أحب، ٥ ولا ترمل المرأة ولا  
تضطجع، ٥ والافضل ان يطوف راجلاً وان طاف راكباً جاز وان  
حملة مُحَرَّمٌ وَتَوَيَّا جَمِيعًا فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الطَّوْفَ  
لِلْحَامِلِ وَالثَّانِي أَنَّهُ لِلْمَحْمُولِ، ٥ وان طاف مُحَدِّثًا او نَجَسًا او ٥  
مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ او طَافَ عَلَى جِدَارِ الْحِجَابِ او عَلَى شَاذِرِوَانِ  
الْكَعْبَةِ لَمْ يُجْزَئْهُ (115) وان طاف من غير نية فقد قيل  
يُصَحِّحُ وَقِيلَ لَا يَصَحِّحُ ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيِ الطَّوْفِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ  
يَكُونَ خَلْفَ الْمَقَامِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا  
الْكَافِرُونَ ٥ وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ٥ وَعَلَى تَجِبَ هَذِهِ ١٥  
انصِلوَةٌ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا لَا تَجِبُ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى التَّرْكَبِ  
وَبَسْتَلَمَهُ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّفَا وَيَسْعَى يَبْدَأُ بِالصَّفَا ٥ وَالْأُولَى  
أَنْ يَرْفِيَ عَلَيْهَا حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ وَالْمَرْأَةُ لَا تَرْفِي وَيَكْتَبِرُ ثَلَاثًا  
وَيَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَيْنَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ  
لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ نُو ١٥  
لِلْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٥ لَا إِلَهَ إِلَّا  
اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ  
وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ  
كَرِهَ الْكَافِرُونَ ٥ ثُمَّ يَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ثُمَّ يَدْعُو ثَانِيًا وَثَلَاثًا ثُمَّ  
يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا وَبِمَشْيٍ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيْلِ الْأَخْضَرِ ٢٥  
الْمَعْلَقِ بِقَدَمَيْهِ الْمَسْجِدَ نَحْوَ سِتَّةِ أَذْرُعٍ فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا

a) Qorān 2, 197. b) Qorān 109. c) Qorān 112. d) In mar-  
gine L. additur: وَبِخْتَمِهِ بِالْمَرْوَةِ. e) Conf. Qorān 64, 1. 57, 2.  
55, 27. 3, 25. 38, 22. 40, 14.



حتَّى يجاذى الميَّلين الاخصريَّين اللَّذَيْن بَغْنَاهُ الْمَسْجِدُ (116)  
 وَحِذَاءَ دَارِ الْعَبَّاسِ ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَصْعَدَ الْمَرَّةَ وَيَفْعَلُ مِثْلَ  
 مَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا ثُمَّ يَنْزِلُ وَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْيِيهِ وَيَسْعَى فِي  
 مَوْضِعٍ سَعْيِيهِ حَتَّى يَأْتِيَ الصَّفَا يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا فَإِنْ بَدَأَ  
 ٥ بِالْمَرَّةِ لَمْ يَسْتَدِّ بِذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ الصَّفَا فَيَبْدَأُ بِهِ وَالْمَرَّةُ  
 تَمْشِي وَلَا تَسْعَى ٦ فَإِذَا كَانَ يَوْمُ السَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ خُطِبَ  
 الْإِمَامُ بَعْدَ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالْغَدُوِّ إِلَى مِنَّا مِنَ الْغَدِ  
 ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى مِنَّا فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ فَيُصَلِّيُ بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ  
 وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَيُمِيتُ بِهَا وَيُصَلِّيُ بِهَا الصُّبْحَ فَإِذَا طَلَعَتِ  
 10 الشَّمْسُ عَلَى قَبِيرٍ سَارَ إِلَى الْمَوْقِفِ وَاغْتَسَلَ لِلْوُقُوفِ وَأَقَامَ بِنَمْرَةٍ  
 فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ خُطِبَ الْإِمَامُ خُطْبَةً خَفِيفَةً وَجَلَسَ جَلْسَةً  
 خَفِيفَةً ثُمَّ يَقُومُ وَيَأْمُرُ بِالْأَذَانِ وَيَخْطُبُ الْخُطْبَةَ الثَّانِيَةَ وَيُفْرَغُ  
 مِنْهَا مَعَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ ثُمَّ يُقِيمُ وَيُصَلِّيُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ  
 إِلَى الْمَوْقِفِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ بِقُرْبِ الْإِمَامِ وَأَنْ  
 15 يَسْتَقْبِلَ الْعِبْلَةَ وَأَنْ يَكُونَ رَاكِبًا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَفِيهِ قَوْلٌ  
 (117) أَخْصَرُ أَنَّ الرَّاكِبَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ وَيُكْثَرُ مِنَ الدُّعَاءِ وَيَكُونُ  
 أَكْثَرَ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ  
 يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ  
 شَيْءٍ قَدِيرٌ ٧ وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى الْفَجْرِ الثَّانِي  
 20 مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَمَنْ حَصَلَ بِعَرَفَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ  
 عَاقِلٌ فَقَدْ أُدْرِكَ الْحَجُّ وَمِنْ فَاتِهِ ذَلِكَ أَوْ وَقَفَ وَهُوَ مُغْمًى عَلَيْهِ

a) Sic in Cod. O.; in Cod. L. est سعيًا.

فقد فاتته الحج<sup>٢</sup> ومن أدرك الوقوف بالنهار وقف حتى تغرب الشمس فان دفع قبل الغروب لزمه دم في احد القولين ثم يدفع بعد الغروب الى المزدلفة على طريق المأرمين ويمشي وعليه السكينة والوقار فاذا وجد فرجة أسرع ويصلي بها المغرب والعشاء ويبيت بها الى ان يطلع الفجر الثاني ويأخذ منها<sup>٥</sup> حصي الجمار ومن حيث أخذ جاز فان دفع قبل نصف الليل لزمه دم في احد القولين ثم يصلي الصبح في اول الوقت ثم يقف على فزح وهو المشعر الحرام فيدعو ويذكر الله تعالى الى ان يسفر (118) النهار ويكون من دعائه اللهم كما وقفنا فيه وأرئتنا آياه فوقنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا<sup>١٠</sup> كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا أقضتُم من عرفات الى قوله واستغفروا الله ان الله غفور رحيم ثم يدفع قبل طلوع الشمس فاذا وجد فرجة أسرع فاذا بلغ وادي محسر أسرع او حرك دابته قدر رمية حاجر فاذا وصل الى منا بدأ باجمرة العقبة فيرمي اليها سبع حصيات واحدة واحدة لا يجزئه<sup>١٥</sup> غيره يكبر مع كل حصاة ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه والاولى ان يكون راكباً اقتداء برسول الله صلى الله عليه ويقطع التلبية مع اول حصاة وان رمى بعد نصف الليل أجزأه فاذا رمى ذهب قديماً ان كان معه وحلف او قصر وأقل ما يجزئ ثلث شعرات والافضل ان يحلق جميع راسه فان لم<sup>٢٠</sup> يمكن له شعر استحب ان يمر موسى على راسه والمرأة تقصر

a) Conf. Qorān 7, 154. b) Conf. Qorān 6, 73. c) Qorān 2, 194 et 195.

ولا تحلق وهل الحلق نُسك أم لا فيه قولان أحدهما أنه نُسك والثاني (119) أنه استباحة محظورة، ويخطب الإمام بعد الظهور بمنى ويعلم الناس النحر والرمي والافاضة ثم يُفيض إلى مكة ويغتسل ويطوف طواف الزيارة وأول وقته بعد نصف الليل من ليلة النحر والمستحب أن يكون في يوم النحر فإن أخره عنه جاز فإذا فرغ من الطواف فإن كان قد سعى مع طواف القدوم لم يتسع وإن لم يكن سعى أتى بالسعى فإن قلنا إن التحلق نُسك حصل له التحلل الأول باثنين من ثلثة وهي الرمي والحلق والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثالث وإن قلنا إن الحلق ليس بنُسك حصل له التحلل الأول بواحد من الاثنين الرمي والطواف وحصل له التحلل الثاني بالثاني وفيما ياحل بالتحلل الأول والثاني قولان أحدهما أنه يحل بالأول ما سوى النساء وبالثاني تحل النساء والقول الثاني يحل بالأول لبس المخيط والحلق وقلم الاظفار وبالثاني يحل الباقي ثم يعود بعد الطواف إلى منى ويرمي في أيام التشريق في كل يوم الحجرات الثلاث كل جمرة سبع حصيات كما وصفنا فيرمي الجمرة الأولى وهي التي (120) تلي مسجداً الخيف ويقف فذر سورة البقرة يدعو الله تعالى ثم يرمي الجمرة الوسطى ويقف ويدعو كما ذكرنا ثم يرمي الجمرة الثالثة وهي جمرة العقبة ولا يقف عندها ومن عجز عن الرمي استناب من رمى عنه ويكبر هو، ولا يجوز الرمي إلا بالحجر والأولى أن يكون بخصي الخذف

ولا يجوز رمي الجمار إلا مرتباً ولا يجوز إلا بعد الزوال فإن  
ترك الرمي حتى مضت أيام التشريق لزمه دم<sup>a</sup> وإن ترك  
حصاة ففیه ثلاثة أقوال أحدها يلزمه ثلث دم<sup>b</sup> والثاني مد<sup>c</sup>  
والثالث درهم<sup>d</sup> وببيت<sup>e</sup> بها في أيام الرمي فإن ترك المبيت في  
اليالي الثلاث لزمه دم<sup>f</sup> في أحد القولين وفي ليلة الأقوال الثلاثة<sup>5</sup>  
التي في الحصاة ويجوز لأهل سقاية العباس عليه السلام وبراء  
الأبل أن يدعوا المبيت ليالي مناة ويرموا يوماً ويدعوا يوماً ثم  
يرموا ما فاتهم فإن أقام الرعاء حتى غربت الشمس لم يجز لهم  
أن يخرجوا حتى يسيبوا ويأجوز لأهل سقاية العباس أن  
يدعوا المبيت بمنى وإن أقاموا إلى الغروب<sup>h</sup> (121) ومن ترك<sup>10</sup>  
المبيت لعبد أبى أو لأمر بخلاف قوته كان كالسقاء وأهل  
السقاية على المنصوص<sup>i</sup> ثم يخطب الإمام يوم الثاني من أيام  
التشريق بعد صلاة الظهر ويودع الحاج ويعلمهم جواز النفر فمن  
نفر قبل غروب الشمس سقط عنه الرمي في اليوم الثالث ومن  
لم ينفر حتى غربت الشمس لم يسقط عنه الرمي فإن نفر<sup>15</sup>  
قبل الغروب ثم عاد زائراً أو ماراً لم يلزمه الرمي<sup>j</sup> ويستحب  
لمن حج أن يدخل البيت حافياً ويصلى فيه ويشرب من ماء  
زمزم لما احب<sup>k</sup> ويتنفس ثلثاً ويتصلع منه وإن يكثر الاعتمار  
والنظر إلى البيت ويكون آخر عهده بالبيت إذا خرج آدم<sup>l</sup>  
النظر إليه أن يغيب عنه<sup>m</sup> وإذا أراد الخروج بعد فصد<sup>n</sup> التمسك<sup>20</sup>

كتاب أخبار مكة <sup>a</sup>) Cod. L. وببيت <sup>b</sup>) Cf. *Al-Azraq* in (ed. Wüstenfeld) pag. ٢٩٨. <sup>c</sup>) In Cod. L. sequitur غـ، varia lectio, ut videtur, pro كان. <sup>d</sup>) Sic in Cod. L. sed lector expunxit vocabulum, quod quoque in Cod. O. deest.

طاف للوداع ولم يُقيم بعده فان اقام لم يعتد بطوافه عن الوداع  
 ومن ترك طواف الوداع لزمه دم في احد القولين وان نفرت  
 الحائض بلا وداع لم يانزمها دم واذا فرغ من الوداع وقف في  
 السلتنزم بين الركن والباب ويقول اللهم البيت بيتك والعبد  
 عبدك وابن عبدك وابن أمّتك (122) حملتني على ما سكرت  
 لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى  
 أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت رضيت عني فزدد عني  
 رضا وألا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري هذا اوان  
 انصرافي ان أدنيت لي خبير مستبدل بك ولا يبيتك ولا راغب  
 عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العافية في بدني والعصمة  
 في ديني وأحسن منقلي وارزقني طاعتك ما أبقيتني واجمع لي  
 خير الدنيا والآخرة انك على كل شيء قدير ثم يصلي على  
 النبي صلى الله عليه وسلم

#### باب صفة العمرة

15 اذا اراد العمرة أحرم من الميقات فان كان من اهل مكة خرج  
 الى أدنى الحبل والأفضل ان يحرم من التنعيم فان أحرم بها  
 ولم يخرج الى أدنى الحبل ففيه قولان أحدهما لا يجزئه  
 والثاني يجزئه وعليه دم ثم يطوف ويسعى ويحلق وقد حل

#### باب كروض الحج والعمرة وسننهما

20 وأركان الحج أربعة الاحرام والوقوف والطواف والسعي (123)  
 وواجباته الاحرام من الميقات والرمي والوقوف بعرفة الى الليل في

a) Conf. Qorān 8, 25.

أحد القولين والمبيت بالمزدلفة في أحد القولين والمبيت ثيالي  
 منا في أحد القولين والحلق في أحد القولين وطواف الوداع  
 في أحد القولين ٥ وسننه الغسل وطواف القدوم والرمل  
 والاضطباع في الطواف والسعي والاستلام والتقبيد والارتقاء على  
 الصفا وقيل أنه واجب والمبيت بمنى ليلة عرفة والوقوف على  
 المشعر الحرام والمخاطب والأذكار والأسراع في موضع الاسراع والمشى  
 في موضع المشى ٥ وأفعال العمرة كلها أركان إلا الحلق ٥ ومن  
 ترك ركنًا لم يحل من إحرامه حتى يأتي به ٥ ومن ترك واجبًا  
 لزمه دم ٥ ومن ترك سنة لم يلزمه شيء ٥

#### باب الفوات والاحصار

40

ومن فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فاته  
 الحج ويتحلل بأفعال عمرة وهو الطواف والسعي والحلق وعليه  
 القضاء ودم التمتع في الحال وقيل يجب الدم في القضاء وإن  
 أخطأ (124) الناس في العدد فوقفوا في غير يوم عرفة أجزأهم  
 ذلك وإن وقع ذلك لتغير لم يجزئهم ٥ وعليهم القضاء كما وصفت ٥  
 ومن أحصره صدر وهو مُحَرَّم ولم يكن له طريق غيره ذبح  
 هديًا وتحلل وإن لم يكن معه هدي ففيه فولان أحدهما لا  
 بدل للهدي والثاني أن له بدلًا وهو الصوم وفيه ثلاثة أقوال  
 أحدها صوم التمتع والثاني صوم الحلق والثالث صوم التعديل  
 عن كل مديوم وفي تحلله ٥ قبل أن يصوم في أحد القولين ٥

قال وفي: In margine Cod. L. haec verba: b) لا يجزئهم. c) Codd. لا يجزئهم. تحلله أي إذا لم يجزئ الهدي قبل أن يهدي في أحد القولين  
 أي على قولنا لا بدل له وقبل الصوم في الآخر أي على قولنا

وفيل ان يهدى في القول الآخر قولان ٥ ومن أحصره مَرَضٌ لم  
يُتَحَلَّلْ أَلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ شَرَطَ ذَلِكَ فِي الْأَحْرَامِ فَإِنْ أَحْرَمَ  
الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَحْلِلَهُ وَإِنْ أَحْرَمَتْ الْمَرْأَةُ  
بِحَجِّ التَّطَوُّعِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا جَازَ لَهُ أَنْ يَحْلِلَهَا وَفِي حَجِّ  
الْإِسْلَامِ قَوْلَانِ ٥ وَمَنْ تَحَلَّلَ بِالْأَحْصَارِ لَمْ يَلْزِمَهُ الْقِصَاءُ وَفِيهِ قَوْلٌ  
أَخْرَجَهُ أَنْ يَجِبَ الْقِصَاءُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَحْصَرُ عَامًّا

### بَابُ الْأُضْحِيَّةِ

الْأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ (125) أَلَّا أَنْ يَنْذَرُ وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا انْبَسَطَتِ  
الشَّمْسُ يَوْمَ النَّحْرِ وَمَضَى قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْخُطْبَتَيْنِ وَيُخْرَجُ  
10 وَقْتُهَا بِالخُرُوجِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فَمَنْ لَمْ يُضَحِّحْ حَتَّى مَضَى الْوَقْتُ  
فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا لَمْ يُضَحِّحْ وَإِنْ كَانَ مَنْذُورًا لَزِمَهُ أَنْ يُضَحِّيَ  
وَالْمُسْتَحَبُّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَارَادَ أَنْ يُضَحِّيَ  
أَنْ لَا يَحْلِفَ شَعْرَةً وَلَا يَقْلَمَ ظِفْرَهُ حَتَّى يُضَحِّيَ ٥ وَيُجْزَى فِي  
الْأُضْحِيَّةِ الْجَذَعَةُ مِنَ الضَّأْنِ وَهِيَ أَلْفٌ مَا لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ أَوْ  
15 الثَّنِيَّةُ مِنَ الْمَعَزِ وَالْأَبِلِ وَالْبَقَرِ وَالثَّنِيَّةُ مِنَ الْمَعَزِ مَا لَهَا سِتَّةُ تَامَةٍ  
وَمِنَ الْبَقَرِ مَا لَهَا سَنَتَانِ وَمِنَ الْأَبِلِ مَا لَهَا خَمْسُ سَنِينَ وَيُجْزَى  
الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ  
وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْقَرْبَةَ جَازَ وَافْضَلُهَا الْبَدَنَةُ ثُمَّ الْبَقَرَةُ ثُمَّ الْجَذَعَةُ

له بدل وهو الصوم قولان. أحدهما لا يجوز لقوله تعالى ولا تحلقوا  
رؤسكم حتى يباغ الهدى محله (Qor. 2, 192) ولم يفرق والثاني  
بما يجوز لانه إنما شرع التحلل للمحصر دفعًا للمشقة وفي هذا  
ex mar- حتى يضاحي Haec vocabula a) لحاق المشقة فاسقط  
-gine Codicis L. addita sunt; in Cod. O. desunt.

من الضأن ثم الثنية من المعز وافضلها البيضاء ثم الصفراء ثم  
 السوداء ولا يجزئ فيها معيبة بعيب ينقص اللحم <sup>٥</sup> والافضل ان  
 يذبحها بمفضه فان لم يحسن فافضل <sup>٥</sup> ان يشهد ذبحها  
 والمستحب له ان يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث  
 في احد القولين وفيه قول (126) 'خير انه يأكل النصف ويتصدق <sup>٥</sup>  
 بالنصف <sup>٥</sup> فان اكل انكّل فقد قيل لا يضمن والمذهب انه يضمن  
 القدر الذي يجزئه وهو أدنى جزؤ وقيل يضمن القدر المستحب  
 وهو النصف او الثلث وان نذر أضحية معينة زال ملكه عنها  
 ولم ياجب بيعها وله ان يركبها فان ولدت ذبح معها ولدها  
 وله ان يشرب من لبنها ما فضل عن ولدها وان كان صونها <sup>١٥</sup>  
 يضر بها الى وقت الذبح جاز له ان يجزئه وينتفع به ولا يأكل  
 من لحمها شيئاً وقيل يجوز ان يأكل فان تلقت لم يضمنها  
 وان خلفها ضمنها بأكثر الامرئين من قيمتها او أضحية مثلها فان  
 زادت القيمة على مثلها تصدق بالفضل وقيل يشتري به اللحم  
 ويتصدق به وقيل يشارك به في ذبيحة وان لم يذبحها حتى <sup>١٥</sup>  
 فات الوقت لزمه ان يذبحها <sup>٥</sup>

### باب انعيقه

المستحب لمن ولد له ولد ان يحلق راسه يوم السابع فان  
 كان غلاماً ذبح عنه شاتين وان كانت جارية ذبح عنها شاة  
 ويستحب (127) نزع اللحم من غير ان يكسره العظم ويفرق <sup>٢٥</sup>  
 على الفقراء

يُكسر. Codd. <sup>٥</sup> النصف. Codd. <sup>٥</sup> والافضل. Codd. <sup>٥</sup>



## باب الصيد والذبائح

ولا يحلُّ من الحيوان المأكول شيءٌ من غير ذكوة<sup>a</sup> إلا السمك  
والجراد ولا يحلُّ ذكوة المجوسى والمرقد ونصارى العرب وعبدية  
الأوثان ويكره ذكوة المجنون والسكران ويجوز الذبح بكل ما له  
حدٌّ يقطع إلا السن والظفر فان ذبح بهما لم يحلَّ ولا يذبح  
بسكين كالآن فان ذبح به حدٌّ وما قدر على ذبحه لم يحلَّ إلا  
بقطع الحلقوم والمريء ويستحبُّ ان يوجه الذبيحة الى القبلة  
ويستسئى الله تعالى عليها ويصلتى على النبي صلى الله عليه  
وسلم وان يقطع الأوداج كلها وان ينحر الابل معقولةً من  
10 قيام ويذبح البقر والغنم مضطجعة<sup>b</sup> ولا يكسر عنقها ولا يسلخ  
جلدها حتى تبرد<sup>c</sup> وان علم جارحةً بتحيت اذا أغراه على  
الصيد طلبه واذا اشلاه استشلى واذا اخذ الصيد أمسكه على  
صاحبه وخلى بينه وبينه ثم أرسله من هو<sup>d</sup> من أهل الذكوة  
فقتل الصيد بظفره او نابيه او تركه ولم تبْق فيه (128) حيوة<sup>e</sup>  
15 مستقرة<sup>f</sup> او بقيت فيه حيوة مستقرة<sup>g</sup> ألا أنه لم يبْق من الزمان  
ما يمكن ذبحه فيه حتى مات حدٌّ وان أرسله مجوسى او  
شارك المسلم فى الأرسال او شارك الجارحة جارحة أرسلها مجوسى  
فى قتل الصيد لم يحلَّ وان قتل الجارحة الصيد بثقلها فغيبه  
قولان وان رمى سهمًا او غيره فقتل الصيد بثقله لم يحلَّ وان  
20 اكل الجارحة من الصيد فغيبه قولان وان كان الجارحة كلبًا غسِلَ

a) Sic Cod. L. semper, pro ذكوة ut in Cod. O.; sic صلاة et ذكوة et alia.

b) O. مضطجعة. c) L. وخلى. d) In O. هو. e) dēest. من هو. f) O. مضطجعة.

مَوْضِعُ الظُّفْرِ وَالنَّابِ مِنَ الصَّيْدِ وَقِيلَ يُعْقَى عَنْهُ ۝ وَإِنْ رَمَى طَيْرًا  
فَأَصَابَهُ السَّهْمُ فَوَقَعَ فِي مَاءٍ أَوْ عَلَى جَبَلٍ فَتَرَدَّى مِنْهُ فَمَاتَ لَمْ  
يَحْدُ وَإِنْ أَصَابَ صَيْدًا فَاجْرَحَهُ جُرْحًا لَمْ يَقْتُلْهُ ثُمَّ غَابَ عَنْهُ  
فَوَجَدَهُ مَيِّتًا حَدٌّ فِي أَحَدِ الثَّقُولَيْنِ وَلَا يَحْدُ فِي الْآخَرِ وَإِنْ أُرْسِلَ  
سَهْمًا أَوْ كَلْبًا عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَ غَيْرَهُ حَدٌّ وَإِنْ أُرْسِلَ عَلَى غَيْرِ  
صَيْدٍ فَقَتَلَ صَيْدًا لَمْ يَحْدُ وَقِيلَ يَحْدُ فِي السَّهْمِ دُونَ الْكَلْبِ  
وَإِنْ رَمَى شَيْئًا يَحْسِبُهُ حَجَرًا فَكَانَ صَيْدًا فَقَتَلَ حَدٌّ أَكَلَهُ وَإِنْ  
أُرْسِلَ عَلَيْهِ كَلْبًا فَقَدْ قِيلَ يَحْدُ وَقِيلَ لَا يَحْدُ وَإِنْ نَصَبَ سَكِينًا  
فَوَقَعَ بِهِ صَيْدٌ فَجْرَحَهُ (129) فَمَاتَ لَمْ يَحْدُ وَمَنْ أَخَذَ صَيْدًا  
أَوْ أزال امْتِنَاعَهُ مَلَكَهُ وَمَنْ مَلَكَ صَيْدًا ثُمَّ أَرْسَلَهُ لَهُ يَنْزِلُ مَلَكُهُ 10  
عَنْهُ فِي أَصْحَاحِ الْجَوَاهِرِينَ ۝

### باب الْأَطْعِمَةِ

وَيُؤْكَلُ مِنْ دَوَابِّ الْإِنْسِ الْأَبْطَلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ وَالْحَيْلُ وَلَا يُؤْكَلُ  
الْكَلْبُ وَالْخَنَزِيرُ وَالْبَغْلُ وَالْحِمَارُ وَالسِّنُّورُ وَيُؤْكَلُ مِنْ دَوَابِّ الْوَحْشِ  
السَّبَقُ وَالْحِمَارُ وَالظَّبْيُ وَالضَّبُعُ وَالشَّعْلَبُ وَالْأَرْنَبُ وَالْيَزْبُوعُ وَالْقَنْقَرُ 15  
وَالنَّوْبَرُ وَابْنُ عَرِسٍ ۝ وَالضَّبُّ وَسِنُّورُ الْبَرِّ فَقَدْ قِيلَ أَنَّهُ يُؤْكَلُ وَقِيلَ  
لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُؤْكَلُ مَا اسْتَخْبَتَهُ الْعَرَبُ مِنَ الْحَشَرَاتِ كَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ  
وَالْوَزْغِ وَسَامِ أَهْرَصٍ وَالْخَنْقَسَاءِ وَالنَّزْبُورِ وَالذَّبَابِ وَبَنَتِ وَرْدَانَ  
وَحِمَارِ قَبَانَ وَمَا أَشْبَهَهَا وَكَذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ مَا يَتَّقَوْنَ بَنَابَهُ كَالْأَسَدِ

a) In margine Codicis L.: وابن عريس هي الدابة (دابة ل.) دون  
السنور سوداء في عنقها بياض.

والْفَهْدُ وَالنَّيْبُ وَالذَّبَّ وَالغَيْلُ وَالْقَرْدُ وَالْتَّمْسُاحُ وَالزُّرَافَةُ  
 وَابْنُ آوَى<sup>٩</sup> وَيُؤْكَلُ مِنَ الطَّيْرِ النِّعَامَةُ وَالذِّيكَ وَالذَّجَاجُ وَالْبَطُّ  
 وَالْأَوْزُ وَالْحَمَامُ (130) وَالْعُصْفُورُ وَمَا أَشْبَهَهَا وَلَا يُؤْكَلُ مَا يَصْطَادُ  
 بِالْمُخْلَبِ كَالنَّسْرِ وَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينَ وَالْبَازِ وَالْحِدَاةُ وَلَا مَا يَأْكُلُ  
 الْحَجِيْفُ كَالْغُرَابِ الْأَبْقَعِ وَالْغُرَابِ الْأَسْوَدِ الْكَبِيرِ وَأَمَّا غُرَابُ الزَّرْعِ  
 وَالْغُدَافُ فَقَدْ قِيلَ أَنَّهُمَا يُؤْكَلَانِ وَقِيلَ لَا يُؤْكَلَانِ وَمَا تَوْلَدُ  
 مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ كَالسَّمْعِ وَغَيْرِهِ وَيَكْرَهُ الشَّاةُ  
 الْحَجَلَاءُ وَإِنْ أُطْعِمَ لِلْجَلَاءَةِ فَطَابَ لَهَا وَلَمْ يَكْرَهُ وَيُؤْكَلُ مِنَ  
 صَيْدِ الْبَحْرِ السَّمَكُ وَلَا يُؤْكَلُ الضَّفْدَعُ وَمَا يَسُوْبُهُمَا فَقَدْ قِيلَ أَنَّهُ  
 ١٠ يُؤْكَلُ وَقِيلَ لَا يُؤْكَلُ وَقِيلَ مَا أَكَلَ شَبْهَهُ مِنَ الْبَرِّ أَكَلَ وَمَا لَا  
 يُؤْكَلُ شَبْهَهُ لَمْ يُؤْكَلْ وَكُلُّ طَاهِرٍ لَا ضَرَرَ فِي أَكْلِهِ يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا  
 جِلْدَ مَا يُؤْكَلُ إِذَا مَاتَ وَدُبَّغَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ  
 وَيَجُوزُ فِي الْآخَرِ وَمَا ضَرَّ أَكْلُهُ كَالسَّمِ وَغَيْرِهِ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَلَا  
 يَحِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ نَجِسٍ فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ أَكَلَ مِنْهَا مَا يَسُدُّ  
 ١٥ بِهِ الرَّمَقَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَقَدَّرَ الشَّيْبَعِيُّ فِي الْآخَرِ، وَإِنْ وَجَدَ  
 الْمَضْطَرُ مَيْتَةً وَطَعَامَ الْغَيْرِ أَكَلَ طَعَامَ الْغَيْرِ وَصَمِنَ بِدَلِّهِ (131)  
 وَقِيلَ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ فَإِنْ وَجَدَ صَيْدًا وَمَيْتَةً وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَفِيهِ قَوْلَانِ  
 أَحَدُهُمَا يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَالثَّانِي يَأْكُلُ الصَّيْدَ وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى شُرْبِ  
 الْخَمْرِ جَازَ لَهُ شُرْبُهَا وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَقِيلَ يَجُوزُ لِلتَّداوِي وَلَا  
 ٢٠ يَجُوزُ لِلْعَطَشِ وَلَا يَكْرَهُ كَسْبُ الْحَاجَّامِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَتَنَزَّهَ  
 الْحُرُّ مِنْ أَكْلِهِ

a) Idem in margine: دابة قريبة من الثعلب

## باب النذر

لا يصحُّ النَّذْرُ إلَّا من مُسْلِمٍ بالغٍ عاقلٍ وقيل يصحُّ من الكافر  
ولا يصحُّ النَّذْرُ إلَّا في قُرْبَةٍ ويصحُّ النَّذْرُ بالقول وهو أن يقول  
لله عليّ كذا أو عليّ كذا وقيل يصحُّ بالنية وحدها ومن  
عَلَّقَ النَّذْرَ على أمرٍ يطلبه كشفاء المريض وقُدوم الغائب لزومه  
السَّوَاءُ به عند وُجُودِ الشَّرْطِ ومن نذر شيئاً ولم يعلقه على  
شيءٍ فقد قيل لا يصحُّ والمذهب أنه يصحُّ ومن نذر شيئاً على  
وَجْهِ اللَّجَاجِ بَعْنٌ قَالَ إِنْ كَلِمْتُ فَلَانَا فَعَلَى كَذَا فهو بالخيار  
عند وُجُودِ الشَّرْطِ بين الوفاء بما نذر وبين كَفَّارَةِ يَمِينٍ وقيل  
أن نذر حَاجِجاً لزومه وليس بشيءٍ ومن نذر الحَجَّ رَاكِباً فَحَجٌّ<sup>10</sup>  
مَاشِياً لَزْمُهُ ذَمٌّ ومن نذر الحَجَّ (132) مَاشِياً لَزْمُهُ الحَجُّ مَاشِياً  
مِنْ دَوِيْرَةِ أَهْلِهِ وقيل من الميقات ولا يجوز أن يترك المَشْيَ  
إِلَى أَنْ يَرْمِيَ فِي الْحَجِّ وَيَفْرَغَ مِنَ الْعُمْرَةِ فَإِنْ حَجَّ رَاكِباً مِنْ غَيْرِ  
عُذْرٌ فَقَدْ أَسَاءَ وَعَلَيْهِ ذَمٌّ وَإِنْ حَجَّ رَاكِباً لِعُذْرٍ جَازٍ وَعَلَيْهِ ذَمٌّ  
فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَمَنْ نَذَرَ الْمُضَيَّةَ<sup>11</sup> إِلَى مَكَّةَ أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ<sup>12</sup>  
لَزْمُهُ قَصْدُهَا بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى  
وَلَمْ يَقُلْ لِلْحَرَامِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْمَشْيُ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وقيل يلزمه  
وَأَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَوْ إِلَى  
الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى لَزْمُهُ ذَلِكَ فِي أَحَدِ انْقَوْلَيْنِ دُونَ الْآخَرِ وَأَنْ  
نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَا سِوَاهُمَا مِنَ الْمَسَاجِدِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْمَشْيُ وَمَنْ<sup>13</sup>

a) In Cod. L. verba الحَجَّ مَاشِياً desunt; deinde lector ad-  
scripsit لَزْمُهُ. b) Cod. L. optime الْمُضَيَّةَ.

نذر النحر بمكة لزمه النحر بها وتفرقة اللحم على اهل الحرم  
 وان نذر النحر والتفرقة في بلد اخر لزمه وان نذر النحر  
 وحده فقد قيل يلزمه النحر والتفرقة وقيل لا يلزمه ومن  
 نذر ان يهدي شيئا معيناً الى الحرم نقله اليه ان كان مما  
 ٥ يُنقل وان لم يمكن نقله باعه ونقل ثمنه فان نذر الهدى  
 وأطلق لزمه الجذع من الضأن او الشئ من المعز والابل والبقر  
 وان نذر ان يهدي (133) لزمه ما ذكرناه في احد القولين وما  
 يقع عليه الاسم في القول الآخر، وان نذر بذنة في الذمة لزمه  
 ما نذر فان أعوزة الابل أخرج بقرة وان أعوزة البقرة أخرج  
 10 سبعاً من الغنم وقيل هو مخير بين الثلاثة والمستحب لمن  
 أهدي شيئاً من البدن ان يشعرها بحديدة في صفحة سنامها  
 الأيمن وان يقلدها خرب الفرب ويحوها من الخيوط المفتولة  
 والجلود ويقلد البقرة والغنم ولا يشعرها وان عطب منها شيء  
 قبل الحل نسأه وغمس نعله في دمه وضرب صفحته وخرى  
 15 بينه وبين المساكين ومن نذر صوم سنة بعينها لم يقص أيام  
 العيد والتشريق وشهر رمضان وان كانت امرأة فحاضت قصت  
 أيام الحيض في اصح القولين وان نذر انه يصوم اليوم الذي  
 يقدم فيه فلان لم يصح نذره في احد القولين ويصح في  
 الآخر وان قدم في أثناء النهار نوى صومه ويجزئه وان كان  
 20 مفطراً لزمه القضاء وان وافق ذلك شهر رمضان لم يقص وان  
 وافق يوم العيد قضاؤه في اصح القولين ومن نذر صلوة لزمه  
 ركعتان في اصح القولين (134) وركعة في الآخر ومن نذر

a) L. hoc loco يشعرها. b) In Cod. L. lacuna loco voc. البقر.

عُتِقَ رَقَبَةٌ أَجْرَاهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَقِيلَ لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا مَا  
يُجْزِئُ فِي الْفَارَةِ

## • كِتَابُ الْبَيْعِ

• بَابُ مَا يَتِمُّ بِهِ الْبَيْعُ

وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ غَيْرِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَلَا  
يُنْعَقَدُ إِلَّا بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ أَوْ مَلَكَتُكَ وَمَا  
أَشْبَهَهُ وَيَقُولَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ أَوْ ابْتَعْتُ وَمَا أَشْبَهَهُ فَإِنْ قَالَ  
الْمُشْتَرِي بِعْنِي فَقَالَ بَعْتُكَ انْعَقَدَ الْبَيْعُ وَإِذَا انْعَقَدَ الْبَيْعُ ثَبَتَ  
لَهُمَا الْخِيَارُ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَتَخَايَرَا وَهُوَ أَنْ يَقُولَا اخْتَرْنَا امْضَا  
الْبَيْعَ أَوْ فَسَخْهُ فَإِنْ تَبَايَعَا عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُمَا لَمْ يَصَحَّ<sup>10</sup>  
الْبَيْعُ وَقِيلَ يَصَحُّ وَلَا خِيَارَ لَهُمَا وَقِيلَ يَصَحُّ وَيُثَبَّتُ لَهُمَا الْخِيَارُ<sup>b</sup>  
وَأَنْ تَبَايَعَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَمَا دُونَهَا جَازٌ إِلَّا فِي  
التَّصَرُّفِ وَبَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ وَيُعْتَبَرُ ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ حِينَ  
الْعَقْدِ وَقِيلَ مِنْ حِينَ التَّفَرُّقِ وَيَنْتَقِلُ الْمَبِيعُ إِلَى الْمُشْتَرِي بِنَفْسِ  
الْعَقْدِ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ وَبِإِنْقِضَاءِ الْخِيَارِ فِي الثَّانِي وَمَوْقُوفٌ فِي الْقَوْلِ<sup>15</sup>  
الثَّلَاثِ (138) فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا حَكَمْنَا بِأَنَّهُ انْتَقَلَ بِنَفْسِ  
الْعَقْدِ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ حَكَمْنَا بِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِلْ، وَلَا يَمْلِكُ الْمُشْتَرِي  
التَّصَرُّفَ فِي الْمَبِيعِ حَتَّى يَنْقُطَعَ خِيَارُ الْبَائِعِ وَيَقْبُضَ الْمَبِيعُ وَلَا  
يَنْفِذُ تَصَرُّفُ الْبَائِعِ فِي الثَّمَنِ أَنْ كَانَ مُعَيَّنًا حَتَّى يَنْقُطَعَ خِيَارُ  
الْمُشْتَرِي وَيَقْبُضَ الثَّمَنُ وَأَنْ كَانَ فِي الذَّمَّةِ لَمْ يَنْفِذْ تَصَرُّفُهُ<sup>20</sup>

a) In margine Codicis L. adscribitur: مثل أن يقول اشتريت

b) In margine Codicis L.: يعني خيار المجلس

فيه قبل انقطاع الخيار وهل يجوز قبل قبضه فيه قولان أحدهما  
أنه يجوز ولا يدخل المبيع في ضمان المشتري إلا بالقبض ولا  
يستقر ملكه عليه إلا بالقبض فان هلك قبل القبض انفسخ  
البيع وان أتلغه المشتري استقر عليه الثمن وان أتلغه اجنبي  
ففيه قولان أحدهما ينفسخ البيع والثاني لا ينفسخ بل يثبت  
للمشتري الخيار بين الفسخ وبين الامضاء والرجوع على الاجنبي  
بالقيمة وان أتلغه البائع انفسخ البيع وقيل هو كلاجنبي  
والقبض فيما ينقل الثقل وفيما يتناول باليد التناول وفيما سواه  
التخليه

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز 10

(136) لا يصح البيع إلا في عين طاهر فأما الكلب والخنزير  
والخمر والسرجين والزيت الناجس فلا يجوز بيعها ويجوز بيع  
الثوب الناجس، ولا يصح إلا فيما فيه منفعة وأما الحشرات  
والسباع التي لا تصلح للاصطياد فلا يجوز بيعها ولا يجوز  
15 فيما يبطل به حيف آدمي كالوقف وأم الولد والمكاتب في أصح  
القولين والرهون وفي العبد الجاني قولان وقيل ان كانت الجنابة  
خطأ لم يجر قولاً واحداً وإنما القولان في جنابة العبد وقيل  
ان كانت الجنابة عمداً جاز قولاً واحداً وإنما القولان فيما اذا  
كانت الجنابة خطأ ولا يجوز بيع ما لا يملكه إلا بولاية او  
20 ذميمة ولا بيع ما لم يتم ملكه عليه كالمملوك بالبيع والنكاح  
وغيرهما من المعارضات قبل القبض فأما ما ملكه بالارث او  
الوصية او عاد اليه بفسخ عقد جاز له بيعه قبل القبض ولا  
يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير الطائر والعبد الآبق

وما أشبهه ولا ما في تسليمه ضرر كالصوف على ظهر الغنم وذراع  
 من ثوب (137) ينقص قيمته بقطعه ولا يجوز بيع المعدوم<sup>٥</sup>  
 ولا بيع العربون<sup>٥</sup> ولا يجوز بيع ما يجهل قدره كبيع الصبرة  
 إلا قفيزاً منها ولا يجوز بيع ما يجهل صفته كالحمل في البطن  
 واللبني في الضرع والمسك في الفأرة وبيع ذراع من دار وهما لا  
 يعلمان دُرْعَان الدار وفي بيع الأعيان التي لم يرها المشتري  
 قولان أصحهما أنه لا يجوز والثاني أنه يجوز إذا وصفها  
 ويثبت للمشتري الخيار إذا رآها وإن رآها قبل العقد وهي مما  
 لا يتغير غالباً جاز بيعها فإن رآها وقد نقصت ثبت له الخيار<sup>١٠</sup>  
 وإن اختلفا في النقصان فالقول قول المشتري ولا يجوز البيع  
 بثمن مجهول القدر كبيع السلعة برقبها وكبيع السلعة بألف  
 مثقال ذهب وفضة فإن باعه قطيعاً كد شاة بدرهم أو صبرة  
 كد قفيز بدرهم جاز وإن لم يعلم مبلغ الثمن في حال العقد  
 فإن كان لرجلين عبدان لكل واحد منهما عبد فباعهما بثمن  
 واحد ولم يعلم كد واحد منهما ما له بطل البيع في أحد<sup>٥</sup>

أى كالشجرة التي لم تخلق a) In margine Codicis L. adscribitur:

لما روى عنه عليه (صلعم ل.) [أنه] نهى b) Idem in margine: عن بيع العربان قال القتيبي هو أن يشتري الرجل السلعة

في دفع درهما أو ديناراً على أنه إذا أخذ السلعة بالبيع كان

المدفوع من الثمن وإن لم يتم البيع ورق السلعة كان المدفوع

c) In margine Cod. L. adscribitur: هبة للمائع لا يرجعه منه

أى: d) In margine Cod. L.: وهذا القول أصح في التهذيب

بما كتب عليها من الثمن وهما لا يعلمان



القولين وصح في الآخر ويقسط الثمن عليهما على قدر  
 قيمتهما ولا يجوز البيع بثمن (138) مجهول الصفة كالبيع  
 بثمن مطلق في موضع ليس فيه نقد متعارف فان باعه بثمن  
 معين لم يره فعلى قولين ولا يجوز البيع بثمن الى أجل مجهول  
 ٥ كالبيع الى اعطاء وبيع خيل الحبلية وهو في قول الشافعي  
 رضى الله عنه وهو ان يبيع بثمن الى ان تحبل هذه الناقة  
 وتلد وتحبل ولدها ولا يجوز تعليق البيع على شرط  
 كبيع المذبذبة وهو ان يقول اذا نبتت اليك الثوب فقد  
 وجب البيع وكبيع الملامسة وهو ان يقول اذا لمسته فقد  
 10 وجب البيع وكبيع خيل الحبلية في قول ابي عبيدة وهو  
 ان يقول اذا ولدت هذه الناقة ولدت ولدها فقد بعتك  
 الولد وان جمع في البيع بين حر وعبد او بين عبده  
 وعبد غيره ففيه قولان احدهما يبطل العقد فيهما وانثنى  
 يصح في الذي يملك والمشتري الخيار ان شاء فسخ العقد  
 15 وان شاء أمضاه فيها يصح بقسطه من الثمن في احد القولين  
 وجميع الثمن في القول الآخر فان جمع بينهما فيما لا عوض  
 فيه كالرقن والهبة فقد قيل يصح فيما جلد (139) قولاً واحداً  
 وقيل على قولين وان جمع بين حلالين ثم تلف احدهما  
 قبل القبض لم يبطل في الآخر وقيل على قولين فان جمع  
 20 بين عقدين مختلفي الحكم كالبيع والإجارة والبيع والصرف

في قول ابي Cod. O. ٥) انداختن Persice explicatur: ٥)  
 اي كالبيع والإجارة كأن قال بعتك عبدي ٥) In marg. L.: عبدي  
 هذا واجوتك دار السلاح بكذا، والبيع والصرف بان قال بعتك

والبيع والنكاح والكتابة ففيه قولان أحدهما يبطل العقد  
فيهما والثاني يصح ويقسطن الثمن عليهما على قدر قيمتهما  
وان جمع بيعتين في بيع في أحد التأويلين بأن قال بعثتك  
هذا العبد بعشرة على ان تبيعني دارك بمائة بطل البيع  
او قال في التأويل الآخر بعثتك بعشرة نقدا او بعشرين نسيئة<sup>٥</sup>  
بطل البيع وان فرق بين الجارية وولدتها قبل سبع سنين بطل  
البيع وفيما بعد ذلك الى البلوغ قولان وان باع شاة الا يدها  
او جارية الا حملها او جارية حاملا بحر بطل البيع وان باع  
جارية حاملا وشرط حملها ففيه قولان وان باع عبدا مسلما من  
كافر بطل البيع في اصح القولين ويصح في الآخر ويؤمر بإزالة<sup>١٠</sup>  
الملك فيه وان باع العصير ممن يتخذ الخمر او السلاح ممن  
يعص السلالة به او باع ماله ممن اكثرت ماله حرام كره<sup>١١</sup>  
وان شرط (140) في البيع شرطا يقتضيه العقد كالتسليم  
وسقي الثمرة او تبقيتها الى الجداد وما اشبه ذلك لم يفسد  
العقد وان شرط ما فيه مصلحة للعقد كخيار الثلث والأجل<sup>١٥</sup>  
والرهن والضمين لم يفسد العقد وان شرط العتق في العبد  
لم يفسد العقد فان امتنع من العتق أجبر عليه وقيل لا  
يُجبر بل يخير البائع بين الفسخ والامضاء وان شرط ما سوى  
ذلك مما ينافي بموجب العقد وليس فيه مصلحة كبيع الدابة

دينارا وثوبا بعشرة دراهم، والبيع والنكاح بان قال زوجتك جارية  
هذه وبعثتك عبيدي بمائة دينار والمخاطب من يجعل له نكاح  
الامة والبيع والكتابة بان قال لعمدة كاتبتك على نجمين وبعثتك

نسيئة. Codex L. <sup>٥</sup> هذا الثوب بالف والبيع مع الكتابة باطل

<sup>٥</sup> In Cod. L. ab alia manu adscribitur يحرم. <sup>٦</sup> In Cod. O. البيع.

بشَرْطٍ ان يركبها أو يبيع الدار بِشَرْطٍ ان يسكنها شهراً لم  
يصحَّ العقد ولم يملك فيه المبيعُ فان قبضه المبتاع وجب ردُّه  
فان هلك عنده ضَمِنه بقيمته أكثر ما كانت من حين القبض  
الى حين التلف وان حدثت فيه زيادة كالسَّيْمَنِ وغيره ضمنها<sup>٥</sup>  
وقيل لا يضمن القيمة إلا من حين القبض ولا يضمن الزيادة  
والمذهب الأول وان كان لمثلُه أجرٌ لزمه أجرُ المثل وان كانت  
جارية فوطئها لزمه المهر وأرض البكارة ان كانت بكرًا وان  
أولدها فالولد حرٌ ويلزمه قيمته يوم الولادة (141) وان وضعت  
ميتاً لم تلزمه قيمته وان ماتت الأمّة من الولادة لزمه قيمتها

### باب الربوا

10

ولا يحرم الربوا<sup>٦</sup> إلا في الذهب والفضة والمأكول والمشروب فأما  
الذهب والفضة فإنه يحرم فيهما الربوا بعلّة واحدة وهي أنّهما  
قيّم الأشياء والمأكول والمشروب يحرم فيهما الربوا بعلّة واحدة  
وهو أنّه مطعومٌ فيمتنع<sup>٧</sup> باع شيئاً من ذلك باجنس<sup>٨</sup>ه حرم فيه  
التفاضل والنسأ<sup>٩</sup> والتفرق قبل التقابض<sup>١٥</sup> واذا باع بغير جنسه فان  
كان ممّا يحرم فيهما الربوا بعلّة واحدة كالذهب والفضة والحنطة  
والشعير<sup>١٥</sup> جاز فيه التفاضل وحرم فيه النسأ والتفرق قبل التقابض  
وان لم يحرم فيهما الربوا بعلّة واحدة كالذهب والحنطة والفضة  
والشعير جاز فيهما التفاضل والنسأ والتفرق قبل التقابض وكل  
شيئين جمعهما اسم خاص كالتمر المعقلى والبرنى فهما جنس<sup>٢٠</sup>

a) In margine Codicis L. explicatur: لزمه أجره. b) Sic semper Cod. L.; Cod. O. الربا. c) Cod. O. ضمن.

واحدٌ وما لا يجمعهما اسم خاص كالحنطة والشعير (142) واللحم  
 والشَّحْم والآلِيَّة والكَبِد فهما جنسان وفي اللّحمان والألبان  
 قولان أحدهما إنها أجناس فيباع لحم البقر بلحم الغنم متفاضلاً  
 والثاني أنها جنس واحد فلا يباع لحم البقر بلحم الغنم  
 متفاضلاً وإن اضطرّف رجلان وتقابضا ووجد أحدهما بما أخذ  
 عيّباً فإن وقع العقد على العين وردّه انفسخ البيع ولم يجز  
 أخذ البَدَل وإن كان على عوض في الدِّمَّة جاز أن يردَّ  
 وبطالِب بالبَدَل قبل التفرّق وبعد التفرّق قولان أحدهما يردُّ  
 ويأخذ بَدَله والثاني أنّه بالخيار أن شاء رضى به وإن شاء ردّه  
 فإذا ردّ انفسخ البيع وما حرم فيه التفاضل فإن كان ممّا يُكال 10  
 ثم يجز بيع بعضه ببعض حتى يتساويا في التَّكْيِل فإن كان  
 في أحدهما قليلُ تُرابٍ جاز وإن كان ممّا يُوزن لم يجز بيع  
 بعضه ببعض حتى يتساويا في الوزن فإن كان في أحدهما  
 قليلُ تُرابٍ لم يجز وإن كان ممّا لا يُكال ولا يُوزن ففيه  
 قولان أحدهما لا يجوز بيع بعضه ببعض والثاني يجوز إذا 15  
 تساويا في الوزن وما حرم فيه التفاضل (143) لا يجوز بيع  
 حَبّه بدقيقه ولا بيع دقيقه بدقيقه ولا بيع مطبوخه بمطبوخه  
 ولا بيع مطبوخه بنبيثه ولا أصله بعصيره ولا خالصة بمشوبة ولا  
 مشوبة بمشوبة ولا رطبة برطبة ولا رطبة بيباسة ألا في العرايا  
 وهو بيع الرُّطْبِ على رُوس النَّخْلِ بالتَّمْرِ على وجه الأرض والعنب 20  
 في الكَرْم والزبيب على وجه الأرض فيما دون خمسة أوسق

a) Cod. O. etiam . واللحم b) Cod. L. بنبيثه c) Cod. O. الشجر.

خُرُصًا وَفِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ قَوْلَانُ « وَفِيهَا سِوَى الرُّطْبِ وَالْعَنْبِ مِنَ الثَّمَارِ  
 قَوْلَانُ « وَمَا حُرِّمَ فِيهِ الرِّبَا لَا يُبَاعُ الْجِنْسُ الْوَاحِدُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَمَعَ  
 أَحَدٍ اِنْعَوَضَيْنِ جِنْسٍ آخَرَ يَخَانِفُهُ فِي الْقِيَمَةِ كَمُدِّ عَاجُوَةٍ وَدُرٍّ  
 بِمُدِّي عَجُوَةٍ وَلَا يُبَاعُ قَوْلَانُ مَخْتَلِفِي الْقِيَمَةِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ  
 ٥ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ مِنْهُ مَتَّفِقٌ الْقِيَمَةُ كَدِينَارٍ قَاسَانِيٍّ وَدِينَارٍ سَابُورِيٍّ  
 بِقَاسَانِيَّيْنِ أَوْ سَابُورِيَّيْنِ وَكَدِينَارٍ صَحِيحٍ وَدِينَارٍ قُرَاضَةٍ بِدِينَارَيْنِ  
 صَحِيحَيْنِ أَوْ دِينَارَيْنِ قُرَاضَةٍ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّبَنِ بِشَاةٍ فِي  
 صَرْعِهَا لَبَنٌ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِخَيْوَانٍ مَأْكُولٍ وَفِي بَيْعِهِ  
 بِخَيْوَانٍ غَيْرِ مَأْكُولٍ قَوْلَانُ «

(144) بَابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالثَّمَارِ

10

إِذَا بَاعَ أَرْضًا وَفِيهَا بِنَاءٌ أَوْ غِرَاسٌ دَخَلَ الْبِنَاءُ وَالْغِرَاسُ فِي  
 الْبَيْعِ فَإِنْ كَانَ لَهُ حَمْلٌ فَإِنْ كَانَ ثَمَرَةٌ يَتَشَقَّقُ كَالنَّخْلِ أَوْ نَوْرًا  
 يَتَفَتَّحُ كَالْوَرْدِ وَالْيَاسَمِينِ فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ أَوْ بَعْضُهُ فَالْجَمِيعُ  
 لِلْبَائِعِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ مِنْهُ فَهُوَ لِلْمَشْتَرِي وَقِيلَ إِنَّ ثَمَرَةَ  
 ١٥ الْفُحَّالِ لِلْبَائِعِ بِكُلِّ حَالٍ وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ فَإِنْ كَانَ ثَمَرَةٌ بَارِزَةٌ  
 كَالْتَيْنِ وَالْعَنْبِ أَوْ فِي كِمَامٍ لَا يُزَالُ عَنْهُ إِلَّا عِنْدَ الْأَكْلِ كَالرُّمَّانِ  
 وَالرَّانِجِ فَهُوَ لِلْبَائِعِ وَإِنْ كَانَ ثَمَرَةٌ فِي قِشْرَيْنِ كَالْجُوزِ وَاللُّوزِ فَهُوَ  
 كَالْتَيْنِ وَالرُّمَّانِ عَلَى الْمَنْصُوصِ وَقِيلَ هُوَ كَثَمَرَةُ النَّخْلِ قَبْلَ التَّابِيرِ  
 وَإِنْ كَانَ ثَمَرَةٌ تَخْرُجُ فِي نَوْرٍ ثُمَّ يَتَنَاقِضُ مِنْهُ النُّورُ كَالْمَشْمَشِ  
 ٢٠ وَالتُّفَّاحِ فَهُوَ كَثَمَرَةِ النَّخْلِ إِنْ ظَهَرَ ذَلِكَ أَوْ بَعْضُهُ فَهُوَ لِلْبَائِعِ

١) Ter in margine Cod. L. additur: لا يجوز.

وان لم يظهر منه شيء فهو للمشتري وقيل أنها للبائع في الحالين»  
وان كان ثمره ورقا كالتوت فقد قيل أنه ان لم يتفتح (145)  
فهو للمشتري وان تفتح فهو للبائع وقيل هو للمشتري بكل  
حال، وان باع أرضا وفيها زرع لا يحصد إلا مرة لم يدخل  
الزرع في البيع. وان كان يُحزّر مرة بعد أخرى كالرطوبة كانت  
الأصول للمشتري والحزرة الأولى للبائع وإذا باع الأصل وعليه ثمرة  
للبائع لم يكلف نقله إلى اوان الجداد فان احتاج إلى سقي لم  
يكن للمشتري منعه من سقيه وان كانت الشجرة تحمل حملين  
فلم يأخذ البائع ثمرته حتى حدثت ثمرة المشتري واختلطت  
ولم يتميز ففيه فولان أحدهما أن البيع يفسخ وإنشائي لا يفسخ  
البيع بل يقلد للبائع ان سلمت الجميع أجبر المشتري على  
قبوله وان امتنع قيل للمشتري ان سلمت الجميع أجبر البائع  
على قبوله وان تشاحا فسخ العقد وقيل لا يفسخ قولاً واحداً،  
ولا يجوز بيع الثمار حتى يبدؤ صلاحها إلا بشرط الفدح  
فان بدأ صلاحها جاز بيعها مطلقاً وبشرط انقطع وبشرط  
التبقيّة وبدؤ الصلاح ان يطيب الكف وإذا وجد ذلك في بعض  
الجنس في البستان جاز بيع جميع ما في البستان (146) من  
ذلك الجنس ولا يجوز بيع الزرع الأخضر إلا بشرط انقطع فان  
باع الثمرة قبل بدؤ الصلاح من صاحب الأصل والزرع الأخضر  
من صاحب الأرض جاز من غير شرط انقطع ولا يجوز بيع  
الباقي الأخضر في قشريه ولا الحزور واللوز في قشريه ويجوز

وهذا القول أصح في التهذيب  
a) In margine Cod. L.: والاول اختيار ال...

بيعُ الشعير في سُنْبِلِهِ وفي بيع الحنطة في سُنْبِلِهَا قولان  
 أصحُّهما أنه لا يجوز وإذا باع الثمرة أو الزرع لم يكلف  
 المشتري نقله إلا في اوان الجداد والحصان وإن احتاج إلى  
 سقي لزوم البائع السقي فإن كان عليه ضرر في السقي وتشاحاً  
 ٥ ففسخ العقد وإن اشترى ثمرة فلم يأخذ\* حتى حدثت ثمرة  
 أخرى أو اشترى جزءاً من الرطبة ولم يأخذ حتى طالت<sup>٥</sup> أو  
 طعماً فلم يأخذ حتى اختلط به غيره ففيه قولان أحدهما  
 يفسخ البيع والثاني لا يفسخ بل يقال للبائع أن تركت حَقَّكَ  
 أَقَرَّ العقد وإن لم تترك ففسخ العقد<sup>٦</sup> وإن تلقت الثمرة بعد  
 ١٠ التخلية ففيه قولان أحدهما أنها تتلف من ضمان البائع  
 والثاني (١٤٧) وهو الأصحُّ أنها تتلف من ضمان المشتري

### باب بيع المصراة والرد بالعيب

إذا اشترى ناقة أو بقرة أو شاة مصراة وتبين فيه التصرية فهو  
 بالخيار بين أن يمسك وبين أن يرد ويرد معها صاعاً من تمر  
 ١٥ بدل اللبن وإن اشترى أتاناً مصراة ردّها ولا يرد بدل اللبن وإن  
 اشترى جارية مصراة فقد قيل لا يرد وقيل يرد إلا أنه لا يرد  
 بدل اللبن، وإن اشترى جارية قد جعد شعرها أو سود  
 ثم بان أنها سبطة الشعر أو بيضاء الشعر ثبت له الخيار ومن  
 علم بالسلعة عيباً لم يجوز أن يبيعها حتى يبين عيبها فإن  
 ٢٠ باع ولم يبين عيبها فالبيع صحيح وإذا علم المشتري بالمبيع

a) In Cod. O. sic: حتى جرة من الرطبة فلم يأخذ حتى حدثت ثمرة أخرى أو اشترى طالت.

عيباً كان موجوداً عند العقد أو حدث قبل القبض فهو بالخيار  
 بين أن يمسكه وبين أن يردّه فان أّخر الردّ من غير عذر سقط  
 حقه من الردّ وان لم يعلم بالعيب حتّى حصلت له منها فوائد  
 حدثت في ملكه أمسكها وردّ الاصل وان قل (148) البائع انا  
 أعطيتك الارش عن العيب لم يلزمه قبوله وان طالب المشتري  
 بالارش لم يلزم البائع فان تراضيا على اخذ الارش فقد قيل  
 يجوز وقيل لا يجوز، فان اشترى عيبتين فوجد بأحدهما  
 عيباً رده وأمسك الآخر في احد القولين وان اشترى اثنان  
 عينا فوجدا بها عيبا جاز لأحدهما ان يردّ نصيبه دون الآخر  
 وان وجد العيب وقد نقص المبيع عند المشتري بأن كانت 10  
 جارية بكرا فوطئها او ثوبا فقطعه سقط حقه من الرد وله ان  
 يطالب بالارش فان قل البائع انا آخذته منك فعيباً سقط  
 حقه من الارش وان كان لا يوقف على عيبه الا بكسره كاليطبخ  
 والرانج فكسر منه قدر ما يعرف به العيب ففيه فولان احدهما  
 يردّ وبسرّ معه ارش ما نقص بالكسر في احد القولين دون 15  
 الآخر والثاني لا يردّ بل يرجع بالارش ان كان لما بقي قيمة  
 وان لم يكن له قيمة رجع بالثمن كله وان وقع المبيع (149)  
 او كان عبداً فاعتقه او مات رجع بالارش وان باعه لم يرجع  
 بالارش وقيل يرجع ونيس بشيء فان رده عليه الثاني بالعيب  
 او وعبه له او ورثه رده والعيب الذي يردّ به ما يعده الناس 20  
 عيباً من المرض والعمى والجنون والبرص والبخار والجذام والنزنا  
 والسرقعة وما اشبه ذلك فاما اذا اشترى جارية فوجدها قتيباً  
 او مسنة او كفرة لم يحجز ردّها الا ان يكون قد شرط انها



بَكَرٍ أَوْ صَغِيرَةٍ أَوْ مُسَلِّمَةٍ وَأَنْ شَرَطَ أَنَّهَا ثَقِيْبٌ فَخَرَجَتْ بِكَرٍّ لَمْ  
يَرُدَّ وَقِيلَ يَرُدُّ وَأَنْ شَرَطَ أَنَّهُ كَافِرٌ فَخَرَجَ مُسَلِّمًا ثَبِتَ الرُّدُّ وَأَنْ  
بَاعَ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْغُيُوبِ فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ يَبْرَأُ  
وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يَبْرَأُ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ عَلَى هَذَا وَقِيلَ لَا يَبْطُلُ  
وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ يَبْرَأُ مِنْ «عَيْبٍ بَاطِنٍ فِي الْخَبَوَانِ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ  
الْبَائِعُ وَلَا يَبْرَأُ مِمَّا سِوَاهُ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي عَيْبٍ يُمَكِّنُ حُدُوثَهُ  
فَقَالَ الْبَائِعُ حَدَّثَ عِنْدَكَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي بَلْ كَانَ عِنْدَكَ فَالْقَوْلُ  
قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ وَأَنْ بَاعَهُ (150) عَصِيْرًا وَسَلَامَةً فَوَجَدَ فِي  
يَدِ الْمُشْتَرِي خَمْرًا فَقَالَ الْبَائِعُ عِنْدَكَ صَارَ خَمْرًا وَقَالَ الْمُشْتَرِي  
10 بَلْ كَانَ عِنْدَكَ خَمْرًا فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ  
وَالثَّانِي أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي

بَابُ بَيْعِ الْمَرَاجَةِ وَالنَّجَشِ وَالْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ

وَبَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي وَتَلَقُّى الرُّكْبَانِ

يَسْجُوزُ أَنْ يَبْيعَ مَا اشْتَرَاهُ بِرَأْسِ الْمَالِ وَبِأَقَلِّ مِنْهُ وَيَجُوزُ أَنْ  
15 يَبْيعَهُ مُرَابَّحَةً إِذَا بَيَّنَّ رَأْسَ الْمَالِ وَمَقْدَارَ الرِّبْحِ وَمَا يَزَادُ فِي  
الثَّمَنِ وَبُخْطٌ مِنْهُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ يُلْغَقُ بِرَأْسِ الْمَالِ وَكَذَلِكَ  
مَا يَرْجِعُ بِهِ مِنْ أَرْشِ الْعَيْبِ يُخْطُّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَأَنْ اشْتَرَى  
ثَوْبًا بِعَشْرَةِ وَقَصْرَةٍ بِدَرَمٍ وَرَقَاهُ بِدَرَمٍ خَبَّرَ بِهِ فِي الْمَرَاجَةِ فَيَقُولُ  
قَامَ عَلَيَّ بِأَثْنَيْ عَشَرَ وَلَا يَقُولُ ابْتِغَيْتُ بِأَثْنَيْ عَشَرَ وَأَنْ عَمِلَ  
20 فِيهِ عَمَلًا يَسَاوِي دَرَهْمَيْنِ أَخْبَرَ بِهِ فَيَقُولُ اشْتَرَيْتُهُ بِعَشْرَةٍ وَعَمِلْتُ

a) In Cod. O. additur: كَلَّ.

فيه بدرهمين ولا يقول قام على بائني عشر وان أخذ من لبنه  
او صوفه الموجود حال العقد شيئاً أخبر به وان اشترى (151)  
عبدان بثمانين. واحد جاز ان يبيع احدهما مراوحة اذا قسطه  
الثمان عليهما بالقيمة وان قال اشتريت بمائة ثم قال بل اشتريتها  
بتسعين ففيه قولان احدهما يحط الزيادة وربحها ويأخذ المبيع  
بالباقى والثاني انه بالخيار بين ان يفسخ البيع وبين ان يحط  
الزيادة وربحها ويأخذ بالباقي وان قال اشتريت بمائة ثم قال بمائة  
وعشرة لم يقبل وان اقام عليه بينة ألا أن يصدق المشتري  
وان واحداً غلامه<sup>٥</sup> وباع منه ما اشترى بعشرة ثم اشترى منه  
بعشرين وخبر به العشرين كره ذلك<sup>٥</sup> وجرم النجش وهو ان<sup>١٠</sup>  
يزيد في الثمن ليغر غيره فيشترى<sup>٥</sup> ويجرم ان يبيع على بيع  
أخيه وهو ان يقول لمن اشترى شيئاً بشرط الخيار انسح البيع  
فاني أبيعك مثله بأقل من هذا الثمن فان فسخ وباعه صح  
البيع<sup>٥</sup> ويجرم ان يدخل على سؤم أخيه وهو ان يجيء الى رجل  
أنعم لغيره في سلعة بثمان فيبيعه له ففعل ذلك صح<sup>١٥</sup>  
البيع وان كان قد عرض له بالاجابة (152) كره الدخول في  
سؤمه<sup>٥</sup> ويجرم ان يبيع حاضر لباد وهو ان يقدم رجل ومعه  
سلعة يريد بيعها ويحتاج اليها في البلد فيجىء اليه رجل  
فيقول لا تبع حتى أبيع لك قليلاً قليلاً وأريد في ثمنها فان  
فعل صح البيع<sup>٥</sup> ويجرم تلقى الركبان وهو ان تلقى القافلة<sup>٢٠</sup>

a) In Cod. L. سقط. b) In margine Codicis L. explicatur sic:  
يعنى به غلام الدكان لا المملوك لا يصح مع المملوك

فِي خَيْرِهِمْ بِكَسَادٍ مَا مَعَهُمْ لِيَغْنِيَهُمْ فَإِنْ قَدِمُوا وَبَانَ لَهُمُ الْغَبْنُ <sup>a</sup>  
 كَانَ لَهُمُ الْخِيَارُ وَإِنْ لَمْ يَغْنِيَهُمْ فَقَدْ قِيلَ يَثْبُتُ لَهُمُ الْخِيَارُ وَقِيلَ لَا  
 يَثْبُتُ <sup>b</sup> وَجُزِمَ التَّسْعِيرُ وَجُزِمَ الِاحْتِكَارُ فِي الْأَقْوَاتِ وَهُوَ أَنْ يُبْتِاعَ  
 فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ فَلَا يَبِيعُهُ وَيُمَسِّكُهُ لِيَزْدَادَ فِي ثَمَنِهِ وَقِيلَ  
 لَا يُكْرَهُ

### بَابُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ

إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي ثَمَنِ السِّلْعَةِ أَوْ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ  
 الْأَجَلِ أَوْ قَدَرِهِمَا وَلَمْ يَكُنْ لِهَمَا بَيِّنَةٌ تَحْكُمُ فِيمَا بَدَأَ بِالْبَيْعِ فَجَحَافَ  
 أَنَّهُ مَا بَاعَ بِكَذَا وَلَقَدْ بَاعَ بِكَذَا وَجَحَلَ الْمُشْتَرَى أَنَّهُ مَا اشْتَرَى  
 بِكَذَا وَلَقَدْ اشْتَرَى بِكَذَا فَإِذَا حَلَفَا لَمْ يَنْفَسَخِ الْبَيْعُ حَتَّى  
 يُفْسَخَ عَلَى الْمَنْصُوصِ (153) فَإِنْ رَضِيَ بَأَحَدِ الْتَمَنِّيَيْنِ أَقَرَّ الْعَهْدُ  
 وَإِنْ لَمْ يَرْضَ فَمَسَحَا وَقِيلَ لَا يُفْسَخُ إِلَّا بِالْحَاكِمِ <sup>c</sup> فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي  
 عَيْنِ الْمَبِيعِ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَةَ وَقَالَ الْمُشْتَرَى بَلْ  
 بَعْتَنِي هَذِهِ الْعَبْدَ لَمْ يَخَالَفَا بَلْ جَحَلَ الْبَائِعُ أَنَّهُ مَا بَاعَهُ الْعَبْدَ  
 وَجَحَلَ الْمُشْتَرَى أَنَّهُ مَا ابْتِاعَ الْجَارِيَةَ وَإِنْ قَالَ بَعْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَةَ  
 وَقَالَ بَلْ زَوَّجْتَنِيهَا حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى نَفْسِهِ مَا يَدَّعِي  
 عَلَيْهِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَرْطِ يُفْسِدُ الْبَيْعَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي  
 الشَّرْطَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَنْكُرُ ذَلِكَ فِي الْقَوْلِ  
 الْآخَرِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّسْلِيمِ فَقَالَ الْبَائِعُ لَا أُسَلِّمُ الْمَبِيعَ حَتَّى

<sup>a</sup>) Cod. O. انعين. <sup>b</sup>) In margine Codicis L. additur: ثم الخيار الثابت هل هو على الفور او الى ثلاثة ايام فيه وجهان الاصح انه على الفور

أَقْبِضْ الثَّمَنَ وَقَالَ الْمُشْتَرَى لَا أُسَلِّمُ الثَّمَنَ حَتَّى أَقْبِضَ الْمَبِيعَ  
 أَجْبِرَ الْمَبَائِعَ عَلَى ظَهْرِ الْمَذْهَبِ فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ حَاضِرًا أَجْبِرَ  
 الْمُشْتَرَى عَلَى تَسْلِيمِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا وَلَكِنَّهُ مَعَهُ فِي الْبَلَدِ  
 حَاجِرٌ عَلَى الْمُشْتَرَى فِي السَّلْعَةِ وَجَمِيعِ مَالِهِ حَتَّى يُحْضَرَ الثَّمَنُ  
 وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فِي بَلَدٍ آخَرَ بَاعَتْ السَّلْعَةُ فِي الثَّمَنِ 5

### باب السالم

(134) السَّلْمُ صَنْفٌ مِنْ أَنْبِيعٍ وَيَنْعَقِدُ بِجَمِيعِ أَنْفَاطِ أَنْبِيعٍ وَيَنْعَقِدُ  
 بِلَفْظِ السَّلْمِ وَيُثَبِّتُ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ وَلَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ  
 الشَّرْطِ وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَسَلِّمَ رَأْسَ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ فَإِنْ كَانَ فِي  
 الذِّمَّةِ بَيْنَ صِفَتِهِ وَقَدْرِهِ وَإِنْ كَانَ مَعِينًا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى ذِكْرِ صِفَتِهِ 10  
 وَقَدْرِهِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَلَا يَصَحُّ السَّلْمُ إِلَّا فِي مَالٍ يُضَبِّطُ  
 بِالصِّفَةِ كَالْأَثْمَانِ وَالْخُبُوبِ وَالْأَدِقَّةِ وَالْمَائِعَاتِ وَالْخِيَوَانِ وَالرَّقِيقِ  
 وَاللَّحُومِ وَالْبُقُولِ وَالْأَصْوَافِ وَالْأَشْعَارِ وَالْقُطُنِ وَالْأَبْرِيَسَمِ<sup>a</sup> وَالشِّيَابِ  
 وَالرَّصَاصِ وَالنُّحَاسِ وَالْحَدِيدِ وَالْأَحْجَارِ وَالْأَخْشَابَ وَالْعِطْرَةَ<sup>b</sup> وَالْأَدْوِيَةَ  
 وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُضَبِّطُ بِالصِّفَةِ وَلَا يَجُوزُ حَتَّى يُضَبِّطَ بِالصِّفَاتِ 15  
 أَلَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا الْأَعْرَاضُ عِنْدَ عَمَلِ الْخَبِيرَةِ<sup>c</sup> فَإِنْ شَرَطَ فِيهَا  
 الْأَجُودَ لَمْ يَصَحِّ وَإِنْ شَرَطَ الْأَرْدَى فَعَلَى قَوْلَيْنِ وَمَا لَا يُضَبِّطُ  
 بِالصِّفَةِ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ السَّلْمُ كَالْجَوَاهِرِ وَالْخِيَوَانِ الْحَامِلِ وَمَا دَخَلَتْهُ  
 النَّارُ كَالْخُبْرِ وَالشِّوَاءِ وَمَا يَجْمَعُ أَجْنَاسًا مُخْتَلِفَةً كَالْقِسِيِّ وَالنَّبْلِ

a) L. hic et mox deinde <sup>وَالْأَبْرِيَسَمِ</sup>. Cf. supra p. ٣٨, 8 et a.

b) Persice explicatur in Cod. L. بوی خوش. c) In margine Codicis L.: كَالْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ.

المبريش والغالية<sup>a</sup> (155) والتد والخفاف والثوب المصبوغ فان  
 اسلم في ثوب صبغ غزله ثم نسج او فسي ثوب فطين سداه  
 ابريسم جاز وان اسلم في الروس ففيه قولان، وان اسلم في  
 الماخيص وفيه الماء لم يجز وان اسلم في الخبث وفيه الانفاحة  
 5 او في خذ الثمر وفيه الماء جاز وان اسلم في الجلود والرق  
 لم يجز وان اسلم في الورق جاز وان اسلم في آنية مختلفة  
 الاعلى والاسفل والاسفل كالأباريق والاسطال الضيقة الروس  
 والمنارات<sup>b</sup> لم يصح فان كان فيما لا يختلف كالهاون والسطل  
 المبرج جاز ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم ويجوز فيما  
 10 يكال بالكيل والوزن وفيما يوزن بالوزن وفيما يذرع بالذرع  
 وفيما يعد بالعد فان كان ذلك مما يختلف كالبيض والتجوز  
 واللوز والقش والبطيخ لم يجز السلم فيه الا وزنا وقيل يجوز  
 في التجوز واللوز كيلا وان اسلم في مؤجل لم يجز الا الى  
 اجل معلوم وان اسلم في جنس الى اجلين او في جنسين  
 15 الى اجل جاز في اصح القولين فان اسلم (156) حالا لم يفتقر  
 الى بيان الموضع ويستحق التسليم في موضع العقد وان اسلم  
 مؤجلا في موضع لا يصلح للتسليم وجب بيان موضع التسليم  
 وان كان في موضع يصلح فيه التسليم فقد قيل لا يجب بيانه  
 ويجب التسليم في موضع العقد وقيل فيه قولان احدهما يجب  
 20 ببيانه والثاني لا يجب ولا يصح الا فيما يعم وجودة ويومن

<sup>a</sup>) In margine Cod. L. sic explicatur persice: بمسك وعنبر

<sup>b</sup>) Cod. O. والمنائر habet pro والمنارات. بروغن آميخته

انقطاعه فان اسلم فيما لا يعم كالصيد في موضع لا يكثر فيه  
او في جارية وأختها وان « اسلم فيما لا يؤمن انقطاعه كثرة  
قرية بعينها او على مكيال بعينه او على وزنة صخرة بعينها  
\* او ثمرة شجرة بعينها لم يصح وان اسلم فيما يؤمن انقطاعه  
ثم انقطع في محله ففيه قولان اصحهما ان المشتري بالخيار بين  
ان يفسخ وبين ان يصبر الى ان يوجد واثنان انه يفسخ  
العقد ولا يجوز بيع المسلم فيه قبل القبض ولا التولية ولا  
الشركة واذا احضر المسلم فيه على الصفة التي يتناولها العقد  
او أجود منه وجب عليه قبوله (157) وقيل ان كان الأجود  
من نوع آخر كالمعقلي عن البرني لم يجز قبوله وان احضره<sup>10</sup>  
قبل الماحل ولم يكن عليه ضرر في قبضه لزمه قبوله وان قبض  
ثم ادعى انه غلط عليه في الكيل والوزن لم يقبل في اصح  
القولين وان دفع اليه جزافا فادعى انه أنقص من حقه فالقول  
قوله وان وجد بما قبض عيبا رده ويطالب ببذله وان حدث  
عنده عيب آخر طائب بالارش وان أنكر المسلم البية وقال<sup>15</sup>  
الذي سلمت اليكم غير فالقول قول المسلم اليه مع نجينه

### باب انقراض

القرض مندوب اليه ويجوز قرض كل ما يثبت في الذمة بعقد

a) Cod. O. وان pro. b) In Codice L. haec desunt. c) In  
margin Codicis L.: وفي كثير النسخ لم يانزم قبوله وكل واحد  
منهما صحيح يعني اذا قلنا لم يلزم فحمل باجوز قبوله فيه  
الذي سلمت اني. d) In Cod. O. وجهان.

السلم وما لا يثبت في الذمة بعقد السلم كالجواهر والخشب  
والحنطة المختلطة بالشعير لا يجوز قرضه ولا يجوز أن يقرض  
الجارية لمن يملك وطئها ويجوز لمن لا يملك وطئها ويملك  
المال فيه (158) بالقبض وقيل لا يملك إلا بالتصرف ويجوز أن  
يشترط فيه الرهن والضمين ولا يجوز شرط الأجل فيه ولا  
شرط جر منفعة مثل أن يقول أقرضتك ألفاً على أن تبني  
دارك هكذا أو ترد علي أجود من مالي أو تكتب لي به  
سفتجة فان بدأ المستقرض بذلك من غير شرط جاز ويجب  
رد المثل فيما له مثل وفيما لا مثل له يرد القيمة وقيل يرد  
المثل وان اخذ من القرض عوضاً جاز وان أقرضه طعاماً  
ببلد ثم كفيته ببلد آخر وطالبه به لم يلزمه دفعه وان طالب  
بالعوض عنه لزمه دفعه فان أقرضه دراهم في بلد فلقبه في بلد  
آخر فطالبه بها لزمه دفعها اليه

### باب الرهن

15 لا يصح الرهن إلا من مطلق التصرف ولا يصح على دين لم  
يجب ولم يوجد سبب وجوبه مثل أن يرهنه على أن يقرضه  
غداً ولا يصح إلا بدني لازم كتمن المبيع ودين السلم وأرض  
الجنابة أو يؤول إلى اللزوم (159) كتمن المبيع بشرط الخيار  
فأما ما لا يلزم بحال كمال الكتابة فلا يجوز الرهن به ولا  
20 يصح إلا بالإيجاب والقبول ولا يلزم إلا بالقبض فان اتفقا على  
أن يكون في يد المورثين جاز وان اتفقا على أن يكون عند  
عدل جاز فان تشاحا سلمه للحاكم إلى عدل، وكل عين جاز

بيعها جاز رهنها وقيل ان المدبر لا يجوز رهنه وقيل يجوز  
 وقيل على قولين والمعتق بصفة يتقدم على حلول الحق لا  
 يجوز رهنه وقيل فيه قول آخر انه يجوز، وما يسرع اليه  
 الفساد لا يصح رهنه بدين موجب في اصح القولين ويصح  
 في الاخر، وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه وما لا يجوز في  
 البيع من الغير لا يجوز في الرهن وان رهن المبيع قبل  
 القبض جاز وان رهنه بثمنه لم يجر وان رهن الثمرة قبل  
 بدو الصلاح من غير شرط القطع جاز في اصح القولين وان  
 رهن تخللا وعليه ثمرة غير مؤثرة لم تدخل الثمرة في الرهن  
 في اصح القولين وتدخل في الاخر وان شرط في الرهن<sup>10</sup>  
 (160) شرطاً ينافي مقتضى الرهن فان كان ينفع الراهن بطل  
 الرهن وان كان ينفع امرتهن ففيه قولان اصحهما انه يبطل  
 وان شرط الرهن في بيع فامتنع من الاقباض او قبضه ثم  
 وجد به عيباً ثبت له الخيار في فسخ البيع فان شرط في  
 البيع رهنًا فاسداً بطل البيع في احد القولين دون الاخر ولا  
 ينفسك من الرهن شيء حتى يقضى جميع الدين ولا يتصرف  
 الراهن في الرهن بما يبطل به حق امرتهن كالبيع والهبة ولا  
 بما ينقص قيمة الرهن كبس الثوب وتزويج الأمة وضئها ان  
 كانت ممن تحبل وان كانت ممن لا تحبل جاز له وضئها وقيل  
 لا يجوز ويجوز ان ينتفع بها فيما لا ضرر فيه على امرتهن<sup>11</sup>  
 كالركوب والاستخدام وله ان يعير ويؤجر ان كانت مدة الاجارة

يتسارع. In Cod. O. a)



دون مَحِلِّ الدين وان رهنه بدين آخر عند المرتين ففيه قولان أصحهما أنه لا يجوز فان أعتقه ففيه ثلاثة أقوال أحدها يعتق والثاني لا يعتق والثالث ان كان مُعْسِراً (161) لم يعتق وان كان مُوسِراً عتق وأُخِذَتْ منه القيمة وجُعِلَتْ رهنًا ٥ مكانه فان أحبلها فعلى الأقوال ألا أنهما اذا بيعت بعد ما أحبلها ثم ملكها ثبت حكم الاستيلاد وان بيعت بعد ما أعتقها ثم ملكها لم يثبت حكم العتق وان جنى المرهون ٥ عمداً أقتص منه وان جنى خطأً بيع في الجناية فان أقر عليه سيده بجنایة الخطأ قبل في أحد القولين دون الآخر 10 وان جنى عليه تعلف حُقَّ المرتين بالأرض ٥ وان حدث من عين الرهن فائدة لم يكن حال العقد كالولد واللبن والثمرة فهو خارج من الرهن وما يلزم على الرهن من مؤنة فهو على الراهن والرهن أمانة في يد المرتين فان هلك لم يسقط من الدين شيء فان اختلفا في رده فالقول قول الراهن مع يمينه 15 \* وان اختلفا في قدره فالقول قول المرتين مع يمينه ٥

### باب التغليس

اذا حصلت على رجل ديون فان كانت مؤجلة لم يطالب بها وان اراد السفر لم يُمنع منه وقيل يُمنع من سفر الجهاد وان كانت حائلة وله مال يفي بها طوَّلب بقضائها فان امتنع باع 20 للحاكم ماله وقضى دينه (162) وان لم يكن هناك مال وادعى

a) In Cod. L. المرهون. b) Haec tantum addita ab alia manu in Codice L. c) Cod. O. hoc loco et infra بقى.

الاعسارَ نَظَرْتُ<sup>a</sup> فان كان قد عُرِفَ له قبل ذلك مَالٌ حُبِسَ الى  
 ان يُقَيِّمَ البَيِّنَةُ على اَعْسَارِهِ وَلَا يُقْبَلُ في ذلك اِلَّا بِشَهَادَةِ  
 شاهِدَيْنِ من اهل الخبيرة بحالِهِ<sup>b</sup> فان قال الغريمُ اَحْلِفُوهُ اَنَّهُ لَا  
 مَالٌ له في الباطن حُلِفَ في احد القولين وان لم يُعَرَفَ له  
 مَالٌ يُحْلَفُ اَنَّهُ لَا مَالٌ له وَخُلِيَ سَبِيلُهُ فان كان له مَالٌ لَا  
 يَفِي دِيُونَهُ وَسَأَلَ الْغُرَمَاءُ الْحَاكِمَ الْحَاكِمَ عَلَيْهِ حَاجِرٌ عَلَيْهِ  
 وَالْمُسْتَحَبُّ ان يُشْهَدَ على الْحَاكِمِ وَاذا حُجِرَ عَلَيْهِ لم ينفذ  
 تَصَرُّفُهُ في المَالِ فان لم يكن له كَسْبٌ اَنْفَقَ عَلَيْهِ وعلى عِيَالِهِ  
 الى ان ينفك عنه الْحَجْرُ وَاذا اراد الْحَاكِمُ بَيْعَ مَالِهِ اَحْضَرَهُ او  
 وَكِيْلَهُ وَاَحْضَرَ الْغُرَمَاءَ وَبَاعَ كُلَّ شَيْءٍ في سُوقِهِ فان لم يجِدْ من<sup>10</sup>  
 يَتَطَوَّعُ بِالنَّدَاءِ اسْتَأْجَرَ مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ من يُنَادِي فان لم  
 يَكُنْ اسْتَأْجَرَ مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ وَيَبْدَأُ بما يَسْرِعُ اليه الْفَسَادُ  
 ثُمَّ بِالْحَيَوَانِ ثُمَّ بِالْعَقَارِ وَقَسَمَ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ على قدر دِيُونِهِمْ وان  
 كان فيهم من له دِينَ مَوْجَلٌ لم يُقْضَ دَيْنُهُ في اصْحَاحِ الْقَوْلَيْنِ  
 وَلَهُ قول اخر (165) اَنَّهُ بِالْاَفْلَاسِ تَحْلُلُ دِيُونُهُ فان كان فيهم<sup>15</sup>  
 من له رَهْنٌ خُصَّ بِثَمَنِهِ وان كان له عَبْدٌ في رَقَبَتِهِ ارْشُ جَنَايَةٍ  
 قُدِّمَ حَقُّ الْمَاجِنِيِّ عَلَيْهِ وان كان فيهم من له عَيْنٌ مَالٍ يَاعُهَا  
 مِنْهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ ان يَضْرِبَ مَعَ الْغُرَمَاءِ وَبَيْنَ ان يَفْسَخَ  
 الْبَيْعَ وَيَرْجِعَ فِيهَا اِلَّا اَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَحَقَّ بِشَفْعَةٍ او رَهْنٍ  
 او جَنَايَةٍ او خِلَاطَةٍ بما هو اَجْوَدُ مِنْهُ فان نَقَصَتْ الْعَيْنُ بِفَعْلٍ<sup>20</sup>

a) Cod. O. sine نظرت. b) Cod. O. sine حاله. c) Cod. O.  
 اي. In margine Codicis L.: وفيه. d) In Cod. O. يتسارع.  
 وللشافعي رضى الله عنه.

مضمون رجع فيها وضرب مع الغرماء بقدر ارش النقص من الثمن فان زادت زيادة يتميز كالولد والثمرة رجع فيها دون الزيادة وان كانت الزيادة طلعاً غير موثّر ففيه قولان احدهما يرجع فيها مع الطلع والثاني يرجع فيها دون الطلع وان كانت الزيادة حملاً لم ينفصل ففيه قولان أصحهما أنه<sup>٥</sup> يرجع فيها مع الحمل والثاني يرجع فيها دون الحمل وان زادت قيمة العين بقصارة او طحن رجع في العين وكانت الزيادة للمشتري وان اشترى ثوباً وصبغاً فصبغ به الثوب فان لم يزد قيمتهما رجع كل واحد منهما في ماله (164) وان زادت قيمتهما رجع<sup>١٠</sup> كل واحد منهما في ماله وما زاد للمشتري وان نقصت قيمتهما حسب النقصان من قيمة الصبغ فيرجع صاحب الثوب بماله وصاحب الصبغ بالخيار ان شاء رجع فيه ناقصاً وان شاء ضرب مع الغرماء وان كان للمفلس دين وله به شاهد ولم يخلف فهل يخلف الغرماء ام لا فيه قولان

. باب الحاجر

15

٥ لا يجوز تصرف الصبي والمجنون في مالهما ويتصرف في مالهما الولي وهو الأب ثم الجد ثم الوصي ثم الحاكم وأمينه وقيل يتصرف الأم بعد الجد ولا يجوز لمن يلي مالهما ان يبيع لهما شيئاً من نفسه إلا الأب والجد ولا ان يهب لهما ولا ان

ا) In Cod. L. deest انه.    ب) In margine Codicis L. وأسباب الحجر سبعة انصبا والرق والمجنون والفلاس والسفه والمرض والتبذير Non enim dubito quin sic ultimum vocabulum, quod non est legendum, sit restituendum.

يُكَاتِبُ لَهَا عَبْدًا وَلَا أَنْ يُبَاعَ لَهَا شَيْءٌ بِدُونِ ثَمَنِ الْمَثَلِ  
وَلَا أَنْ يَغْتَرَّ بِمَالِهَا فِي الْمُسَافَرَةِ بِهِ أَوْ بِبَيْعِهِ نَسَاءً إِلَّا لِمُضَرَّةٍ  
أَوْ لَغَبْطَةٍ وَهُوَ أَنْ يُبَاعَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ وَيَأْخُذَ عَلَيْهِ رَهْنًا  
وَلَا يُقَرِّضَ مِنْ مَالِهَا شَيْءًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ سَفَرًا (165) يُخَافُ  
عَلَيْهِ فَيَكُونُ اقْتِرَاضُهُ أَوْلَى مِنْ إِيْدَاعِهِ وَأَنْ وَجِبَ لَهَا  
شُفْعَةٌ فِي الْإِخْذِ لَهَا غَبْطَةٌ لَمْ يَجْزُ لَهُ تَرْكُهَا وَيَتَّخِذْ لَهَا  
الْعَقَارَ وَيَبْنِيَهُ لَهَا بِالْأَجْرِ وَالطَّيْنِ وَلَا يُبَاعَ الْعَقَارُ عَلَيْهِمَا إِلَّا  
لِمُضَرَّةٍ أَوْ لَغَبْطَةٍ بَأَنْ يُبَاعَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ بِزِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ  
فَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ الْعَقَارَ مِنْ غَيْرِ غَبْطَةٍ وَلَا مُضَرَّةٍ  
فَإِنْ كَانَ الْوَلِيُّ أَبًا أَوْ جَدًّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَأَنْ كَانَ غَيْرَهَا لَمْ  
يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَأَنْ ادَّعَى الْوَلِيُّ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مَالَهُ أَوْ تَلَفَ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَأَنْ ادَّعَى أَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَأَنْ  
أَحْتَاجَ الْوَصِيُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ أَكَلَهُ وَرَدَّ عَلَيْهِ الْبَدْلَ  
وَقِيلَ لَا يَرُدُّ الْبَدْلَ وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ وَعَقِلَ الْمَاجْنُونُ وَأُورِسَ  
مِنْهُمَا الرُّشْدُ أَنْفَكَ عَنْهُمَا الْحَجْرُ، وَالْبُلُوغُ فِي الْغُلَامِ بِالْإِحْتِلَامِ  
أَوْ بِاسْتِكْمَالِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً أَوْ أَنْبَاتِ الشَّعْرِ الْخَشَنِيِّ فِي أَظْهُرِ  
الْقَوْلَيْنِ، وَبُلُوغُ الْجَارِيَةِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَبِالْحَيْضِ وَالْحَبْلِ، وَابْنُ  
الرُّشْدِ أَنْ يَبَاغَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ وَمَالِهِ وَلَا يَسْلَمَ إِلَيْهِ الْمَالُ حَتَّى  
يُخْتَبَرَ اخْتِبَارُ مِثْلِهِ أَمَّا قَبْلَ الْبُلُوغِ (166) أَوْ بَعْدَهُ فَإِنْ كَانَ  
سَفِيهًا فِي دِينِهِ أَوْ مَالِهِ اسْتَدِيمَ الْحَجْرَ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا  
نِكَاحُهُ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي النِّكَاحِ صَحَّ وَأَنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْبَيْعِ فَقَدْ  
قِيلَ يَصَحُّ وَقِيلَ لَا يَصَحُّ وَأَنْ طُلِقَ أَوْ خَالَعَ صَحَّ إِلَّا أَنَّهُ لَا  
يَسْلَمُ إِلَيْهِ الْمَالُ فَإِنْ كَانَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ وَمَالِهِ أَنْفَكَ الْحَجْرَ عَنْهُ

وقيل لا ينفك ألا بالحاكم فان فكك الحجر عنه ثم بذر حاجر عليه الحاكم ولا ينظر في ماله غيره والمستحب ان يشهد على الحجر ليأجتنبه معاملته وان فكك الحجر عنه ثم سفه في الدين دون المال فقد قيل يعاد عليه الحجر وقيل لا يعاد

### باب الصلح

5

الصلح بيع يصح ممن يصح منه البيع ويثبت فيه ما يثبت في البيع من خيار المجلس وخيار الشرط والرد بالعيب ولا يجوز الصلح على ما لا يجوز عليه البيع من المجهول وغيره وان صالح من دين على عيني او على دين لم يجز أن يتفرقا 10 من غير قبض وان صالح من ألف على خمسمائة لم يصح وقيل يصح وان قل اعطى خمسمائة (167) وأبرأتك من خمسمائة جاز وان ادعى عليه مالا فأنكره ثم صالح منه على نسي لم يصح الصلح فان صالحه عنه أجنبي فان كان المدعى ديننا جاز الصلح وان كان المدعى عيننا لم يجز حتى يقول هو لك 15 وقد وكلني في مصالحتك وان قال هو لك وصالحني عنه على ان يكون لي جاز فان سلم له انبرم وان لم يسلم له رجع فيما دفع، ويجوز ان يشرع الرجل جناحا الى طريق نافذ اذا كان عاليا لا يستصير به المارة ولا يجوز ان يشرع الى درب غير نافذ ألا بيان اهل الدرب وقيل يجوز ولا يجوز ان

a) In margine Codicis L. legitur: الحجر يـعود

ب) Cod. O. ليأجتنب. يعني حكم حاكم الوجود . . . . .

يُشْرِعُ إِلَى مِلْكٍ غَيْرِهِ وَأَنْ صَالِحُهُ مَالُكَهُ عَنْ ذَلِكَ بِعَوَضٍ لَمْ  
يَجْزِ وَأَنْ أَرَادَ أَنْ يَضَعَ جُدُوعًا عَلَى حَائِطٍ جَارِهِ<sup>a</sup> أَوْ عَلَى  
حَائِطٍ مَشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا لَمْ يَجْزِ فِي اصْتِحَ الْفَوَلِينَ فَإِنْ صَالِحُهُ  
عَنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ جَازَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا وَأَنْ صَالِحُ رَجُلًا  
عَلَى أَنْ يُجْبِرِي فِي أَرْضِهِ أَوْ عَلَى سَطْحِهِ مَاءً وَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا  
جَازَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْتَحَ كَوَّةً فِي حَائِطٍ جَارِهِ (168) وَلَا فِي  
حَائِطٍ مَشْتَرَكٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَأَنْ حَصَلَتْ أَغْصَانُ شَجَرَةٍ فِي قَوَاءٍ  
غَيْرِهِ فَتَأُولِبُ بِإِزَانَتِهَا لِنُومِهِ ذَلِكَ وَأَنْ أَمْتَنَعَ كَانَ لِصَاحِبِ  
الْأَدَارِ قِطْعُهَا فَإِنْ صَالِحُهُ عَنْهَا عَلَى عَوَضٍ لَمْ يَجْزِ وَأَنْ كَانَ لَهُ  
دَارٌ فِي دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ وَبَابِهَا فِي آخِرِ الدَّرْبِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ<sup>10</sup>  
يَقْدِمَهُ إِلَى وَسْطِهِ أَوْ إِلَى أَوَّلِهِ جَازَ وَأَنْ كَانَ بَابُهَا فِي أَوَّلِ الدَّرْبِ  
فَإَرَادَ أَنْ يُوَخِّرَهُ إِلَى وَسْطِهِ أَوْ إِلَى آخِرِهِ لَمْ يَجْزِ وَأَنْ كَانَ ظَهَرُ  
دَارِهِ إِلَى دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ فَإَرَادَ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا إِلَى الدَّرْبِ لِلِاسْتِطْرَاقِ  
لَمْ يَجْزِ وَأَنْ فَتَحَ لَغَيْرِ الْاسْتِطْرَاقِ فَقَدْ قِيلَ يَجُوزُ وَقِيلَ لَا  
يَجُوزُ فَإِنْ صَالِحُهُ أَحَدُ الدَّرْبِ بِعَوَضٍ جَازَ وَأَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا<sup>15</sup>  
حَائِطٌ وَاقِعٌ أَوْ لِأَحَدِهِمَا أَعْلَوُ وَلِلْآخَرِ السَّفْلُ فَوْقَ السَّقْفِ  
فَادَّعَى أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِلَى الْبِنَاءِ وَأَمْتَنَعَ الْآخَرُ فَعِيَهُ غُولَانِ  
اصْحَبَهُمَا أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَبْنِيَ لَمْ يُمْنَعْ  
مِنْهُ فَإِنْ بَنَاهُ بِنَاءً لَهُ فَيَوْمَ مِلْكٍ لَهُ يَنْفَرِدُ بِهِ وَأَنْ بَنَاهُ بِمَا وَقَعَ

<sup>a</sup>) In margine Codicis L: يمنع جاره. In his verbi nil superest nisi . . . و . . .  
vocabuli tantum جدا. Et alia adnotatio eodem fere loco:  
وحكم حكم لاجرة وفيه وجه انه . . . . . بيع فيكون مقدار الجديع  
ملك له . . . . .

من الآلة فهو مشترك بينهما فان استهدم فنقصه (169) احدهما  
أجبر على إعادته وقيل هو أيضا على قولين

### باب الحوالة

لا تصح الحوالة إلا برضاء المأحيل والمأختال ولا يفتقر الى  
رضاء المأحال عليه على المنصوص ولا يصح إلا بدئين مستقر  
وعلى دين مستقر فأما ما ليس بمستقر كمال الكتابة ودين  
السلم فلا تصح الحوالة به ولا عليه ولا تصح إلا على من عليه  
دين وقيل يصح على من لا دين عليه برضاء ولا يجوز إلا  
بمال معلوم وقيل يصح في ابل الدينة وان كانت مجهولة ولا  
يجوز إلا أن يكون المال الذي في ذمة المأحيل والمأحال عليه  
متفقين في الصفة والحلول والتأجيل ولا يثبت فيه خيار  
الشرط ولا خيار المجلس وقيل يثبت فيه خيار المجلس وان  
صححت الحوالة برئت ذمة المأحيل وصار الحق في ذمة المأحال  
عليه فان تعذر من جهته لم يرجع على المأحيل وان أحوال  
البائع على المشتري رجلا بالمال ثم خرج المبيع مستحقا (170)  
بطلت الحوالة وان وجد المشتري بالمبيع عيبا فردّه لم تبطل  
الحوالة بل يطالب المأختال المشتري بالمال \* بحكم الحوالة  
ويرجع المشتري على البائع به وان أحوال المشتري البائع  
بالتأمين على رجل ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فردّه فان كان  
بعد قبض الحق لم تنفسخ الحوالة بل يطالب المشتري البائع

a) In Codice L. exstat رضاء، إلا sed a posterius in لا expuncta

est. b) Haec in Codice O. desunt.

بما قبض وإن كان قبل قبض الحسب فقد قيل تنفسخ وقيل لا تنفسخ وإن اختلف التحيل والختال فقال التحيل وكلتك في القبض وقيل الختال بل أحلتني فالصحيح أن القول قول التحيل وقيل القول قول الختال وإن قال التحيل. أحلتك وقال الختال بل وكلتني وحقى باب عليك فلاظهر أن القول قول الختال وقيل القول قول التحيل

### باب الضمان

من صح تصرفه في ماله بنفسه صح ضمانه ومن لا يصح تصرفه في المال كالصبي والمجنون والحجور عليه لیسفه فلا يصح ضمانه والحجور عليه لا فلا يصح ضمانه ويطالب به إذا انفك عنه 10 الحاجر والعبد لا يصح (171) ضمانه بغير إذن السيد وقيل يصح ويتبع به إذا عتق ويصح بإذنه ويتبع به إذا عتق وقيل يوثقه من كسبه أو من مال التجارة إن كان مأذوناً له فيها وإن قال للمأذون له اضمن في مال التجارة لزومه القضاء منه ألا إن يكون عليه دين آخر وأما المكاتب قبل الأذن فهو 15 كالعبد القن وإن أذن له فقيه قولان ولا يصح انضمان حتى يعرف الضامن المضمون له ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم وأرش الجناية أو يؤول إلى اللزوم كضمن المبيع في مدة الخيار ومال الجعالة وقيل إن مال الجعالة لا يصح ضمانه وأما ما ليس بلزوم ولا يؤول إلى اللزوم كدين المكاتب فلا 20 يصح ضمانه ولا يصح ضمان مال مجهول وقيل يصح ضمان أبل الدية وإن كانت مجهولة ولا يجوز ضمان ما لم يجب



وبصح ضمان المذكر على المنصوص<sup>ه</sup> وان قال ألقى متاعك في  
 النبحر وعلى ضمانه فأنقاه لزمه ضمانه ولا يثبت في الضمان  
 خيار المجلس ولا خيار الشرط ولا يجوز تعليقه على شرط  
 مستقبل (172) فان شرط ضمانا فاسدا في بيع بطل البيع في  
 ٥ احد انقولين دون الآخر والمضمون له مطالبته الضامن والمضمون  
 عنه فان ضمن عن الضامن ضامن آخر طالب الكيل فان  
 أبرأ الأصيل برى الكفيل وان أبرأ الكفيل لم يبرأ الأصيل وان  
 قضى الكفيل الدين فان كان ضمن عنه بإذنه رجع عليه  
 وقيل لا يرجع حتى يصمن بإذنه ويدفع بإذنه وان ضمن  
 10 بغير إذنه لم يرجع وقيل ان دفع بإذنه رجع وان ضمن ديننا  
 موجلا فقصاه قبل الأجل لم يرجع قبل الأجل وان مات  
 أحدهما حل عليه ولم يتحل على الآخر وان تنازع بزيادة لم  
 يرجع بالزيادة وان دفع اليه عن الدين ثوبا رجع بقدر  
 الأمرين من قيمته او قدر الدين وان أحاله الضامن على من  
 15 له عليه دين رجع على المضمون عنه وان أحاله على من لا  
 دين له عليه لم يرجع حتى يدفع اليه المأجل عليه ويرجع  
 على الضامن فيغيرمه ثم يرجع الضامن على المضمون عنه فان  
 دفع اليه الحق ثم وهبه منه رجع وقيل لا يرجع ولا تصح  
 الكفالة (173) بالأعيان كالمغصوب والعواري وقيل تصح وفي  
 20 كفالة البدن قولان أصحهما انها تصح وقيل تصح قولاً واحداً

وهو ان يشتري عينا بثمن فيضمن<sup>ه</sup> : In margine Codicis L. :  
 اخر عن البائع الثمن ان خرج مستحقا كذا لو قال ضمنت  
 دركه او عهده او ثمنه

وان تكفل ببتن من عليه خد لله عز وجل لم يصح وان  
 تكفل ببتن من عليه قصاص او خد قذف صح وقيل لا  
 يصح وان تكفل بجزء شئع من الرجل او بما لا يمكن فصله  
 عنه كالكبد والقلب صح وان تكفل به بغير اذنه لم يصح  
 وقيل يصح وان أطلق الكفالة طوالب به في الحال وان شرط  
 فيه أجلا طوالب عند المحدث وان أحضره قبل المحدث وليس  
 عليه ضرر في قبوله وجب قبوله وان سلم المكفول به نفسه برى  
 الكفيل وان غاب لم يطالب به حتى يمضي زمان يمكن  
 المضي اليه فيه وان انقطع خبره لم يطالب به حتى يعرف  
 مكانه وان مات سقطت الكفالة وقيل يطالب الكفيل بما عليه 10  
 من الحق

### باب الشركة

يصح عقد الشركة من كل جائز التصرف ولا يصح ألا على  
 الاثمان على ظهر النص وقيل يصح على كذا ما له مثل وهو  
 الاظهر ولا يصح من (174) الشريك ألا شركة العنان وهو ان 15  
 يعقد على ما يجوز الشركة عليه وان يكون مال أحدهما من  
 جنس مال الاخر على صفته فان كان من أحدهما دراهم ومن  
 الاخر دنانير او من أحدهما صحاح ومن الاخر قراصة لم يصح  
 الشركة وأن يخالط المالان وقيل وان يكون مال أحدهما مثل  
 مال الاخر في القدر وليس بشيء وان كان مالهما عرضا وأرادا 20  
 الشركة باع كل واحد منهما بعض عرضه ببعض عرض صاحبه  
 فيصير مشتركا بينهما ثم يأتان كل واحد منهما لصاحبه في

التصرف فما حصل من الربح يكون بينهما على قدر المائتين وما حصل من الخسائر يكون عليهما على قدر المائتين فان تساوى في المال وشرطا التفاضل في الربح او تفاضلا في المال وشرطا التساوي في الربح بطل العقد وقسم الربح بينهما على قدر المائتين ورجع كل واحد منهما على الآخر بأجرة عمله في ماله<sup>٩</sup> وأما شركة البدن وهي الشركة على ما يكتسبان بأبدانهما فهي باطلة ويأخذ كل واحد منهما أجرة عمله وأما شركة المفاوضة وهي ان يشتركا (175) فيما يكتسبان بأموالهما وأبدانهما وان يضمن كل واحد منهما ما يلزم الآخر بغصب او بيع فاسد او ضمان مال فهي باطلة ويأخذ كل واحد منهما ربح ماله وأجرة عمله ويضمن ما يختص به من الغصب والبيع الفاسد وضمان المال وأما شركة الوجوه فهو ان يشتركا في ربح ما يشتريان بوجوههما فهي باطلة وان أذن كل واحد منهما للآخر في شئ شئ معلوم بينهما فاشتريا وثوبا عند الشري ان يكون ذلك بينهما كان بينهما ورجحه لهما والشريك أمين فيما يشتريه<sup>١٥</sup> وفيما يدعيه من الهلاك وفيما يدعى عليه من الخيانة فان عزل احدهما صاحبه عن التصرف انعزل وبقي الآخر على التصرف الى ان يعزل وان مات احدهما او جن انفسخت الشركة

باب الوكالة<sup>١٠</sup>

٢٠ من جاز تصرفه فيما يوكل فيه جاز توكيله وجاز وكالته ومن

التوكيل عبارة عن تفويض الامر : a) In margine Codicis L. الى غيره والوكالة في اللغة المفاوضة وفي الشرع تعويض بعض التصرفات الشرعية الى غيره.

لا يجوز تصرفه لا يجوز توكيله ولا يجوز وكالته إلا الصبي  
المبتر فإنه تصح وكالته في الأذن في دخول الدار وحمل الهدية  
ويجوز (176) التوكيل في حقوق الأدميين من العقود والفسوخ  
والصلوات والعقبات وأثبت الحقوق واستيفائها والأبراء منها وفي  
الإقرار وجهان وفي تملك المباحات كالصيد والحشيش والماء  
قولان ولا يجوز التوكيل في انظهار والأيمان وفي الرجعة وجهان  
وأما حقوق الله عز وجل فما كان منها عبدة لا يجوز  
التوكيل فيها إلا في الزكوة والحج وما كان منها حداثا يجوز  
التوكيل في استيفائه دون إثباته وما جاز التوكيل فيه جاز مع  
حضور الموكل ومع غيبته وميل لا يجوز في استيفاء الفحص ٥  
وحد انقذ مع غيبة الموكل وقيل يجوز وقيل فيه قولان ٥  
ولا تصح الوكالة إلا بالإيجاب والقبول ويجوز القبول فيه بانقول  
والفعل ويجوز القبول على الفور وعلى التراخي ولا يجوز عقد  
الوكالة على شرط مستقبل فان عقد على شرط ووجد ان شرط  
فتصرف الوكيل نفذ تصرفه وان وكله في الحال وعلق التصرف ١٥  
على شرط جاز وان وكل في خصوصية او استيفاء حق لم يعتبر  
(177) رضا الموكل عليه وان وكل في حق لم يجز للوكيل  
ان يجعل ذلك انى غيره إلا ان يأتى له فيه او كان ذلك  
مما لا يتولى مثله بنفسه او لا يتمكن منه كثرة وان وكل  
ففسين لم يجز لأحدهما ان يفرد بالتصرف إلا ان يجعل ٢٥  
الموكل ذلك اليه وان وكله في البيع لم يجز له ان يبيع من  
نفسه وقيل ان نص له على ذلك جاز وليس بشيء ويجوز  
ان يبيع من ابنه ومكاتبه وقيل لا يجوز وان وكل عبدا ٣٠

لغيره في شري نفسه له من مولا فقد قيل يجوز وقيل لا  
يجوز ولا يجوز للوكيل ان يبيع بدون ثمن المثل ولا بتمن  
موجل ولا بغير نقد البلد الا ان ينص له على ذلك كله  
وان قال بع بألف درهم فباع بألف دينار لم يصح ~~ان قال~~  
٨ بع بألف فباع بألفين صح الا ان ينهاه <sup>ان قال بع بألف</sup>  
فباع بألف وثوب فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وان قال  
بيع بألف موجل فباع بألف حال جاز الا ان ينهاه او كان  
التمن مما يستصر بحفظه في الحال وان قال اشتر بألف حال  
فاشترى (178) بألف موجل جاز وقيل لا يجوز وان قال اشتر  
١٠ عبدا بمائة فاشترى عبدا يساري مائة بما دون المائة جاز  
وان قال اشتر عبدا بمائة فاشترى عبدا بمائتين وهو يساري  
لم يجز وان دفع اليه الفأ وقال ابتع بعينها عبدا فابتاع في  
ذمته لم يصح وان قال ابتع في ذمتك وانفد الالف فسيه  
فابتاع بعينها فقد قيل يصح وقيل لا يصح وان قال بع ببعي  
١٥ فاسدا فباع بيعا فاسدا او صحيحا لم يجز وان قال اشتر  
بهذا اذ دينار شاة فاشترى شاتين تساري كل واحد منهما  
دينارا كان للجميع له وقيل للوكيل شاة بنصف دينار وان امره  
ببيع عبد او شري عبد لم يجز ان يعقد على نصفه وان  
امره ان يشتري شيئا موصوفا لم يجز ان يشتري معيبا فان  
٢٠ لم يعلم ثم علم رده وان وكل في شري شيء بعينه فاشتره

وان قال بع a) Cod. O. addit, quod tamen superabundat;

بألف درهم فباع بألف دينار لم يصح

ثم وجد به عيبًا فالمنصوص أنه يرد<sup>a</sup> وان وكله في البيع من  
 زيد فباع من غيره لم ياجز وان وكل في البيع في سوق فباع  
 في غيرها جاز وان وكله في البيع سلم المبيع (179) ولم  
 يقبض الثمن وفيل يقبض وان وكله في تثبيت دين فثبتته  
 لم ياجز له قبضه وان وكله في قبضه فاجز من عليه<sup>a</sup>  
 الخلف فقد قيل يثبت وقيل لا يثبت وان وكله في كل  
 قليل وكثير لم ياجز وان وكله في شري عبد ولم يذكر  
 نوعه لم يصح التوكيل وان ذكر نوعه ولم يقدر الثمن لم  
 يصح وان ذكر النوع وقدر الثمن ولم يصف العبد فلا شبهة  
 أنه لا يصح وفيل يصح وما يتلف في يد الوكيل من غير<sup>10</sup>  
 تفريط لا يلزمه ضمانه وانقول في الهلاك وما يدعى عليه من  
 الخيانة قوله وان كان متطوعًا فالقول في الرد قوله وان كان  
 بجعل فقد قيل انقول قوله وقيل القول قول الموكل وان  
 اختلفا فقال اذنت لك في بيع حال فقال بل في بيع مؤجل  
 او قل في الشري بعشرة وقال بل بعشرين فالقول قول الموكل<sup>15</sup>  
 فان اختلفا في البيع وقبض الثمن فادعاه الوكيل وانكر الموكل  
 او قل الوكيل اشتريته بعشرين وقال الموكل بل بعشرة ففيه  
 قولان وان وكله في قضاء دين فقضاء (180) في غيبة الموكل  
 ولم يشهد فانكر الغريم ضمن وقيل لا يضمن وليس بشيء  
 وان اشهد شاهدين ضاعرتهما العدائنة او شاهداً واحداً فقد<sup>20</sup>  
 قيل يضمن وقيل لا يضمن وان قضاها بمحض الوكيل ولم

<sup>a</sup> الدين. Cod. O.

يُشْهَدُ فَقَدْ قِيلَ يَضْمَنُ وَقِيلَ لَا يَضْمَنُ وَأَنْ وَكَّلَهُ فِي الْإِيدَاعِ  
 فَأُودِعَ ٥ وَلَمْ يُشْهَدِ لَمْ يَضْمَنُ وَقِيلَ يَضْمَنُ وَأَنْ كَانَ عَلَيْهِ حَقٌّ  
 لَوْ جُلَّ فَجَاءَ رَجُلٌ وَادَّعَى أَنَّهُ وَكِيلُهُ فَصَدَّقَهُ جَارُهُ الدَّفْعُ وَلَا  
 يَجِبُ وَأَنْ قَالَ أَنَا وَارِثُهُ فَصَدَّقَهُ وَجِبَ الدَّفْعُ وَأَنْ قَالَ أَحَالَنِي  
 ٥ عَلَيْكَ فَصَدَّقَهُ فَقَدْ قِيلَ يَجِبُ الدَّفْعُ وَقِيلَ لَا يَجِبُ وَأَنْ  
 جَاءَ صَاحِبُ الْحَقِّ فَتَنَكَرَ وَجَبَ عَلَى الدَّافِعِ الضَّمَانُ وَلِلْوَكِيلِ  
 أَنْ يَعْزَلَ نَفْسَهُ مَتَى شَاءَ وَلِلْمُوَكَّلِ أَنْ يَعْزِلَهُ إِذَا شَاءَ فَإِنْ عَزَلَهُ  
 وَلَمْ يَعْلَمْ أَوْ كَمَلُ أَذْعَزَلَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ دُونَ الْآخِرِ وَأَنْ خَرَجَ  
 الْوَكِيلُ أَوْ الْمُوَكَّلُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ التَّصَرُّفِ بِالْمَوْتِ أَوْ  
 ١٥ الْجُنُونِ أَوْ الْأَعْمَاءِ أَوْ فَسَدَتْ الْوَكَالَةُ وَأَنْ وَكَّلَ عَبْدًا فِي شَيْءٍ  
 ثُمَّ أَعْنَقَهُ أَحْنَمَهُ أَنْ يَعْزَلَ وَجَبَتْ أَنْ لَا يَنْعَزَلَ وَأَنْ تَعَدَّى  
 الْوَكِيلُ أَوْ فَسَدَتْ الْوَكَالَةُ وَقِيلَ (181) لَا تَنْفَسَخُ

### بَابُ الْوَدِيعَةِ

لَا يَصَحُّ الْإِيدَاعُ إِلَّا مِنْ جَائِزٍ النَّصْرُفِ عِنْدَ جَائِزٍ النَّصْرُفِ فَإِنْ  
 ١٥ أُوْدِعَ صَبِيٌّ مَالًا ضَمِنَهُ الْمُوْدِعُ وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ إِلَى النَّاظِرِ  
 فِي أَمْرِهِ وَأَنْ أُوْدِعَ صَبِيًّا مَالًا فَتَلَفَ عِنْدَهُ بِتَفْرِيطٍ أَوْ غَيْرِ  
 تَفْرِيطٍ لَمْ يَضْمَنْ وَأَنْ أَتْلَفَ ضَمِنَهُ وَقِيلَ لَا يَضْمَنُ وَمَنْ قَبِلَ  
 الْوَدِيعَةَ لَزِمَهُ حِفْظُهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا فَإِنْ قَالَ لَا تُفْعَلُ عَلَيْهَا  
 قُفْلَيْنِ أَوْ لَا تَسْرُقْ عَلَيْهَا فَخَالَفَ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضْمَنْ وَقِيلَ  
 ٢٥ يَضْمَنُ وَأَنْ قَالَ احْفَظْ فِي هَذَا الْحِرْزِ فَتَلَفَ إِلَى مَا دُونَهُ ضَمِنَ

a) Hoc vocabulum in Cod. L. deest.

وأن نهاه عن النقل عنه فنقله الى مثله ضمن وقيل لا يضمن  
 وأن خاف عليه انهلاك في الحِرز فنقله لم يضمن - فان لم  
 ينقل حتى تاف ضمن وقيل اذا نهاه عن النقل لم يضمن  
 وأن قال لا تنقل وأن خِفْتَ عليه الهلاك فخاف فنقل لم  
 يضمن وأن قل اربطها في كُمك فممسكها في يده ففيه قولان 5  
 أحدهما يضمن والثاني لا يضمن وقيل يضمن قولاً واحداً وأن  
 قال احفظها في جيبك فجعلها في كُمه ضمن ولو قال احفظها  
 في كُمك (182) فجعلها في جيبه لم يضمن وأن أراد السفر  
 ولم يجدها صاحبها سلمها الى الحاكم فان لم يكن فإلى أمين  
 فان سلم الى أمين مع وجود الحاكم ضمن وقيل لا يضمن 10  
 دُين في دار وأعلم به أميناً يسكن الدار لم يضمن على ظاهر  
 المذهب وقيل يضمن وأن أودعه بهيمة فلم يعلقها حتى ماتت  
 ضمن وأن قال لا تعلقها فلم يعلقها حتى ماتت لم يضمن  
 وقيل يضمن وأن أودع عند غيره من غير سفر ولا ضرورة ضمن  
 وله أن يضمن الأول والثاني فان ضمن الثاني رجَعَ على الأول 15  
 وأن خلط الوديعة بمال له لا يتميز ضمن وأن استعملها أو  
 أخرجها من الحِرز لينتفع بها ضمن وأن دوى أمساكها لنفسه  
 لم يضمن وقيل يضمن وأن ضايبه بها فمنعها من غير عذر  
 ضمن ومتى تعدى فيها ثم ترك التعدي لم يبرأ من الضمان  
 فان أخذت له اسنثماناً برى على ظهر المذهب وقيل لا يبرأ 20  
 حتى يرد الى صاحبها وللمودع والمودع فسخ الوديعة متى  
 شاء وأن مات أحدهما أو جن أو أغشى عليه انفسخت  
 الوديعة وأن قال المودع (183) ردت عليك الوديعة فالقول



قوله مع يمينه فان قال امرتني بالدفع الى زيد فقال زيد لم  
يُدفع اليّ فالحق قول زيد وان قال هلكت الوديعة فالحق قول  
قوله ه وان قال اخرجتها من الخرز او سافرت بهما لصورة فان  
كان ذلك بسبب ظاهر كالخريق والنهب وما اشبههما لم يقبل  
٥ الا ببينة ثم يحلف انها هلكت فان كان بسبب خفي قبل  
قوله فان قال ما اودعني فالحق قوله فان اقام المدعى بيينة  
بالايداع فقال قد كان اودعني ولكن هلكت فاقام المودع  
بينة انها هلكت قبل الجحود سمعت وقيل لا تسمع وان  
قال ما لك عندي شيء فاقام البيينة بالايداع فقال اودعني  
10 ولكن تلفت قبل قوله

### باب العارية<sup>d</sup>

من جاز تصرفه في ماله جازت اعارته ويجوز اعاره كل ما ينتفع  
به مع بقاء عينه وبكراهة اعاره الجارية الشابة من غير ذي رحم<sup>e</sup>  
ويحرم اعاره العبد المسلم من الكافر والصبيد من المحرم وبكراهة  
15 ان يستعير (184) احد ابويه للخدمة ومن استعار ارضا للغراس  
والبناء جاز ان يزرع وان استعار للغراس لم يبن وان استعار  
للبناء لم يغرس وقيل يغرس فيما استعار للبناء ويبنى فيما

a) Cod. O. addit: مع يمينه b) In Cod. O.: ولكنها

c) Cod. O. addit: عليه d) In margine Cod. L.: وهي اباحية

e) Cod. O. addit: الانثفاع بعين من الاعيان مشتقة من عار

محرم

استعار للغراس وليس بشئ\* وان قال ازرع الخنطة زرع الخنطة  
وما ضرره ضرر الخنطة وان قال ازرع ولم يُسم شيئاً ثم رجع  
والزرع قائم فان كان مما يُحصَد فصيلاً حصداً وان لم يُحصَد  
تَرَكَ الى الحصاد وعليه الأجرة من حينئذ. وان قال ازرع الخنطة  
لم يقلع الى الحصاد واذا استعار أرضاً للغراس او البناء مُدة<sup>5</sup>  
جاز ان يغرس ويبني الى ان تنقضى المدة او يرجع فيها فان  
استعار مطلقاً جاز له الغراس والبناء ما لم يرجع فان رجع  
فيها فان كان قد شرط عليه القلع أُجبر عليه ولا يكلف  
تسوية الأرض وان لم يشترط واختار المستعير القلع قلع لم  
يكلف تسوية الأرض وقيل يكلف ذلك وان لم يُختَر فالمُعير<sup>10</sup>  
بالخيار بين ان يبقى ذلك وبين ان يقلع ويضمن له أرش (185)  
ما نقص بالقلع وان تشاحا لم يُمنع المعير من دخول أرضه  
ويُمنع المستعير من دخولها للتفرج ولا يُمنع من دخولها للسقي  
والإصلاح وقيل يُمنع من ذلك فان أراد صاحب الأرض بيع  
الأرض جاز وان أراد صاحب الغراس بيع الغراس جاز وقيل لا<sup>15</sup>  
يجوز من غير صاحب الأرض وان حمل الماء بذراً لرجل الى  
أرض آخر فنبت فقد قيل يُجبر على قلعه وقيل لا يجبره وان  
استعار شيئاً ليرهنه بدين فرهنه ففيه قولان احدهما أن حكمه  
حكم العارية فان تلفت في يد المرتهن او بيعت ضمنها  
المستعير بقيمتها والثاني أن المعير كالضامن للدين فلا يجوز<sup>20</sup>  
حتى يبين جنس الدين وقدره وصفته واذا تلف في يد

a) Cod. O. addit: في الدين.

المرتبهن لم يرجع المعبرُ بشيءٍ وان بيعَ في الدين رجوعُ بسما  
 بيعَ به وان أعاره حائطًا لوضع الجذوع لم يرجع فيها ما  
 دامت عليه الجذوع فان انهدم او هدمه او سقطت الجذوع فقد  
 قيل يُعيد مثلها وقيل لا يعيد وهو الأصح وان أعاره أرضًا  
 ٥ للدفن لم يرجع فيها ما لم يَبْلُ الميْتُ وفيما سواه يرجع  
 متى شاء ومَوْنَةُ (186) الرد على المستعير فان تلفت العارية  
 وجبت عليه قيمتها يوم التلّف وقيل تجب قيمتها أكثر ما  
 كانت من حين القبض الى حين التلّف وان تلف ولدها  
 ضمنه وقيل لا يضمن ومن استعار شيئًا لم يجز ان يُعيره  
 10 وقيل يجوز وليس بشيءٍ فان أعاره فهلك عند الثاني فضمن  
 لم يرجع به على الأول وان دفع اليه دابةً فركبها ثم اختلفا  
 فقال صاحب الدابة أجرتكها فعليك الأجرة وقال الراكب بل  
 أعرتني فالقول قول الراكب في أصح القولين وان قال صاحب  
 الدابة أعرتكها وقال الراكب بل أجرتني فالقول قول صاحب  
 15 الدابة وان قال صاحب الدابة غصبتني وقال الراكب بل أعرتني  
 فالقول قول الراكب وان اختلف المعبر والمستعير في ردّ العارية  
 فالقول قول المعبر

### باب الغصب<sup>a</sup>

اذا غصب شيئًا له قيمةً ضمنه بالغصب ويلزمه رده فان كان

a) Cod. L. يضمن. b) In margine Codicis L. sic explicatur:  
 الغصب في اللغة هو القهر والغلبة والاستيلاء

خَيْطًا فَخَاطَ بِهِ جُرْحَ حَيَوَانٍ لَا يُؤْكَلُ وَهُوَ مِمَّا لَهُ حُرْمَةٌ  
وَحَيْفٌ مِنْ نَزْعِهِ (187) الضَّرَرُ لَمْ يُلْزَمِ رَدُّهُ وَإِنْ خَاطَ بِهِ  
جُرْحَ حَيَوَانٍ يُؤْكَلُ فَفِيهِ قَوْلَانِ وَإِنْ كَانَ لَوَحًا فَدَخَلَهُ فِي سَفِينَةٍ  
وَهِيَ فِي السَّلَاحَةِ وَفِي السَّفِينَةِ مَالٌ لِيُغِيرَ الْغَاصِبُ أَوْ حَيَوَانٌ لَمْ  
يُنَزَّعْ وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَالٌ لِلْغَاصِبِ فَقَدْ قِيلَ يُنَزَّعُ وَقِيلَ لَا يُنَزَّعُ<sup>٥</sup>  
وَإِنْ أَدْخَلَ سَاجِيَاءَ فِي بِنَاءٍ فَغَفِقَ فِيهِ لَمْ يُنَزَّعْ وَإِنْ تَلَفَ  
الْمَغْصُوبُ عِنْدَهُ أَوْ أَتْلَفَهُ فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَهُ مِثْلٌ ضَمَنَهُ بِمِثْلِهِ وَإِنْ  
أَعْوَزَهُ<sup>٦</sup> الْمِثْلُ أَوْ وَجَدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ضَمَنَهُ بِقِيَمَةِ  
الْمِثْلِ وَقَدْ تَلَفَ الْمَحَاكِمَةُ وَالتَّادِيَةُ وَقِيلَ يَضْمَنُهُ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ أَكْثَرَ  
مَا يَكُونُ مِنْ حِينَ الْقَبْضِ إِلَى وَقْتِ الْحَاكِمَةِ<sup>٧</sup> وَقِيلَ عَلَيْهِ<sup>٨</sup>  
قِيَمَةُ أَكْثَرِ مِمَّا كَانَتْ مِنْ حِينَ انْقِبَاضِ إِلَى حِينَ تَعَدُّرِ الْمِثْلِ  
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ ضَمَنَهُ بِقِيَمَتِهِ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَتْ مِنْ حِينَ  
الْغَضَبِ إِلَى حِينَ انْتِلَافٍ وَتَجِبُ قِيَمَتُهُ مِنْ نَفْدِ الْبَلَدِ فِي الْبَلَدِ  
الَّذِي غَضِبَ فِيهِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ حُلِيًّا مِنْ ذَهَبٍ ضَمَنَ الْعَيْنَ  
بِمِثْلِ وَزَنِّهَا مِنْ جَنَسِهَا وَضَمَنَ الصَّنْعَةَ بِقِيَمَتِهَا فِضَّةً وَلَيْسَ<sup>٩</sup>  
بِشَيْءٍ (188) وَإِنْ ذَهَبَ الْمَغْصُوبُ مِنَ الْيَدِ وَلَمْ يَتْلَفْ بِأَنْ  
كَانَ عَيْدًا فَابْتَقَى ضَمَنَ الْبَدَلِ فَإِذَا عُدَّ رَدًّا وَاسْتَرْجَعَ الْبَدَلُ وَإِنْ  
نَقَصَ مِنْ عَيْنِهِ شَيْءٌ بِأَنْ تَلَفَ بَعْضُهُ أَوْ أَحْدَثَ فِيهِ مَا نَقَصَ بِهِ<sup>١٠</sup>  
قِيَمَتُهُ بِأَنْ كَانَ مَائِعًا فَأَغْلَاهُ أَوْ فَاحِلًا فَانْزَاهُ عَلَى بَهِيمَةٍ فَتَقَصَّتْ  
قِيَمَتُهُ ضَمَنَ ارْشٍ مَا نَقَصَ وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ وَنَقَصَ قِيَمَةُ الْبَاقِي<sup>١١</sup>  
مِثْلَهُ إِنْ يَغْضِبُ زَوْجِي خُفَّ قِيَمَتُهُمَا عَشْرَةً فَضَاعَ أَحَدُهُمَا

a) In Cod. O. sic explicatur: هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْخَشَبِ وَهُوَ أَجُودُهُ. b) In  
Cod. L. مِثْلُ. c) Cod. O. الْحَكَمُ. d) In Cod. L. de est. e) Cod. L. أَعْوَزَ.

وصار قيمة الباقي درهينين لزومه قيمة التالف وارش ما نقص  
هو ثمانية وقيل يلزومه درهمان وان كان عبداً فقطع يده لزومه  
اكثر الأمرين من ارش ما نقص او نصف قيمته اكثر ما كانت  
من حين الغصب الى حين قطع اليد وان احدثت فيه فعلاً  
نقص به وخيف عليه الفساد في الثاني بأن كان حنطة قبلها  
او زيتاً فخلطه بالمد وخيف عليه الفساد استحق عليه مثل  
طعامه وزيتته وقيل فيه قولان احدهما هذا والثاني أنه يأخذه  
وارش ما نقص وان كان له منفعة ضمن أجرته للمدة (189)  
التي أقام في يده وان كانت جارية فوطئها مكرهة ضمن مهرها  
10 وان طأوعته لم يلزومه في ظاهر المذهب وقيل يلزومه فان زاد في  
يده بأن سمن او تعلم صنعة او ولدت التجارية ولذا ضمن  
ذلك كله فان سمن ثم هزل ثم سمن ثم هزل يضمن ارش  
السمنين وقيل يضمن أكثرهما قيمة وان خلط المغصوب بما  
لا يتميز كالحنطة اذا خلطها بالحنطة والزيت بالزيت فان كان  
15 مثله لزومه مثل مكيلته منه وان خلطه بأجود منه فهو بالخيار  
بين ان يدفع اليه مكيلة منه وبين ان يدفع اليه مثل ماله  
وقيل يُجبر على الدفع اليه منه وان خلطه بأردى منه  
فالمغصوب منه بالخيار بين ان يأخذ حقه منه وبين ان يأخذ  
مثل ماله وان خلط الزيت بالشيرج وتراضيا على الدفع منه  
20 جاز وان امتنع احدهما لم يُجبر وان احدث فيه عبثاً بأن  
كان ثوباً فصبغه فان لم تزد قيمتهما ولم تنقص صار الغاصب

شريكاً له بقدر (190) الصبغ فان اراد الغاصب قلع الصبغ لم  
يُمنع وان اراد صاحب الثوب قلع الصبغ وامتنع الغاصب  
أجبر وقيل لا يجبر وهو الاصح وان وهب الصبغ من صاحب  
الثوب فقد قيل يُجبر عليه وقيل لا يجبر وهو الاصح وان  
زادت قيمة الثوب والصبغ كانت الزيادة بينهما فان اراد صاحب  
الصبغ قلعه لم يجز حتى يضمن لصاحب الثوب ما ينقص  
وان نقص قيمة الثوب حسب النقصان على الصبغ وان عمل  
فيه عملاً زادت به قيمته بأن قصر الثوب او عمل من الخشب  
أبواباً فهو متبرع بعمله ولا حَق له فيما زاد فان غصب دراهم  
فاشتري سلعة في ذمته ونقد الدراهم في ثمنها وربح ردّ مثلاً<sup>10</sup>  
الدراهم وفيه قول آخر أنه يلزمه ردّها مع الربح والأول اصح  
وان غصب شيئاً وباعه كان للمالك ان يضمن من شاء منهما  
فان علم المشتري بالغصب فضمنه لم يرجع على الغاصب وان  
لم يعلم فما التزم ضمانه باتباع لم يرجع به (191) كقيمة  
العين والأجزاء وما لم يلتزم ضمانه ولم يحصل له به منفعة<sup>11</sup>  
كقيمة الولد ونقصان الولادة يرجع به على الغاصب وما حصل  
له به منفعة كالمهر والأجرة وارش البكارة فقال في القديم يرجع  
وقال في الجديد لا يرجع وان ضمن الغاصب فكُلما رجع به  
المشتري على الغاصب لم يرجع به الغاصب وكُلما لم يرجع  
به يرجع وان كان المغصوب طعاماً فأطعمه أنسأداً فان قل هو<sup>12</sup>  
مغصوب فضمن الغاصب رجع به وان ضمن الأكل لم يرجع

a) Coll. O. addit المشتري.

وان قال هو لى فضمن الغاصب لم يرجع به على الآكل وان  
 ضمن الآكل رجوع فى احد القولين ولا يرجع فى الآخر وهو  
 الاصح وان قدمه اليه ولم يُقْبَل هو لى او مغضوب فضمن  
 الآكل رجوع فى احد القولين دون الآخر وان ضمن الغاصب  
 فان قلنا لا يرجع الآكل على الغاصب رجوع الغاصب وان قلنا  
 يرجع الآكل لم يرجع وان أطعم المغضوب منه وهو يعلم برى  
 الغاصب وان لم يعلم (192) ففيه قولان أحدهما يبرأ والثانى  
 لا يبرأ وان رهن المغضوب منه المغضوب من الغاصب لم يبرأ  
 من الضمان وان أودعه آياه فقد قيل يبرأ وقيل لا يبرأ وان  
 10 فتح ففصل عن طائر فوق ثم طار لم يضمن وان طار عقيب  
 الفتح ففيه قولان أصحهما أنه لا يضمن وان فتح زقا فيه  
 مائع فاندفق ما فيه ضمن وان بقى ساعة ثم وقع بالريح  
 فسأل ما فيه لم يضمن وان كان ما فيه جامدا فذاب بالشمس  
 وخرج ضمن وقيل لا يضمن وليس بشىء وان سقى أرضه  
 15 فأسرف حتى هلك أرض غيره او أجاج نارا على سطحه فأسرف  
 حتى تعدى الى سطح غيره ضمن فان غصب حرا على نفسه  
 لزمه تخليته فان استوفى منفعة ضمن الأجرة وان حبسه  
 مدة ضمن وقيل لا يضمن وان غصب كلبا فيه منفعة لزمه  
 رده وان غصب خمرا من ذمي وجب ردها عليه وان أنلفها  
 20 لم يضمن وان غصبها من مسلم أراق (193) فان صارت خلا  
 رده وان غصب جائد ميتة رده فان دبغه فقد قيل يرد وقيل

لا يردُّ وان غصب عَصِيرًا فصار خَمْرًا ثُمَّ صار خَلًّا رَدَّه وما نقص  
من قيمة العَصِيرِ وقيل يردُّ الخَلُّ ويضمن مثله من العَصِيرِ  
وارش ما نقص وليس بشيء \* وان غصب صَليبًا او مِزمارًا فكسره  
لم يضمن الارش ٥ وان اختلفا في ردِّ المَغصوبِ فالقول قول  
المَغصوبِ منه وان اختلفا في قيمته فالقول قول الغاصب 5

### باب الشفعة

لا تجب الشُّفْعَةُ إِلَّا فِي جُرْمٍ مُشَاعٍ مِنَ الْعَقَارِ مُحْتَمِلٍ لِلْقِسْمَةِ  
فَمَا لِلْمَلِكِ اَلْمَقْسُومُ فَلَا شَفْعَةَ فِيهِ وَغَيْرُ الْعَقَارِ مِنَ الْمَنْقُولَاتِ لَا  
شَفْعَةَ فِيهِ وَأَمَّا الْبِنَاءُ وَالْغُرَاسُ فَاتَّهَ أَنْ يَبِيعَ مَعَ الْأَرْضِ فِيهِ  
الشُّفْعَةُ وَأَنْ يَبِيعَ مَنْفَرِدًا فَلَا شَفْعَةَ فِيهِ وَأَنْ كَانَ عَلَى النَّخْلِ 10  
ضَلْعٌ غَيْرُ مُوَبَّرٍ فَقَدْ قِيلَ يُؤْخَذُ مَعَ النَّخْلِ بِالشُّفْعَةِ وَقِيلَ لَا  
يُؤْخَذُ وَمَا لَا يُقَسَّمُ كَالرَّحَى وَالْحَمَامِ الصَّغِيرِ وَانْطَرِيقِ الصَّبِيقِ  
(194) فَلَا شَفْعَةَ فِيهِ وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ وَلَا شَفْعَةَ إِلَّا فِيمَا لِمَلِكٍ  
بِمُعَاوَضَةٍ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمِكَاحِ وَالنَّخْلِ ع<sup>٢٤</sup>، وَمَا لِمَلِكٍ بِوَصِيَّةٍ  
أَوْ هِبَةٍ لَا يَسْتَحَقُّ فِيهَا ثَوَابٌ فَلَا شَفْعَةَ فِيهِ وَمَا لِمَلِكٍ بِشُرْكَه 15  
أَوْ قِفٍ لَا يَسْتَحَقُّ فِيهِ ٥ وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ بِعَوَضٍ اَلشَّفِيعِ اَلَّذِي  
اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ اَلْعَقْدُ فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ أَخَذَهُ بِمِثْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ مِثْلٌ أَخَذَ بِقِيَمَتِهِ وَقَدْ لَزِمَ الْعَقْدُ فَإِنْ كَانَ اَلثَّمَنُ مُوَجَّلاً  
فَفِيهِ أَقْوَالٌ أَحَدُهَا أَنَّهُ يَأْخُذُ بَيْنَ أَنْ يَعْجَلَ وَيَأْخُذَ وَبَيْنَ أَنْ  
يَصْبِرَ حَتَّى يَحْضُرَ فَيَأْخُذَ وَالثَّانِي أَنَّهُ يَأْخُذُهُ بِثَمَنِ مُوَجَّلٍ 20

a) Cod. O. ينقسم. b) Cod. O. addit الشفعة.



والثالث أنه يأخذ بسلعة تُساوي الثمن والأول أصح<sup>١٥</sup> والشفعة<sup>١٦</sup>  
على الفور في قول<sup>١٧</sup> وإلى ثلاثة أيام في قول<sup>١٨</sup> وعلى التأبيد في  
قول<sup>١٩</sup> وإلى أن يصريح بالاسقاط أو يعرض بأن يقول بعني أو  
بكم<sup>٢٠</sup> اشتريت في قول<sup>٢١</sup> والصحيح أنه على الفور فإن طلب وأعوزه  
٥ الثمن بطلت شفעתه<sup>٢٢</sup> وإن أخر الطلب بطلت شفעתه (195)  
وإن قال بعني أو كم الثمن بطلت شفעתه<sup>٢٣</sup> وإن قال صالحنى  
عن الشفعة على مال أو أخذ الشقص بعوض مستحق فقد  
قيل تبطل شفעתه وقيل لا تبطل وإن بلغه الخبر وهو مريض  
أو محبوس ولم يقدر على التوكيل فهو على شفעתه<sup>٢٤</sup> وإن بلغه  
١٥ الخبر وهو غائب فسار في طلبه وأشهد فهو على الشفعة وإن  
لم يشهد فففيه قولان وإن لم يقدر أن يسير ولا أن يوكل  
فهو على شفעתه<sup>٢٥</sup> وإن أخر وقال أخرت لأننى لم أصدق فإن كان  
المأخبر صديقاً أو امرأة أو عبداً لم تبطل شفעתه<sup>٢٦</sup> وإن كان حراً  
عدلاً فقد قيل هو على الشفعة وقيل بطلت شفעתه<sup>٢٧</sup> وإن دلَّ  
١٥ في البيع أو ضمن الثمن أو قال اشتري فلا أطالبك لم تسقط  
شفעתه<sup>٢٨</sup> وإن توكل في شرائه لم تسقط شفעתه<sup>٢٩</sup> وإن توكل في  
بيعه سقطت شفעתه<sup>٣٠</sup> وقيل لا تسقط وإن باع حصته قبل أن  
يعلم بالشفعة ثم علم فقد قيل تسقط وقيل لا تسقط وإن  
أظهر له شراء جزؤ يسير أو جزء كثير بثمن كثير (196) فترك  
٢٥ الطلب ثم بان خلافه فهو على شفעתه ولا يؤخذ الشقص إلا

a) Sic in Cod. O.; in Cod. L. قول<sup>١٧</sup> deest, sed lacuna par-  
va exstat. b) In Cod. L. إلى. c) In Cod. L. الخبر<sup>٢٠</sup> deest.  
d) In Cod. L. شفעתه<sup>٢٢</sup> deest.

من يد المشتري وعهدته عليه وان امتنع من قبضه أجبر عليه ثم يؤخذ منه ولا يأخذ بعض الشقص فان اشترى شقصين من أرضين في عقد واحد جاز ان يأخذ احدهما وقيل لا يجوز وان هلك بعض الشقص بغرق أخذ الباقي بحصته من الثمن فان كان في الشقص نخل فثمر في ملكه المشتري ولم يؤبر أخذ الثمر مع الأصل في احد القولين دون الآخر وان كان للشقص شفيعان أخذوا على قدر النصيبين في احد القولين وعلى عدد الرؤس في الآخر فان عفا احدهما او غاب أخذ الآخر جميع المبيع او يترك فان قدم الغائب انتزع منه ما يخصه وان كان البائع او المشتري اثنين فللشفيع<sup>10</sup> ان يأخذ نصيب احدهما دون الآخر وان كان المشتري شريكاً فالشفعة بينه وبين الشريك الآخر على طاهر المذهب وان ورث رجلان داراً عن ابيهما ثم مات احدهما وخلف ابنتان (197) ثم باع احد هذيين ابنتين<sup>a</sup> نصيبه كانت الشفعة بين العم والأخ في اصح القولين ولالأخ دون العم في القول<sup>15</sup> الآخر وان تصرف المشتري في الشقص بالغراس والبناء فالشفيع مخير بين ان يأخذ ذلك بقيمته وبين ان يقلع ويضمن ارش ما نقص وان وهب او وقف فله ان يفسخ ويأخذ وان باع فله ان يفسخ ويأخذ بما اشترى<sup>b</sup> وله ان يأخذ من المشتري الثاني بما اشتراه<sup>c</sup> وان قبل البائع فله ان يفسخ ويأخذ وان<sup>20</sup> رد عليه بالعيب فقد قيل له ان يفسخ ويأخذ وقيل ليس له

a) Codd. ابنتين sine articulo. b) In Cod. L. desunt verba  
اشترى. c) In Cod. L. بما اشترى.

وَأَنْ تَحَالَفَا عَلَى الثَّمَنِ قُلَّةً أَنْ يَأْخُذَ بِمَا خَلَفَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ  
وَأَنْ أَفْكَرَ الْمُشْتَرَى الشَّرَى وَأَدَّاهُ الْبَائِعُ أَخَذَ مِنَ الْبَائِعِ وَدَفَعَ  
إِلَيْهِ الثَّمَنَ وَعَهْدَتُهُ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَا يُؤْخَذُ وَأَنْ قَالَ الْبَائِعُ  
أَخَذْتُ الثَّمَنَ لَمْ يَأْخُذْ الشَّفِيعُ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَأَنْ ادَّعى  
الْمُشْتَرَى الشَّرَا وَالشَّقْصُ فِي يَدِهِ وَالْبَائِعُ غَائِبٌ فَقَدْ قِيلَ يَأْخُذُ  
وَقِيلَ لَا يَأْخُذُ وَإِذَا أَخَذَ الشَّقْصُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَّا  
بَعِيْبٌ وَقِيلَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ بِخِيَارِ الْمَجْلِسِ (198) وَأَنْ مَاتَ الشَّفِيعُ  
انْتَقَلَ حَقُّهُ إِلَى الْوَرِثَةِ فَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ عَنْ حَقِّهِ كَانَ لِلْآخَرِ أَنْ  
يَأْخُذَ لِجَمِيعٍ أَوْ يَدَعَ وَأَنْ اخْتَلَفَ الشَّفِيعُ وَالْمُشْتَرَى فِي قَدَرِ  
الْثَّمَنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرَى وَأَنْ ادَّعى الْمُشْتَرَى الْجَهْلَ بِالثَّمَنِ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَقِيلَ يُقَالُ لَهُ بَيِّنٌ وَإِلَّا جَعَلْنَاكَ نَاكِلاً

### بَابُ الْقَرَاظِ

مَنْ جَازَ تَصَرُّفُهُ فِي الْمَالِ صَحَّ مِنْهُ عَقْدُ الْقَرَاظِ وَلَا يَصَحُّ  
الْقَرَاظُ إِلَّا عَلَى الْبَدْرَامِ وَالْدَنَانِيرِ وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْمَغْشُوشِ مِنْهَا  
15 وَلَا يَصَحُّ إِلَّا عَلَى مَالٍ مَعْلُومِ الْوِزْنِ وَلَا يَصَحُّ إِلَّا عَلَى جُزْءٍ  
مَعْلُومٍ مِنَ الرِّبْحِ 6 فَإِنْ قَالَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا جَازَ وَكَانَ بَيْنَهُمَا

يعني اذا لم يكن قد اخذ الثمن : In margine Codicis L. a) من المشتري اما اذا اخذ ليس له اخذ الشفعة على الاصح لان البائع اقر بقبض (بقض Cod.) الثمن والمشتري لا يدعي ذلك ولا يمكن اخذه بغير الثمن وقيل لا يسقطه بل يترك الثمن ولو : In margine Codicis L. b) في الشفيع حتى يقر المشتري قارض على درهم في الذمة ثم عينه في المجلس لم يصح بخلافه السلم.

نصفين وقيل لا يجوز<sup>٥</sup> وأن قال على أن لك النصف صح<sup>٦</sup>  
وقيل لا يصح<sup>٧</sup> والأول أظهر<sup>٨</sup> وأن قال على أن ليس النصف لم<sup>٩</sup>  
يصح<sup>١٠</sup> وقيل يصح<sup>١١</sup> والأول أظهر<sup>١٢</sup> وأن شرط لأحدهما ربح شيء  
يختص به لم يصح<sup>١٣</sup> وأن قال قارضتك على أن يكون الربح كله  
لك ففسد العقد (199) ألا أنه إذا تصرف نفذ التصرف<sup>١٤</sup>  
ويكون الربح كله لرب المال وللعامل أجره المثل فان دفع اليه  
المال فقال تصرف والربح كله لي فهو أبضاع لا حق للعامل فيه  
وأن قال تصرف والربح كله لك فهو قرض<sup>١٥</sup> ولا يجوز ألا على  
التجارة في جنس يعم وجوده فان علقه على ما لا يعم<sup>١٦</sup> أو  
على أن لا يشتري ألا من رجل بعينه لم يصح<sup>١٧</sup> ولا يصح<sup>١٨</sup>  
ألا أن يعقد في الحال فان علقه على شرط لم يصح<sup>١٩</sup> وأن عقده  
إلى شهر على أن لا يبيع بعده لم يصح<sup>٢٠</sup> وأن عقده إلى شهر  
على أن لا يشتري بعده صح<sup>٢١</sup> وأن شرط على أن يعمل معه  
رب المال لم يصح<sup>٢٢</sup> وأن شرط على أن يعمل غلام لرب المال

لأنه لم يبين ما يكون لكل واحد a) In margine Codicis L.:  
b) In margine Codicis L.: منهما وهو الأصح في التهذيب  
وشرط القراض أنه يكون مطلقا ولو قال قارضتك إلى سنة مثلا لم  
يصح في أصح الوجهين كالبيع بخلاف المساقاة فانها (فانه 1.) لا يصح  
إلا موقنا لأن الحصول (حصول 1.) الثمرة له معلوم والربح غير معلوم  
ولو عقد في الحال ولكن علق التصرف على شرط لم يصح  
c) In Cod. O. est: على الأصح كالبيع وبصح في الثاني كالوكالة  
In margine Codicis L.: على أن يكون الربح كله لي أو كله لك  
قال في المحرر هل هو قراض فاسد أو قراض صحيح فيه وجهان  
كالبيقوت d) In margine Codicis L.: الأصح أنه قراض فاسد  
وان كان هذا e) In margine Codicis L.: الأحمر والخيل الأملأ (sic)  
الرجل بياعا يكثر المتاع عنده ولا ينقطع المتاع في إعادة جاز

صحَّ على ظاهر المذهب وقيل لا يصحَّه وعلى العامل ان يتولَّى  
 بنفسه ما جرت العادة ان يتولَّاه وان يتصرَّف على الاحتياط  
 ولا يبيع بدون ثمن المثل ولا بثمن مَوْجَلٍ أَلَّا ان يَنْدَن له  
 في ذلك كُتْلَه فان اشترى معيَّباً يَرى شَرَاه جاز وان اشترى  
 ٥ شَيْئاً على أَنَّهُ سليم (200) فخرج معيَّباً ثبت له الخيار وان  
 اختلف هو وربُّ المال في الردِّ بالعيب عمَل ما فيه المصلحة  
 وان اشترى من يعتق على ربِّ المال او زوج ربِّ المال بغير  
 اذنه لم يصحَّ ولا يسافر بالمال من غير اذن فان سافر بالاذن  
 فقد قيل ان نفقته في ماله وقيل على قولين احدهما أَنَّها في  
 10 ماله والثاني أَنَّها في مال المضاربة وأَيُّ قدر يكون في مال  
 المضاربة قيل الزائد على نفقة الحَضَر وقيل الجميع وان ظهر  
 في المال ربح ففيه قولان احدهما ان العامل لا يملك حصَّته أَلَّا  
 بالقسمة ويكون الجميع لربِّ المال وزكَّوته عليه وله ان يُخرجها  
 من المال والثاني ان العامل يملك حصَّته بالظهور ويجرى في  
 15 حَوْلِه أَلَّا أَنَّهُ لا يُخرج الزكوة منه قبل المقاسمة وان اشترى  
 العامل أباه ولم يكن في المال ربح صحَّ الشراء وان كان في  
 المال ربح فقد قيل لا يصحَّ وقيل يصحَّ ويعتق وقيل يصحَّ  
 ولا يعتق فان اشترى (201) سلعة بثمن في الذمَّة وهلك  
 المال قبل ان ينقد الثمن لزم ربُّ المال الثمن وقيل يلزم  
 20 العامل وان دنع اليه ألفين فتلف احدهما قبل التصرف تلف  
 من راس المال وانفسخت فيه المضاربة وان تلف بعد التصرف  
 والربح تلف من الربح ولم تنفسخ المضاربة\* فيه وان اشترى<sup>a</sup>

<sup>a</sup> واشترى Cod. L.

بهما عيدين فتلف أحدهما فقد قيل يتلف من رأس المال وقيل يتلف من الربح وهو الأصح والقول قول العامل فيما يدعى أنه اشتريه للمضاربة أو لنفسه وفيما يدعى من هلاك ويدعى عليه من خيانة وإذا اختلفا في رد المال فقد قيل إن القول قوله وقيل القول قول رب المال وإن اختلفا في قدره الربح المشروط تخالفًا وإن اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل ولكل واحد منهما أن يفسخ العقد متى شاء فإن مات أحدهما أو جن أو أغمى عليه انفسخ العقد وإذا انفسخ وهناك عرض وتقاسمه جاز وإن طلب أحدهما البيع لزمه بيعه وإن كان هناك دين<sup>٢٠</sup> (202) لزم العامل أن يتقاضاه لينص<sup>٢١</sup> وإن<sup>٢٢</sup> قارض في المرض اعتبر الربح من رأس المال وإن زاد على أجرة المثل وإن مات وعليه دين<sup>٢٣</sup> قديم العامل على سائر الغرماء

### باب العبد المانون

إذا كان العبد بالغًا رشيدًا جاز للمولى أن يأذن له في التجارة وما يكسبه يكون لمولاه وما يلزم من دين التجارة يجب قضاء<sup>٢٤</sup> من مال التجارة فإن بقي شيء أشبع به إذا عتق ولا يجوز أن يثجر إلا فيما أذن فيه وإن أذن له في التجارة لم يملك الاجارة وقيل يملك ذلك في مال التجارة ولا يملك ذلك في نفسه ولا يتصرف إلا على النظر والاحتياط ولا يهب ولا يتخذ دعوة ولا يبيع بنسيئة ولا بدون ثمن المثل ولا يسافر<sup>٢٥</sup>

يدعى exstat pro يذكر. a) Sic in Codice L., in Codice O.

بالمال ألا باذن المولى وان اشترى من يعتق على مولا بغير  
 اذنه لم يصح الشراء في اصح القولين وان اشترى باذنه صح  
 الشراء وعنف عليه (203) ان لم يكن عليه دين فان كان عليه  
 دين غفى العتق قولان وان ملكه السيد مالا لم يملك فى  
 5 اصح القولين ويملك فى الآخر ملكا ضعيفا يملك المولى انتزاعه  
 منه ولا تجب فيه الزكاة

### باب المساقاة

من جاز تصرفه فى المال صح منه عقد المساقاة وينعقد بلفظ  
 المساقاة وبما يؤدى معناه ويجوز على الكرم والنخل وفيما  
 10 سواهما من الاشجار قولان وان ساقاه على ثمرة موجودة ففيه  
 قولان وان ساقاه على الودى الى مدة لا تحمل فيها لم يصح  
 وهل يستحق أجره العمل فيه وجهان وان كان الى مدة قد  
 تحمل وقد لا تحمل فقد قيل يصح وقيل لا يصح وللعامل  
 أجره المثل وان ساقاه على ودى يغرسه ويعمل عليه لم يصح  
 15 ولا يجوز المساقاة الا الى مدة معلومة ويجوز ذلك الى مدة  
 يبقى ما يعمل عليه فى اصح القولين ولا يجوز فى الآخر اكثر  
 من سنة ولا يجوز الا على جزء معلوم من الثمرة كانت  
 (204) والرابع وان شرط أن له ثمرة نخلات بعينها او أصوعا

a) In Codice L. abas additur, quod ex antecedentibus (p. ١٤., l. 16) desumptum, hoc loco non decet. b) In margine Codicis L.: كانتفاح

c) Co- والتين والكمثرى والتوت وامثاله والاصح انه لا يجوز  
 dex L. sic in margine: الودى شجرة الصغيرة النخل.

معلومة من الثمر لم يصحّ فاذا انعقد لزوم كالأجارة وعلى العامل  
 ان يعمل ما فيه مستزاد في الثمرة من انتلجج وصرف الجريد  
 واصلاح الأجاجين وتنقيّة السواقى والسقي وعلى رب المال ما  
 يحفظ به الأصل كسد المحيطان وخفر الأنهار وشراء الدواب  
 فان شرط ان يعمل معه غلمان رب المال ويكونوا قد حكت أمره 5  
 جاز على المنصوص وتكون نفقتهم على رب المال وان شرط  
 ان يكون على العامل جاز وان شرط ان يعمل رب المال لم  
 يجزّه والعامل أمين فيما يدعى من هلاك ويدعى عليه من  
 خيانة فان ثبت خيانتة ضم اليه من يشرف عليه فان لم  
 ينحفظ بالمشرف استوجر عليه من يعمل عنه وان هرب العامل 10  
 استوجر من ماله من يعمل عنه فان لم يكن له مال اقترض  
 عليه فان أنفق عليه رب المال بغير إذن الحاكم لم يرجع وان  
 لم يقدر على اذنه فأنفق ولم يشهد لم يرجع وان أشهد  
 فقد قيل يرجع (205) وقيل لا يرجع وان لم يمكن ذلك فله  
 ان يفسخ فان لم تكن ظهرت انثمرة فالثمرة للمالك وللعامل 15  
 أجرة ما عمل وان ظهرت ففي لهما فان اختار رب المال ببغ  
 الكل جاز وان لم يختار بيع منه نصيب العامل وان لم يختار  
 تركه الى ان يضلحا وان مات العامل فتطوع ورثته بالعمل  
 استحقوا انثمرة وان لم يعملوا استوجر من ماله من يعمل فان  
 لم يكن له مال فليتب المال ان يفسخ، ويملك العامل حصته 20  
 من الثمرة بالظهور وزكوته عليه وقيل فيه قولان احدهما هذا  
 والثاني انه لا يملك الا بالتسليم، وان سافاه في المرض وبذل  
 له اكثر من أجرة المثل اعتبرت الزيادة من الثلث وقيل



يُعتَبَرُ من راس السالِ وان اختلفا في القدر المشروط للعامل  
تَحَالَفاً

### باب المزارعة

المُزارَعَةُ ان يَسْلِمَ الارض الى رجلٍ لِيَنْزِعَ بِبَعْضِ ما يَخْرُجُ مِنْهَا  
ولا يَجُوزُ ذلك اِلَّا على الارض التي بين النخيل ويساقية على  
النخيل (206) وينزع على الارض ويكون البذرُ من صاحب  
الارض فيجوز ذلك تَبَعاً للمساقاة وقيل ان كان النخيل قليلاً  
والبياض كثيراً لم يجز ولا يجوز ذلك اِلَّا على جُزْءٍ معلومٍ  
من الزرع - كالمساقاة

### باب الاجارة

10

الاجارةُ بيعٌ تصحُّ ممن تصحُّ منه البيعُ وتصحُّ بلفظ الاجارة  
والبيع وتصحُّ على كلِّ منفعةٍ مُباحةٍ وفي استئجارِ الكلبِ  
للصيد والفحل للضراب والدرهم والدنانير وجهان اظهرهما انه  
لا يجوز في جميع ذلك ولا يصحُّ على منفعةٍ مُحَرَّمَةٍ كالغناء  
15 والنومِ وحمل الخمر وتصحُّ الاجارة على منفعةٍ عينٍ معينةٍ  
كاستئجار الدار للسكنى والمرأة للرضاع والرجل للحج والبيع  
والشراى والدابة للركوب وتصحُّ على منفعةٍ في الذمة كاستئجار  
لتحصيل الحج وتحصيل حُمولةٍ في مكانٍ فان كان على منفعةٍ  
عينٍ لم يجز اِلَّا على عينٍ يُمكن استيفاء المنفعة منها فان  
20 استأجر ارضاً (207) للزراعة لم يجز حتى يكون لها ماء يؤمن  
انقطاعه كماء النهر والمد بالْبَصْرَةِ والثلج والمطر في الجبل فان

كان بمصر لم يجوز حتى تروى الأرض بالريادة ٥ ولا يجوز ألا على  
 عين معروفة فان لم يُعرف ألا بالروية كالعقار لم يجوز حتى  
 يرى ٥ ولا يجوز ألا على منفعة معلومة القدر فان كانت مما  
 لا يتقدر ألا بالعمل كالحج والركوب الى مكان قدر به وان كان  
 مما لا يتقدر ألا بالزمان كالسكنى والرضاع والتطيين قدر به ٥  
 وان كان مما يتقدر بهما كالخياطة والبناء قدر بأحد ٥ ويجوز  
 ان يُعقد على مدة تبقى فيها العين في اصح القولين ولا  
 يجوز اكثر من سنة في الآخر وقيل فيه قول ثالث الى ثلثين  
 سنة فان قال اجرتك كل شهر بدرهم بطل وقيل يصح في الشهر  
 الاول ٥ ولا يجوز ألا على منفعة معلومة الصفة وان كان معلوماً ١٥  
 بالعرف كالسكنى واللبس حبل العقد عليه وان لم يكن  
 معلوماً بالعرف وصفه (208) كحمل الحديد والقطن والبناء  
 بالحصص والآجر والطين واللبس وان لم يُعرف بالوصف لكثرة  
 التفاوت كالمحمل والراكب والصبي في الرضاع لم يجوز حتى  
 يرى ٥ وما عُقد على مدة لا يجوز فيه شرط الخيار وفي خيار ١٥  
 المجلس وجهان وما عُقد على عمل معين يثبت فيه الخياران  
 وقيل لا يثبتان وقيل يثبت فيه خيار المجلس دون خيار  
 الشرط ولا يجوز ألا معجلاً ويتصل الشرع في الاستيفاء  
 بالعقد فان أطلق وقال اجرتك شهراً لم يصح ٥ ولا يجوز  
 الاجارة ألا على أجر معلومة الجنس والقدر والصفة فان استأجر ٢٥  
 بالطعمة والكسوة لم يصح وان عُقد على مال جزاف جاز وقيل  
 فيه قولان كراس مال السلم وان اجر منفعة بمنفعة جاز ٥ وتجب  
 الاجرة بنفس العقد ألا ان يشترط فيها الأجل فيجب في

مَحَلِّهِ ۖ وَانْ كَانَ الْعَقْدُ عَلَى مُدَّةٍ فَسَلَّمَ الْعَيْنَ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ  
 أَوْ عَلَى عَمَلٍ مُعَيَّنٍ فَسَلَّمَ الْعَيْنَ وَمَضَى زَمَانٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْإِسْتِيفَاءَ  
 اسْتَقَرَّتِ الْأَجْرَةُ (209) وَوَجِبَ رَدُّ الْعَيْنِ ۖ وَانْ كَانَتْ الْأَجَارَةُ فَاسِدَةً  
 اسْتَقَرَّتْ أَجْرَةُ الْمَثَلِ ۖ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلتَّمَكُّينِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ  
 ٥ كِمِفْتَاحِ الدَّارِ وَزِمَامِ الْجَمَلِ وَالْحِزَامِ وَالْقَتَبِ ۖ فَهُوَ \* عَلَى الْمُكْرَى ۖ  
 وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِكِمَالِ الْإِنْتِفَاعِ كَالدَّائِي وَالنَّحْبَلِ وَالْمَحْمِلِ  
 وَالْغَطَاءِ ۖ فَهُوَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ۖ وَفِي كَسْحِ الْبَيْتِ وَتَنْقِيَةِ الْبَالُوَةِ  
 وَجَهَانِ ۖ وَعَلَى الْمُكْرَى الْإِشَالَةُ وَالْحَطُّ ۖ وَارْكَابُ الشَّيْخِ وَابْرَاكُ  
 الْجَمَلِ لِلْمَرَاةِ ۖ وَلِلْمُكْتَرَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمَنْفَعَةَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ وَانْ أَكْثَرَى  
 ١٠ أَرْضًا لِيَزْرَعَ، الْحِظَّةَ زَرَعَ مِثْلَهَا ۖ وَانْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا  
 أَرْكَبَهَا مِثْلَهُ ۖ وَانْ أَكَلَ بَعْضَ الزَّادِ وَقِيَمَتُهُ تَخْتَلِفُ فِي الْمَنَازِلِ  
 جَازَ أَنْ يُبَدِّلَهُ ۖ فَاِنْ تَخْتَلِفُ فِيهِ قَوْلَانِ ۖ فَاِنْ أَكْثَرَى دَابَّةً  
 إِلَى مَكَانٍ فَجَاوَزَهُ لَزِمَهُ الْمُسَمَّى فِي الْمَكَانِ وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ لَمَّا زَادَ  
 وَانْ حَمَلَ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِمَّا شَرَطَ فَتَلَفَتْ ۖ وَفِي يَدِهِ ضَمِنَ  
 ١٥ قِيَمَتَهَا ۖ وَانْ كَانَ صَاحِبِهَا مَعَهَا ضَمِنَ نِصْفَ الْقِيَمَةِ ۖ فِي أَحَدِ  
 الْقَوْلَيْنِ وَانْقِسَطَ فِي الْآخِرِ ۖ وَلِلْمُكْتَرَى أَنْ يُكْرَى مَا أَكْثَرِيَهُ بَعْدَ  
 (210) قَبْضِ الْعَيْنِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُكْرَى قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ غَيْرِ  
 الْمُكْرَى فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَيَجُوزُ مِنَ الْمُكْرَى فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ  
 وَانْ تَلَفَتْ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةَ انْفَسَخَتْ الْأَجَارَةُ فِيمَا بَقِيَ دُونَ  
 ٢٠ مَا مَضَى وَقِيلَ فِيمَا مَضَى قَوْلَانِ ۖ فَاِنْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا أَوْ حَدَثَ  
 بِهِ عَيْبٌ ثَبَتَ لَهُ خِيَارُ الْفَسْخِ ۖ فَاِنْ فَسَخَ لَزِمَهُ أَجْرُهُ مَا مَضَى

a) In Codice L.: كَالْمُكْرَى.

فان كانت داراً فانهدمت او ارضاً فانقطع مائها ففيه قولان  
 أحدهما يفسخ والثاني يثبت له خيار الفسخ وان غُصِبَ  
 النعين حتى انقضت المدة فهو كالمبيع اذا أُتلف قبل القبض  
 وقد بَيَّنَّاه في البيع وان مات المبيع الذي وقعت الاجارة  
 على أرضائه انفسخ العقد على المنصوص وفيه قول آخر  
 أنه لا يفسخ فان تراضيا على أرضاء غيره جاز وان تشاحا  
 ففسخ وان مات الأجير في الحج عنه او أُحْصِرَ قبل الإحرام لم  
 يستحق شيئا من الأجرة وان كان بعد الفراغ من الأركان  
 استحق الأجرة وعليه ثم لما بقي وان مات وقد بقي عليه  
 بعض الأركان استحق (211) بقدر ما عمل وبستاجر المستأجر<sup>10</sup>  
 من يستأنف الحج عنه وان هرب المكري والعقد على منفعة  
 ثبت للمستأجر الخيار بين الفسخ والابقاء وان كان العقد على  
 مدة انفسخ بمضي الوقت حالا فحالا وان كان على عمل لم  
 يفسخ فاذا وذر عليه طالبيه به وان هرب المجهل وترك  
 الجمال وفيها فصل بيع ما فضل وأنفق عليها فان لم يكن<sup>15</sup>  
 فيها فضل اقترض عليه فان أَمَرَ الحاكم المستأجر ان يُنفق  
 عليها قرضا جاز في اصح انقولين ويقبل قوله في النفقة بالمعروف  
 وان لم يكن حاكم فأنفق وأشهد رجوع وقيل لا يرجع<sup>20</sup> وان  
 مات احد المتكاريين والنعين المستأجرة باقية لم يبطل العقد  
 وان هلك النعين المستأجرة في يد المستأجر من غير عُدوان<sup>20</sup>  
 لم يضمن<sup>25</sup> وان انقضت الاجارة لنزوم المستأجر رد النعين وعليه  
 مؤنة الرد وقيل يجب ذلك على المؤجر فان اختلفا في الرد  
 فالقول قول المؤجر وان هلك النعين التي استؤجر على العمل

(212) فيها في يد الأجير فان كان العمل في ملك المستأجر  
او في غير ملكه والمستأجر مشاهد له لم يضمنه وان كان في  
غير ملك المستأجر ففيه قولان أصحهما أنه لا يضمن ويستحق  
الأجرة لما عمل في ملك المستأجر الى ان هلك ولا يستحق  
5 لما عمل في غير ملكه وان اختلف المستأجر والأجير المشترك  
في رد العين فقد قيل القول قول الاجير وقيل القول قول  
المستأجر وان باع المكري العين من المكري جاز ولم تنفسخ  
الاجارة بل يستوفي ما بقي بحكم العقد وان باع من غيره  
لم يصح في احد القولين ويصح في الآخر ويستوفي المستأجر  
10 ما بقي فان لم يعلم المشتري بالاجارة ثبت له الخيار وان كان  
عبدا فاعتقه عتق ويلزم المولى للعبد أقل الأمرين من أجرته  
او نفقته وان أجر العين من غير المستأجر لم يجز وان  
آجرها من المستأجر جاز في اظهر القولين وان انقضت مدة  
الاجارة وفي الارض زرع فان كان بتفريط (213) من المستأجر  
15 جاز اجباره على فله وتسوية الارض وجاز تركه بأجرة وان  
لم يكن بتفريط منه فقد قيل يجوز اجباره وقيل لا يجوز  
وان كانت الاجارة على عمل في الذمة جاز بلفظ السلم فان  
عقد بلفظ السلم اعتبر فيه قبض الأجرة في المجلس وان  
عقد بلفظ الاجارة فقد قيل يعتبر وقيل لا يعتبر ولا يستقر  
20 الأجرة في هذه الاجارة الا بالعمل ويجوز ان يعقد على عمل  
مع تجل وموجل وان هلك العين او غصبت لم تنفسخ الاجارة  
بل يطالب بالتبديل وان هرب المكري اكثري عليه فان تعدد  
ذلك ثبت للمكري الخيار بين ان يفسخ وبين ان يصبر الى

أن يَجِدَهُ ۖ وإذا دفع إليه ثوبًا فقطعه قميصًا فُقِلَ صاحبُ  
الثوب امرُتَكَ أن تقطعه قباءً فعليك الارش وقال الخياط بل  
امرُتَنِي بقميص فعليك الأجرَةُ تَحَالُفًا على ظاهر المذهب ولا  
يستحق الخياط الأجرَةَ وهل يلزم ارش المنقص فيه قولان

(214) باب الجعالة

5

وهو أن يجعل لمن عمل له عملًا عوضًا فيقول من بنى لي  
حائطًا أو رد لي آبقًا فله كذا فإذا عمل ذلك استحق  
الجُعْلُ ويجوز على عمل ما جهول ولا يجوز ألا بعوض معلوم  
ويجوز لهما الفسخ قبل العمل فأما بعد الشروع في العمل  
فيجوز للعامل الرجوع فيه ولا يجوز لصاحب العمل ألا بعد 10  
أن يضمن للعامل أجرًا ما عمله ۖ وإن اشترك جماعة في العمل  
اشتركوا في الجُعْل وإن عمل لغيره شيئًا من ذلك من غير  
شرط لم يستحق عليه الجُعْل فإن قل العامل شرطت لي عوضًا  
فالقول قول المعمول له وإن اختلفا في قدره تَحَالُفًا ۖ وإن أمر  
غسلًا بغسل ثوب ولم يُسَمَّ له شيئًا فغسل لم يستحق 15  
الأجرَةُ وقيل يستحق

• باب المسابقة

المُسَابَقَةُ على عوض كالأجرة في أحد القولين ويصح ممن يصح  
منه الأجرة ولا يجوز فسخها بعد لزومها ولا الزيادة فيها ولا  
الامتناع (215) من إتمامها وحكمها في خيار الشرط وخيار 20  
المجلس حكم الأجرة ويجوز أخذ الرهن والضمين فيهما

وكالجمالة<sup>ه</sup> في القول الآخر فيجوز فسخها والزيادة فيها والامتناع  
 من أتمامها ويفسخها متى شاء ولا يأخذ فيها الرهن والضمين<sup>ه</sup>  
 ويجوز ذلك على الرمي بالثياب والرمح والنزات وما أشبهها  
 من آلة الحرب ويجوز على الخيل والابل وفي الحمار والبغل قولان  
 ٥ وفي الفيل وجهان ولا يجوز على الأقدام والترايب والطيرة<sup>ه</sup> في  
 ظاهر المذهب وقيل يجوز ذلك وفي الصراع وجهان ٥ ولا يجوز  
 المسابقة بين الجنسين كالخيل والابل ويجوز على نوعين  
 كالعربي والبرذون<sup>ه</sup> \* ولا تجوز إلا على فرسين معروفين ٥ ولا تجوز  
 إلا على مسافة معلومة ابتداء وانتهاء ولا تجوز إلا على  
 ١٥ عوض معلوم ويجوز أن يكون العوض منهما ومن غيرها فان  
 أخرج أحدهما السبق<sup>ه</sup> على أن من سبق أحرز جاز وان  
 أخرج السبق على أن من سبق منهما أخذ الجميع لم يجز  
 إلا أن يكون معهما مختل وهو ثابت على فرس (216) كفي  
 نفرسيهما لا يخرج شيئاً فان سبقهما أحرز سبقهما وان سبقاه  
 ١٥ أحرز كل واحد منهما سبقه وان سبق أحدهما مع المختل  
 أحرز سبق المتأخر وان سبق أحدهما أخذ السبقين وان  
 أخرج الإمام من بيت المال أو أحد الرعية من ماله سبق  
 بين اثنين فشرط أن من سبق منهما فهو له جاز فان سبق  
 أحدهما استحق وان جاء معاً لم يستحقا وان شرط للسابق  
 ٢٠ وللآخر لم يجز وان كافوا ثلاثة فشرط لأثنين دون الثالث أو  
 أربعة فشرط لثلاثة دون الرابع جاز وان شرط للجميع وسوى

a) In Cod. L. وكالجمالة. b) Cod. O. والطيور. c) Sic in Cod. O.; haec verba in Codice L. desunt. d) In Cod. L. deest.

بينهم لم يجوز وان فاضل فجعل للسابق عشرة وللمتجلى تسعة  
وللمصلى ثمانية فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وان شرط  
أنه اذا سبق أحدهما أطعم السبق أصحابه لم تصح المسابقة  
على ظهر المذهب وقيل تصح ألا أنه يسقط المسمى ويجب  
عوض المثل وقيل تصح ولا تستحق شيئا والسبق في الخيل  
ان استوت أعناقها ان يسبق أحدهما بأجزء (217) من الراس  
من الأذن وغيره فان اختلفا في طول العنق او كان ذلك في  
الابل اعتبر السبق بالكاهل فان مات أحد الركوبين قبل الغاية  
بطل العقد وان مات أحد الركبين قام وارثه مقامه فان لم  
يكن له وارث استأجر الحاكم من يقوم مقامه وان كانت  
المسابقة على الرمي لم يجوز اخراج السبق منهما او من غيرهما  
ألا على ما ذكرناه في الخيل ولا يجوز حتى يتعين الرماة فان  
كانوا حزبين لم يجوز حتى يعرف كل واحد من راس الحزبين  
أصحابه قبل انعقد ولا يجوز ألا ممن يحسن الرمي فان خرج  
في أحد الحزبين من لا يحسن الرمي بطل انعقد فيه وسقط  
من الحزب الآخر بازائه وأحد ثم الرماة بالخيار بين فسخ  
العقد وبين الامضاء ولا يجوز ألا على عدد من الرشق معلوم  
وان يكون عدد الإصابة معلوما فان شوطا إصابة تسعة \* من  
تسعة او تسعة من عشرة \* او عشرة \* من عشرة لم يجوز في  
اصح انقولين وان يكون مدى الغرض معلوما فان شرط دون ٢٥

a) In Cod. O. et للمجلى transposita sunt. b) In

Codice L.: رماة. c) In Cod. L. deest. d) In Cod. L. deest,  
sed ab alia manu deinde est additum.



مائتَيْ ذراع جاز (218) وفيما زاد قيل يجوز الى مائتين  
 وخمسين ذراعاً وقيل يجوز الى ثلثمائة وخمسين ذراعاً فان  
 شرط الرمي الى غير غرض وان يكون السبق لأبْعَدَهُمَا رَمِيًّا  
 لم يصح وان يكون الغرض في نفسه معلوم الصفة معلوم  
 ٥ الطول والعرض والارتفاع والانخفاض في الأرض وان يعلم أنَّ  
 الرمي مُحَاطَةً أو مُبَادَرَةً أو مُنَاصَلَةً فالمحاطة ان يحطَّ أَكْثَرُهَا  
 إصابةً من عدد الآخر فيفضل له عدد معلوم يتفقان عليه  
 فينضله والمبادرة ان يشترطاً إصابة عشرة من عشرين فيبدر  
 أحدهما الى إصابة العشرة فينضل صاحبه والمنصالة ان  
 10 يشترطاً إصابة عشرة من عشرين على ان يستوفيا جميعاً  
 فيرميان معاً جميع ذلك فان أصاب كل واحد منهما العشرة  
 أو أكثر أو أقلَّ أَحْرَزَا سبقهما وان أصاب أحدهما دون العشرة  
 وان أصاب الآخر العشرة أو فوقها فقد نضله وان يكون البادئ  
 منهما معلوماً وقيل ان شرط ذلك (219) وجب الوفاء وان  
 15 لم يشترط جاز وان تشاحا أفرع بينهما ويرميان سهمًا سهمًا  
 فان شرط أحدهما ان يرمى بجميع سهامه حملاً على الشرط  
 وأن يكون صفة الرمي معلومة من القرع والخزق والخسق  
 والمرق والخرم فالقرع هو إصابة الشن والخزق ان يחדش  
 الشن ولا يثبت فيه والخسق ان يثبت فيه والمرق ان  
 20 ينفذ فيه والخرم ان يقطع طرف الشن ويكون بعض النضل  
 في الشن وبعضه خارجاً منه فيحملان على ما شرطاً فان شرطاً

أصابة حوالى الشئ فأصاب الشئ أو بعيداً منه لم يُحتسب  
 له<sup>٩</sup> وإن شرطاً الخسف وفي الغرض حصاةً منعت من الخسوف  
 فاختزق السهم وسقط حسب له خاسقاً وإن انقطع الوتر أو  
 انكسر القوس أو استغرق في المد فسقط أو عرضت في يده  
 ريح أو قبت ريح شديدة فرمى فأخطأ لم يُحتسب عليه وإن<sup>١٠</sup>  
 قبت ريح شديدة فأصاب لم يُحتسب له وإن انتقل الغرض  
 بالريح فأصاب موضعه (220) والشرط هو انقراع حسب له وإن  
 كان الشرط هو الخسوف فثبت السهم والموضع في صلابة الغرض  
 حسب له وإن أصاب السهم الأرض فازدلف وأصاب الغرض  
 حسب له في أحد القولين ولم يُحتسب له ولا عليه في القول<sup>10</sup>  
 الآخر وإن شرطاً الرمي بأنفسى العربية أو الفارسية أو أحدهما  
 يرمى بالعربية والآخر بالفارسية حبلًا عليه فإن أطلق العقد  
 حبلًا على نوع واحد وإن تلفت القوس أبدل وإن مات  
 الرامى بطل العقد وإن عرض عذر من مطر أو ريح أو ثيل  
 جاز قطع الرمي،<sup>15</sup>

### باب أحياء الموات وتملك المباحات

من جاز أن يملك الأموال جاز أن يملك الموات بالأحياء ولا  
 يجوز للكافر أن يملك بالأحياء في دار الإسلام ويملك في دار  
 الشرك<sup>٥</sup> وكُلُّ موات لم يُجبر عليه أثر ملك ولم يتعلق  
 بمصلحة عامر جاز تملكه بالأحياء وما جرى عليه (221) أثر<sup>20</sup>  
 ملك ولا يُعرف له مالك فإن كان في دار الإسلام لم يملك  
 بالأحياء وإن كان في دار الشرك فقد قيل يملك وقيل لا

يملكه والاحياء أن يهيئ الأرض لما يريد فان كان داراً  
 فبئان يبني ويسقف وان كان حظيرة فبئان يحسوط عليها  
 وينصب عليها الباب وان كان مزرعة فبئان يصلح ترابها ويسوق  
 اليها الماء وينزع في ظاهر المذهب وقيل يملك وان لم يزرع  
 ه وان كان بئراً او عيناً فبئان يحفرها حتى يصل الى الماء فيملك  
 المنحياً وما فيه من المعادن والشجر والكلأ وما ينبت فيه  
 وينبع ويملك معه ما يحتاج اليه من حريمه وموافقه وقيل لا  
 يملك الماء والمذهب الأول ولا يجب عليه بذل شيء من  
 ذلك الا الماء فانه يجب عليه بذل فضله للبهائم دون الزرع ه  
 10 وان تحاجر شيئاً من الموات بآن شرع في احيائه ولم يتم  
 فهو أحق به فان نقله الى غيره صار الثاني أحق به وان مات  
 قام وارثه مقامه فيه وان باع لم يصح بيعه (222) وقيل  
 يصح ه وان لم يحي وطالت المدة قيل له اما ان تُحيى  
 واما ان تُخلّيه لغيرك فان استمهل أمهل مدة قريبة فان لم  
 15 يحي جاز لغيره ان يُحييه ه وان أقطع الامام مواتاً صار  
 المقطع كالمتحجر ه وما بين العامر من الشوارع والرحاب ومقاعد  
 الأسواق لا يجوز تملكها بالاحياء ولا يجوز فيها البناء ولا  
 البيع ولا الشرى ومن سبق الى شيء منها جاز له ان يرتفق  
 بالقعود فيه ما لم يضّر بالمارة فان قام ونقل عنه قماشه كان  
 20 لغيره أن يقعد فيه وان طال مقامه وهناك غيره أقرع بينهما

a) In Cod. L. تُحيى cum hamza, et postea quoque ibi sic scriptum est.

وقيل يقدم<sup>٥</sup> الامام احدهما فان أقطع<sup>٦</sup> الامام شيئا من ذلك صار المقتطع<sup>٧</sup> أحق<sup>٨</sup> بالارتفاق به وان نقل عنه قماشه لم يكن لغيره ان يقعد فيه<sup>٩</sup> ومن حفر معدنا باضنا لا يتوصل الى ثيله الا بالعمل كمعدن الذهب والفضة والحديد وغيرها فوصل الى ثيله ملك ثيله وفي المعدن قولان احدهما يملكه الى القرار<sup>١٠</sup> والثاني (223) انه لا يملكه فاذا انصرف كان غيره أحق<sup>١١</sup> به وان طال مقامه وهناك غيره او سبق اثنان اليه أفرع بينهما وقيل يقدم<sup>١٢</sup> الامام احدهما وان أقطع<sup>١٣</sup> الامام شيئا من ذلك فان قلنا انه يملك المعدن بالعمل صح<sup>١٤</sup> الاقطاع وصار المقتطع أحق<sup>١٥</sup> به من غيره وان قلنا لا يملك فغى<sup>١٦</sup> الاقطاع قولان<sup>١٧</sup> احدهما لا يصح<sup>١٨</sup> والثاني يصح<sup>١٩</sup> فيما يقدر على العمل فيه ومن سبق الى معدن ظاهر يتوصل الى ما فيه بغير عمل كالقار والنقط والمومياء والياقوت والبسور والبرام والسيلح والكحل والحصى والمندر او الى شيء من المباحات كالصيد والسمك وما يؤخذ من البحر من اللؤلؤ والصدف وما ينبعث في السموات من<sup>٢٠</sup> الكلا والخطب وما ينبع من المياه في السموات وما يسقط من الثلوج وما يرميه الناس رغبة عنه او انتثر من الزروع والثمار وتركوه رغبة عنه فأخذ شيئا منه ملكه وان سبق اثنان الى ذلك وضاق (224) عنهما فان كانا يأخذان لتجارة قسم<sup>٢١</sup> بينهما وان كانا يأخذان القليل للاستعمال فقد قيل يقرع بينهما<sup>٢٢</sup>

٥) يقدم Codex L. ٦) يقطع Codex L. ٧) مقتطع Codex L. ٨) أحق Codex L. ٩) يقعد Codex L. ١٠) القرار Codex L. ١١) أحق Codex L. ١٢) يقدم Codex L. ١٣) يقطع Codex L. ١٤) صح Codex L. ١٥) أحق Codex L. ١٦) غى Codex L. ١٧) قولان Codex L. ١٨) لا يصح Codex L. ١٩) يصح Codex L. ٢٠) من Codex L. ٢١) قسم Codex L. ٢٢) يقرع بينهما Codex L.

وقيل يقسم الامام بينهما وقيل يقدم احدهما وان اقطع الامام شيئاً من ذلك لم يصح اقطاعه فان كان من ذلك ما يلزم عليه مؤنة بأن يكون بفرض الساحل موضع اذا حصل فيه الماء حصل منه منحة جاز ان يملك بالاحياء وجزاء للامام اقطاعه وان حتمى الامام ارضاً لتعزى فيها ابدل الصدقة ونعم الجزية وخيل المقاتلة واموال الكشيرية ومال من يضعف عن الابعاد في طلب النجعة ولم يضر ذلك بالناس جاز في اصح القولين ولم يجر في الاخر فان زالت الحاجة جاز ان يعاد الى ما كان وقيل ما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز تغييره به حاله 10

### باب النقطة

اذا وجد الحُرُّ الرشيدُ نقطة في غير الحرم في موضع يأتى عليها (225) فالأولى ان يأخذها وان كانت في موضع لا يأتى عليها لزمه ان يأخذها وقيل فيه قولان في الحالين احدهما 15 يجب الاخذ والثنان يستحب ثم يتعرف وعدها وعفاصها ووكاءها وجنسها وصفتها وقدرها ويستحب ان يشهد عليها وقيل يجب فان اراد حفظها على صاحبها لم يلزمه التعريف وان اراد ان يملكها عرفها سنة على ابواب المساجد والاسواق وفي الموضع الذى وجدها فيه ويقول من ضاع منه شيء او 20 من ضاع منه دنائب وقيل ان كان قليلاً كفاه ان يعرفه في الحال

اى وهى المجموعة لمصالحى a) In Codice O. sic explicatur:   
المسلمين.

ثُمَّ يَمْلِكُهُ وَقُدْرُ الْقَلِيلُ بِالْدينَارِ وَقُدْرُ بِالْدرهمِ وَقُدْرُ بِمَا لَا  
 يَقْطَعُ فِيهِ السَّارِقُ وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّه لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَلِيلِ  
 وَالْكَثِيرِ وَيَجُوزُ التَّعْرِيفُ فِي سَنَةِ مُتَفَرِّقَةٍ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَالْأَوَّلُ  
 أَظْهَرُ فَإِذَا عُرِفَ وَاخْتَارَ التَّمْلُكُ مَلِكٌ وَقِيلَ يَدْخُلُ فِي مَلِكِهِ  
 بِالتَّعْرِيفِ وَإِنْ هَلَكَ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ  
 مَا مَلَكَ (226) ضَمِنَ وَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا قَبْلَ التَّمْلُكِ أَخَذَهَا  
 مَعَ زِيَادَتِهَا وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ التَّمْلُكِ أَخَذَهَا مَعَ الزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ  
 دُونَ الزِّيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ وَإِنْ جَاءَ مَنْ يَدْعِيهَا وَوَصَفَهَا وَغَلَبَ عَلَى  
 ظَنِّهِ صَدَقَهُ جَازٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ وَلَا يُلْزَمُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَإِنْ وَجَدَ  
 اللفظةَ فِي النَحْوِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَلْتَقِطَهَا إِلَّا لِلْحِفْظِ عَلَى ظَاهِرِ 10  
 الْمَذْهَبِ وَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَلْتَقِطَ لِلتَّمْلُكِ وَإِنْ كَانَ الْوَاجِدُ عَبْدًا  
 فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَجُوزُ اتِّقَاطُهُ وَيَمْلِكُهُ السَّيِّدُ بَعْدَ اتِّخَاذِهِ  
 أَمَّا بِتَعْرِيفِهِ أَوْ تَعْرِيفِ الْعَبْدِ وَالثَّانِي لَا يَجُوزُ فَإِنْ تَلَقَّتْ فِي  
 يَدِهِ ضَمِنَهَا فِي رَقَبَتِهِ وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى السَّيِّدِ زَالَ عَنْهُ الضَّمَانُ  
 وَإِنْ كَانَ نِصْفُهُ حُرًّا وَنِصْفُهُ عَبْدًا فَهُوَ كَالْحُرِّ عَلَى الْمُنْصَوِّصِ 15  
 فَيَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْلَاهُ يَعْرِفَانِ وَيَمْلِكَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا  
 مُهَاطَاةٌ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهَاطَاةٌ فَهَلْ تَدْخُلُ اللفظةُ فِيهَا قَوْلَانِ  
 أَحَدُهُمَا أَنَّهَا تَدْخُلُ فَإِنْ وَجَدَهَا فِي يَوْمِهِ كَانَتْ لَهُ وَإِنْ وَجَدَهَا  
 (227) فِي يَوْمِ السَّيِّدِ فَهِيَ لَهُ وَالثَّانِي لَا تَدْخُلُ فَتَكُونُ بَيْنَهُمَا  
 وَخُرِجَ فِيهِ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّه كَالْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ مُكَاتَبًا فَفِيهِ قَوْلَانِ 20  
 أَحَدُهُمَا أَنَّه كَالْحُرِّ يَعْرِفُ وَيَمْلِكُ وَالثَّانِي أَنَّه لَا يَلْتَقِطُ فَإِذَا  
 أَخَذَ انْتَزَعَ لِلْحَاكِمِ مِنْ يَدِهِ وَعَرَفَهُ ثُمَّ يَتَمَلَّكُ الْمَكَاتِبُ وَإِنْ كَانَ  
 فَاسِقًا كُرِهَ لَهُ أَنْ يَلْتَقِطَ فَإِنْ انْتَفِطَ أَقْبَرُ فِي يَدِهِ فِي أَحَدِ

انقولين ويُنتزع في الآخر ويسلم الى ثقة وهل ينفرد بالتعريف  
 فيه قولان أحدهما ينفرد به والثاني أنه يضم اليه من يشرف  
 عليه فاذا عرف تملكه وان كان كافراً فقد قيل يلتقط ويملك  
 وهو الأصح وقيل لا يلتقط في دار الاسلام ولا يملكه وان وجد  
 ٥ جارية تحب له لم يجوز ان يلتقطها للتملك بل يأخذها للاحتفاظ  
 وان وجد ضائقة تمتنع من صغار السباع بقوته كالأبل والبقر او  
 لسرعته كالطبي او بطيرانه كالحمام فان كان في مهلكة لم  
 يلتقطها للتملك فان التلقظ لذلك ضمن (228) وان سلمه الى  
 الحاكم برى من الضمان وان التلقظ للاحتفاظ فان كان حاكماً  
 10 جاز وان كان غيره فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وان كان  
 مملاً لا يمتنع كالغنم وصغار الأبل والبقر جاز التلقاطه فاذا التلقطه  
 فهو بالخيار بين ان يحفظها على صاحبها ويتبرع بالانفاق عليها  
 وبين ان يعرفها سنة ثم يملكها وبين ان يأكلها ويغرم قيمتها  
 اذا جاء صاحبها او يبيعها في الحال ويحفظ ثمنها على صاحبها  
 15 ويعرفه سنة ثم يملكه فان وجد في البلد فهو لقطة يعرفها  
 سنة الا أنه اذا وجدها في البلد لا يأكل وفي الصحراء  
 يأكل وقيل هو كما لو وجد في الصحراء لا يأخذ الممتنع  
 ويأخذ غير الممتنع الا أنه ليس له الاكل في البلد وله الاكل  
 في الصحراء وان كان ما وجد مملاً لا يمكن حفظه كالهريسة  
 20 وغيرها فهو مخير بين ان يأكل وبين ان يبيع فان أكل عزل  
 قيمته مدة التعريف وعرف سنة ثم يتصرف فيها (229) وقيل

يَعْرِفُ وَلَا يَعْزِلُ الْقِيَمَةَ وَإِذَا أَرَادَ الْبَيْعَ دَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ الْحَاكِمُ بَاعَ بِنَفْسِهِ وَحَبَسَ ثَمَنَهُ وَإِنْ كَانَ مَا وَجَدَهُ يُمَكِّنُ  
إِصْلَاحَهُ كَالرُّضْبِ فَإِنْ كَانَ الْحَظُّ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ وَإِنْ كَانَ فِي  
تَاخْفِيفِهِ جَفَفَهُ<sup>١</sup>.

### باب اللقيط

وَالْتِقَاطُ الْمَذْبُوقِ قَرُصٌ عَلَى الْكِفَايَةِ فَإِذَا وَجِدَ لَقِيطٌ حُكْمَ  
بَحْرِيَّتِهِ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ مُتَّصِلٌ بِهِ أَوْ تَحْتَ رَأْسِهِ فَهُوَ لَهُ وَإِنْ  
كَانَ مَدْفُونًا تَحْتَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَإِنْ كَانَ بِقُرْبِهِ فَقَدْ قِيلَ هُوَ لَهُ  
وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ وَإِنْ وَجِدَ فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِينَ وَفِيهِ مُسْلِمُونَ أَوْ  
فِي بَلَدٍ كُنْ لَهُمْ ثُمَّ أَخَذَهُ الْكُفَّارُ فَهُوَ مُسْلِمٌ وَإِنْ وَجِدَ فِي 10  
بَلَدٍ فَتَنَحَّهَ الْمُسْلِمُونَ وَلَا مُسْلِمٌ فِيهِ أَوْ فِي بَلَدٍ الْكُفَّارِ وَلَا  
مُسْلِمٌ فِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ وَإِنْ وَجِدَ فِي بَلَدٍ الْكُفَّارِ وَفِيهِ مُسْلِمُونَ  
فَقَدْ قِيلَ هُوَ مُسْلِمٌ وَقِيلَ هُوَ كَافِرٌ فَإِنْ أَلْتَقَطَهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَمِينٌ  
مُقِيمٌ أَقَرَّ فِي يَدِهِ وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا مَعَهُ وَقِيلَ  
يَجِبُ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ كَانَ نَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ (230) وَلَا يُنْفِقُ 15  
عَلَيْهِ الْمَلْتَقِطُ مِنْ مَالِهِ بَغَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ فَإِنْ أَنْفَقَ بَغَيْرِ إِذْنِهِ  
ضَمِنَ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْحَاكِمُ جَازَ وَقِيلَ عَلَى قَوْلَيْنِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ  
يَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمٌ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَشْهَادٍ ضَمِنَ  
وَإِنْ أَشْهَدَ فِيهِ قَوْلَانِ وَقِيلَ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا يَضْمَنُ وَالثَّانِي لَا  
يَضْمَنُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ 20

<sup>١</sup> تحفيقه جففه. habet, et Cod. O. تحفيقه جففه. a) Cod. L.



لم يكن ففيه قولان احدهما يستقرض له في ذمته والثاني  
يقسط على المسلمين من غير عوض<sup>٥</sup> وان اخذه عبداً او  
فاسقاً \* لم يقر في يده<sup>٥</sup> وان اخذه كافر<sup>٥</sup> فان كان اللقيط  
محكوماً باسلامه لم يقر في يده وان كان محكوماً بكفره اقر<sup>٥</sup>  
في يده<sup>٥</sup> وان اخذه طاعناً<sup>٥</sup> فان لم يختبر امانته لم يقر في  
يده وان اختبر نظره<sup>٥</sup> فان كان طاعناً الى البادية والقيط في  
حضر لم يقر في يده وان كان طاعناً الى بلد اخر ففيه وجهان  
وان كان اللقيط في البادية واخذه حضري يريد حمله الى  
الحضر جاز وان كان بدوياً فان كان له موضع راتب اقر في  
يده<sup>١٠</sup> (251) وان كان ينتقل من موضع الى موضع فقد قيل يقر<sup>١٠</sup>  
وقيل لا يقر<sup>١٠</sup> وان التقطه رجلان من اهل الكفانة واحدهما  
موسر والاخر معسر فالموسر أولى وان كان احدهما مقيماً  
والاخر طاعناً فالمقيم أولى وان تساوى وتشاحا اقرع بينهما فان  
ترك احدهما حقه اقر في يد الاخر وقيل يرفع الى الحاكم  
حتى يقر في يد الاخر وليس بشيء<sup>١٥</sup> وان ادعى كل واحد  
منهما انه الملتقط فان كان في يد احدهما فالقول قوله مع  
يمينه وان كان في يدهما اقرع بينهما وان لم يكن في يد  
واحد منهما سلمه الحاكم الى من يري منهما او من غيرهما  
وان اقام احدهما بينة حكمة له وان اقاما بينتين مختلفتي  
التاريخ قدم اقدمهما تاريخاً وان كانتا متعارضتين سقطتا في

اي مسافر : Cod. O. explicat. b) انتزع منه. a) In Cod. O.

c) Cod. O. نظرت.

أحد القولين وصار كما لو لم تكن لهما بينة وإن ادعى نسبه  
 مسلم لحق به وتبعه في الإسلام فإن كان هو الملتقط  
 استحب أن يقال له من أين هو ابنك فإن ادعاه كافر لحق به  
 فإن أقام (252) البينة على ذلك تبعه الولد في الكفر وسلم  
 إليه وإن لم يقيم البينة لم يتبعه في الكفر ولم يسلم إليه وقيل<sup>5</sup>  
 أن أقام البينة جعل كافرًا قولًا واحدًا وإن لم يقيم البينة ففيه  
 قولان وإن ادعت<sup>6</sup> امرأة نسبه لم يقبل في ظاهر النص إلا  
 ببينة وقيل يقبل وقيل إن كان لها زوج لم يقبل وإن لم يكن  
 لها قبل وإن ادعاه اثنان ولا أحدهما بينة قضى له وإن لم  
 يكن لواحد منهما بينة أو لكل واحد منهما بينة عرض<sup>7</sup> على<sup>10</sup>  
 القافة فإن كان لأحدهما يد لم تقدم بينته باليد فإن ألحقته  
 القافة بأحدهما لحق به وإن ألحقته بهما أو ثقتة عنهما أو  
 أشكل عليهما أو لم تكن قافة ترك حتى يبلغ فينتسب إلى من  
 تميل نفسه إليه وإن ادعى رجل رقه لم يقبل إلا ببينة تشهد  
 بأن أمته ولدته وفيه قول آخر أنه لا يقبل حتى يشهد<sup>8</sup> بأن<sup>15</sup>  
 أمته ولدته في ملكه وإن قتل اللقيط عبدًا فللإمام أن يقتصر  
 من القاتل أن رأى ذنك وله أن يأخذ الدية أن رأى ذلك  
 وإن قطع (253) صرقه عبدًا وهو مؤسر انتظر حتى يباغ وإن  
 كان فقيرًا فإن كان معنوها كان للإمام أن يعفو على من يأخذ<sup>9</sup>  
 وينفق عليه وإن كان عاقلاً انتظر حتى يبلغ وإن بلغ فقدفه<sup>20</sup>  
 رجل وادعى أنه عبد وقال اللقيط بل أنا حر ففيه قولان

تشهد Codd. ادعته Cod. L. لم sine نو Cod. L. a)

اصحهما أنَّ القول قول القاذف وأن جنى عليه حرُّ فقال أنت  
عبد وقال بل أنا حرُّ فالقول قول اللقيط فيحلف ويقتص منه  
وقيل فيه قولان كالقذف وان بلغ اللقيط ووصف الكفر فان كان  
حكمه باسلامه تبعاً لأبيه فالمنصوص أنه لا يُقرُّ عليه وخُرج فيه  
قول آخر أنه يقرُّ عليه وان حكمه باسلامه بالدار ثم بلغ ووصف  
الكفر فالمنصوص ان يقال له لا تُقبل منك إلا الاسلام ويُفزع<sup>b</sup>  
فان أقام على الكفر قبل منه وخُرج فيه قول آخر أنه كالمحكوم  
باسلامه بأبيه وان بلغ وسكت فقتله مسلم فقد قيل لا قسود  
عليه وقيل يجب ان حكمه باسلامه بأبيه فعليه القسود  
10 وان حكمه باسلامه بالدار فلا قسود عليه هـ وان بلغ وباع (234)  
واشتري ونكح وطلق وجنى وجنى عليه ثم أقر بالرق فقد  
قيل فيه قولان أحدهما يُقبل إقراره والثاني لا يُقبل وقيل يُقبل  
إقراره قولاً واحداً وفي حكمه قولان أحدهما يُقبل في جميع  
الأحكام والثاني يفصل فيقبل فيما عليه ولا يُقبل فيما له هـ

### باب الوقف

15

الوقف قربة مندوب اليه ولا يصح إلا ممن يجوز تصرفه في  
ماله ولا يصح إلا في عين معينة فان وقف شيئاً في الذمة  
بأن قال وفعت فرساً او عبداً لم يصح ولا يصح إلا في عين  
يُمكن الانتفاع بها مع بقائها على الدوام كالعقار والحيوان والأثاث  
20 فان وقف ما لا يُنتفع به مع بقائه كالأثمان والطعام او ما لا

a) Codd. تُقبل. b) Cod. L. وَنُفِّعَهُ.

يُنْتَفَعُ بِهِ عَلَى الدَّوامِ كَالْمَشْمُومِ لَمْ يَجْزِ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى  
مَعْرُوفٍ وَبَيِّنٍ كَالْوَقْفِ عَلَى الْأَقْرَبِ وَالْفُقَرَاءِ وَالْفَنَاطِرِ وَسُبُلِ الْخَيْرِ  
فَإِنْ وَقَفَ عَلَى قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَوْ عَلَى حَرْبِيٍّ أَوْ مُرْتَدٍّ لَمْ يَجْزِ  
(235) وَإِنْ وَقَفَ عَلَى ذِمَّتِي جَازٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقِفَ عَلَى نَفْسِهِ  
وَلَا عَلَى مَاجْهُولٍ كَرَجُلٍ غَيْرِ مَعِينٍ وَلَا عَلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ الْغَلَّةَ  
كَالْعَبْدِ وَالْخَمَلِ فَإِنْ وَقَفَ عَلَى مَنْ يَجُوزُ ثُمَّ عَلَى مَنْ لَا يَجُوزُ  
بَطُلَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَصَحَّ فِي الْآخَرِ وَيَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ  
إِلَى الْوَقْفِ وَهَلْ يَخْتَصُّ بِهِ فَقَرَاءٌ أَوْ يَشْتَرِكُ فِيهِهِ الْفُقَرَاءُ  
وَالْأَغْنِيَاءُ فِيهِ قَوْلَانِ وَقِيلَ يَخْتَصُّ بِهِ الْفُقَرَاءُ قَوْلًا وَاحِدًا فَإِنْ  
وَقَفَ عَلَى مَنْ لَا يَجُوزُ ثُمَّ عَلَى مَنْ يَجُوزُ فَقَدْ قِيلَ يَبْطُلُ<sup>10</sup>  
قَوْلًا وَاحِدًا وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَبْطُلُ وَالثَّانِي يَصَحُّ فَإِنْ  
كَانَ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُ انْقِرَاضِهِ  
كَالْمَاجْهُولِ صُرِفَ الْغَلَّةُ إِلَى مَنْ يَصَحُّ وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يُمَكِّنُ  
اعْتِبَارُ انْقِرَاضِهِ كَالْعَبْدِ فَقَدْ قِيلَ يُصَرَّفُ فِي الْحَالِ إِلَى مَنْ يَجُوزُ  
الْوَقْفُ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَا يُصَرَّفُ إِلَيْهِ إِنْ يَنْقَرِضُ وَقِيلَ يَكُونُ<sup>15</sup>  
لِلْأَقْرَبِ الْوَقْفُ إِلَى أَنْ يَنْقَرِضَ ثُمَّ يُصَرَّفُ إِلَى مَنْ يَجُوزُ الْوَقْفُ  
عَلَيْهِ هـ وَإِنْ وَقَفَ (236) عَلَى رَجُلٍ بَعَيْنِهِ ثُمَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ فَرَدَّ  
الرَّجُلُ بَطُلَ فِي حَقِّهِ وَفِي حَقِّ الْفُقَرَاءِ قَوْلَانِ فَإِنْ وَقَفَ وَسَكَتَ  
عَنِ السُّبُلِ بَطُلَ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَيَصَحُّ فِي الْآخَرِ فَيُصَرَّفُ إِلَى  
أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَقْفِ وَلَا يَصَحُّ الْوَقْفُ إِلَّا بِالْعَوْلِ وَأَنْفَاضِ<sup>20</sup>  
وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ وَسَبَلْتُ وَفِي قَوْلِهِ حَرَمْتُ وَأَبَدْتُ وَجَبَانُ وَإِنْ  
قَالَ تَصَدَّقْتُ لَمْ يَصَحَّ الْوَقْفُ حَتَّى يَنْوِيَهُ أَوْ يَقْرَنَ بِهِ مَا يَدُلُّ  
عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ صَدَقَةٌ مَكْرَمَةٌ أَوْ مُؤَبَّدَةٌ أَوْ صَدَقَةٌ لَا تَبْسَاحُ وَمَا

أشبهها وإذا صحَّ الوقف لزم فإن شرط فيه الخيار أو شرط أن  
 يبيعه متى شاء بطل ولا يجوز أن يعلّق ابتداءه على شرط  
 فإن علّقه على شرط بطل وإن علّق انتهاءه بأن قال وقفت هذا  
 إلى سنة بطل في أحد القولين ويصح في الآخر ويصرف بعد  
 السنة إلى أقرب الناس إلى الواقف وينتقل الملك في الرقبة  
 بالوقف عن الواقف في ظاهر المذهب فقد قيل ينتقل إلى  
 الله تعالى (257) وقيل إلى الموقوف عليه وقيل فيه قولان ويملك  
 الموقوف عليه غلّة الوقف ومنفعتَه وصوفه ولبنه فإن كان جارية  
 لم يملك وطئها وفي التنزيح أوجه أحدها لا يجوز بحال  
 10 والثاني يجوز للموقوف عليه والثالث يجوز للحاكم فإن وطئت  
 أخذ الموقوف عليه المهر وإن أنثت بولد فقد قيل يملكه  
 الموقوف عليه ملكًا يملك التصرف فيه بالبيع وغيره وقيل هو  
 وقف كالأم وإن أنثت اشترى بقيمته ما يقوم مقامه وقيل إن  
 قلنا أنه للموقوف عليه فهي له وإن قلنا أنه لله تعالى اشترى  
 15 بها ما يقوم مقامه وإن جنى خطأ وقلنا هو له فالأرض عليه وإن  
 قلنا لله تعالى فقد قيل في ملك الواقف وقيل في بيت المال  
 وقيل في كسبه وينظر في الوقف من شرطه الواقف فإن شرط  
 النظر لنفسه جاز وإن لم يشترط نظر فيه الموقوف عليه في  
 أحد القولين والحاكم في القول الآخر ولا يتصرف الناظر فيه إلا  
 20 على وجه النظر (258) والاحتياط فإن احتاج إلى نفقة أنفق  
 عليه من حيث شرط الواقف فإن لم يشترط أنفق عليه من  
 الغلّة ويصرف الباقي إلى الموقوف عليه والمستأحب أن لا يوجر  
 الوقف أكثر من ثلاث سنين فإن مات الموقوف عليه في أثناء

المُدَّة انفساخت الاجارة وقيل لا تنفسخ ويصرف أجره ما مضى  
الى البطن الأول وما بقى الى البطن الثانى ويصرف الغلة على  
شروط الواقف من الأثرة والتقديم والتأخير والجمع والترتيب  
واخراج من شاء بصفة وإذخاله بصفة فان وقف على الفقراء  
جاز ان يصرف الى ثلاثة منهم وان وقف على قبيلة كثيرة بطل  
الوقف فى احد القولين وصح فى الآخر ويجوز ان يصرف الى  
ثلاثة منهم وان وقف على موانيه وله موال من أعلى وموال من  
اسفل فقد قيل يبطل وقيل يصح ويصرف الى الموال من أعلى  
وقيل يقسم بينهما وهو الأصح وان وقف على زيد وعمرو وبكر  
ثم على الفقراء فمات زيد صرف الغلة (259) الى من بقى من  
أهل الوقف فاذا انقضوا صرفت الى الفقراء،

### باب الهبة

الهبة مندوب اليها وللاقارب أفضل ويستحب لمن وهب لأولاده  
ان يسوى بينهم ولا تصح الا من جائز التصرف فى ماله غير  
مكجور عليه ولا يجوز هبة المجهول ولا هبة ما لا يقدر على  
تسليمه وما لا يتم ملكه عليه كالمبيع قبل القبض ولا يجوز  
تعليقه على شرط مستقبل ولا بشرط ينافى مقتضاه فان قال  
أعمرتك هذا الدار وجعلتها لك حياتك وعقبك من بعدك  
صح وان لم يذكر العقب صح ايضا وتكون له فى حياته ولعقبه  
من بعد موته وقيل فيه قول آخر أنه باطل وفيه قول آخر أنه

وهى الأنفراد In Codice O. sic explicatur: a)

يُصَحِّحُ وَيَكُونُ لِلْمُعْتَمِرِ فِي حَيَاتِهِ فَإِذَا مَاتَ رَجَعَ إِلَى الْمُعْتَمِرِ أَوْ إِلَى  
 وَرَثَتِهِ إِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ وَإِنْ قَالَ جَعَلْتُهَا لَكَ حَيَاتَكَ فَإِذَا مُتَّ  
 رَجَعْتَ إِلَيَّ بَطْلٌ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَصَحِّحُ فِي الْآخِرِ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ  
 بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِنْ قَالَ (240) أَرْقَبْتُكَ هَذِهِ الدَّارُ فَإِنْ مُتَّ قَبْلِي  
 ٥ عَادْتَ إِلَيَّ وَإِنْ مُتَّ قَبْلَكَ اسْتَقَرَّتْ لَكَ صَحِّحُ وَيَكُونُ حُكْمُهُ  
 حُكْمُ الْعُمَرَى ٥ وَلَا يُصَحِّحُ شَيْءٌ مِنَ الْهَبَاتِ إِلَّا بِالْإِجْبَابِ وَالْقَبُولِ  
 وَلَا يَمْلِكُ الْمَسَالُ فِيهِ إِلَّا بِالْقَبْضِ وَلَا يُصَحِّحُ الْقَبْضُ إِلَّا بِإِذْنِ  
 الْوَاهِبِ فَإِنْ وَهَبَ مِنْهُ شَيْئًا فِي يَدِهِ أَوْ رَهْنَةً عِنْدَهُ لَمْ يُصَحِّحْ  
 الْقَبْضُ حَتَّى يَبْذُنَ فِيهِ وَيَمْضَى زَمَانٌ يَتَأْتَى فِيهِ الْقَبْضُ وَقِيلَ  
 ١٠ فِي الرِّهْنِ لَا يُصَحِّحُ إِلَّا بِالْإِذْنِ وَفِي الْهَبَةِ يُصَحِّحُ مِنْ غَيْرِ إِنْ  
 وَقِيلَ فِيهِمَا قَوْلَانِ وَإِنْ مَاتَ الْوَاهِبُ قَبْلَ الْقَبْضِ قَامَ الْوَارِثُ  
 مَقَامَهُ إِنْ شَاءَ أَقْبَضَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُقْبَضْ وَقِيلَ يَنْفَسَخُ الْعَقْدُ  
 وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَإِنْ وَهَبَ الْآبُ أَوْ الْأُمُّ أَوْ أَبُوهُمَا أَوْ جَدُّهُمَا  
 شَيْئًا لِلْوَلَدِ وَأَقْبَضَهُ آيَاهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ وَإِنْ تَصَدَّقَ  
 ١٥ عَلَيْهِ فَلَمْ يَنْصُوصْ أَنَّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَقِيلَ لَا يَرْجِعُ فَإِنْ زَادَ الْمَوْهوبُ  
 زِيَادَةً مُمَيَّزَةً كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرَةُ رَجَعَ فِيهِ دُونَ الزِّيَادَةِ وَإِنْ أَفْلَسَ  
 الْمَوْهوبُ لَهُ وَحُجِرَ عَلَيْهِ فَقَدْ قِيلَ يَرْجِعُ وَقِيلَ لَا يَرْجِعُ وَإِنْ  
 كَاتَبَ (241) الْمَوْهوبُ أَوْ رَقَنَهُ لَمْ يَرْجِعْ فِيهِ حَتَّى تَنْفَسَخَ  
 الْكِتَابَةُ وَيَنْفَكَّ الرِّهْنُ وَإِنْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ لَمْ يَرْجِعْ فِي الْحَالِ وَقِيلَ  
 ٢٠ أَنْ وَهَبَ مِمَّنْ يَمْلِكُ الْوَاهِبُ الرَّجُوعَ فِي هَبَتِهِ جَازَ لَهُ أَنْ  
 يَرْجِعَ عَلَيْهِ فَإِنْ عَادَ الْمَبِيعُ أَوْ الْمَوْهوبُ فَقَدْ قِيلَ لَا يَرْجِعُ

وقيل يرجع وان وطئ الواهب للجارية الموهوبة كان ذلك رجوعاً  
وقيل لا يكون رجوعاً ومن وهب شيئاً ممن هو أعلى منه  
ففيه قولان أحدهما لا يلزمه الثواب والثاني يلزمه وفي قدر  
الثواب أقوالاً أحدها يشيبه الى ان يرضى والثاني يلزمه قدر  
الموهوب والثالث يلزمه ما يكون ثواباً لمثله في العادة فان لم  
يثبته ثبت للواهب الرجوع وان قلنا لا يلزمه الثواب فشرط  
ثواباً مجهولاً بطل وان شرط ثواباً معلوماً ففيه قولان وان قلنا  
يلزمه الثواب فشرط ثواباً مجهولاً جاز وان شرط ثواباً معلوماً  
ففيه قولان أحدهما أنه يبطل ويكون حكمه حكم البيع  
الباطل والثاني أنه يصح ويكون حكمه حكم البيع الصحيح ٤٥

#### (242) باب الوصية

من جاز تصرفه في ماله جازت وصيته ومن لا يجوز تصرفه  
كالمعتوه والمبرس<sup>٤</sup> لا يصح وصيته وفي الصبي المميز والمبذر  
قولان ولا تصح الوصية الا الى حر مسلم بالغ عاقل عدل فان  
وصى اليه وهو على غير هذه الصفات فصار عند الموت على ٤٥  
هذه الصفات جاز وقيل لا يجوز وان وصى الى أعمى فقد  
قيل تصح وقيل لا تصح ويجوز ان يوصى الى نفسين فان  
أشرك بينهما في أنظر لم يجز لأحدهما ان ينفرد بالتصرف  
وان وصى الى شيء لم يصير وصياً في غيره ولو وصى ان  
يوترك فيما لا يتولى مثله بنفسه وليس له ان يوصى فان جعل ٥٥

٤) Semper in Codice L. مبرس ٥) Cod. O. اوصى.



اليه ان يُوصى ففيه قولان وان وصى الى رجل ثم بعده الى  
 آخر جازاً ولا يتم الوصية اليه الا بالقبول وله ان يقبل في الحال  
 وله ان يقبل في الثاني \* وللموصى ان يعزله متى شاء وللوصى  
 ان يعزل نفسه متى شاء <sup>٥</sup> ولا يجوز الوصية الا في معروف  
 ٥ (243) من قضاء دين وأداء حجة والنظر في أمر الصغار وتفرقة  
 الثلث وما أشبه ذلك فان وصى بمغصية كبناء كنيسة او كتب  
 التورية او بما لا قرينة فيه كالبيع من غير محاباة لم تصح وان  
 وصى لوارث عند الموت لم تصح الوصية في احد القولين  
 وتصح في الآخر ويقف على الاجازة وهو الاصح وان وصى للقائل  
 10 بطلت الوصية في احد القولين وصحت في الآخر وهو الاصح  
 وان وصى لحربي فقد قيل تصح وقيل لا تصح وان وصى  
 لقبيلة كثيرة او لمواليه وله سوال من أعلى وسوال من أسفل  
 فعلى ما ذكرناه في الوقف وان وصى لما تحمل هذه المرأة فقد  
 قيل تصح وقيل لا تصح ويستحق الوصية بالموت ان كانت  
 15 لغير معين وان كانت لمعین ففيه اقوال احدها يملكه بالموت  
 والثاني بالموت والقبول والثالث وهو الاصح أنه موقوف فان قبل  
 حكم له بالملك من حين الموت وان رد حكم باقها ملك للوارث  
 (244) وان لم يقبل ولم يرد وطالب الورثة خيرة الحاكم بين  
 القبول والرد فان لم يفعل حكم عليه بالابطال وان قبل الوصية  
 20 وقبض ثم رد لم يصح الرد وان رد بعد القبول وقبل القبض

a) In Cod. O.: وللموصى اليه ان يعزل نفسه متى شاء وللموصى

ان يعزله متى شاء

فقد قيل يبطل وقيل لا يبطل <sup>والأول أصح</sup> وان مات الموصي له <sup>هـ</sup> قبل الموصى بطلت الوصية وان مات بعد موته قام وارثه مقامه في القبول والرد <sup>ويجوز الوصية بثالث المال</sup> وان كان ورثته أغنياء استحسب ان يستوفي الثلث وان كانوا فقراء استحسب ان لا يستوفي الثلث فان أوصى بأكثر من الثلث ولا وارث له بطلت الوصية فيما زاد على الثلث وان كان له وارث ففيه قولان أحدهما تبطل الوصية والثاني تصح وتقف على اجازة الوارث فان أجاز صح وان رد بطل ولا يصح الرد والاجازة إلا بعد الموت فان أجاز ثم قل أجزت لأتى ظننت أن المال قليل وقد بان خلافه فانقول قوله مع يمينه (245) أنه لم يعلم <sup>10</sup> وان قال ظننت أن المال كثير وقد بان خلافه ففيه قولان أحدهما يقبل والثاني لا يقبل <sup>وما وصى به من التبرعات</sup> يعتبر من الثلث سواء وصى به في الصحة أو المرض وما وصى به من الواجبات ان قييد بالثلث اعتبر من الثلث وان أضلف فالأظهر أنه لا يعتبر من الثلث وقيل يعتبر وقيل ان كان قد <sup>15</sup> قرن بما يعتبر من الثلث وان لم يقرن بذلك لم يعتبر وما تبرع به في حياته كالهبة والعنف والوقف والمحاباة والكتابة وصداقات التطوع ان كان قد فعله في الصحة لم يعتبر من الثلث وان كان فعله في مرض مخوف كالبرسام والرعاف الدائم والزحير المتواتر وطلق الحامل وما أشبه ذلك واتصل بالموت <sup>20</sup>

a) Cod. O. اليه. b) Cod. O. addit من انثلث quod facile subintelligitur. c) In Cod. O. explicatur: وهو مرض

يرتفع الى الدماغ بغير (بغير ل) العقل

اعتُبر من الثلث وان فعله في حال التحام الحرب او تموج  
 البحر او التقديم للقتل ففيه قولان احدهما يُعتبر من الثلث  
 والثاني لا يعتبر وان وصى بخدمة عبد اعتبرت (246) قيمته  
 من الثلث على المنصوص وقيل يعتبر المنفعة من الثلث فاذا  
 ٥ هجر الثلث عن التبرعات المنجزة في حال المرض بُدئ بالاول  
 فالاول فان وقعت دفعة واحدة او وصى وصايا متفرقة او دفعة  
 واحدة فان لم يكن عتقا ولا معها عتق فسم الثلث بين  
 الجميع وان كان فيها عتق وغير عتق ففيه قولان احدهما  
 يقدم العتق والثاني يسوي بين الكل فان كان لجميع عتقا ولم  
 ١٠ تنجز الورثة جزوا ثلثة اجزاء وأقرع بينهم فيكتب ثلث رقا في  
 كل رقعة اسم ويترك في ثلث بنادق طين متساوية وتوضع في  
 حاجر رجل لم يحضر ذلك ويؤمر باخراج واحد منها على  
 الحرية فيعتق من خرج اسمه ويرق الباقيون وان كان له مال  
 حاضر ومال غائب او عين ودين دفع الى الموصى له ثلث  
 ١٥ الحاضر وثلث العين والى الورثة من ذلك ثلثاه وكلما نص من  
 الدين شيء (247) او حضر من الغائب شيء فسم بين الورثة  
 وبين الموصى له وان وصى بثلث عبد فاستحق ثلثاه فان  
 احتل ثلث المال الباقي نفذت الوصية فيه وان لم يحتل  
 نفذت في القدر الذي يحتل وقيل لا تصح الوصية الا في  
 ٢٠ ثلثه وليس بشيء ٥ وتجوز الوصية بالمعدوم كالوصية بما تحمله  
 الشجرة او الجارية وبالمجهول كالوصية بالأعيان الغائبة وبما لا  
 يقدر على تسليمه كالطير الطائر والعبد الآبق وما لا يملكه  
 كالوصية بألف درهم لا يملكه وقيل ان لم يملك شيئا أصلا لم

تصحّ وليس بشيء<sup>٢٤٨</sup>، ويجوز تعليقها على شرط في الحياة وعلى شرط بعد الموت ويجوز بالمنافع والأعيان وما يجوز الانتفاع به من النجاسات كالسّماد والسّرجين<sup>٢٤٩</sup> والكلب والزيت النجس ولا يجوز بما لا يجوز الانتفاع به كالخمر والخنزير<sup>٢٥٠</sup> وان أوصى لأقرب فلان دفع<sup>٢٥١</sup> الى من يعرف بقربته ويسوى بين الأقرب<sup>٢٥٢</sup> والأبعد منهم (248) وان وصى لأقرب الناس اليه لم يدفع الى الأبعد مع وجود الأقرب فان اجتمع الأب والابن قدّم الابن في أحد القولين وسوى بينهما في الآخر وان اجتمع الجد والابن قدّم الابن في أحد القولين وسوى بينهما في الآخر وان وصى لجيرانه صرف الى اربعين داراً من كل جانب وان أوصى<sup>٢٥٣</sup> لفقراء بلد استحبّ ان يعيهم فان اقتصر على ثلاثة منهم جاز وان أوصى بالثلث لزيد والفقراء فهو كأحدهم وقيل يدفع اليه نصف الثلث وان أوصى لحمل هذه المرأة دفع الى من يعلم أنّه كان موجوداً عند الوصية وان وصى للرقاب صرف الى المكاتبين وان أوصى لسبيل الله صرف الى الغزاة من اهل<sup>٢٥٤</sup> الصدقات وان وصى لعبد وقيل دفع الى سيّده وان وصى بعتق عبد اعتق عنه ما يقع عليه الاسم وقيل لا يجزى<sup>٢٥٥</sup> إلا ما يجزى في الكفارة وان قل أعطوه رأساً من رقيقى ولا رقيق له (249) عند الموت بطلت الوصية وان قال أعطوه عبداً من مالى اشترى ودفع اليه وان قل أعطوه رأساً من<sup>٢٥٦</sup> رقيقى فأتوا كلهم او فتلوا<sup>٢٥٧</sup> إلا واحداً تعينت فيه الوصية وان

٢٤٩) Cod. O. وإنسرقين

فُتِلُوا كُلُّهُمْ دُفِعَتْ إِلَيْهِ قِيمَةُ أَحَدِهِمْ وَأَنْ وَصَّى لَهُ بِرَقَبَةِ عَبْدٍ  
 دُونَ مَنْفَعَتِهِ أُعْطِيَ الرَّقَبَةُ فَإِنْ أَرَادَ عِتْقَهَا جَازَ وَإِنْ أَرَادَ بَيْعَهَا  
 لَمْ يَجُزْ وَقِيلَ يَجُوزُ وَقِيلَ أَنْ أَرَادَ بَيْعَهَا مِنْ مَالِكَ الْمَنْفَعَةُ  
 جَازَ وَإِنْ أَرَادَ بَيْعَهَا مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ وَفِي نَفَقَتِهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا  
 ٥ عَلَى الْمُوصَى لَهُ بِالرَّقَبَةِ وَالثَّانِي أَنَّهُ عَلَى مَالِكِ الْمَنْفَعَةِ فَإِنْ قَتَلَ  
 الْعَبْدُ اشْتَرَى بِقِيَمَتِهِ عَبْدٌ يَقُومُ مَقَامَهُ وَقِيلَ قِيَمَتُهُ لِلْمُوصَى لَهُ  
 بِالرَّقَبَةِ<sup>a</sup> وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ ثَوْرًا لَمْ يُعْطَ بِقَرَّةٍ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ  
 جَمَلًا لَمْ يُعْطَ نَاقَةً<sup>b</sup> عَلَى الْمَنْصُوصِ وَقِيلَ يُعْطَى وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ  
 دَابَّةً دُفِعَ إِلَيْهِ فَرَسٌ أَوْ بَغْلٌ أَوْ حِمَارٌ عَلَى الْمَنْصُوصِ وَقِيلَ أَنْ  
 ١٠ قَالَ هَذَا فِي غَيْرِ مِصْرَ لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ إِلَّا فَرَسٌ (250) وَإِنْ قَالَ  
 أَعْطُوهُ كَلْبًا مِنْ كِلَابِي وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَكْلَبٍ دُفِعَ إِلَيْهِ وَاحِدٌ وَإِنْ  
 كَانَ لَهُ كَلْبٌ دُفِعَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةٌ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ كَلْبًا وَلَا كَلْبَ لَهُ  
 بَطُلَتِ الْوَصِيَّةُ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ طَبْلًا أَوْ عَوْدًا أَوْ مِزْمَارًا فَإِنْ كَانَ  
 مَا يَصْلُحُ مِنْهُ لِلَّهِو وَبِصَلَحٍ لِمَنْفَعَةٍ مُبَاحَةً دُفِعَ إِلَيْهِ وَإِنْ قَالَ  
 ١٥ أَعْطُوهُ قَوْسًا دُفِعَ إِلَيْهِ قَوْسٌ نَدَفٌ أَوْ قَوْسٌ رَمِي إِلَّا مَا يَقْرَنُ  
 بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا فَيُحْمِلُ عَلَيْهِ وَإِنْ وَصَّى بِأَنْ يُخَجَّ  
 عَنْهُ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ خُجَّ عَنْهُ مِنَ الْمِيقَاتِ وَإِنْ  
 كَانَ مِنَ الثَّلَاثِ فَقَدْ قِيلَ يُخَجَّ عَنْهُ مِنَ الْمِيقَاتِ وَقِيلَ أَنْ كَانَ  
 قَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ خُجَّ مِنْ بَلَدِهِ وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ خُجَّ  
 ٢٠ مِنَ الْمِيقَاتِ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ جُزْءًا مِنْ مَالِي أَوْ سَهْمًا مِنْ مَالِي

وَأَنْ قَالَ أَعْطُوهُ شَاةً لَمْ يُعْطَ ذِكْرًا<sup>a</sup> وَإِنْ قَالَ<sup>b</sup> In Cod. O. additur: عَلَى الْمَنْصُوصِ وَقِيلَ يُعْطَى

أَعْطُوهُ بِعَبِيرًا لَمْ يُعْطَ نَاقَةً

أُعْطِيَ أَقَلَّ جُزْءٍ ۖ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ مِثْلَ نَصِيبِ أَحَدٍ وَرَأَيْتِي أُعْطِيَ  
 مِثْلَ نَصِيبِ أَقَلِّهِمْ ۖ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ مِثْلَ نَصِيبِ ابْنِي وَلَا وَارِثَ  
 لَهُ غَيْرُهُ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ (251) بِالنِّصْفِ ۖ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ ضِعْفَ  
 نَصِيبِ ابْنِي كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِاَثْنَيْتَيْنِ ۖ وَإِنْ قَالَ ضِعْفِي نَصِيبِ  
 ابْنِي كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِ ۖ وَإِنْ قَالَ أَعْطُوهُ نَصِيبَ ابْنِي ٥  
 فَالْوَصِيَّةُ بِاطْلَاقٍ وَقِيلَ هُوَ كَمَا لَوْ قَالَ مِثْلَ نَصِيبِ ابْنِي ۖ وَإِنْ  
 وَصَّى لِرَجُلٍ بِالنِّصْفِ وَلِلْآخِرِ بِاَثْنَلْتِ وَأَجَازَ الْوَرِثَةَ أَخَذَ كُلُّ  
 مِنْهُمَا وَصِيَّتَهُ ۖ وَإِنْ لَمْ يُجَازِزُوا كَانَ لِلْمُوصَّى لَهُ بِالنِّصْفِ ثَلَاثَةُ  
 أَسْهُمٍ مِنْ خَمْسَةٍ ۖ وَلِلْآخِرِ سَهْمَانِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ۖ وَإِنْ وَصَّى بِشَيْءٍ  
 ثُمَّ رَجَعَ فِي وَصِيَّتِهِ صَحَّ الرُّجُوعُ ۖ وَإِنْ وَصَّى نَزِيدَ بِكُلِّ مَالِهِ ١٠  
 أَوْ بِثَلَاثَةٍ أَوْ بِعَبْدٍ ثُمَّ وَصَّى بِذَلِكَ لِعَمْرٍو سَوَّى بَيْنَهُمَا ۖ وَإِنْ قَالَ  
 \* وَصَّيْتُ لِعَمْرٍو بِمَالٍ وَصَّيْتُ بِهِ لَزِيدٍ جَعَلَ ذَلِكَ رُجُوعًا عَنْ  
 وَصِيَّةِ زَيْدٍ ۖ وَإِنْ وَصَّى لِرَجُلٍ بِشَيْءٍ ثُمَّ أَزَالَ الْمَلِكَ فِيهِ بَيْعَ  
 أَوْ عِبَةَ أَوْ عَرَضَهُ لِنَوَالِ الْمَلِكِ بَلَّ دَبْرَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ عَرَضَهُ عَلَى  
 الْبَيْعِ أَوْ وَصَّى بِبَيْعِهِ كَانَ ذَلِكَ رُجُوعًا ۖ وَإِنْ وَصَّى بِهِ ثُمَّ رَحَنَهُ ١٥  
 فَقَدْ قِيلَ هُوَ رُجُوعٌ وَقِيلَ لَيْسَ بِرُجُوعٍ ۖ وَإِنْ آجَرَهُ أَوْ كَانَتْ  
 جَارِيَةً فَزَوَّجَهَا لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا ۖ وَإِنْ وَصَّى بِشَيْءٍ ثُمَّ أَزَالَ اسْمَهُ  
 بَلَّانَ كَانَ قَبْحًا (252) فَطَاحَنَهُ أَوْ دَقَّقَهُ فَحَجَنَهُ أَوْ عَجَبَنَاهُ فَخَبَرَهُ  
 كَانَ ذَلِكَ رُجُوعًا ۖ وَإِنْ كَانَ غَزَلًا فَتَسَاجَهَ أَوْ نَقَّرَةً فَضَرَبَهَا دِرَاهِمَ  
 أَوْ سَاجًا فَجَعَلَهُ بَابًا فَقَدْ قِيلَ هُوَ رُجُوعٌ وَقِيلَ لَيْسَ بِرُجُوعٍ ٢٠  
 ۖ وَإِنْ وَصَّى بِدَارٍ فَانْهَدَمَتْ وَبَقِيَتْ عَرَصَتُهَا فَقَدْ قِيلَ تَبْطُلُ

a) Haec verba in Cod. L. desunt.

الوصية وقيل لا تبطل وان كان طعاماً بعينه فخلطه بغيره كان رجوعاً وان كان قفيزاً من صبوة فخلطه بأجود منه كان رجوعاً وان خلطه بمثله او بما هو دونه لم يكن رجوعاً

### باب العتق

٥ العتق قربة مندوب اليه ولا يصح الا من مطلق التصرف في ماله ويصح بالصريح والكناية ٥ وصريحه العتق والحرية والكناية قوله لا ملك لي عليك ولا سلطان لي عليك ولا سبيل لي عليك وانت لله وانت طالق وانت حرام وحبلك على غاربك وما اشبه ذلك وفي قوله فكنت رقبته وجهان احدهما انه صريح ٥ 10 والثاني انه كناية ويقع العتق بالصريح من غير نية ولا يقع بالكناية الا بالنية ٥ ويجوز ان يعلق (253) العتق على الأخطار والصفات كما جرى الأمطار وهبوب الرياح وغير ذلك من الصفات واذا علق العتق على صفة لم يملك الرجوع فيها بالقول ويملك بالتصرف بالبيع وغيره فان باعه ثم اشتريه لم تعد الصفة 15 وان علق العتق على صفة مطلقه فمات السيد بطلت الصفة ٥ وان اتت الجارية التي علق عتقها على صفة بولد تبعها الولد في احد القولين ولا يتبعها في الاخر وهو الاصح ويجوز العتق في العبد وفي بعضه فان اعتق بعض عبده عتق

a) In margine Codicis L.: وهو الاصح في التحرر b) In Cod. O. explicatur: أى الغرور c) In Cod. O. additur: وان علق على صفة بعد موت السيد لم تبطل الصفة

جميعه وان اعتق شركا له في عبد فان كان مُعسرا عتق  
 نصيبه ورق الباقي وان كان موسرا قُوم عليه نصيب شريكه يوم  
 العتق ومتى يعتق حصه الشريك فيه ثلثه اقوال احدها  
 يعتق في الحال فان اختلفا في القيمة فالقول قول المُعتق  
 والثاني يعتق بدفع القيمة فان اختلفا في القيمة فالقول قول  
 الشريك والثالث أنه موقوف فان دفع القيمة حكما بأنه عتق  
 في الحال وان لم يدفع (254) حكما بأنه لم يعتق وان كان  
 المُعتق موسرا ببعض القيمة عتق منه بقدره وان قال لغيره  
 اعتق عبدك عني فاعتقه عنه دخل في ملك السائل وعتق  
 عليه وان اعتق احد عبديه او احدى أمتيه عين اُعتق 10  
 فيمن شاء فان مات قام وارثه مقامه وقيل لا يقوم وليس بشيء  
 فان وطئ احدى الامتيتين كان ذلك تعيينا للعتق في الاخرى  
 وقيل لا يكون تعيينا وان اعتق احدهما بعينه ثم أشكل  
 ترك حتى يتذكر فان مات قام الوارث مقامه فان قال الوارث  
 لا أعرف أفرع بينهما في احد القولين فمن خرجت عليه القرعة 15  
 عتق ووقف الأمر في القول الاخر ومن ملك احدا من الواندين  
 وان علوا او من المولودين وان سفلوا عتق عليه فان ملك  
 بعضه فان كان برضاة وهو موسر قُوم عليه البقي وعتق وان  
 كان بغير رضاة لم يقوم عليه ومن وجد من يعتق عليه مملوكا  
 استحب له ان يتملكه ليعتق عليه وان أوصى لموئبي عليه 20  
 بمن يعتق عليه وان كان مُعسرا لزم الناضر في امره ان يقبله  
 (255) وان كان موسرا فان كان ممن لا تلزمه نفقته وجب  
 قبوله وان كان ممن تلزمه نفقته لم يجب قبوله وان وصى



له بَعْضُهُ وهو معسرٌ لزمه قبولُهُ فان كان موسراً وهو ممن تلزمه نفقته لم يجز القبول وان لم تلزمه نفقته ففيه قولان أحدهما لا يجوز القبول والثانى يلزمه ولكن لا يقوم عليه،

### باب التدبير

التدبير قُرْبَةٌ يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ يَصَحُّ مِنْ كُلِّ مَنْ يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ  
 وفى الصبى المميز والمبذر قولان أحدهما يصحُّ تدبيره والثانى  
 لا يصحُّ والتدبير ان يقول أَنْتَ حُرٌّ بعد موتى أو ان مُتٌ  
 من مرضى هذا أو فى هذا البلد فَأَنْتَ حُرٌّ فان قال دَبَّرْتُكَ  
 أو أنت مدبّرٌ ففيه قولان ٥ ويجوز ان يعلّق التدبير على صفة  
 10 بأن يقول ان دخلت الدار فَأَنْتَ حُرٌّ بعد موتى ويجوز فى  
 بعض العبد فان دبّر البعض لم يسرّ الى الباقي وان دبّر شركاً  
 له فى عبد لم يقوم عليه على ظاهر المذهب (256) وقيل يقوم  
 عليه وان كان عبداً بين اثنين فدبّراه ثم أعتق أحدهما  
 نصيبه لم يقوم عليه نصيب شريكه فى اصحّ القولين ويقوم فى  
 15 الآخر ويجوز الرجوع فى التدبير بالتصرف بالبيع وغيره وهل  
 يجوز بالقول فيه قولان أصحُّهما أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فَاِنْ وَهَبَهُ وَلَمْ  
 يَقْبُضْهُ بَطُلَ التَّدْبِيرُ وَقِيلَ لَا يَبْطُلُ وَأَنْ دَبَّرَ جَارِيَةً ثُمَّ أَحْبَلَهَا  
 بَطُلَ التَّدْبِيرِ وَأَنْ كَاتَبَ عَبْدًا ثُمَّ دَبَّرَهُ صَحَّ التَّدْبِيرُ فَاِنْ أَدَّى  
 الْمَالَ عَتَقَ وَبَطُلَ التَّدْبِيرُ وَأَنْ لَمْ يُؤَدِّ حَتَّى مَاتَ السَّيِّدُ عَتَقَ  
 20 وَبَطُلَتِ الْكِتَابَةُ فَاِنْ لَمْ يَحْتَمِلِ الثَّلَاثُ جَمِيعَةً عَتَقَ الثَّلَاثُ ٥

أى عتق منه بقدر: In margine Codicis O. sic explicatur: a) In margine Codicis O. sic explicatur: الثالث بالتدبير.

وبقى ما زاد على الكتابة وان دبر عبدا ثم كاتبه بطل التدبير  
 فى احد القولين ولم يبطل فى الآخر ويكون مدبرا مكاتبا  
 فان اتت المدبرة بولد من نكاح او زنا لم يتبعها فى اصح  
 القولين ويتبعها فى الآخر وان دبر الكافر عبده الكافر فاسلم  
 العبد فان رجع فى التدبير بيع عليه وان لم يرجع لم يقره  
 فى يده فان خارجه جاز (287) وان لم يخارجه سلم الى عدل  
 وينفق عليه الى ان يرجع عن التدبير فيباع او يموت فيعتق،

### باب الكتابة

الكتابة قربة تعتبر فى الصلحة من راس المال ومن الثلث فى  
 المرض ولا يجوز الا من جائز انتصرف فى ماله ولا يجوز ان  
 يكتب الا عبدا بالغ عاقله ولا يستحب الا لمن عرف كسبه  
 وامانته ولا يجوز الا على عوض فى الذمة معلوم الصفة ولا  
 يجوز على اقل من نجمين يعلم ما يؤدى فى كل نجم فان  
 كتبه على عمل ومال قدم العمل على المال وجعل المال فى  
 نجم بعده وان كاتبه على عملين ولم يذكر مالا لم يجز، ولا  
 يصح حتى يقول كاتبك على كذا فاذا ادت فانت حر ولا  
 تصح الا بالقبول ولا يجوز عقدها على صفة مستقبلية ولا على  
 شرط خيار ولا يجوز على بعض عبد الا ان يكون بقيه حرا  
 وان كان عبدا بين اثنين فكاتبه احدهما فى نصيبه بغير ان  
 شريكه (288) لم يجز وان كان بذنه فقيه قولان وان كتبه 20

a) In margine Codicis L.: اذا لا يصح قبول انصبى والمجنون

لم يجز ألا على مال بينهما على قدر الملكين وعلى الأجسام  
واحدة والمكاتب أن يفسخ العقد متى شاء وليس للسيد  
أن يفسخ إلا أن يعجز العبد المكاتب عن الأداء وإن مات  
العبد انفسخت الكتابة وإن مات السيد لم تنفسخ<sup>٥</sup> وعلى  
السيد أن يحط عن المكاتب بعض ما عليه فإن لم يفعل  
حتى قبض المال رد عليه بعضه ولا يعتق المكاتب ولا شيء<sup>٦</sup>  
منه ما بقي عليه درهم<sup>٧</sup> فإن كان عبد بين اثنين فكاتباه وأبراه<sup>٨</sup>  
أحدهما عن حقه أو مات فأبراه<sup>٩</sup> أحد الوارثين عن حقه عتق  
نصيبه وقوم عليه نصيب شريكه في أحد القولين ولا يقوم في  
الآخر<sup>١٠</sup>، ويملك المكاتب بالعقد منافع وأكسابه وله أن يبيع  
ويشتري ويستأجر ويكسرى وهو مع السيد كالأجنبي مع  
الأجنبي في البيع والشراء والاخذ بالشفعة وبذل المنافع وله  
أن يسافر في أحد القولين دون الآخر ولا يتزوج إلا بإذن  
المولى ولا يحابي ولا يهب ولا يعتق (259) ولا يكاتب ولا  
يضارب ولا يرهن ولا يكفر بالطعام والكسوة ولا ينفق على أقاربه<sup>١١</sup>  
غير ولده من أمته ولا يشتري من يعتق عليه فإن أذن له

باب ما يقول إذا تعسرت معيشته α) In margine Codicis L.

بسم الله على نفسي ومالي ودينى اللهم رضى بقضائك وبارك لى  
فيما قد ولى حتى لا احب تعجيل ما أخرت ولا تأخير ما  
عجلت يا أرحم الراحمين من اذكار النووى وايضا ما يقوله اذا  
استصعب عليه أمر ومنه ايضا من الاذكار اللهم لا سهل الا ما  
جعلته سهلا واذنت تجعل الحزن اذا شئت سهلا الحزن يعنى  
غليظ الارض وخشنها

السَّيِّدُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَفِيهِ قَوْلَانِ <sup>a</sup> وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمَنْ  
يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَلَهُ كَسْبٌ يَفِي بِنَفَقَتِهِ جَازٌ أَنْ يَقْبَلَ وَيَقِفَ عَتَقُهُ  
عَلَى عَتَقِهِ وَإِنْ أَحْبَلَ جَارِبَتَهُ فَالْوَلَدُ مَمْلُوكٌ يَعْتَقُ بَعْتَقَهُ وَفِي  
الْجَارِيَةِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا تَصِيرُ أُمٌّ وَتَدُّ لَهُ وَالثَّانِي لَا تَصِيرُ  
وَإِنْ أَتَتْ الْمَكْتُبَةَ بِوَلَدٍ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَى فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا <sup>b</sup>  
أَنَّهُ مَلِكٌ لِلْمَوْلَى يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَالثَّانِي أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عَتَقِ الْأُمِّ  
وَلَا يَجُوزُ لِلْمَوْلَى بَيْعُ الْمَكْتُبِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَلَا بَيْعُ مَا فِي  
ذِمَّتِهِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَيَجُوزُ أَنْ يُوصَى بِمَا فِي ذِمَّتِهِ فَإِنْ  
هَجَرَ عَنْ أَدَاءِ الْمَالِ إِلَى الْمُوصَى لَهُ كَانَ ثَلَاثَةٌ فَسُخِّ الْكِتَابَةُ  
وَإِنْ كَتَبَ أُمَّةً لَمْ يَمْلِكْ تَرْوِيحِهَا إِلَّا بِذَنْبِهَا وَلَا يَجُوزُ لَهُ وَضْعُهَا <sup>10</sup>  
فَإِنْ وَضَعَهَا نَزَمَهُ انْمِهَرُ وَإِنْ أَحْبَلَهَا صَارَتْ أُمٌّ وَتَدُّ لَهُ فَإِنْ أَتَتْ  
الْمَالَ عَتَقَتْ وَصَاحِبُهَا كَسَبُهَا وَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ أَنْ تُؤَدَّى  
(260) عَتَقَتْ بِالْإِسْتِيلَادِ وَعَادَ الْكَسْبُ إِلَى السَّيِّدِ وَإِنْ حَبَسَ  
الْمَكْتُبَ مُدَّةً نَزَمَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَتَحْلِيَّتُهُ  
مِثْلُ تِلْكَ الْمُدَّةِ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ وَإِنْ جَنَسَ عَلَيْهِ نَزَمَهُ أَرَشَ <sup>15</sup>  
الْجَنَانِيَّةُ وَإِنْ جَنَسَ الْمَكْتُبُ عَلَيْهِ جَنَانِيَّةً خَطَأً فَذَى نَفْسِهِ  
بِقَتْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ أَرَشَ الْجَنَانِيَّةُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ  
وَبِأَرَشِ الْجَنَانِيَّةِ بِالْغَا مَا بَلَغَ فِي الْآخِرِ فَإِنْ لَمْ يَفِدْ نَفْسَهُ كَانَ  
لِلْمَوْلَى أَنْ يُعْجِزَهُ <sup>d</sup> وَإِنْ جَنَسَ عَلَى أَجْنَبِيٍّ فَذَى نَفْسَهُ بِقَتْلِ  
الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ أَرَشَ الْجَنَانِيَّةَ فَإِنْ لَمْ يَفِدْ بَيْعٌ فِي الْجَنَانِيَّةِ <sup>20</sup>

نعم صحح سوى العتق <sup>a</sup> Alia manu in Codice L. adnotatur: <sup>b</sup> L. om. <sup>c</sup> In margine Codicis L.: <sup>d</sup> ويعجزه.

في كتب واثني الاصح في تحرير

وانعسخت الكتابة<sup>٥</sup> وان كاتبه على عوض محرم او شرط فاسد  
 فسدت الكتابة وبقيت الصفة وللسيد فسخها فان دفع المال  
 قبل الفسخ الى الوكيل او الوارث لم يعتق وان دفعه الى  
 المالك عتق ورجع المولى عليه بالقيمة ورجع هو على المولى بها  
 ٥ دفع فان كانا من جنس واحد سقط احدهما بالآخر في احد  
 الأقوال ولا يسقط في الثانى ولا يسقط في الثالث ألا برضاء  
 احدهما (261) ولا يسقط في الرابع ألا برضاءهما وان وصى  
 بالملكاتب وهو لا يعلم بفساد الكتابة ففيه قولان احدهما يصح  
 والثانى لا يصح وان أسلم عبد لكافر أمر بإزالة الملك فيه  
 10 فان كاتبه ففيه قولان احدهما يجوز والثانى لا يجوز،

### باب عتق أم الولد

اذا وطئ جاريته او جارية يملك بعضها فأولدها فالولد حر<sup>٩</sup>  
 وانجارية أم ولد له وان أولد جارية ابنه فالولد حر وفي  
 الجارية قولان اصحهما أنها أم ولد له وان أولد جارية اجنبى  
 15 بنكاح او زنى فالولد مملوك لصاحب الجارية ولا تصير الجارية  
 أم ولد له وان اولد جارية اجنبى بشبهة فالولد حر والجارية  
 ليست بأم ولد له في الحال فان ملكها ففيه قولان احدهما  
 أنها تصير أم ولد له والثانى لا تصير وان وطئ جاريته  
 فوضعت ما لم يتصور فيه خلل ادمى فيشهد اربع من القوابل  
 20 أنه لو ترك لكان ادميا ففيه قولان احدهما أنها تصير أم

a) Codex L. ولد.

وَلَدُ وَالْثَانِي أَنَّهَا لَا تَحْصِيهِ (262) وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ أُمِّ وَلَدٍ وَلَا  
 هَبَّتْهَا وَلَا الْوَصِيَّةُ بِهَا وَيَجُوزُ اسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَيَجُوزُ  
 وَضْعُهَا وَفِي تَرْوِيحِهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَصَحُّهَا أَنََّّهُ يَجُوزُ لَهُ وَالْثَانِي  
 لَا يَجُوزُ وَالْثَلَاثُ يَجُوزُ لَهُ بِرِضَاهَا وَتَعْتَقُ أُمُّ الْوَلَدِ بِمَوْتِ  
 السَّيِّدِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ فَإِنْ جَنَّتْ أُمُّ الْوَلَدِ فَذَاهَا أَمُولِي بِأَقْلَى  
 الْأُمُورِ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ أَرَشَ الْجَنَائِزَةُ فَإِنْ ضَدَّاعَا بِقِيَمَتِهَا ثُمَّ  
 جَنَّتْ جَنَائِزَةُ أُخْرَى فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَغْدِيهَا فِي الثَّانِيَةِ  
 أَيْضًا بِأَقْلَى الْأُمُورِ وَالْثَانِي أَنََّّهُ يَشَارِكُ الْمَاجْنِيَّ عَلَيْهِ ثَانِيًا  
 الْمَاجْنِيَّ عَلَيْهِ أَوَّلًا فِيمَا أَخَذَ وَبِشْتَرَاكَ فِيهِ عَلَى قَدَرِ الْجَنَائِزَتَيْنِ  
 وَإِنْ أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدٍ نَصْرَانِيٍّ حَيْلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَأَنْغَقَ عَلَيْهَا 10  
 إِلَى أَنْ يَمُوتَ فَتَعْتَقَ،

### بَابُ الْوَلَاءِ

وَمَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ مَمْلُوكٌ بِمِلْكِهِ أَوْ بِاعْتَاقِهِ أَوْ بِاعْتَاقِ غَيْرِهِ عَنْهُ  
 بِإِذْنِهِ أَوْ بِتَدْبِيرِهِ أَوْ بِكِتَابَتِهِ أَوْ بِاسْتِبْلَادِهِ فَوَلَاءٌ لَهُ (263) وَإِنْ  
 عَتَقَ عَلَى امْتِكَاتِبٍ عَبْدٌ فَفِي وَلَائِهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنََّّهُ لَمَوْلَاةٌ 15  
 وَالْثَانِي أَنََّّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عَتَقِهِ فَإِنْ عَتَقَ فَهُوَ لَهُ وَإِنْ عَجَزَ  
 نَفْسَهُ فَالْوَلَاءُ لَمَوْلَاةٍ وَإِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ لِرَجُلٍ بِمُعْتَقَةٍ لِرَجُلٍ فَتَنَّتْ<sup>a</sup>  
 مِنْهُ بَوَلَدُ كَانَ وَلَاءُ السَّوْلِدِ لِمُعْتَقِ الْأُمَّةِ فَإِنْ أُعْتِقَ أَبُو السَّوْلِدِ  
 أَنْجَرَ الْوَلَاءَ مِنَ مَوْلَى الْأُمِّ إِلَى مَوْلَى الْأَبِ وَإِنْ أُعْتِقَ جَدُّهُ وَالْأَبُ  
 مَمْلُوكٌ فَقَدْ قِيلَ لَا يَنْجُرُ مِنَ مَوْلَى الْأُمِّ إِلَى مَوْلَى الْجَدِّ وَقِيلَ 20

a) Cod. L. فَنَّتْ. b) Cod. L. أَمُولِي.

يناجرُ فان أُعتق الأب بعد ذلك اناجر من مولى الجد الى مولى  
 الأب ومن ثبت له الولاء فمات انتقل ذلك الى عصبائه دون  
 سائر الورثة يقدم الأقرب فالأقرب فان كان له ابن وأب فالولاء  
 لابن وان كان له أخ وأب فالولاء للأب وان كان له أخ من  
 الأب والأم وأخ من الأب فالولاء للأخ من الأب والأم وان كان  
 له أخ وجد ففيه قولان أحدهما الولاء للأخ والثاني بينهما  
 وان كان له ابن أخ وعم فالولاء لابن الأخ وان كان له عم  
 (264) وابن عم فالولاء للعم وان لم تكن له عصبه انتقل الى  
 مواليه ثم الى عصبته على ما ذكرت، وان أُعتق عبداً ثم  
 10 مات وترك ابنتين ثم مات أحدهما وترك ابناً ثم مات العبد  
 المُعتق فماله للكبير من العصبه وهو ابن المولى دون ابن ابن  
 المولى وان مات ابناه بعده وخلف أحدهما ابناً والآخر تسعة  
 ثم مات العبد المُعتق كان ماله بينهم على عددهم لكل ابن  
 عشر ولا تورث النساء بالولاء إلا من أعتق أو أعتق من  
 15 أعتق أو جر الولاء اليهن من أعتق فإذا ماتت المرأة المُعتقة  
 انتقل حقها من الولاء الى أقرب الناس اليها من عصباتها على  
 ما ذكرت،

### كتاب الفرائض

من مات وله مال ورثت إلا المُرْتَدَّ فإنه لا يُورث ومن بعضه حر  
 20 وبعضه عبد ففيه قولان أحدهما يُورث عنه ما جمعه بحرية  
 والثاني لا يُورث. وإذا مات من يُورث عنه (265) بدي من

ماله بمؤنة تجهيزه<sup>٥</sup> ودفنه ثم بقضاء ديونه ثم ينقذ وصاياه  
 ثم يقسم تركته بين ورثته<sup>٦</sup> وأورثون من الرجال خمسة عشر  
 الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد وان علا والاخ للاب  
 والام والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ للاب والام وابن الاخ  
 للاب وانعم للاب والام وانعم للاب وابن انعم للاب والام وابن  
 انعم للاب والزوج والمولى المعتق<sup>٧</sup>، والورثات من النساء احدى  
 عشرة البنت وبنت الابن وان سفلت والام والجد من قبل الام  
 وانجدت من قبل الاب والاخت من الاب والام والاخت للاب  
 والاخت للام والزوجة والمولاة المعتقة ومولاة المولاة<sup>٨</sup>، ومن قتل  
 مورثه لم يرثه وقيل ان كان متهمًا في القتل لم يرث وان لم<sup>٩</sup>  
 يكن متهمًا ورث وقيل ان كان القتل يوجب ضمانًا لم يرث  
 وان لم يوجب ورث<sup>١٠</sup>، ولا يرث اهل ملته من غير اهل ملتهم  
 (266) ألا الكفار ذلهم يرث بعضهم من بعض مع اختلاف الملل  
 ولا يرث حربى من ذمى ولا ذمى من حربى ولا يرث العبد  
 والمرتد من احدى<sup>١١</sup> واذا مات متوارثان بالغرق او الهدم ولا يعرف<sup>١٢</sup>  
 السابق منهما لم يورث احدهما من الاخر<sup>١٣</sup>،

### باب ميراث اهل القرض

واهل القرض هم الذين يرثون المفروض المذكورة في كتاب الله

كما لو قدم ما يضطر اليه في حال<sup>a</sup> In margine Codicis L. حيوته واعلم ان ذلك مقدم على سائر حقوق الا من تعلق  
 حقه بعين ماله كالمجنى عليه يقدم بالعبد الجاني والمرتين بانوعن  
 ..... (والمشتري؟) بالبائع والبائع اذا مات المشتري مقدم (مع Cod.)  
 قبل اداء الثمن والسلعة باقية (بق Cod.)



عز وجل وهي النصف والرُّبع والثُّمن والثُّلثان والثُّلث والسادس  
 وهم عشرة الزوج والزوجة والام والجدَّة والبنت وبنت الابن  
 والاخت وولد الام والاب مع الابن او ابن الابن والجد مع الابن  
 او ابن الابن فاما الزوج فله النصف مع عدم الولد وولد الابن  
 له الربع مع الولد وولد الابن واما الزوجة فلها الربع مع  
 عدم الولد وولد الابن ولها الثُّمن مع الولد وولد الابن (267)  
 وللزوجتين والثلاث والاربع ما للواحدة من الربع او الثُّمن واما  
 الام فلها الثلث مع عدم الولد وولد الابن او اثنتين من  
 الاخوة والاختات ولها السادس مع الولد وولد الابن او اثنتين  
 من الاخوة او الاختات ولها ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج  
 او الزوجة في فريصتين وهما زوج وابوان وزوجة وابوان فاما  
 الجدَّة فان كانت ام الام او ام الاب فلها السادس وان كانت  
 ام اب الاب فقيه قولان اصحهما ان لها السادس وان اجتمع  
 جدتان متحاضيتان فالسادس بينهما وان كانت احديهما اقرب  
 15 فان كانت القربي من قبل الام اسقطت البعدي وان كانت  
 من الاب فقيه قولان اصحهما انها تسقط البعدي واما البنت  
 فلها النصف اذا انفردت وللبنتين فصاعدا الثلثان واما بنت

وذلك بان ماتت امرأة وخلفت زوجا وابوين a) In margine L.  
 اصل المسئلة من ستة للزوج النصف وهو ثلاثة اسهم وللام ثلث  
 ما بقى وهو سهم واحد من ثلاثة اسهم والباقي وهو سهمان للاب  
 وصورة المسئلة الثانية مات وخلف زوجته وابوين اصلها من  
 اربعة للزوجة الربع وهو سهم واحد وللام [ثلث] ما بقى وهو  
 سهم واحد ايضا من اربعة اسهم والباقي وهو سهمان للاب

الابن فلها النصف وثلاثين فصاعداً الثلثان ولها مع بنت  
 الصلب السادس تكملة الثلاثين وأما الأخت فان كانت من  
 الاب والام فلها النصف وثلاثين فصاعداً الثلثان فان كانت  
 من الاب فلها النصف (268) وثلاثين فصاعداً الثلثان ولها  
 مع اخت من الاب والام السادس تكملة الثلاثين، والأخوات  
 من الاب والام مع البنات عصبة فان لم تكن فالأخوات من  
 الاب. وأما ولد الام فللواحد السادس وللاثنتين فصاعداً الثلث  
 ذكورهم وانثاهم فيه سواء. وأما الاب فله السادس مع الابن وابن  
 الابن وأما الجد فله السادس مع الابن وابن الابن، ولا يرث  
 بنت الابن مع الابن ولا ابن الابن مع الابن ولا الجدات مع  
 الام ولا الجدّة أم الاب مع الاب ولا الجد مع الاب ولا  
 يرث ولد الام مع اربعة مع النون وولد الابن والاب والجد  
 ولا يرث الاخوة من الاب والام مع ثلثة مع الابن وابن الابن  
 والاب ولا يرث الاخوة من الاب مع اربعة مع الابن وابن الابن  
 والاب والاخ من الاب والام، واذا استكملت البنت اثنتين لم  
 يرث بنات الابن الا ان يكون في درجتين او أسفل منهن (269)

مثله مات وخلف بنتا واختا لاب فللبنت  
 النصف والباقي للاخت. وان كانت مع البنت الاخت من الابوين  
 والاخت من الاب فالنصف للبنت والباقي للاخت من الابوين  
 ولا شيء للاخت من الاب وانما قلنا ذلك لان معاذ بن جبل  
 حكم للبنت بالنصف والباقي للاخت وعند عدم الاخت من  
 b) Cod. L. الابوين للاخت من الاب وكذا مع بنت الابن  
 c) Cod. L. ميراث sine articulo. جد minus recte

ذكر فيعصبهن للذكر مثل حظ الأنثيين<sup>٥</sup> وإذا استكمل الأخوات  
للأب والأم الثلثين لم يرث الأخوات من الأب إلا أن يكون  
معهن أخ لهن فيعصبهن<sup>٦</sup>، ومن لا يرث لا يحجب أحدا من  
قرضه<sup>٧</sup> وإذا اجتمع أصحاب فروض ولم يحجب بعضهم بعضا  
فرض لكل واحد منهما فرضه<sup>٨</sup> وإن زادت الفروض علم السهام  
أُعيلت بالجزء والزائد مثل مسألة المأخلة وهي زوج وأم وأخت  
من أب وأم فيجعل للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث  
فتعال الفريضة بفرض الأم وهو سهمان تصير من ثمانية للزوج  
نصف عائل وللأخت نصف عائل وللأم ثلث عائل<sup>٩</sup> وإن اجتمع  
١٠ في شخص جهتا فرض كالأم إذا كانت أختا وث بالعرابة انتهى  
لا تسقط وهي الأمومة ولا تترث بالأخرى<sup>١٠</sup>،

وصورة ذلك بأن مات وخلف بنتين من الصاب *a) Idem in marg.*  
وبنت ابن وابن (*abscissum est*) ابن ابن فالبنتين اثنتان ولبقى  
وهو الثلث لبنت (بنت *Cod.*) الابن وابن ابن (*abscissum est*)  
الابن للذكر (لذكر *Cod.*) مثل حظ الأنثيين أو مات وخلف بنتين من  
الصلب وبنت الابن وابن الابن فالحكم ما ذكرناه فلو خلف مع البنين  
*b) Idem* ابن ابن وبنت ابن ابن لا يعصبها لأنها أسفل منه  
وذلك بأن يموت مسلم مثلا وخلف ابنا كافرا أو رقيقا أو *in marg.*  
قائلا وزوجة مسلمة وأما مسلمة وأخا مسلما فلمزوجة الربع وللأم  
الثلث والباقي للاح بخلاف ما إذا مات وخلف ابوين  
وأخوين فإن الأخوين لا يرثان ويرثان الأم من الثلث إلى السدس  
*c) Cod. L.* لأنهم أهل الميراث على الجملة وإنما يحجبها الأب  
وصورة المسألة يتصور في نكاح *d) Idem in marg.* بالحر والزائد  
المأجوسي ووطي الشبهة وذلك بأن ينكح المأجوسي ابنته ثم

## باب ميراث العصبية

وانعصبة كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى وأقرب العصبات  
 (270) الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد ما لم  
 يكن أخوة ثم ابن الاب وهو الأخ ثم ابنه وان سفل ثم ابن  
 النجد وهو النعم ثم ابنه وان سفل ثم ابن جد الاب وهو عم  
 الاب ثم ابنه وان سفل ثم ابن جد النجد ثم ابنه وان سفل  
 وعلى هذا فإذا انفرد واحد منهم أخذ جميع المال وإذا  
 اجتمع مع ذي فرض أخذ ما بقى بعد الفرض ولا يرث أحد  
 منه بنت عصبية وحده من هو أقرب منه فان استوى اثنان منه  
 في درجة فاولاهما من انتسب الى أمهت باب وأم ولا يعصب  
 أحد منهم أخته إلا لابن وابن الابن والأخ فأنهم يعصبون  
 أخوتهم نذكر مثل حظ لأختين ويعصب ابن الابن من يحاذيه  
 من بنت عمه ويعصب ابن ابن من فوفه من عماته وبنت  
 عم أبيه إذا لم يكن نهن فرض ولا يشارك أحد منهم أحل

وضئها فوئدها بنت وهي التي ذكرها الشيخ فأت البنت السفلى  
 وخلفت أما في أخت لاب نلام التلث بلامومة لأنها أقوى من  
 حيث أنها لا تسقط أبدا بخلاف الأخت (أخوة ل) فأنها  
 تسقط على الجملة.

بن يكون للميت ابن ابن وبنت ابن Idem in marg. <sup>a)</sup>  
 أخير منه يعصبها سواء سقى من فروض أمهت شيء أو لم  
 habet. <sup>b)</sup> Codex uterque بن ابن بنيف وكذا الأخ مع أخته  
 بن مات وخلف بنتين وابن ابن وبنت الابن In marg. L. <sup>c)</sup>

الفرض في فرضه ألا وند الأب والام فانهم يشاركون ولد الام في  
 فرضهم في المشتركة وهي زوج وام او جدّة واثنان من ولد الام  
 وواحد من ولد الاب والام (271) فيجعل للزوج النصف وللأم  
 او للجدّة السدس ولولد الام الثلث يشاركون فيه ولد الاب والام،  
 ٥ وان وجد في شخص جهة فرض وتعصيب كابن عم هو زوج او  
 ابن عم هو اخ من ام ورت بالفرض والتعصيب وان كان في  
 الورثة خنتى مشكل دفع انه ما يتيقن انه حقه ووقف ما  
 شك فيه وان لم يكن من العصبات احد ورت المولى المعتق رجلا كان  
 او امرأة فان لم يكن فعصبته على ما ذكرته في باب الولاء فان  
 ١٥ لم يكن وارث انتقل ماله الى بيت المال ميراثا للمسلمين فان لم  
 يكن سلطان عادل كان لمن في يده المال ان يصرفه في المصالح  
 او ان يحفظه الى ان يلى سلطان عادل وقيل يرد الى ذوى الفرض  
 غير الزوجين على قدر فرضهم ان كان هنك اهل الفرض وان  
 لم يكن صرف الى ذوى الارحام وهم ولد البنات وولد الأخوات  
 ٢٥ وبنات الاخوة وبنات الاعمام وولد الاخ من الام والعم للام والعمّة  
 واب الام والخال والخالة ومن ادلى بهم يورثون (272) على  
 مذهب اهل التنزيل فيقام كل واحد منهم مقام من يدلى به  
 فيجعل ولد البنات والاخوات بمنزلة أمهاتهن وبنات الاخوة

فللبنتين الثلثان والباقي بين بنت الابن وابن ابن الابن للدكر  
 (الدكر Cod.) مثل حظ الانثيين وصورة عم ابيه ان يخلف  
 بنتين وابن ابن ابن وبنت ابن اخر هلم جوا فالحكم ما ذكرناه  
 واما اذا كان لهن فرض مثل ان مات وخلف بنتا وبنت ابن  
 وابن ابن ابن اخر للبنت النصف وللبنت الابن السدس تكملة  
 الثلثين والباقي لابن ابن الابن ولا تخفى باقي الصور

والأعمام بمنزلة آبائهم وأب الأم والخال والخالة بمنزلة الأم والعم  
للأم والعمة بمنزلة الأب،

### باب الجَد والاخوة

إذا اجتمع الجد مع الاخوة للاب والام أو الاخوة للاب جعل  
كواحد منهم يقاسمهم ويعصب انفسهم ما لم ينقص حقه عن  
الثلث فان نقص حقه بانقاسمة عن الثلث فرض له الثلث  
وجعل الباقي للاخوة والاخوات للذكر مثل حظ الأنثيين وان  
اجتمع مع الاخ للاب والام والاخ من الاب قسما انما اقلان  
ثم ما حصل للاخ من الاب يرده على الاخ من الاب والام فان  
كان ولد الاب والام اختا واحدة رد عليها الاخ من الاب تمام  
النصف والباقي له وان اجتمع معه من له فرض جعل للجد  
الاول من انقاسمة أو ثلث ما بقي (275) بعد الفرض أو سدس<sup>a</sup>  
جميع اهل فان بقي شيء اخذه الاخوة وان لم يبق سقطوا  
مثل ان يكون زوج وام وجد واخ فيجعل للزوج النصف وللأم  
الثلث وللجد السدس ويسقط الاخ ولا يفرض ولاخت مع الجد  
الا في الأندلسية وفي زوج وام واخت وجد فيجعل للزوج النصف  
وللام ثلث وللجد السدس ولاخت النصف فتعول الى تسعة  
ثم يجمع نصف الاخت وسدس الجد فيجعل بينهما للذكر مثل  
حظ الأنثيين وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللام ستة  
وللجد ثمانية ولاخت اربعة،

a) Cod. O. <sup>٢</sup>٢٢٢. b) Cod. L. سدس. c) Cod. O. addit

## كتاب النكاح

من جاز له النكاح من الرجال وهو جائز التصرف فان كان غير محتاج اليه كره له ان يتزوج وان كان محتاجا استحب له ان يتزوج والأولى ان لا يريد على امرأة واحدة وهو مخير بين ان يعقد بنفسه وبين ان يوكل من يعقد له ولا يوكل ألا من (274) يجوز ان يقبل العقد بنفسه فان وُكِّل عبدا فقد قبل يجوز وقيل لا يجوز والمستحب ان لا يتزوج ألا من يجمع الدين والعقل فان لم يكن جائز التصرف فان كان صغيرا ورأى الأب أو الجد تزويجه زوجة وان كان مأمونا فان كان يفيق 10 في وقت لم يُزوج ألا بذنه وان كان لا يفيق وهو محتاج الى النكاح زوجة الأب أو الجد أو الحاكم وان كان سفيها وهو محتاج الى النكاح زوجة الأب أو الجد أو الحاكم فان اذنوا له فمقد بنفسه جاز وان كان يكثر الطلاق سري بجمارية وان كان عبدا صغيرا زوجة المولى وان كان كبيرا تزوج باذن المولى وهل للمولى 15 ان يجبره على النكاح فيه قولان اصحهما أنه ليس له اجباره فان طلب العبد النكاح فهل يجبر المولى عليه فيه قولان اصحهما أنه لا يجبر، ومن جاز لها النكاح من النساء فان كانت لا تحتاج الى النكاح كره لها ان تتزوج وان كانت محتاجة اليه استحب لها ان تتزوج وان كانت حرة (275) ودعت الى 20 كفؤ وجب على الولي تزويجها وان كانت بكرا جاز للاب والجد تزويجها بغير اذنها والمستحب ان يستأذنها ان كانت باغلة واذنها انسكوت وان كانت ثيبا فان كانت عاولة لم يجز لأحد

تزوئجها إلا باذنها بعد التملوع وإذنها بالذئف فان كانت مجنونة  
فان كنت صغيرة جاز نلاب وانجذ تزويجها وان كانت كبيرة  
جاز نلاب والجذ والحكم تزويجها وان كانت امه وأراد المولى  
تزوئجها بغير اذنها جاز وان دعت المولى الى تزويجها لم يلزم  
المولى تزويجها وقيل ان كنت محرمة عليه لزمه تزويجها وان  
كنت مكنته لم يجوز للمولى تزويجها بغير اذنها وان دعت الى  
تزوئجها فقد قيل يجب وقيل لا يجب ولا يصح نكاح  
امراه إلا بولي ذك فان كنت امه زوجها السيد وان كانت  
لامرأة زوج من بزوج المرأة بذنها وان كنت المرأة غير رشيدة  
فقد قيل لا تزوج وقيل يزوجها أب امرأة وجد (276) وان كنت  
خرد زوج عصبتها وأولاد نلاب ثم جذ ثم الاخ ثم ابن الاخ  
ثم العم ثم ابن العم ثم امولى ثم عصبة امولى ثم مولى امولى ثم  
عصبة ثم لا ثم لا يزوج احد منه وحده من عواقرب منه  
فان استوى اثنان فى الدرجة وأحدهما يدنى بالابوين والاخر  
بالاب فالولى عواقرب يدنى بالابوين فى أصح القوانين وفيه  
قول اخر ثهما سواء وان استوى اثنان فى الدرجة والأداء فالاول  
ان يقدم أسنم وعلمهما وإفصلهما فان سبق الآخر فزوج صح  
وان تشاحا فزوج بينهما فان خرجت النقرة لأحدهما فزوج  
الاخر فقد قيل بصح وقيل لا يصح ولا يجوز ان يكون المولى  
عبداً ولا صغيراً ولا سفيناً ولا ضعيفاً ولا يجوز ان يكون المولى  
فاسقاً إلا السيد فى تزويج امته وقيل ان كن غير الاب والجذ  
جاز ان يكون فاسقاً وعواقرب النقص وهل يجوز ان يكون  
المولى أعشى فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز ولا يجوز ان



يكون وليُّ المسلمة (277) كائناً ولا وليُّ الكافرة مسلماً إلا السيد  
 في الامه وانسلخان في نساء اهل الذمة وان خرج الولي عن  
 ان يكون ولياً انتقلت الولاية الى من بعده من الأولياء وان  
 عضلها وقد دعت الى كفو او غاب زوجها الحاكم ولم ينتقل  
 الولاية الى من بعده وميل ان كانت الغيبة الى مسافة لا تقصر  
 فيها انصولة لم تزوج حتى يستأذن ويجوز للولي ان يوكل  
 من يزوج وقيل لا يجوز تغيير الاب ولجأ الا باذنها ويجب  
 ان يعين الزوج في التوكيل في احد القولين ولا يجب في الآخر  
 ولا يجوز ان يوكل الا من يجوز ان يكون ولياً وقيل يجوز  
 10 ان يوكل الفاسق وليس للولي ولا للوكيل ان يوجب النكاح  
 لنفسه وقيل يجوز لسلطان فيمن هو في ولايته ولا يجوز  
 لأحد ان يتولى الايجاب والنقل في نكاح واحد وقيل يجوز  
 للجد ان يوجب ويقبل في تزويج بنت ابنه بابن ابنه ولا يزوج  
 أحد من الأولياء امرأة من غير كفو الا برضاها ورضا سائر الأولياء  
 15 فان دعت (278) الى غير كفو لم يلزم الولي تزويجها والكفاءة  
 في النسب والدين والصناعة والحرية ولا تزوج عربية بأعجمي  
 ولا قرشيبة بغير قرشي ولا هاشمية بغير هاشمي ولا عفيفة بفاجر  
 ولا حرة بعبداً ولا بنت تاجر او تان بحتك او حجام فان  
 20 زوجها من غير كفو بغير رضاها وبغير رضا بقية الأولياء  
 فانكاح باطل وقيل فيه قولان أحدهما ان النكاح باطل والثاني  
 انه صحيح ولها الخيار ولا يصح النكاح الا بحضور شهادتين

a) In Cod. L. minus recte تزوجها.

ذَكَرَيْنِ حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ فَإِنْ عَقِدَ بِشَهَادَةِ مَاجْهُولَيْنِ جَازَ  
 عَلَى الْمَنْصُوصِ وَلَا يَصَحُّ إِلَّا عَلَى زَوْجَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ وَيَسْتَحَبُّ أَنْ  
 يَخْطُبَ قَبْلَ الْعَقْدِ وَإِنْ يَقُولُ قَبْلَ الْعَقْدِ أَزَوَّجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ  
 اللَّهُ بِهِ مِنْ أَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيجٍ بِأُحْسَانٍ وَلَا يَصَحُّ الْعَقْدُ  
 إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ فَإِنْ قَالَ زَوَّجْتُكَ أَوْ أَزَكَّحْتُكَ فَقَالَ ٥  
 قَبِلْتُ وَلَمْ يَقُلْ نِكَاحُهَا أَوْ تَزْوِيجُهَا فَقَدْ قِيلَ يَصَحُّ وَقِيلَ لَا  
 يَصَحُّ (279) وَقِيلَ عَلَى قَوْلَيْنِ وَإِنْ عَقِدَ بِالْعَاجِمِيَّةِ وَهُوَ يُحْسِنُ  
 بِالْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ صَحِّ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَقِيلَ  
 لَا يَصَحُّ ٥ وَيَجِبُ تَسْلِيمُ الْمَرَأَةِ فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُمَكِّنُ  
 الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا فَإِنْ سَأَلَتْ الْأَنْظَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَنْظَرْتُ وَإِنْ كَانَتْ 10  
 أَمَةً لَمْ يَجِبْ تَسْلِيمُهَا إِلَّا بِاللَّيْلِ وَالْمُسْتَحَبُّ إِذَا سَلِمَتْ إِلَى  
 الزَّوْجِ أَنْ يَأْخُذَ بِنَاصِيَّتِهَا أَوَّلَ مَا يَلْقَاهَا وَيَقُولُ بَارَكَ اللَّهُ لَكُلِّ  
 وَاحِدٍ مِّنْهُ فِي صَاحِبِهِ وَيَمْلِكُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ وَلَهُ  
 أَنْ يَسَافِرَ بِهَا أَنْ شَاءَ وَلَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهَا وَقِيلَ لَا  
 يَنْظُرُ إِلَى الْفَرْجِ وَلَا يَجُوزُ وَضْعُهَا فِي حَالِ الْحَيْضِ وَلَا فِي الدُّبْرِ ٥ 15  
 وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَلَهُ أَنْ يَعْزَلَ عَنْهَا وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَعْزَلَ وَإِنْ كَانَتْ  
 حُرَّةً لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِإِذْنِهَا وَقِيلَ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا وَلَهُ أَنْ  
 يُجْبِرَهَا عَلَى مَا يَقِفُ الْإِسْتِمْتَاعُ عَلَيْهِ كَالْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ وَتَرْكِ  
 السُّكْرِ وَأَمَّا مَا يَكْمُلُ بِهِ الْإِسْتِمْتَاعُ كَالْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَاجْتِنَابِ  
 النَّجَاسَةِ وَازَالَةِ الْوَسَخِ وَالِاسْتِحْدَادِ (280) فَفِيهِ قَوْلَانِ، 20

نُقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَلْعُونٌ مَّنْ اتَى <sup>٥</sup> ائِى <sup>٥</sup> In margine Codicis L.: امراته في دبرها.

## باب ما يحرم من النكاح

ولا يصح نكاح المحرم والمترقد والخنثى المشكىل وهو الذى  
له فرج الرجل وفرج المرأة ويبول منهما دفعة واحدة ويميل الى  
الرجال والنساء مَيْلًا واحداً، ويحرم على الرجل نكاح الأم  
والجدات والبنات وبنات الأولاد وان سفلوا والاخوات وبنات الاخوات  
وبنات اولاد الاخوات وان سفلوا وبنات الاخوة وبنات اولاد  
الاخوة وان سفلوا والعَمَّات والخالات وان عَلَوْنَ ويحرم عليه أم  
المرأة وجداتها وبنات المرأة وبنات اولادها فان بائنت الأم منه  
قبل الدخول بها حَلَلْنَ له فان دخل بها حُرِّمَ على التأييد  
10 ويحرم عليه أم مَنْ وطئها بملك او بشبهة وأُمِّهاتها وبنات مَنْ  
وطئها بملك او بشبهة وبنات اولادها فان لمسه بشهوة فيما  
دون الفرج ففيه قولان ويحرم عليه زوجة ابيه وأزواج آبائه وزوجة  
ابنه وأزواج اولاده وَمَنْ دخل بها الأب بملك او بشبهة (281)  
او دخل بها ابوه وَمَنْ دخل بها الابن بملك اليمين<sup>a</sup> او بشبهة  
15 او دخل بها اولاده وان تزوج امرأة ثم وطئها ابوه او ابنه بشبهة  
او وطئ هو أمها او بنتها بشبهة انفسخ نكاحها ويحرم عليه  
ان يجمع بين المرأة وأختها وبين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها  
وما حُرِّمَ من ذلك بالنسب حُرِّمَ بالرضاع وَمَنْ حُرِّمَ نكاحها مِمَّنْ  
ذكرناه حُرِّمَ\* بالرضاع وَمَنْ حُرِّمَ نكاحها مِمَّنْ ذكرناه حُرِّمَ<sup>b</sup> وطئها  
20 بملك اليمين وان وطئ امته بملك اليمين ثم تزوج أختها

a) In Cod. O. ملك. b) Haec in Cod. O. desant.

أو عَمَّتْهَا أو خَالَتَهَا حَلَّتْ الْمَنْكُوحَةُ وَحُرِّمَتْ الْمَمْلُوكَةُ وَيُحْرَمُ  
 عَلَى الْمُسْلِمِ نِكَاحُ الْمَجُوسِيَّةِ وَالْوَثْنِيَّةِ وَالْمُرْتَدَّةِ وَالْمَوْلُودَةِ بَيْنَ  
 الْمَجُوسِيِّ وَالْكَتَابِيَّةِ وَعَلَى جَحْرِ الْمَوْلُودَةِ بَيْنَ الْكَتَابِيِّ وَالْمَجُوسِيَّةِ  
 فِيهِ قَوْلَانِ وَيُحْرَمُ عَلَى الْمُسْلِمِ نِكَاحُ الْأَمَةِ الْكَتَابِيَّةِ وَلَا يُحْرَمُ وَطْئُهَا  
 بِمَلِكِ الْيَمِينِ وَيُحْرَمُ عَلَى الْخُرِّ نِكَاحُ الْأَمَةِ الْمُسْلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ  
 الْعَنْتَ وَلَا يَجِدُ صَدَاقَ حُرَّةٍ فَإِنْ جُمِعَ بَيْنَ حُرَّةٍ وَأَمَةٍ فَفِيهِ  
 قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ (282) فِيهِمَا وَالثَّانِي أَنَّهُ يَصَحُّ فِي  
 النُّكْحِ وَيَبْطُلُ فِي الْأَمَةِ وَيُحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ نِكَاحُ جَارِيَةِ ابْنِهِ  
 وَنِكَاحُ جَارِيَتِهِ وَيُحْرَمُ عَلَى الْعَبْدِ نِكَاحُ مَوْلَاتِهِ فَإِنْ تَزَوَّجَ جَارِيَةً  
 أجنبيَّةً ثُمَّ اشْتَرَاهَا انْفُسَخَ النِّكَاحُ وَإِنْ اشْتَرَاهَا ابْنُهُ فَقَدْ قِيلَ 10  
 يَنْفُسَخُ وَقِيلَ لَا يَنْفُسَخُ وَإِنْ تَزَوَّجَتْ ابْنُحْرَةً بَعِيدَةً ثُمَّ اشْتَرَتْهُ  
 انْفُسَخَ النِّكَاحُ وَيُحْرَمُ الْمُلَاعَنَةُ عَلَى مَنْ لَاعَنَهَا وَالْمُضَلَّغَةُ ثَلَاثًا عَلَى  
 مَنْ ضَلَّقَهَا وَيُحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ نِكَاحُ الْمُحَرِّمَةِ وَالْمُعْتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ  
 وَيُكْرَهُ لَهُ نِكَاحُ امْرَأَتَيْهِ بِالْحَمْلِ فَإِنْ نَكَحَهَا فَقَدْ قِيلَ يَصَحُّ وَقِيلَ  
 لَا يَصَحُّ 15 وَيُحْرَمُ عَلَى الْخُرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ 15  
 وَلَهُ أَنْ يَطْلَأَ بِمَلِكِ الْيَمِينِ مَا شَاءَ وَيُحْرَمُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَجْمَعَ  
 بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ امْرَأَتَيْنِ وَلَا يَصَحُّ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَ  
 الرَّجُلُ وَنِسْبَتُهُ مِنْ رَجُلٍ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهُ ذَلِكَ وَنِسْبَتُهُ وَيَكُونُ بَضْعُ  
 كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَدَاقًا لِلْآخَرَى وَلَا يَصَحُّ نِكَاحُ الْعَبْدِ عَلَى  
 أَنْ تَكُونَ رَقَبَتُهُ صَدَاقًا لِلْمَرْأَةِ وَلَا نِكَاحُ الْمُتَعَةِ وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا 20  
 أَيْ مُدَّةً وَلَا نِكَاحُ الْمُخْلَلِ (285) وَهُوَ أَنْ يَنْكَحَهَا لِيُحِلَّهَا  
 لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ فَإِنْ عَقِدَ لِدُنْكَ وَلَمْ يُشْرَطْ فِي الْعَقْدِ كُسْرٌ وَلَمْ  
 يُفْسِدِ الْعَقْدَ وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَحْلَاهَا ضَلَّقَهَا فَفِيهِ قَوْلَانِ

احدهما أنه يبطل والثاني لا يبطل وان تزوج بشرط الخيار  
 فلعقد باطل وان تزوج وشرط عليه ان لا يطأها بطل العقد  
 وان تزوج على ان لا يُنفق عليها او لا يبيت عندها او لا  
 يتسرى عليها او لا يسافر بها او لا يقسم لها بطل الشرط  
 ٥ والمسمى وصح العقد ووجب مهر المثل وقيل ان شرط ترك  
 الوطي اهل الزوجة بطل انعقد واذا طلقت المرأة ثلثا او ثلثي  
 عنها زوجها فاعتدت منه حرم التصريح بخطبتها ولا يحرم  
 التعريض وان خالعتها زوجها فاعتدت منه لم يحرم على زوجها  
 التصريح بخطبتها ويحرم على غيره وفي التعريض قولان احدهما  
 ١٥ بحرم والثاني لا يحرم ويحرم على الرجل ان يخطب على خطبة  
 اخيه اذا صرح له بالاجابة فان خالف وتزوج صح انعقد وان  
 غرض له (284) بالاجابة ففيه قولان اصحهما انه لا يحرم خطبتها  
 والثاني يحرم،

### باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

١٥ اذا وجد احد الزوجين بالآخر جنونا او جذاما او برصا ثبت  
 له الخيار وان وجد احدهما الاخر خنثى ففيه قولان وان  
 وجد الزوج بالمرأة زقفا او فرنا ثبت له الخيار وان وجدت  
 المرأة زوجها عنيئا او مجبوبا ثبت لها الخيار وان وجدته  
 خصيا او مسلوفا ففيه قولان اصحهما انه لا خيار لها وان  
 ٢٥ حدث العيب بالزوج كان لهما ان تفسخ وان حدث بالزوجة

الاصح في التحرر انه لا يثبت له a) In margine Codicis L. مجنونا b) Cod. O. الخيار وفي بعض الكتب الاصح ان له الخيار

ففيه قولان أصحهما أن له أنفسخ وإن وجد أحدهما بالآخر  
 عيباً من هذه العيوب وبه مثله فقد قيل يفسخ وقيل لا  
 يفسخ ولا يصح الفسخ بهذه العيوب ألا على الفور ولا يجوز  
 ألا بالحاكم ومتى وقع الفسخ فإن كان قبل الدخول سقط المهر  
 وإن كان بعد الدخول نُضِرَ فإن كان بعيب حدث بعد الوطء<sup>٥</sup>  
 وجب المسمى وإن كان (285) بعيب قبل الوطء سقط  
 المسمى ووجب مهر المثل وهل يرجع به على من غره ففيه  
 قولان وليس لولي الحرة ولا لسيّد الأمة ولا لولي الطفل تزويج  
 المولى عليه من به هذه العيوب فإن أرادت الحرة أن تتزوج  
 بماجنون كان ثلوثي منعها وإن أرادت أن تتزوج بمحبوب أو<sup>١٥</sup>  
 عتيب لم يكن له منعها وإن أرادت أن تتزوج بمأخوذ أو أبصر  
 فقد قيل له منعها وقيل ليس له وإن حدث العيب بالتزوج  
 ورُضيت به المرأة لم يجبرها المولى على أنفسخ وإن اختلف  
 الزوجان في اتّعتين قادت المرأة وأنكر الرجل فاقول قوله مع  
 يمينه وإن أقر بالمتعتين أجل سنة من يوم المرافعة فإن جامعها<sup>١٥</sup>  
 وأدناه إن يغيب الحشفة في الفرج سقطت المدة وإن ادعى أنه  
 وضّتها وهي ثيب فاقول قوله مع يمينه وإن كنت بكراً فاقول  
 قولها مع يمينها وإن اختارت المرأة المقدم معه قبل انقضاء  
 الأجل لم يسقط خيارها على المنصوص وإن جبّ بعض ذكره  
 وبقي ما يمكن (286) الجامع به فادعى أنه يمكنه الجامع<sup>٢٥</sup>  
 وأنكره المرأة فقد قيل القول قوله وقيل انقول قولها وإن اختلفا  
 في انقدر الباقي هل يمكن للجامع به فاقول قول المرأة وإن تزوج  
 امرأة وشرط أنه حر فخرج عبداً فهل يصح النكاح فيه قولان

أحدهما أنه باطل والثاني أنه صحيح ويثبت لها الخيار وإن شرط  
 أنها حرة فخرجت أمة وهو ممن يجعل له نكاح الأمة ففيه قولان  
 أحدهما أنه باطل والثاني أنه صحيح وهل له الخيار فيه قولان  
 أصحهما أن له الخيار وقيل إن كان الزوج عبداً فلا خيار له قولاً  
 واحداً والأول أصح فإن كان قد دخل بها وقلنا إن النكاح  
 باطل أو قلنا أنه يصح ولها الخيار فاختارت الفسخ لزومه مهر  
 مثلها وهل يرجع به على من غره فيه قولان وإن أتت بولد  
 لزومه قيمته يوم الوضع ويرجع بها على من غره وإن تزوج  
 امرأة وشرط أنها أمة فخرجت حرة أو على أنها كتابية فخرجت  
 10 مسلمة ففيه قولان أحدهما أن النكاح باطل والثاني أنه صحيح  
 ولا خيار له وإن تزوج امرأة ثم بان أنها أمة وهو ممن يجعل له  
 نكاحها أو بان أنها كتابية (287) فقد قيل فيهما قولان أحدهما  
 أن له الخيار والثاني أنه لا خيار له وقيل في الأمة لا خيار له  
 وفي الكتابية يثبت الخيار وإن تزوج عبداً بأمة ثم أعتقت الأمة  
 15 ثبت لها الخيار وفي وقته ثلثة أقوال أحدها أنه على الفور والثاني  
 أنه إلى ثلثة أيام والثالث إلى أن يطأها فإن أعتقت وهي في  
 عدّة من طلاق رجعي فلم تفسخ أو اختارت المقام لم يسقط  
 خيارها فإن لم تفسخ وأدعت الجهل بالعتق ومثله يجوز أن  
 يخفى عليها قبل قولها وإن ادعت الجهل بالخيار ففيه قولان  
 20 أحدهما يقبل والثاني لا يقبل وإن أعتقت فلم تفسخ حتى  
 أعتق الزوج ففيه قولان أحدهما يبطل خيارها والثاني لا يبطل

a) In Cod. O. له et deinde فاختار

ويجوز لها الفسخُ بالعتق من غير حاكمٍ فان فسخت قبل  
الدخول سقط المهرُ وان فسخت بعد الدخول يعتق بعده  
وجب المسمى وان فسخت بعد الدخول يعتق قبله سقط  
المسمى ووجب مهر المثل وان طلقها الزوج قبل ان تختار  
الفسخ ففيه قولان أحدهما أنه يقع والثاني أنه موقوف فان  
فسخت لم يقع وان لم تفسخ (288) تبيّنّا أنه قد وقع،

### باب نكاح المشرِك

إذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلمت المرأة  
والزوج يهودي أو نصراني فان كان ذلك قبل الدخول تعجلت  
الفرقة وان كان بعد الدخول وقفت الفرقة على انقضاء العدة 10  
فان أسلم الآخر قبل انقضائها فهما على النكاح وان لم يسلم  
حتى انقضت العدة حكم بالفرقة من حين أسلم الأول منهما  
فان وطئها في العدة ولم يسلم الثاني منهما وجب المهر فان  
أسلم فالمذموم أنه لا يجب المهر وفيه قولٌ مخرّجٌ أنه يجب 15  
وان أسلم الآخر وتحتته أكثر من أربع نسوة وأسلمن معه اختار 15  
أربعاً منهن فان لم يفعل أُجبر على ذلك وأُخذ بنفقتين الى  
ان يختار فان طلق واحدة منهن كان ذلك اختياراً لها وان  
ظاهر منها أو آلا لم يكن اختياراً وان وطئها فقد قيل هو  
اختيارٌ وقيل ليس باختيار وان مات قبل ان يختار وقف ميراث  
أربع منهن الى أن يصطلحن فان أسلم وتحتته أم وبنت (289) 20  
وأسلمتا معه فان كان قد دخل بهما انفسخ نكاحهما وان لم



يدخل بواحدة منهما ففيه قولان أحدهما يثبت نكاح البنت  
ويبطل نكاح الأم والثاني وهو الأصح أنه يختار أيتهما شاء  
وينفسخ نكاح الأخرى وإن دخل بالبنت دون الأم ثبت نكاح  
البنت وانفسخ نكاح الأم وإن دخل بالأم دون البنت ففيه  
٥ قولان أحدهما ينفسخ نكاحهما وحرمتا على التأبيد والثاني  
يثبت نكاح الأم وينفسخ نكاح البنت فإن أسلم وتحتته أربع  
إماء فأسلمن معه فإن كان ممن يحد له نكاح الإماء اختار واحدة  
منهن وإن كان ممن لا يحد له نكاح الإماء انفسخ نكاحهن  
وإن نكح حرة وإماء وأسلمت الحرة معه ثبت نكاحها وانفسخ  
١٠ نكاح الإماء وإن لم تسلم الحرة وأسلم الإماء وقف أمرهن على  
إسلام الحرة فإن أسلمت قبل انقضاء العدة لزم نكاحها وانفسخ  
نكاحهن وإن لم تسلم حتى انقضت عدتها وهو ممن يحد  
له نكاح الإماء كان له أن يختار واحدة من الإماء وإن أسلم  
وتحتته إماء وهو موسر (290) فلم يسلمن حتى أعسر ثم أسلمن  
١٥ كان له أن يختار واحدة من الإماء وإن أسلم عبد وعنده أربع  
نسوة فأسلمن معه أختار اثنتين فإن أسلم وأعتق ثم أسلمن  
أو أسلمن وأعتق ثم أسلم ثبت نكاح الأربع وإن أسلم الزوجان  
وبينهما نكاح متعة أو نكاح شرط ففيه خيار الفسخ متى شاءا  
أو شاء أحدهما لم يقرأ عليه وإن أسلما وقد تزوجها في العدة  
٢٠ أو بشرط خيار الثلث فإن أسلما قبل انقضاء العدة أو قبل  
انقضاء مدة الخيار لم يقرأ عليه وإن أسلما بعد انقضاء العدة  
أو بعد انقضاء الخيار أقرأ عليه وإن قهر حربي حربيّة على  
الوطى أو طأوعته ثم أسلما فإن اعتقدا ذلك نكاحا أقرأ عليه

وان لم يعتقدها فكاحاً لم يُقرأ عليه وان ارتد الزوجان المسلمان  
او احدهما قبل اندخول تعجلت الفُرقة وان كان بعد اندخول  
وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ عَلَى انْقضاء الْعِدَّةِ فان اجتمعا على الاسلام قبل  
انقضائها فهما على النكاح وان لم يجتمعا (291) قبل انقضاء  
الْعِدَّةِ حُكِمَ بِالْفُرْقَةِ \* وان انتقل المشرِك من دين الى دين يُفَرَّ  
أَعْلَهُ عَلَيْهِ فغيبه قولان احدهما يُقَرُّ عَلَيْهِ والثاني لا يُقَرُّ عَلَيْهِ  
وما اُنْذِيَ يَقْبَلُ مِنْهُ فِيهِ قولان احدي الاسلام والثاني الاسلام  
او الدين اُنْذِيَ كان عَلَيْهِ؛

### باب اُصْدَاق

اُمْتَحَبٌ اَنْ لَا يُعْقَدَ النِّكَاحُ اِلَّا بِصِدَاقٍ وَمِنْ جِزْرِ اَنْ يَكُونَ <sup>10</sup>  
ثَمَنًا جَازِ اَنْ يَكُونَ صِدَاقًا فَاِنْ ذَكَرَ صِدَاقًا فِي النِّسَاءِ وَصِدَاقًا فِي  
الْعَلَانِيَةِ فَالْصِدَاقُ مَا عَقِدَ بِهِ الْعَقْدُ وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنَتُهُ الصَّغِيرَةُ بِأَقْلٍ  
مِنْ مَهْرِ الْمِثْلَةِ وَلَا ابْنَتُهُ الصَّغِيرَةُ بِكَثَرٍ مِنْ مَهْرِ امْتَلٍ فَنَقُصُ  
ذَلِكَ وَزَادَ هَذَا بَطُلَتْ الزَّيْدَةُ وَوَجِبَ مَهْرُ امْتَلٍ وَلَا يَتَزَوَّجُ اِنْسَفِيَهُ  
بِكَثَرٍ مِنْ مَهْرِ امْتَلٍ فَاِنْ زَادَ بَطُلَتْ الزَّيْدَةُ وَلَا يَتَزَوَّجُ الْعَبْدُ <sup>15</sup>  
بِكَثَرٍ مِنْ مَهْرِ امْتَلٍ وَمَهْرُ امْرَأَتِهِ فِي كَسْبِهِ اِنْ كَانَ مَكْنَسِبًا اَوْ  
فِيهَا فِي يَدِهِ اِنْ كَانَ مَكْنُوتًا فِي التَّجَرَّةِ فَنُفِىَ عَنْهُ يَكُنْ مَكْتَسِبًا  
وَلَا مَا ذُوْنَا فَفِي ذِمَّتِهِ اِلَى اَنْ يَعْتَقَ فِي أَحَدِ الْعَوْنَيْنِ اَوْ يُفْسَخَ

a) In margine Codicis L.: والفقول انثني اصبح في النكاح

b) In margine Codicis L.: ونسو زوج المبكر البانغة دون رضاها  
بذل مهر صح ونوم مهر امثل بانعقد

النكاح وفي ذمّة السيد (292) في الآخر وان زاد على مهر المثل وجبت الزيادة في ذمته يتّبع بها اذا عتق وان تزوج بغير اذنه ووطئ ففي المهر ثلاثة اقوال احدهما يجب حيث يجب المهر في النكاح الصحيح والثاني انه يتعلّق بذمته والثالث انه يتعلّق برقبته تبع فيه ويجوز ان يكون الصداق عيناً تبعاً ودينياً يسّام فيه ومنفعة تكثرى ويجوز حالاً وموَجَّلاً وما لا يجوز في البيع والاجارة من المنكح والمجهول لا يجوز في الصداق وتملك المرأة المهر بالتسمية وتملك التصرف فيه بالعقب ويستقرّ بالموت او الدخول وهل يستقرّ بالخلوة فيه قولان اصدحهما انه لا يستقرّ ونها ان تمنع من تسليم نفسها حتى تقبض فان تشاحا أُجبر الزوج على تسليمه الى عدلٍ وأُجبرت المرأة على التسليم فاذا دخل بهما سلّم المهر اليها وان لم يسلم لزمه نفقتها وفيه قول آخر انه لا يُجبر واحد منهما بل أيهما بدأ بالتسليم أُجبر الآخر عليه وان تمانعا لم تاجب نفقتها فان تبرعت وسلمت نفسها حتى وطئها (293) سقط حقها من الامتناع وان هلك الصداق قبل القبض او خرج مستحقاً او كان عبداً فخرج حراً او وجدت به عيباً فردته رجع الى مهر المثل في اصح القولين والى قيمة العيب في القول الآخر وان وردت الفرقة من جهتها قبل الدخول بأن ارتدت او أسلمت سقط مهرها وان قتلت نفسها فقد قيل فيه قولان احدهما يسقط مهرها والثاني لا يسقط وقيل ان كانت حرة لم يسقط وان كانت امّة سقط وان وردت الفرقة من جهته بأن أسلم او ارتد او طلق سقط نصف المهر وان اشترت زوجها فقد قيل

يسقط النصف وقيل<sup>٥</sup> يسقط كله<sup>٦</sup> ومتى ثبت له الرجوع  
 بالنصف فان كان باقياً على جهته رجع في نصفه وان كان فائتاً  
 او مستحقاً بدئين او شفعة رجع الى نصف قيمته أقل ما كانت  
 من يوم العقد الى يوم القبض وان كان زائداً زيادةً منفصلةً  
 كالولد والتمرة رجع في نصفه دون زيادته وان كان زائداً زيادةً  
 متصلةً كالتسعين والتعلیم فالمرأة بالخيار بين (294) ان ترد  
 النصف زائداً وبين ان تدفع انية قيمة النصف وان كان ناقصاً  
 فتزوج بالخيار بين ان يرجع فيه ناقصاً وبين ان يأخذ نصف  
 قيمته وان كانت قد وهبت منه الصداق قبل الطلاق ففيه  
 قولان أصحهما أنه يرجع عليها بنصف بدلها وان كان ديناً<sup>١٠</sup>  
 فأبرأته منه ففيه قولان أصحهما أنه لا يرجع عليها وان حصلت  
 الفرقة والصداق لم يقبض فعقى الولي عن حقها لم يصح  
 العفو وفيه قول آخر أنه ان كانت بكراً صغيرة او مجنونة فعفا  
 الأب أو الجد عن حقها صح العفو وان فوضت المرأة بضعتها  
 من غير بدل لم يجب لها المهر بالعقد ولها المطالبة بالفرض<sup>١٥</sup>  
 فان فرض لها مهرًا صار ذلك كالمسمى في العقد في جميع ما  
 ذكرناه وان لم يفرض حتى دخل بها وجب لها مهر المثل وان  
 مات احدث قبل الفرض ففيه قولان أحدهما يجب لها مهر  
 المثل والثاني لا يجب وان طلقها قبل الفرض وجب لها المنعة

a) In Codice O. additur: <sup>٥</sup>اشترى زوجته.

b) In Codice O. additur: <sup>٦</sup>وقيل ان استدعى الزوج بيعها وجب

النصف وان استدعى السيد لم يجبه شيء والاول اصح

c) Cod. O. addit <sup>١٠</sup>ووجب

وان تزوجها على مهر فاسد او على ما يتفقان عليه في الثاني  
وجب لها (295) مهر المثل واستقر بالموت او الدخول وسقط  
نصفه بالطلاق قبل الدخول وان كنا ذمييْن وعقدا على مهر  
فاسد ثم أسلما قبل انتقاض سقط ذلك ووجب مهر المثل  
5 وان أسلما بعد انتقاض برئت ذمته الزوج وان أسلما بعد  
قبض البعض برئت ذمته من المقبوض ووجب بقسط ما بقي  
من مهر المثل وان أعتق أمته بشرط ان تتزوج به ويكون  
عتقها صداقها عتقت ولا يلزمها ان تتزوج به ويرجع عليها بقيمة  
رقيتها فان تزوجته استحقت مهر المثل وان أعتقت المرأة  
10 عبدا على ان يتزوج بها عتق ولا يلزمه ان يتزوجها ولا  
ترجع عليه بالقيمة وان تزوجها استحقت عليه مهر المثل  
ويعتبر مهر المثل بمهر من تساويها من نساء العصابات في  
النسب والمال والجمال والثبوتة والبكارة والبلد فان لم يكن نساء  
عصابات اعتبر بمهر أقرب النساء انبيها فان لم يكن لهما أقرب  
15 من النساء اعتبر بنساء بلدها ثم بأقرب النساء شبهها بها واذا  
أسر الرجل بمهر (296) قبل الدخول ثبت لها الفسخ وان  
أسر بعد الدخول ففيه فولان ولا يجوز الفسخ ألا بالحاكم  
وان اختلفا في قبض الصداق فالقول قولها وان اختلفا في  
أونى القول قوله فان أثبت بولي يلحقه استقر المهر في احد  
20 القرين ولم يستقر في الآخر وان اختلفا في قدر المسمى تحالفا  
ويبدأ بيمين الزوج وقيل فبمه نائمه اقوال احدها هذا والثاني  
يبدأ بالمرأة والثالث بأيتهما شاء الحاكم فاذا حلفا وجب مهر  
المثل ومن ونى امرؤ بشبهة او في نكاح فاسد او أكره امرأة

على الزنا وجب عليه مهر المثل وان طأوعته على الزنا لم يجب  
لها المهر وقيل ان كانت امة يجب والمذهب انه لا يجب،

### باب المتعة

اذا فوضت امرأة بضعها وصلت قبل الفرض والمسييس وجب  
لها المتعة وان ستي لها مهر صحيح او وجب لها مهر المثل<sup>٥</sup>  
وصلت قبل امسييس وجب لها نصف المهر دون المتعة وان  
صلت بعد امسييس فهل لها متعة مع مهر فيه قولان وكل  
فرقة وردت من جهة الزوج (297) باسلام او ردة او لعان او  
خلع او من جهة اجنبي كالرضاع فحكمه حكم الطلاق في  
ايجاب متعة وكل فرقة وردت من جهة المرأة من اسلام او<sup>١٠</sup>  
ردة او فسخ بعييب او بالاعسار لم يجب فيها متعة وان  
كنت امة فباعها اموي من الزوج ففسخ النكاح فمذهب انه  
لا متعة له وقيل تجب وقيل ان كن السيّد ضلب البيع لم  
تجب متعة وان كن الزوج ضلب وجب وتقدير المتعة اسي  
البحكم يفدرى على حسب ما يرى على الموسع قدره وعلى<sup>١٥</sup>  
المقتدر قدره وقيل يختلف باختلاف حال المرأة.

### باب الوليمة والنفقة

الوليمة على العرس واجبة في طاهر النّص وقيل لا تجب وهو  
الاصح وانسنة ان يؤنم بشاة وبأى شيء اؤنم من الضعم جز  
وانتثر مكره ومن دعي الى وليمة لرمه الاجبة وقيل هو فرض<sup>٢٠</sup>  
على الكفاية وقيل لا يجب ومن دعي في اليوم الثاني استحب

له ان يُجيب ومن دُعِيَ في اليوم الثالث فالأولى ان لا يُجيب  
وان دُعِيَ مُسَلِّمًا الى وليمة كافر لم تلزمه الاجابة (298) وقيل  
تلزمه ومن دُعِيَ وهو صائم صوم تطويع استحب له ان يفطر  
وان كان مُفطرًا لزمه الاكل وقيل لا يلزمه وان دُعِيَ الى موضع  
فيه معاص من زمر او خمر ولم يقدر على ازالته فالأولى ان لا  
يحضر فان حضر فالأولى ان ينصرف فان قعد ولم يستمع واشتغل  
بالحديث والاكل جاز وان حضر في موضع فيه صور حيوان  
فان كان على بساط يبداس او مخاض توطأ جلس وان كان  
على حائط او على ستر معلق لم يجلس،

#### باب عشرة النساء والقسم والنشور

10

يجب على كل واحد من الزوجين معاشرة صاحبه بالمعروف  
وبذل ما يجب عليه من غير مَطْل ولا اظهار كراهية ولا يجوز  
ان يجمع بين امرأتين في مسكن واحد الا برضاها ويكره ان  
يطأ احديهما بخضرة الأخرى وله ان يمنع زوجته من الخروج  
15 من منزله فان مات لها قريب استحب له ان يأتى لها في الخروج  
ولا يجب عليه ان يقسم لنسائه فان اراد القسم لم يبدأ  
بواحدة منهن الا بقُرعة (299) ويقسم للحائض والنفساء والمريضة  
والرتقاء ويقسم للحرة لثنتين ولامة ليلة واحدة ولا يجب  
عليه اذا قسم ان يطأ غير أن المستحب ان يسوى بينهما  
20 في ذلك وان سافرت المرأة بغير اذن سقط حقها من القسم  
وان سافرت باذنه سقط قسمها في احد القولين دون الآخر وان  
امتنعت من السفر مع الزوج سقط حقها من القسم فان اراد ان

يسافر بامرأة لم يجز ألا بقرة فان سافر بواحدة بغير قرة  
 قضى وان سافر بالقرعة لم يقص وقيل ان كان في مسافة لا  
 تقصر فيها الصلوة قضى وان أراد الانتقال من بلد الى بلد  
 فسافر بواحدة وبعث البواقي مع غيره فقد قيل يقضى لهن  
 وقيل لا يقضى <sup>ومن</sup> وهبت حقها من القسم لبعث ضرائرها <sup>5</sup>  
 برضى الزوج جاز وان وهبت لزوج جعله لمن شاء منهن وان  
 رجعت في الهبة عادت الى الدور من يوم الرجوع وعماد القسم  
 الليل لمن معيشته بالنهار فان دخل بالنهار الى غير المقسوم  
 لها لحاجة جاز وان دخل (500) لغير حاجة لم يجز فان  
 خالف وأقام عندها يوماً او بعض يوم لزمه قضاؤه للمقسوم لهما <sup>10</sup>  
 وان دخل بالليل لم يجز ألا لضرورة فان دخل وأزال قضى  
 وان دخل وجامعها وخرج فقد قيل لا يقضى وقيل يقضى  
 بليلة وقيل يقضى بأن يدخل في نوبة الموضوعة فيجتمع كما  
 جمعها وان تزوج امرأة وعنده امرأتان قد قسم لهما فطع الدور  
 للجديدة فان كانت بكرًا أقم عندها سبعة ولا يقضى وان <sup>15</sup>  
 كنت ثيبًا فهو بالخيار بين ان يقيم عنده سبعة ويقضى  
 وبين ان يقسم ثلث ولا يقضى ويجوز ان يخرج بالنهار لقضاء  
 الحاجات وقضاء الحقوق وان تزوج امرأتين وزمتا اليه مكن  
 واحدًا أقرع بينهما لحق العقد وان اراد سفرًا ففرع بينهما  
 فخرج السهم لأحدى الجديديتين سفر بها ويدخل حق <sup>20</sup>  
 العقد في قسم السفر واذا رجع قضى حق العقد للأخرى

a) Cod. L. habet. عَمَدًا



وقيل لا يقضى وأن كان له امرأتان فقسم لأحديهما ثم طلق  
 الأخرى قبل أن يقضى لها أثم<sup>a</sup> وأن تزوجها لزمه أن يقضيها  
 حقها ومن ملك امرأة لم يلزمه أن يقسم لهن ويستحب أن لا  
 يعضل<sup>a</sup> لهن وأن يمسوى بينهما (301) وإذا ظهر له من المرأة  
 ٥ أمارات النشوز وعظها بالكلام فإن ظهر منها النشوز وتكرر هجرها  
 في انغراس دون الكلام وضربها ضرباً غير مبرح وأن ظهر ذلك  
 مرة واحدة ففيه قولان أحدهما يهجرها ولا يضربها والثاني  
 يهجرها ويضربها وأن منع الزوج حقها أسكنها الحاكم إلى جنب  
 ثقة ينظر اليهما ويلزم الزوج الخروج من حقها وأن ادعى كل  
 10 واحد منهما على صاحبه الظلم والعدوان أسكنهما الحاكم إلى  
 جنب ثقة ينظر في أمرهما ويمنع الظالم منهما من الظلم فإن  
 بلغا إلى الشتم والضرب بعث الحاكم حريين مسلمين عدلين  
 والأولى أن يكونا من أهلها لينظرا في أمرهما ويفعلا ما فيه  
 المصلحة من الإصلاح أو التفريق وهما وكيلان لهما في أحد  
 15 القولين<sup>b</sup> فلا بد من رضا فيؤكد الزوج حكمهما في الطلاق وقبول  
 العوض وتؤكد المرأة حكمهما في بدل العوض وهما حكمان من  
 جهة الحاكم في القول الآخر فيجعل الحاكم اليهما الإصلاح والتفريق  
 من غير رضى الزوجين وهو الأصح<sup>c</sup> فإن غاب الزوجان أو أحدهما  
 لم ينقطع نظرهما على القول الأول وينقطع على القول (302) الثاني،

### باب الخلع

20

يصح الخلع من كل زوج بالغ عاقل ويكره الخلع إلا في حالين

a) Quoque Codicis O. lectio bona est. b) In margine Codicis L.: وهو الأصح في التهذيب والحرر.

أحدهما أن يخسافا أو أحدهما ألا يُقيما حدود الله تعالى  
والثاني أن يحلف بالطلاق الثالث على فعل شيء لا بُدَّ له  
منه فيخالعها<sup>a</sup> ثم يفعل الأمر المحلوف عليه ثم يتزوجها  
فلا يحنث فإن خالعه<sup>a</sup> ولم يفعل المحلوف عليه وتزوجها ففيه  
قولان أصحهما أنه يتخلص من الحنث وإن كان الزوج سفيها<sup>5</sup>  
فخالع صح خُلعهُ ولزم دفع المال إلى وليه وإن كان عبداً وجب  
دفع المال إلى مولاه<sup>a</sup> إلا أن يكون مأذونا له ويصح بذلك العوض  
في الخلع من كل زوجة جائزة انتصرف في المال فإن كنت  
سفيهة لم يجز خلعها وإن كنت أمة فخالعت بإذن السيد  
لزمها المثل في كسبه<sup>b</sup> أو مما في يدها من مال انتجارة<sup>c</sup> فإن لم<sup>10</sup>  
يكن لها كسب ولا في يدها مثل للتجارة ثبت في ذمتها إلى  
أن تعتق وإن خالعت بغير إذن ثبت العوض في ذمتها إلى  
أن (303) تعتق وإن كانت مكاتبه فخالعت بغير إذن السيد  
فهي كالأمة وإن خالعت بإذنه فقد قيل هو كهبتها وفيها قولان  
وقيل لا يصح قولاً واحداً<sup>a</sup> وليس للاب والجد ولا يُغيرهما من<sup>15</sup>  
الأولياء أن يخلع امرأة النفل ولا أن يخلع النطفة بشيء من  
مالها ويصح الخلع مع الزوجة ومع الأجنبية ويصح بلفظ  
الطلاق وبلفظ الخلع<sup>c</sup> فإن كان بلفظ انطلاق فهو طلاق وإن  
كان بلفظ الخلع والمفاداة والفسخ<sup>c</sup> فإن نوى به الطلاق فهو

<sup>a</sup>) Sic in Codice O; in L. فيخالعها, lapsus calami pro فيخالعها, quae lectio quoque bona est. <sup>b</sup>) Cod. O. addit: أن كان لها كسب. <sup>c</sup>) Cod. O. addit: والمفاداة والفسخ.

طلاق وان لم ينو به الطلاق ففيه ثلثة اقوال احدها انه طلاق  
 والثانى انه فسخ والثالث انه ليس بشىء، ولا يصح الخلع الا  
 بذكر العوض فان قال ائت طالق وعليك ألف وقع طلاق رجعى  
 ولا شىء عليها وان ضمننت له الالف لم يصح الضمان وان قال  
 ٥ انت طالق على الف وقبلت بانك ووجب المال ويجوز على  
 الفور وعلى التراخى فاذا قال خالعتك على الف او انت طالق  
 على الف او ان ضمننت لى الف او ان اعطيتنى (304) الف او  
 اذا اعطيتنى الف فانت طالق لم يصح حتى يوجد القبول  
 او العطيّة عقيب الايجاب وله ان يرجع فيه قبل القبول وان  
 10 قل متى ضمننت لى الف او منى اعطيتنى الف فانت طالق جاز  
 القبول فى اى وقت شاءت وليس للزوج ان يرجع فى ذلك وما  
 جاز ان يكون صداقا من قليل وكثير ودين وعين ومال ومنفعة  
 يجوز ان يكون عوضا فى الخلع وما لا يجوز ان يكون  
 صداقا من حرام او مجهول لا يجوز ان يكون عوضا فى الخلع  
 فان ذكر مسمى صحيحا استحققه وبانت المرأة فان خالعتها على  
 مال وشرط ففيه الرجعة سقط المال وثبتت الرجعة فى اصح  
 القولين وفيه قول اخر انه لا يثبت الرجعة ويسقط المسمى  
 ويجب مهر المثل وان ذكر بدلا فاسدا بانك ووجب مهر المثل  
 وان قل اعطيتنى عبدا ولم يصفه ولم يعينه فانت طالق  
 20 ما عتته عبدا بانك ولكنه لا يملكه الزوج بل يردّه ويرجع بمهر  
 المثل وان اعطته مكاتباً او مغصوباً لم تطلق وان خالعتها على  
 عبد موصوف (305) فى ذمتها فاعطته معيباً بانك وله ان يردّه  
 ويطالب بعبد سليم وان قال اعطيتنى عبداً من صفة كذا فانت

طالَّق فاعطته على تلك الصفة بانَّت فان كان معيِّبا فله ان يرثه ويرجع بمهر المثل في احد القولين وبقيمة العبد في الآخر وان قال اعطيتني هذا العبد فانَّت طالَّق فاعطته وهي تملكه بانَّت فان كان معيِّبا فله ان يرثه ويرجع الى مهر المثل في احد القولين والى قيمته في الآخر وان اعطته وهي لا تملكه بانَّت وقيل لا تطلق ونيس بشيء وان خالعا على ثوب على انه قروي فخرج مرويًّا بانَّت وله الخيار بين الرد وبين الامساك وان خرج كثنائا بانَّت ويجب رد الثوب ويرجع الى مهر المثل في احد القولين والى قيمته في الآخر وقيل هو بالخيار بين الامساك والرد وان قنت طلقى ثلثا على انف فطلقها طلقة استحق 10 ثلث اللف وان قنت طلقى ذلعة فطلقها ثلث استحق اللف وان وكلت المرأة في الخلع لم يخالع الوكيل على اكثر من مهر المثل فان قدرته له العوض (506) فزاد عليه وجب مهر المثل في احد القولين ويجب في اثنتى اكثر الامرئين من مهر المثل او القدر المأذون فيه وان خالع على عوض فاسد 15 وجب مهر المثل وان وكل الزوج في الخلع فنقص عن مهر المثل وجب مهر المثل في احد القولين وفي القول الثانى الزوج بالخيار بين ان يقر الخلع على ما عقد وبين ان يترك العوض ويكون الطلاق رجعيًّا وان قدر البدل فخالع بأقل منه او على عوض فاسد لم يقع الطلاق واذا خلع في مرضه اعتبر ذلك 20 من راس المال حابى او لم يحاب فان خالعت في مرضها بمهر

مهر. c) Cod. O. خالعا. b) Codex L. قدرت. a) Codex L.

المثل اعتبر من رأس المال فان زادت على مهر المثل اعتبرت  
 انزيادة من الثلث وان اختلف الزوجان في الخلع فاقطع الزوج  
 وانكرت المرأة بانث والقول في العوض قولها فان قال خالعتك  
 على الف فقالت خالعت غبري بانث والقول في العوض قولها  
 ٩ وان قال خالعتك على الف فقالت على الف ضمنها زيد لزمها  
 الالف فان قالت خالعتني على الف في ذمة زيد بانث وتحالفا  
 في العوض وقيل يلزمها مهر المثل وليس بشيء وان اختلفا  
 في قدر العوض او في عينه او تعجيله او تأجيله او في عدد  
 الطلاق (307) الذي وقع به الخلع تحالفا ووجب مهر المثل  
 ١٠ وان قال طلقك بعوض ففالت طلقني بعد مضي الخيار بانث  
 والقول قولها في العوض ١١

### باب الطلاق

يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل مختار فاما غير الزوج فلا  
 يصح طلاقه \* وكذلك السبي لا يصح طلاقه ومن زال عقله  
 ١٢ بسبب يُعذر فيه كالمجنون والنائم والمبرس لا يصح طلاقه  
 ومن زال عقله بسبب لا يُعذر فيه كالسكران ومن شرب ما يُزيل  
 عقله لغير حاجة وقع طلاقه وقيل فيه قولان اشهرهما انه يقع  
 طلاقه وان اكره بغير حق كالتهديد بالقتل او القطع او  
 الضرب المبرح لا يقع طلاقه وان اكره بضرب قليل او شتم وهو

وما  
 ١٢) Cod. L. فقال. ١٣) Haec in Cod. L. desunt, ubi etiam  
 ١٤) Cod. L. اكره. ١٥) exstat pro ومن.

مِنْ ذِي الْأَقْدَارِ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ وَقِيلَ يَقَعُ،  
 وَيَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثَ تَضْلِيقَاتٍ وَيَمْلِكُ الْعَبْدُ تَطْلِيقَتَيْنِ وَلَهُ أَنْ  
 يُطْلَقَ بِنَفْسِهِ وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ ثَانٍ وَكُلُّ امْرَأَةٍ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ  
 فَقَدْ قِيلَ يَصَحُّ وَقِيلَ لَا يَصَحُّ وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يُضَلِّقَ مَتَى شَاءَ  
 إِلَى أَنْ يَعْزِلَهُ وَأَنْ قُلَ لِامْرَأَتِهِ ضَلَّقِي نَفْسَكَ فَقَانَتْ فِي الْحَالِ  
 طَلَّقْتُ نَفْسِي ضَلَعْتُ فَإِنْ أُخِّرَتْ ثُمَّ ضَلَّقَتْ (508) لَمْ يَقَعِ إِلَّا  
 أَنْ يَقُولَ ضَلَّقِي مَتَى شِئْتِ وَيُكْرَهُ أَنْ يُطْلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ  
 غَيْرِ حَاجَةٍ فَإِنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَلَا فِضْلَ أَنْ لَا يُطْلَقَ أَكْثَرَ مِنْ  
 ضَلْقَةٍ وَأَنْ أَرَادَ الثَّلَاثَ فَلَا فِضْلَ أَنْ يَفْرِئَهَا فَيَضْلِقَ فِي كُلِّ ضَرْبٍ  
 ضَلْقَةً فَإِنْ جَمَعَهَا فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ جَازَ وَبَقِيَ الطَّلَاقُ عَلَى ثَلَاثَةِ 10  
 أَوْجُهٍ طَلَاقُ السُّنَّةِ وَهُوَ أَنْ يُضْلِقَهَا فِي ضَرْبٍ لَمْ يَجَامَعَهَا فِيهِ  
 وَطَلَاقُ الْبِدْعَةِ وَهُوَ أَنْ يُضْلِقَهَا فِي الْخِيصِ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ أَوْ فِي  
 ضَرْبٍ جَامِعٍ فِيهِ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ وَطَلَاقُ لَا سُنَّةَ فِيهِ وَلَا بَدْعَةَ  
 وَهُوَ طَلَاقُ الصَّغِيرَةِ وَالْأَيَّامَةِ وَالَّتِي اسْتَبَانَ حَمْلُهَا وَغَيْرُ امْتِدْخُولِ  
 بِهَا فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَحَاصَتْ عَلَى الْحَمْلِ فَطَلَّقَهَا فِي الْحَيْضِ 15  
 فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَيْسَ بِبِدْعَةٍ وَقِيلَ هُوَ بَدْعَةٌ وَلَا أَتَمُّ فِيمَا ذَكَرْنَا  
 إِلَّا فِي طَلَاقِ الْبِدْعَةِ وَمَنْ طَلَّقَ لِلْبِدْعَةِ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ  
 يَرَا جَعَهَا وَيَقَعِ الطَّلَاقُ بِالصَّرِيحِ وَالْكُنْيَةِ فَالصَّرِيحُ الطَّلَاقُ وَالْغَرَقُ  
 وَالشَّرَاحُ فَإِذَا قُلَ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ مَطْلُوعٌ أَوْ ضَلَّقْتُكَ أَوْ فَارَقْتُكَ  
 أَوْ أَنْتَ مَفَارِقَةٌ أَوْ سَرَحْتُكَ أَوْ أَنْتَ مَسْرُوحَةٌ ضَلَّقْتَ وَأَنْ لَمْ 20  
 يَنْوِ (309) فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَرَادَ طَلَاقًا مِنْ وَثَاقٍ أَوْ فِرَاقًا بِالْقَلْبِ

أو تسريحاً من اليد لم يقبل في الحكم وذيق فيما بينه وبين  
 الله عز وجل والكنایات كقوله أنت خلیمة وبرية وبتة وبتلة  
 وبائن وحرام وانت كأمیئة واعتدی واستبری وتقسی واستبری  
 وتاجرعی وأبعدی وأغربی وأذهبی وألحقی بأهلك وحبك على  
 غایبك وانت واحدة وما أشبه ذلك فان نوى بها الطلاق وقع  
 وان لم ينو لم يقع وان قل اختاری فهو كناية تفتقر الى القبول  
 في المجلس على المنصوص وقيل تفتقر الى القبول في الحال فان  
 قالت اخترت ونویا الطلاق وقع وان لم ينویا او احدهما لم  
 يقع وان رجع فيه قبل القبول صح الرجوع وقيل لا يصح وان  
 10 قل لها ما اخترت فقالت اخترت فالقول قوله وان قال ما نويت  
 فقلت نويت فالقول قولها وقيل القول قوله والأول أصح وان قال  
 لها طلقی نفسك فقالت اخترت ونوت وقع وقيل لا يقع حتى  
 تأتي بالصريح وان قل انت الطلاق فقد قيل هو صريح (310)  
 وقيل هو كناية وان قال انا منك طالق او فوض اليها فقالت  
 15 انت طالق فهو كناية لا يقع الا بالنية وان قال كلی واشربی  
 فقد قيل هو كناية وقيل ليس بشيء فاما اذا قال اقعدی  
 بآرك الله عليك وما أشبه ذلك فليس بشيء نوى او لم ينو  
 وان قال انت على كظهر أمي ونوى الطلاق لم يقع الطلاق  
 وان قل له رجل أضلقت امرأتك فقل نعم طلقت وان قال ألك  
 20 زوجة فقال لا لم يكن شيئاً وان كتب بالطلاق ونوى ففيه  
 قولان أصحهما أنه يقع وان قال لها شعرك طالق او يدك

a) Cod. L. يأتني b) Cod. O. addit الطلاق.

طالَفَ او بَعْضُكَ طالَفَ طَلَّقْتُ وان قال رِبُّكَ او دَمْعُكَ طالَفَ  
لم تطلق،

### باب عدد الطلاق والاستثناء

اذا خاطبها بلفظ من ألفاظ الطلاق ونوى به طلقتين او ثلثا  
وقع الا قوله انت واحدة فانه لا يقع به أكثر من طلقة وقيل  
يقع به ما نوى وان قال انت طالَفَ واحدة في اثنتين ونوى  
طلقة مقرونة بطلقتين طلقت ثلثا وان لم ينو شيئا وهو لا  
يعرف الحساب وقعت (311) طلقة وان نوى موجبها عند  
أهل الحساب لم يقع الا طلقة وقيل يقع طلقتان وان كان  
يعرف الحساب ونوى موجبها في الحساب وقعت طلقتان وان لم<sup>10</sup>  
تكن له نية وقعت طلقة على ظاهر النص وقيل يقع طلقتان  
وان قال انت طالق طلقة معها طلقة طلقت طلقتين وان قل  
للمدخل بها انت طالق طلقة قبلها طلقة وبعدها طلقة  
طلقت ثلثا وان قال انت طالق طلقة قبلها طلقة وادعى انه  
اراد قبلها طلقة في نكاح آخر او من زوج آخر فان كان ذلك<sup>15</sup>  
قبل منه وان لم يكن ذلك لم يقبل وان قل انت طالق  
هكذا وأشار بأصابعه اثلث وقع اثلث وان قل أردت بعدد  
الاصبعين المقبوضتين قيل وان قال انت طالق من واحدة الى  
الثلث طلقت طلقتين وان قال لغير المدخول بها انت طالق  
انت طالق انت طالق وقعت طلقة وان قال ذلك للمدخل<sup>20</sup>



بها فان نوى العَدَدَ وقع<sup>٥</sup> وان نوى التأكيد لم يقع ألا طَلَقَ<sup>٥</sup>  
 وان لم ينو شيئاً ففيه قولان أصحهما أنه يقع بكل لَفْظَةٍ (312)  
 طَلَقَ والثاني لا يقع ألا طَلَقَ واحدةً وان أتى بثلاثة ألفاظ  
 مثله أن قال أنت طالق وطالق فطالق وقع بكل لَفْظَةٍ  
 طَلَقَ<sup>٥</sup> وان قال أنت طالق نصف تطليقة أو نصفى طَلَقَ  
 وقعت طَلَقَ وان قال أنت طالق ثلثة أنصاف طَلَقَ فقد قيل  
 يقع طَلَقَ وقيل يقع طَلَقَتان وان قال نصفى طَلَقَتين طَلَقَت  
 طَلَقَتين وان قال نصف طَلَقَتين فقد قيل طَلَقَ وقيل طَلَقَتين  
 وان قال نصف طَلَقَ ثلث طَلَقَ سدس طَلَقَ وقعت طَلَقَ وان  
 10 قال نصف طَلَقَ وثلث طَلَقَ وسدس طَلَقَ طَلَقَت ثلثا وان قال  
 لأربع نسوة أوقع بينكن طَلَقَ أو طَلَقَتين أو ثلثا أو أربعاً  
 وقعت على كل واحدة طَلَقَ وان قال أوقع بينكن خمس  
 تطليقات وقعت على كل واحدة طَلَقَتان وان قال أنت طالق  
 ملأ الدنيا أو أطول الطلاق أو أعرضه طَلَقَت طَلَقَ ألا ان  
 15 يُريد به ثلثا وان قال أنت طالق كل الطلاق أو أكثر الطلاق  
 طَلَقَت ثلثا وان قال أنت طالق أو لا لم يقع شيء (313) وان  
 قال أنت طالق طَلَقَ لا يقع عليك طَلَقَت طَلَقَ وان قال  
 أنت طالق ثلثا ألا ثلثا وقع الثلث وان قال أنت طالق ثلثا  
 ألا نصف طَلَقَ وقع الثلث وان قال أنت طالق وطالق  
 20 ألا طَلَقَ طَلَقَت ثلثا على المنصوص وان قال أنت طالق ثلثا

a) Cod. O. addit الثلاث. b) Codd. مثل. c) Sic uterque Codex.

d) Codex L. قالت.

أَلَا طَلَقْتَيْنِ وَقَعْتَ طَلَقَهُ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِفٌ ثَلَاثًا أَلَا طَلَقْتَيْنِ  
 أَلَا طَلَقَهُ طَلَقْتَ طَلَقْتَيْنِ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِفٌ خَمْسًا أَلَا ثَلَاثًا  
 فَقَدْ قِيلَ تَطْلُقِ ثَلَاثًا وَقِيلَ طَلَقْتَيْنِ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِفٌ ثَلَاثًا  
 أَلَا ثَلَاثًا أَلَا اثْنَتَيْنِ فَقَدْ قِيلَ يَقَعُ ثَلَاثًا وَقِيلَ طَلَقْتَانِ وَقِيلَ  
 طَلَعَهُ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِفٌ ثَلَاثًا أَلَا إِنْ يَشَاءُ أَبُوكَ وَاحِدَةً فَقَالَ  
 أَبُوهُمَا شَتَّى وَاحِدَةً لَمْ تَطْلُقِ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِفٌ إِنْ شَاءَ  
 اللَّهُ تَعَالَى أَوْ أَنْتِ طَالِفٌ إِنْ لَمْ يَشَاءَ اللَّهُ لَمْ يَقَعِ وَإِنْ قَالَ  
 أَنْتِ طَالِفٌ أَلَا إِنْ يَشَاءَ اللَّهُ فَالْمَذْعَبُ أَذَى يَقَعُ وَقِيلَ لَا يَقَعُ  
 وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِفٌ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ فَمَاتَ زَيْدٌ أَوْ جُنَّ لَمْ تَطْلُقِ  
 وَإِنْ خَرَسَ فَشَارَ لَمْ تَطْلُقِ وَعِنْدِي أَذَى يَقَعُ فِي الْآخِرِ وَإِنْ 10  
 قَالَ أَنْتِ طَالِفٌ ثَلَاثًا وَاسْتَتْنَى بَعْضُهُنَّ بِالنِّيَّةِ لَمْ يُقْبَلْ فِي  
 الْحُكْمِ (514) وَإِنْ قَالَ نِسَائِي صَوَالِفٌ وَاسْتَتْنَى بَعْضُهُنَّ بِالنِّيَّةِ لَمْ  
 يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ وَقِيلَ يُقْبَلُ فِي النِّسَاءِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ

### باب النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ

مَنْ صَحَّ مِنْهُ الطَّلَاقُ صَحَّ أَنْ يَعْطِقَ الطَّلَاقَ عَلَى شَرْطٍ وَمَنْ لَمْ 15  
 يَصَحَّ مِنْهُ الطَّلَاقُ لَمْ يَصَحَّ أَنْ يَعْطِقَ الطَّلَاقَ عَلَى شَرْطٍ وَإِذَا  
 عَطِقَ الطَّلَاقَ عَلَى شَرْطٍ وَقَعَ عِنْدَ وَجُودِ النِّسَاءِ وَإِنْ قِيلَ لِامْرَأَتِهِ  
 وَلَهَا سَنَةٌ وَبِدْعَةٌ فِي الطَّلَاقِ أَنْتِ طَالِفٌ ثَلَاثًا طَلَقْتَ فِي حَالِ  
 السَّنَةِ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِفٌ لِلْبِدْعَةِ أَوْ طَالِفٌ الْخَرْجُ طَلَقْتَ

a) In Cod L. desunt verba ثَلَاثًا. b) Cod O. بعضهن. c) In

اي وهو ما يخالف السنة ويؤثم به. Codice O. adnotatur:

في حال البدعة وان قال انت طالق أحسن الطلاق وأعدله  
 وأنه طلقت للسنة ألا ان ينوى ما فيه تغليظ عليه وان قال  
 انت طالق أسمع الطلاق وأفبأحه طلقت للبدعة ألا ان ينوى  
 ما فيه تغليظ عليه وان قال انت طالق ثلثا بعضهن للسنة  
 5 وبعضهن للبدعة طلقت طلقتين في الحال فاذا حصلت في الحال  
 الأخرى وقعت الثالثة فان ادعى انه اراد طلاقاً في الحال وطلقتين  
 في الثاني فالمدعى انه يقبل وقيل لا يقبل في الحكم وان قال  
 انت طالق في كل قرء طلاقاً طلقت في كل طهر طلاقاً (315)  
 فان كانت حاملاً لم تطلق في حال الحمل اكثر من طلاقاً حاصت  
 10 على الحمل او لم تحض وان قال ان حضت فأنت طالق طلقت  
 بروية الدم وان قال ان حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق  
 حتى تحيض وتظهر فان قالت حضت فكذبها فاقول قولها مع  
 يمينها وان قال ان حضت فصرتك طالق فقالت حضت فكذبها  
 فاقول قوله ولم تطلق الصرة وان قال لامرأتين ان حضتما فأنتما  
 15 طالقتان لم تطلق واحدة منهما حتى تحيضاً فان قالتا حضنا  
 فصدقهما طلقتا وان كذبهما لم تطلق واحدة منهما وان  
 صدق احديهما وكذب الأخرى طلقت المكذبة ولم تطلق  
 المصدقة وان قال ان حضتما حيضة فأنتما طالقتان لم يتعلق  
 بهما طلاق وقيل اذا حاضتا طلقتا وان قال لأربع نسوة أيتكن  
 20 حاضت فصواحباتها طوائق فقلن حضنا فان صدقهن طلقت  
 كل واحدة منهن ثلثا وان كذبهن لم تطلق واحدة منهن  
 وان صدق واحدة طلقت المكذبات 6 طلاقاً ولم تطلق

a) Cod. L. بها. b) Cod. L. المكذبات.

المصدقة (316) وان صدق اثنتين طلق كل واحدة من  
 المكذبتين طلقين وطلقت كل واحدة من المصدقتين طلقة وان  
 كذب واحدة طلقت المكذبة ثلثا وطلقت كل واحدة من  
 المصدقات طلقين وان قال ان كنت حائلا فانت طالق وسم  
 يكن استبرأها قبل ذلك حرم وضئها حتى يستبرئها بثلاثة أقراء 5  
 وقيل بظهر وقيل بحیضة فاذا بان أنها حائل \* وقع طلقه  
 واحتسب ما مضى من الأقراء من العدة فان بان أنها كانت  
 حاملا حلل وضئها وان كان استبرأها حلل وضئها في الحال وقيل  
 لا يحل حتى يستأنف الاستبراء وان قال ان كنت حاملا فانت  
 طالق حرم وضئها حتى يستبرئها وقيل يكره وان قال ان 10  
 كان في جوفك ذكر فانت طلق طلقة وان كان أنثى فانت  
 طلق طلقين فولدت ذكرا وانثى طلقت ثلثا وان قل ان كان  
 ما في جوفك ذكرا فانت طالق طلقة وان كان أنثى فانت  
 طلق طلقين فولدت ذكرا وانثى لم تطلق وان قال اذا طلقك  
 فانت طالق ثم قال لها انت طالق وهي مدخول بها (317) 15  
 طلقت طلقين وان كانت غيبير مدخول بها طلقت طلقة وان  
 قال ان دخلت ابدار فانت طالق ثم قل اذا طلقك فانت  
 طالق فدخلت ابدار وقعت طلقة وان قل اذا وقع عليك  
 طلاقى فانت طالق ثم قال ان دخلت ابدار فانت طالق  
 فدخلت ابدار وقعت طلقان وان قال كلما طلقك فانت 20  
 طالق ثم قال انت طالق وقع طلقان وان قال كلما وقع

a) Cod. O. طلقت.

عليك طلاقى فانت طالق ثم قال لها انت طالق طالق ثانياً  
وان قال لأربع نسوة أيتكن وقع عليها طلاقى فصواحبها  
طوالق ثم قال لأحديهن انت طالق طلق ثلثاً ثانياً وان  
قال اذا خلعت بدلائك فانت طالق ثم قال لها ان خرجت  
من الدار او لم تخرجى او ان لم يكن هذا كما قلت فانت  
طالق طلق وان قال اذا طلعت الشمس او جاء الحاج فانت  
طالق لم تضاقه وان كان له عبيد ونساء فقال كلما طاعت  
امراً فعبداً حرّاً وان ضقت امرأتين فعبدان حرّاً وان طلقت  
ثلاثاً فثلاثة عبيد أحرار وان طلقت أربعاً فاربعة عبيد أحرار  
10 فطلق أربع نسوة عتق خمسة عشر (318) عبداً على المذهب  
وقيل عشرة وقيل سبعة عشر وان قال متى وقع عليك طلاقى  
فانت طالق قبله ثانياً ثم قال لها انت طالق لم تضلق وقيل  
تطلق طلق وقيل تطلق ثلثاً وان قال أى وقت لم أضلقك  
فانت طالق فمضى زمان يمكنه ان يطلق فلم يطلق طلقت  
15 وان قال ان لم أضلقك فانت طالق فالمنصوص أنها لا تطلق  
إلا فى آخر العمر وان قال اذا لم أضلقك فانت طالق فالمنصوص  
أنه اذا مضى زمان يمكنه ان يطلق فلم يطلق طلقت وقيل  
فيهما قولان وان قل انت طالق الى أشهره لم تضاق إلا بعد  
شهر فان قل انت طالق فى شهر رمضان طاعت فى أول جزء  
20 منه وان قل أردت به فى الجزء الأخير لم يقبل فى الحكم وان

a) Cod. O. قلت. b) Cod. O. addit الحال. c) Cod. O.  
addit ظاهر. d) Cod. O. شهر.

قل انت طائفت في اول اخير رمضان فقد قيل في اول ليلة  
 السادس عشر وقيل في اول انيوم الاخير من الشهر وان قل اذا  
 مَصَّتْ سنة فانت طائفت اعتبرت سنة بالاهلة فان كان انعقد  
 في اثناء الشهر اعتبر شهر بالعدد واعتبر الباقي بالاهلة وان  
 قال انت طائفت اليوم اذا جاء غد لم تطلق وان قل انت 5  
 طائفت قبل موتى او قبل قدوم زيد بشهر (519) مات او قدم  
 زيد بعد شهر طلقت قبل ذلك بشهر وان قال انت طائفت  
 امس طلقت في الحال وقيل فيه قيل اخر انه لا يقع وان قال  
 ان ضرت او صعدت السماء فانت طائفت لم تطلق وقيل فيه  
 قول اخر انها تطاقت وان قل ان رايت الهلال فانت طائفت 10  
 فراه غيرها طلقت وان رآته بالنهار لم تطلق وان كتب الطلاق  
 ونوى وكتب اذا جاءك كتابي فانت طائفت فجاءها وقد مكى  
 موضع الطلاق لم يقع الطلاق وان امكى غير موضع الطلاق  
 وبقي موضع الطلاق فقد قيل يقع وقيل ان كان كتب ان  
 اتك كتابي وقع وان كتب ان اتك كتابي هذا لم يقع وان قال 15  
 ان ضربت فلانا فانت طائفت فضربه وهو ميت لم تطلق وان  
 قال ان قدم فلان فانت طائفت فقدم به ميتا لم تطلق وان  
 حمل مكرها لم تطلق وان اكراه حتى قدم ففیه قولان وان  
 قل ان خرجت الا باذني فانت طائفت فاذن لها وهي لا تعلم  
 فخرجت لم تطلق وان اذن لها مرة فخرجت بالاذن ثم 20

a) In Codice O. adnotatur: اي اذا انطبق التعليق على اول

b) Cod. O. وهو ميت. c) In Codice O. adnotatur: اي نبغ. جزء من الشهر.

خرجت بغير الاذن لم تطلق وان قال لها كلما خرجت ألا  
 باذني فانت طالق فأى مرة خرجت بغير الاذن طلقت (320) وان  
 قال ان خالفت أمرى فانت طالق ثم قال لا تخرجى فخرجت  
 لم تطلق وان قال ان بدأتك بالكلام فانت طالق فقالت وان  
 ٥ بدأتك بالكلام فعبدى حر فكلمها لم تطلق المرأة ولم يعتق  
 العبد وان قال لها وهى فى ماء جار ان خرجت من هذا الماء  
 فانت طالق وان أقمت فيه فانت طالق لم تطلق خرجت  
 او أقامت وان قال ان شئت فانت طالق فقالت فى الحال  
 شئت طلقت وان أخرت لم تطلق وقيل اذا وجد فى المجلس  
 10 طلقت وان قالت شئت ان شئت لم تطلق وان قال من  
 بشرنى بكذا فهى طالق فأخبرته امرأته بذلك وهى كاذبة لم  
 تطلق وان قال من أخبرنى بقدرم فلان فهى طالق فأخبرته  
 وهى كاذبة طلقت وان قال ان كلمت فلانا فانت طالق فكلمه  
 مجنوناً او نائماً لم تطلق وان كلمه بخيئ يسمع ألا أنه  
 15 تشاغل بشيء فلم يسمع طلقت وان كلمه أصم فلم يسمع  
 للصم فقد قيل تطلق وقيل لا تطلق وان قال ان كلمت  
 رجلاً فانت طالق وان كلمت طويلاً فانت طالق (321) وان  
 كلمت عقيها فانت طالق فكلمت رجلاً عقيها طويلاً طلقت ثلثاً  
 وان قال انت طالق أن دخلت الدار بفتح الألف وهو يعرف  
 20 النحو طلقت فى الحال فان قال انت طالق لرضا فلان طلقت  
 فى الحال وان قال أردت ان رضى فلان قبل منه وقيل لا يقبل  
 وان قال انت طالق وقال أردت ان دخلت الدار لم يقبل فى  
 الحكم ودّين فيما بينه وبين الله عز وجل وان قال انت طالق

ان دخلت الدار ثم قال اردت في الحال قبل منه وان قال اذا جاء رأس الشهر فانت طالق ثم قال عتجت لك ذلك لم يتعجل وان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم بانته منه ثم تزوجها فدخلت الدار فغيبه ثلثة اقوال احدها تطلق والثاني لا تطلق والثالث ان عادت بعد الثلث لم تطلق وان عادت قبله طلقت والاول اصح،

### باب الشك في الطلاق وطلاق المريض

اذا شك هل طلقه أم لا لم تطلق والورع ان يراجع وان شك (322) هل طلق طلقاً او أكثر لزمه الأقل والورع ان كان عاتته ان يطلق ثلثاً ان يبتدى ايقاع الطلاق الثلث وان 10 طلق احدي امرأتين بعينها ثم أشككت وقف عن وضئهما حتى يتذكر فان قل هذه بل هذه طلقنا وان وضئ احديهما لم يتعين الطلاق في الاخرى واذا عيّن وجبت العدة من حين الطلاق وانفقت عليه الى ان يعيّن وان طلق احديهما لا بعينها لزمه ان يعيّن فان قال هذه لا بل هذه طلقت الاولى 15 دون الثانية فان وضئ احديهما تعيّن الطلاق في الاخرى على ظاهر المذهب وقيل لا يتعين فاذا عيّن وجبت العدة من حين الطلاق وقيل من حين التعيين والاول اصح والنفقة عليه الى ان يعيّن فان ماتت امرأتين قبل التعيين وقف من مال كل واحدة نصيب الزوج وان مات الزوج وقف لهما من ماله نصيب زوجة 20

a) Codex L. لكى. b) Cod. O. addit امراته. c) Cod. O. addit  
منهما.



فان قال الوارث انا اعرف الزوجة فهل يرجع اليه فيه قولان وقيل  
يرجع في الطلاق المعيشين ولا يرجع في الميهم فان ماتت  
احديهما ثم مات الزوج ثم ماتت الاخرى رجع (323) الى وارث  
الزوج فان قل الاولى مطلقة<sup>٥</sup> والثانية زوجة قبل منه وان قال  
الاولى زوجة<sup>٥</sup> والثانية مطلقة<sup>٥</sup> فهل يقبل<sup>٥</sup> فيه قولان وان قلنا لا  
يرجع وقف الميراث حتى يصطلحا عليه وان قال لزوجته وأجنبية  
احديكما طالق رجع اليه فان قال اردت الأجنبية قبل قوله  
وان كان له زوجة اسمها زينب فقال زينب طالق ثم قال اردت  
اجنبية اسمها زينب لم يقبل في الحكم ويدين فيما بينه  
10 وبين الله تعالى فان قال يا زينب فأجابته عمرة فقال انت طالق  
وقال ظننتها زينب طلقت عمرة ولا تطلق زينب وان قال ان  
كان هذا الطائر غرابا فانت طالق فطار ولم يعرف لم تطلق  
امراته وان قال ان كان غرابا فانت طالق وان لم يكن غرابا  
فعبدي حر وقف عن التصرف فيهما حتى يعلم فان لم يعلم  
15 حتى مات فقد قيل يقوم الوارث مقامه وقيل لا يقوم وهو  
الاصح ويقرع بين العبد والزوجة فان خرج السهم على العبد  
عتق وان خرج على الزوجة لم تطلق ولكن يملك التصرف  
(324) في العبد وقيل لا يملك<sup>٥</sup> وان طلق امراته ثلثا في المرض  
ومات لم ترثه في اصح القولين وترثه في الآخر والى متى ترث  
20 فيه ثلثه اقوال احدها انها ترث أي وقت مات والثاني ان مات  
قبل ان تنقضي العدة ورثت وان مات بعده لم ترث والثالث

٥) Cod. O. addit منه.

ان مات قَبْلَ ان تَتَزَوَّجَ وَرَثَتُهُ وَان تَتَزَوَّجَتْ لَمْ تَرِثْهُ وَان سَأَلَتْهُ  
الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ فَقَدْ قِيلَ لَا تَرِثُ وَقِيلَ عَلَى قَوْلَيْنِ وَان عُلِّقَ  
ضَلَّاقُهَا عَلَى صِفَةِ تَفَوُّتِ بَأْتٍ قَالِ ان لَمْ أَتَزَوَّجْ عَلَيْكَ فَانْتِ  
طَالَقْتُ ثَلَاثًا فَمَاتَ فَهِيَ تَرِثُهُ عَلَى قَوْلَيْنِ فَاقِ عُلِّقَ ضَلَّاقُهَا عَلَى  
صِفَةِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ كَانَصُومٍ وَانْصِلُوهُ فَهِيَ عَلَى قَوْلَيْنِ وَان لَاعْنَهَا  
فِي انْقَادِ لَمْ تَرِثْ وَان قَالِ اِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَانْتِ طَالَقْتُ  
فَوُجِدَتْ الصِّفَةُ وَهُوَ مَرِيضٌ لَمْ تَرِثْ،

### باب الرجعة

اِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ امْرَأَتَهُ طَلَقًا أَوْ طَلَقَتَيْنِ أَوْ طَلَّقَ الْعَبْدُ طَلَقًا  
بَعْدَ انْدِخُولِ بَغِيرِ عَوْنٍ فَلَهُ ان يَرَا جِعَهَا قَبْلَ ان تَنْقَضِيَ<sup>10</sup>  
الْعِدَّةُ وَلَهُ ان يَضْلُقَهَا وَيُظَاهِرَ مِنْهَا وَيُؤَلِّيَ<sup>a</sup> مِنْهَا قَبْلَ ان يَرَا جِعَهَا  
وَهَلْ لَهُ ان يَخَالَعَهَا فِيهِ قَوْلَانِ اَصْحَبْتُهَا اَنْ لَهُ ذَلِكَ (325)  
وَان مَاتَ احَدُهُمَا وَرَثَتُهُ الْآخَرُ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ وَطْئُهَا وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا  
قَبْلَ ان يَرَا جِعَهَا فَان وَطْئَهَا وَلَمْ يَرَا جِعَهَا فَعَلَيْهِ الْمَهْرُ وَان وَطْئَهَا  
ثُمَّ رَا جِعَهَا لَزِمَهُ الْمَهْرُ عَلَى طَاعَةِ النَّصِّ وَقِيلَ فِيهِ قَوْلٌ مَخْرُجٌ<sup>15</sup> أَنَّهُ  
لَا يَلْزِمُهُ وَان كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدِّخُولِ أَوْ بَعْدَ الدِّخُولِ بِعَوْنٍ  
فَلَا رَجْعَةَ لَهُ وَان اِخْتَلَفَا فَقَالَ فَقَدْ أَصْبَيْتُكَ فَلِيَ الرِّجْعَةُ وَأَنْكَرْتَ  
الْمَرْأَةَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَلَا تَصِحُّ الرِّجْعَةُ إِلَّا بِالْقَوْلِ وَهُوَ ان يَقُولَ  
رَا جِعْتُهَا أَوْ ارْتَحَجَّعْتُهَا أَوْ رَدَدْتُهَا فَان قَالِ أَمْسَكْتُهَا فَقَدْ قِيلَ  
يَصِحُّ وَقِيلَ لَا يَصِحُّ وَان قَالِ تَزَوَّجْتُهَا أَوْ نَكَحْتُهَا فَقَدْ قِيلَ لَا<sup>20</sup>

a) Cod. L. ويؤلِّي.

يَصَحُّ وَقِيلَ يَصَحُّ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَلَا يَصَحُّ تَعْلِيْقُ الرَّجْعَةِ عَلَى شَرْطِ  
 وَلَا تَصَحُّ فِي حَالِ الرِّتَّةِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فَقَالَ رَاجِعْتُكَ قَبْلَ انْقِصَاءِ  
 الْعِدَّةِ وَقَالَتْ بَلْ انْقَضَتْ عِدَّتِي ثُمَّ رَاجِعْتَنِي فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ  
 سَبَقَتْ بِدَعْوَى انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ ثُمَّ قَالَ الرَّجُلُ كَذَبْتَ رَاجِعْتُكَ  
 ٥ فَالْعَوَّلُ قَوْلُهَا وَإِنْ سَبَقَ الرَّجُلُ بِدَعْوَى الرَّجْعَةِ ثُمَّ ادَّعَتْ انْقِصَاءَ  
 الْعِدَّةِ فَالْعَوَّلُ قَوْلُهُ وَإِنْ ادَّعِيَاءُ مَعًا فَالْمَذْهَبُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمَرْأَةِ  
 وَقِيلَ (٥٢٦) يُفْرَعُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ طَلَّقَ الْحُرُّ امْرَأَتَهُ دُونَ الثَّلَاثِ أَوْ  
 الْعَبْدُ امْرَأَتَهُ طَلَقًا ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِرَجْعَةٍ أَوْ بِنِكَاحٍ عَادَتْ بِمَا  
 بَقِيَ مِنَ عَدَدِ الطَّلَاقِ وَإِنْ طَلَّقَ الْحُرُّ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا أَوْ طَلَّقَ  
 ١٥ الْعَبْدُ امْرَأَتَهُ طَلَقَتَيْنِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَيَطْأَهَا  
 فِي الْفَرْجِ وَأَدْنَاهُ إِنْ تَغَيَّبَ لِحْشَقَةً فِي الْفَرْجِ فَإِنْ كَانَ مُجْبُوبًا  
 وَبَقِيَ مِنَ الذَّكَرِ قَدْرُ لِحْشَقَةٍ أَحَلَّهَا وَإِنْ وَطَّئَهَا رَجُلٌ بِشُبْهَةٍ أَوْ  
 كَانَتْ أَمَةً فَوَطَّئَهَا الْمَوْلَى لَمْ تَحِلَّ وَإِنْ وَطَّئَهَا زَوْجٌ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ  
 فَفِيهِ قَوْلَانِ اصْحَحِيهَا أَنَّهَا لَا تَحِلُّ وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَمَلَكَهَا الزَّوْجُ  
 ٢٥ فَبَلَّ إِنْ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطَّئَهَا بِمَلِكٍ الْيَمِينِ  
 وَقِيلَ يَحِلُّ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَغَابَ عَنْهَا فَادَّعَتْ أَنَّهَا  
 تَزَوَّجَتْ بِزَوْجٍ أَحَلَّهَا لَهُ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهَا كُرِهَ لَهُ إِنْ  
 يَتَزَوَّجُهَا،

### بَابُ الْإِيلَاءِ

٣٥ كَلُّ زَوْجٍ صَحِّ طَلَاقِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْوَطْئِ صَحِّ إِيلَائِهِ وَإِنْ كَانَ  
 غَيْرَ قَادِرٍ لِمَرَضٍ صَحِّ إِيلَائِهِ وَإِنْ كَانَ لِمَشْلُوبَةٍ أَوْ لِحَبِيبٍ فَفِيهِ قَوْلَانِ

٣٥) Cod. O. افرأ. b) In Codice O. explicatur: أي لسقوط قوة الذكر.

(327) أحدهما يصحح أيلأوه والثاني لا يصحح والأيلأوه هو أن يحلف بالله عز وجل يميناً نمنع الجماع ففى الفرج أكثر من أربعة أشهر فإن حلف بغير الله عز وجل بأن قال ان وطئتُك فانت ضائق ثلاثاً وان وطئتُك فعلى صوم أو صلوة أو عتاق ففيه قولان أصحهما أنه مؤل والثاني أنه ليس بمؤل وان حلف على ترك الجماع فى الدبر أو فيما دون الفرج لم يكن مؤلياً وان قال والله لا أنيكك أو لا أغيب ذكرى فى فرجك أو والله لا أفتضك ونى بكر فهو مؤل وان قال والله لا جامعتك أو لا وطئتُك فهو مؤل فى انحكم فان نوى غيرة ذين بينه وبين الله تعالى وان قال والله لا باضعتك أو لا باشرتُك أو لا لمستك أو لا قربتك ففيه قولان أحدهما أنه مؤل فى الحكم فان نوى غيرة ذين والثاني ليس بمؤل ألا ان ينوى الوضئ وهو الأصح فان قال والله لا اجتمع رأسى ورأسك أو ليطولن غيبتي عنك وما أشبهه فان نوى الوضئ فهو مؤل وان لم ينو فليس بمؤل وان حلف ان لا يستوفى الأيلأج فليس بمؤل وان حلف (328) على ترك الجماع أربعة أشهر لم يكن مؤلياً وان دل والله لا وطئتُك مدة لم يكن مؤلياً حتى ينوى أكثر من مدة أربعة أشهر وان قال والله لا وطئتُك أربعة أشهر فاذا مضت فوائله لا وطئتُك أربعة أشهر فقد قبل هو مؤل وقيل ليس بمؤل وهو الأصح وان قال والله لا وطئتُك حتى ينزل عيسى بن مريم أو حتى يخرج الدجال أو حتى أموت أو تموتى كن مؤلياً وان قال والله لا وطئتُك حتى أمرض أو حتى يموت فذلن لم يكن مؤلياً وان قال والله لا وطئتُك فى السنة إلا مرة لم يكن مؤلياً

في الحال فان وطئها وبقي من السنة اكثر من اربعة اشهر فهو  
 مؤل وهكذا ان قال ان اصببتك فوالله لا اصببتك لم يكن مؤليا  
 في الحال فاذا اصابها صار مؤليا وفيه قول اخر انه يكون مؤليا  
 في الحال والاول اصح وان قال والله لا اصببتك في هذا البيت  
 لم يكن مؤليا وان قال ان وطئتكم فعلى صوم هذا الشهر لم  
 يكن مؤليا وان قال والله لا اصببتك ان شئت فقالت في الحال  
 شئت صار مؤليا وان اخبرت لم يصير مؤليا (329) وان قال  
 لأربع نسوة والله لا اصببتكن لم يصير مؤليا فان وطئ ثلثا منهن  
 صار مؤليا من اربعة وان قال والله لا اصببت واحدة منكن  
 10 صار مؤليا من كل واحدة منهن وان قال اردت واحدة بعينها  
 قبل منه وان قال والله لا اصببتك ثم قال لأخرى اشركتك معها  
 لم يصير مؤليا من الثانية وان قال ان اصببتك فانت ضالقة ثم  
 قال لأخرى اشركتك معها كان مؤليا من الثانية واذا صح  
 الايلاء ضربت له مدة اربعة اشهر فان كان هناك عذر من  
 15 جهتها كمرض والخبس والاحرام والصوم الواجب والاعتكاف  
 الواجب والنفاس لم تحتسب المدة فاذا زال ذلك استؤنفت  
 المدة وان كان خيضا حسبت المدة وان كان العذر من جهته  
 كالخبس وامرض والصوم والاحرام والاعتكاف حسبت المدة وان  
 ضلقتها ضلقة رجعية او ارتدت لم تحتسب المدة فاذا انقضت  
 20 المدة وضلبت المرأة بالقيئة وقف وضولب بالقيئة وهو الجماع  
 فان كان فيها عذر يمنع الوضئ لم يطائب وان كان العذر فيه  
 فة قيئة معذرة وهو ان يقول (350) لو قدرت لفئت فاذا زال

العدر طوَلَبَ بالوطى وان انقصت المدة وهو متظاهراً لم يكن  
 له ان يطأاً حتى يكفر فان قال أمهلوني حتى أُطَلَبَ رَقَبَةً  
 فَأُعْتَقَ ثُمَّ أَطَأَ أَنْظِرْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وان لم يكن عذر يمنع الوطى  
 فقال أَنْظِرُونِي أَنْظِرْ يَوْمًا او نحوه في احده القولين وثلاثة أيام في  
 القول الآخر فان جامع وأذناه ان تَغِيبَ لِحْشَةً فَقَدْ أَوْغَاهَا  
 حَقَّقَهَا فان كانت اليمين بالله عز وجل لزمته الكفارة في اصح  
 القولين ولا تلزمه في الآخر وان كان اليمين على صوم او عتق  
 فله ان يخرج منه بكفارة يمين وله ان يَفِيَّ<sup>٥</sup> بما تَذَرَّ وان كان  
 بالطلاق انثَلَتْ طَلَقَتْ ثَلَاثًا وَقِيلَ ان كانت اليمين بالطلاق لم  
 يجامع والمذهب الأول فان جامع لزمه النزع فان استدأَمَ لُزْمُهُ<sup>١٠</sup>  
 المهر دون التحد فان اخرج ثم عاد لزمه المهر وقيل يلزمه الحد  
 وقيل لا يلزمه وان لم يَفِ طوَلَبَ بالطلاق وأذنه طَلْفَةٌ رَجْعِيَّةٌ  
 فان لم يطلق ففيه قولان احدهما يُجْبِرُ عَلَيْهِ والثاني يَطْلُقُ  
 الْحَاكِمُ عَلَيْهِ وهو الاصح فان راجعها وبقيت من المدة اكثر من  
 اربعة اشهر ضُرِبَتْ لَهُ الْمُدَّةُ ثُمَّ يَطَائِبُ (551) بِالْفَيْتَةِ او انْطَلَقَ<sup>١٥</sup>  
 وان لم يراجع حتى انقصت العدة وبانت فتزوجها فهل يعود  
 الايلاء أم لا على الاقوال انثَلَتْ اُنْتَى ذَكَرْنَاهَا فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ،

### باب الظهار

مَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ صَحَّ ظَهْرُهُ وَمَنْ لَا يَصَحُّ طَلَاقُهُ لَا يَصَحُّ ظَهْرُهُ  
 وَالظَّهْرُ ان يشبه امرأته بظهر أمه او بعضو من أعضائها فيقول<sup>٢٥</sup>

a) Cod. O. addit منها. b) Cod. L. يَفِيَّ. c) In Codice L. deest.

أنتِ على كَظْهرِ أُمِّي أو كَفَرَجِها أو كَيَدِها وَخُرِجَ فِيهِ قَوْلُ  
 آخِرِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُظَاهِرًا فِي غَيْرِ الظَّهْرِ وَانْ شَبَّهَهَا بِغَيْرِ أُمِّهِ  
 مِنْ ذَوَاتِ النِّكَاحِ كَالْأُخْتِ وَالْعَمَةِ فَيُفْسِدُ قَوْلَانِ أَصْحَابَهُمَا أَنَّهُ  
 مُظَاهِرٌ وَانْ شَبَّهَهَا بِأُمِّهِ حُرْمَتِ عَلَيْهِ بِمُصَاهَرَةٍ أَوْ رِضَاعٍ فَإِنْ  
 ٥ كَانَتْ مِمَّنْ حَلَّتْ لَهُ فِي وَقْتٍ ثُمَّ حُرْمَتِ لَمْ يَكُنْ مُظَاهِرًا وَانْ  
 لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَصْلًا فَعَلَى قَوْلَيْنِ وَانْ قَالَ أَنْتِ عَلَى كَأُمِّي أَوْ  
 مِثْلِ أُمِّي لَمْ يَكُنْ مُظَاهِرًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَانْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ كَظْهَرِ  
 أُمِّي فَقَدْ أَرَدَتْ انْطِلَاقَ وَالظَّهَارَ فَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا صَارَتْ  
 مُطْلَقَةً وَمُظَاهِرًا مِنْهَا وَانْ كَانَتْ بَاطِنًا لَمْ يَصِرْ مُظَاهِرًا مِنْهَا وَانْ  
 ١٠ قَالَ أَرَدْتُ بِقَوْلِي أَنْتِ طَالِقٌ الظَّهَارَ (332) لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ وَانْ  
 قَالَ أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ كَظْهَرِ أُمِّي وَلَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَهُوَ ظَهَارٌ وَانْ  
 نَوَى الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَقٌ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ فَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ  
 وَالظَّهَارَ كَانَ طَلَقًا وَظَهَارًا وَقِيلَ لَا يَكُونُ ظَهَارًا وَانْ نَوَى تَحْرِيمَ  
 عَيْنِهَا قَبْلَ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ وَقِيلَ لَا يَقْبَلُ وَيَكُونُ مُظَاهِرًا ١٥  
 وَيَصِحُّ الظَّهَارُ مُعَاجَلًا وَمُعَلَّقًا عَلَى شَرْطٍ فَإِذَا وَجِدَ صَارَ مُظَاهِرًا  
 وَانْ قَالَ إِذَا تَظَاهَرْتُ مِنْ فُلَانَةٍ فَأَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي وَفُلَانَةٌ  
 أَجْنَبِيَّةٌ فَتَزَوَّجَهَا وَظَاهَرَ مِنْهَا صَارَ مُظَاهِرًا مِنَ الزَّوْجَةِ وَانْ قَالَ إِذَا  
 تَظَاهَرْتُ مِنْ فُلَانَةٍ الْأَجْنَبِيَّةِ فَأَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي ثُمَّ تَزَوَّجَهَا  
 وَظَاهَرَ مِنْهَا فَقَدْ قَبِلَ يَصِيرُ مُظَاهِرًا مِنَ الزَّوْجَةِ وَقَبِلَ لَا يَصِيرُ  
 20 وَهُوَ الْأَصَحُّ وَيَصِحُّ الظَّهَارُ مُطْلَقًا وَمَوْقَّتًا فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَهُوَ أَنْ  
 يَقُولَ أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي شَهْرًا أَوْ يَوْمًا وَمَتَى صَحَّ الظَّهَارُ  
 وَوُجِدَ الْعَوْدُ وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ ٢٥ وَالْعَوْدُ هُوَ أَنْ يُبْسِكَهَا بَعْدَ الظَّهَارِ  
 زَمَانًا يُمْكِنُهُ أَنْ يَطْلُقَ فِيهِ فَلَا يَطْلُقُ إِذَا وَجِدَ ذَلِكَ وَجَبَتْ

الكفارة واستقرت فان ماتت (555) قبل امكان الطلاق او عقب  
الظهار بالطلاق لم تجب الكفارة وان طأع من رجعية لم يصح  
بترك الطلاق عتداً فان راجعها او بانث ثم تزوجها وقبلنا يعود  
الظهار فهل يكون الرجعة والنكاح عوداً أم لا فيه قولان وان  
ظاهر الكافر من امراته وأسائم عقيب الظهار فقد قيل اسلامه  
عود وقيل ليس يعود وان كان قدفها ثم طاهر منها ثم لاعنها  
فقد قيل انه صار عتداً وقيل لم يصح عتداً وان بقيت من  
اللعان الكلمة الخامسة فظهر منها ثم أتى بالكلمة لم يصح عتداً  
وان كانت الزوجة امة فابتاعها الزوج عقيب الظهار فقد قيل  
ان ذلك عود فلا يضاهاه بالملك حتى يكفر وقيل ليس يعود 10  
وان طاهر منها ظهاراً مؤقتاً فأمسكها زماناً يمكن فيه الطلاق  
صار عتداً وقيل لا يصير عتداً الا بالوطى وان تظاهر من اربع  
نسوة بكلمة واحدة نرمة لكل واحدة كفارة في احدى القوانين  
وتلزمه كفارة في القول الآخر وان كرر لفظ الظهار في امرأة  
واحدة واراد (554) الاستئناف ففيه قولان اصحهما انه يلزمه 15  
كل مرة كفارة والثاني يلزمه للجميع كفارة واحدة واذا وجبت  
الكفارة حرم وضئها الى ان يكفر وهل يحرم المباشرة بشهوة فيما  
دين الفرج فيه قولان اصحهما انه لا يحرم والكفارة ان يعتف  
رقبة مؤمنة سليمة من العيوب انى تضر بالعمل كالنعمى والزمانة  
وقطع اليد او الرجل وقطع الإبهام او انشابة او الوسطى وان 20  
كانت مقطوعة الخنصر والبنصر سم يجرته وان قطع إحداهما



أَجْزَاءَهُ وَإِنْ كَانَ مَقْطُوعَةً الْأَنْمِلَةَ مِنَ الْإِبْهَامِ لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنْ كَانَ  
 مِنْ غَيْرِهَا أَجْزَاءَهُ وَيُجْزِئُ الْقَوَارِءُ وَالْعَرُجَاءُ عَرَجًا يَسِيرًا وَالْأَصَمُّ  
 وَالْأَخْرَسُ إِذَا فُهِمَتِ أَشْرَاقُهُ وَإِنْ جُمِعَ الصَّمُّ وَالْخَرَسُ لَمْ يُجْزِئْهُ  
 وَلَا يُجْزِئُ الْمَجْنُونُ الْمَطْبِقُ وَيُجْزِئُ مَنْ يُجَنُّ وَيُفِيْقُ وَلَا  
 ٥ يُجْزِئُ الْمَرِيضُ الْمَائِيَّوسُ مِنْهُ وَلَا النَّحِيفُ الَّذِي لَا عَمَلَ فِيهِ  
 وَلَا يُجْزِئُ أُمُّ الْوَلَدِ وَلَا الْمَكَاتِبُ وَيُجْزِئُ الْمُدَبِّرُ وَالْمُعْتَقُ بِصِفَةِ  
 وَلَا يُجْزِئُ الْمَغْصُوبُ وَفِي الْغَائِبِ الَّذِي انْقَطَعَ خَبَرُهُ قَوْلَانِ وَإِنْ  
 اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِالْقِرَابَةِ وَنَوَى الْكُفَّارَةَ لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنْ  
 اشْتَرَى (٥٥٥) عَبْدًا بِشَرْطِ الْعَتَقِ فَأَعْتَقَهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ لَمْ يُجْزِئْهُ  
 ١٠ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَنِ الْكُفَّارَةِ بِعَوَضٍ لَمْ يُجْزِئْهُ وَإِنْ أَعْتَقَ  
 شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ وَهُوَ مُوسِرٌ وَنَوَى أَجْزَاءَهُ وَقُيِّمَ عَلَيْهِ نَصِيبُ  
 شَرِيكِهِ وَإِنْ أَعْتَقَ نَصْفَ عَبْدَيْنِ فَقَدْ قِيلَ يُجْزِئُهُ وَقِيلَ لَا  
 يُجْزِئُهُ وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْبَاقِي حُرًّا أَجْزَاءَهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا لَمْ يُجْزِئْهُ  
 وَإِنْ كَانَ عَدِمًا لِلرَّقَبَةِ وَتَمَنَّاها أَوْ وَاجِدًا وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا  
 ١٥ لِلْخِدْمَةِ أَوْ إِلَى تَمَنَّاها لِلنَّفَقَةِ كَفَّرَ بِالصَّوْمِ وَإِنْ كَانَ وَاجِدًا لِمَا  
 يَصْرَفُهُ فِي الْعَتَقِ فِي بِلَادِهِ عَدِمًا لَهُ فِي مَوْضِعِهِ فَقَدْ قِيلَ يَكْفِرُ  
 بِالصَّوْمِ وَقِيلَ لَا يَكْفِرُ وَإِنْ اخْتَلَفَ حَالُهُ مَا بَيْنَ أَنْ يَجِبَ إِلَى  
 حَالِ الْأَدَاءِ وَكَانَ مُوسِرًا فِي أَحَدِ الْحَالَيْنِ وَمُعْسِرًا فِي الْآخَرِ اعْتَبِرَ  
 حَالُهُ عِنْدَ الْوُجُوبِ فِي أَصَحِّ الْأَقْوَالِ وَيُعْتَبَرُ حَالُهُ عِنْدَ الْأَدَاءِ  
 ٢٠ فِي الثَّانِي وَبِعْتَبَرُ أَغْلَظُ الْحَالَيْنِ فِي الثَّلَاثِ وَكُفَّارَةُ الصَّوْمِ إِنْ  
 يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ بِالْأَهْلَةِ فَإِنْ دَخَلَ فِيهِ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ

a) In margine Codicis L.: هذا اصح. في التهذيب.

لزمه شهر تام بالعدد وشهر بالهلال تم او نقص وان خرج منه بما  
يُمكن انتحيز منه كالعيد وشهر رمضان بطل التتابع وان  
أقصر بما لا يمكن انتحيز منه (556) كمرض ففيه قولان وان  
أفطر بأشقر فقد قيل يبطل وقيل على قولين وان لم يستطع  
الصوم تكبر او مرض لا يرجى زواله كفر بالطعام فيضع ستين  
مسكيناً كل مسكين مداً من قوت البلد وهو رطل وثلاث فان  
أخرج من دون قوت البلد من حب تجب فيه الزكاة ففيه  
قولان وان كان قوت البلد مائة لا زكاة فيه فان كان أقصا فعلى  
قولين وان كان لحماً او لبناً فقد قيل لا يجوز وقيل على  
قولين وان كان في موضع لا قوت فيه أخرج من قوت أقرب<sup>10</sup>  
الموضع اليه ولا يجزئ فيه الدقيق ولا السويق ولا الخبز ولا  
القيمة وان غداً وعشاءً بذنك لم يجزئه ولا يجوز دفعه الى  
مكتب ولا كافر ولا الى من تلزمه نفقته ولا يجوز ان يدفع الى  
أحد من ستين مسكيناً ولا يجزئ شيء من الكفارات الا بالنية  
ويكفيه في النية ان ينوي اعتق او الصوم او الاضعم<sup>15</sup> عن  
انكفارة وقيل يلزمه ان ينوي في الصوم التتابع في كل ليلة  
وقيل في اول الصوم والصحيح انه لا يلزمه ذلك وان كن  
امضاه عبداً كفر بالصوم وحده وان كان كافراً كفر بمنل دين  
الصوم

يصح اللعان من كل زوج بتبع عقل واذا قذف زوجته من  
يصح لعانه ووجب عليه التحذ او التعزير وضوئب به فله ان

يُسْقِطُهُ بِاللَّعَانِ فَإِنْ عَفِيَ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَلْعَنْ وَقِيلَ لَهُ إِنْ يَلْعَنْ  
 وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فَإِنْ لَمْ يَطَّالِبْ وَلَمْ يُعَفِّ فَقَدْ قِيلَ لَهُ إِنْ يَلْعَنْ  
 وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَإِنْ قَذَفَهَا بِالزَّوْنِ وَمِثْلُهَا لَا تُوْطَى عَزْرَ  
 وَلَمْ يَلْعَنْ وَإِنْ قَذَفَهَا وَهِيَ زَانِيَةٌ عَزْرَ وَلَمْ يَلْعَنْ عَلَى ظَاهِرِ  
 ٥ الْمَذْهَبِ فَإِنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَلْعَنْ فَاحْدُ ثُمَّ قَذَفَهَا ثَانِيًا عَزْرَ  
 وَلَمْ يَلْعَنْ وَإِنْ قَذَفَهَا وَانْتَفَى عَنْ وَلَدِهَا لَاعِنْ وَإِنْ قَذَفَهَا  
 وَانْتَفَى عَنْ حَمْلِهَا فَلَهُ أَنْ يَلْعَنَهَا وَلَهُ أَنْ يُوَخَّرَ إِلَى أَنْ تَضَعَ  
 وَإِنْ انْتَفَى عَنْ وَلَدِهَا وَقَالَ وَطَعْتُ فُلَانًا بِشُبُهَةِ عُرْضِ الْوَلَدِ  
 عَلَى الْقَافَةِ وَلَمْ يَلْعَنْ لِنَفْيِهِ وَإِنْ قَالَ هُوَ مِنْ فُلَانٍ وَقَدْ زَنَا بِكَ  
 10 وَأَنْتِ مُكْرَهَةٌ ففِيهِ قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ يَلْعَنْ لِنَفْيِهِ وَإِنْ قَذَفَ  
 زَوْجَتَهُ بَزْنًا أَضَافَهُ إِلَى مَا قَبْلَ النِّكَاحِ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ لَمْ  
 يَلْعَنْ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ فَقَدْ قِيلَ لَا يَلْعَنْ وَقِيلَ يَلْعَنْ  
 (358) وَهُوَ الْأَصَحُّ وَإِنْ أَبَانَهَا وَقَذَفَهَا بَزْنًا أَضَافَهُ إِلَى حَالِ النِّكَاحِ  
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ حُدِّدَ وَلَمْ يَلْعَنْ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ  
 15 مُنْفَصِلٌ لَاعِنْ لِنَفْيِهِ وَإِنْ كَانَ حَمْلًا لَمْ يَنْفَصِلْ فَقَدْ قِيلَ لَا  
 يَلْعَنْ حَتَّى يَنْفَصِلَ وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ وَإِنْ قَذَفَ أَرْبَعَ نِسَوٍ  
 لَاعِنْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَإِنْ كَانَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَتَشَاحَّحْنَ فِي الْبِدَايَةِ  
 أُقْرِعَ بَيْنَهُنَّ فَإِنْ بَدَأَ الْحَاكِمُ بِالْعَانِ وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ جَازٍ  
 فَإِنْ وَضَى امْرَأَةً فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ وَانْتَفَى عَنْهُ لَاعِنْ ٥  
 20 وَاللَّعَانُ أَنْ يَأْمُرَ الْحَاكِمُ لِيَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي لَمِنْ  
 الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ وَيَسْمِيهَا أَنْ كَانَتْ غَائِبَةً وَيُشِيرُ إِلَيْهَا  
 أَنْ كَانَتْ حَاضِرَةً وَقِيلَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْإِشَارَةِ وَيَقُولُ فِي  
 الْخَامِسَةِ وَعَلَى لَعْنَةِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ

نَسَبٌ ذَكَرَهُ فِي كَلِّ مَرَّةٍ ۖ وَإِنْ قَذَفَهَا بِزَنَائِيٍّ ۖ ذَكَرَهَا فِي اللَّعَانِ  
 فَإِذَا لَاعِنٌ سَقَطَ عَنْهُ الْخَدُّ وَانْتَفَى عَنْهُ النَّسَبُ وَوَجِبَ عَلَيْهَا  
 حَدُّ الزُّوْلِ وَبَانَتْ مِنْهُ وَحَرُمَتْ عَلَى التَّأْيِيدِ ۖ وَإِنْ كَانَ قَدْ سَمِيَ  
 الزَّانِي وَذَكَرَهُ فِي اللَّعَانِ سَقَطَ مَا وَجِبَ (339) عَلَيْهِ مِنْ حَدِّهِ  
 وَإِنْ لَمْ يَسْتَبِهِ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا بِسَقْطِ عَنْهُ حَدُّهُ وَالثَّانِي ٥  
 يَسْقُطُ وَقِيلَ إِنْ كَانَ اللَّعَانُ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ لَمْ تَحْرَمْ عَلَى  
 التَّأْيِيدِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ۖ وَالْمَرْأَةُ إِنْ تُلَاعِنُ لَدَرَهُ الْخَدُّ عَنْهَا  
 فَيُيَمَّرُهَا الْحَاكِمُ إِنْ تَقُولُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمَنْ الْكَافِرِينَ  
 فِيمَا رَمَانِي بِهِ وَفِي الْخَامِسَةِ تَعُولُ وَعَلَى غَضَبِ اللَّهِ إِنْ كَانَ  
 مِنَ الصَّدِيقِينَ فَإِذَا لَاعَنْتَ سَقَطَ عَنْهَا الْخَدُّ ۖ فَإِنْ أَبْدَلَ نَفْطًا ١٥  
 أَوْ شَهَادَةً بِالْحَلْفِ أَوْ انْقَسَمَ فَقَدْ قِيلَ يَجُوزُ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَإِنْ  
 أَبْدَلَ نَفْطًا أَوْ غَضَبَ بِالْعِنَةِ لَمْ يَجُزْ وَإِنْ أَبْدَلَ الزَّوْجَ الْعِنَةَ  
 بِالْغَضَبِ فَقَدْ قِيلَ يَجُوزُ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَإِنْ قَدَّمَ نَفْطًا أَوْ  
 أَوْ الْغَضَبَ عَلَى الشَّهَادَةِ لَمْ يَجُزْ وَقِيلَ يَجُوزُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ۖ وَإِنْ  
 لَاعَنْتِ الْمَرْأَةُ قَبْلَ الرَّجُلِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ۖ وَالْمُسْتَحَبُّ إِنْ يَتَلَاعَنَا ٢٥  
 مِنْ قِيَمٍ ۖ فَإِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ إِلَى الْعِنَةِ أَوْ بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى  
 الْغَضَبِ اسْتَحَبَّ أَنْ يَقُولَ الْحَاكِمُ أَنْتَ مُوجِبَةٌ لِلْعَذَابِ وَعَذَابُ  
 السُّدْنِ أَحْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ وَيُيَمَّرُ رَجُلًا إِنْ يَضَعُ أَيْدِيَهُ عَلَى  
 قِمِهِ وَيُيَمَّرُ امْرَأَةً إِنْ تَضَعُ أَيْدِيَهُ عَلَى قِمِهَا ۖ فَإِنْ أَبَى تَرْكِيهِمَا (340)  
 وَيُلَاعِنُ بَيْنَهُمَا بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ وَأَقْلَمِ أَرْبَعَةً وَيُلَاعِنُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ ٣٥  
 الْعَصْرِ فَإِنْ كَانَ بِمَسْكَةٍ لَاعِنٌ بَيْنَ السُّرُكَيْنِ وَتَقَامُ ٦ وَنَ كُنْ

ed. , كتاب اخبار مكة. Cf. Al-Azraqi. a, Cod L. بزنايين. Wüstenfeld , pag. ٢٧١.

بأمدينة فعند منبر النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان  
 ببیت المقدس فعند الصخرة وإن كان في غيرها من البلاد  
 في الجوامع عند المنبر أو على المنبر وإن كان أحدهما  
 جنباً لآخر على باب المسجد وإن كانا ذميين لآخر بينهما  
 ٥ في المواضع التي يعظمونها وإن ترك التغليظ بالجماعة والزمان  
 جاز وإن ترك التغليظ بالمكان ففيه قولان وإذا تلاعنا ثم  
 قذفها اجنبى حُدَّ فإن قذفها الزوج عَزَرَ ولم يلاعن على  
 المذهب وإن أكذب الزوج نفسه حُدَّ إن كانت مُحَصَّنَةً  
 وعَزَرَ إن كانت غير مُحَصَّنَةٍ وَلَحِقَهُ النِّسَبُ وإن أكذب المرأة  
 ١٥ نفسها حُدَّتْ حَدُّ الزَّنا ١٥

#### باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق

وَمَنْ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ فَتَتْ بَوْلِدٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ لَحِقَهُ  
 نَسَبُهُ وَلَا يَنْتَفِي عَنْهُ إِلَّا بِلَعَانٍ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ  
 بَأَنَّ يَكُونَ لَهُ دُونَ عَشْرِ سِنِينَ (٣٤١) أَوْ كَانَ مَقْضُوعَ الذَّكَرِ  
 ١٥ وَالْأُنْثَيَيْنِ جَمِيعًا أَوْ أَتَتْ بِهِ امْرَأَتُهُ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حَيْثُ  
 انْعَقِدَ أَوْ أَتَتْ بِهِ مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَهَا أَوْ أَتَتْ  
 بِوَلَدٍ لَأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ حَيْثُ اجْتَمَعَ مَعَهَا انْتَفَى عَنْهُ  
 مِنْ غَيْرِ لَعَانٍ فَإِنْ وَطَّئَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاً رَجْعِيًّا ثُمَّ أَتَتْ بِوَلَدٍ  
 لَأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَلْحَقُهُ وَالثَّانِي  
 ٢٠ يَلْحَقُهُ وَلَا يَنْتَفِي ٢٠ إِلَّا بِلَعَانٍ وَإِنْ أَبَانَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ

a) Cod. O. addit عنه.

تزوجت باخسر ثم أتت بولد لستة أشهر من حين النكاح  
الثاني فهو للزوج الثاني وان وضى امرأة بشبهة فأتت بولد  
يمكن ان يكون منه لحقه ولا ينتفى عنه الا بلعان ومن  
لحقه نسب يعلم انه من زنا لزمه نفية باللعان وان رأى فيه  
شبهًا بغيره فقد قيل له نفية باللعان وقيل ليس له ذلك 5  
ومن لحقه نسب فآخر نفية من غير عذر سقط نفية وفيه  
قول آخر ان له نفية انى ثلاثة ايام وان ادعى انه لم يعلم  
بالولادة ومثله يجوز ان يخفى عليه فانقول قوله وان قال لم  
اعلم ان لى النفى او لم اعلم ان النفى على الفور فان كان  
قريب (342) العهد بالاسلام قبل منه وان كان يجالس العلماء 10  
لم يقبل منه وان كان من العامة فقد قيل يقبل وقيل لا يقبل  
وان آخر النفى لعذر من مرض او حبس او حفظ مال او  
كان غائبًا ولم يمكنه ان يسير فيبحث الى الحاكم وأعلمه انه  
على النفى كان له نفية وان لم ينفعه ولم يشهد لم يجوز له  
نفية وان كان الولد حملًا فترك نفية وقال له اتحقق قبل 15  
قوله وان قال علمت ولكن قلت نعتة يموت فاكفى اللعان  
لحقه وان هتئ بولد وقيل له بارك الله لك فيه او جعل  
الله خلفًا مباركًا فاجب بما يتضمن الاقرار بان آمن على  
الدعاء وما أشبهه لزمه وان اجاب بما لا يتضمن الاقرار بن  
قل برك الله عليك او رزقك الله مثله او أحسن الله جزاءك 20  
لم يلزمه وان أتت امرأته بولدين بينهما دون ستة أشهر فآقر  
بأحدهما او آخر نفية لحقه الولدان وان مات الولد قبل  
النفى جاز له نفية بعد الموت ومن أتت امته بولد يمكن

ان يكون منه فان لم يظأها لم يلحقه وان وطأها لحقه ولا  
ينتفى عنه ألا ان يدعى (343) الاستبراء ويحلف عليه وان  
قال كنت أطأ وأعزل لحقه وان قال كنت أطأها دون الفرج  
فقد قيل يلحقه وقيل لا يلحق وان وطئ أمته ثم اعتقها  
5 واستبرأت ثم أتت بولد لستة أشهر من حين العتق لم  
يلحقه وقيل يلحقه وان اشترك اثنان في وطئ امرأة فأتت  
بولد لم انفرد به كل واحد منهما لحقه عرض على القافة  
فان التحقت بأحدهما لحقه وان لم تكن قافة او كانت  
وأشكَل عليها او التحقت بهما او نعتت منهما ترك حتى يبلغ  
10 فينتسب الى من يقرب في نفسه أنه ابوه ولا يقبل قول القائف  
ألا ان يكون ذكراً حراً عدلاً مأجباً في معرفة النسب ويجوز  
ان يكون واحداً وقيل لا بُد من اثنين

## كتاب الايمان

### باب من يصح يمينه وما يصح به اليمين

15 يصح اليمين من كل بالغ عاقل مختار قاصد الى اليمين  
فما انصبى فلا يصح يمينه ومن زال عقله بنوم او مرض لا  
يصح يمينه وان زال بمأخِرم صحت يمينه وقيل فيه قولان  
(344) ومن أكره على اليمين لم يصح يمينه ومن لم يقصد  
اليمين فسبق لسانه اليها او قصد اليمين على شيء فسبقت  
20 يمينه الى غيرها لم يصح يمينه وذلك لغو اليمين الذي لا

يُؤَاخِذُ بِهِ ۖ وَبِصَاحِ الْيَمِينِ عَلَى الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ۖ فَإِنْ حَلَفَ عَلَى مَاضٍ وَهُوَ صَادِقٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا أَثِمَ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ۚ وَهَذِهِ الْيَمِينُ هِيَ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ ۚ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَمْرٍ مُبَاحٍ فَقَدْ قُضِيَ ۖ إِنْ الْأَوَّلَى إِنْ لَا يَحْنُثُ وَقِيلَ الْأَوَّلَى إِنْ يَحْنُثُ ۚ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ مَكْرُوهٍ أَوْ تَرْكٍ مُسْتَحَبٍّ فَلَا زِيَّ إِنْ يَحْنُثُ وَيُكْرَهُ إِنْ يَحْلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَإِنْ حَلَفَ بِغَيْرِهِ كَالنَّبِيِّ وَالْكَعْبَةِ لَمْ يَنْعَقِدْ بِمِثْنِهِ ۚ وَإِنْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَإِنِّي يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ لَمْ يَنْعَقِدْ بِمِثْنِهِ وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنْ حَلَفَ بِأَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَسْمَى بِهِ غَيْرُهُ كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ وَالرَّحْمَنِ وَالْقُدُّوسِ وَالْمُبِينِ 10 وَعَلَامِ الْغُيُوبِ وَخَائِفِ الْخَلْقِ وَالْوَاحِدِ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَمَا أَشْبَهَهُ أَنْعَقِدَ بِمِثْنِهِ ۚ وَإِنْ حَلَفَ بِأَسْمٍ لَهُ يَسْمَى بِهِ غَيْرُهُ مَعَ التَّقْيِيدِ كَالرَّبِّ وَالرَّحِيمِ (545) وَتَقَاهِرِ الْقَدَرِ وَلَمْ يَنْوِ بِهِ غَيْرَهُ أَنْعَقَدَتْ بِمِثْنِهِ ۚ وَإِنْ نَوَى بِهِ غَيْرَهُ لَمْ يَنْعَقِدَ بِمِثْنِهِ ۚ وَإِنْ حَلَفَ بِمَا يَشْتَرِكُ فِيهِ هُوَ وَغَيْرُهُ كَالْحَيِّ وَالْمَوْحُودِ وَالْغَنِيِّ 15 وَالسَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ لَمْ يَنْعَقِدَ بِمِثْنِهِ ۚ إِلَّا إِنْ يَنْوِي بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ۚ وَإِنْ قَالَ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا لَمْ يَكُنْ بِمِثْنٍ ۚ إِلَّا إِنْ يَنْوِي بِهِ الْيَمِينُ ۚ وَإِنْ قَالَ بِأَنَّهُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَأَرَادَ بِأَنَّهُ اسْتَعِينُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا لَمْ يَكُنْ بِمِثْنٍ ۚ وَإِنْ حَلَفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْأَدَاتِ 20 لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهَا وَفِي وَعِظَةِ اللَّهِ وَجَلَالِ اللَّهِ وَعِزَّةِ اللَّهِ وَكِبَرِيَّاهُ 20 اللَّهُ وَبِقَاءِ اللَّهِ وَكَلَامِ اللَّهِ وَالْقُرْآنِ أَنْعَقَدَتْ بِمِثْنِهِ ۚ وَإِنْ كُنْ

u) Conf enim Qurān 2, 225 et 5, 91.



يُسْتَعْمَلُ فِي مَخْلُوقٍ وَهُوَ قَوْلُهُ وَعِلْمُ اللَّهِ وَقُدْرَةُ اللَّهِ وَحَقُّ اللَّهِ  
 وَنَوَى بِالْعِلْمِ الْمَعْلُومَ وَبِالْقُدْرَةِ الْمَقْدُورَ وَبِالْحَقِّ الْعِبَادَاتِ لَمْ  
 تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا اَنْعَقَدَتْ يَمِينُهُ وَإِنْ قَالَ لَعَنَ  
 اللَّهُ فَهُوَ يَمِينٌ إِلَّا أَنْ يَنْوَ بِهْ غَيْرَ الْيَمِينِ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ  
 وَقِيلَ لَيْسَ بِيَمِينٍ إِلَّا أَنْ يَنْوَ الْيَمِينِ وَإِنْ قَالَ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ  
 أَوْ أَقْسَمُ بِاللَّهِ اَنْعَقَدَتْ يَمِينُهُ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ بِالْأَوَّلِ الْخَبَرَ عَنْ  
 ماضٍ (346) وَالثَّانِي الْخَبَرَ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ قُبِلَ فِيهِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
 اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهَلْ يَصْدَقُ فِي الْحُكْمِ قِيلَ لَا يَصْدَقُ وَقِيلَ  
 أَنْ كَانَ فِي الْإِيلَاءِ لَا يَصْدَقُ وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ صَدَقَ وَقِيلَ  
 10 غِيَرُ قَوْلَانِ وَإِنْ قَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ فَقَدْ قِيلَ هُوَ يَمِينٌ إِلَّا أَنْ  
 يَنْوَ بِالشَّهَادَةِ غَيْرَ الْقَسَمِ وَقِيلَ لَيْسَ بِيَمِينٍ إِلَّا أَنْ يَنْوَ بِهْ  
 اَنْقَسَمَ وَإِنْ قَالَ أَعَزُّمُ بِاللَّهِ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَنْوَ بِهْ  
 الْيَمِينِ وَإِنْ قَالَ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقِهِ وَذِمَّتِهِ وَأَمَانَتِهِ وَكَفَالَتِهِ  
 لَا فَعَلْتُ هَذَا فَلَيْسَ بِيَمِينٍ إِلَّا أَنْ يَنْوَ بِهْ الْيَمِينِ وَإِنْ قَالَ  
 15 أَسْلَمْتُ بِاللَّهِ وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ كَذَا فَلَيْسَ بِيَمِينٍ  
 إِلَّا أَنْ يَنْوَ بِهْ الْيَمِينِ وَإِنْ حَلَفَ رَجُلٌ بِاللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ آخَرُ  
 يَمِينِي فِي يَمِينِكَ أَوْ يَلْزَمُنِي مِثْلُ مَا يَلْزَمُكَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ  
 وَإِنْ كَانَ ذَنْكَ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَنَوَى لَزَمَهُ مَا لَزَمَ الْحَالِفَ  
 وَإِنْ قَالَ الْيَمِينُ لَزْمَةٌ لِي لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَإِنْ قَالَ الطَّلَاقُ  
 20 وَالْعَتَقُ لَزْمٌ لِي وَنَوَاهُ لَزَمَهُ وَإِنْ قَالَ أَيْمَانُ الْبَيْعَةِ لَزْمَةٌ لِي  
 لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا أَنْ يَنْوَ الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ فَيَلْزَمَهُ وَإِنْ قَالَ

الْخَلَالُ (547) عَلَى حَرَامٍ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ زَوْجَةً وَلَا جَارِيَةً لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَإِنْ كُنْتَ لَهُ زَوْجَةً فَتَوَى ضَلَاةً أَوْ جَارِيَةً فَتَوَى عَتَقَهَا وَقَعَ الطَّلَاقُ وَاعْتَقَ وَإِنْ تَوَى الظَّهْرَ صَحَّ الظَّهْرُ فِي الزَّوْجَةِ دُونَ الْأَمَةِ وَإِنْ تَوَى تَحْرِيمَهَا لَزِمَهُ بِنَفْسِهِ اللَّفْظُ نَكْلٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا كَقَرَّةٍ يَمِينٍ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَالثَّانِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ كَقَرَّةٍ يَمِينٍ،

### باب جامع الايمان

إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا سَكْنَتُ دَارًا وَهُوَ فِيهَا وَأَمَكَنَهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا وَلَمْ يَخْرُجْ حَنْثٌ وَإِنْ خَرَجَ مِنْهَا بِنِيَّةِ التَّحْوِيلِ لَمْ يَكُنْ حَنْثٌ وَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهَا لِنَقْلِ النُّقْمِ لَمْ يَكُنْ حَنْثٌ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ 10 فُلَانًا فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتٍ مِنْ دَارٍ كَبِيرَةٍ أَوْ خَصِيٍّ وَانْفَرَدَ بِبَيْتٍ وَخَلِيفٌ لَمْ يَكُنْ حَنْثٌ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَذَّةَ الدَّارِ وَهُوَ فِيهَا فَلَمْ يَخْرُجْ فَفِيهِ قَوْلَانِ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا وَهُوَ لَا يَلْبَسُهُ وَاسْتَدَامَ أَوْ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً وَهُوَ رَاكِبٌ وَاسْتَدَامَ حَنْثٌ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ وَهُوَ مُتَزَوِّجٌ أَوْ لَا يَتَضَيَّبُ وَهُوَ 15 مُتَضَيَّبٌ (548) أَوْ لَا يَتَطَهَّرُ فِيهِ مُتَطَهِّرٌ فَاسْتَدَامَ لَمْ يَكُنْ حَنْثٌ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَصَعِدَ شَجَرًا لَمْ يَكُنْ حَنْثٌ وَفَقِيدٌ أَنْ كُنَ مُحَاجَّرًا حَنْثٌ وَإِنْ كُنَ غَيْبٌ نَبْرٌ فَحَصَلَ فِي الظَّهْرِ أَلَذَى فِيهِ أَوْ صَعِدَ شَجَرَةً يُحْبِطُ بِهَا حِينَئِذٍ لَدَارٍ حَنْثٌ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ عَذَّةً فَبَعِثَ وَدَخَلَ حَنْثٌ وَإِنْ حَلَفَ لَا 20 يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ فَدَخَلَ دَارًا يَسْكُنُ بِكَرَاءٍ أَوْ عَدْرَةٍ لَمْ يَكُنْ حَنْثٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مَا يَسْكُنُهَا وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ مَسْكَنَ فُلَانٍ

فدخل ما يسكنها باجارة او اعارة<sup>a</sup> حنث<sup>b</sup> وان حلف لا  
يدخل هذه الدار فصارت عرسة فدخلها لم يحنث وان أُعيدت  
بنقصها فدخلها فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث وان قال  
لا دخلت هذه الدار من بابها فحول بابها الى موضع اخر  
فقد قيل لا يحنث وهو ظاهر النص وقيل يحنث وهو الاظهر  
وان حلف لا يدخل بيتا فدخل بيتا من شجر او آدم حنث  
على ظاهر النص وقيل ان دخله حضري لم يحنث وان حلف  
لا يدخل بيتا فدخل مسجدا لم يحنث وان حلف لا يأكل  
هذه الحنطة فجعلها سويقا او دقيقا او خبزا (349) فأكله لم  
يحنث وان حلف لا يأكل الخبز فشرب الفتيت لم يحنث  
وان حلف لا يشرب السويق فاستقه لم يحنث وان حلف لا  
يأكل سويقا ولا يشربه فذاقه لم يحنث وان حلف لا يذوق  
شيئا فمصغه ولغظه فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث وان  
حلف لا ياكل سمننا فأكله في عبيدة وهو طاهر فيها حنث  
15 وان اكله مع الخبز حنث على طهر المذهب وقيل لا يحنث  
وان حلف لا يشرب من هذا الكوز فجعل ما فيه في غيره  
فشربه لم يحنث وان حلف لا يشرب من هذا النهر فشرب  
مائه في كوز حنث وان حلف لا ياكل لحما فاكل شحما او  
كلىة او قربا او كرشا او كبدا او طحلا او قلبا لم يحنث  
20 وان اكل من الشحم الذي على الظهر حنث وان اكل الألية  
لم يحنث وقيل يحنث وان اكل السمك لم يحنث وان حلف  
على الشحم فاكل سمين الظهر او الألية لم يحنث وان

<sup>a</sup>) Cod. O. عارية. <sup>b</sup>) In Codice O. additur: يحنث لا يحنث.

حلف لا يأكُر الرُّؤسَ لم يحنث ألا بما يباع منفردًا وهي  
 رؤسُ الأبل والبقر والغنم فن كن في بلد تباع رؤسُ الصيد  
 فيه منفردة حنث بأكُلها (550) وان كن في بلد لا تباع فيه  
 فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث وان حلف لا يأكُر البيض  
 لم يحنث ألا بما يفارق بائضة فان أكل بيض أسماك وانجراد  
 5 ثم يحنث وان حلف لا يأكُل أدمًا حنث بأكل الملح واللحم  
 وان أكل التمر لم يحنث وقيل يحنث ان يحنث وان حلف  
 لا يأكُر رُضْبًا أو بُسْرًا فأكر مُنْصَفًا حنث وان حلف لا يأكُل  
 بُسْرًا أو رُضْبَةً فأكر مُنْصَفٌ ثم يحنث وان حلف لا يكل لبنًا  
 فأكل شيرارًا أو دُوغًا حنث وان أكل جُبْنًا أو نُورًا أو مَصْنًا  
 10 أو كَشْكًا أو أَقْطًا ثم يحنث وان حلف لا يأكُر فاكهة فأكل  
 الرضب أو العنب أو الرمان حنث وان حلف لا يشم أرجحان  
 فشم الصبيحان حنث وان شم السورد والياسمين ثم يحنث  
 وان حلف لا يلبس شيبًا فلبس درعًا أو جَوْشَنًا أو خُفًا أو  
 نعلًا حنث وقيل لا يحنث وان حلف على رداء أنه لا يلبسه  
 15 ولم يذكر الرداء في يمينه فقطعه قميص ونبس حنث وقيل  
 لا يحنث وان حلف لا يلبس حُلِيًّا فلبس خَنْبًا أو مَخْنَقَةً  
 نُؤِنًا حنث وان مَنْ عليه رجلٌ فحلف لا يشرب نه ماء من  
 عَضَش (551) فأكر نه خَبْرًا أو نَبِس نه ثوبًا أو شرب نه ماء  
 من غير عَضَش ثم يحنث وان حلف لا يلبس نه ثوبًا فوعبه  
 20 منه أو اشتربه أو نبس م اشترى نه ثم يحنث وان حلف  
 لا بضربها فتتف شعرت أو عَصَبٌ ثم يحنث وان حلف لا  
 يهب نه فتصدق عليه حنث وان أَعْرَةً أو وَصَى نه ثم يحنث

وان وهب له فلم يقبل لم يحنث وان قبل ولم يقبضه لم  
يحنث وقيل يحنث وان حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث  
وان حلف لا يكلمه فراسله او كتبه او اشار اليه لم يحنث  
في اصح القولين وان قال لا صليت فاحرم بها حنث وقيل  
5 لا يحنث حتى يركع وان حلف لا مال له وله دين فقد قيل  
بحنث وقيل لا يحنث وان حلف ما له رقيق او ما له عبد  
وله مكاتب لم يحنث في اظهر القولين ويحنث في الآخر  
وان حلف لا تسريته فقد قيل لا يحنث حتى يحصن  
لجارية وبطأها وينزل وقيل يحنث بالتحصين والوطي وقيل  
10 يحنث بانوطي وحده وان قال لا رايت منكرا الا رفعته الى  
القاضي فلان ولم ينو انه يرفع اليه (552) وهو قاض فعزل ثم  
رفع اليه فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث وان قال لا رايت  
منكرا الا رفعته انى القاضي حبل على قاضى ذلك البلد  
من كان وان حلف لا يكلم فلانا حيننا او دهورا او زمانا او  
15 حقبنا بر بادنى زمان وان حلف لا يستخدم فلانا فخدمه  
وهو ساكت لم يحنث وان حلف لا يتزوج ولا يطلق فوكل  
فيه غيره حتى فعل ثم يحنث وان حلف لا يبيع او لا يضرب  
فوكل فيه غيره حتى فعل لم يحنث في اظهر القولين وفيه  
قول اخر انه ان كان ممن لا يتولى ذلك بنفسه حنث وان  
20 حلف ليعضوبن عبده مائة سوط فشد مائة سوط وضربه ضربة  
واحدة وتحقق ان الكل اصابه بر وان لم يتحقق لم يبر  
وانورع ان بكفر وان حلف ليعضوبنه مائة ضربة فصره بالمائة  
انمشدودة دفعة واحدة فقد قيل يبر وقيل لا يبر وان حلف

لا يأكل هذه التمرة فاختلفت بتتم فأكله إلا تمره ولم يعرف  
 أنب المحلوف عليه لم يحنث وانزع ان يكفر وان حلف لا  
 يأكل (353) رَغِيفَيْن فأكلهما إلا نُقْمَةً لم يحنث وان حلف  
 لا يأكل هذه الرمانة فأكلها إلا حَبَّةً لم يحنث وان حلف  
 لا يشرب ماء الكوز فشربه إلا جُرْعَةً لم يحنث وان حلف  
 لا يشرب ماء النهر فشرب منه لم يحنث وقيل يحنث  
 بشرب بعضه وان حلف لا يأكل مما اشتراه زيد فأكل مما  
 اشتراه زيد وعمره لم يحنث وان اشترى كل واحد منهما  
 شيئاً فخلطاه فكل منه فقد قيل لا يحنث حتى يأكل أكثر  
 من النصف وقيل ان اكر حَبَّةً او عشرين<sup>٥</sup> حَبَّةً لم يحنث<sup>10</sup>  
 وان اكر كف حنث وان حلف لا يدخل ائدار فدخل نسياً  
 او جِعلاً ففيه قولان وان ادخل على ظهر انسان باختيابه  
 حنث وان اكره حتى دخل ففيه قولان وان حمل مكره لم  
 يحنث وقيل على قولين وان حلف نيكك<sup>٦</sup> هذا الرغيف غداً  
 فأكله في يومه حنث وان تف في يومه فعلى قولين<sup>٧</sup> كلمه<sup>٨</sup>  
 فن تلف من انغد وتمكن من أكله فقد قيل يحنث وقيل  
 على قولين وهو الاشبهه وان دل لا فارمت غريمي فهرب منه  
 لم يحنث وان حلف فقال ان شاء الله (354) متصلاً بنميمين  
 لم يحنث وان جرى الاستثناء على لسانه على تعدد ولم  
 يقصد به رفع انميمين لم يصح الاستثناء وان عقد اليمين ثم<sup>20</sup>  
 عن له الاستثناء لم يصح الاستثناء وان عن له الاستثناء في

a) In Codice L. من deest. b) In Codice O. وعشرين.  
 c) Cod. O. تعوين. d) Cod. L. كلمه.

أُثْنَاهُ الْيَمِينِ فَقَدْ قِيلَ يَصَحُّ وَقِيلَ لَا يَصَحُّ وَأَنْ قَالَ لَا سَلَّمْتُ  
عَلَى فَلَانٍ فَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَاسْتَثْنَاهُ بِقَلْبِهِ لَا يَحْنُثُ  
وَأَنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فِيهِ قَوْلَانِ وَأَنْ قَالَ لَا دَخَلْتُ عَلَى فَلَانٍ  
فَدَخَلَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَاسْتَثْنَاهُ بِقَلْبِهِ فَقَدْ قِيلَ لَا يَحْنُثُ  
5 وَقِيلَ يَحْنُثُ،

### بَابُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

إِذَا حَلَفَ وَحْنُثَ لَزِمَهُ الْكَفَّارَةُ فَإِنْ كَانَ يَكْفِرُ بِالصَّوْمِ لَمْ يَجْزِ  
حَتَّى يَحْنُثَ وَأَنْ كَانَ يَكْفِرُ بِالْمَالِ فَلِأَوَّلَى أَنْ لَا يَكْفِرَ حَتَّى  
يَحْنُثَ فَإِنْ كَفَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْنُثَ جَازَ وَقِيلَ أَنْ كَانَ الْحَنْثُ  
10 بِمَعْصِيَةٍ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكْفِرَ قَبْلَ الْحَنْثِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَالْكَفَّارَةُ  
أَنْ يُعْتَقَ رَقَبَةٌ أَوْ يُطْعَمَ عَشْرَةُ مَسَاكِينَ أَوْ يَكْسُوهُمْ وَالْخِيَارُ فِي  
ذَلِكَ إِلَيْهِ وَأَنْ أَرَادَ الْعَتَقَ أَعْتَقَ رَقَبَةً كَمَا ذَكَرْنَا فِي الظَّهَارِ  
وَأَنْ أَرَادَ الْإِطْعَامَ أَطْعَمَ كُلَّ مَسْكِينٍ رَطْلًا وَقُلْنَا (355) كَمَا  
ذَكَرْنَاهُ فِي الظَّهَارِ وَأَنْ أَرَادَ الْكِسْوَةَ دَفَعَ إِلَى كُلِّ مَسْكِينٍ مَا  
15 يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكِسْوَةِ مِنْ فَمِيصٍ أَوْ سِرَاوِيلٍ أَوْ مَنَدِيلٍ أَوْ  
مِثْرَةٍ فَإِنْ أَعْطَاهُمْ قَلَنْسُوَةً<sup>b</sup> فَقَدْ قَبِلَ يَجْزِي وَقِيلَ لَا يَجْزِي  
وَلَا يَجْزِي فِيهِ التَّخَلُّفُ وَيَجْزِي مَا غُسِلَ دَفْعَةً أَوْ دَفْعَتَيْنِ فَإِنْ  
كَانَ مُعْسِرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَالِ كَفَّرَ بِالصَّوْمِ وَأَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ  
غَائِبٌ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكْفِرَ بِالصَّوْمِ وَأَنْصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَالْأَوَّلَى أَنْ  
20 يَكُونَ مُتَتَابِعًا فَإِنْ فَرَّقَهَا فِيهِ قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ يَجْزِي وَأَنْ

a) Codex L. مَيِّزٍ. b) Cod. O. قَلَنْسُوَةً.

كان انْحَالِفُ كَافِرًا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكْفَرَ بِالصَّوْمِ فَإِنْ كَانَ عَبْدًا  
فَإِنَّ لَهُ الْمَسْئِلَةَ فِي التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ لَمْ يَجْزُ لَهُ فِي اصْحَاحِ  
الْقَوْلَيْنِ وَبِاجْزَاءِ فِي الْآخِرِ بِالْأَطْعَامِ وَالْكَسْوَةِ دُونَ التَّعْتِيقِ وَإِنْ  
أَرَادَ أَنْ يَكْفَرَ بِالصَّوْمِ فِي وَقْتٍ لَا ضَرَرَ عَلَى مَوْلَاهُ فِيهِ جَازٍ  
وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ضَرَرٌ نَضَرَ فَإِنْ حَلَفَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَحَنَثَ بِغَيْرِهِ  
إِذْنَهُ لَمْ يَجْزُ وَإِنْ حَلَفَ بِإِذْنِهِ وَحَنَثَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَقَدْ قِيلَ  
يَجْزُ وَقِيلَ لَا يَجْزُ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَإِنْ خَافَ وَصَامَ أَجْزَأَهُ وَإِنْ  
كَانَ نَصْفَهُ حُرًّا وَنَصْفَهُ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ كَفَرَ بِالطَّعَامِ وَالْكَسْوَةِ وَقِيلَ  
هُوَ كَعَبْدٍ اتَّقَى وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ،

(356)      بَابُ الْعِدَّةِ      10

إِذَا خَلَّفَ امْرَأَتَهُ بَعْدَ الدَّخُولِ وَجِبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَإِنْ طَلَّقَهَا  
بَعْدَ الدَّخُولِ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَمِنْ  
وَجِبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَعَمِيَ حِمْلٌ اِعْتَدْتُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ وَكَثَرَتْ  
أَرْبَعُ سَنِينَ فَإِنْ وَضَعْتُ بَمَا لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ خَلْقُ أَدَمِي وَشَهِدَ  
الْقَوَابِلُ أَنَّ ذَلِكَ خَلْقُ أَدَمِي فَقَدْ قِيلَ تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ<sup>15</sup>  
وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَفْرَادِ اِعْتَدْتُ بِثَلَاثَةِ  
أَشْهُارٍ وَمَتَى يُحْكَمُ بِنَقْضِ الْعِدَّةِ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا إِنْ  
كَانَ الْخُلَاقُ فِي ظَهْرِ انْقِصَاتِ الْعِدَّةِ بِطُعْنٍ فِي الْحَيْضَةِ ائْتَمَّتْ  
وَإِنْ كُنْ فِي الْحَيْضَةِ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بِطُعْنٍ فِي الْحَيْضَةِ الرَّابِعَةِ  
وَالْقَوْلُ الثَّانِي لَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ حَتَّى تَحِيضَ يَوْمًا وَنَيْلَةً وَقِيلَ<sup>20</sup>  
إِنْ حَضَتْ لِعَادَةِ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بِطُعْنٍ فِي الْحَيْضَةِ وَإِنْ  
حَضَتْ لَغَيْرِ الْعِدَّةِ لَمْ تَنْقُضِ حَتَّى يَمُضِيَ يَوْمٌ وَنَيْلَةٌ وَإِنْ



كانت ممن لا تحيض لصغير أو يأس<sup>٥</sup> اعتدت بثلاثة اشهر فان  
انقطع دمها لغير عارض وهي ممن تحيض ففيه قولان احدهما  
تقعد الى اليأس ثم تعتد (357) بالشهور وفي الاياس قولان  
احدهما اياس اقاربها والثاني اياس جميع النساء والقول الثاني  
<sup>٥</sup> تقعد الى ان يعلم برأة الرحم ثم تعتد بالشهور وفي قدر  
ذلك قولان احدهما تسعة اشهر والثاني اربع سنين وان اعتدت  
الصغيرة بالشهور فحاضت في اثنتائها انتقلت الى الأطهار  
ويحتسب بما مضى طهر وقيل لا يحتسب والاول اصح وان  
كانت امه فان كانت حاملا فعدتها بالحمل وان كانت من  
ذوات الأقراء اعتد بقرعَيْن وان كانت من ذوات النشهور ففيها  
ثلاثة أقوال احدها ثلاثة اشهر والثاني شهران والثالث شهر  
ونصف فان اعتقت في أثناء العدة فان كانت رجعية أتمت  
عدة حرة وان كانت بائنا ففيه قولان ومن وطئت بشبهة  
وجب عليها عدة المطلقة ومن مات عنها زوجها وهي حامل  
<sup>١٥</sup> اعتدت بالحمل وان كانت حائلا او حاملا بحمل لا يجوز  
ان يكون منه اعتدت بأربعة اشهر وعشر وان كانت امه  
اعتدت بشهرين وخمس ليال وان طلق امراته طلاق رجعية  
ثم توفى عنها (358) انتقلت الى عدة الوفاة وان طلق  
احدى امرأتيه ثلثا بعد الدخول ومات قبل ان يتبين وجبت  
<sup>20</sup> على كل واحدة منهما أطول العدتين من الأقراء او الشهور

a) Cod. O. hoc loco et alibi plerumque formam اِيَاس habet,  
interdum اِيَاس.

وَمَنْ فَقِدَ زَوْجَهَا أَوْ انْقَطَعَ عَنْهَا خَبَرُهُ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا  
 أَنَّهَا تَكُونُ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ إِلَى أَنْ تَتَحَقَّقَ الْمَوْتُ وَهُوَ الْأَصَحُّ  
 وَالثَّانِي أَنَّهَا تَصْبِرُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْوَفَاةِ ثُمَّ تَحِلُّ  
 لِلزَّوْجِ فِي الظَّاهِرِ وَهَلْ تَحِلُّ فِي الْبَاطِنِ فَفِيهِ قَوْلَانِ وَيَجِبُ  
 الْأَحْدَاثُ فِي عِدَّةِ الْمَتَوَفَّى<sup>٥</sup> وَلَا يَجِبُ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ<sup>٦</sup>  
 وَالْمَوْضُوعِ بِشُبُهَةِ وَفِي عِدَّةِ الْبَائِنِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ  
 فِيهَا الْأَحْدَاثُ وَالْأَحْدَاثُ أَنْ تَتْرَكَ الزَّيْنَةَ فَلَا تَلْبَسَ الْخُلْيَ وَلَا  
 تَتَّصِبُ وَلَا تَخْضِبُ وَلَا تَرْتَجِلَ الشَّعْرَ وَلَا تَكْتَحِلَ بِالْأَثْمِدِ وَالصَّبِيرِ  
 فَإِنْ احْتَدَجَتْ إِلَيْهِ اكْتَحِلَتْ بِاللَّيْلِ وَغَسَلَتْ بِالنَّهَارِ وَلَا تَلْبَسُ  
 الْأَحْمَرَ وَالْأَزْرَقَ الْخَضِرَ الْبَيْضَ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَبْتُوتَةِ<sup>١٠</sup>  
 وَلَا لِلْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ الْمَنْزِلِ لغير حاجةٍ وَإِنْ  
 ارَادَتْ الْخُرُوجَ لِحَاجَةٍ كَشِرَاءِ الْقُتْنِ وَبَيْعِ الْغَزْلِ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ  
 بِاللَّيْلِ (559) وَبِاجْزَالِ الْمَتَوَفَّى زَوْجُهَا الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ بِالنَّهَارِ  
 وَفِي الْمَضَلَّةِ الْبَائِنِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَجُوزُ وَإِنْ وَجِبَ عَلَيْهَا  
 حَقٌّ تَخْتَصُّ بِهَا وَفِي بَرَزَةٍ خَرَجَتْ إِذَا وَفَّتْ رَجَعَتْ وَبَنَتْ<sup>١١</sup>  
 وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ فَإِنْ وَجِبَتْ وَفِي فِي  
 مَسْكَنِ لَهَا وَجِبَ لَهَا الْأُجْرَةُ وَإِنْ وَجِبَتْ وَفِي فِي مَسْكَنِ لَزَوْجِ  
 لَمْ يَجْزِ أَنْ يَسْكُنَ مَعَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي دَارٍ فِيهَا ذُو رَحِمٍ  
 مَحْرَمٌ لَهَا أَوْ لَهَا وَبِإِذَا مَوْضِعٌ تَنْفَرِدُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا مِنْ أَمْسَكَنِ  
 الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الْعِدَّةُ إِلَّا بِضَرُورَةٍ أَوْ بِدَايَةِ عَلَى أَحَدَيْتَيْنِ فَنَنْتَقِلُ<sup>١٢</sup>  
 إِلَى أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ أَيْبَ وَإِنْ أَمَرَتْ بِالنَّتَقْلِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَتَنْتَقِلُ

٥. الوفاة. Cod. O. a)

ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ تَصِيرَ إِلَى الثَّانِي فَقَدْ قِيلَ تَمْضِي وَقِيلَ فِي  
 بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْمَضِيِّ وَبَيْنَ الْعُودِ فَإِنْ أَذِنَ لَهَا فِي السَّفَرِ فَخُرِجَتْ  
 وَوَجِبَتِ الْعِدَّةُ قَبْلَ أَنْ تَفَارِقَ الْبَلَدَ فَقَدْ قِيلَ عَلَيْهَا أَنْ تَعُودَ  
 وَقِيلَ لَهَا أَنْ تَمْضِيَ وَهِيَ أَنْ تَعُودَ فَإِنْ فَارَقَتْ الْبَلَدَ ثُمَّ وَجِبَتِ  
 الْعِدَّةُ فَلَهَا أَنْ تَمْضِيَ فِي السَّفَرِ وَلَهَا أَنْ تَعُودَ وَإِنْ وَصَلَتْ إِلَى  
 الْمَقْصِدِ فَإِنْ كَانَ السَّفَرُ لِقِصَاءِ حَاجَةٍ لَمْ تُقِمْ بَعْدَ قِصَائِهَا (360)  
 وَإِنْ كَانَ لَتَنْزِهِ أَوْ زِيَارَةٍ لَمْ تُقِمْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَإِنْ قَدَّرَ لَهَا  
 مُقَامٌ مُدَّةٌ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا تُقِيمُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَالثَّانِي  
 تُقِيمُ الْمُدَّةَ الَّتِي أَذِنَ فِيهَا فَإِنْ قَضَتْ لِلْحَاجَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى  
 40 وَأَنْقَضَتِ الْمُدَّةُ فِي الثَّانِيَةِ وَبَقِيَ مِنَ الْعِدَّةِ مَا تَعْلَمُ أَنَّهُ يَنْقُضِي  
 قَبْلَ أَنْ تَعُودَ إِلَى الْبَلَدِ فَقَدْ قِيلَ لَا يُلْزِمُهَا الْعُودُ وَقِيلَ يُلْزِمُهَا  
 وَإِنْ أَذِنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَنْزِلٍ أَوْ إِلَى بَلَدٍ لِحَاجَةٍ ثُمَّ اخْتَلَفَا  
 فَقَالَتْ نَقَلْتَنِي إِلَى الثَّانِي فِيهِ أَعْتَدْتُ وَقَالَ مَا نَقَلْتِكِ فَاَلْقُولِ قَوْلَ  
 الزَّوْجِ وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ وَاخْتَلَفْتَ فِي الْوَرِثَةِ فِي ذَلِكَ فَاَلْقُولِ قَوْلَهَا  
 45 وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِإِذْنِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ ضَيْقًا مَضَتْ فِي  
 الْحَيْضِ وَإِنْ كَانَ وَاسِعًا أَتَمَّتِ الْعِدَّةَ وَإِنْ وَجِبَتِ الْعِدَّةُ ثُمَّ أَحْرَمَتْ  
 أَتَمَّتِ الْعِدَّةَ بِكُلِّ حَالٍ وَإِنْ تَزَوَّجَتْ فِي الْعِدَّةِ وَوَطَّئَهَا الزَّوْجُ وَهِيَ  
 غَيْرُ حَامِلَةٍ انْقَطَعَتِ الْعِدَّةُ فَإِذَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَتَمَّتِ الْعِدَّةَ مِنَ  
 الْأَوَّلِ ثُمَّ اسْتَقْبَلَتِ الْعِدَّةَ مِنَ الثَّانِي وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَمْ تَنْقُطِعْ  
 50 الْعِدَّةُ فَإِنْ وَضَعَتْ اسْتَقْبَلَتِ الْعِدَّةَ مِنَ الثَّانِي وَإِنْ وَطَّئَهَا الثَّانِي  
 (361) وَظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

a) In Codice L. نصير, in Cod. O. تصل. b) In Codice O. pro  
 verbis حائل exstat غير حامل.

اعتدت به عمن يالحقه ثم تستقبل العدة من الآخر وأن وطئها  
 الزوج في العدة بشبهة استنفت العدة ودخلت فيها البقية وله  
 الرجعة فيما بقي من العدة الأولى فإن حبست من الوطئ الثاني  
 فقد قيل تدخل فيها البقية وله الرجعة إلى أن تضع وقيل لا  
 تدخل فتعتد بالحمل عن الوطئ فإذا وضعت أكملت عدة  
 الطلاق بالأشراء وله الرجعة في الأشراء وهل له الرجعة في الحمل  
 قيل له الرجعة وقيل ليس له وإذا راجع المعتدة في أثناء العدة  
 ثم طلقها قبل اندخول استنفت العدة في أصح القولين وبذنت  
 في القول الثاني فإن تزوج المختلعة في أثناء العدة ثم طلقها  
 قبل اندخول فقد قيل تبني على العدة وقيل فيه قولان أحدهما 10  
 تبني والثاني تستنف وإذا اختلفا في انقضاء العدة بالأشراء  
 فادعت انقضائها في زمان يمكن انقضاء العدة فيه فلفول قولها  
 وإن اختلفا في إسقاط جنين تنقضي به العدة فادعت ما يمكن  
 (562) انقضاء العدة فلفول قولها وإن اختلفا هل طلق قبل  
 انولادة أو بعدها فلفول قوله وإن اختلف هل ولدت قبل الطلاق  
 أو بعده فلفول قولها وإن اختلف هل انقضت عدتها بالحمل 15  
 أم لا فقال الزوج نعم تنقض عدتك بوضع الحمل فعليك أن  
 تعتدي بالأشراء فقدنت انقضت فلفول قول الزوج،

### باب الاستبراء

من ملك أمة لم يضأ حتى يستبرأ فإن كنت حملاً استبرأ 20

a) In margine Codicis L. adscriptus est locus ex commentario  
 de أمة، واستبراء، qui vero partim a bibliopecta abscissus est.

بَوْضَعٍ لِلْحَمَلِ وَإِنْ كَانَتْ حَائِلاً تَحْيِضُ اسْتَبْرَأَهَا بِحَيْضَةٍ فِي أَصَحِّ  
 الْقَوْلَيْنِ وَبَطَّنُ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحْيِضُ اسْتَبْرَأَهَا  
 بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَبَشَّهْرٍ فِي الثَّانِي فَإِنْ كَانَتْ مَجْبُوسِيَّةً  
 أَوْ مَرْتَدَّةً لَمْ يَصَحَّ اسْتِبْرَؤها حَتَّى تُسَلِّمَ<sup>a</sup> وَإِنْ كَانَتْ مَرْجُوعَةً أَوْ  
 مَعْتَدَّةً لَمْ يَصَحَّ اسْتِبْرَؤها حَتَّى يَزُولَ النِّكَاحُ وَتَنْقُضِيَ الْعِدَّةُ  
 وَإِنْ مَلَكَهَا بِمُعَاوَضَةٍ لَمْ يَصَحَّ الاسْتِبْرَاءُ حَتَّى يَقْبِضَهَا وَإِنْ مَلَكَهَا  
 وَهِيَ زَوْجَتُهُ خَلَّتْ مِنْ غَيْرِ (565) اسْتِبْرَاءً وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَطَّأَهَا  
 حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا وَمَنْ كَاتَبَ امْتَهَ ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِالْفَسْخِ لَمْ  
 يَطَّأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا وَإِنْ ارْتَدَّ السَّيِّدُ أَوْ ارْتَدَّتِ الْأَمَةُ ثُمَّ عَادَ  
 10 إِلَى الْإِسْلَامِ لَمْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا وَإِنْ زَوَّجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ  
 لَمْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا فَإِنْ طُلِّقَتْ بَعْدَ الدِّخُولِ فَاعْتَدَّتْ مِنْ  
 الزَّوْجِ فَقَدْ قِيلَ يَدْخُلُ الاسْتِبْرَاءُ فِي الْعِدَّةِ وَقِيلَ لَا يَدْخُلُ بَلْ  
 يَلْزِمُهُ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا وَمَنْ لَا يَحِلُّ وَطْئُهَا قَبْلَ الاسْتِبْرَاءِ لَمْ يَحِلَّ  
 التَّلَدُّنُ بِهَا قَبْلَ الاسْتِبْرَاءِ إِلَّا الْمَسْبُوبَةُ فَإِنَّهُ يَحِلُّ التَّلَدُّنُ بِهَا  
 15 فِي غَيْرِ الْجَمَاعِ وَقِيلَ لَا يَحِلُّ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَيَحِلُّ بَيْعُ الْأَمَةِ قَبْلَ  
 الاسْتِبْرَاءِ وَأَمَّا تَزْوِيجُهَا فَيُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ قَدْ وَطَّئَهَا الْمَالِكُ أَوْ مِمَّنْ  
 مَلَكَهَا مِنْ جِهَتِهِ لَمْ يَجْزِ تَزْوِيجُهَا قَبْلَ الاسْتِبْرَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 قَدْ وَطَّئَهَا جَازَ وَإِنْ أُعْتَقَ أُمُّ وَلَدَةٍ فِي حَيَاتِهِ أَوْ مَاتَ عَنْهَا  
 نَزَمَهَا الاسْتِبْرَاءُ فَإِنْ اعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ مَرْجُوعَةٌ أَوْ مَعْتَدَّةٌ  
 20 نُسِمَ يَلْزِمُهَا الاسْتِبْرَاءُ فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخِرِ  
 وَلَمْ يُعْلَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا (364) شَهْرَانِ  
 وَخَمْسَ نَيَّالٍ فَمَا دُونَهَا<sup>b</sup> نُسِمَ يَلْزِمُهَا الاسْتِبْرَاءُ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ لَزَمَهَا

دون Cod. L.    مسلم Cod. a)

الأكثر من عدة الوفاة وهي أربعة أشهر وعشرون أو الاستبراء ويعتبره  
من موت الثاني منهما ولا تراث من الزوج شيئاً وان اشترك اثنان  
في وضيئة أمة لزمها عن كل واحد منهما استبراء ٥

### باب الرضاع

إذا ثار للمرأة نبتن على وند فارتضع منها طفلاً له دون الحوين ٥  
خمس رضعت متفرقات صار ونداً لها وأولادها أولادها وصارت المرأة  
أماً له وأمهات له جداته وأبؤها أجداده وأولادها أخوته وأخواته  
وأخوتها وأخواتها أخواله وخالاته وان كانت الحمل ثابتاً بالنسب  
من رجل صار انطعل ونداً له وأولاده أولاده وصار الرجل أباً له  
وأمهات له جداته وأبوه أجداده وأولاده أخوته وأخواته 10  
وأخواته أعمامه وعماته ويحرم النكاح بينهما بالرضاع كما يحرم  
بالنسب وتحلل له التحلل وانظر كما تحلل بالنسب (365) وان  
ارتضع ثم قطع باختياريه من غير عارض كان ذلك رضة وان  
قضت امرأة عليه لم يعتد بذلك رضة وقيل يعتد به وان  
ارتضع من ثدي امرأة ثم انتقل الى ثدي امرأة اخرى فقد 15  
قيل لا يعتد بواحدة منهم وقيل يحتسب من كل واحدة  
منهما رضة وان أوجر من لبنها أو أسعط خمس دفعات ثبت  
التحريم وان حُقِنَ ففیه فولان وان حُلِبَت لبناً كثيراً في دفعة  
وُقِرَق في خمس أوان وأوجر الصبي في خمس دفعات ففیه فولان  
أحدهما أنه رضة ٥ والثاني أنه خمس رضعات وان حُلِبَت 20

a) Cod. L. بقره والاستبراء sed بقره a lectore correctum est in  
وتحو الاصح في المذهب b) In marg. Cod. L.: (يعتبر ٥) معتبر  
ونثنى اصح في التبسيط

خمس دفعات وخالطت وأوجر الصبي في دفعة فهو رضعة وقيل  
فيه قولان وإن حلبت في خمس دفعات وخالط وفترق في خمس  
أوان وأوجر في خمس دفعات فهو خمس رضعات وقيل على قولين  
وان جبن اللبن أو جعل في خبز أو ماء وأضعم حرم وان وفعت  
قطرة في حب ماء فسقى الصبي بعضه لم يحرم وان شرب  
وتقياً قبل ان يحصل في جوفه لم يحرم وان ارتضع من  
امراة ميتة لم يحرم وان حلب منها في حياتها ثم أسقى  
الصبي بعد موتها حرم وان ثار لها لبن (366) من وطئ من غير  
حمل ففيه قولان أحدهما يحرم والثاني لا يحرم وان كان لها  
لبن من زوج فتزوجت باخر وحلبت منه وزاد لبنها وأرضعت  
صبياً ففيه قولان أحدهما أنه ابن الأول والثاني أنه ابنتها وان  
انقطع اللبن من الأول ثم حلبت من الثاني ونزل اللبن  
وأرضعت صبياً ففيه ثلاثة أقوال أحدها أنه ابن الأول والثاني  
أنه ابن الثاني والثالث أنه ابنتها وان وطئ رجلان امراة  
فأنت بولد وأرضعت طفلاً بلبنها فمن ثبتت منهما نسب المولود  
منه صار الصبي ولداً له فان مات المولود ولم يثبت نسبه  
ففي الرضيع قولان أحدهما أنه ابنتها والثاني أنه لا يكون ابن  
واحد منهما وهل للرضيع ان ينتسب الى أحدهما ففيه قولان  
أحدهما ينتسب والثاني لا ينتسب فان أراد ان يتزوج بنت  
أحدهما فقد قيل لا يحل وقيل يحل ان يتزوج بنت كل

a) Cod. O. زاد. b) Cod. O. الرضيع. c) Cod. O. addit:

وقيل يحل ان يتزوج بنت من شاء منهما فاذا تزوج بنت  
أحدهما حرمت عليه بنت الآخر.

واحد منهما على الانفراد ولا يجمع بينهما وان كان لرجل  
خمس أمهات اولاد فارتضع صبي من كل واحدة منهن رضة  
(367) صار ابناً له في طهر المذهب وقيل لا يصير وليس بشيء  
وان كان له امرأتان صغيرتان فأرضعت امرأة احديهما بعد  
الآخرى ففيه قولان احدهما يفسخ نكاحهما والثاني يفسخ  
نكح الثانية ومن أفسد على الزوج نكاح امرأة بالرضاع لزمه  
نصف مهر مثلها على المنصوص وفيه قول آخر انه يلزمه مهر  
مثلها

## كتاب النفقات

### باب نفقة الزوجات

10

ويجب على الرجل نفقة زوجته فان كان موسراً لزمه مدان من  
النخب المقتات في البلد وان كان معسراً لزمه مد وان كان  
متوسطاً لزمه مد ونصف فان رضىت بأخذ العوض جاز على  
طهر المذهب وقيل لا يجوز ويجب الأدم بقدر ما تحتاج  
اليه من أدم البلد ومن اللحم على حسب عادة البلد ويجب  
لها ما تحتاج اليه من الدهن للرأس والسدر والمشط ولا  
يجب عليه ثمن انصب ولا أجره انصب (368) ولا شراء  
الأدوية ويجب من الكسوة ما جرت العادة به فيجب لامرأة  
الموسر من مرتفع ما تلبس نساء البلد وللمراة المعسر دون ذلك  
وأقل ما يجب قميص وسراويل ومقنعة ومداس لرجل ذن كن  
في الشتاء ثمن البية جبة ويجب لامرأة الموسر منخفة وكساء  
تتغشى به ووسادة ومضربة مخشوة بغضن ثيل وزينة او لبند



تَجْلِسُ عَلَيْهِ بِالنَّهَارِ وَلَا مَرَاةَ الْمَعْسِرِ كَسَاءً أَوْ قَطِيفَةً<sup>٩</sup> فَإِنْ أَعْطَاهَا  
 كَسَوَةً مُدَّةً وَبَلَّيْتَ قَبْلَهَا لَمْ يَلْزِمَهُ ابْدَالُهَا وَإِنْ بَقِيَتْ بَعْدَ  
 الْمُدَّةِ لَزِمَهُ التَّجْدِيدُ وَقِيلَ لَا يَلْزِمُهُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَيَجِبُ تَسْلِيمُ  
 النِّفْقَةِ إِلَيْهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَإِنْ سَلَفَهَا نَفَقَةً مُدَّةً فَمَاتَتْ قَبْلَ  
 ٥ انْقِضَائِهَا رَجَعَ فِيهَا بَقَى وَيَجِبُ تَسْلِيمُ الْكَسَوَةِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ  
 فَإِنْ أَعْطَاهَا الْكَسَوَةَ ثُمَّ مَاتَتْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْفَصْلِ لَمْ يَرْجِعْ وَقِيلَ  
 يَرْجِعُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَإِنْ تَصَرَّفَتْ فِيهَا أَخَذَتْ مِنَ الْكَسَوَةِ بِبَيْعٍ  
 أَوْ غَيْرِهِ جَازٌ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَيَجِبُ لَهَا سُكْنَى مِثْلِهَا فَإِنْ كَانَتْ  
 الْمَرَاةُ مِمَّنْ تُخْدَمُ وَجِبَ لَهَا خَادِمٌ (369) وَاحِدٌ فَإِنْ قَالَ الزَّوْجُ  
 ١٠ أَنَا أَخَذْتُهَا بِنَفْسِي لَمْ يَلْزِمَهَا الرِّضَى بِهِ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا أَخَذْتُ  
 نَفْسِي وَأَخَذْتُ أَجْرَةَ الْخَادِمِ لَمْ يَلْزِمَهُ الرِّضَى بِهِ وَتَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ  
 الْخَادِمِ وَفِطْرَتُهُ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا لَزِمَهُ لِلْخَادِمِ مُدَّةٌ وَثُلُثٌ مِنْ قُوَّةِ  
 الْبَلَدِ وَإِنْ كَانَ مَعْسِرًا أَوْ مُتَوَسِّطًا لَزِمَهُ لِلْخَادِمِ مُدَّةٌ وَتَجِبُ عَلَيْهِ  
 أُدْمُهُ مِنْ دُونِ جِنْسِ أَدَمِ الْمَرَاةِ عَلَى الْمُنْصَوِّصِ وَقِيلَ يَلْزِمُهُ مِنْ  
 ١٥ جِنْسِ أَدَمِهَا وَلَا يَجِبُ لِلْخَادِمِ الدُّعْنُ وَالسِّدْرُ وَالْمُشِطُّ وَيَجِبُ  
 لَخَادِمِ امْرَأَةِ الْمُوسِرِ مِنَ الْكَسَوَةِ فَمُبَصٌّ وَمِقْنَعَةٌ وَخُفٌّ وَلَا يَجِبُ  
 لَهُ سِرَاوِيلٌ وَيَجِبُ لَهُ كَسَاءٌ غَلِيظٌ أَوْ قَطِيفَةٌ وَرِسَالَةٌ وَلَخَادِمِ  
 امْرَأَةِ الْمَعْسِرِ عِبَاعَةٌ أَوْ قُرُوءَةٌ وَتَجِبُ النِّفْقَةُ إِذَا سَلِمَتْ نَفْسُهَا إِلَى  
 الزَّوْجِ أَوْ عَرَّضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً فَفِيهِ قَوْلَانِ  
 ٢٠ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ لَا تَجِبُ لَهَا وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا وَهِيَ كَبِيرَةٌ فَفِيهِ  
 قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهَا تَجِبُ وَإِنْ كَانَتْ مَرِيضَةً أَوْ رَتْقَاءً أَوْ كَانَ

a) Cod. O. لها.

الرجل عتيقاً وجبت النفقة ولا تجب النفقة إلا بالتمكين التام  
 فن كنت أمة فسلمها السيد ليلاً ونهاراً وجبت (370) نفقتها  
 فان سلم ليلاً ولم يسلم نهاراً لم تلزمه نفقتها وقيل يلزمه  
 نصف النفقة وان كان الزوج غائباً وعرضت نفسها عليه ومضى  
 زمن لو أراد المسير نكن قد وصل وجبت النفقة من حينئذ  
 ولا تجب النفقة إلا يوماً بيوم وقل في التقديم تجب بال عقد إلا  
 أنه لا يجب التسليم إلا بالتمكين يوماً بيوم فلو ضمن عنه  
 نفقة مدة معلومة جاز وان نشرت أو سقرت بغير أذنه أو  
 أحرمت أو صامت تطوعاً أو عن نذر في الذمة أو نذر يتعلق  
 بزمن بعينه نذرتة بعد الإنكاح بغير أذنه سقطت نفقتها وان<sup>10</sup>  
 سقرت بذنه ففيه قولان وان أسلم الزوج وحى في العدة لم  
 تجب لها النفقة وان أسلمت ففيه قولان أحدهما أنه لا تستحق  
 لها مضي وان ارتدت سقطت نفقتها فان أسلمت قبل انقضاء  
 العدة فقد قيل لا تستحق وقيل على قولين وان طلق طلاقاً  
 رجعيّاً وجب لها النفقة وانسكنى وان طلق طلاقاً بائناً وجب<sup>15</sup>  
 لها السكنى وأما النفقة فان كنت حائلاً لم تجب (371) وان  
 كنت حاملاً وجبت ومن تجب فيه قولان أحدهما لها والثاني  
 لحمل ولا تجب إلا على من تجب عليه نفقة الولد وحل تدفع  
 اليه يوماً بيوم أو لا يجب نفي منها حتى تضع فيه قولان  
 وان لعنف ونفى حملها وجب لها السكنى دون النفقة وان<sup>20</sup>  
 وضى امرأة بشبهة لم يجب لها السكنى وفي النفقة قولان وان  
 توفى عنها لم تجب لها النفقة في العدة وفي السكنى قولان وان  
 اختلف الزوجان في قبض النفقة فنقول قوليها وان اختلفا في

تسليمها نفسها فالقول قوله وان ترك الانفاق عليها مُدَّة صار  
 دَيْنًا في ذمته وان تزوجت بمعسر او بموسر فأعسر بالنفقة فلها  
 الخيار ان شاءت أقامت على النكاح وتُجْعَل النفقة دَيْنًا عليه  
 وان شاءت فسخت النكاح وان اختارت المقام ثم عَن لها ان  
 ٥ تفسخ جاز وان اختارت الفسخ ففيه قولان احدهما الفسخ في  
 الحال والثاني تفسخ بعد ثلاثة ايام وهو الاصح وان أعسر بنفقة  
 الموسر او المتوسط لم تفسخ (372) ولم يصير ما زاد دَيْنًا في  
 ذمته وان أعسر بنفقة الخادم لم تفسخ ويصير ذلك دَيْنًا في  
 ذمته وان أعسر بالكسوة ثبت لها الفسخ وان أعسر بالأدم لم  
 10 تفسخ وان أعسر بالسكنى احتمل ان تفسخ واحتمل ان لا  
 تفسخ وان كان الزوج عبدًا وجبت النفقة في كسبه ان ٥ كان  
 مكتسبًا او فيما في يده ان كان مأذونًا له في التجارة وان لم  
 يكن مكتسبًا ولا مأذونًا له في التجارة ففيه قولان احدهما في  
 ذمة السيد والثاني في ذمة العبد يتبع به اذا أُعْتِق ولها  
 15 ان تفسخ اذا شاءت،

#### باب نفقة الاقارب والرقيق والبهائم

يجب على الاولاد نفقة الوالدين وان علوا ذكورا كانوا او اناثا  
 وعلى الوالدين نفقة الاولاد وان سفلوا ذكورا كانوا او اناثا  
 واما الوالدون فلا تجب نفقتهم الا ان يكون فقراء زمنى او  
 20 فقراء مجانين فان كانوا فقراء اصحاء ففيه قولان اصحهما انها  
 لا تجب واما الاولاد فلا تجب نفقتهم الا ان يكون فقراء زمنى  
 او فقراء مجانين او فقراء اطفالا فان كانوا اصحاء بالغين لم

٥ وان Cod. L.

تجب نفقتهم وقيل فيه قولان ومن وجبت نفقته (373) وجبت  
نفقة زوجته ولا تجب نفقة الأقارب على العبد ولا تجب على المكاتب  
إلا أن يكون له ولد من أمته فيجب عليه نفقته ولا تجب  
إلا على من فصل عن نفقته ونفقة زوجته فإن كان له ما ينفق  
على واحد وله أب وأم فقد قيل الأم أحق وقيل الأب أحق<sup>5</sup>  
وقيل يجعل بينهما وإن كان له أب وابن فقد قيل الابن أحق  
وقيل الأب أحق وإن كان له ابن وابن ابن فالابن أحق وقيل  
يُجعل بينهما وإن احتاج وله أب وجد موسر<sup>6</sup> فالنفقة على  
الأب وإن كان له أم وأم أم فالنفقة على الأم وإن كان له أب وأم  
أو جد وأم فالنفقة على الأب والجد وإن كان له أم أب وأم<sup>10</sup>  
أم فقد قيل هما سواء وقيل النفقة على أم الأب وإن مصت مدة<sup>7</sup>  
ولم ينفق فيها على من تلزمه نفقته من الأقارب لم يصر دينًا  
عليه وإن احتاج النولد إلى النكاح وجب على الولد إعقاقه<sup>8</sup> على  
المنصوص وقيل فيه قول مخرج<sup>9</sup> أنه لا يجب وإن احتاج الطفل  
إلى الرضاع وجب إرضاعه فإن كان أبواه على الزوجية فأرادت أمه<sup>15</sup>  
أن ترضعه لم يمنعها الزوج (374) وإن امتنعت من إرضاعه لم  
تُجبر عليه وإن طَلبت الأجرة فقد قيل يجوز استئجاره  
وقيل لا يجوز وإن كانت بائنا جاز استئجارها فإن طَلبت  
أجرة المثل قُدِّمت على الأجنبية وقيل إن كن ثَلَب من تَرْضَعه  
من غير أجرة ففيه قولان أحكما أن الأم أحق به ولا تجب  
أجرة الرضاع لهما زاد على حوَّين ومن ملك عبداً أو أمة نَرَمه<sup>20</sup>

a) Codd. اعفاه.

نفقتُهما وكسوتُهما فان كانت اُمةً لَتَسْرَى فُضِّلَتْ عَلَى اُمةٍ  
 الخُدْمَةِ فِي الْكِسْوَةِ وَقِيلَ لَا تَفْضَلُ وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُجْلِسَ الْغُلَامَ  
 الَّذِي يَلِي نِعَامَهُ مَعَهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَطْعَمَهُ مِنْهُ وَلَا يَكْلَفُهُ مِنَ  
 الْخُدْمَةِ مَا يُضَرُّ بِهِ وَيُرِيحُهُ فِي وَقْتِ الْقَيْلُولَةِ وَفِي وَقْتِ الْاسْتِمْتَاعِ  
 ٥ إِنْ كَانَ لَهُ امْرَأَةٌ وَإِنْ سَافَرَ بِهِ أَرْكَبَهُ عَقَبَةً وَلَا يَسْتَرْصِعُ لِلْجَارِيَةِ  
 إِلَّا بِمَا يَفْضَلُ عَنْ وَلَدِهَا وَإِنْ مَرِضًا أَنْفَقَ عَلَيْهِمَا وَمَنْ مَلَكَ  
 بِهِيمَةً وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِعَلْفِهَا وَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهَا مَا يُضَرُّ بِهَا  
 وَلَا يَحْلُبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا مَا يَفْضَلُ عَنْ وَلَدِهَا وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ  
 الْأَنْفَاقِ عَلَى رَقِيقِهِ أَوْ بِهِيمَةٍ أُجْبِرَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ  
 ١٠ مَالٌ أَكْرَى عَلَيْهِ إِنْ امْتَكَنَ أَكْرَاهَهُ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ (378) بَيْعَ عَلَيْهِ  
 وَإِنْ كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدٌ وَلَمْ يُمْكِنَ أَكْرَاهُهَا وَلَا تَزْوِيجُهَا فَيَحْتَمِلُ  
 أَنْ تَعْتَقَ عَلَيْهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَعْتَقَ عَلَيْهِ،

### بَابُ الْحِصَانَةِ

إِذَا تَنَازَعَ النِّسَاءُ فِي حِصَانَةِ الطِّفْلِ قُدِّمَتِ الْأُمُّ ثُمَّ أُمُّهُاتُهَا  
 ١٥ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ ثُمَّ أُمُّ الْأَبِ ثُمَّ أُمُّهُاتُهَا ثُمَّ أُمُّ الْجَدِّ ثُمَّ أُمُّهُاتُهَا  
 وَلَا حَقٌّ لِلَّامِّ أَبِ الْأُمِّ ثُمَّ الْأُخْتُ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ ثُمَّ الْأُخْتُ لِلْأَبِ  
 ثُمَّ الْأُخْتُ لِلَّامِّ وَقِيلَ يَقْدَمُ الْأُخْتُ لِلَّامِّ عَلَى الْأُخْتُ لِلْأَبِ  
 وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَنْصُوصُ ثُمَّ الْحَالَةُ ثُمَّ الْعَمَّةُ وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ الْأُمُّ ثُمَّ  
 أُمُّهُاتُهَا ثُمَّ الْأَخَوَاتُ ثُمَّ الْحَالَةُ ثُمَّ أُمُّهُاتُ الْأَبِ ثُمَّ أُمُّهُاتُ الْجَدِّ  
 20 ثُمَّ الْعَمَّةُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَ النِّسَاءِ رَجَالٌ قُدِّمَتِ الْأُمُّ ثُمَّ  
 أُمُّهُاتُهَا ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ أُمُّهُاتُهُ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ أُمُّهُاتُهُ ثُمَّ الْأَخَوَاتُ ثُمَّ

الخانة ثم انعمت على ضهر النضر وقيل يقدم الاخت للاب والام  
 والاخت للام والخانة على الاب وهو الاظهر واتم الاخوة وبنوه  
 والاعمام وبنوه فانه كلاب وجيد في حصنة يقدم الاقرب منهم  
 فاقرب على (576) ترتيب اميرات على ضهر النضر وقيل لا  
 حَقَّ ليه في حصانة <sup>5</sup> وذا بلغ انصبى سبع سنين وعو يعقل  
 خير بين الابوين وان اختار احدهما سلم اليه وان كان ابنا  
 فاختار الام كن عندهما بتليل وعند ابيه بلنهر وان اختار  
 الاب كن عنده بالتليل والنهار ولا يمنع من زيارة امه ولا تمنع  
 الام من تمرضه اذا احتج وان كنت بنت فاختارت الاب او  
 الام <sup>6</sup> كنت عنده بتليل والنهار ولا يمنع الاخر من زيارته <sup>7</sup>  
 وعيدته وان اختار احدهما ثم اختار الاخر حول اليه من  
 عد واختار الاول اعيد اليه وان لم يكن له اب ولا جد وند  
 عصبة غيرهم خير بين الام وبينته على ضهر المذعب فن كن  
 انعصبة ابن عم ثم يسلم اليه ابنت وقيل لا حَقَّ لغير الابه  
 والاجداد في حصنة وان وجبت لأم حصنة فمتنعت له <sup>8</sup>  
 تجبر وتنتقل الى امه وقيل تنتقل الى الاب ولا حَقَّ في حصنة  
 لآب الام ولا لامه <sup>9</sup> ولا نويق ولا فاسق ولا كفر على مسلم  
 وقيل لكفر حَقَّ ولا حَقَّ لمرأة اذا نكحت حتى تطلق الا  
 ان يكون (577) زوجة جد انغل وان ارد الاب او الجد  
 الخروج الى بلد تقصر اليه الصلوة بنية التمتع والتزويج <sup>10</sup>  
 وراى الام الامنة كن الاب او جد اخى به وانعصبة من

بعده وإذا بلغ الغلام ولي أمر نفسه وإن بلغت الجارية كانت  
عند أحدهما حتى تزوج ومن بلغ منهما معتوها كان عند  
الأم ٥

## كتاب الجنايات

٥ باب من يجب عليه القصاص ومن لا يجب  
لا يجب القصاص على صبي ولا معتوه ولا مبرس ومجب على  
من زال عقله بمأخوذ وقيل فيه قولان ولا يجب القصاص على  
المسلم بقتل الكافر ولا على الكافر بقتل العبد فإن جرح الكافر  
كافرًا ثم أسلم الجرح أو جرح العبد عبدًا ثم أعتق الجرح  
١٥ وجب عليه انقود وإن قتل حر عبدًا أو مسلم ذميًا ثم قامت  
البينة أنه كان قد أعتق أو أسلم ففي القود قولان وإن جنى  
حر على رجل لا يعرف رقه وحرية فقال الجاني هو عبد وقال  
المجني عليه بل أنا حر فالقول قول المجني عليه وقيل فيه  
قولان ولا يجب (378) القصاص على الأب والجد ولا على الأم  
٢٥ والجد بقتل الولد وولد الولد وإن وجب القصاص على رجل  
فورث القصاص ولده لم يستوف وإن قتل المرتد ذميًا ففيه  
قولان وإن قتل ذمي مرتدًا فقد قيل يجب وقيل لا يجب  
وإن قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد المجني عليه ورجع إلى  
الاسلام ومات ولم يمض عليه في الردة ما يسرى فيه الجرح  
٣٥ ففيه قولان أصحهما أنه يجب القود وإن مات من الجرح في  
الردة وجب القصاص في الطرف في أصح القولين ومن قتل من  
لا يقاد به في المحاربة ففيه قولان أحدهما يجب القود والثاني  
لا يجب،

باب ما يجب به انقصاص من الجنايات

وانجنايات ثلث خَصًّا وَعَمْدًا وَعَمْدُ خَطَا فَاخطَا ان يرمى الى  
 هَدَفٍ فَيُصِيبُ اُنْسَانًا وَالْعَمْدُ ان يقصد الجناية بها يقتل غائبًا  
 وَعَمْدُ اَلْخَصِّ ان يقصد الجناية بها لا يقتل غائبًا فلا يجب  
 الْقَوْدُ اِلَّا في الْعَمْدِ فَن جرحه بما له مَوْرٌ من حديد او غيره ٥  
 (579) فَمَاتَ مِنْهُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ وان غرز ابرة في غير مَقْتَلٍ  
 فان بقي منها ضَمِنَا حَتَّى مَاتَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ وان مَاتَ  
 فِي الْحُلِّ فَقَدْ قِيلَ يَجِبُ وَقِيلَ لَا يَجِبُ وان ضربه بِثَقْلٍ  
 كَبِيرٍ او بِثَقْلٍ صَغِيرٍ فِي مَقْتَلٍ او فِي رَجُلٍ ضَعِيفٍ او فِي  
 حَرٍّ شَدِيدٍ او فِي بَرٍّ شَدِيدٍ او وَاَنَّى بِهِ اَضْرَبَ فَمَاتَ مِنْهُ ١٥  
 وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ وان رَمَاهُ مِنْ شَيْءٍ او عَصَرَهُ خَصِيَّتَهُ عَصًا  
 شَدِيدًا او خَنْقَهُ خَنْقًا شَدِيدًا او كَرَحَهُ فِي مَاءٍ او نَارٍ لَا  
 يُمْكِنُ اِسْتِخْلَاصُ مِنْهُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ وان ضَرَحَهُ فِي نَجْثَةٍ  
 فَانْتَقَمَهُ حَوْثٌ قَبْلَ ان يَصِلَ اِلَى الْمَاءِ فَفِيهِ قَوْلَانِ اَحَدُهُمَا يَجِبُ  
 الْقَوْدُ وَالْآخَرُ لَا يَجِبُ وان ضَرَحَهُ فِي زَبِيَّةٍ فَيَبَا سَبْعٌ فَعْتَلَهُ ٢٥  
 او اَمْسَكَ كَلْبًا فَانْبَشَّهَ فَمَاتَ او اُسْعَهَ حَيَّةً او عَقْرَبًا يَقْتُلُ  
 مِثْلَهَا غَائِبًا فَعْتَلَهُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ وان لَمْ يَقْتُلْ غَائِبًا فَعَلَيْهِ  
 قَوْلَانِ اَصْحَبُ اَنَّهُ لَا يَجِبُ وان اَكْرَهَ رَجُلًا عَلَيَّ قَتْلِهِ وَجِبَ  
 عَلَيْهِ الْقَوْدُ وَفِي الْمَكْرَهَةِ قَوْلَانِ اَصْحَبُ اَنَّهُ يَجِبُ وان اَمَرَ مَنْ  
 لَا يُمَيِّزُ فَعْتَلَهُ وَجِبَ الْقَوْدُ (580) عَلَيَّ الْاَمْرُ وَلَا سِيَّءٌ عَلَيَّ الْاُمُورُ ٣٥  
 وان اَمَرَ اِسْلَاحِيًّا رَجُلًا بِقَتْلِ رَجُلٍ بَغَيْرِ حَقٍّ وَالْاُمُورُ لَا يَعْلَمُ  
 وَجِبَ الْقَوْدُ عَلَيَّ اِسْلَاطَانٍ وان عَلِمَ وَجِبَ الْقَوْدُ عَلَيَّ الْاُمُورِ



وان أَمْسَكَ رجلاً حتَّى قتلَه أُخْرُ وجب النقودُ على القاتل وان  
شهد على رجل فقتل بشهادته ثم رجع وقال تعمَّدت ذلك  
وجب عليه النقودُ وان أَكْرَهَ رجلاً على أَكْلِ سَمٍ فمات<sup>٥</sup> وجب  
عليه النقود وان قل لم أعلم أَنَّهُ سَمٌ قاتلٌ فغيبه قولان وان خلط  
السَّمُ بطعامٍ وأنشَعَمَ رجلاً او خلطه بطعامٍ لرجل فأكَلَه فمات  
فغيبه قولان وان قتل رجلاً بسِخْرِ يقتل غالباً وجب عليه النقودُ  
وان قطع أَجْنَبِيَّ سِلْعَةً من رجل بغيرِ اذنه فمات وجب عليه  
النقود وان قطعها حاكمٌ او وصى من صغيرٍ فمات فغيبه قولان  
احدهما يجب عليه النقود والثاني تجب الدية وان اشترك  
10 جماعةٌ في قتل واحدٍ قُتِلُوا به وان جرح واحدٌ جراحةً  
وجرحه أُخْرُ مائةً جراحةً فمات فيهما قاتلان وان قطع احدهما  
كفَّه والاخر ذراعَه فمات فيهما قاتلان وان قطع احدهما يَدَه  
(581) وحزَّ الاخرُ رقبته او قطع حلقومَه ومَرَّتَه او أَخْرَجَ حَشَوَتَه  
فلول جرحٌ والثاني قتلٌ وان اشترك الابُ والاجنبى في قتل  
15 الابن وجب النقود على الاجنبى وان اشترك المخطئ والعامدُ  
في القتل او ضربه احدهما بعصى خفيفةٍ وجرحه الاخر ومات  
لم يجب على واحدٍ منهما النقودُ وان جرح نفسه وجرحه اخرُ  
فمات او جرحه سبعٌ وجرحه اخرُ فمات فغيبه قولان احدهما  
يجب النقودُ على الجارح والثاني لا يجب وان جرحه واحدٌ  
20 وذأوى هو جرحه بسَمٍ غيرِ مُوجٍ<sup>٦</sup> ولكنَّه يقتل غالباً او خاط  
الجرح في نَحْمٍ خبي فمات فقد قيل لا يجب النقود على

a) Cod. O. addit منه. b) Cod. O. مُوج.

الجارج وقيل على قولين وان خاط الجرج من له عليه ولاية  
 ففيه قولان احدهما يجب انقود على النولتي ويجب على الجارج  
 والثاني لا يجب على النولتي ولا يجب على الجارج ومن لا يجب  
 عليه القصاص في النفس لا يجب في الطرف ومن وجب  
 عليه القصاص في النفس وجب في الطرف ومن لا يقاد بغيره  
 في النفس لا يقاد به في الطرف ومن أُفيد بغيره في النفس  
 أُفيد به في الطرف ومن لا يجب القصاص (382) فيه في  
 النفس من الخطأ وعمد الخطأ لا يجب القصاص فيه في الطرف  
 وان اشترك جماعة في قطع طرف دفعة واحدة فطعوا وان  
 تفرقت جندبتهم لم يجب على واحد منهم انقود ويجب 10  
 العصاص في المنجروح والاعضاء فاما الجروح فيجب في كل ما  
 ينتهي الى عظم كالموضحة وجرح تعضد والنسيق والعخذ  
 وقيل لا يجب فيما عدا الموضحة واذا اوضح رجلا في بعض  
 راسه وقدر الموضحة يستوعب راس الشاچ اوضح جميع راسه  
 وان زاد حقه على جميع راس الشاچ اوضح جميع راسه واخذ 15  
 الارش فيما بقي بقدره وان تشبه راسه اقتص منه في الموضحة  
 ووجب الارش فيما زاد واما الاعضاء فيجب القصاص في كل  
 ما يمكن القصاص فيه من غير خيف فيؤخذ العين بنعين  
 اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى ولا يؤخذ صحيحة بقائمة  
 ويؤخذ القائمة بالصحيحة وان اوضحه فذهب ضوء عينه 20  
 وجب فيه انقود على المتعوض غير انه لا يمس المخذلة وحرج  
 فيه قول اخر انه لا يقتص منه ويؤخذ الجفن الاعلى  
 بالاعلى (385) والاسفل بالاسفل واليمين باليمين واليسار باليسار

وَيُؤْخَذُ الْمَارِنُ بِالْمَارِنِ وَالْمَنْخَرُ بِالْمَنْخَرِ وَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ قُدِّرَ ذَلِكَ  
 بِالْجُزْءِ كَالنَّصْفِ وَالتُّلُثُ فَيُؤْخَذُ مِثْلُهُ بِهِ وَإِنْ جُدِعَ أَقْنَصُ فِي  
 الْمَارِنِ وَأُخِذَ الْأَرْضُ فِي الْقَصَبَةِ وَيُؤْخَذُ الصَّحِيحُ بِالْمَجْدُومِ إِذَا  
 لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ شَيْءٌ وَيُؤْخَذُ غَيْرُ الْأَخْشَمِ بِالْأَخْشَمِ وَيُؤْخَذُ الْأُذُنُ  
 بِالْأُذُنِ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ وَالصَّحِيحُ بِالْأَصَمِّ وَالْأَصَمُّ بِالصَّحِيحِ وَلَا  
 يُؤْخَذُ الصَّحِيحَةُ بِالْمَخْرُومَةِ وَيُؤْخَذُ بِالْمَثْقُوبَةِ وَيُؤْخَذُ الْأَنْفُ  
 الصَّحِيحُ وَالْأُذُنُ الصَّحِيحَةُ بِالْأَنْفِ الْمُسْتَحْشَفِ وَالْأُذُنُ الشَّلَاءُ  
 فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ وَيُؤْخَذُ الْإِنْسُ بِاللِّسَنِ وَلَا يُؤْخَذُ بِالسِّنِّ بِسِنِّ  
 غَيْرِهَا وَيُؤْخَذُ اللِّسَانُ بِاللِّسَانِ فَإِنْ أَمَّكَنَ اخْتُِ الْبَعْضُ بِالْبَعْضِ  
 ١٥ أُخِذَ وَلَا يُؤْخَذُ لِسَانٌ نَاطِقٌ بِلسَانٍ أُخْرَسَ وَيُؤْخَذُ الْآخِرُسُ  
 بِالْمَنَاطِقِ وَيُؤْخَذُ الشَّقَّةُ بِالشَّقَّةِ الْعُلْيَا بِالْعُلْيَا وَالسُّفْلَى بِالسُّفْلَى  
 وَقِيلَ لَا قِصَاصَ فِيهِ وَيُؤْخَذُ الْيَدُ بِالْيَدِ وَالرَّجْلُ بِالرَّجْلِ وَالْأَصَابِعُ  
 بِالْأَصَابِعِ وَالْأَتَمَلُ بِالْأَتَمَلِ وَالْكَفُّ بِالْكَفِّ وَالْمَرْفِقُ بِالْمَرْفِقِ وَالْمَنْكَبُ  
 بِالْمَنْكَبِ إِذَا لَمْ يُخَفَّفْ (٣٨٤) مِنْ جَائِفَةٍ وَإِذَا قُتِعَ الْيَدُ مِنْ  
 ٢٥ الذَّرَاعِ اقْتَصَّ فِي الْكَفِّ وَاخْتُِ الْأَرْضُ فِي الْبَاقِي وَلَا يُؤْخَذُ يَمِينٌ  
 بِيسَارٍ وَلَا يَسَارٌ بِيَمِينٍ وَلَا خَنْصَرٌ بِأُثْبَامٍ وَلَا أُنْمَلَةٌ بِأُنْمَلَةٍ أُخْرَى  
 وَلَا صَحِيحَةٌ بِشَلَاءٍ وَيُؤْخَذُ الشَّلَاءُ بِالصَّحِيحَةِ وَلَا يُؤْخَذُ كَامِلَةٌ  
 الْأَصَابِعُ بِنَاقِصَةِ الْأَصَابِعِ وَيُؤْخَذُ النَقِصَةُ بِالْكَامِلَةِ وَيُؤْخَذُ الْأَرْضُ  
 عَنِ الْأَصْبَعِ الدَّافِصَةِ وَلَا يُؤْخَذُ أَصْلِيٌّ بِزَائِدٍ وَلَا زَائِدٌ بِأَصْلِيٍّ  
 ٣٥ وَإِنْ قُطِعَ أُنْمَلَةٌ فَنَاطِلَتِ مِنْهُ الْكَفُّ لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ فِيهَا  
 تَكَوَّلَ وَقِيلَ فِيهِ دَوْلٌ مَخْرُجٌ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ الْقِصَاصُ وَيُؤْخَذُ

انْفِرَجُ بِالْفَرْجِ وَالشُّغْرُ بِالشُّغْرِ وَالْأَنْثِيَانِ بِالْأَنْثِيَيْنِ وَإِنْ أَمَّكَنَ أَخَذَ  
وَاحِدَةً بِوَاحِدَةٍ أَخَذَ وَيُؤْخَذُ الذَّكَرُ بِالذَّكَرِ وَيُؤْخَذُ ذَكَرُ  
الْفَتْحِ بِذَكَرِ الْخَصِيِّ وَالْمُخْتُونُ بِالْأَعْلَى « وَلَا يُؤْخَذُ الصَّحِيحُ  
بِالْأَشَلِّ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي الْأَشَلِّ فَإِنْ كَانَ مِنْكَ فِي عَصَا ظَهَرِ  
فَنَقُولُ قَوْلَ الْحَجَنِيِّ وَإِنْ كَانَ فِي عَصَا بَشَرٍ فَانْقُولُ قَوْلَ  
الْحَجَنِيِّ عَلَيْهِ وَقِيلَ فِيهِمَا قَوْلَانِ »

(585) باب العفو عن القصاص

إِذَا قُتِلَ مَنْ لَهُ وَارِثٌ وَجِبَ الْقَصَاصُ ثَلَاثًا وَهُوَ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ  
أَنْ يَقْتَصَّ وَبَيْنَ أَنْ يَعْفُو فَإِنْ عَفَا عَلَى أُنْدِيَةٍ وَجِبَتْ أُنْدِيَةٌ وَإِنْ  
عَفَا مُتَخَلِّفٌ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا تَجِبُ وَالْأُتْرُقَى تَجِبُ وَعَمَّا<sup>10</sup>  
الْأَصَحُّ وَإِنْ اخْتَارَ الْقَصَاصَ ثُمَّ اخْتَارَ أُنْدِيَةً لَهُ يَكُنْ لَهُ عَلَى  
الْمَنْصُوصِ وَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ قَطَعَ الْأَيْدِيَيْنِ مِنَ الْجَانِبِ ثُمَّ عَفَا  
عَنِ الْقَصَاصِ لَهُ تَجِبُ أُنْدِيَةٌ وَإِنْ قَطَعَ أَحَدَيْهِمَا ثُمَّ عَفَا وَجِبَ  
لَهُ نِصْفُ أُنْدِيَةٍ وَإِنْ كَانَ الْقَصَاصُ لِنَفْسَيْنِ فَعَفَا أَحَدَهُ سَقَطَ  
الْقَصَاصُ وَوَجِبَ لِلْآخَرِ حَقُّهُ مِنَ أُنْدِيَةٍ وَإِنْ أَرَادَ<sup>15</sup> الْقَصَاصَ لَهُ  
يَجْزِي لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ فَإِنْ تَشَاكَهُ أُفْرِغَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَدَرَ  
أَحَدُهُمَا فَتَقَرَّرَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا قَوْلَ عَلَيْهِ وَالْآخَرُ  
أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَإِنْ عَفَا أَحَدُهُمَا ثُمَّ اقْتَصَّ الْآخَرُ قَبْلَ  
تَعْلِيمِ بِنَعْفُو أَوْ بَعْدَ تَعْلِيمِ وَقَبْلَ التَّحْكِيمِ بِسُقُوطِ الْقَوْلِ فِيهِ  
قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَجِبُ الْقَوْلُ وَالْأُتْرُقَى لَا يَجِبُ ذَنْ قُلْدِ<sup>20</sup>

«أرَدَ Codd. b. بِالْأَقْلَفِ Cod. 0»

يجب (586) فأُقِيدَ منه وجبت الدية وإن قلنا لا يجب  
 فقد استوفى المقتص حقه ووجب لأخيه نصف الدية وممن  
 يأخذ فيه قولان أحدهما من أخيه المقتص والثاني من تركه  
 للجاني وإن كان القصاص لصبي أو معتوه حبس القاتل حتى  
 يبلغ الصبي ويغيب المعتوه فإن كان الصبي أو المعتوه فقيرين  
 يحتاجان إلى ما يُنفق عليهما جاز لولييهما العفو على الدية  
 وقيل لا يجوز وإن وثب الصبي أو المجنون فقتل للجاني فقد  
 قيل يصير مستوفياً والمذهب أنه لا يصير مستوفياً وإن قُتل  
 من لا وارث له جاز للامام أن يقتص وله أن يعفو على الدية  
 10 وإن قطع أصبع رجل فقال عفو عن هذه الجناية وما يحدث  
 منها فسرت إلى الكف سقط الضمان في الأصبع ووجبت دية  
 بغية الأصابع فإن سرت إلى النفس سقط القصاص وهل تسقط  
 الدية فقد قيل إن ذلك وصية للعاتل وفيها قولان وقيل عو  
 أبرأ فيصح في إرش الأصبع ولا يصح في النفس (587) فيجب  
 15 عليه تسعة أعشار الدية وإن وجب القصاص في النفس على  
 رجل فمات أو في الثرف فزال الثرف وجبت الدية ولا يجوز  
 استيفاء القصاص إلا بحضرة السلطان وعليه أن يتفقد الآلة  
 انتهى يستوفى بها فإن كان من له القصاص يُحسن الاستيفاء  
 مكنه منه وإن لم يُحسن أمر بالتوكيل وإن لم يوجد من  
 20 يتطوع استوجر من خمس الخمس فإن لم يكن استوجر من مال  
 الجاني وإن وجب القصاص على حامل لم يستوف حتى تضع  
 وتسقي الولد اللبن ويستغنى عنهما بلبن غيرها وإن ادعت  
 الحمل فقد قيل يُقبل قولها وقيل لا يُقبل حتى تُقيم بينة

بالحمل وان اقتص منها فتأف التجنين من القصاص وجب  
 ضمته فان كان انسلطان علم به فعله انصمن وان لم يعلم  
 وعلم الولى ذلك فعليه ضمته وان لم يعلم واحد منهما فقد  
 قيل على الاسم وقيل على الولى وان قتل واحد جماعة او  
 قطع عضوا من جماعة أُميد ببلال وأخذ الدينة للبائين فان  
 قتلهم او قطعهم دفعة او أشكل (388) كحل أفرغ بينهم فان  
 بدر واحد منهم وقتله او قطعه فقد استوفى حقه ووجبت  
 الدية للباقين وان قتل وارث او قطع وسرق أُميد للآدمى  
 ودخل فيه حد الردة والنسرة وان قطع يد رجل ثم قتله  
 فذبح ثم قتل فان قطعه فمات منه فُضعت يده فان مات والا  
 قتل وان قطع يد رجل من الذراع او أجفاه فمات ففيه قولان  
 احدى يُقتل بنسيف والثنى يُجرح كب جرح فان مات والا  
 قتل ومن قتل بنسيف او شاحر لم يُقتل الا بنسيف وان  
 قتل بسوط او سقى الخمر فقد قيل يُقتل بنسيف وقيل  
 يعمل فى سوط مثل الذكر من الخشب فيقتل به وفى الخمر  
 يسقى الماء فيقتل به وان حرق او حرق او قتل بالخشب او  
 بالحجر فله ان يقتله بنسيف وله ان يفعله بمنزله فعد  
 من فعله ذلك فام يمت فعليه قولان احدى يُقتل بنسيف  
 والثنى يكرر عليه مثل ما فعل ذلك لى ان يموت الا فى  
 النجعة وذبح انصرف ومن وجب له القصاص فى انصرف  
 استحسب له ان لا يعجل فى القصاص (389) حتى يندمل

فإن أراد العفو على الدية قبل الاندمال ففيه قولان أحدهما  
يحوز والثاني لا يجوز ومن اقتص في أنطرف فسرى إلى نفس  
الجاني لم يجب ضمان السراية وإن اقتص في الطرف ثم سرى  
إلى نفس المجنى عليه ثم إلى نفس الجاني فقد استوفى حقه  
<sup>٥</sup> وإن سرى إلى نفس الجاني ثم سرى إلى نفس المجنى عليه  
فقد قيل يكون انسراية قصاصاً والمذهب أن السراية قدر  
ويجب نصف الدية في تركة القاتل وإن قلع سن صغير لم  
يُغفر لم يجز أن يقتصره حتى يؤيس من نبتها وإن وجب  
له انقصاص في العين بالقلع لم يمكن من الاستيفاء بل يומר  
<sup>10</sup> بانتوكيل فيه ويقلع بالاصبع وإن كان لطمه حتى ذهب الضوء  
فعل به مثل ذلك فإن لم يذهب الضوء وأمكن أن يذهب  
الضوء من غير أن يمس الحذقة فقل وإن لم يمكن أخذت  
الدية وإن وجب له القصاص في اليمين فقال أخرج يمينك  
فأخرج اليسار عمداً فقطعها لم يجزئه عما عليه غير أنه لا  
<sup>15</sup> يقتص منه في (390) اليمين حتى يندمل المقطوعة فإن قال  
فعلت ذلك غلطاً أو ظناً أنه يجزئ أو ظننت أنه صلب مني  
اليسار نظر في المفتص فإن قطع وهو جاعل فلا قصاص عليه  
ويجب عليه الدية وقيل لا تجب وإن قطع وهو عالم بالمذهب  
أنه لا قصاص عليه وقيل يجب وإن اختلفا في العلم به فالقول  
<sup>20</sup> قول الجاني وإن تراضيا على أخذ اليسار فقتل لزمه دية اليسار  
وسقط قصاصه في اليمين وقيل لا يسقط وإن كان القصاص على

مَجْنُونٍ فَقَالَ لَهُ أَخْرِجْ يَمِينَكَ فَخَرَجَ انْبِسَارَ فَقَطَعَ فَإِنْ كَانَ  
الْمُقْتَضَى عَنْهُ وَجِبَ عَلَيْهِ انْقِصَاصُ وَإِنْ كَانَ جَدًّا وَجِبَ عَلَيْهِ  
الْدِّيَّةُ،

### بَابُ مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ بِالْجَنْدِيَّةِ

لَا تَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى حَرْبِي وَلَا عَلَى السَّيِّدِ فِي قَتْلِ عَبْدِهِ وَلَا  
عَلَى مَنْ قَتَلَ حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا فَإِنْ أُرْسِلَ سَهْمًا عَلَى حَرْبِيٍّ أَوْ  
مُرْتَدٍّ فَسَلَّمَ وَوَقَعَ بِهِ انْسِهْمُ فَقَتَلَهُ لُزْمَهُ دِيَّةُ مُسْلِمٍ وَقِيلَ لَا  
يَلْزَمُهُ وَمَنْ قَتَلَ مَنْ وَجِبَ رَحْمُهُ بِالنَّبِيَّةِ أَوْ انْكَتَمَ قَتْلُهُ فِي  
الْمُحَارَبَةِ لَمْ يَلْزَمَهُ الدِّيَّةُ وَمَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا تَتَرَسَّ بِهِ الْإِشْرَاقُونَ  
فِي دَارِ الْحَرْبِ فَقَدْ قِيلَ أَنْ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُسْلِمٌ وَجِبَتْ دِيَّتُهُ وَإِنْ  
لَمْ يَعْلَمْ لَمْ تَجِبْ (501) وَقِيلَ أَنْ عَلَيْهِ بِالنَّبِيَّةِ وَجِبَتْ وَإِنْ  
لَمْ يَعْلَمْ لَمْ تَجِبْ وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ،

### بَابُ مَا تَجِبُ بِهِ الدِّيَّةُ مِنَ الْجُنَايَاتِ

إِذَا أَصَابَ رَجُلًا بِمَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتُلَ فَمَاتَ مِنْهُ وَجِبَتْ الدِّيَّةُ  
وَإِنْ أُنْقَذَ فِي مَاءٍ أَوْ نَارٍ قَدْ يَمُوتُ فِيهِ فَمَاتَ فِيهِ وَجِبَتْ دِيَّتُهُ  
وَإِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَتَخَلَّصَ فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى يَهْلِكَ فَعَدَّ قَوْلَانِ  
أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا تَجِبُ دِيَّتُهُ وَإِنْ أُنْقَذَ عَلَى أَفْعَى أَوْ انْقَذَ عَلَيْهِ  
أَوْ عَلَى أَسَدٍ أَوْ نَقْدٍ عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ وَجِبَتْ دِيَّتُهُ وَنَ سَحَرَ رَجُلًا  
بِمَا لَا يَقْدِرُ فِي الْغَائِبِ وَقَدْ يَقْتُلُ فَمَاتَ مِنْهُ وَجِبَتْ الدِّيَّةُ  
وَإِنْ ضَرَبَ الْوَالِدَ وَنَدَّه أَوْ الْمَعْلَمَ انْصَبِيَّ وَالزَّوْجَ زَوْجَتَهُ أَوْ ضَرَبَ  
الْمُسْلِمَ رَجُلًا فِي غَيْرِ حَدٍّ فُدِّيَ إِذَا تَهْلَكَ وَجِبَتْ الدِّيَّةُ



وان سَلِمَ الصَّبِيُّ الى السَّابِحِ فَغَرِقَ فِي يَدِهِ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ ۖ وان  
غَرِقَ الْبَالِغُ مَعَ السَّابِحِ لَمْ تَجِبْ دِيَّتُهُ ۖ وان صَاحَ عَلَى صَبِيٍّ  
فَوَقَعَ مِنْ سَاحِلٍ اَوْ صَاحَ عَلَى بَالِغٍ وَهُوَ غَائِلٌ فَوَقَعَ فَمَاتَ وَجَبَتْ  
الدِّيَّةُ ۖ وان صَاحَ عَلَى صَبِيٍّ فَزَالَ عَقْلُهُ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ ۖ وان صَاحَ  
عَلَى بَالِغٍ فَزَالَ عَقْلُهُ لَمْ تَجِبْ (392) ۖ وان طَلَبَ بَصِيرًا بِالسِّيفِ  
فَوَقَعَ فِي بَثْرٍ لَمْ يَضْمَنْ وَلَوْ طَلَبَ ضَرْبًا فَوَقَعَ فِي بَثْرٍ ضَمِنَ  
ۖ وان ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَأَنْقَتَ جَنِينًا مَيِّتًا وَجِبْ ضَمَانُهُ ۖ وان  
بَعَثَ اِسْلَاطَانُ اِلَى امْرَأَةٍ ذُكِرَتْ بِسُوءِهَا فَاجْتَبَضَتْ الْجَنِينَ وَجِبْ  
ضَمَانُهُ ۖ وان رَمَى اِلَى قَدْفٍ فَخَطَّأَ فَصَابَ اِدْمِيًّا فَفَتَلَهُ وَجَبَتْ  
10 الدِّيَّةُ ۖ وان خَتَنَ الْحَاجِمُ فَأَخْطَأَ فَصَابَ الْحَشِشَةَ وَجِبْ عَلَيْهِ  
الضَّمَانُ ۖ وان اَمْتَنَعَ مِنَ الْخَتَنِ فَخَتَنَهُ الْاِمَامُ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ اَوْ  
يَرْدٍ شَدِيدٍ فَمَاتَ فَالْمَنْصُوصُ اَنَّهُ يَجِبُ الضَّمَانُ وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ  
ۖ وان حَفَرَ بَثْرًا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ اَوْ وَضَعَ فِيهِ حَاجِرًا اَوْ طَرَحَ  
مَاءً اَوْ قَشَرَ بِحِجٍّ فَهَلَكَ بِهِ اِنْسَانٌ وَجِبِ الضَّمَانُ ۖ وان حَفَرَ  
15 بِبَثْرٍ اَوْ وَضَعَ اُخَرَ حَاجِرًا فَتَعَثَّرَ اِنْسَانٌ بِالْحَاجِرِ وَوَقَعَ فِي الْبَثْرِ  
وَمَاتَ وَجِبِ الضَّمَانُ عَلَى وَاضِعِ الْحَاجِرِ ۖ وان حَفَرَ الْبَثْرَ فِي طَرِيقٍ  
وَأَسْعَ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ اَوْ بَنَى مَسْجِدًا اَوْ عَلَّقَ قِنْدِيلًا فِي  
مَسْجِدٍ اَوْ قَرَشَ فِيهِ خَصِيرًا وَلَمْ يَثْنِ لَهُ الْاِمَامُ فِي شَيْءٍ مِنْ  
ذَلِكَ فَهَلَكَ بِهِ اِنْسَانٌ فَقَدْ قِيلَ يَضْمَنْ وَقِيلَ لَا يَضْمَنْ (393)  
20 ۖ وان حَفَرَ بَثْرًا فِي مِلْكِهِ اَوْ فِي مَوَاتٍ لِيَتَمَلَّكَهَا اَوْ لِيَنْتَفِعَ بِهَا  
فَوَقَعَ فِيهَا اِنْسَانٌ وَمَاتَ لَمْ يَضْمَنْ ۖ وان حَفَرَ بَثْرًا فِي مِلْكِهِ  
فَاسْتَدْعَى رَجُلًا فَوَضَعَ فِيهَا فَهَلَكَ فَانْ كَانَتْ ظَاهِرَةً لَمْ يَضْمَنْ  
ۖ وان كَانَتْ مُغَطَّاةً ففِيهِ قَوْلَانِ ۖ وان كَانَ فِي دَارَةٍ كَلْبٌ عَقُورٌ

فاستدعى انساناً فقتره<sup>a</sup> فعلى قولين وان امر انسان رجلاً ان  
 ينزل الى بئر او يصعد الى قنجل<sup>b</sup> لمصلحة المسلمين فوقع ومات  
 وجب ضمته وان امرة بعتر<sup>c</sup> اربعة فوقع ومات ثم يجب صمته  
 وان بنى حائطاً في ملكه مثل الى الطريق فلم ينقصه حتى  
 وقع على انسان فقتله ثم يضمن على شاعر المذموب وقيل<sup>d</sup>  
 يضمن وان وضع جرة على طرف سراج فرمعا اشبح مات به  
 انسان ثم يضمن وان اخراج رؤسنا الى الطريق فوقع على  
 انسان فمات ضمن نصف دية وان تقصف من خشبة الخارج  
 نوى فهلك به انسان ضمن جميع الدية وان نصب مثرباً  
 فوقع على انسان فقتله فبئرو كروشن وقيل لا يضمن وان كان<sup>e</sup>  
 معه دية فقتلته انسان ببدر او رجل وجب<sup>f</sup> (594) عليه  
 ضمته فان لم يكن معه فان كان بمنبر ثم يضمن ما قتله  
 وان كان بمنبر ضمن ما قتله وان نعمت بمنبر فقتلته فان كان  
 بتفريط منه في حفظه ضمن وان لم يكن بتفريطه ثم يضمن  
 وان كان له كلب عقور ونم يحنطه فقتل انسان ضمته وان<sup>g</sup>  
 قعد في طريق ضيبي فقتله به انسان ومات وجب على كلب  
 واحد منهما دية<sup>h</sup> لاخر وان اضلما<sup>i</sup> وجب على كل واحد  
 منهم نصف الدية لاخر فان اضلما امرئ حيمان فقتله  
 ومات جنينده وجب على كل واحد منهما نصف دية لاخرى  
 ونصف دية جنيند ونصف دية جنين لاخرى<sup>j</sup> وان<sup>k</sup> كلب<sup>l</sup>

<sup>a</sup> Cod. O. فقتره. <sup>b</sup> Cod. O. addit صدحيب. <sup>c</sup> Cod. L. omittit

<sup>d</sup> Cod. O. addit مائة. <sup>e</sup> Cod. O. فتعتر. <sup>f</sup> Cod. O. addit  
وموت.

صبيّين مَنْ لا ولاية له عليهما فاصطدما وماتا وجب على الذي  
 اركبهما ضمان ما جناه كلّ واحد منهما على نفسه وعلى  
 صاحبه وان اصطدم سفينتان فهلكتا وما فيهما فان كان ذلك  
 بتفريط من الغيّمين فهما كرجلين اذا تصادما وان كان بغير  
 ٥ تفريط ففيه قولان أحدهما أنّهما كالرجلين والثاني أنّه (595)  
 لا ضمان على واحد منهما وقيل القولان اذا لم يكن منهما  
 فعل فاما اذا سير السفن ثم اصطدمتا وجب الضمان قولاً  
 واحداً وقيل القولان في الجميع وان رمى عشرة أنفس حجراً  
 بالمناجنيق فرجع للحجر عليهم فقتل أحدهم سقط من ديته  
 ١٠ لعشر ووجب تسعة أعشارها على الباقيين وان وقع رجل في بئر  
 فجذب ثانياً والثاني ثلثاً والثالث رابعاً وماتوا وجب للأول  
 ثلث الدية على الثاني والثلث على الثالث ويهدر الثلث  
 ويجب للثاني ثلث الدية على الأول والثلث على الثالث  
 ويهدر الثلث ويجب للثالث نصف الدية على الثاني ويهدر  
 ١٥ النصف وقيل يسقط ثلث الدية ويجب الثلثان ويجب للرابع  
 الدية على الثالث وقيل يجب على الثلاثة أثلاثاً وان تجارح  
 رجلان فماتا وجب على كلّ واحد منهما دية الآخر فان ادعى  
 كلّ واحد منهما أنّه جرح للدفع لم يقبله

### باب الديات

٢٠ ودية الحر المسلم مائة من الابل فان كان القتل عمداً او شبهة

a) Cod. O. addit تصادما

عمد وجبت (596) اُنديةً اَثَلَاثًا ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً  
 وَارْبَعُونَ خَلْفَةً وَإِنْ كَانَ خَصًّا وَجِبَتْ أَخْمَسًا عَشْرُونَ بَنَاتٍ  
 مَخَاصٍ وَعَشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَعَشْرُونَ ابْنِ لَبُونٍ وَعَشْرُونَ حَقَّةً  
 وَعَشْرُونَ جَذَعَةً وَإِنْ قُتِلَ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ وَفِي ذِي الْفَعْدَةِ وَذِي  
 الْحِجَّةِ وَالْحَرَمِ وَرَحِبٍ أَوْ فِي الْحَرَمِ أَوْ قُتِلَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ<sup>٥</sup>  
 وَجِبَتْ اُنديةً اَثَلَاثَ خَصًّا كَنْ أَوْ عَمْدًا وَفِي عَمْدٍ انصَبِي  
 وَابْجَنُونَ فُولَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ عَمْدٌ فَتَجِبُ بِهِ دِيَّةٌ مَغْلُظَةٌ  
 وَابْتَدَى نَدَّ خَصًّا فَإِنْ كَانَ لِقَاتِلٍ أَوْ اُنعافِيَّةً اِبْدُ وَجِبَتْ اُندية  
 مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِيْمَا اِبْدُ وَجِبَتْ فِي اِبْدِ اِبْلَدِ ثَانِ لَمْ يَكُنْ  
 فَمِنْ غَانِبِ اِبْدِ أَقْرَبِ اِبْلَادِ اَلْيَةِ وَلَا يُؤْخَذُ فِيهَا مَعِيْبٌ وَلَا<sup>١٥</sup>  
 مَرِيضٌ فَمِنْ تَرْضَاؤَا عَلَى اخْذِ اِنْعَوَضِ عَنْ اِلْبِدِ جَزَ وَإِنْ أُعْوزَتْ  
 اِلْبِدُ وَجِبَتْ قِيَمَتُهَا بِاِنْعَاةٍ مَا بَلَغَتْ فِي اصْحَ اِنْقَوَيْنِ وَغِيْدِهِ قَوْلُ  
 اٰخَرِ أَنَّهُ يَجِبُ اَلْفُ دِينَارٍ أَوْ اَتَمْنَا عَشْرَ اَلْفِ دِرْهَمٍ وَيَزَادُ  
 لِمَتَغْلِيْظٍ قَدْرُ اِنْتَلَتْ وَدِيَّةُ اَنِيبُودِيَّ وَانصِرَانِيَّ ثَلَاثُ دِيَّةٍ  
 اِمْسَلِمَ وَدِيَّةُ اِمَّاجُوسِيَّ وَابُوتَنِيَّ ثَلَاثُ عَشْرِ دِيَّةٍ اِمْسَلِمَ وَمَنْ لَمْ<sup>٢٥</sup>  
 تَبْلُغْ اِسْدَاعُوهُ فَامْنَصُوحُ (597) أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا  
 وَجِبَتْ فِيهِ ثَلَاثُ اُندية وَإِنْ كَانَ مَجُوسِيًّا أَوْ وَثِيْبً وَجِبَتْ فِيهِ  
 ثَلَاثُ عَشْرِ اُندية وَقِيلَ إِنْ كَانَ مَتَمَسِّكًا بِكِتَابٍ لَمْ يَبْدَلْ وَجَبَ  
 فِيهِ دِيَّةُ مُسْلِمٍ وَإِنْ كَانَ مَتَمَسِّكًا بِكِتَابٍ مَبْدَلٍ فَفِيهِ ثَلَاثُ اُندية  
 وَإِنْ قُتِعَ يَدُ نَصْرَانِيٍّ فَاسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ وَجَبَ عَلَيْهِ دِيَّةُ مُسْلِمٍ<sup>٣٥</sup>  
 وَإِنْ قُتِعَ يَدُ حَرْبِيٍّ ثُمَّ اسْلَمَ وَمَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ قُتِعَ

بيد مرتد فأسلم ومات لم يلزمه شيء وقيل تلزمه الدية وليس  
 بشيء وان أرسل ستمها على ذمي فأسلم ثم وقع به انسهم  
 فقتله لزمه دية مسلم ودية المرأة على النصف من دية الرجل  
 ودية الجنين غرة عبد او امة قيمته نصف عشر دية الاب او  
 5 عشر دية الأم يدفع ذلك الى ورثته وان كان احد أبويه  
 مسلما والاخر كافرا او احدهما مجوسيا والاخر كتابيا اعتبر  
 بأكثرهما بدلا وان أنقته حيا ثم مات وحب فيه دية كاملة  
 وان اختلفا في حياته فانقول قول الجاني وان أنقته مصغة وشهدت  
 القوابل انه خلق ادمي ففيه قولان احدهما تجب فيه الغرة  
 10 والثاني (598) لا تجب ولا يقبل في الغرة ما له دون سبع  
 سنين ولا كبير ضعيف وقيل لا تقبل الجارية بعد عشرين  
 سنة ولا تعبد بعد الخمس عشرة سنة ولا يقبل خصي ولا  
 معيب فان عديمت الغرة فالحمس من الابل في أصح القولين  
 وقيمة الغرة في الاخرى، والشجاج في الرأس عشر الحارصة والدامية  
 15 وانماضعة والمتلاحمة وانسمحاق وانموضحة والهاشمة والمنقلمة  
 وانموممة والدامغة، فالحارصة ما تشق الجلد والدامية ما  
 تشق الجلد وتدمى وانماضعة ما تقطع اللحم والمنلاحمة ما  
 تذبل في اللحم وانسمحاق ما يبغى بينها وبين العظم حلبة

أي نسمة من explicatur في commentario Ibn-Qasimi a) In Cod. L. كان deest. b) In Cod. O. in margine:  
 لانه الغرة في الخيار ومن له دون سبع سنين ليس من الخيار لانه  
 أي عر انعدل d) Cod. O. in margine: يحتاج الى من يكعله  
 e) Cod. O. in margine: لان ثمنهما ينقص بعد ذلك f) Cod. O.  
 وجب خمس

رَقِيقَةٌ وَتَجِبُ فِي هَذِهِ الْخَمْسِ حُكُومَةٌ وَلَا يُبَاغُ بِحُكُومَتِهَا أَرُشُ  
 الْمَوْضُوعَةِ وَالْمَوْضُوعَةُ مَا تَوْضَحُ الْعَظْمُ فِي الرَّاسِ أَوْ أَلْوَجِدِ<sup>a</sup> وَفِيهَا خَمْسٌ  
 مِنَ الْإِبِلِ فَنَ حَمَّتِ الرَّاسَ وَنَزَلَتْ إِلَى الْوَجْهِ فَقَدْ قِيلَ يَلْزَمُهُ خَمْسٌ  
 وَقِيلَ عَشْرٌ فَنَ أَوْضَحَ مَوْضِعَتَيْنِ بَيْنَهُمَا، حَاجِزٌ فَعَلَيْهِ عَشْرٌ مِنَ  
 الْإِبِلِ فَنَ خَرَقَ بَيْنَهُمَا رَجَعَتْ إِلَى خَمْسٍ وَأَنْ خَرَقَ بَيْنَهُمَا<sup>5</sup>  
 غَيْرُهُ وَجِبَ عَلَى الْإِبِلِ عَشْرٌ وَعَلَى الْإِنْسَانِ خَمْسٌ وَأَنْ أَوْضَحَ مَوْضِعَتَيْنِ  
 وَخَرَقَ بَيْنَهُمَا فِي الْبَاشِئِ فَقَدْ قِيلَ يَجِبُ أَرُشُ مَوْضِعَتَيْنِ (399)  
 وَقِيلَ أَرُشُ مَوْضُوعَةٍ وَأَنْ شَجَّ فِي جَمِيعِ رَأْسِهِ شَاجَّةٌ دُونَ الْمَوْضُوعَةِ  
 وَأَوْضَحَ فِي بَعْضِهَا وَلَمْ يَنْفَصِلْ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ وَجِبَ عَلَيْهِ أَرُشُ  
 مَوْضُوعَةٍ وَالْبَشْمَةُ<sup>b</sup> مَا يَنْشُمُ الْعَظْمَ فَيَجِبُ فِيهَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ<sup>10</sup>  
 فَنَ ضَرْبُهُ بِمَثْقَلٍ فَيَنْشُمُ الْعَظْمَ وَنَمَ يَجْرَحُ وَجِبَ خَمْسٌ مِنَ  
 الْإِبِلِ وَقِيلَ تَلْزَمُهُ حُكُومَةٌ وَالْمَنْقَلَةُ<sup>6</sup> مَا لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِثَقْلِ الْعَظْمِ فَيَجِبُ  
 فِيهَا خَمْسٌ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ وَالْمُثْمُومَةُ<sup>7</sup> مَا تَصِلُ إِلَى الرَّجُلِ أَوْ إِلَى  
 تَمِي الْأُذُنِ وَفِيهَا ثَمَثُ<sup>8</sup> الْأُذُنِ وَالْأُذُنُ<sup>9</sup> مَا وَصَلَتْ إِلَى الْأُذُنِ  
 فَيَجِبُ فِيهَا مَا يَجِبُ فِي الْمُثْمُومَةِ وَفِي الْجَائِفَةِ<sup>10</sup> ثَمَثُ الْأُذُنِ وَفِي<sup>15</sup>  
 الرَّجُلِ أَوْ تَصِلُ إِلَى جَوْفِ الْبَدَنِ مِنْ ظَنْبٍ أَوْ بَطْنٍ أَوْ صَدْرٍ  
 أَوْ ثَعْبَةٍ نَحْرٍ فَنَ دَعْنُهُ فِي بَدَنِهِ فَخَرَجَتْ أَنْطَعْنُهُ فِي ظَنْبِهِ فَيَمُ  
 جَائِفَتَيْنِ وَقِيلَ فِي جَائِفَةٍ<sup>11</sup> وَالْأَوَّلُ<sup>12</sup> أَصَحُّ وَأَنْ أَجَفَ جَائِفَةٌ فَجَاءَ  
 آخِرُ وَوَسَعِبُهُ<sup>13</sup> وَجِبَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَرُشُ جَائِفَةٍ وَأَنْ ضَعَنَ وَجَنَّتَهُ  
 فَيَنْشُمُ<sup>14</sup> الْعَظْمَ وَوَصَلَتْ الْجِرَاحَةُ إِلَى الْفَمِ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا<sup>15</sup> أَرُشُ  
 جَائِفَةٍ وَالْأُخَرُ<sup>16</sup> أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَرُشُ عَشْرَةٌ وَتَجِبُ فِي الْأُذُنَيْنِ إِذَا

a) Cod. L. والوجه. b) Cod. L. وسعها.

فَطَعَمَها مِنْ اَصْلَها الدِّيَّةُ وَفِي اَحَدَيْهِما نَصْفُها وَفِي بَعْضِها بِقِسْطِها  
 (400) وَانْ ضَرَبَ الْاِذْنَ فَشَلَّتْ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ فِي اَحَدِ الْقَوْنَيْنِ  
 وَالْحَكُومَةُ فِي الْاُخَرِ وَانْ قَطَعَ اِذْناً شَلَاءً فَفِيهِ قَوْلَانِ اَحَدُهما تَجِبُ  
 اِندِيَّةٌ وَالْاُخَرُ لِلْحَكُومَةِ وَتَجِبُ فِي السَّمْعِ اِندِيَّةٌ وَانْ قَطَعَ الْاِذْنَيْنِ  
 وَفَذَعَبَ السَّمْعَ وَجَبَتْ دِيَتَانِ وَانْ اخْتَلَفَا فِي ذَهَابِ السَّمْعِ يُتَّبَعُ  
 فِي اَوَّلِ الْعَقْلَةِ اِنْ ظَهَرَ مِنْهُ انْتِزَاعٌ سَقَطَ دَعْوَاهُ وَانْ لَمْ يَظْهَرْ  
 ذَلْقُولُ قُوَّةٍ مَعَ يَمِينِهِ وَانْ ادَّعى نُقْصَانَ السَّمْعِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَيَجِبُ  
 فِيهِ نَقْصٌ بِقَدْرِهِ وَفِي اِنْعَقُلِ الدِّيَّةُ اِنْ نَقَصَ مَا يُعْرِفُ قَدْرَهُ  
 بِأَنْ يُاجِبَنَّ يَوْمًا وَيُغَيِّقَ يَوْمًا وَجَبَ بِقِسْطِها وَانْ لَمْ يُعْرِفْ قَدْرَهُ  
 10 وَجَبَتْ فِيهِ حَكُومَةٌ \* وَانْ ذَهَبَ الْعَقْلُ بِاجْنَابِيَّةٍ لَا ارْشَ لَهَا مَقْدَرٌ  
 دَخَلَ ارْشُ الْجَنْبَانِيَّةِ فِي دِيَةِ الْعَقْلِ وَانْ ذَهَبَ بِاجْنَابِيَّةٍ لَهَا ارْشٌ  
 مَقْدَرٌ كَالْمَوْضَاعَةِ وَقَطَعَ الرَّجُلُ وَانْيَدَ فِيهِ فَوَلَانِ اَصْحُها أَنَّهُ لَا  
 يَدْخُلُهُ وَتَجِبُ فِي الْعَيْنَيْنِ اِندِيَّةٌ وَفِي اَحَدَيْهِما نَصْفُها وَانْ  
 جَنَى عَلَيْهِ جَمَابِيَّةً فَادَّعى مِنْهَا ذَهَابَ الْبَصَرِ وَشَهِدَ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ  
 15 مِنْ اَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ وَانْ قَلَا ذَهَبَ وَلَكِنْ يُرْجَى  
 (401) عَوْدُهُ اِلَى مُدَّةٍ اُنْتَظَرَ اَنْبِيها فَاِنْ مَاتَ قَبْلَ اِنْقِضَائِها وَجَبَتْ  
 اِندِيَّةٌ وَانْ نَقَصَ النُّصْرُ وَجَبَتْ لِلْحَكُومَةِ وَانْ ادَّعى نَقْصَهُ فَالْقَوْلُ  
 قَوْلُهُ وَفِي الْعَيْنِ اِنْقِذْمَةُ لِلْحَكُومَةِ وَفِي الْأَجْفَانِ الدِّيَّةُ وَفِي كُلِّ  
 وَاحِدٍ رُبْعُها وَفِي الْأَهْدَابِ لِلْحَكُومَةِ اِنْ قَلَعَ الْأَهْدَابَ مَعَ الْأَجْفَانِ  
 20 لَزِمَهُ دِيَّةٌ وَقِيلَ يَلْزِمُهُ دِيَّةٌ وَحَكُومَةٌ وَفِي الْمَارِنِ الدِّيَّةُ وَفِي بَعْضِهِ  
 بِحِسَابِهِ وَانْ قَطَعَ الْمَارِنَ وَبَعْضُ اِنْقِصَابِهِ لَزِمَهُ الدِّيَّةُ وَحَكُومَةٌ

ارْشُ الْجَنْبَانِيَّةِ: Cod. O. addit. a) Haec in Cod. O. desunt. في دِيَةِ الْعَقْلِ.

وان ضرب الانف فشَلَّ المارنُ فعيده فولان كالأذن وان عسَّوجه  
 لزومه حكومة وفي أخذى انه مخزن نصف الدية وقيل قُلْتُ  
 الدية وفي انشم الدية فان قطع الانف وذعب انشم لزومه ديتان  
 فان ادعى ذعاب انشم تَتَبَعَ في حال الغفلة بالرواقح الضَّيِّبَةِ  
 والخبِيثَةِ فان لم يظهر فيه احساس حلف وفي الشعتين الدية وفي  
 احديتهما نصف وفي بعضه بقسطه وان جنى عليه فَنَلَّتْ  
 وجبت الدية وفي اللسان الدية وان جنى عليه فَنَحَرَسَ فعليه  
 الدية فان ذعب بعض الكلام وجب بقسطه يُقَسَّم (402) على  
 المحروف وان حصلت به تَمَمَةٌ او عَاجَةٌ وجبت حكيمته وان  
 قطع نصف اللسان وذعب نصف الكلام وجب نصف الدية 10  
 وان قطع التربع وذعب نصف الكلام وجب نصف الدية وان  
 قطع النصف وذعب ربع الكلام وجب نصف الدية وان قطع  
 اللسان فَاَخَذَ الدية ثُمَّ نَبَتَ رَدَّ الدية في احد الثغورين وفي  
 اللدوق الدية وفي كل سن خمس من الابل فان كسر م ضبر  
 وجب عليه خمس من الابل وفي بعضه بقسطه وفي السنخ حكومة 15  
 فن قلع السن مع السنخ دخل السنخ في السن وان جنى  
 على سنه اثنان فاختلف في العذر فاعول قول المَجْنِي عليه  
 وان قلع سن كبير فضع من ثمة نبت ففيه قولان احده يرد م  
 اخذ وثالث لا يرد وان قلع سن صغير لم يثغر انفسه فان وقع  
 انيس منه وجب ارشبه وان جنى على سن فتَغَيَّرَت او اضْمَرَّت 20  
 وجبت عليه حكومة وان قلع جميع الاسنان فسي دفعة او



مُتَوَالِيًا فَقَدْ قِيلَ تَجِبُ دِيَّةُ نَفْسٍ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَجِبُ فِي  
 كَلِّ سِتٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَفِي الْأَلْحَايِينَ الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدَيْهِمَا  
 (403) نَصْفُهَا وَإِنْ قُلِعَ الْأَلْحَايِينَ مَعَ الْأَسْنَانِ وَجِبَتْ دِيَّةُ كَلِّ  
 وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَفِي كَلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ وَفِي كَلِّ أَنْمَلَةٍ ثَلَاثَةُ  
 ٥ أَبْعَرَةٍ وَثُلُثٌ إِلَّا الْإِبْهَامَ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي كَلِّ أَنْمَلَةٍ مِنْهَا خَمْسٌ  
 مِنَ الْإِبِلِ وَفِي أَنْكَسَفَيْنِ وَالْأَصَابِعِ الدِّيَّةُ وَإِنْ قُطِعَ مَا زَادَ عَلَى  
 الْكَفِّ وَجِبَتْ الدِّيَّةُ فِي الْأُكْفِ وَالْحُكُومَةُ فِيهِمَا زَادَ وَإِنْ جَنَى  
 عَلَيْهَا فَشَلَّتْ وَجِبَتْ الدِّيَّةُ وَفِي الْيَدِ الشَّلَاةُ لِلْحُكُومَةِ وَفِي الْيَدِ  
 الزَّائِدَةُ وَالْأَصْبَعُ الزَّائِدَةُ لِلْحُكُومَةِ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِهَا شَيْءٌ  
 10 لَمْ يَجِبْ فِي الزَّائِدَةِ شَيْءٌ وَفِي الرَّجْلَيْنِ الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدَيْهِمَا  
 نَصْفُهَا وَفِي كَلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ وَفِي الْأَلْيَتَيْنِ الدِّيَّةُ وَفِي  
 أَحَدَيْهِمَا نَصْفُهَا وَإِنْ كَسَرَ صَلْبَهُ فَلَمْ يُطْفَأِ الْمَشْيُ لَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ  
 وَإِنْ نَقَصَ مَشْيَهُ وَاحْتِجَاجٌ إِلَى عَصَى لَزِمَتْهُ حُكُومَةٌ وَإِنْ أَنْكَسَرَ  
 صَلْبُهُ فَعَجَزَ عَنِ الْوَطْئِ لَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي ذَلِكَ  
 15 فَانْقُولْ قَوْلَ الْمَاجِنِيِّ عَلَيْهِ وَإِنْ بَطَلَ الْمَشْيُ وَالْوَطْئُ وَجِبَتْ دِيتَانِ  
 عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَقِيلَ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْ قُطِعَ اللَّحْمُ النَّاتِي  
 عَلَى الظُّهْرِ لَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدَيْهِمَا نَصْفُهَا<sup>a</sup> وَفِي بَعْضِهِ بِحِسَابِهِ  
 (404) وَفِي حَلَمَتَيِ الْمَرَاةِ الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدَيْهِمَا نَصْفُهَا وَإِنْ جَنَى  
 عَلَى تَذْيِهَا فَشَلَّتْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَإِنْ انْفَطَعَ لِبَنُهَا لَزِمَتْهُ  
 20 لِلْحُكُومَةِ وَفِي حَلَمَتَيِ الرَّجُلِ حُكُومَةٌ وَقِيلَ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهُ تَجِبُ  
 فِيهِمَا الدِّيَّةُ وَفِي جَمِيعِ الذِّكْرِ الدِّيَّةُ وَفِي الْخَشْفَةِ الدِّيَّةُ وَإِنْ

a) Cod. O. نصفه.

قُضِعَ بَعْضُ الْخَشْفَةِ وَجِبَ بِقِسْمِهِ مِنَ الْخَشْفَةِ فِي اصْطِحَ الْقَوْلِينَ  
 وَبِقِسْمِهِ مِنْ جَمِيعِ الذِّكْرِ فِي الْآخِرِ وَأَنْ جَنَى عَلَيْهِ فَشَلَّ  
 وَجِبَتْ عَلَيْهِ أُنْدِيَّةٌ وَأَنْ قُضِعَ ذِكْرًا فَشَلَّ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْحُكُومَةُ  
 وَفِي الْأُنْثِيَيْنِ أُنْدِيَّةٌ وَفِي أَحَدَيْهِمَا نَصْفُهَا وَفِي اسْكَنْتِي امْرَأَةُ أُنْدِيَّةٌ  
 وَفِي أَحَدَيْهِمَا نَصْفُهَا وَأَنْ جَنَى عَلَيْهَا فَشَلَّتْ وَجِبَتْ أُنْدِيَّةٌ ٥  
 وَفِي الْأُنْثَى نُدِيَّةٌ وَهِيَ أَنْ يَجْعَلَ سَبِيلَ خَيْتٍ وَانْغَائِثٍ وَاحِدًا  
 وَقِيلَ أَنْ يَجْعَلَ سَبِيلَ خَيْتٍ وَالْبُولِ وَاحِدًا وَفِي تَدْعِبُ الْعُدْرَةَ ٥  
 حُكُومَةٌ وَفِي تَشْعُورُ كَلْبًا حُكُومَةٌ وَفِي جَمِيعِ الْأَجْرَاحَاتِ سَوَى  
 مَا ذَكَرْنَا حُكُومَةٌ وَفِي تَعْمِيرِجِ الرُّقْبَةِ وَتَصْغِيرِ الرُّجَةِ وَتَسْوِيدِهِ  
 حُكُومَةٌ ٥ وَحُكُومَةٌ أَنْ يَقُومَ بِذَلِكَ جَنْدِيَّةٌ وَيَقُومَ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ مَعَ ١٥  
 الْأَجَنْدِيَّةِ نَقْصٌ مِنْ ذَنْكٍ وَجِبَتْ بِقِسْمِهِ مِنَ أُنْدِيَّةٍ وَأَنْ كُنْتَ  
 أُنْجِدِيَّةً مِمَّا لَا يَنْقُصُ (406) بِهِ شَيْءٌ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ وَيَخْشَفُ  
 مِنْهُ التَّلَفُ حِينَ الْأَجَنْدِيَّةِ كَلَا صَبَحَ اسْرَائِدَةُ وَذَكَرَ الْعَبْدُ قِيَمَ حَالِ  
 الْأَجَنْدِيَّةِ فَمَا نَقَصَ وَجِبَ وَأَنْ كُنَ مِمَّا لَا يَخْشَفُ مِنْهُ كَلْحِيَّةٌ  
 امْرَأَةٌ يَقُومُ لَوْ كُنَ غُلَامًا وَهُوَ نَحِيَّةٌ وَيَقُومُ وَلَا لَحِيَّةٌ نَدٌ فَيَجِبُ ١٥  
 مَا بَيْنَهُمَا وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْخُذُّ وَتُعْمَدُ فِي أَنْفُسِ اخْتَلَفَ  
 فِيهَا دِينَ الْأَنْفُسِ ٥ وَيَجِبُ فِي قَتْلِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ قِيَمَتَيْهِمَا بِنَغْةٍ  
 مَا بَلَغَتْ وَمَا ضَمِنَ مِنْ أَنْ تُحْرَرَ بِنْدِيَّةٍ ضَمِنَ مِنَ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ  
 بِنَغِيْمَةٍ وَمَا ضَمِنَ مِنَ أَنْ تُحْرَرَ بِالْحُكُومَةِ ضَمِنَ مِنَ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ ٥  
 نَقَصَ وَلَا يَخْتَلَفُ الْعَمْدُ وَالْخُذُّ فِي صَمْنِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ وَأَنْ ٢٥  
 قُضِيَ يَدُ عَبْدٍ ثُمَّ أُعْتِقَ ثُمَّ مَاتَ وَجِبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ خَرٌّ وَشَبْرٌ

« Cor. L. نَعْدَرَةٌ »

منه أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ نَصْفِ الدِّينِ أَوْ نَصْفِ الْقِيَمَةِ وَيَجِبُ فِي  
 جَنَيْنِ الْأُمَةِ عَشْرُ قِيَمَةِ الْأُمِّ حَالِ الضَّرْبِ لَا حَالِ الْأَسْقَاطِ فَإِنْ  
 ضُرِبَ بِطَوْنٍ أُمَةٌ ثُمَّ أُعْتِقَتْ ثُمَّ أُلْقَتْ جَنِينًا وَجِبَتْ فِيهِ دِيْنَةُ  
 جَنَيْنِ حُرَّةٍ ١٥

### باب العاقلة وما تحمله

أِذَا جَنَى انْحَرَّ عَلَى نَفْسِ حُرٍّ خَطًّا أَوْ عَمْدًا خَطًّا وَجِبَتْ  
 الدِّينَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَإِنْ جَنَى (406) عَلَى أَطْرَافِهِ فَبِهِ قَوْلَانِ  
 أَصَحُّهُمَا أَنَّهَا عَلَى عَاقِلَتِهِ وَإِنْ جَنَى عَلَى عَبْدٍ فَبِهِ قَوْلَانِ  
 أَصَحُّهُمَا أَنَّ الْقِيَمَةَ فِي مَالِهِ وَإِنْ جَنَى عَبْدًا عَلَى حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ  
 ١٠ وَجِبَ الْمَلُ فِي رَقَبَتِهِ وَمَوْلَاهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَسْلَمَهُ فَيَبَاعَ فِي  
 الْجَنَانَةِ وَبَيْنَ أَنْ يَغْدِيَهُ وَإِنْ أَرَادَ الْفِدَاءَ فِدَاءَهُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ  
 بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ أَرَشَ الْجَنَانِيَّةَ وَبَارَشَ الْجَنَانِيَّةَ بِالْغَا مَا  
 بَلَغَ فِي الْآخِرِ وَإِنْ جَنَتْ أُمٌّ وَلَدًا فِدَاَهَا أَوَّلَى بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ وَإِنْ  
 جَنَى مَكَاتِبًا فَإِنْ كَانَ عَلَى أَجَنْبِيٍّ فَدَى نَفْسَهُ بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ  
 ١٥ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَوْلَاهُ فَدَى بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَبِالْأَرَشِ  
 فِي الْآخِرِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ بِبَيْعٍ فِي الْجَنَانِيَّةِ وَانْفَسَخَتْ الْكِتَابَةُ وَمَا يَجِبُ  
 مِنَ الدِّينَةِ بِخَطَايَا الْأَمَامِ فَهُوَ فِي بَيْتِ الْمَالِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَعَلَى  
 عَاقِلَتِهِ فِي الْآخِرِ وَمَا يَجِبُ مِنَ الدِّينَةِ بِالْخَطَا أَوْ عَمْدٍ لَخَطَا فَهُوَ  
 مُوجِبٌ فَإِنْ كَانَتْ دِيْنَةُ نَفْسٍ كَامِلَةً فَهُوَ مُوجِبٌ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ فِي  
 ٢٠ كُلِّ سَنَةٍ ثُلُثُهَا وَابْتِدَاعُهَا مِنْ وَقْتِ انْقِلَابِهَا وَإِنْ كَانَ أَرَشَ أَطْرَافٍ  
 فَإِنْ كَانَ فِدْرُ الدِّينَةِ فَهُوَ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ وَإِنْ كَانَ الثُّلُثُ فَمَا  
 دُونَهُ فَفِي سَنَةٍ وَإِنْ كَانَ الثُّلُثَانِ أَوْ أَقْلٌ وَجِبَ الثُّلُثُ (407)

في سنة وما زاد في السنة الثانية وان كان قدر الدية او أقل  
 وجب اثنتان في سنتين وما زاد في السنة الثالثة وان كان  
 اكثر من ذلك لم يجب في كل سنة اكثر من اثنتان وابتدائها  
 من وقت الاندصال وان كان في دية نفس<sup>a</sup> ذميمة كدية الجنين  
 وامرأة واندمي فقد عيل في كدية النفس في ثلث سنين وقيل<sup>b</sup>  
 في كثر الشرف اذا نقص عن الدية<sup>c</sup>، وانعقله انصبت<sup>d</sup>  
 عند الأب والجد والابن وابن الابن ولا يعقل بنو اب وعنده  
 من هو اقرب منه فان اجتمع من يدلي بالاب والام ومن  
 يدلي بالاب ففيه قولان اصحهما انه يقدم من يدلي بالاب والام  
 وانثنى اتبها سواء وان اجتمع منهم جماعة في درجة واحدة<sup>10</sup>  
 وبعضهم غيب ففيه قولان اصحهما انه سواء وانثنى انه يقدم  
 انحصر وان عدم انصبت وعنده مولى من أسفل ففيه قولان  
 اصحهما انه لا يعقل وان لم يكن من يعقل وجب في بيت  
 اهل فان لم يكن فقد قيل على انجاني وقيل لا يجب عليه  
 ولا يعقل فقير ولا صبي ولا معتوه ولا كفر عن مسلم (408) ولا<sup>15</sup>  
 مسلم عن كفر وان ارسل انكسر سبعا ثم اسلم ثم وقع سبعا  
 فقتل او رمى مسلم ثم ارتد ثم وقع سبعا فقتل كنت الدية  
 في سنة ويجب على الغني نصف دينار وعلى المتوسط ربع  
 دينار في كل سنة وقيل لا يجب اكثر من النصف والربع في  
 ثلث سنين ويعتبر حته في اسعة وانعقله عند الخول فان فسدت<sup>20</sup>

a) Cod. O addit ممن يعقل b) Cod. O. منهم c) Cod. L. من.  
 d) In Cod. L. ثم deest.

عليهم فبقى شيء أخذ من بيت المال وان زاد عددهم على قدر  
اثناس فففيه قولان احدهما يقسطن عليهم وينقص كل واحد  
عن النصف والتربيع والثاني يقسطن الامام على من يرى منهم ومن  
مت من العاقلة قبل مجل النجم سقط ما عليه،

### باب كفارة القتل

اذا قتل من يحرم قتله لحق الله تعالى عبدا او خطا او  
فعل به شيئا مات به او ضرب بطن امرأة فقتل جنينا  
وجب عليه الكفارة وان اشترك جماعة في قتل واحد وجبت  
على كل واحد منهم كفارة وقيل فيه قول اخر انه تجب عليهم  
10 كفارة واحدة والكفارة عتق رقبة (409) فان لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين فان لم يستطع فففيه قولان احدهما يطعم  
ستين مسكينا كل مسكين مائة من شعاع والثاني لا يطعم،

### باب قتل اهل البغى

اذا خرج على الامام طائفة من المسلمين ورامت خلعه او منعت  
15 الزكاة او حقا توجه عندها وامتنعوا بالحرب بعث اليهم وسألهم  
ما تنقمون فان ذكروا شبهة ازالها وان ذكروا علة يمكن ازاحتها  
ازاحتها وان ابوا وعظم وخوفهم بالقتال فان ابوا قاتلهم وان  
استنظروا مدة لينظروا انظرهم الا ان يخاف انهم يقصدون  
الاجتماع على حربه فلا ينظروهم ويقاتلهم الى ان يفيئوا الى امر الله

a) Cod. O. addit مَبِينًا. b) In Cod. L. ازالها deest (lacuna).

تعالى ولا يتبع في الحرب مذبذبهم ولا يذقف على جريحهم  
ويتجنب قتل ذى رحمه وان اسر منهم رجلاً حبسه الى ان  
تنقضى الحرب ثم خلاه ويأخذ عليه ان لا يعود الى قتاله وان  
اسر صبياً او امرأة خلاه على المنصوص وقيل يحبسهم ولا يقاتلهم  
بما يعم كمنجنيق وانذار الا لضرورة ولا يستعين (410) عليهم  
بأنكفار ولا بمن يرى قتلهم مذبرين وان اتلف عليهم اعد  
اعدل شيئاً في حال الحرب ثم بضمنوا وان اتلف اعد انبغى  
على اعد اعدل ففيه قولان اصحهما انهم لا يضمنون وان  
وتوا قضياً نعم من حكمه ما ينفذ من حكم الجماعة وان  
اخذوا الزكوة والخراج والجزية اعتد به فان ادعى من عليه 10  
زكوة انه دفع الزكوة اليهم قبل موته مع يمينه وقيل يحلف  
مستحباً وقيل يحلف واجباً وان ادعى من عليه جزية انه  
دفع اليهم ثم يقبل الا ببينة وان ادعى من عليه خراج انه  
دفع اليهم فقد قيل يقبل وقيل لا يقبل<sup>a</sup> وان اضيق قوم رأى  
الخوارج ولم يضيروا ذلك بحرب لم يتعرض لهم وكن حكمهم 15  
حكم الجماعة فيهم وعائيمهم وان صرحوا بسب الامام عزرة  
فان عرضوا بسبه لم يتعرض لهم وان اقتتل شفتين في طلب  
رئاسة او ذهب مال او عصبية فمن شامتني وعلى كذا واحد  
منهم ضمن ما تلت على الاخرى من نفس ومال ومن قصد  
قتل رجل جز (411) لمقصود دفعه عن نفسه وعمل يجب 20  
قيل يجب وقيل لا يجب وان قصد ماله ان يدفعه عنه

<sup>a</sup>، Cod. O. addit ذلك.

وله ان يتركه وان قصد حرمة وجب عليه الدفع عنه واذا  
 أمكن الدفع بأسهل الوجوه لم يعدل الى أصعبها فان لم يندفع  
 إلا بالقتل فقتله لم يضمنه وان اندفع لم يجز ان يتعرض له  
 وان أضلح رجل في بيت رجل وليس بينهما محرمة جازة رمى  
 عينيه ويرميه بشيء خفيف فان رماه بحجر ثقيل فقتله فعليه  
 القود وان رميه بشيء خفيف فلم يرجع استغاث عليه فان لم  
 يلحقه غوث فله ان يضربه بما يردعه وان عَصَّ يَدَ انسان  
 فنزعها منه فسقطت أسنانه لم يضمن وان لم يقدر على تخليصها  
 فكأن لحيته لم يضمن وان صال عليه بهيمة فلم تدفع إلا  
 10 بقتلها لم يضمن 5

### باب قتل المرتد

تصح الردة من كذب بالغ عاقل مختار فأما الصبي والمعتوه فلا  
 تصح (412) ردتهما وتصح ردة السكران وقيل فيه قولان وأما  
 المكرة فلا تصح ردة وكذلك الأسير في يد الكافر لا تصح  
 15 ردة ومن ارتد عن الاسلام يستحب ان يستتاب في احد  
 القولين ويجب في الآخر وفي مدة الاستتابة قولان أحدهما ثالثة  
 أيام والثاني في الحال وهو الأصح فان رجع الى الاسلام قبل منه  
 وان تكرر منه ثم أسلم عزز وان ارتد الى دين لا تأويل لأهله  
 كفاه ان يقر بالشهادتين وان ارتد الى دين يزعم أهله أن  
 20 محمدا صلى الله عليه وسلم مبعوث الى العرب لم يصح إسلامه

a) Cod. O. addit له.

حَتَّى يَأْتِيَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَيَبْرَأَ مِنْ كُلِّ دِينٍ خَالَفَ الْإِسْلَامَ وَإِنْ  
 أَقَامَ عَلَى الرَّدَّةِ وَجِبَ قَتْلُهُ فَإِنْ كَانَ حُرًّا لَمْ يَقْتُلْهُ إِلَّا الْأَمَمُ فَإِنْ  
 قَتَلَهُ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَمَمِ عَزَّرَ وَإِنْ قَتَلَهُ أَفْسَانٌ ثُمَّ قَمَتِ الْبَيِّنَةُ  
 أَنَّهُ كَانَ قَدْ رَاجَعَ الْإِسْلَامَ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَجِبُ عَلَيْهِ  
 الْقَوْدُ وَالثَّنَى لَا يَجِبُ إِلَّا الدِّيَّةُ فَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَقَدْ قِيلَ  
 يَجُوزُ لِسَيِّدِ قَتْلِهِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَإِنْ أُتْلِفَ (415) الْمُرْتَدُّ مَالًا  
 أَوْ نَفْسًا عَلَى مُسْلِمٍ وَجِبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ وَإِنْ امْتَنَعَ بِالْحَرْبِ  
 فَتُلَفَ فِيهِ قَوْلَانِ كَعَمَلِ الْبَغِيِّ وَإِنْ ارْتَدَّ وَلَهُ مَالٌ فَقَدْ قِيلَ  
 فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ بَانٍ عَلَى مَلِكِهِ وَالثَّنَى أَنَّهُ مَوْقُوفٌ فَإِنْ  
 رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ حُكِمَ بِدَنِّهِ لَهُ وَإِنْ نَمَّ يَرْجِعُ حُكْمَ بَاءَهُ قَدْ زَالَ 10  
 بِالرَّدَّةِ وَقِيلَ فِيهِ قَوْلٌ ثَلَاثٌ أَنَّهُ بِزَوْلِ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ وَأَمَّا قَصْرُهُ  
 فِيهِ ثَلَاثَةُ قَوْلٍ أَحَدُهُمَا يَنْفَعُ وَالثَّنَى لَا يَنْفَعُ وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ  
 مَوْقُوفٌ وَإِذَا مَاتَ أَوْ قُتِلَ قُضِيَتْ الدِّيُونُ مِنْ مَالِهِ وَابْقَى فِي 15  
 فَنِ اقَامَ وَارْتَدَّ بَيْنَهُ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ الرَّدَّةِ فَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فِي  
 دَارِ الْإِسْلَامِ نَمَّ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ وَإِنْ كَانَتْ فِي دَارِ الْحَرْبِ حُكِمَ 15  
 بِإِسْلَامِهِ وَوَرَّثَهُ الْوَارِثُ وَإِنْ عَنَقَتْ مِنْهُ كَثْرَةٌ بَوَّيْدَ فِي حَالِ الرَّدَّةِ  
 فَبُو كَثْرٌ وَفِي اسْتَرْقَافِ هَذَا انْوَيْدَ قَوْلَانِ 20

### مَبَب قَتْلِ الْمُشْرِكِينَ

مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِظْهَارِ الْإِيمَانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَقَدَّرَ عَلَى الْهِجْرَةِ  
 وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَهْجَرَ وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى إِظْهَارِ الْإِيمَانِ اسْتَحَبَّ نَدَ 20  
 أَنْ يَهْجَرَ (414) وَاجْتِبَادُ غُرُضٍ عَلَى الْكُفْيَةِ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ فِيهِ  
 الْكُفْيَةُ سَقَطَ الْغُرُضُ عَنِ الْبَاقِينَ وَمَنْ حَضَرَ انْحَصَفَ مِنْ أَهْلِ



الفرض تعيين عليه ويستحب الاكثار من الغزو وأقل ما يجزئ  
 في كل سنة مرة فان دعت الحاجة الى اكثر منه وجب وان  
 دعت الحاجة الى تأخيرها نضعف المسلمين<sup>a</sup> اخره ولا يجب للجهاد  
 الا على ذكر حر بائع عاقل مستطيع فاما المرأة والعبد والصبي  
 ٥ فلا جهاد عليهم فان حضروا جاز ولا يجب للجهاد على معتوه  
 ولا على غير مستطيع وهو الأعمى والأعرج والمريض الذي لا يقدر  
 على القتال والفقير الذي لا يجد ما ينفق على نفسه وعياله  
 ولا يجد ما يجمعه وهو على مسافة تقتصر فيها الصلوة ولا  
 يجامع من عليه دين الا باذن غريمه وقيل يجوز في الدين  
 ١٠ أنموذج أن يجاهد بغير اذنه ولا يجوز لمن احد أبويه  
 مسلم أن يغزو من غير اذنه فان اذن له الغريم ثم بدأ له  
 قبل أن يحضر الصف أو اسلم احد أبويه قبل أن يحضر الصف  
 لم يغز الا باذنه وان كان قد حضر الصف ففيه قولان وان  
 احاط العدو بهم (415) وتعين للجهاد جاز من غير اذنه ولا  
 ١٥ يجاهد احد عن احد ويكره أن يغزو احد الا باذن الامام  
 ويتعاهد الامام التحييد والرجال فما لا يصلح منها للحرب منع  
 من دخول دار الحرب ولا يأذن لمأخذل ولا لمن يرجف بالمسلمين  
 ولا يستعين بمشرك الا ان تكون في المسلمين قلة والذي  
 يستعين به حسن الرأي في المسلمين ويبدأ بقتال من يليه من  
 ٢٠ الكفار يبدأ بالأعم فالأهم ولا يقاتل من لم تبلغه الدعوة حتى  
 يعرض عليه الدين ويقتل أهل الكتابيين والمجوس الى ان

<sup>a</sup> نضعف في المسلمين Cod O.

يُسَلِّمُوا أَوْ يَمْدُلُوا الْغَزْبَةَ وَيُقَاتِلُ مَنْ سِوَاهُمْ إِنْ يَسْلَمُوا  
وَيَجُوزُ بَيَانُهُمْ وَنَصَبُ الْمَذْجَنِيْقِ عَلَيْهِمْ وَرَمِيْهِمْ بِالنَّارِ وَيَتَجَنَّبُ  
قَتْلَ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ إِلَّا إِنْ يَسْمَعُ مِنْهُ مَا لَا يَصْبِرُ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِ  
اللَّهِ تَعَالَى أَوْ ذِكْرِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُقَتِّلُ النِّسَاءَ  
وَالنِّصْبِيَّانِ إِلَّا إِنْ يَقْتُلُوا وَفِي قَتْلِ الشَّيُوخِ الْكَبِيرِ لَا رَأْيَ لَهُمْ<sup>٥</sup>  
وَلَا قَتْلَ فِيهِمْ وَاحْتِبَابِ الصَّوَامِعِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ يُقَتَّلُونَ  
وَإِنْ تَتَرَسَّوْا بِالنِّسَاءِ وَالنِّصْبِيَّانِ فِي الْقِتَالِ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ (416)  
قَتْلِهِمْ وَإِنْ كُنْ مَعَهُمْ قَلِيلٌ مِنْ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ  
رَمِيْهِمْ وَإِنْ كُنْ مَعَهُمْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ لَمْ يَرْمِهِمْ إِلَّا إِذَا خَافَ شَرَّهُمْ  
فَإِنْ تَتَرَسَّوْا بِهِمْ فِي حَالِ الْقِتَالِ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ قَتْلِهِمْ غَيْرَ أَنَّهُ<sup>١٠</sup>  
يَتَجَنَّبُ أَنْ يُصِيبَهُمْ وَمَنْ آمَنَهُ مُسْلِمٌ بَايَعَ عَقْلٌ مَخْتَارٌ حَرْمُ  
قَتْلِهِ وَإِنْ آمَنَهُ صَبِيٌّ لَمْ يُقَتَّلْ غَيْرَ أَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَا أَمَانَ لَهُ  
لِيَرْجِعَ إِلَى مَوْلَاهُ وَمَنْ آمَنَهُ أَسِيرٌ فَدُ أُطْلِقَ بِاخْتِيَارِهِ حَرْمُ  
قَتْلِهِ وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فِي الْحَرْبِ أَوْ فِي حَصَارٍ أَوْ مُصِيبٍ حَقَّنَ  
دَمَهُ وَمَنْ بَصَانِ صَغِيرٍ أَوْلَادَهُ عَنْ انْتِسَابِيٍّ وَمَنْ عَرَفَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ<sup>١٥</sup>  
مِنْ نَفْسِهِ بَلَاءٌ فِي الْحَرْبِ جَازَ لَهُ أَنْ يَبَارِزَ فَإِنْ بَارَزَ كَافِرٌ أَسْحَبَ  
نَمَنَ عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ بَلَاءٌ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْهِ فَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يَقْتُلَهُ  
غَيْرُهُ وَفِيْ لَدَى بَلْشَرَطَ إِلَّا أَنْ يُتَخَيَّنَ الْمُسْلِمَ وَيَنْتِزِمَ مِنْهُ فَيَجُوزُ  
قَتْلُهُ فَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لَهُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى النِّصْفِ وَفِيْ  
لَهُ بِذَلِكَ وَنَیْسَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْ اثْنَيْنِ إِلَّا مَتَحَرِّفًا<sup>٢٠</sup>  
لِقَتَالِ أَوْ مَتَحَيِّرًا إِلَى قِتَّةٍ فَإِنْ خَافَ أَنْ يُقَتَّلَ فَفَدَى فَيَلْهُوَ أَنْ  
يُؤْتَى وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بَازَاةً أَكْثَرَ مِنْ  
اثْنَيْنِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ (417) أَنَّهُ لَا يَهْلِكُ فَلَاؤُلَى أَنْ يَثْبُتَ

وان غلب على ظنه انه يهلك فالاولى ان ينصرف وقيل يجب  
عليه وان غرر من له سهم بنفسه في قتل كافر ممتنع في حال  
القتال استحق سلبه وان كان لا سهم له وله رضح فقد قيل  
يستحق وقيل لا يستحق وان لم يغرر بنفسه بأن رماه من  
الصف فقتله او قتله وهو اسير او متخفن لم يستحق وان قتله  
وقد ترك القتال او انهزم لم يستحق سلبه وان اشترك اثنان  
في قتله اشتركا في سلبه وان قطع احدهما يديه ورجليه وقتله  
الاشر فاسلب للقطع وان قطع احدي يديه واحدي  
رجليه فقتله الاخر ففيه قولان احدهما ان السلب للاول والثاني  
انه للثاني وان قتل امرأة او صبيا فان كان لا يقاوم لم يستحق  
سلبه وان قتله وهو على القتال استحق سلبه ٥ والسلب ما  
تثبت يده عليه في حال القتال من ثيابه وحليته ونفقته وسلاحه  
وفرسه وقيل لا يستحق الحلي والمنقعة والنفقة والاول اصح  
وان اسر صبيا رقي فان كان وحده تبع السابي في الاسلام وان  
15 كان معه احد ابويه تبعه في اندبوس وان سبي امرأة رقت  
بالاسر (418) فان كان لها زوج انفسخ نكحها وان اسر حرا  
فللام ان يختار فيه ما يرى المصلحة من القتل والاسترقاق  
والمن والمعاداة بما لا او ممن اسر من المسلمين فان استرقه  
وكان له زوجة انفسخ نكحها وان اسلم في الاسر سقط قتله  
20 وبقي الخيار في الباقي في احد الثقلين ويرق في الغول الاخر  
وان غرر بنفسه في اسره فقتله الامام او من عليه ففي سلبه

قولان احدهما أنه لمن أسره وإثناني أنه ليس له وان استرقه  
او فاداه بمال فبطل يستحق من أسره رقبته او المال المُفَادَى  
به فيه قولان ٥ وان حاصر قلعة فنزل أهلها على حكم حاكم حاز  
ويجب ان يكون الحاكم حراً مسلماً ثقة من أهل الاجتهاد  
ولا يحكم الحاكم الا بما فيه النخبط للمسلمين من القتل والاسترقاق ٥  
وتمن وانقذاه وان حكم بعقد الذمة ثم يلزم وقيل يلزم وان  
حكم بقتل الرجل ورأى الامام ان بمن عليهم جاز فان نزلوا  
على حكم الحاكم فأسلموا قبل ان يحكم بشيء عصم دمه وماله  
وحرم سبيهم وان أسلموا بعد الحكم سقط القتل وبقي الباقي  
وان مات الحاكم قبل الحكم (٤١٩) ردوا الى القلعة ويجوز لأمر ١٥  
الجيش ان يشترط للبداءة وان رجعت ما رأى على قدر عليهم من  
خمس الخمس ويجوز ان يشترط لمن دته على قلعة جعلاً فان  
كان المجعلول له كفوراً جاز ان يجعل له جعلاً مجهولاً وان  
قله من دته على القلعة الفلانية فله منها جارية فدته عليها  
وله تفتح ثم يستحق شيئاً وقيل يرضخ له وليس بشيء ١٥ وان  
تحت صلح تمتنع صاحب القلعة من تسليم الجارية وامتنع  
المجعلول له من قبض قيمتها فسخ الصلح وان تحت عنوة  
وقد أسلمت الجارية قبل التفتح دفع اليه قيمتها وان ماتت  
قبل التفتح ففيه قولان احدهما يدفع اليه قيمتها والثاني لا  
تنته له ويجوز قنص اشجاره ونخرب دياره فان غلب على ٢٥  
الضن أنه يحصل لهم فالأولى ان لا يفعل ذلك ولا يجوز قتل

البيهائم ألا إذا قاتلوا عليها ويُقتل الخنازير ويراق الخمور ويُكسر  
 الملاهي ويُتلف ما في أيديهم من التوراة والانجيل ويجوز أكل  
 ما أُصيب في الدار من انطعام ويُعاف منه الدواب ويجوز  
 ذبح ما يؤكل للاكل من غير ضمان وقيل يجب ضمان (420)  
 ٥ ما يُذبح وليس بشيء وأن خرجوا الى دار الاسلام ومعهم شيء  
 من النعمان فغيبه قولان احدهما يجب رده الى المغنم والثاني  
 لا يجب وما سوى ذلك من الاموال لا يجوز لأحد منهم ان  
 يستبد به فمن اخذ منهم شيئاً وجب عليه رده الى المغنم  
 وله قول آخر اذا قال الامير من اخذ شيئاً فهو له صح و من  
 ١٥ اخذ شيئاً ملكه والاول اصح ومن قتل من الكفار كره نقل راسه  
 من بلد الى بلد وان غلب الكفار المسلمين على اموالهم لم  
 يملكوها فان استرجعت وجب ردها على اصحابها فان لم يعلم  
 حتى قسم عُوض صاحبها من خمس الخمس ولا تُفسخ  
 القسمة ٥

### باب قسم الفى والغنيمة

15

الغنيمة ما أُخذ من الكفار بالقتال وإيجاف الخيل والركاب ومتى  
 يملك ذلك فبيده قولان احدهما بانقضاء الحرب وانتهى بانقضاء  
 الحرب وحياسة المال واول ما يُبدأ منه بسلب المفتول فيُدفع الى  
 القتل ثم يُقسم الباقي على خمسة ثم يُقسم الخمس على  
 ٢٥ خمسة أسهم سهم لرسول الله (421) صلى الله عليه وسلم  
 يُصرف في المصالح وأهملها سد الثغور ثم الاهم فالا هم من ارزاق  
 القضاة والمؤذنين وغير ذلك من المصالح وسهم لذوى القربى

وَمِنْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ لِلذَّكَرِ مِنْهُمْ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ  
يُدْفَعُ إِلَى الْقَضَى وَالِدَانِ هُنَّ مِنْهُنَّ وَقِيلَ يُدْفَعُ مَا يَحْصُلُ مِنْهُ فِي  
كُلِّ أَقْلِيَةٍ إِلَى مَنْ فِيهِ مِنْهُمْ وَسَيِّمٌ لِلْيَتَامَى الْفُقَرَاءُ وَقِيلَ يَشْتَرِكُ  
فِيهِ الْفُقَرَاءُ وَالْأَغْنِيَاءُ وَنِيسَ بَشَى وَسَيِّمٌ لِلْمَسَاكِينِ وَسَيِّمٌ لَابْنِ  
السَّبِيلِ فَلَا يُعْطَى الْكَافِرُ مِنْهُ شَيْئًا وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي وَهُوَ أَرْبَعَةٌ  
الْأَخْدَاسُ بَيْنَ الْغَنَمِيِّينَ لِلرَّاحِلِ سَيِّمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَصْهُمٍ وَلَا  
يُسَيِّمُ إِلَّا نَفَرٌ وَاحِدٌ فَإِنْ دَخَلَ رَاجِلًا ثُمَّ حَصَلَ لَهُ فَرَسٌ  
وَحَضَرَ بِهِ الْحَرْبَ إِلَى أَنْ يَنْقَضِيَ الْحَرْبُ أُصْهِمَ لَهُ وَإِنْ غَابَ فَرَسُهُ  
فَلَمْ يَجِدْهُ لَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ لَمْ يُسَيِّمَ وَقِيلَ يُسَيِّمُ وَلَيْسَ  
بَشَى وَإِنْ غَضِبَ فَرَسًا وَقَتَلَ عَلَيْهِ أُصْهِمَ فِي أَشْيَرِ الْقَوَائِمِ 10  
وَنَصَابِيبِ أَنْفُسٍ فِي الْآخِرِ وَإِنْ حَضَرَ بِفَرَسٍ ضَعِيفٍ أَوْ أَعْجَفٍ  
أُصْهِمَ لَهُ فِي أَحَدِ الْقَوَائِمِ دُونَ الْآخِرِ وَمَنْ مَاتَ أَوْ خَرَجَ عَنْ  
أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْقَتْلِ بِمَرَضٍ قَبْلَ أَنْ تَقْضَى الْحَرْبُ (٤٢٢)  
لَمْ يُسَيِّمَ لَهُ وَيُرَضَّخُ لِلْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ وَالْكَافِرِ أَنْ حَضَرَ بِذَنْ  
الْإِمَامِ وَفِي الْأَجِيرِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا يُسَيِّمُ لَهُ وَالثَّانِي يُرَضَّخُ لَهُ 15  
وَالثَّلَاثُ يَخْتِيرُ فَنَ اخْتَارَ أُنْصَحَهُ فُسَخَتْ الْإِجَارَةُ وَسَقَطَتِ الْأَجْرَةُ  
وَإِنْ اخْتَارَ الْإِجَارَةَ سَقَطَ أُنْصَحَهُ وَفِي تَجَارِ الْعَسْكَرِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا  
يُسَيِّمُ نُسَبَهُ وَالثَّانِي يُرَضَّخُ وَقِيلَ أَنْ قَتَلُوا أُصْهِمَ نُسَبَهُ وَإِنْ لَمْ  
يَقْتُلُوا فَعَلَى قَوَائِمٍ وَمَنْ أَتَى يَكُونُ الرُّضَخُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالُ  
أَحَدُهَا مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ كُنْصَلَبٍ وَالثَّانِي مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهِ 20

a) Cod. L. habet. الْقَضَى وَالثَّانِي c) In Cod. L. deest.

b) Cod. O. عَرَفَرَسُهُ

والثالث من سهم المصالح وان خرج سريّتان الى جهة فغنم  
 احدىيهما شيئاً قسم بين الجميع وان بعث امير الجيش سريّتين  
 الى موضعين فغنمت احدىيهما اشتركا فيه وقيل ما يغنمه الجيش  
 مشترك بينه وبين السريّتين وما يغنم كل واحدة من السريّتين  
 يكون بين السريّة الغنمة وبين الجيش لا يشاركها فيه السريّة  
 الاخرى <sup>a</sup> وأما الفى فهو كل مال أخذ من الكفار من غير قتال  
 كالمال الذى تركوه قرواً من المسلمين والجزية والخراج والاموال  
 التى يموت عنها صاحبها ولا وارت له (423) من اهل الذمة  
 وفيها قولان احدهما انها تُخمس فيُصرف خمسها الى اهل الخمس  
 10 والثانى لا تُخمس الا ما عذبوا عنه قرواً من المسلمين وفي  
 اربعة أخماسها قولان احدهما انها لأجناد المسلمين يُقسم بينهم  
 على قدر كفايتهم والثانى انها للمصالح وأهمها أجناد الاسلام  
 فيعطون من ذلك قدر كفايتهم والباقي للمصالح ويُبدأ فيه  
 بالمهاجرين ويقدم الأقرب فالأقرب الى رسول الله صلى الله عليه  
 15 وسلم ويسوى <sup>b</sup> بين بنى هاشم وبنى المطلب فان استوى بطنان فى  
 القرب قدم من فيه أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم  
 بالانصار ثم بسائر الناس ومن مات منهم دُفع الى ورثته وزوجته  
 الكفاية وان بلغ الصبى واختار ان يُقرض له فِرص له وان لم  
 يختَر ترك ومن خرج عن ان يكون من اهل المقاتلة سقط  
 20 حقه وان كان فى مال الفى اراض وقلمنا اذها للمصالح  
 صارت وقفاً يُصرف غلتها فيها وان قلمنا للمقاتلة

<sup>a</sup>) Cod. L. كمال. <sup>b</sup>) Cod. O. addit فيه. <sup>c</sup>) Cod. O. addit انها.

فُسِمَتْ بَيْنَهُمْ وَقِيلَ تَصِيرُ وَقَفًا وَبُعِثَ غَلَّتْهَا (424)  
بَيْنَهُمْ ٥

### بَابُ عَقْدِ الذَّمَّةِ وَضَرْبِ الْجَزِيَّةِ

لَا يَصَحُّ عَقْدُ الذَّمَّةِ إِلَّا مِنْ الْأَمَامِ أَوْ مِمَّنْ فُوضَ إِلَيْهِ الْأَمَامُ  
وَلَا يُعْقَدُ الذَّمَّةُ لِمَنْ لَا كِتَابَ لَهُ وَلَا شُبُهَةَ كِتَابٍ كَعَبْدَةِ الْأَوْنِ ٥  
وَأَمَّا تَدْنِي وَمَنْ دَخَلَ فِي دِينِ لِيَهُودٍ وَنَصَارَى بَعْدَ النِّسَاحِ  
وَالْتَبْدِيلِ وَيَجُوزُ أَنْ يُعْقَدَ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَلِمَنْ  
دَخَلَ فِي دِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَمْ يُعْلَمْ حُلْ دَخَلَ قَبْلَ النِّسَاحِ  
وَالْتَبْدِيلِ أَوْ بَعْدَ وَتَمَّ السِّمْرَةُ وَاصْبُتْهُ فَعَدَّ قِيلَ يَجُوزُ أَنْ  
يُعْقَدَ لَهُ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَمَنْ تَمَسَّكَ بِدِينِ إِبْرَاهِيمَ وَشَيْئًا 10  
وغيرهما من الأنبياء صلى الله عليه وسلم أجمعين فَعَدَّ قِيلَ يُعْقَدُ  
لَهُمْ وَقِيلَ لَا يُعْعَدُ وَلَا يُعْقَدُ لِمَنْ وَنَدَّ بِمَنْ وَثَنِي وَكُتِبِيهِ وَفِيمَنْ  
وَنَدَّ بَيْنَ كُتِبِي وَوُثِنِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُعْقَدُ لَهُ وَلَا يَصَحُّ  
عَقْدُ الذَّمَّةِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ أَنْتَرَامَ أَحْكَامِ الْهَلَاةِ وَبَسْطَ الْجَزِيَّةِ  
وَالْأَوَّلَى أَنْ يُفَسِّمَ الْجَزِيَّةَ عَلَى التَّضَبُّتِ فَيُجْعَلُ عَلَى الْفَقِيرِ الْمُعْتَمِلِ 15  
دِينَارٌ وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ دِينَارَانِ وَعَلَى الْغَنِيِّ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ اقْتِدَاءً  
بِصِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ (424) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَقْلَ مَا يُؤْخَذُ دِينَارٌ  
وَكَثْرُهُ مَا وَفَى التَّوَاضُّعِ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ أَنْ يُضْرَبَ الْجَزِيَّةُ عَلَى  
أَرْقَبٍ وَيَجُوزُ أَنْ يُضْرَبَ عَلَى الْأَرْتَدِّ وَيَجُوزُ أَنْ يُضْرَبَ عَلَى  
مَوَاشِيهِمْ كَمَا فَعَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي نَصَارَى 20  
أَنْعَرِبَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقُصَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَرْضِيهِمْ وَمَوَاشِيهِمْ  
عَنْ دِينَارٍ وَيَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ إِنْدِينَارِ ضَيْفَةُ مَنْ



يَمُرُّ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيِّنَ أَيَّامُ الضِّيَافَةِ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيُذَكِّرَ  
قَدْرَ مَنْ يُضَافُ مِنَ الْفُرْسَانِ وَالرَّجَالَةِ وَمَقْدَارُ الضِّيَافَةِ مِنْ يَوْمٍ  
أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَلَا يَزَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَبَيِّنَ مَقْدَارَ الطَّعَامِ  
وَالْأَدَمِ وَالْعَلَفِ وَأَصْنَافِهَا وَيُقَسِّمَ ذَلِكَ عَلَى عَدَدِهِمْ وَعَلَى قَدْرِ  
٥ جَزَائِهِمْ وَعَلَيْهِمْ أَنْ يُسَكِنُوهُمْ فِي فُضُولِ مَسَاكِينِهِمْ وَكَنَائِسِهِمْ وَمَنْ  
بَلَغَ مِنْ أَوْلَادِهِمْ اسْتَوْفَى لَهُ عَقْدُ الذِّمَّةِ عَلَى ظَاهِرِ النَّصِّ وَقِيلَ  
يُؤْخَذُ مِنْهُ جَزِيَّةٌ أَبَدًا وَيُؤْخَذُ الْجَزِيَّةُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ وَيُؤْخَذُ  
ذَلِكَ مِنْهُمْ بِرَفْقٍ كَمَا يُؤْخَذُ سَائِرُ الدِّيُونِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ امْرَأَةٍ  
وَلَا عَبْدٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ (426) وَفِي الشَّيْخِ الْفَاوِزِيِّ وَالرَّاعِبِ  
١٠ قَوْلَانِ وَفِي الْفَقِيرِ اللَّذِي لَا كَسْبَ لَهُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا تَجِبُ  
عَلَيْهِ وَالثَّانِي تَجِبُ وَيَطَالِبُ بِهَا إِذَا أَيْسَرَ وَأَنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يُتَجَنَّبُ  
يَوْمًا وَيُفْتَقِ يَوْمًا فَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ فِي آخِرِ  
الْحَوْلِ وَقِيلَ يُلْقَى أَيَّامُ الْإِفَاقَةِ إِذَا بَلَغَ قَدْرُهَا حَوْلًا وَجَبَتْ عَلَيْهِ  
الْجَزِيَّةُ وَهُوَ الْإِظْهَرُ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَوْ اسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ أُخِذَ مِنْهُ  
١٥ جَزِيَّةٌ مَا مَضَى وَمَنْ مَاتَ أَوْ اسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ فَقَدْ قِيلَ  
يُؤْخَذُ مِنْهُ لِمَا مَضَى وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ  
عَلَيْهِ شَيْءٌ وَالثَّانِي يَجِبُ لِمَا مَضَى بِقِسْطِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَأَنْ  
مَاتَ الْإِمَامُ أَوْ عُزِّلَ وَوَلَّى غَيْرُهُ وَلَمْ يَعْرِفْ مَقْدَارَ الْجَزِيَّةِ رَجَعَ إِلَى  
قَوْلِهِمْ وَيَأْخُذُ الْإِمَامُ بِأَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ضَمَانِ أَمْوَالٍ وَالنَّفْسِ  
٢٠ وَالْعَرَضِ وَأَنْ أَتَوْا مَا يُوجِبُ الْحَدَّ مِمَّا يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَهُ كَالزُّنَا  
وَالسَّرِقَةِ أَقَامَ عَلَيْهِمُ الْحَدَّ وَأَنْ لَمْ يَعْتَقِدُوا تَحْرِيمَهُ كَشُرْبِ الْخَمْرِ  
لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِمُ الْحَدَّ وَيُلْزَمُهُمْ أَنْ يَتَمَيَّزُوا عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي اللِّبَاسِ  
فَإِنْ لَبَسُوا قُلَانِسَ (427) مَيَّزُوهَا عَنْ قُلَانِسِ الْمُسْلِمِينَ بِالْخَرْقِ

وينشدون النذير على اوساخهم ويكون في رقبهم خاتم من رصاص  
 او نحاس او جرس يدخل معهم خاتم وبنهم ان يلبسوا العمام  
 واضيلسان وتشد اوتار تحت الازار وقيل فوق الازار  
 ويكون في عنقب خاتم يدخل معه الخمام ويكون احد خفيها  
 اسود والاخر ابيض ولا يركبون الخيل ويركبون البغال والحمير  
 بلائسف عرت ولا يصعدون في المتجاس ولا يبدعون بالسلام  
 ويأجسون الى شتى الشرق ويمنعون ان يعلوا على المسلمين  
 في نبتة ولا يمنعون من انسوات وقيل يمنعون وان تملكوا  
 دارا غنية فقرأوا عليه ويمنعون من اظهر المنكر والخمر  
 والندوس والتجبر بنسوة والانجيل ويمنعون من احداث بيع<sup>10</sup>  
 وكذا في دار الاسلام ولا يمنعون من اداة ما استبدم منه  
 وقيل يمنعون وان صولحوا في بدلة على جرية لم يمنعوا من  
 اظهر المنكر والخمر والندوس واظهر بنسوة والانجيل  
 واحداث البيع والكذا (428) ويمنعون من المقدم بالحجاز وفي  
 مكة والمدينة ومكة ومكة فان اذن لهم في الدخول<sup>15</sup>  
 نذيرة او رسد لم يقيموا الا من ثلثة ايام وقيل ان كانوا  
 من احد النذرة اخذ منهم بدخول حجاز نصف العشر من  
 تجرتهم وان كن من احد حارب اخذ منهم العشر ونيس  
 بشي ولا يمكن مشرك من دخول الحرم بحبل فان دخل  
 مات ودفن نيش واخرج ولا يدخلون سائر المساجد الا بالاذن<sup>20</sup>  
 وان كن جنب فقد قيل لا يمكن من التلبث وقيل يمكن ويجعل  
 الاسم على كل ضائقة منهم رجلا يكتب اسمه وحلته ويستوى  
 عليهم ما يؤخذون به وعلى الاسم حفظ من كن منهم في دار

الإسلام ودفع من قصدكم بالأذية واستنقاذ من أسر منهم وان لم  
 يفعل ذلك حتى مضى الحول لم تجب الجزية وان تهاكموا  
 الينا مع المسلمين وجب انحكم بينهم وان تهاكموا بعضهم  
 في بعض ففيه قولان احدهما يجب للحكم بينهم والثاني لا  
 5 يجب وان تباعوا بيوغا فاسدة (429) وتقابضوا ثم تهاكموا  
 لم ينتقض ما فعلوا وان لم يتقابضوا نقص عليهم وان تهاكموا  
 الى حاكم لهم فانزمتهم التقبض قبضوا ثم تراعوا الى حاكم  
 المسلمين امضى ذلك في احد القولين ولا يمضيه في الآخر  
 وان اسلم صبي منهم مميز لم يصح اسلامه وقيل يصح اسلامه  
 10 في الظاهر دون الباطن وان امتنعوا عن أداء الجزية او التزام  
 احكام الله انتقض عهدهم وان زنا احدهم بمسامة او اصابتها  
 بنكاح او آوى عينا للكفار او دل على عورة للمسلمين او فتن  
 مسلما عن دينه او قتله او قلع عليه الطريق نظر فان لم  
 يكن قد شرط ذلك في عقد الذمة لم ينتقض عهده وان  
 15 شرط عليهم فقد قيل ينتقض وقيل لا ينتقض وان ذكر الله  
 عز وجل او رسوله صلى الله عليه وسلم او دينه بما لا يجوز  
 فقد قيل ينتقض عهده وقيل ان لم يشترط لم ينتقض وان  
 شرط فعلى الوجهين وان فعل ما منع منه مما لا ضرر فيه  
 كترك الغيار واطهار الخمر وما اشبههما عزر عليه ولم ينتقض  
 20 العهد وان خيف منهم نقض العهد (430) لم ينبذ اليهم  
 عهدهم ومتى فعل ما يوجب نقض العهد رد الى مأمنه في احد  
 القولين وقتل في الحال في القول الآخر

a) Cod. O. addit عليهم.

## باب عقد النكاح

لا يجوز عقد النكاح إلا للإمام أو نمن فوض إليه الإمام وإذا  
 رأى في عقد ما مصلحة جاز أن يعقد ثم ينظر فإن كان  
 مستظهِراً فله أن يعقد أربعة أشهر ولا يجوز سنة وفيما بينهما  
 قولان وإن لم يكن مستظهِراً أو كان مستظهِراً ولكن يلزمه في  
 غزوة مشقة لبعد جاز أن يبدلهم عشر سنين وإن هادن على  
 أن الحير إليه في الفسخ متى شاء جاز وعلى الإمام أن يدفع  
 عنهم الأذى من جهة المسلمين ولا يلزمه دفع الأذى عنهم من  
 جهة أهل الحرب وإن جاء منهم مسلم لم يجب ردّه إليهم فإن  
 جاءت مسلمة لم يجوز ردّها وإن جاء زوجها يطلب ما دفع<sup>10</sup>  
 إليه من الصداق ففيه قولان أحدهما يجب ردّه وإن شدي لا  
 يجب وإن تكلموا فيه لم يجب إلحاقهم بينهم وإن خيف  
 منهم نقص العقد جاز أن يبدل إليهم (431) عتدهم وإن دخل  
 منهم حربى إلى دار الإسلام من غير أمان جاز قتله واسترقاقه  
 وإن منه فيّ وإن استأذن في تدخل ورأى الإمام المصلحة<sup>15</sup>  
 في الآن بن يدخل في تجارة ينفع بها المسلمون أو في  
 أداء سنة أو يأخذ من تجارتهم شيئاً جاز أن يذنب له إذا  
 دخل جاز أن يقيم اليوم والعشرة وإن طلب أن يقيم مدة  
 جاز أن يذنب له في التمتع أربعة أشهر ولا يجوز سنة وفيما  
 بينهما قولان وإذا قدم لزمه التزام أحكام المسلمين فيضمن المال<sup>20</sup>  
 وإنفس ويجب عليه حدّ القذف ولا يجب حدّ الزنا والشرب  
 وفي حدّ الشبهة والمحرّبة قولان ويجب دفع الأذى عنه كما

يجب عن الذمّي فان رجع الى دار الحرب باذن الامام في تجارة  
او رسالة فهو باق على الأمان في نفسه وماله وان رجع للاستيطان  
انتقض الأمان في نفسه وما معه من المال فان أودع مالا في دار  
الاسلام لم ينتقض الإمان فيه ويجب رده اليه فان قُتِل او مات  
في دار الحرب ففي ماله قولان أحدهما انه يُردُّ الى ورثته والثاني  
انه يُغنم (452) ويصير فيئا وان أُسِر واسترق صار مائه ذبيئا  
وان قُتِل او مات في الأسر ففي ماله قولان وان مات في دار  
الاسلام قبل ان يرجع الى دار الحرب ردُّ ماله الى ورثته على المنصوص  
وقيل هي ايضا على قولين،

### باب خراج السَّواد

10

ارض السَّواد ما بين حَدِيثَةِ المَوْصِلِ الى عِبَادَانَ طُولا وما بين  
انْقَادِسِيَّةٍ الى حُلْوَانَ عَرْضًا وهي وَقُفَّ على المسلمين على المنصوص  
لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا عيبتها وما يُؤخذ منها بِاسْمِ الخراج  
أجرة وقيل انها مملوكة فيجوز بيعها ورهنها وهبتها وما يُؤخذ  
15 منها بِاسْمِ الخراج ثَمَنٌ ٥ وانواجب ان يُؤخذ ما ضربه امير المؤمنين  
عمر رضي الله عنه وهو من كل جريب كسرم عشرة دراهم ومن  
كل جريب نخل ثمانية دراهم ومن كل جريب رطبة او شجر  
ستة دراهم ومن كل جريب حنطة اربعة دراهم ومن كل جريب  
شعير دراهم وقيل على الجريب من الكرم والشجر عشرة دراهم  
20 ومن النخل ثمانية ٥ ومن قصب السكر ستة (453) ومن الرطبة  
خمسة ٥ ومن البُرِّ اربعة ٥ ومن الشعير دراهم ٥

٥) In Codice L. distincte: الفارسية.

## بَابُ حَدِّ الزَّوْنِ

أَقَا زِي أَنْبَاغِ الْعَقْلِ الْمُخْتَارُ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَن كُنْ مُحْصَنًا فَحَدُّهُ الرَّجْمُ<sup>a</sup> وَالْمُحْصَنُ مَنْ وَضِيَ فِي نَكَحٍ عَاصٍ وَهُوَ حُرٌّ بَلِغٌ عَقْلٌ فَإِنْ وَضِيَ وَهُوَ عَبْدٌ ثُمَّ عَتَقَ أَوْ صَبِيٌّ ثُمَّ بَلَغَ أَوْ مُجَنَّبٌ ثُمَّ أَتَى فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ<sup>5</sup> وَقِيلَ هُوَ مُحْصَنٌ وَإِلَّا شَبَّ الْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُحْصَنٍ نُظِرَ فَإِنْ كَانَ حُرًّا فَحَدُّهُ جَلْدٌ مِائَةً وَتَغْرِيبٌ عَامٌ إِلَى مَسَافَةٍ تُقْصَرُ فِيهَا الْفُلُوقُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَحَدُّهُ جَلْدٌ خَمْسِينَ وَفِي تَغْرِيبِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهُمْ لَا يَجِبُ وَالْثَنَانِي يَجِبُ تَغْرِيبُ عَامٍ وَالْثَانِي يَجِبُ تَغْرِيبُ نِصْفِ عَامٍ<sup>10</sup> وَمَنْ لَظَّ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ حَدِّ الزَّوْنِ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجْمُ وَالْثَنَانِي يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجْمُ إِنْ كَانَ مُحْصَنًا وَجُلْدٌ وَالتَّغْرِيبُ إِنْ نَمَّ يَكُنْ مُحْصَنًا وَإِنْ أَتَى بِنَيْمَةٍ فَفِيهِ قَوْلَانِ كِتَاوُضٌ وَقِيلَ فَيَدُ قَوْلِ ذِمَّتِ أَنْتَ يَعُزُّونَ كَأَنْتَ الْبَيْمَةُ مِمَّا تُؤْكَلُ (454) وَجِبَ ذَيْحٌ وَأُكِلَتْ وَقِيلَ لَا تُؤْكَلُ وَإِنْ كُنْتَ مِمَّا لَا تُؤْكَلُ فَقَدْ قِيلَ تُذْبَحُ وَقِيلَ لَا تُذْبَحُ وَإِنْ وَضِيَ اجْنَبِيَّةً<sup>15</sup> مَيْتَةً فَقَدْ قِيلَ يُحَدُّ وَقِيلَ لَا يُحَدُّ وَإِنْ وَضِيَ اجْنَبِيَّةً فَيَمَامًا دُونَ الْفَرْجِ عَزْرٌ وَإِنْ اسْتَمْنَى بِمَدَّةٍ عَزْرٌ وَإِنْ أَنْتَ امْرَأَةٌ امْرَأَةٌ عَزْرٌ<sup>b</sup> وَإِنْ وَضِيَ جَارِيَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ أَوْ جَارِيَةً أَبْنَاهُ عَزْرٌ<sup>c</sup> وَإِنْ وَضِيَ أَخْتَهُ بِمَكَائِيْمَيْنِ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يُحَدُّ

<sup>a</sup> أي رجمه كمن أو امرأة. In Codice O. adnotatum est: امرأة.

<sup>b</sup> Pro عَزْرٌ in Cod. L. tantummodo امرأة عَزْرٌ. <sup>c</sup> Cod. O.

والثاني يعزّر وهو الأصحّ وان وطئ امرأة في نكاحه مُتَجَمِّعٌ على  
بُطْلَانِهِ وهو يعتقد تحريمه كنكاح ذوات المَكَامِرِ او استأْجَرَ  
امرأةً للزنا فوضّتها حَدٌّ وان وطئ امرأةً في نكاحٍ مُخْتَلِفٍ في  
إباحته كالنكاح بلا وني\* ولا شهيد ونكاح المتعة ثم يحدّ وقيل ان  
ه وضي في النكاح بلا وني\* وهو يعتقد تحريمه حَدٌّ وليس بشيء  
وان وجد امرأة في فراشه فظنّها زوجته فوضّتها لم يُحَدِّ وان زنا  
بامرأةٍ وادّعى أنّه جهل تحريم الزنا فان كان يجوز ان يخفى  
عليه بأن كان قريب العهد بالاسلام او نشأ في بادية بعيدة لم  
يُحَدِّ ومَن وطئ امرأته في الموضع المَكْرُوه عَزَّرَ وان وضّتها ولى  
10 حائض عَزَّرَ وقل في القديم ان كان في اقبال (435) الدم وجب  
عليه دينار وان كان في ادبار وجب عليه نصف دينار ولا يُقيم  
الحَدُّ على انْحَرِ الا الامام او مَن فوض اليه الامام ويجوز للمولى  
ان يُقيم الحَدُّ على عبده وامته وقيل ان ثبت بالاقرار جاز وان  
ثبت بالبينة لم يجز والمذهب الاول وان كان المولى فاسقاً او  
15 امرأة فقد قيل لا يُقيم وقيل يقيم وهو الأصحّ وان كان مكاتباً  
فقد قيل يُقيم وقيل لا يُقيم وهو الأصحّ ولا يُقام الحَدُّ في  
المسجد ولا يُجْلَد في حرّ شديد ولا برد شديد ولا في مَرَضٍ  
يُرجى بُرْءه حتّى يبرأ فان جلد في هذه الاحوال فوات والمنصوص  
انه لا يضمن وقيل فيه قولان ولا تُجْلَد المرأة في حال الحَبَل  
20 حتّى تضع وتبرأ من ألم الولادة ولا يُجْلَد بسوط جديد ولا  
ببل ولا يمدّ ولا يُشدُّ يده ولا يجرد بل يكون عليه قميص

a) In Codice L. haec verba omitta sunt.

ولا يبتاع في الضرب غيبته الدم ويعرق الضرب على أعضائه  
ويَتَوَقَّى<sup>a</sup> اَنُوجِدُ والرَّاسُ والْفَرْجُ وَخَاصِرَةُ وَسَائِرُ الْمَوَاضِعِ الْمَخُوفَةِ<sup>b</sup> وان  
وصع يده على موضع ضربه (456) غيره وَيَضْرِبُ الرَّجُلُ قَدَمَيْهِ<sup>c</sup>  
وَأَمْرًا جَائِسَةً فِي نِيءٍ يَسْتَرُ عَلَيْهَا وَتُمْسِكُ عَلَيْهَا أَمْرًا ثِيَابَهَا  
فَن كُن نَتَوَ الْخَلْفُ أَوْ مَرِيضًا لَا يَرْجَى بَرِّهِ جِلْدًا بِضَرَفٍ<sup>d</sup>  
الْتِيَابِ وَتُكَلِّدُ الْتَحْلِيلَ<sup>e</sup> وان كُن لَحْدُ الرَّجْمِ فَن كُن قَدْ ثَبِتَ  
بِالْإِقْرَارِ فَاسْتَحَبَّ أَنْ يَبْدَأَ الْأَسْمُ<sup>f</sup> وان ثَبِتَ بِبَيِّنَةٍ فَاسْتَحَبَّ  
أَنْ يَبْدَأَ الشَّيْءُ<sup>g</sup> فَن وَجِبَ الرَّجْمُ فِي الْتَحَرٍّ أَوْ الْبَرْدِ أَوْ الْتَحَرُّ  
فَن كُن قَدْ ثَبِتَ بِبَيِّنَةٍ رُجِمَ<sup>h</sup> وان كُن قَدْ ثَبِتَ بِالْإِقْرَارِ  
فَلَمَنْصُوصٍ أَنَّهُ يُؤَخَّرُ<sup>i</sup> إِلَى أَنْ يَبْرَأَ أَوْ يَعْتَدِلَ الْبَرَاءُ<sup>j</sup> وَفِيهِ يَسْفَرُ<sup>k</sup>  
عَلَيْهِ<sup>l</sup> وان وَجِبَ الرَّجْمُ وَفِي حُبْلَى<sup>m</sup> لَمْ تَرْجَمْ حَتَّى تَصْعَ وَيَسْتَعْنَى  
أَنُولِدُ بَلَبْنٍ غَيْرَهَا<sup>n</sup> وان ثَبِتَ لَحْدُ بَيِّنَةٍ اسْتَحَبَّ أَنْ تُحْفَرُ  
لَهُ<sup>o</sup> حُفْرَةٌ<sup>p</sup> وان ثَبِتَ بِالْإِقْرَارِ لَمْ تُحْفَرْ<sup>q</sup> فَن رُجِمَ فَهَرَبَ لَمْ يُتَّبَعَ<sup>r</sup>

### ب ب حَدُّ الْقَذْفِ

إِذَا قَذَفَ بَاتِعٌ<sup>s</sup> عَقْلٌ<sup>t</sup> مَخْتَرٌ<sup>u</sup> وَهُوَ مُسْلِمٌ<sup>v</sup> أَوْ ذِمِّيٌّ<sup>w</sup> أَوْ مُسْتَمِينٌ<sup>x</sup> أَوْ<sup>y</sup>  
مُوتِدٌ<sup>z</sup> مُحْصَنًا<sup>aa</sup> نَبَسَ بِمَوْلُودٍ لَهُ وَجِبَ عَلَيْهِ لَحْدٌ<sup>ab</sup> فَن كُن حُرًّا<sup>ac</sup>  
جُنْدًا ثَمَنِينَ<sup>ad</sup> وان كُن عَبْدًا<sup>ae</sup> جُلْدًا أَرْبَعِينَ<sup>af</sup> وَالْمُحْصَنُ هُوَ تَبْنَعُ<sup>ag</sup>  
أَعْقَلُ<sup>ah</sup> اسْحَمُ<sup>ai</sup> مُسْلِمٌ<sup>aj</sup> أَعْيَفُ<sup>ak</sup> (457) فَن قَذَفَ صَغِيرًا<sup>al</sup> أَوْ مَجْنُونًا<sup>am</sup>  
أَوْ عَبْدًا<sup>an</sup> أَوْ كَافِرًا<sup>ao</sup> أَوْ فَاجِرًا<sup>ap</sup> أَوْ مَسْنٍ<sup>aq</sup> وَضَى<sup>ar</sup> وَضًا حَرُمًا<sup>as</sup> لَا شُبُهَةَ<sup>at</sup>

ا) Cod. L. وَيَتَوَقَّى. b) Cod. L. قَاعِدًا. c) Cod. O. حَامِل. d) Cod. O. لَهُ.



فيه عَرَّ وان وُطئ بِشُبُهه فَقَدْ قِيلَ يُحَدُّ وَقِيلَ يَعْرِرُ وان قَذَفَ  
 وَلَدَهُ او وَلَدَ وَلَدَهُ عَرَّ وان قَذَفَ مَاجَهُودًا فَقَالَ هُوَ عَبْدٌ وَقَالَ  
 الْمُقَذِّفُ اَنَا حُرٌّ فَالْفَوَلُ قَوْلُ الْغَذَفِ وَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ وان قُلَ  
 زَنَيْتَ وانت نصرانيٌّ فَقُلَ لَمْ أَزِنْ وَلَمْ أَكُنْ نصرانيًّا وَلَمْ يُعْرِفْ  
 ٥ حَالَهُ ففِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يُحَدُّ وَالثَّانِي يَعْرِرُ وان قَذَفَهُ فَقَالَ  
 قَذَفْتَهُ وَهُوَ مَجْنُونٌ ثُمَّ قَالَ بَلْ قَذَفْتَنِي وَاَنَا عَبْدٌ وَعُورَفَ لَهُ حَالُ  
 جُنُونٍ فَالْفَوَلُ قَوْلُ الْغَذَفِ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقَذِّفِ  
 فِي الْآخِرِ وان قَذَفَ عَمِيْقًا فَلَمْ يُحَدِّ حَتَّى زَنَى او وُطئَ وَطئًا  
 حَرَامًا لَمْ يُحَدِّ وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ إِلَّا أَنْ يَقْذِفَهُ بِصَرْيَحِ الزَّوْنِ او  
 10 اَللَّوَانِ او بِالْكِنَايَةِ مَعَ اَلنِّيَّةِ وَانْصَرَبَ أَنْ يَقُولَ زَنَيْتَ او يَا زَانِيَّ  
 او لَطَمْتَ او يَا لُوطِيَّ او زَنَى فَرُجَكَ وَمَا أَشْبَهَهُ وَالْكِنَايَةُ أَنْ  
 يَقُولَ يَا فَاجِرُ يَا خَبِيْثُ او حَلَالُ ابْنِ لَحْلَالٍ وَهُمَا فِي اَلتَّخْصُّومَةِ  
 فَإِنْ نَوَى بِهِ اَلْقَذْفَ وَجِبَ الْحَدُّ وان لَمْ يَنْوِ لَمْ يَجِبْ وان  
 اختلفا فِي اَلنِّيَّةِ فَالْفَوَلُ قَوْلُ الْغَذَفِ (458) وان قُلَ زَنَيْتَ فِي  
 15 اَلتَّجْبِيلِ وَلَمْ يَنْوِ الْقَذْفَ لَمْ يُحَدِّ وان قُلَ زَنَيْتَ وَلَمْ يَقُلْ فِي  
 اَلتَّجْبِيلِ فَقَدْ قِيلَ يُحَدِّ وَقِيلَ لَا يُحَدِّ إِلَّا بِاَلنِّيَّةِ وَهُوَ اَلصَّحِيْحُ وان  
 قُلَ انت أَزْنَى اِنْسَانٍ او ارْنِي مِنْ فُلَانٍ لَمْ يُحَدِّ مِنْ غَيْرِ نِّيَّةٍ  
 وان قُلَ فُلَانٌ زَانٍ وانت ارْنِي مِنْهُ حَدٌّ وان قُلَ زَنَى يَدُكَ او  
 رَجُلُكَ لَمْ يُحَدِّ وَقِيلَ يُحَدِّ وان دَلَّ زَنَى بِدَنُكَ لَمْ يُحَدِّ عَلَى  
 20 طَعْرِ اَلنَّصِّ وَقِيلَ حَدٌّ وَهُوَ اَلْأَظْهَرُ وان قَالَ وَطَّكَ فُلَانٌ وانتِ  
 مُكْرَمَةٌ فَقَدْ قِيلَ يَعْرِرُ وَقِيلَ لَا يَعْرِرُ وان قَذَفَ جَمْعَةً لَا يَجُوزُ

ان يكون كلهم زنة كأهل بطنان وغيره عزز وان قذف جماعة يجوز ان يكون كلهم زنة فان كان بكلمات وجب لكل واحد منهم حد وان كن بكلمة واحد ففيه قولان أصحهما أنه يجب لكل واحد منهم حد وان قل لامرأته ي زانية بنت النورية وجب ختان فان حصره وضمت بدى بحد الأم وقيل يبدأ بحد أنبت والأول أصح وان حد لأحديهما ثم يحد للآخر حتى يبرأ غيره وقيل ان كان القذف عبدا جاز ان يوالى عليه بين الحدين وان قذف رجلا موتين يرن واحد لزمه حد واحد وان قذفه بزنيين (459) فانه موصوف انه يلزمه حد واحد وقال في القذف ونوقيل يحد حدين كن مذعوب فنجعل ذلك 10 قولاً آخر وان قذفه فحد ثم قذفه ذنباً بذلك النور عزز وان قذفه برن آخر فقد قيل يحد وقيل يعزز وان قذف اجنبية ثم تزوجها ثم قذفها ذنباً فان بدأت وضابت بالقذف الأول ونم يقره انبت حد وان ضابت بانثني فلم يلاع حد حداً آخر وان بدأت وضابت بانثني ثم بالأول فلم يلاع ونم يقر البينة 15 فعلى الفونين احدهما يحد حداً وانثني بحد حدين ولا يستوفى حد القذف الا بتحصير السلطان ولا يستوفى الا بمضابة المذوف فان عفى سقط وان قل لرجل اذني فذفه فقد قيل يجب حد وقيل لا يجب وان وجب له حد مات انتقل الحد الى جميع الورثة وقيل ينتقل الى من يرث بنسب 20 دون سبب وقيل ينتقل الى العصبات خاصة والمذعوب الأول وان كن لمذوف ابنان فعفى احدهما كن لآخر ان يستوفى بجميع الحد وقيل يستوفى النصف وقيل يسقط الباقي والمذعوب

اقوال احدها يُقَطَّع والثاني (445) لا يقطع والثالث يقطع  
 الزوج دون الزوجة وان سرق رتاج اللعبة قُدَّع وان سرق تازير  
 المسجد او بابه قُطِع وان سرق انقناديل او الحُصْر فقد قيل  
 يُقَطَّع وقيل لا يقطع. وان سرق طعام عام السنة والطعام مفقود  
 ٥ لم يُقَطَّع وان كان موجودا قُطِع وان سرق شيئا موقفا فقد  
 قيل يقطع وقيل لا يقطع ومن سرق عينا وادعى انها له او ان  
 مالها اذن له في اخذها فالمنصوص انه لا يقطع وقيل يقطع  
 وان اقر له المسروق منه بالعين لم يُقَطَّع وان وهبه منه قُدَّع  
 ولا قُطِع على من انتهب او اختلس او خان او جحد ولا يقطع  
 ١٥ السارق الا الامام او من فوض اليه الامام فان كان السارق  
 عبدا جاز للمولى ان يقطعه وقيل لا يقطعه والاول اصح ولا يُقَطَّع  
 الا بمطالبة المسروق منه بالسالم فان اقر انه سرق نصابا لا  
 شبهة له فيه من حُرِّز مثله من غائب فقد قيل يُقَطَّع والمذهب  
 انه لا يقطع وان قامت البينة عليه من غير مطالبة فقد قيل  
 ٢٥ يقطع وهو المنصوص وقيل لا يقطع وقيل فيه قولان واذا وجب  
 انقطع قُضِعَت يده اليمنى فان عاد قُطِعَت رجله اليسرى فان  
 عاد قُطِعَت يده اليسرى (444) فان عاد قُطِعَت رجله اليمنى  
 واذا قُضِعَ حُصِمَ بالنار فان عاد بعد قطع اليدين والرجلين  
 وسرق عَزَّرَ ومن سرق ولا يمين له او كانت وهى شلاء قُضِعَت  
 ٣٥ رجله اليسرى وان كانت له يمين بلا اصابع قُطِعَ الكف وقيل  
 يُقَطَّع رجله ٤٠ ولمنصوص هو الاول ومن سرق وله يمين فلم تقطع

٤٠ Cod. O. addit اليسرى.

حَتَّى ذَهَبَتْ<sup>a</sup> سَقَطَ الْقَضْعُ<sup>b</sup> وَأَنْ وَجِبَ قَطْعُ الْيَمِينِ فَقُطِعَ الْيَسَارُ  
عَمْدًا قُذِّعَتْ يَمِينُهُ وَأُقِيدَ<sup>c</sup> مِنَ الْقَضْعِ<sup>d</sup> مِنْ يَسَارِهِ وَأَنْ قُضِعَ سَهْوًا  
غَرَمَ الدِّيَّةَ وَفِي يَمِينِ السَّارِقِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا تَقْضَعُ<sup>e</sup> وَالثَّانِي لَا  
تُقْضَعُ<sup>f</sup>،

### بَابُ حَدِّ قَضْعِ الضَّرِيفِ<sup>5</sup>

مَنْ شَبَّهِ السِّلَاحَ وَخَافَ السَّيْلَ فِي مَضْرَءٍ أَوْ غَيْرِهَا وَجَبَ عَلَى  
الْأَمْرِ طَلْبُهُ فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ أَمَلًا وَيَقْتُلَهُ عَزَرَ<sup>6</sup> وَأَنْ أَخَذَ  
فَصَبَّ لَا شَبِيهَةَ لَهُ فِيهِ وَعَوَّ مِمَّنْ يُقْضَعُ فِي السَّرِقَةِ قُضِعَ يَدُهُ  
الْيُمْنَى وَرَجُلُهُ الْيُسْرَى وَأَنْ أَخَذَ دُونَ الْمَصْبِ لَمْ يُقْضَعْ وَفِيهِ  
فِيهِ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ<sup>7</sup> أَنَّهُ يُقْضَعُ وَنَيْسَ بَشَى<sup>8</sup> وَأَنْ قَتَلَ أَنْكَحْتُمْ قَتْلَهُ<sup>10</sup>  
وَأَنْ أَخَذَ أَمَلًا وَفَتَلَ قَتَلَ ثُمَّ صَلَبَ وَقِيلَ يُصَلَّبُ حَيًّا وَيُمْنَعُ  
الْزُّعْمُ وَالشَّرَابُ حَتَّى يَمُوتَ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَلَا يُصَلَّبُ أَكْثَرُ مِنْ  
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَقِيلَ يُصَلَّبُ حَتَّى يَسِيلَ<sup>9</sup> (٤٤٥) صَدِيدُهُ وَنَيْسَ بَشَى<sup>10</sup>  
وَأَنْ جَنَى قَضْعُ الضَّرِيفِ جَنْدِيَّةٌ تُوجِبُ تَقْصِيرَ فِيمَا دُونَ  
النَّفْسِ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا بِنَكْحَتِهِ الْقَصْدُ<sup>11</sup> وَالثَّانِي لَا يَنْكَحْتُمْ<sup>12</sup> وَأَنْ<sup>15</sup>  
وَجِبَ عَلَيْهِ حُدُّ<sup>13</sup> وَلَمْ يَقَعْ طَلَبُ ابْنِهَا إِلَى أَنْ يَقَعَ فَيُقَامَ عَلَيْهِ  
فَإِنْ تَبَّ<sup>14</sup> قَبْلَ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَيْهِ سَقَطَ الْحَكْمُ<sup>15</sup> تَقَدَّرَ<sup>16</sup> وَتَصَلَّبَ<sup>17</sup> وَقُضِعَ  
الرَّجُلُ وَقِيلَ يَسْقُطُ قَضْعُ<sup>18</sup> الْيَدِ وَقِيلَ لَا يَسْقُطُ<sup>19</sup>،

<sup>a</sup> Cod. L. دَهَبَتْ et Cod. O. رَحِبَتْ <sup>b</sup> Cod. O. السَّيْلُ

<sup>c</sup> Cod. L. مَحْزَرٌ <sup>d</sup> Cod. L. أَمْرٌ <sup>e</sup> Cod. L. الضَّرِيفُ et ibi explicatur

<sup>f</sup> Cod. O. مَاتَ <sup>g</sup> Cod. O. وَيُقْتَلُ

## باب حَدِّ الخمر

كُلُّ شَرَابٍ أُسْكِرَ كَثِيرُهُ حَرْمٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ وَمَنْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ وَهُوَ  
 بِالْعُغْ عَقِلٌ مُسْلِمٌ مَخْتَارٌ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ<sup>٥</sup> فَإِنْ كَانَ حُرّاً جُلِدَ  
 أَرْبَعِينَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا جُلِدَ عَشْرِينَ وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَبَاغَ  
 بِالْحَدِّ فِي الزَّحَرِ ثَمَانِينَ وَفِي الْعَبْدِ أَرْبَعِينَ جَازٍ وَإِنْ ضَرَبَ الزَّحَرَ  
 أَحَدًا وَأَرْبَعِينَ فَمَاتَ فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَضُمُّنِ نِصْفَ الدِّيَةِ  
 وَالثَّانِي يَضُمُّنِ جُزْءًا مِنْ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دِيَتِهِ وَيُضْرَبُ  
 فِي حَدِّ الشَّرْبِ بِالْأَيْدِي وَالنِّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ وَقِيلَ يَجُوزُ  
 بِالسَّوْطِ وَالْمَنْصُوصِ هُوَ الْأَوَّلُ فَإِنْ ضَرَبَهُ بِالسَّوْطِ فَمَاتَ فَقَدْ قِيلَ  
 ١٠ يَضُمُّنِ بِقَدْرِ مَا زَادَ عَلَى أَلْسِنِ النِّعَالِ وَقِيلَ يَضُمُّنِ جَمِيعَ الدِّيَةِ  
 وَمَنْ زَنَى دَفَعَتْ (446) أَوْ سَرَقَ دَفَعَتْ أَوْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ دَفَعَتْ  
 وَلَمْ يُنَحِّدْ أَجْزَأَهُ عَنْ كَمَلِ جَنْسِ حَدٍّ وَاحِدٍ وَإِنْ زَنَى وَهُوَ  
 بَكْرٌ فَلَمْ يُنَحِّدْ حَتَّى زَنَى وَهُوَ مُحْصَنٌ جُلِدَ وَرُجِمَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْتَصَرَ  
 عَلَى رَجْمِهِ وَإِنْ زَنَى وَسَرَقَ وَشَرِبَ الْخَمْرَ وَجِبَ لَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا  
 ١٥ حَدٌّ فَيُبْدَأُ بِحَدِّ الشَّرْبِ ثُمَّ يُجْلَدُ فِي الثَّلَاثَةِ ثُمَّ يُقَطَّعُ فِي  
 السَّرْقَةِ فَإِنْ كَانَ مَعَهَا حَدٌّ قُدْفٌ فَقَدْ قِيلَ يَبْدَأُ بِهِ قَبْلَ حَدِّ  
 الشَّرْبِ وَقِيلَ يَبْدَأُ بِحَدِّ الشَّرْبِ ثُمَّ بِحَدِّ الْقُدْفِ وَإِنْ اجْتَمَعَ  
 قَتْلُ قِصَاصٍ وَقَتْلٌ فِي الْمُحَارَبَةِ قُدِّمَ السَّابِقُ مِنْهُمَا وَإِنْ اجْتَمَعَ  
 حَدَّانِ فَأَفْهِمَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَقُمْ الْآخَرُ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الْأَوَّلِ وَإِنْ  
 ٢٠ اجْتَمَعَ قَطْعُ السَّرْقَةِ وَقَطْعُ الْمُحَارَبَةِ قُطِعَ يَسْدَهُ الْيَمْنَى لِلْسَّرْقَةِ

a) Cod. O. addit عليه.

وَأَمَّا كَارِبَةٌ وَحَدٌ يُقْطَعُ أَلَّا يَجُودَ مَعَهُ قَيْلٌ تَقْطَعُ وَقَيْلٌ لَا تَقْطَعُ  
وَأَنْ كَانَ مَعَ الْخُدُودِ قَتْلٌ فِي الْمَحَارِبَةِ فَقَدْ قِيلَ يُوَالِي بَيْنَ  
خُدُودٍ وَقَيْلٌ لَا يُوَالِي وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ أَلَزَّ وَأَسْرَقَهُ أَوْ  
أَشْرَبَ وَتَبَّ وَأُصْلَحَ وَمَضَى عَلَيْهِ سَنَةٌ سَقَطَ عَنْهُ حَدٌّ فِي أَحَدِ  
الْقَوَائِمِ وَلَا يَسْقُطُ فِي الْآخِرَةِ.

5

### بَابُ التَّعْزِيرِ

(447) وَمَنْ تَنَى مَعْصِيَةً لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَرَةً كُنُوبَ شَرِّهَا خَرَمَتْ  
فِيهَا دُونَ الْفُجُورِ وَالْإِسْرَاقِ مَعَهُ دُونَ التَّنْصِبِ وَالْقَذْفِ بِغَيْرِ التَّوَدُّعِ  
وَأَجْبَدَ بِهِ. لَا يُوجِبُ الْقَصْدُ وَالشَّهَادَةُ بِزُورٍ وَمِثْلُهَا مِنْ  
الْمَعْصِيَةِ عَزَّزَ عَلَى حَسَبِ مَا يَزِيدُ التَّسْلُطُ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ بِدَلِيلِ  
تَدْنَى التَّخْدُودِ فَنَ رَأَى نَزَكَ التَّعْزِيرِ جَزَاءً

10

### بَابُ أَدَبِ التَّسْلُطِ

لَا يَمْنَعُ فَرْصٌ عَلَى الْمَعْنِيَةِ فَنَ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلَحُ لَهَا وَاحِدٌ  
تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَيُؤْمَدُ عَلَيْهِ وَنَ أَمْتَنَعَ أَجْبَرُ عَلَيْهِ وَلَا يَنْعَقِدُ  
لَا يَمْنَعُ لَهَا بِتَوْنِيَةِ لَامٍ فَبَدَلَهُ أَوْ بِجَمْعِ جَمْعَةٍ مِنْ أَعْلَى لَاجْتِبَادِ  
عَلَى تَوْنِيَةِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْقَدَ لَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَنَ  
عُقِدَ لَاتَيْنِ وَلَامُ خَوَالِئٍ وَأَنْ عُقِدَ لَيْسَ مَعَهُ أَوْ نَسَبُ بَعْلِهِ  
الْأَوَّلُ مِنْهُ اسْتَوْفَتْ التَّوْنِيَةُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَامُ ذِكْرًا  
بِأَعْلَى عَدْلًا عَلَيْهِ بِالْأَحْكَامِ كَفَيْتَ لَمْ يَتَوَلَّاهُ مِنْ أُمُورِ تَرْعِيَةٍ

وَأَعْبَاءُ الْأُمَّةِ وَإِنْ يَكُونُ (448) مِنْ قَرِيْشٍ فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَصَحَّ تَوَلِيَّتُهُ وَإِنْ زَالَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ التَّوَلِيَّةِ بَطُلَتْ وَلَا يَتَدَخَّلُ الْأَوَّلَى إِنْ يَكُونُ شَدِيدًا مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ لَيْنًا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ وَلَا بِحَتَّاجٍ عَنِ الرَّعِيَّةِ وَلَا يَتَّخِذُ بَوَائِبًا وَلَا حَاجِبًا وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ اتَّخَذَ أَمِيْنًا سَلَسًا وَلَا يَكُونُ جَبَّارًا شَرِسًا وَيَسْتَنْحَبُ أَنْ يَشَاوِرَ أَهْلَ الْعِلْمِ فِي الْأَحْكَامِ وَأَهْلَ الرَّأْيِ فِي النِّقْضِ وَالْإِبْرَامِ وَيُلْزِمُهُ النَّظَرُ فِي مَصَالِحِ الرَّعِيَّةِ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ وَالْأَيْمَةِ وَأَمْرِ الصَّوْمِ وَالْأَهْلِ وَأَمْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَأَمْرِ النِّقْضِ وَالْحَسْبَةِ وَأَمْرِ الْأَجْنَادِ وَالْأَمْرِ وَلَا يُسَوِّيْ ذَلِكَ إِلَّا ثَقَّةً مَأْمُونًا عَارِفًا بِمَا ١٥ يَتَمَوَّلُهُ كَافِيًا لِمَا يَتَفَلَّدُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ وَلَا يَدَّخِرُ السُّؤَالَ عَنْ أَخْبَارِهِمُ وَالْبَحْثَ عَنْ أَحْكَامِهِمْ وَيَنْظُرُ فِي أَمْوَالِ أَنْفِيٍّ وَالْخَرَاجِ وَالْحِجْرَةِ وَيَصْرِفُ ذَلِكَ فِي الْأَقَامِ فَلَهُمْ مِنَ الْمَصَالِحِ مِنْ سِدِّ الشُّغُورِ وَأَرْزَاقِ الْأَجْنَادِ وَسِدِّ الْبُتُوقِ وَحَفْرِ الْأَنْهَارِ وَأَرْزَاقِ النِّقْضِ وَالْمُؤَدَّنِينَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ وَيَنْظُرُ فِي «الصدقات ومصارفها» ٢٥ وَبِتَّامُلِ أَمْرِ الْمُرَافِقِ (449) وَالْمَعَادِنِ وَمَنْ يُقْطِعُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهَا فِي مَوَاضِعِهَا ٥

## كتاب الأقضية

### باب ولاية القضاء وأدب القاضي

وَلَايَةُ الْقَضَاءِ فَرَضٌ عَلَى الْكُفَايَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلَحُ إِلَّا وَاحِدٌ ٣٥ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَيُلْزِمُهُ طَلِبُهُ فَإِنْ أَمْتَنَعَ أُجْبِرَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ

١٥) Cod. O. addit. أموال. ٢٥) Cod. O. addit. وأدب أعلم.

غَيْرُهُ كَرِهَ أَنْ يَتَعَوَّضَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا فَلَا يُكْرَهُ نِصَابُ الْكَفَايَةِ  
 أَوْ خِمَازٍ فَلَا يُكْرَهُ نَشْرُ نَعْلٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي أَيْلِدِ  
 قَضَائِهِ وَأَكْثَرُ وَنَظَرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي مَوْضِعٍ وَلَا يَصْلَحُ الْقَضَاءُ إِلَّا  
 بِتَوْبَةٍ لَامٍ 'وَمَنْ قَوَّضَ نِيَّةَ الْإِمَامِ' فَنَحْكُمَ رَجُلًا أَوْ رَجُلًا  
 بِصَالِحٍ لِقَضَاءِ فَحْكُمَهُ فِي مَالٍ غَفِيرٍ قَوْلَانِ 'أَحَدُهُمَا' أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ  
 ذَلِكَ حُكْمُهُ 'أَنْ يَتَرَضَّيَ بِهِ بَعْدَ حُكْمِهِ' وَالثَّانِي يَلْزَمُ بِنَفْسِ الْحُكْمِ  
 فَنَرْجِعُ فِيهِ أَحَدُهُمَا قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ فَقَدْ قِيلَ بِجُوزِ وَقِيلَ  
 لَا يَجُوزُ وَأَنْ تَحْكُمَ أَيْدِي فِي النِّكَاحِ وَالْعَلَانِ وَالْقَضَائِ وَحَدِّ  
 الْقَذْفِ فَقَدْ قِيلَ لَا يَجُوزُ وَقِيلَ عَلَى قَوْلَيْنِ وَبِهِغَى أَنْ يَكُونَ  
 الْقَضَى ذَلِيلًا خَيْرٌ بِنَفْسِهِ عَدْلًا عَدْلًا مَجْتَنِبًا (430) وَقِيلَ 10  
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نِيَّةً وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَالْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ شَدِيدًا  
 مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ نِيَّةً مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ وَأَنْ يَكُونَ لَامٍ رَجُلًا كَتَبَ  
 لَهُ تَعِينًا وَرَحْمَةً بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَتَعَمُّلًا بِهِ فِي الْعَمَلِ  
 وَتَعِينًا عَلَى تَتَوَبُّهُ تَحَدُّثِ وَقِيلَ أَنْ كُنَ الْبَلَدُ قَرِيبًا بِحَيَاثِ  
 بِتَحْلٍ خَيْرٌ بِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ 'الْأَشْيَاءُ' وَسَأَلَ الْقَضَى عَنْ حَالِ الْبَلَدِ 15  
 وَمَنْ فِيهِ مِنْ 'نَفَقَةٍ' وَالْأَمْرُ قَبْلَ دُخُولِهِ وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ  
 صَبَاحَهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ فَنَافَسَهُ دُخُولَهُ اسْتَبْتِ وَخَمِيسَ وَيَتَرَدَّدُ فِي  
 وَسْطِ 'بَيْنِ' وَبِجَمْعِ 'نَدَسَ' وَيَقْرَأُ عَلَيْهِ الْعَيْنَ وَتَسْلَمُ 'نَحْوَهُ'  
 وَتَسْجِدَاتٍ مِنَ الْقَضَى تَلْذِي كُنَ قَبْلَهُ وَأَنْ 'حَتَّى' أَنْ  
 يَسْتَخْلَفَ فِي أَعْمَالِهِ يُكْتَرَبُ اسْتَخْلَفَ مَنْ صَالِحٍ أَنْ يَكُونَ 20  
 قَاتِلًا وَأَنْ لَمْ يَحْتَجِ فَقَدْ قِيلَ بِجُوزِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ

a) Hae: verba in Cod. L. omisa sunt. b) Cod. O. sine لا يجوز. c) Illud 'مجتنب' in Cod. O. deest.



يُؤْذَنُ لَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى كَاتِبٍ اسْتَحْبَبَ أَنْ يَكُونَ  
 مُسْلِمًا عَدْلًا عَاقِلًا فَقِيهًا وَلَا يَتَّخِذُ حَاجِبًا أَوْ بَوَّابًا فَإِنْ احتَاجَ  
 اتَّخَذَ حَاجِبًا عَاقِلًا أَمِينًا بَعِيدًا مِنَ الطَّمَعِ وَيَأْمُرُهُ أَنْ لَا يَقْدِمَ  
 خَصْمًا عَلَى خَصْمٍ وَلَا يَخْتَصَّ فِي الْأَذْنِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ وَلَا  
 ٥ يَقْدِمَ آخِرًا (451) عَلَى أَوَّلٍ وَيُوصِي الْوُكَلَاءَ عَلَى بَابِهِ بِتَقْوَى  
 اللَّهِ تَعَالَى وَيَأْمُرُهُمْ بِطَلَبِ الْحَقِّ وَيُوصِي أَعْوَانَهُ «بِتَقْوَى اللَّهِ  
 وَالتَّرَفُّفِ بِالْخُصُومِ وَلَا يَتَّخِذُ شُهَدَاءَ مُرْتَبِينَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُمْ وَيَتَّخِذُ  
 قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ أَمْنَاءَ ثِقَاتٍ بَرَاءَ مِنَ الشَّكْنَاءِ بَيْنَهُمْ  
 وَبَيْنَ النَّاسِ لِيَعْرِفَ حَالَ مَنْ يَجْهَلُ عِدَالَتَهُ مِنَ الشُّهُودِ وَيَجْتَهِدُ  
 10 أَنْ لَا يَعْرِفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَلَا يَحْكُمُ وَلَا يُؤَلِّي وَلَا يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ  
 فِي غَيْرِ عَمَلِهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَشِيَ  
 وَلَا يَقْبَلَ قَدِيَّةً مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَادَةٌ بِالْهَدِيَّةِ قَبْلَ الْوَلَايَةِ وَلَا  
 مِمَّنْ كَانَتْ لَهُ عَادَةٌ مَا دَامَتْ لَهُ خُصُومَةٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ  
 جَازَ أَنْ يَقْبَلَ وَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَقْبَلَ وَلَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَلَا لِوَالِدِهِ  
 15 وَلَا لِوَلَدِهِ وَلَا لِعَبْدِهِ وَأَمَّتِهِ فَإِنْ اتَّفَقَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ خُصُومَةٌ حَكَمَ  
 فِيهَا بَعْضُ خُلَفَائِهِ وَمَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ النِّقْضُ وَهُوَ مُسْتَعْنٍ لَمْ  
 يَجْزُ أَنْ يَأْخُذْ عَلَيْهِ الرِّزْقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا  
 جَازَ وَمَنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ جَازَ أَنْ يَأْخُذَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفْسِهِ  
 وَلِحَاجِبِهِ وَلِكَلَّتَبِهِ وَلِلْقَرِطَاسِ الَّذِي يَكْتُبُ فِيهِ (452) الْمَحَاضِرُ  
 20 وَإِنْ احْتَسَبَ وَلَمْ يَأْخُذْ فَهُوَ أَفْضَلُ وَيَجُوزُ أَنْ يَحْضُرَ الْوَلَاةُ  
 وَيَشْهَدَ مَقْدَمَ الْغَائِبِ وَيُسَوِّي بَيْنَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ فَإِنْ كَثُرَتْ

١. أي الرسل الذي يحضرون الخصوم إليه : In Cod. O. explicatur :

علیه وقضعه عن التحکم امتنع فی حَقِّ انکذل وبعود المرَضی  
 ویشید جُنْدَرُ فَن کثر علیه اَنی من ذنک م لا یقضعه عن  
 التحکم ولا یقتضی وهو غَضَبٌ ولا جائع ولا عَشَانٌ ولا مَهْمُومٌ  
 ولا فرحٌ ولا یقتضی وتُعَسُّ یغلبه ولا بحکم وتَمَرُّضٌ یقلقله  
 ولا یقتضی وهو حَقِيقٌ ولا حَقِيقٌ ولا فی خَبَرٍ مُّزَعَجٍ ولا بَرَدٍ  
 مُّؤَنٍّ فَن حکم فی عذره الاحوال نفذ حُکْمُهُ ویُسْتَحَبُّ ان  
 یجلس التحکم فی موضعٍ فسیح برز یصلُ اَیه کُلُّ احدٍ ولا  
 یحتجب الا نَعْدِرٌ ولا یجلس لفضاء فی المسجد وان اتفق  
 جلوسه فیه فاحتضره انخصم من لم یُکَرِّه ان یحکم بینهما ویُسْحَبُ  
 ان یجلس مسدوداً لِقَبْلِهِ وبجلس وعلیه ان سکینه واندر من 40  
 غیر جبرته ولا استکبر ویتروک بین یدیه تَفَضُّلٌ مَخْتِومٌ ویجلس  
 اَنَتَبَ بِقُرْبِهِ لیشهد به بکنبه ویُسْحَبُ ان لا یحکم الا  
 بَشَّیدٍ من اَشْهَدٍ وبمختصر من تَفْقِیه فَن اتفق امرٌ مُّشْکَلٌ  
 شَدِیدٌ فیه فَن تَصَحَّحْ لَه حَقِّ حکم به وان لم (455) یَتَصَحَّحْ  
 آخره ان تَصَحَّحْ ولا یُعْلَلْ غیره فی التحکم وفیل ان حضره 45  
 م یمنون کالتحکم بین المسفرین وشد علی خروج جز ان یفلد  
 غمره وجمعه ونیس بشیه وان حضره خصومٌ بَدَأَ بِاَوَّلِ وَاَوَّلِ  
 وَاَنْ کُن غبیه مسفرون قدمته لا ان بکثروا فیل یقدمته فَن  
 استوی جماعته فی انحصور او اُشْکَلُ النسب منیه اُفْرَعُ بینته  
 فمن خرجت علیه اَلْقُرْعَةُ قُدِّمَ ولا یقدم النسب فی اکثر من 46  
 حکومت ویسوی بین المختصین فی اندخول وتاجلس والا فیل  
 علیهم ولا نصدت الیهم فَن کن احداهما مسلماً والاخر دُفراً  
 قدم المسلم علی الدفر فی اندخول ورفع علیه فی اجلس ولا

يُصَيِّفُ أَحَدَهُمَا وَلَا يُسَارُّهُ وَلَا يُلْقِنُ أَحَدًا دَعْوَى وَلَا حُجَّةً وَلَا  
يَعْلَمُهُ كَيْفَ يَدَّعِي وَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَلَهُ أَنْ  
يَبْرُنَ عَنْ أَحَدِهِمَا مَا لَزِمَهُ وَلَهُ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ إِلَى خَصْمِهِ وَأَوَّلُ مَا  
يَنْظُرُ فِيهِ أَمْرُ الْمَحْبُوسِينَ<sup>a</sup> فَمَنْ حُبِسَ بِحَقِّ رَدِّهِ إِلَى الْحَبْسِ  
وَمَنْ حُبِسَ بِغَيْرِ حَقٍّ خَلَّاهُ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ حُبِسَ بِغَيْرِ خَصْمٍ<sup>b</sup>  
دَادَى عَلَيْهِ ثُمَّ يَحْلِفُهُ وَيُخْلِيهِ ثُمَّ يَنْظُرُ فِي أَمْرِ الْإِيْتَامِ (454)  
وَالْأَوْصِيَاءِ ثُمَّ فِي أَمْرِ أَمْنَاءِ الْقَاضِي ثُمَّ فِي أَمْرِ الضَّوَالِّ وَاللُّقْطَةِ  
وَأَنْ كَانَ الْقَاضِي قَبْلَهُ لَا يَصْلَحُ لِلْقَضَاءِ نَقْضُ أَحْكَامِهِ كُلِّهَا إَصَابَ  
فِيهَا أَوْ أَخْطَأَ فَإِنْ اسْتَعْدَاهُ خَصْمٌ عَلَى الْقَاضِي قَبْلَهُ لَمْ يُحْضَرِ  
حَتَّى يَسْأَلَهُ عَمَّا بَيْنَهُمَا فَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ مَالًا غَصْبَهُ أَوْ رِشْوَةً<sup>c</sup>  
أَخَذَهَا عَلَى حُكْمٍ أَحْضَرَهُ وَإِنْ قَالَ حُكْمٌ عَلَيْهِ بِشَهَادَةِ فَاسْقَيْنِ  
أَوْ عِبْدَيْنِ فَقَدْ قِيلَ يُحْضَرُ وَقِيلَ لَا يُحْضَرُ حَتَّى يُقِيمَ الْمُدَّعِي  
بَيِّنَةً أَنَّهُ حُكْمٌ عَلَيْهِ فَإِنْ حَضَرَ وَقَالَ حُكْمٌ عَلَيْهِ بِشَهَادَةِ خَرِيْنِ  
عَدْلَيْنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ وَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينِهِ  
وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ<sup>d</sup> وَإِنْ قَالَ جَارٌ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ نَظَرَهُ فَإِنْ كَانَ فِي  
أَمْرٍ لَا يَسُوغُ فِيهِ الْجَاهِلُ نَقَضَهُ وَإِنْ كَانَ يَسُوغُ فِيهِ الْجَاهِلُ  
وَوَافَقَ<sup>e</sup> رَأْيَهُ لَمْ يَنْقُضْهُ وَإِنْ خَالَفَهُ ففِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَنْقُضُ  
وَالثَّانِي لَا يَنْقُضُ،

#### بَابُ صِفَةِ الْقَضَاءِ

20 إِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ خَصْمَانِ فَلَمَّا أَنْ يَقُولَ لِهَمَا تَكَلَّمَا

a) Cod. O. <sup>المُحْبُوسِينَ</sup> et Cod. L. <sup>المُجْبُوسِينَ</sup> b) In Cod. L.  
d) Cod. L. <sup>وَوَافَقَ</sup> c) Cod. O. addit <sup>فِي</sup> الْحُكْمِ <sup>deest</sup> قبله.

وله ان يسكت حتى يبتدئ فن ادعى كل واحد منهما على  
 الآخر حَقَّ وَدَمِ السَّيْفِ مِنْهُمْ بِنْدَعْوَى (434) فان تَقَسَّمت  
 خصومتهم سمع دعوى الآخر فن قُتِعَ احَدُكُمَا اَللَّامَ على صاحبه  
 او ظَهَرَ مِنْهُ نَبَذٌ او سُوءُ تَذَبُّبٍ نَبَذَهُ فَاِنْ عَدَّ زُبْرَهُ فَاِنْ عُدَّ عِزَّةً  
 وَاِنْ اَدْعَى دَعْوَى غَيْرَ عَكِيحَةٍ لَمْ يَسْمَعْ وَاِنْ اَدْعَى دَعْوَى 5  
 عَكِيحَةٍ قُلْ لِّلْآخِرِ مَا تَقُولُ فِيمَا يَدْعِيكَ وَقِيلْ لَا يَقُولُ  
 حَتَّى يَضَاهِيهِ اَلْمُدَّعِي وَيُسْ بَشَى وَاِنْ اَفَرَّهُ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ  
 حَتَّى يَضَاهِيهِ اَلْمُدَّعِي وَاِنْ اَنكَرَ فَلَهُ اَنْ يَعْزَلَ اَنَّكَ بَيِّنَةٌ وَهُوَ  
 اَنْ يَسْكُتَ فَاِنْ قُلْ لِّى بَيِّنَةٌ فَنَقُولُ قَوْلَ اَلْمُدَّعِي عَلَيْهِ مَعَ  
 بَيِّنَةٍ وَلَا يَحْلَعُ حَتَّى يَضَاهِي اَلْمُدَّعِي فَاِنْ نَكَلَ عَنِ اَلْبَيِّنِ 10  
 رَدَّ اَلْبَيِّنِ عَنِ اَلْمُدَّعِي فَاِنْ حَلَفَ اَسْحَقَ وَاِنْ نَكَلَ صَرْفِيهِ  
 وَاِنْ قُلْ اَلْمُدَّعِي عَلَيْهِ بَعْدَ اَلنُّكُولِ اَنْ تَحْلُفَ لَمْ يُسْمَعْ وَاِنْ  
 قُلْ اَلْمُدَّعِي بَعْدَ اَلنُّكُولِ اَنْ اَحْلُفَ لَمْ يُسْمَعْ اَلَّا اَنْ يَعُوذَ فِي  
 مَجَاسٍ خُرُوبٍ فَيَنْتَدِرَ اَلْمُدَّعِي عَلَيْهِ وَاِنْ قُلْ اَلْمُدَّعِي  
 بَعْدَ اَلْعَاجِزِ عَنِ اَلْمَدِّ اَلْبَيِّنَةُ لِي بَيِّنَةٌ سَمِعْتُ بَيِّنَتَهُ وَاِنْ حَصَرْتُ 15  
 اَلْبَيِّنَةَ لَمْ يَضَاهِي بِقِيَمَتِهِ فَاِنْ شَهِدُوا وَكَانُوا قُتِفَ فَاِنْ اَلْمُدَّعِي  
 رُفِيَ فِي تَشْهِيدٍ وَاِنْ كَانُوا حُدُولًا وَارْتَبَ بِهِ اَلْمُحِبُّ اَنْ يَمُرَّ  
 فَيَسْأَلَهُ (436) كَيْفَ تَحْمِلُوا او مَسَى تَحْمِلُوا او فِي اَيِّ مَوْجِعٍ  
 تَحْمِلُوا فَاِنْ اَنْشَقُوا وَعَضُّوا فَاِنْ ثَبَتَ اَسْتَحْبُّ اَنْ يَقُولَ اَلْمُدَّعِي  
 عَلَيْهِ شَهِدَ عَلَيْكَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَهَذَا عَمَلْتُ شَهِدْتِيْمَا وَقَدْ مَكَّنْتُ 20  
 مِنْ جَوَاحِيْمٍ فَاِنْ قُلْ لِي بَيِّنَةٌ بِاَجْرٍ وَجِبَ اَمِيْنُهُ فُلَانَةٌ ثُمَّ

والمُدَّعى مُلَازِمَتُهُ إِلَى أَنْ يَثْبُتَ الْخَرْجُ فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ بِالْجَرْحِ  
 كَانَ لِلْمُدَّعى أَنْ يَطَالِبَ بِالْحُكْمِ وَإِنْ كَانَ الشُّهُودُ مَجَاهِيلَ فَإِنْ  
 جَهِلَ اسْلَامُهُمْ رَجَعَ فِيهِ إِلَى قَوْلِهِمْ وَإِنْ جَهِلَ حُرِّيَّتُهُمْ لَمْ يَقْبَلْ  
 إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَإِنْ جَهِلَ عِدَالَتُهُمْ سَأَلَ عَنْ اسْمِ كَلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ  
 ٥ وَعَنْ كُنْيَتِهِ وَعَنِ صَنْعَتِهِ وَسُوقِهِ وَمُصَلَّاهُ وَاسْمِ الْمَشْهُودِ لَهُ  
 وَأَنْشَهُودٍ عَلَيْهِ وَقَدِيرِ الدِّينِ وَكَتَبَ ذَلِكَ فِي رِقَاعٍ وَيُدْفَعُهَا إِلَى  
 أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ وَلَا يَعْلَمُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَأَفْلَهُمُ اثْنَانِ وَقِيلَ: يَجُوزُ  
 وَاحِدٌ فَإِنْ عَادُوا بِالتَّعْدِيلِ أَمَرَ مَنْ عَدَّلَهُمْ فِي السِّرِّ أَنْ يَعْدِلَهُمْ  
 علانيةً كَمَا عَدَّلَهُمْ سِرًّا وَيَكْفَى فِي التَّعْدِيلِ أَنْ يَقُولَ هُوَ عَدْلٌ  
 ١٠ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَقُولَ عَدْلٌ عَلَى وَلِيٍّ وَلَا يُقْبَلُ التَّعْدِيلُ  
 إِلَّا مَنْ عَوَّضَ مِنْ أَعْلَى الْمَعْرِفَةِ (457) الْبَاطِنَةَ وَإِنْ عَادُوا بِالْجَرْحِ  
 سَقَطَتْ شَهَادَتُهُمْ فَإِنْ عَادَ أَحَدُهُمَا بِالتَّعْدِيلِ وَالْآخَرُ بِالْجَرْحِ انْفَدَ  
 الْآخَرُ فَإِنْ عَدَّلَهُ اثْنَانِ وَجَرَحَهُ اثْنَانِ قُدِّمَ الْخَرْجُ عَلَى التَّعْدِيلِ  
 وَلَا يُقْبَلُ الْخَرْجُ إِلَّا مُفَسَّرًا فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعى أَنْ يَحْبِسَهُ حَتَّى  
 ١٥ يَثْبُتَ عِدَالَتُهُمْ حُبْسَ وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعى لِي بَيِّنَةٌ غَائِبَةٌ فَهُوَ  
 بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ حَلَفَ الْمُدَّعى عَلَيْهِ وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى تَقْضَى  
 الْبَيِّنَةُ وَإِنْ أَفْلَمَ شَاهِدًا وَاحِدًا وَسَأَلَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ حَتَّى يَأْتِيَ  
 بِاثْنَانِ فَفِيهِ قَوْلَانِ وَقِيلَ أَنْ كَانَ فِي الْمَالِ حُبْسٌ قَوْلًا وَاحِدًا وَإِنْ  
 عِلْمُ الْحَاكِمِ وَجُوبُ الْحَقِّ فَهَذَا أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ  
 ٢٠ أَقْوَالٌ أَحَدُهَا يَحْكُمُ وَالثَّانِي لَا يَحْكُمُ وَالثَّلَاثُ يَحْكُمُ فِي غَيْرِ  
 حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَحْكُمُ فِي حُدُودِهِ وَهِيَ حَدُّ الزَّنا

وَاِسْرَاقٌ وَالْمُكَارَبَةُ وَالتَّشْرِبُ <sup>١</sup> وَانْ سَكَتَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَلَمْ يَقْرَ  
 وَنَمْ يُنْكِرُ فَقَدْ نَدَّ حَاكِمُهُ اَنْ اُجِبْتَ وَلَا جَعَلْتُكَ ذِكْلًا <sup>٢</sup> وَيُسْتَحَبُّ  
 اَنْ يَكْسِرَ عَلَيْهِ ذَنْكَ قَاتٍ قَانِ اجَابَ وَلَا جَعَلَهُ ذَاكِلًا <sup>٣</sup> وَانْ قَالَ  
 (458) لِي حِسْبُ وَأُرِيدُ اَنْ اَنْظُرَ فِيهِ لَمْ يَلْزِمِ الْمُدَّعَى اِنْظَارًا  
 وَانْ قَالَ بَرَأْتُ نَفْسِي مِمَّا بَدَّعَى اَوْ قَضَيْتُهُ فَقَدْ أَفْرَأَ بِاُحْقَافٍ وَلَا <sup>٤</sup>  
 يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْبَرَاءَةِ وَالْقَصْدِ إِلَّا بَيِّنَةٌ <sup>٥</sup> وَانْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ قَرِيبَةٌ <sup>٦</sup>  
 بِنَفْسِهِ وَالْأَبْرَهُ اُمِّهِلْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ <sup>٧</sup> وَلِلْمُدَّعَى مُلَازِمَتُهُ حَتَّى يُقِيمَ  
 اَلْبَيِّنَةَ <sup>٨</sup> وَانْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ حَلَفَ الْمُدَّعَى اَنَّهُ مَا بَرَأَ اِلَيْهِ وَلَا <sup>٩</sup>  
 قَصْدَ <sup>١٠</sup> وَاسْتَحَقَّ وَانْ ادَّعَى عَلَى مَيِّتٍ اَوْ غَائِبٍ اَوْ صَبِيٍّ اَوْ  
 مُسْتَقْتَرٍ فِي اَلْبَلَدِ وَهُوَ بَيِّنَةٌ سَمِعَهَا حَاكِمُهُ وَحَكَمَ بِهَا وَاحْلَفَ <sup>١١</sup>  
 الْمُدَّعَى اَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ <sup>١٢</sup> نَبْدَهُ وَلَا مِنْ نَفْسٍ مِنْهُ <sup>١٣</sup> وَذَا قَدِمَ اَلْغَائِبُ  
 اَوْ بَلَغَ اَلصَّبِيُّ فَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ <sup>١٤</sup> وَانْ ادَّعَى عَلَى ضَاعِرٍ فِي اَلْبَلَدِ  
 غَائِبٍ عَنْ اَلْجُلَسِ فَقَدْ قِيدَ يَسْمَعُ اَلْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ وَيَحْكُمُ <sup>١٥</sup> وَغَيْلُ  
 لَا يَسْمَعُ <sup>١٦</sup> وَانْ اسْتَعْدَى حَاكِمَهُ عَلَى خَصْمٍ فِي اَلْبَلَدِ اَحْضَرَهُ <sup>١٧</sup> ثَنْ  
 اَمْتَنَعَ اَشْهَدَ عَلَيْهِ شَاعِدِيٍّ <sup>١٨</sup> اَنَّهُ مَمْتَنِعٌ <sup>١٩</sup> ثُمَّ يَتَقَدَّمُ اِلَى صَاحِبِ <sup>٢٠</sup>  
 اَلشُّرْطَةِ يُبَيِّنُ اَحْضَرَهُ <sup>٢١</sup> وَانْ اسْتَعْدَى عَلَى غَائِبٍ عَنْ اَلْبَلَدِ فِي  
 مَوْضِعٍ لَا حَاكِمَ فِيهِ كَتَبَ اِلَى رَجُلٍ مِنْ اَلْجَمْعِ اَنْ يَتَوَسَّطَ  
 بَيْنَهُمَا (459) <sup>٢٢</sup> وَانْ نَهَى بَدَنَ اَحَدٍ لَمْ يَحْكُمْ بِهِ حَتَّى يَحْقُقَ الْمُدَّعَى  
 دَعْوَاهُ <sup>٢٣</sup> وَذَا حَقَّقَ اَلْمُدَّعَى اَحْضَرَهُ <sup>٢٤</sup> وَانْ اسْتَعْدَى عَلَى خُرَدٍ غَيْرِ  
 بَرَزَةٍ لَمْ تَكَلَّفِ اَلْاَحْضَرُ بَلْ تُسَوِّكُلُ <sup>٢٥</sup> ثَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ اَلْيَمِينُ <sup>٢٦</sup>  
 اِنْغَدَ اَنْ يَبْ مَنْ جَدَلِيٍّ <sup>٢٧</sup> وَذَا حَكَمَ عَلَى غَائِبٍ فَسَأَلَهُ الْمُدَّعَى اَنْ

١. امرأ. ٢. بَيْنَهُمَا. ٣. Cod. O. addit منه. ٤. Cod. O. addit امرأ.

يكتب الى قاضي البلد الذي فيه الخصم بما حكم به لينفذ  
 كتب اليه وان ثبت عنده ولم يحكم فسأله المدعى ان يكتب  
 الى قاضي البلد الذي فيه الخصم بما ثبت عنده ليحكم عليه  
 نُظِرَ فان كان بينهما مسافة لا تُقَصِّرُ فيها الصلوة لم يكتب وان  
 5 كان بينهما مسافة تقصر فيها الصلوة كتب واذا كتب الكتاب  
 احضر شَهِيدَيْنِ مَن يَخْرُجُ الى ذلك البلد ويقرأ الكتاب  
 عليهما او يقرءان عليه وهو يسمع ثم يقول لهما اشهدا على  
 اَنِّي كتبت الى فلان بن فلان بما سمعتم<sup>b</sup> في هذا الكتاب  
 فاذا وصلوا قرأوا الكتاب على المكتوب اليه وقالا نَشْهَدُ اَنَّ هذا الكتاب  
 10 قرأه علينا (460) فلان بن فلان وسمعناه وأشهدناه اَنَّهُ كتب  
 اليك بما فيه وان قالا نشهد اَنَّهُ كتب اليك بهذا ولم يقرأ  
 لم يجر وان مات القاضي الكاتب او عُزِلَ\* او مات المكتوب اليه  
 او عُزِلَ<sup>c</sup> ووَلِيَ غَيْرُهُ حَمَلَ الكتاب اليه وعمل به وان فسق  
 الكاتب فان كان فيما\* كتب به اليه لم يحكم به بطل كتابه  
 15 وان كان حكم به لم يبطل واذا وصل الكتاب وحضر الخصم  
 فقال لست فلان بن فلان فانقول قوله مع يمينه واذا اقام  
 المدعى البيّنة اَنَّهُ فلان بن فلان فقال اَلَا اَنِّي غيرُ المحكوم  
 عليه لم يُقْبَلْ قوله حتّى يُقيم بيّنة اَنَّ له مَن يشاركه في  
 جميع ما وُصِفَ به في هذا الكتاب فان حكم عليه فقال

a) Cod. O. يروح. b) Cod. L. سمعت ما. c) Cod. O. addit  
 d) Haec in Cod. O. desunt. e) Pro his verbis in  
 Cod. O. minus recte ثبت عنده ولم يحكم. f) Cod. O. addit  
 فيما.

اُكْتُبَ إِلَى الْحَاكِمِ الْكَاتِبِ أَنَّكَ حَكَمْتَ عَلَيَّ حَتَّى لَا يَدْعَى  
 ذُنُكَ مَرَّةً أُخْرَى فَقَدْ قِيلَ يَلْزَمُهُ وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا إِذَا ادَّعَى  
 ذُنُكَ عَلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى وَإِذَا ثَبِتَ عِنْدَ الْحَاكِمِ حَقُّ فَسَّالٍ صَاحِبِ  
 الْحَقِّ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مَخْضَرًا بِمَا جَرَى كَتَبَهُ وَوَقَّعَ فِيهِ وَدَفَعَهُ  
 إِلَيْهِ وَيَكْتُبُ نُسْخَتَهُ وَيُودِعُهَا فِي قَهْطَرَةٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَاكِمِ  
 قَرْطَاسٌ مِنْ بَيْتِ أَمَلٍ كَانَ ذُنُكَ عَلَى صَاحِبِ حَقِّ (461) فَإِنْ  
 أَرَادَ أَنْ يَسْجِلَ لَهُ كَتَبَ لَهُ سِجِلًا وَحَكَى فِيهِ الْمَخْضَرَ وَاشْهَدَ  
 عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِنْفَاقِ وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ وَكَتَبَ نُسْخَتَهُ وَتَرَكَهَا فِي قَهْطَرَةٍ  
 وَمَا يَجْتَمِعُ مِنَ الْمَحَاضِرِ فِي كَذَا شَهْرٍ أَوْ فِي كَذَا أُسْبُوعٍ أَوْ فِي  
 كَذَا يَوْمٍ عَلَى قَدَرِ قِلَّتِهِ وَكَثَرَتِهِ يَصْنَعُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَيَكْتُبُ 10  
 عَلَيْهِ بِمَحَاضِرِ وَقْتِ كَذَا مِنْ شَهْرِ كَذَا فِي سَنَةِ كَذَا فَإِنْ نَسِيَ  
 يَسْجِلُ لَهُ الْحُكْمَ جَزْراً وَإِنْ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ حَقًّا وَادَّعَى  
 أَنْ لَهُ حُجَّةً فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ فَوَجَدَ كَمَا ادَّعَى فَإِنْ كَانَ ذُنُكَ  
 حُكْمًا حَكَمَ بِهِ هَذَا الْحُكْمَ لَهُ بِرَجْعِ إِلَيْهِ حَتَّى يَذْكَرَ وَإِنْ كَانَ  
 حُكْمًا حَكَمَ بِهِ غَيْرُهُ نَسِيَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ شَاهِدَانِ 15  
 وَإِنْ نَسِيَ يَعْرِفُ الْحُكْمَ بِسَنِّ الْخَصْمِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى مَنْ يَعْرِفُ وَلَا  
 يَقْبَلُ فِيهِ إِلَّا قَوْلَ مَنْ يَقْبَلُ شَهَدَتَهُ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ عَدَدٍ  
 يَثْبُتُ بِهِ الْحَقُّ أَمْدَعَى فَإِنْ كَانَ ائْتَدَعَى فِي زَنَاءٍ فَفِيهِ قَوْلَانِ  
 أَحَدُهُمَا يَقْبَلُ فِي ائْتَرَجِمَةِ اثْنَيْنِ وَالثَّلَاثِي لَا يَقْبَلُ إِلَّا أَرْبَعَةً وَإِنْ  
 حَكَمَ الْحَاكِمُ بِحُكْمٍ فَوَجَدَ النَّصَّ أَوْ الْإِجْمَاعَ أَوْ ائْتَقِيَسَ ائْتَجَلِي 20  
 بِخِلَافِهِ نَقَضَ حُكْمَهُ وَإِذَا اخْتَلَفَ رَجُلَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا قَدْ حَكَمَ  
 لِي الْحَاكِمُ بِكَذَا وَانْكَرَ الْآخَرُ فَقَالَ الْحَاكِمُ حَكَمْتُ قَبْلَ قَوْلِهِ (462)

وَحْدَهُ؛



## باب القسمة

يجوز قسمة الأملاك فان كان فيها رد فهو بيع فما لا يجوز في  
 البيع لا يجوز في القسمة وان لم يكن فيها رد ففيه قولان  
 أحدهما أنه تميز للحققين فما أمكن فيه القسمة جازت قسمة  
 ٥ وما لم يمكن فيه القسمة كالارض مع البذر والارض مع السنبل  
 لا يجوز قسمة والقول الثاني أنه بيع فما جاز بيع بعضه ببعض  
 جازت قسمة كالأراضي والنحبوب والأدعان وغيرها وما لا يجوز  
 بيع بعضه ببعض كالغسل الذي عقد أجزاءه بالنار وخل الثمر  
 لا يجوز قسمة ويجوز للشركاء ان يتقاسموا بأنفسهم ويجوز ان  
 ١٠ ينصبوا من يقسم بينهم ويجوز ان يترافعوا الى الحاكم لينصب  
 من يقسم بينهم فان ترافعوا اليه في قسمة ملك من غير بينة  
 فعليه قولان أحدهما لا يقسم بينهم والثاني يقسم ألا أنه يكتب  
 أنه قسم بينهم بدعواهم فان كان في القسمة رد اعتبر التراضي  
 في ابتداء القسمة وبعد الفراغ منها على المذهب وقيل لا يعتبر  
 ١٥ التراضي بعد خروج الفرعة وان لم يكن فيها رد فان تقاسموا  
 (٤٦٣) بأنفسهم لزم باخراج الفرعة وان نصبوا من يقسم بينهم  
 اعتبر التراضي بعد خروج الفرعة على المنصوص وفيه قول يخرج  
 من التحكيم أنه لا يعتبر التراضي وان ترافعوا الى الحاكم فنصب  
 من يقسم لزم ذلك باخراج الفرعة ولا يجوز للحاكم ان ينصب  
 ٢٠ للقسمة ألا حراً بالغاً عاقلاً عدلاً عالماً بالقسمة فان لم يكن في  
 القسمة تقويم جاز قسم واحد وان كان فيها تقويم لم يجر  
 ألا فاسمان وان كان فيها خرص ففيه قولان أحدهما يجوز



يُجْبَرُ وَقِيلَ لَا يُجْبَرُ وَأَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَاطٌّ فَطُلِبَ أَحَدُهُمَا  
 أَنْ يَقْسِمَ عَرْضًا فِي كِمَالِ الطُّولِ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ (465) لَمْ يُجْبَرِ  
 وَأَنْ طُلِبَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَقْسِمَ طَوَّلًا فِي كِمَالِ الْعَرْضِ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ  
 نَفِدَ قِيلَ يُجْبَرُ وَقِيلَ لَا يُجْبَرُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَنْ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ  
 مَنَافِعُ فَأَرَادَا قِسْمَتَهَا بَيْنَهُمَا بِالْمُهَيَّأَةِ جَازٍ وَأَنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا  
 ذَلِكَ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ لَمْ يُجْبَرِ الْمَمْتَنِعُ وَمَتَى أَرَادَ الْقَاسِمُ أَنْ يَقْسِمَ  
 عَدْلَ السَّهَامِ أَمَّا بِالْقِيَمَةِ أَنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً أَوْ بِالْأَجْزَاءِ أَنْ كَانَتْ  
 غَيْرَ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ بِالرَّدِّ أَنْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ تَقْتَضِي الرَّدَّ فَإِنْ كَانَتْ  
 الْأَنْصِبَاءُ مُتَسَاوِيَةً كَالْأَرْضِ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَنْفُسٍ أَثْلَاثًا أَقْرَعُ بَيْنَهُمْ فَإِنْ  
 10 شَاءَ كَتَبَ الْأَسْمَاءَ الْمَلَكَ فِي رِقَاعٍ مُتَسَاوِيَةٍ وَجَعَلَهَا فِي بَنَاقٍ  
 مُتَسَاوِيَةٍ وَجَعَلَهَا فِي حَاجِرٍ رَجُلٍ لَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ لِيُخْرِجَ عَلَى  
 السَّهَامِ وَأَنْ شَاءَ كَتَبَ السَّهَامَ لِيُخْرِجَهَا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَأَنْ كَانَتْ  
 الْأَنْصِبَاءُ مُخْتَلِفَةً مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لِوَاحِدٍ السُّدُسُ وَلِلثَانِي الثُّلُثُ  
 وَلِلثَالِثِ النِّصْفُ قَسَمَهَا عَلَى أَقَلِّ الْأَجْزَاءِ وَهِيَ سِتَّةُ أَشْهُمٍ وَكَتَبَ  
 15 أَسْمَاءَ الشُّرَكَاءِ فِي سِتِّ رِقَاعٍ لِصَاحِبِ السُّدُسِ رُقْعَةً وَلِصَاحِبِ  
 الثُّلُثِ رُقْعَتَانِ وَلِصَاحِبِ النِّصْفِ (466) ثَلَاثَ رِقَاعٍ وَيُخْرِجُ عَلَى  
 السَّهَامِ فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ السُّدُسِ أُعْطِيَ الشَّهْمَ الْأَوَّلَ ثُمَّ  
 يُقْرَعُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ الثُّلُثِ أُعْطِيَ الشَّهْمَ  
 الْإِثْنَانِي وَالْثَالِثَ بِلا قُرْعَةٍ وَالْبَاقِي لِصَاحِبِ النِّصْفِ وَأَنْ خَرَجَ  
 20 أَوَّلًا اسْمُ صَاحِبِ النِّصْفِ أُعْطِيَ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ ثُمَّ يُقْرَعُ بَيْنَ  
 الْآخَرَيْنِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ وَلَا يُخْرِجُ السَّهَامُ عَلَى الْأَسْمَاءِ فِي

a) Cod. L. hoc loco طَالَبَ. b) Quod in Cod. O. sic explicatur:  
 أي يجعل العَيْنِ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا وَقَتًا وَفِي الْآخَرِ مِثْلَهُ

هذا القسم وقيل يقتصر على ثلاث رقع كذا واحد رُقعة وإذا تقاسموا ثم ادعى بعضهم على بعض غَلَطًا فان كان فيما تقاسموا بأنفسهم لم يُقْبَل دعواه وان قسمه قسم من جهة الحاكم قال قول المدعى عليه مع يمينه وعلى المدعى البينة وان نصبا من يقسم بينهما فن قلنا يُعتبر التراضي بعد خروج الفرعة لم يقبل قوته وان قلنا لا يعتبر فهو كالحاكم وان كن ذلك في قسمة فيها رد وقلنا يُعتبر التراضي بعد الفرعة لم يقبل دعواه وان قلنا لا يعتبر فهو كقسمة الحاكم وان تقاسموا ثم استحق من حصة احدي شيء معين لم يستحق مثله من حصة (467) الاخر بطلت انقسمة وان استحق مثله من حصة الاخر 10 ثم تبطل وان استحق من الجميع جزء مشع بطلت انقسمة وقيل تبطل في المستحق وفي البقي قولان وان تقاسم الورثة اتركة ثم ظهر دين يحيط بالتركة فان قلنا انقسمة تميز الحقيين ثم تبطل انقسمة فن لم بقصر الدين بطلت انقسمة وان قلنا انما بيع ففي بيع التركة قبل قصه الدين قولان وفي قسمتها 15 قولان وان كان بينهما ثبر او قنعة او عين فبيع فيها الماء فماء بينهم على قدر ما شروا من التسوي والتفاضل وقيل ان الماء لا يملك والمذهب الاول فان ارادوا سقى اراضيهم من ذلك الماء بالنهاية جاز وان ارادوا انقسمة جاز فينصب قبل ان يبلغ الى اراضيهم خشبة مستوية ويفتح فيها كوى على قدر حقوقهم 20 ويجرى فيها الماء الى اراضيهم فان اراد احدهم ان يأخذ قدر

بأنهايات Cod. L. c) سقى Cod. L. b) نفصت Cod. O. a)

حقه فَبَدَلْ ان يبلغ الى المَقْسَم وَيُجَرِّبَهُ فِي سَاقِيَةٍ لَهُ اِلَى اَرْضِهِ  
او يُدِيرُ بِهِ رَحَى لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ وان اراد ان يأخذ الماء  
(468) وَيَسْقِي بِهِ اَرْضًا لَيْسَ لَهَا رَسْمٌ شَرِبَ مِنْ هَذَا النَّهْرِ لَمْ  
يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ<sup>a</sup> وان كان ماءً مَبَاحٍ فِي نَهْرٍ غَيْرِ مَمْلُوكٍ سَقَى الْاَوَّلُ<sup>5</sup>  
اَرْضَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَ ثُمَّ يُرْسِلُهُ اِلَى الثَّانِي فَانْ اَحْتَاجَ الْاَوَّلُ  
اِلَى سَقْيِ اَرْضِهِ دَفْعَةً أُخْرَى فَبَدَلْ ان يَسْقِيَ الثَّالِثُ سَقَى ثُمَّ  
يُرْسِلُ اِلَى الثَّالِثِ فان كان لِرَجُلٍ اَرْضٌ عَالِيَةٌ وَبِجَانِبِهَا اَرْضُ  
مُسْتَفْلَةٍ فَلَا يَبْلُغُ الْمَاءُ فِي الْعَالِيَةِ اِلَى الْكَعْبِ حَتَّى يَبْلُغَ فِي  
الْمُسْتَفْلَةِ اِلَى الْوَسْطِ سَقَى الْمُسْتَفْلَةَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَ ثُمَّ<sup>10</sup>  
يَسُدُّهَا وَيَسْقِي الْعَالِيَةَ فان اراد بَعْضُهُمْ ان يُحْيِيَ اَرْضًا  
وَيَسْقِيَهَا مِنْ هَذَا النَّهْرِ فان كان لَا يُضِرُّ بِأَهْلِ الْأَرْضِ لَمْ  
يُمنَعْ وان كان يُضِرُّ بِهِمْ مُنَعٌ،

### باب الدَعْوَى وَالْبَيِّنَات

لَا يَصَحُّ الدَعْوَى إِلَّا مِنْ مُطْلَقٍ التَّصَرُّفِ فِيمَا يَدَّعِيهِ وَلَا يَصَحُّ<sup>15</sup>  
دَعْوَى مَاجْهُولٍ إِلَّا فِي الْوَصِيَّةِ فَأَمَّا فِيمَا سِوَاهَا فَلَا بُدَّ مِنْ  
أَعْلَامِهَا فان كان الْمُدَّعِي دَيِّئًا ذَكَرَ الْجَنْسَ وَالصِّفَةَ وَالْقَدَرَ وان  
كَانَ عَيْنًا يُمكنُ تَعْيِينُهَا كَالدَّارِ وَالْعَيْنِ الْحَاضِرَةِ عَيْنِهَا وان لَمْ  
يَكُنْ تَعْيِينُهَا ذَكَرَ صِفَاتِهَا (469) وان ذَكَرَ الْقِيَمَةَ فَهُوَ آكِدٌ وان  
كَانَتْ قَالِفَةً وَلَهَا مِثْلٌ ذَكَرَ جَنْسَهَا وَصِفَتَهَا وَقَدَرَهَا وان ذَكَرَ<sup>20</sup>  
الْقِيَمَةَ فَهُوَ آكِدٌ وان لَمْ يَكُنْ لَهَا مِثْلٌ ذَكَرَ قِيَمَتَهَا وان ادَّعَى

a) Cod. L. omisit ذلك. b) Cod. L. يضره.

نكح امرأة فالذهب أنه يذكر أنه تزوجها بوليّ مرشد وشاهدني  
عبد ورضاها ان كن رضاها شرطاً وقيل ان ذلك مستحب  
وقيل ان كان الدعوى لابتداء العقد وجب ذكرها وان كان  
لستدامته ثم يجب ذكره وان ادعى بيعاً او اجرة او غيرها  
من العقود ثم يفتقر الى ذكر الشروط وقيل يفتقر وقيل في بيع  
لجارية يفتقر وفي غيره لا يفتقر وان ادعى قتلاً ذكر الفاتل  
وانه انفرّد بقتله او شركه فيه غيره وبذكر أنه عمّد او خطأ  
او شبه عمّد ويصف كلّ واحد من ذلك وان ادعى أنه وارث  
بين جبة الارث وان لم يذكر سألته حكمه عنه فان انكر المدعى  
عليه ما ادّعه صحّ الجواب وان لم يتعرض له ادعى عليه بل<sup>10</sup>  
قل لا يستحقّ على شيء صحّ الجواب فان كن المدعى ديناً  
فقل قولك مع يمينه فان اقم المدعى بينة (470) قضى له  
وان كن المدعى عين ولا بينة فان كن في يد احد فقل  
قولك مع يمينه وان كن في أيديهم او لم يكن في يد احد  
حلف ويجعل بينهما نصفين وان كن في يد دنت رجّع اليه<sup>15</sup>  
فان ادّعه نفسه فقل قولك مع يمينه وان أقرّ به بغيره وصدّقه  
انقرّ له انتقلت الخصومة اليه وعمل بحلف المدعى فيه فolan  
وان كذبه انقرّ له اخذه حاكم وحفظه الى ان يحبىء صاحبه  
وقيل يسلم الى المدعى فان أقرّ به بغيره انتقلت الخصومة  
اليه وان أقرّ لمحبيل قيل له اما ان تقرّ به لمعروف او تجعلك  
ذلك وقيل يقل له اما ان تقرّ به لمعروف او نفسك او تجعلك

تزوج Cod. L.

ناكلاً وان تداعيا حائظاً فان كان مبنياً على تربيع اخذى  
 الدارين او متصلاً باحديهما اتصالاً لا يمكن احداً فالحق قول  
 صاحب الدار مع يمينه وان كان بين ملكيهما تحالفا وجعل  
 بينهما وان كان لاحدهما عليه أزج (471) فالحق قول صاحب  
 الأزج وان كان لاحدهما عليه جذوع لم يقدم صاحب الجذوع  
 وان تداعيا عرصّة لاحدهما فيها بناء او شجر فان كان قد  
 ثبت له البناء والشجر بالبينّة فالحق قوله فى العرصّة مع يمينه  
 وان ثبت له ذلك بالاقرار فقد قيل القول قوله وقيل هو بينهما  
 وان كان السفّل لاحدهما والعلو للآخر وتنازعا<sup>a</sup> السفّف حلفا  
 وجعل بينهما وان تداعيا سلماً منصوباً حلف صاحب العلو  
 وقضى له وان تداعيا درجة فان كان تحتها مسكن حلفا  
 وجعل بينهما وان كان تحتها موضع حطب وما اشبهه فهو  
 لصاحب العلو وقيل هو بينهما والأول اصح وان تنازعا عرصّة  
 الدار ولصاحب العلو ممر فى بعضها دون بعض فالحق قولهما  
 فيما يشتركان فيه من الممر وما لا ممر فيه لصاحب العلو  
 فالحق فيه قول صاحب السفّل مع يمينه وقيل بحلفان ويجعل  
 بينهما وان تنازع المبكرى والمكترى فى الرغوف المنقصة حلفا  
 وجعل بينهما وان ادعى رجلان مسنّة بين ارض احدهما  
 ونهر الاخر (472) حلفا وجعلت بينهما وان تداعيا بغيراً  
 ولاحدهما عليه حمل فالحق قول صاحب الحمل مع يمينه وان  
 تداعيا دابة واحدهما راكبها والاخر سائقها فالحق قول الراكب

a) Cod. L. يتنازعا. b) Cod. O. تداعا.

مع يمينه وقيل في بينهما \* مع يمينهما وان كان في يدهما  
صبي لا يعقل فادعى كل واحد منهما انه مملوكه خلفا وجعل  
بينهما وان كان بالغاً فنقول قوله مع يمينه وان كان صبياً يعقل  
فهو كصبي وقيل هو كالبغ وان قطع مملوكاً فادعى انولى  
انه قتله وادعى الضرب انه كن ميتاً ففيه قولان اصحهما ان  
انقول قول انضارب وان تداعيا عينا واحداً بينة قضى له  
وان كن كل واحد منهما بينة فان كان في يد احدهما  
قضى به لصاحب الشاهد وقيل لا يقضى له الا ان يحلف  
وانصوص هو الاول وان كان في يدعهما او في يد غيرهما او  
لا يد لأحد عليهما فقد تعرضت البيئتين ففي احد القولين<sup>10</sup>  
يسقطان فيكون كمتداعيين بلا بينة وفي الآخر يستعمل  
البيئتين وفي الاستعمال ثلاثة اقوال احدهما يوقف والثاني يقسم  
بينهما (475) والثالث يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة  
قضى له وعمل يحلف مع القرعة فيه قولان وان كن بينة احدهما  
شعدين وبينة الاخر شاهداً وبينة ففيه قولان احدهما يقضى<sup>11</sup>  
به لصاحب الشاهدين والثاني انهما سواء فيتعرضن وفيهما  
قولان فن شهدت بينة احدهما بملك من سنة وبينة الاخر  
بملك من شهر ففيه قولان احدهما انهما يتعرضن وفيها قولان  
والثاني وعوانصحيح ان الشاهدين شهدا بملك القديم اولى فعلى  
هذا ان كان مع احدهما بينة بملك القديم ومع الاخر يد فقد<sup>12</sup>  
قيل صاحب اليد اولى وقيل صاحب البيئة بملك القديم اولى

a. In Cod. O. deest. b) Cod. O. كصغير. c) In Cod. L. deest.

d) Cod. O. شهدت بينته.



وان شهدت بيّنة أحدهما بالملك والتّاج في ملكه وبيّنة الآخر  
 بالملك وحده فقد قيل بيّنة التّاج اولى وقيل على قولين كالمسئلة  
 قبلها وان ادّعى رجلان كلّ واحد منهما أنّه ابتاع هذه الدار  
 من زيد وهي ملكه واقام كلّ واحد منهما بيّنة على ما يدّعيه  
 ٥ فان كان تاريخهما مختلفا فهي للسابق منهما وان كان تاريخهما  
 واحدا ولم يُعرف السابق (474) منهما تعارضت البيّنات وفيهما  
 قولان أحدهما تسقطان والثاني تُستعملان أمّا بالقرعة أو بالقسمة  
 ولا يجيء الوقف وان ادّعى أحدهما أنّه اشتراها من زيد وهي  
 ملكه وادّعى الآخر أنّه اشتراها من عمرو وهي ملكه واقام كلّ  
 10 واحد منهما على ما يدّعيه بيّنة تعارضت البيّنات وفيه قولان.  
 وان كان في يد زيد دار وادّعى كلّ واحد منهما أنّه باعها منه  
 بألف واقام كلّ واحد منهما بيّنة على عقده فان كان تاريخهما  
 واحدا تعارضت البيّنات وفيه قولان وان كان تاريخهما مختلفا  
 لزومه الثمنان وان كانتا مُطلقتين أو أحديهما مُطلقة والآخرى  
 15 مورّخة فقد قيل يلزمه الثمنان وقيل يلزمه ثمن واحدة وان  
 ادّعى رجله ملك عبده واقام عليه بيّنة وادّعى الآخر أنّه  
 باعه أو وقفه أو اعتقه واقام عليه بيّنة قضى بالبيع والوقف  
 والعتق وان قال لعبده ان قُتِلْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ فَأَقَامَ الْعَبْدُ بَيِّنَةً  
 أنّه قُتِلَ واقام الورثة بيّنة أنّه مات ففيه قولان أحدهما يتعارضان  
 20 ويرقّ العبد (475) والثاني يقدر بيّنة القتل وان قال ان مُتُّ  
 في رمضان فعبدى حُرٌّ وان مُتُّ في شوال فجاريّ حُرٌّ ومات

a) Cod. O. وأمّا. b) Cod. O. بمقيّدة. c) In Cod. L. deest.  
 d) Cod. L. عين.

فاقم العبد بينة بالموت في رمضان والجارية بينة بالسموت في شوال  
 ففيه قولان أحدهما يتعارضان ويرقان والثاني يقدم بينة رمضان  
 وإن قال لأحدهما إن مِتَّ من مرضى فأنَّت حرٌّ وقيل لآخر  
 إن برئت من مرضى فأنَّت حرٌّ ثم مات وأقام كل واحد منهما  
 بينة على ما يوجب عتقه تعارضت البيئتان وسقطتا ورق  
 العبدان وإن شهد شهدان أنه أعتق سائما وهو ثلث مائه  
 وشهد آخران أنه أعتق غائما وهو ثلث مائه ولم يعلم الأول  
 منهما ففيه قولان أحدهما أنه يعتق من كل واحد منهما  
 نصفه والثاني يقرع بينهما وإن ادعى عينا في يد زيد وأقام  
 بينة بملك متقدم فإن شهدت البيئة أنه ملكه أمس لم يحكم<sup>10</sup>  
 به حتى تشهد البيئة أنه أخذ زيد منه وقيل فيه قولان  
 أصحهما أنه لا يحكم به والثاني يحكم وإن ادعى مملوك وأقام  
 بينة أنه ولدته أمته في ملكه أو ثمره فاقم بينة (476) أنه  
 أثمرته فخلته في ملكه حكم له وقيل في كنبينة بملك متقدم  
 وإن ادعى أن هذا العبد كن له فاعتقه وغصبه منه فلان<sup>11</sup>  
 وأقام عليه بينة فقد قيل يقضى بها وقيل في كنبينة بملك  
 متقدم وإن ادعى عينا في يد غيره وأقام بينة أنه ابتاع من  
 رجل ثم يقض له حتى تشهد البيئة أنه ابتاعها منه وفي في  
 ملكه أو ابتاعها وتسلمها من يده وإن ادعى مملوكا فاقم بينة  
 أنه ولدته جاريته أو ثمره فاقم بينة أنه أثمرته فخلته له<sup>12</sup>  
 يقض له حتى تشهد أنها ولدته جاريته في ملكه أو أثمرته

a) In Cod. L. deest.    b) Cod. O. به.    c) In Cod. L. deest.

في ملكه وان ادعى طيِّراً او غَزَلًا او آجُرًا فافام بيِّنَةً ان الطَّيِّر  
 من يَبْيَضه والغَزَل من قُضِنه والاجر من طينته فُضِيَ له وان مات  
 نصراني وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فافام المسلم بيِّنَةً ان  
 اياه مات مسلما واقام النصراني بيِّنَةً انه مات نصرانيا ولم يُورِّخا  
 ٥ فُتِمَت بيِّنَةُ المسلم وان شهدت بيِّنَةُ المسلم ان اخر كلامه  
 عند الموت الاسلام وشهدت بيِّنَةُ النصراني ان اخر كلامه كان  
 النصرانية (477) تعارضت البيئتان وفيهما قولان احدهما تسقطان  
 وبحكم بانه مات نصرانيا والثاني تُستعملان بالوقف او القرعة او  
 لقسمته وقيل لا تجزى القسمة وان كان الميت لا يُعرَف أصلُ  
 10 دينه تعارضت البيئتان وفيهما قولان احدهما تسقطان ويرجع  
 الى من في ا يده التركة والثاني تُستعملان على ما ذكرناه  
 ونُغسل الميت ويصلى عليه في المسائل كلها وان مات رجل  
 وخلف ابنيين واتفقا على اسلام الاب واحدهما قبل موت  
 الاب واختلفا في اسلام الآخر هل كان قبل موت الاب او بعد  
 15 مرقه فانقول قول الابن المتفق على اسلامه وان اتفعا ان احدهما  
 اسلم في شعبان والآخر في رمضان واختلفا في موت الاب  
 فقال احدهما مات قبل اسلام اخي وقال الآخر بل مات بعد  
 اسلامنا فالقول قول الثاني فيشتركان وان مات رجل وخلف  
 ابوين كافرين وابنين مسلمين فقال الابوان مات كافرا وقال  
 20 الابنان مات مسلما ففيه قولان اصحهما ان القول قول الابنين  
 والثاني انه (478) يُوقف حتى \* ينكشف او يصطلحاه وان

\* يُنْكَشَف او يصطلحوا. b) Cod. O. في. a) In Cod. L. deest

ماتت امرأة وأبنتها فقد زوجها الابن ثم مات الابن  
 فورثته وقال أخوها بل مات الابن أولاً وورثته الأم ثم ماتت فورثتها  
 ثم يورث ميت من ميت بل يجعل كل الابن للزوج ومثل  
 امرأة للزوج والأخ وان ادعى رجل أن أباه مات عنه وعن أخ  
 له غائب وله مال عند رجل حاضر وادعى بينة بذلك سلم إليه  
 نصف المال وأخذ حقه نصيب الغائب ممن شو عنده وحفظه  
 عليه وقيل أن كن دينة لم يأخذ نصيبه بل يتركه في ذمة  
 الغريم حتى يقدم وان مات رجل فادعى رجل أنه وارث  
 له غيره فشهد شهودان من أهل الخبرة بكل أمية أنه  
 وارثه لا وارث له غيره سلم إليه ثمرات وان لم يقولوا لا فعله  
 وارث غيره أو فلا ذلك ولم يكون من أهل الخبرة فن كن ممن  
 له فرض دفع إليه انقض عتله وان كن ابنة أو أخ لم يدفع  
 إليه شيء ثم سأل حاكم عن حاله في البلاد انتهى سفر أبيها  
 فن لم يضر وارث آخر (479) فن كن ممن له فرض أكمل  
 فرضه وان كن ابنة سلم مال أبيه وان كن أخ فقد قيل لا  
 يسلم إليه المال وفيد يسلم وهو الأصح ويستحب أن يؤخذ  
 منه كعيل وفيل يجب وفيد أن كن ثفنة استحب وان كن  
 غير ثفنة يجب والأول أصح ومن وجب له حقه على رجل وهو  
 مقر لم يأخذ من منه إلا بذنه وان كن منكراً وله بينة فقد  
 قيل يؤخذ وقيل لا يؤخذ وان كن منكراً ولا بينة له فله أن  
 يأخذ فن كن من غير جنس حقه بعه بنفسه وقيل يواضي

مَنْ يُقَرُّ لَهُ بِحَقِّ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَأَنَّهُ مَمْتَنِعٌ لِتَبْيِيعِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ  
وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ فَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ فِي يَدِهِ تَلَفٌ مِنْ ضَمَانِهِ وَقِيلَ مِنْ  
ضَمَانِ الْغَرِيمِ

### باب اليمين في الدعاوى

إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ حَقًّا فَأَنكَرَهُ وَلَمْ تَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ  
فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الدَّمِ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ نَكَدَ عَنْ  
الْيَمِينِ فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ لَغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْمُسْلِمِينَ وَالْفُقَرَاءَ حُبَسَ  
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَحْلِفَ أَوْ يَدْفَعَ الْحَقَّ وَقِيلَ يُقْضَى عَلَيْهِ  
بِالنُّكُولِ وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ لِمُعَيَّنٍ رَدَّتِ الْيَمِينُ عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ  
اسْتَحَقَّ (480) وَإِنْ آخَرَ نَعْدَرٍ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ وَإِنْ  
10 كَانَ الدَّعْوَى فِي دَمٍ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ لَوْثٌ حَلَفَ الْمُدَّعَى  
خَمْسِينَ يَمِينًا وَيُقْضَى لَهُ بِالْدِينَةِ وَإِنْ كَانَ الدَّعْوَى فِي قَتْلِ  
عَمِدٍ فَفِي الْقَوْدِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى  
جَمَاعَةً فَفِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ يَمِينًا  
وَالثَّانِي يَقْسُطُ عَلَيْهِمُ الْخَمْسُونَ عَلَى قَدَرِ مَوَارِيثِهِمْ وَيُجْبَرُ الْكَسْرُ  
15 فَإِنْ نَكَدَ الْمُدَّعَى عَنِ الْيَمِينِ رَدَّتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ  
فِيحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا فَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً فَفِيهَا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا  
يَحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ يَمِينًا وَالثَّانِي يُقْسَمُ عَلَيْهِمُ الْخَمْسُونَ  
عَلَى عَدَدِ رُؤُسِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَوْثٌ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينًا  
وَاحِدَةً فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَخَمْسِينَ يَمِينًا فِي الْآخَرِ وَإِنْ كَانَ  
20 الدَّعْوَى عَلَى اثْنَيْنِ وَعَلَى أَحَدِهِمَا لَوْثٌ دُونَ الْآخَرِ حَلَفَ  
الْمُدَّعَى عَلَى صَاحِبِ اللُّوثِ وَحَلَفَ الَّذِي لَا لَوْثَ عَلَيْهِ وَاللُّوثُ  
هُوَ أَنْ يُوجَدَ الْقَتِيلُ فِي مَخْلَّةٍ أَعْدَائِهِ وَلَا يَخْلُطُهُمْ غَيْرُهُمْ أَوْ

تَرَدَّحِمَ جَمَاعَةً فَيُوجَدُ بَيْنَهُمْ قَتِيلٌ أَوْ تَتَفَرَّقُ جَمَاعَةٌ عَنْ قَتِيلٍ  
 فِي دَارٍ أَوْ يُرَى الْقَتِيلُ فِي مَوْضِعٍ لَا عَيْنَ فِيهِ (481) وَلَا أَثَرَ وَهَنَاكَ  
 رَجُلٌ مَخْضَبٌ<sup>a</sup> بِالْدَمِ أَوْ يَشْهَدُ عَدْلٌ أَنَّهُ قَتَلَهُ فَلَانٌ أَوْ يَشْهَدُ  
 جَمَاعَةٌ مِنَ النِّسَاءِ أَوْ الْعَبِيدِ بِذَلِكَ فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّهُ قَتَلَهُ  
 فَلَانٌ بِالسَّيْفِ وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ قَتَلَهُ بِالْعَصَا فَقَدْ قِيلَ هُوَ لَوْثٌ<sup>b</sup>  
 وَقِيلَ لَيْسَ بِلَوْثٍ وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ أَنَّهُ قَتَلَهُ زَيْدٌ وَشَهِدَ آخَرُ  
 أَنَّهُ أَقْرَهُ<sup>c</sup> بِانْقِتَالِ ثَبَتِ اللَّوْثُ وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ قَتَلَهُ أَحَدُ هَذَيْنِ  
 رَجُلَيْنِ وَلَمْ يَعْينَا ثَبَتِ اللَّوْثُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدٌ  
 عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَتَلَ أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ لَمْ يَثْبُتِ اللَّوْثُ وَإِنْ  
 ادَّعَى أَحَدُ الْوَارِثِينَ انْقِتَالَ عَلَى وَاحِدٍ فِي مَوْضِعِ اللَّوْثِ وَكَذَّبَهُ<sup>d</sup>  
 الْآخَرُ سَقَطَ اللَّوْثُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَلَمْ يَسْقُطْ فِي الْآخَرِ فَيُحَالِفُ  
 الْمُدَّعَى وَيَسْتَحِقُّ نَصْفَ أُنْدِيَةٍ وَإِنْ ادَّعَى الْقَتْلَ عَلَى رَجُلٍ  
 مَعَ اللَّوْثِ وَأَقْرَهُ آخَرُ أَنَّهُ قَتَلَهُ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْوَلِيِّ مِنَ الْقِسْمَةِ  
 وَإِنْ كَانَ ائْتَدَعَى فِي صَرْفٍ قَائِمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَفِي  
 التَّغْلِيظِ بِالْعَدَدِ قَوْلَانِ وَمِنْ نَزْمِهِ يَمِينٌ فِي غَيْرِ مَالٍ أَوْ فِي مَالٍ<sup>e</sup>  
 هَذَرَةٌ ائْتَصَابُ غُلَظٍ عَلَيْهِ ائْتَمِينُ بِزَمَانٍ وَالْمَكْنُ وَائْتَفُظُ (482)  
 فَمَا ائْتَمَنْ وَالْمَكْنُ فَعَدَّ بَيْنَاهُ فِي ائْتَعَانَ وَأَمَّا اللفظُ فهو أَنْ  
 يَقُولُ وَإِنَّهُ أَتَذَى لَا أَنَّهُ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ ائْتَغِيبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ  
 الرَّحِيمُ عَئِمُّ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ وَمَا تَخْفَى الصُّدُورُ فَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا  
 حَلَفَ بِاللَّهِ أَتَذَى أَنْزَلَ ائْتَوْرِيَّةً عَلَى مُوسَى \* بِنِ عِمْرَانَ وَتَجَاهَ<sup>f</sup>

a) Cod. L. مَخْضَبٌ Cod. O. مَخْضَبٌ b) Cod. O. أَمَرٌ c) Pro

hisce verbis Cod. O. habet عَلَيْهِ وَسَلَّمَ Sic quoque pag. seq. lin. 2.

من الغرق<sup>٥</sup> وان كان نصرانيًا حلف بالله الذي انزل الانجيل  
على عيسى عليه السلام وان كان مجوسيًا او وثنيًا حلف  
بالله الذي خلقه وصوره وان اقتصر على الاسم وحده جاز ومن  
حلف على فعل نفسه نفيًا كان اوه اثباتًا حلف على انقطع  
٥ وان حلف على فعل غيره فان كان على اثبات حلف على القطع  
وان كان على نفي حلف على نفي العلم ومن توجه عليه  
اليمين لجماعة حلف لكل واحد منهم فان اکتفوا منه يمين  
واحدة فقد قيل بجوز وقيل لا يجوز وهو الاصح ومن ادعى  
عليه غضب او بيع فأجاب بأنه لا حق عليه ثم يحلف الا  
١٠ على ما اجاب وان اجاب بنفي ما ادعى عليه حلف على ما  
اجاب (483) وقيل يحلف انه لا حق عليه ومن حلف على  
شيء ثم قامت البينة على كذبه قضى بالبينة وسقط اليمين ٥

## كتاب الشهادات

باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل

٤٥ تَحْمِلُ الشَّهَادَةَ وَأَدَاؤُهَا فَرَضٌ عَلَى الْغَايَةِ فَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ  
ليس فيه غيره تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَنْ  
يَأْخُذَ عَلَيْهِ أُجْرَةً وَيَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَتَّعَيْنْ<sup>١</sup> وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَلَا  
يُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِلَّا مِنْ حُرٍّ بَالِغٍ مُتَبَقِّظٍ حَسَنٍ الدِّينِ ظَاهِرٍ

a) In Codice L. repetuntur verba او نفيا كان او b) In Cod. L.  
عليه c) Cod. L. البينة d) Cod. O. addit عليه  
deest

المروءة ولا تُقبل من عبد ولا صبي ولا معتوه ولا مغفل ولا تُقبل  
 من صاحب كبيرة ولا مُدْمِن على صغيرة ولا تُقبل ممن لا مروءة  
 له كالتكناس والتخال والعثم والقيم في الحشم وأذى يلعب  
 بأحلام وأنقوال والرقاص والمشعور ومن يأكل في الأسواق ويبدد  
 رجليه عند الناس ويلعب بالنشرونج على الضريق وأما أصحاب  
 المكاسب الدنيئة كالحارس والحائك والحجام (484) فقد قيل يُقبل  
 شهادتهم إذا حسنت ضريقتهم في الدين وقيل لا تُقبل والأول  
 أصح وتقبل شهادة الآخرس وقيل لا تُقبل والأول أصح وتقبل  
 شهادة الأعمى فيما تخمّل فيه قبل العمى ولا تُقبل فيما خمّل  
 بعد العمى إلا في موضعين أحدهما أن يقول في أذنه شيء<sup>10</sup>  
 فتعلقه وجمعه إلى القضي ويشهد بما قاله في أذنه والثاني فيما  
 يشهد فيه بلاستفصاة ولا تُقبل شهادة الوالد نولده وإن سفل  
 ولا شهادة النول نولده وإن علّا ومن شهد على أبيه أنه ضايق  
 ضرة أمه أو قذفها فغيبه فولان<sup>11</sup> أحدهما تُقبل والثاني لا  
 تُقبل ولا تُقبل شهادة الجار إلى نفسه ذفعا كشهادة النوارث<sup>15</sup>  
 بالنجم راحة وبيل لاندمل وشهادة الخرمه سعلس بمثل وشهادة  
 النوصى سيعتسيم وانوكيل سموتل فن شهد النوارث سموتل في  
 شمرن نه برى لم تُقبل وفيد تُقبل ولا تُقبل شهادة اندافع  
 عن نفسه ضرة كشهادة نعللة على شهود انقتل بانفسق ولا  
 شهادة العدو على عدوه ولا شهادة الزوج على زوجته بشرن وتقبل<sup>20</sup>  
 شهادة الصديق (485) لصديقه وشهادة الزوج زوجته ولا تُقبل

a) In Cod. L. وم. b) Haec in Cod. L. desunt.



شهادة الإنسان على فعل نفسه كالمُرَضعة على الرضاع وأنقاسم على  
القسمة بعد الفراغ والحاكم على الحكم بعد العزل وقيل تُقبل  
شهادة القاسم والحاكم ومن جمع في الشهادة بين ما يُقبل وبين  
ما لا يُقبل ففيه قولان أحدهما يُردُّ في الجميع والثاني يُقبل  
في أحدهما دون الآخر وإن اعتق عبدين ثم شهدا على المعتق  
أنه غصبهما لم يُقبل شهادتهما ومن ردَّت شهادته بـمَعْصِيَةٍ غير  
الكُفْرِ أو لنقصان مَرْوَةٍ فتأب لم يُقبل شهادته حتى يَسْتَمِرَّ على  
التوبة سنةً وإذا شهد الكافر أو الصبي أو العبد في حَقِّ فُردَّت  
شهادته ثم أسلم الكافر وبلغ الصبي وعتق العبد أعادوا تلك  
10 الشهادة قبلت ولو شهد الفاسق أو من لا مَرْوَةٌ له فُردَّت شهادته  
ثم تاب وحسنت طريقته أعاد تلك الشهادة لم تُقبل وإن  
شهد الوارث لمورثه بالجراحة قبل الاندمال فُردَّت شهادته ثم  
اندمل الجرح أعاد الشهادة فقد قيل تُقبل وقيل لا تقبل  
وتُقبل في المال وما يُقصد (486) به المال كالبيع والإجارة والرهن  
15 والإقرار والغصب وقتل الخطأ رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد  
ويمين المدعى وأما الوقف فقد قيل يُقبل فيه ما يُقبل في المال  
وقيل إن قلنا أنه ينتقل إلى الأدمى قيل وإن قلنا ينتقل إلى  
الله تعالى لم يُقبل وما لا يُقصد به المال كالنكاح والطلاق والعتاق  
والنسب والولاء والوكالة والوصية إليه وقتل العمد وسائر الحدود  
20 غير حد الزنا لا يُقبل فيه إلا شاهدان ذكران وإن شهد في  
قتل العمد شاهد وامرأتان لم يثبت القصاص ولا الدية ولو

a) In Codice L. العبد deest.

شَهِدَ فِي السَّرْقَةِ شَاهِدٌ وَامْرَأَتَانِ لَمْ يَثْبُتَ انْقِطَاعُ وَتَبِتَ الْمَالُ  
 وَأَنْ كَانَ فِي يَدِ رَجُلٍ جَارِيَةٌ لَهَا وَلَدٌ فَادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهَا أُمُّ  
 وَلَدِهِ وَوَلَدَهَا مِنْهُ وَأَقَامَ شَهِدًا وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ شَاعِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ  
 قُضِيَ لَهُ بِهَا وَفِي نَسَبِ الْوَلَدِ وَحُرِّيَّتِهِ قَوْلَانِ وَلَا يُقْبَلُ<sup>a</sup> فِي  
 حَدِّ الزُّنَا وَاللَّوْاطِ وَأَتْيَانِ الْبَيْمَةِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ وَقِيلَ أَنْ<sup>٥</sup>  
 قُلْنَا إِنَّ الْأَوَاجِبَ فِي أَتْيَانِ الْبَيْمَةِ التَّنْزِيرُ قَبْلَ فِيمَ شَاهِدَانِ  
 (487) وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَأَنْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ بِالزُّنَا وَجِبَ عَلَى أَنْشُهُودِ  
 حَدِّ الزُّنَى فِي أَحَدِ الْقَوَيْنِ وَأَنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَحَدُ الزَّوْجِ  
 فَقَدْ قِيلَ يُحَدِّدُ الزَّوْجُ قَوْلًا وَاحِدًا وَفِي الثَّلَاثَةِ قَوْلَانِ وَقِيلَ فِي  
 الْجَمِيعِ قَوْلَانِ وَفِي الْأَقْرَارِ بِزُنَى قَوْلَانِ أَحَدُهُ يَثْبُتُ بِشَاعِدَيْنِ<sup>١٠</sup>  
 وَالثَّانِي لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ وَيُقْبَلُ فِيمَا لَا يَصْلُحُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ  
 كَالزُّنَى وَالْوَلَادَةِ وَالْغُيُوبِ تَحْتَ اثْنَيْبِ شَهِدَةٍ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ  
 وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ<sup>١٥</sup>

بَب تَحْمِلُ الشَّهَادَةَ وَأَدَائَتَهَا وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

وَلَا يَصِحُّ التَّحْمِيلُ إِلَّا بِمَا يَفْقَعُ بِهِ الْعِلْمُ فَنَ كُنْ فِعْلًا كُنْزُ<sup>١٥</sup>  
 وَالْغَضَبُ لَمْ يَصِحَّ التَّحْمِيلُ فِيهِ إِلَّا بِمُشْعَدَةٍ فَنَ ارْدُ أَنْ يَتَعَمَّدَ  
 التَّنْظَرُ إِذَا نَحْتَ اثْنَيْبِ تَحْمِلُ الشَّهَادَةَ جَازٍ عَلَى ضَعْفِ  
 اثْنَيْنِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الزُّنَى وَيَجُوزُ فِي  
 الزُّنَى وَقِيلَ يَجُوزُ فِي غَيْرِ الزُّنَى وَلَا يَجُوزُ فِي الزُّنَى وَأَنْ كُنْ  
 عَقْدًا أَوْ إِقْرَارًا فَلَا بُدَّ مِنْ مُشْعَدَةِ الْعَقْدِ وَتَمَقُّرٍ وَسَمْعٍ كَذَمِيمٍ<sup>٢٥</sup>

<sup>a</sup> In Cod. L. وَلَا يُقْبَلُ حَدِّ

٥ وان كان نَسَبًا او مَلَكًا مُطْلَقًا او مَوْتًا (488) جاز ان يتحمل  
 بالاستفاضة من غير مُعَارَضَةٍ وَأَمَّا النكاح والوقف والعتيق والولاء  
 فقد قيل يشهد فيها بالاستفاضة وقيل لا يشهد وأقل ما يثبت  
 به الاستفاضة اثنان ، وان رأى رجلًا يتصرف في دار مُدَّةً طويلةً  
 ٥ من غير معارضة جاز ان يشهد له باليد والملك وقيل يشهد  
 له باليد دون الملك وهو الاصح ومن كانت عنده شهادة لأدمي  
 لم يشهد بها حتى يطالب بها صاحب الحق ومن كانت عنده  
 شهادة في حد من حدود الله عز وجل فان رأى المصلحة  
 في الشهادة شَهِدَ فان رأى المصلحة في السِّتْرِ استَحَبَّ ان  
 10 لا يشهد ومن شهد بالنكاح ذكر شرطه ومن شهد بالرضاع  
 ذكر انه ارتضع من ثديها او من ثبني حليب منها وذكر عدد  
 الرضاع ووقته وان شهد بالقتل ذكر صفة القتل وان قال ضربه  
 بالسيف مات لم يُحْكَمْ به حتى يقول مات منه او يقول ضربه  
 بالسيف فقتله وان شهد بالنزاع ذكر الزاني وكيف زنى وفي  
 15 أي موضع زنى وان لم يبين الشاهد ذلك سأله الحاكم <sup>هـ</sup> ويجوز  
 الشهادة على الشهادة في حقوق الادميين (489) وفي حدود  
 الله عز وجل قولان اصحهما انه يجوز، ولا يجوز ان يتحمل  
 الشهادة على الشهادة الا ان يستوعبه الشاهد بأن يقول  
 أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا فَاشْهَدْ عَلَى شَهِادَتِي او يسمع  
 20 رجلًا يشهد عند الحاكم باحتمق <sup>هـ</sup> او يسمع رجلًا  
 يشهد على رجل باحتمق <sup>هـ</sup> مُضَافٍ إِلَى سَبَبٍ يَجِبُ بِهِ

a) Haec verba in Cod. L. desunt.

الحَقُّ كَنَبِيْعٍ وَانْقَرَضَ وَلَا يَجُوزُ اَشْهَادُهُ عَلَى اَشْهَادِهِ اِلَّا اَنْ  
يَتَعَدَّرَ حُضُورُ شَهِودِ الاَصْلِ بِمَوْتٍ اَوْ اَمْرٍ اَوْ اَنْغِيْبَةٍ فِي مَسَافَةِ  
تُقْتَصَرُ فِيْهَا اَصْلُوهُ فَاِنْ ارَادَ اَنْ يُوَدِّيَ اَشْهَادُهُ عَلَى الشَّهَادَةِ فَمِنْ  
تَحْمِلٍ بِالاسْتِرْعَاءِ قُلْ اَشْهَدُ اَنْ فُلَانُ بِنُ فُلَانٍ يَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ  
ابْنِ فُلَانٍ بِكَذَا وَاشْهَدْنِي عَلَى شَهِدْتَهُ بِذَلِكَ وَاِنْ رَأَى يَشْهَدُ  
عِنْدَ الْحَاكِمِ قُلْ اَشْهَدُ اَنْ فُلَانُ بِنُ فُلَانٍ يَشْهَدُ بِكَذَا عِنْدَ  
الْحَاكِمِ وَاِنْ رَأَى يَشْهَدُ بِتَحْقِيقِ مُصَافٍ اِلَى سَبِيحَةِ ذِكْرِ نَحْوِ مَا  
ذَكَرْنَاهُ وَلَا تُقْبَلُ اَشْهَادُهُ عَلَى الشَّيْءِ مِنَ النِّسَاءِ وَلَا يَثْبُتُ  
شَهَادَةُ كَلِّ وَاحِدٍ مِنْ شَهِدَيِ الاَصْلِ اِلَّا بِشَهِدَيْنِ فَمِنْ شَهِدِ  
اَتَيْنَ عَلَى اَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ ثُمَّ شَهِدَا عَلَى الْاُخْرَى فَيُحْكَمُ قَوْلَانِ (١٠)  
اَحَدُهُمْ يَجُوزُ وَالثَّانِي لَا يَجُوزُ وَلَا يَحْكَمُ (٤٩٠) بِاَشْهَادِهِ عَلَى  
اَشْهَادِهِ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ عِدَاةُ شَهِودِ الاَصْلِ وَانْفِرَاجُ وَاِنْ  
شَهِدَ شَهِودُ انْفِرَاجٍ ثُمَّ حَضَرَ شَهِودُ الاَصْلِ قَبْلَ اَنْ يَحْكَمَ لَمْ  
يَحْكَمْ حَتَّى يَسْمَعَ شَهِودَ الاَصْلِ

بَبِ اخْتِلَافِ الشَّاهِدِينَ وَانْجِرَاجِ عَنْ اَشْهَادِهِ

اِذَا شَهِدَ شَهِدٌ اَنَّهُ قَتَلَ بِأَيْفٍ وَشَهِدَ الْاُخْرَى اَنَّهُ قَتَلَ بِأَيْفٍ  
وَجَبَّ لَهُ نَفْسٌ وَهُوَ اَنْ يَكُنْ وَيَسْتَحَقُّ الْاَمْرَ الثَّانِي وَنُ  
شَهِدَ الشَّاهِدُ اَنَّهُ زَنَى بِبَيْتٍ فِي زَاوِيَةٍ وَشَهِدَ الْاُخْرَى اَنَّهُ زَنَى  
بِهَا فِي زَاوِيَةٍ اُخْرَى لَمْ يَثْبُتَ اَنْزِلُ وَاِنْ شَهِدَ اَتَيْنَ اَنَّهُ زَنَى  
بِهَا وَفِي مُضَاوَعَةٍ وَشَهِدَ الْاُخْرَى اَنَّهُ زَنَى بِبَيْتٍ وَفِي مُكَرَّرَةٍ ثُمَّ  
يَثْبُتُ اَنْزِلُ وَقِيلَ يَثْبُتُ اَنْزِلُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَنَيْسَ بِشَيْءٍ وَاِنْ  
شَهِدَ شَهِدٌ اَنَّهُ عَذَّبَهُ بِعَاجِمِيَّةٍ وَشَهِدَ الْاُخْرَى اَنَّهُ عَذَّبَهُ بِعَرَبِيَّةٍ  
اَوْ شَهِدَ اَحَدُهُمَا اَنَّهُ قَذَّبَهُ يَوْمَ اَنْسَبَتْ وَشَهِدَ الْاُخْرَى اَنَّهُ قَذَّبَهُ

يَوْمَ الْأَحَدِ لَمْ يَثْبِتِ الْقَذْفُ وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ بِالْقَذْفِ  
بِالْعَاجِمِيَّةِ وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ بِالْقَذْفِ بِالْعَرَبِيَّةِ أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا  
أَنَّهُ أَقَرَّ بِالْقَذْفِ يَوْمَ السَّبْتِ (491) وَالْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ يَوْمَ الْأَحَدِ  
وَجِبَ لِحَدِّ وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَ كَبْشًا أَبْيَضَ وَشَهِدَ  
الْآخَرُ أَنَّهُ سَرَقَ كَبْشًا أَسْوَدَ لَمْ يَجِبَ لِحَدِّ فَاِنْ حَلَفَ الْمَسْرُوقُ  
مِنْهُ مَعَ الشَّاهِدِ قُضِيَ لَهُ وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ سَرَقَ ثَوْبًا  
قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّ قِيَمَتَهُ عَشْرُونَ دِرْهَمًا لَمْ يَزِمَا  
أَقْلَ الْقِيَمَتَيْنِ وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلَيْنِ أَنَّهُمَا قَتَلَا فَلَانَا  
وَشَهِدَ الْآخَرَانِ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ أَنَّهُمَا قَتَلَاهُ رُجِعَ إِلَى الْوَلِيِّ فَاِنْ  
صَدَّقَ الْأَوَّلَيْنِ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمَا وَإِنْ كَذَّبَ الْأَوَّلَيْنِ وَصَدَّقَ  
الْآخَرَيْنِ أَوْ صَدَّقَ الْجَمِيعَ أَوْ كَذَّبَ الْجَمِيعَ سَقَطَتِ الشَّهَادَتَانِ  
وَإِنْ شَهِدُوا بِحَقِّ ثُمَّ رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ فَاِنْ كَانَ قَبْلَ الْحُكْمِ  
لَمْ يُحْكَمْ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ فَاِنْ كَانَ فِي حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ لَمْ  
يُسْتَوْفَ وَإِنْ كَانَ فِي مَالٍ أَوْ عَقْدٍ اسْتَوْفِيَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَقِيلَ لَا  
15 يُسْتَوْفَى وَمَتَى رَجَعَ شُهُودُ الْمَالِ بَعْدَ الْحُكْمِ لَزِمَ الضَّمَانُ فِي أَصَحِّ  
النُّقُولِ وَلَا يَلْزَمُهُمْ فِي الْآخَرِ وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْعَتَقِ لَزِمَ الضَّمَانُ  
وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الطَّلَاقِ بَعْدَ الْحُكْمِ فَاِنْ كَانَ بَعْدَ  
الدَّخُولِ لَزِمَ مَهْرُ الْمَثَلِ لِلزَّوْجِ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَفِيهِ  
قَوْلَانِ (492) أَحَدُهُمَا يَلْزَمُهُمْ نِصْفُ مَهْرِ الْمَثَلِ وَالثَّانِي يَلْزَمُهُمْ  
20 جَمِيعُهُ وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْقَتْلِ بَعْدَ الْقَتْلِ فَاِنْ تَعَمَّدُوا لَزِمَ الضَّمَانُ  
وَالْقِصَاصُ وَإِنْ أَخْطَأُوا لَزِمَتْهُمُ الدِّيَّةُ وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ بِالزُّنَا  
فُرْجِمَ ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُهُمْ وَذَكَرَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي الشَّهَادَةِ لَزِمَهُ رُبْعُ  
الدِّيَّةِ وَإِنْ شَهِدَ سِتَّةٌ فَرَجَعَ اثْنَانِ فَقَدْ قَبِلَ لَا يَلْزَمُهُمَا شَيْءٌ

وقيل يلزمهما ثلث الدية وان شهد اربعةً بالزنا واثنان بالاخصان  
ثم رجعوا فقد قيل لا يلزم شهود الاخصان وقيل يلزمهم وقيل ان  
شهدوا بالاخصان قبل انزولهم يلزمهم وان شهدوا بعد الزنا  
لزمهم واذا حكم الحاكم بشهادة شاهدين ثم بان انهما كانا  
عبدان او كافرين نقص الحكم وان بان انهما كانا فاسقين  
عند الحكم نقص الحكم في اصح القولين ولا ينقص في الآخر  
ومتى نقص الحكم فان كان للحكوم به اتلافاً كالقطع والقتل ضمنه  
الاسم وان كان ملاً فان كان بقيقاً رثه وان كان تالفاً ضمنه  
الحكوم له فان كان معسراً ضمنه الحاكم ثم يرجع به على  
الحكوم له اذا ايسره

10

### باب الاقرار

من لم يحجر عليه باجوز اقراره ومن حجر عليه نصغره او  
جنون لا يصح اقراره (493) فان اقر ثم ادعى انه غير بالغ  
فانقول قوله من غير يمين وعلى المدعى البيينة انه بالغ ومن  
حجر عليه نسفه لم يحجر اقراره في المال وبجوز في الطلاق  
وخذ والفحص ومن حجر عليه نعلس يجوز اقراره في خذ  
وانقصص وفي المال قولان احدهما يجوز والتثني لا يجوز في  
خذ ومن حجر عليه نريق يجوز اقراره باخذ وانقصص والصلح  
وان أثر بمال اتبع به اذا عتق فن أثر بسرفه مال في يده  
قُضِعَ وفي المال قولان احدهما يسلم والتثني لا يسلم وان

تلف المال ببيع منه بقدر المال في أحد القولين ولا يُباع في  
 الآخر ولا يجوز إفراز المولى عليه بما يُوجب الحد والقصاص  
 ويجوز إقراره عليه بجناية الخطأ ومن حُجِر عليه لرضن يجوز  
 إقراره بالحد والقصاص ويجوز إقراره بالمال للأجنبي وفي إقراره  
 5 بالمال للوارث قولان وقيل يجوز قولاً واحداً ويجوز الإفراز لكل  
 من يثبت له الحَقُّ المقر به فان أقر لعبد بمال ثبت المال لمولاه  
 وان أقر لبهيمة لم يثبت المال لصاحبها وان أقر لحمل وعزاه  
 إلى آرث أو وصية صح الإقرار (494) وان أطلق فغيبه قولان  
 أصحهما أنه يصح فان أنقته ميتاً بطل الإقرار وان ألفت حياً  
 10 وميتاً جعل المال للحى ومن أقر بحَقٍّ لأدمي لم يقبل رجوعه  
 وان أقر بحد لله تعالى وهو حد الزنا والسرقه والمُحاربة  
 وشرب الخمر قبل رجوعه وبسبب لئلام ان يلقنه الرجوع  
 عن ذلك وان أقر العربي بالعجمية وأدعى أنه لم يعرف قبل  
 قوله مع اليمين وان أقر بمال أو بهبة وإقباض ثم ادعى أنه  
 15 أقر بالمال على وعد ولم يقبض أو وهب ولم يقبض وطلب  
 يمين المقر له حلف على المنصوص ومن وكل غيره في ان  
 يُقر عنه بمال لزمه المال وان لم يُقر الوكيل ومن أقر لرجل  
 بمال وكذبه المقر له نزع المال منه وحفظ وقيل يُترك في  
 يده ومن ادعى على رجل حقاً فقال انا مقر أو أقر أو لا  
 20 أنكر لم يلزمه وان قال انا مقر بما تدعيه أو لا أنكر ما تدعيه  
 لزمه وان قال انا أقر بما تدعيه لم يلزمه وان قال بلى أو نعم

a) In Cod. L. عليه على العبد. b) Cod. O. ليسيدة. c) Haec in Cod. L. omitta sunt.

او أَجَلُ نَوْمِهِ وَاِنْ قَالَ لَهُ عَلَى ذَنبِكَ<sup>a</sup> اِنْ نَسِءَ اِلَهَهُ او اِنْ شَتَّتَ  
 لَهُ يَلْزَمُهُ وَاِنْ قَالَ اِذَا جَاءَ رَأْسُ اَنْشَبِرٍ فَلَهُ عَلَى اَنْفٍ لَهُ يَلْزَمُهُ  
 وَاِنْ قَالَ لَهُ عَلَى اَلْفٍ اِذَا جَاءَ رَأْسُ اَنْشَبِرٍ (495) فَقَدْ وُيِّلَ  
 يَلْزَمُهُ وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ \* وَاِنْ قَالَ كَانَ لَهُ عَلَى اَنْفٍ فَقَدْ قِيلَ  
 يَلْزَمُهُ وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ<sup>b</sup> وَاِنْ قَالَ اِنْ شَهِدَ شَهِدَانِ فَعَلَى اَنْفٍ<sup>c</sup>  
 نَمَ يَلْزَمُهُ وَاِنْ قَالَ اِنْ شَهِدَ شَهِدَانِ بِاَنْفٍ عَلَى فِيمَا صَدَقَنِ  
 لَوْمَةٍ فِي كَلَامٍ وَاِنْ قَالَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ فَفَسَّرَهُ بِمَا لَا يَتِمُّوْلُ بِقَشْرِ  
 فُسْتَقَّةٍ او جَوْزَةٍ نَمَ يُقْبَلُ وَاِنْ فَسَّرَهُ بِكَلْبٍ او بِسُرْجَمٍ او جِلْدٍ  
 مَيْتَةٍ نَمَ يُدْبَخُ فَقَدْ قِيلَ يُقْبَلُ وَقِيلَ لَا يَصِلُ وَاِنْ فَسَّرَهُ بِحَصِيرٍ  
 او مَيْتَةٍ نَمَ يُقْبَلُ وَاِنْ فَسَّرَهُ بِخَذٍ قَذَفَ قِيلَ وَقِيلَ لَا يُعْبَدُ<sup>10</sup>  
 وَاِنْ فَسَّرَهُ بِحَقٍّ شَفَعَةَ قِيلَ وَاِنْ قَالَ غَضَبْتُ مِنْهُ شَيْبًا ثُمَّ قَالَ  
 اَرَدْتُ نَفْسَهُ نَمَ يُقْبَلُ وَاِنْ اَقْرَبَ جِلْدٍ او بِجِلْدٍ عَظِيمٍ او حَصِيرٍ او  
 كَتْنٍ قِيلَ تَفْسِيرُهُ بِتَقْلِيلٍ<sup>d</sup> وَاِنْشَبِرٍ وَاِنْ اَقْرَبَ بِدِرَاةٍ او بِدِرَّةٍ  
 كَثِيرَةٍ نَوْمُهُ ثَمَانَةٌ وَاِنْ قَالَ لَهُ عَلَى دِرْعَةٍ ثُمَّ اَدَّاهُ فِي رِمَتْ اخْبَرُ  
 نَوْمُهُ دِرْعَةً وَاحِدَةً وَاِنْ قَالَ لَهُ عَلَى دِرْعَةٍ مِنْ ثَمَنِ ذَوْبٍ نَمَ<sup>15</sup>  
 قَالَ لَهُ عَلَى دِرْعَةٍ مِنْ ثَمَنِ عِبْدٍ نَوْمُهُ دِرْعَتَانِ وَاِنْ قَالَ لَهُ عَلَى  
 دِرْعَةٍ وَدِرْعَةٍ نَوْمُهُ دِرْعَتَانِ وَاِنْ قَالَ لَهُ عَلَى دِرْعَةٍ وَدِرْعَةٍ نَوْمُهُ  
 دِرْعَةٌ عَلَى اَمْتَمَوْصٍ (496) وَقِيلَ فِيهِ عَوْلَانِ اَحَدَتِ دِرْعَةٍ وَثَمَانِي  
 دِرْعَتَانِ وَاِنْ قَالَ لَهُ عَلَى دِرْعَةٍ تَحْتَ دِرْعَةٍ او فَوْقَ دِرْعَةٍ او مَعَ

<sup>a</sup> Cod. O. om. ذَنْبِكَ. <sup>b</sup> Haec in Cod. O. hoc loco desunt.

Cod. O. addit hoc loco verba supra omitta: وَاِنْ قَالَ كَانَ لَهُ

فِي Cod. O. عَلَى اَلْفٍ فَقَدْ قِيلَ يَلْزَمُهُ وَثَبِيلَ لَا يَلْزَمُهُ

د. In Cod. L. deest. <sup>e</sup> تَفْسِيرُهُ اِنْقِلَابُ



درهم او قبل درهم او بعد درهم ففيه قولان أحدهما درهم والثاني  
 درهمان وقيل ان قال فوق درهم او تحت درهم او مع درهم لزومه  
 درهم وان قال قبل درهم او بعد درهم لزومه درهمان وان قال له  
 على درهم في دينار لزومه درهم ألا ان بُريد مع دينار فيلزمه  
 ٥ درهم ودينار وان قال له على درهم في عشرة لزومه درهم ألا  
 ان بُريد الحساب فيلزمه عشرة وان قال له على درهم او  
 دينار لزومه أحدهما وأخذ بتعيينه وان قال درهم بل درهم  
 لزومه درهم وان قال درهم بل درهمان لزومه درهمان وان قال  
 درهم لا بل دينار لزومه درهم ودينار وان قال له على درهمان  
 10 بل درهم لزومه درهمان وان قال له على ما بين درهم والعشرة  
 لزومه ثمانية وان قال له على من درهم الى عشرة فقد قيل يلزمه  
 ثمانية وقيل تسعة وقيل عشرة وان قال له على كذا فهو كما  
 قال له على شيء (497) وان قال له على كذا درهما او كذا  
 كذا درهما لزومه درهم وان قال على كذا وكذا درهما فقد  
 15 قيل يلزمه درهمان وقيل فيه قولان أحدهما درهم والثاني  
 درهمان وان قال كذا درهم بالتخفص لزومه دون الدرهم وقيل يلزمه  
 درهم وان قال له على ألف ودرهم او ألف وثوب لزومه الدرهم  
 والثوب يرجع في تفسير الالف السبعة وان قال له على مائة  
 وعشرة دراهم كان الجميع دراهم وقيل يلزمه عشرة دراهم ويرجع في  
 20 تفسير المائة اليه وان قال له على عشرة ألا عشرة لزومه العشرة  
 وان قال له على درهم ودرهم ألا درهما لزومه درهمان على

a) In Cod. L. deest له.    b) In Cod. L. deest على.

اَمَنْصُوصٌ وَفِيهِ بِلِزْمِهِ دَرْهَمٌ<sup>٥</sup> وَانْ فَالْ نَهْ عَلَيَّ<sup>٥</sup> اَنْفٌ دَرَّةٌ<sup>٥</sup> اَلَّا  
 ثَوْبًا وَقِيَمَةُ اَنْثَوْبٍ دُونَ اَلْاَنْفِ قُبُلٌ مَسَّةٌ<sup>٥</sup> وَانْ فَالْ نَهْ عَلَيَّ<sup>٥</sup>  
 اَنْفٌ اَلَّا دِينَارًا رُجْعٌ<sup>٥</sup> فِي تَفْسِيرِ اَلْاَنْفِ<sup>٥</sup> اَنْبِيَهْ<sup>٥</sup> وَاُسْفَطُ<sup>٥</sup> مِنْهُ دِينَارٌ<sup>٥</sup>  
 وَانْ فَالْ نَهْ حَوْلَهُ اَنْعَبِيدُ اَعَشْرَةُ<sup>٥</sup> اَلَّا وَاحِدًا نَزْمُهُ تَسْلِيمٌ تَسْعَةٌ<sup>٥</sup>  
 وَانْ مَتُوا اَلَّا وَاحِدًا فَذَكَرَ اَنَّهُ هُوَ اَلْمُسْتَتَنَّى قُبُلٌ مِنْهُ عَلَيَّ<sup>٥</sup>  
 اَمَذْعَبٌ وَفِيهِ لَا يُقْبَلُ<sup>٥</sup> وَانْ فَالْ نَهْ عَذَّةُ الدَّارِ (498) اَلَّا عَذَا  
 اَنْبِيَتْ اَوْ عَذَّةُ الدَّارِ نَهْ وَعَذَا اَنْبِيَتْ نَبِيٌ قُبُلٌ مِنْهُ وَانْ فَالْ  
 نَهْ عَذَّةُ اَلدَّارِ عَرِيَّةٌ فَلَهُ اَنْ يَرْجِعَ فَيَبِي مَسِي شَعٌ وَانْ فَالْ نَهْ  
 عَذَّةُ الدَّارِ عِبَّةٌ فَلَهُ اَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ اَتْسَلِيمٍ وَانْ فَالْ نَهْ  
 اَنْفٌ مُوَجَّلَةٌ نَزْمُهُ مَ اَقَرَّ<sup>٥</sup> بِهِ وَفِيهِ فَيَبِي فَوَلَنْ اَحَدَعَبٌ يَلْزَمُهُ مَ<sup>١٠</sup>  
 اَقَرَّ<sup>٥</sup> بِهِ وَالثَّانِي يَلْزَمُهُ اَنْفٌ حَائَّةٌ<sup>٥</sup> وَانْ فَالْ نَهْ عَلَيَّ اَنْفٌ مِنْ  
 ثَمَنْ خَمِيرٍ اَوْ اَنْفٌ فَتَصِينُ فِيهِ فَوَلَنْ اَحَدَعَبٌ يَلْزَمُهُ وَالثَّانِي  
 لَا يَلْزَمُهُ وَانْ فَالْ نَهْ اَنْفٌ مِنْ ثَمَنْ مَبِيْعٍ نَهْ يَلْزَمُهُ حَتَّى بُفِرَّ  
 بِعَبْرٍ اَنْبِيْعٍ وَانْ فَالْ نَهْ اَنْفٌ دَرَّةٌ نَقْصٌ نَزْمُهُ نَسْفِصَةٌ اَنْوَزَنَ  
 وَانْ فَالْ اَنْفٌ دَرَّةٌ وَحَوْفِي بِلْدٍ اَوْرَانَتْ<sup>٥</sup> نَقْصَةً نَزْمُهُ مِنْ دَرَاةٍ<sup>١٥</sup>  
 اَنْبِلْدٍ عَلَيَّ اَمَنْصُوصٌ وَفِيهِ يَلْزَمُهُ اَنْفٌ وَازَّةٌ<sup>٥</sup> وَانْ فَالْ نَهْ دَرْهَمٌ<sup>٥</sup>  
 صَغِيرٌ وَحَوْفِي بِلْدٍ اَوْرَانَتْ<sup>٥</sup> وَاَنْبِيَّةٌ<sup>٥</sup> نَزْمُهُ صَغِيرَةٌ وَازِنٌ<sup>٥</sup> وَانْ فَالْ دَرْهَمُ<sup>٥</sup>  
 كَبِيرٌ وَفِي اَنْبِلْدٍ دَرَاهِمُ كَبِيرٌ اَنْفَدِيدٌ نَزْمُهُ دَرْهَمٌ وَازِنٌ مِنْهُ وَانْ  
 فَالْ نَهْ اَنْفٌ دَرَّةٌ زَيْفٌ<sup>٥</sup> فَفَشَرَتْ<sup>٥</sup> مَا لَا فَتَّةٌ فَيَبِي نَهْ يُقْبَلُ وَانْ  
 فَفَشَرَتْ بِمَغْشُوشٍ قُبُلٌ عَلَيَّ اَمَذْعَبٌ وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ اَلَّا اَنْ يَكُونَ<sup>٢٠</sup>

a, In Cod. L. deēst. b) In Cod. L. اَنْفٌ sine articulo. c, Sic  
 in Cod. O; in Cod. L. distingui nequit. d In Cod. O. in plu-  
 rali numero مَرْبَعٌ

مُتَّصِلًا بِالْإِفْرَارِ وَإِنْ قُلَّ لَهُ (499) عَلَى دِرْهَمٍ فَفَسَّرَهَا بِسَكَّةٍ  
 غَيْرِ سَكَّةِ الْبَلَدِ قُبِلَ مِنْهُ وَإِنْ قَالَ لَهُ عِنْدِي أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَفَسَّرَهَا  
 بِدَيْنٍ قُبِلَ مِنْهُ وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَدِيعَةٌ فَهِيَ  
 وَدِيعَةٌ وَإِنْ قَالَ كَانَ عِنْدِي أَتُّهَا بِأَفِيَّةٍ فَإِذَا هِيَ هَالِكَةٌ لَمْ يُقْبَلْ  
 ٥ وَإِذَا ادَّعَى أَتُّهَا هَلَكْتُ بَعْدَ الْإِفْرَارِ قُبِلَ مِنْهُ \* وَقِيلَ لَا يَقْبَلُ  
 وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ \* نِي دِمْتِي ٥ ثُمَّ فَسَّرَهَا  
 بِوَدِيعَةٍ فَقَدْ قِيلَ يُقْبَلُ وَقِيلَ لَا يَقْبَلُ وَهُوَ الْأَصَحُّ  
 وَإِنْ قَالَ لَهُ فِي هَذَا الْعَبْدِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ ثُمَّ فَسَّرَهَا بِقَرْضٍ أَقْرَضَهُ  
 فِي ثَمَنِهِ أَوْ بِأَلْفٍ وَزَنَها فِي ثَمَنِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ بِأَلْفٍ وَصَى بِهَا مِنْ  
 ١٠ ثَمَنِهِ أَوْ أَرَشَ جَنَایَةَ جَنَاحِهَا الْعَبْدِ قُبِلَ مِنْهُ وَإِنْ فَسَّرَهَا بِأَنَسِهِ  
 رَهْنٌ بِأَلْفٍ لَهُ عَلَيْهِ فَقَدْ قِيلَ يُقْبَلُ وَقِيلَ لَا يَقْبَلُ وَإِنْ قُلَّ لَهُ  
 فِي مِيرَاثٍ أُنَى أَوْ مِنْ مِيرَاثٍ أُنَى أَلْفٌ فَهُوَ ذَنْبٌ عَلَى التَّرَكَةِ وَإِنْ  
 قَالَ فِي مِيرَاثِي مِنْ أُنَى أَوْ مِنْ مِيرَاثِي مِنْ أُنَى فَهُوَ هِبَةٌ مِنْ مَالِهِ  
 وَإِنْ قَالَ لَهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ نَصْفُهَا أَوْ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ نَصْفُهَا لَزَمَهُ  
 ١٥ وَإِنْ قَالَ لَهُ فِي دَارِي أَوْ مِنْ دَارِي نَصْفُهَا فَهُوَ هِبَةٌ وَإِنْ قُلَّ لَهُ  
 مِنْ مَالِي أَلْفٌ دِرْهَمٌ لَزَمَهُ وَإِنْ قَالَ فِي مَالِي فَهُوَ هِبَةٌ عَلَى الْمُنْصَوِّصِ  
 وَقِيلَ هَذَا غَلَطٌ فِي النَّقْلِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ فِي مَالِي وَبَيْنَ  
 أَنْ يَقُولَ مِنْ مَالِي فِي أَنْ الْجَمِيعَ هِبَةٌ، وَإِنْ قَالَ لَهُ عِنْدِي ثَمَرٌ  
 فِي جِرَابٍ أَوْ سَيْفٌ فِي غَمَدٍ أَوْ قَصٌّ فِي خَنَازِمٍ لَمْ يَلْزَمْهُ انْضَرَفٌ  
 ٢٠ وَإِنْ قَالَ لَهُ عِنْدِي عَبْدٌ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ لَزَمَهُ الْعِمَامَةُ وَإِنْ

a) Haec verba in Cod. L. desunt. b) Haec verba in Cod. L. desunt c) Quae ab hoc loco usque ad paginam ٣٥٠, lin. 3 leguntur verba, ex Cod. O. inserui; folium enim paenultimum Codicis L. interiit.

قال له دأبته عليّ سرج لم يلزمه السرج، وان ادعى رجلان  
 ملك في يد رجل بينهما نصفين فأقر لأحدهما بنصفه وجحد  
 الآخر فان كان قد عزّيا إلى جهة واحدة من ارض او ابتياع  
 وذكرها انهما لم يقبض وجب على المقر له، ان يدفع نصف ما  
 اخذ إلى شريكه وان لم يعزّبه إلى جهة او اقر بالقبض لم يلزمه  
 ان يدفع انية شيء، وان اقر رجل فقل هذه الدار لزيد  
 لا بيل لعمره او غصبتّها من زيد لا بيل من عمره لزم الاقرار  
 الأول وحل يغرم لآخر فيه قولان وقيل ان سلمت الحاكم باقراره  
 ففيه قولان وان سلمت المقر بنفسه لزمه ان يغرم قولاً واحداً  
 وانصحيح انه لا فرق بين المسألين، وان باع شيء واخذ  
 الثمن ثم اقر بأنّه باع لغيره فقد قيل يلزمه ان يغرم قولاً واحداً  
 وقيل على فوتين وان قال غصبت من احدكما أخذ بتعيينه  
 فن قال لا اعرفه وصدقه تنزع منه وكذا خصمين فيه وان  
 كذبه فنقول فونه مع يمينه وان قال هو فقلان سلم انية ولا  
 يغرم لآخر شيء، وان قال غصبت هذه الدار من زيد وملكه  
 لعمره لزمه ان يسلم ان زيد ولا يلزمه لعمره شيء، وان قال  
 هذه الدار منك لزيد وقد غصبت من عمره فقد قيل في  
 كذاي قبلت وقيل تسلم في الأول وتعد يغرم لزيد على فوتين،  
 ومن اقر بنسب صغير مجهول تنسب بنت نسبه فن كن ميتة  
 ورثة وان اقر بنسب كبير لم يثبت حتى يصدقه فن كن ميتة  
 لم يثبت نسبه وان اقر من عليه ولا باع او اب لم يقبل وان  
 اقر بنسب من فقد قيد يفيد وقيل لا يعبر، وان اقر ثورته  
 بنسب من دن المقر به بحجة ثبت انسب دون الارث

وقيل يثبت الارث وليس بشئ\* وان لم يحجبهم ثبت النسب  
والارث وان اقر بعضهم وانكر البعض لم يثبت النسب ولا الارث،  
وان اقر الورثة\* (500) بتزوجية امرأة الموروث ثبت لها الميراث  
وان اقر بعضهم وانكر البعض فقد قيل يثبت لها الارث بحصته  
وقيل لا يثبت وان اقر الورثة بذين على موروثهم لزومهم\* قضاؤه  
من التركة فان اقر بعضهم بالدين وانكر البعض ففيه قولان  
احدهما يلزم المقر جميعه في حصته والثاني يلزم بقسطه وان  
كان لرجل أمة فأقر بولد منها ولم يبين بأى سبب وطئها  
صارت الأمة أم ولد له\* وقيل لا تصيرُه

a) Cod. L. لزوم. b) In Cod. L. deest له.

Finis Codicis Lugd. Bat. sic audit:

تم الكتاب بحمد الله ومَنِّه والصلوة والسلام على نبيه محمد  
وآله وعترته

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَكَاتِبِهِ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَسَالِكِهِ وَلِمَنْ دَا لَكَاتِبِهِ بِالرَّحْمَةِ  
وَالْغَفْرَةِ وَلِمَنْ قَالِ آمِينَ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ  
وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ بِرَحْمَتِكَ . . . . .  
سنة سبع وتسعين وستمائة

In Codice O. haec est subscriptio:

تم كتاب التنبيه في الفقه على مذهب الامام الشافعي رحمه الله  
فرغ منه بهادر بن عبد الله مولى الفقير الى الله تعالى بهاء  
الدين ابو محمد عبد الرحمن بن محمد بن النصبى في رابع  
وعشرين من شهر رمضان المعظم من سنة احدى عشر وسبعماية  
غفر الله لمواليه وله ولجميع المسلمين





LXXXVIII

Pag. ٢٠٧, 15 leg. عندك.	Pag. ٢٩٥, 6 leg. أنيبود.
٢٠٨, 19 leg. فصرحنا على الفعل الأول.	٢٣٧, 8 leg. أنمسوؤذ.
وَمَنْعَضِ.	٢٤٥, 3 leg. واحد.
٢١٠, 1 leg. رِعَاك.	٢٤٩, 10 leg. أننقب.
٢١٩, 6 et 11 leg. ضلعة.	٢٥٢, 7 leg. أننظر.
٢٢١, 17 leg. مِيَّت.	٢٥٦, 5 leg. أنسندبل.
٢٢٣, 18 leg. ضلعت et فغيب.	٢٥٨, 4 leg. يدعيه.
٢٢٤, 4 leg. دله.	٢٣٨, 17 leg. الآدمي.
٢٢٩, 9 leg. أنضلاف.	٢٦٠, 6 leg. لآدمي.
٢٣٣, 20 leg. تكمند.	٢٦٠, 15 et 18 leg. أنشعد.
٢٣٥, 6 leg. مكنت.	٢٦٠, 16 leg. حدود.
٢٣٥, 12 leg. ذنك.	٢٦٠, 18 et ٢٣١, 1 leg. على.
٢٣٦, ١١ pro بعر leg. بعر.	أنشودة.
٢٤٥, 1١ leg. مبرقع.	شيدتي et أنبذ. ٢٦٠, 19 leg.
٢٤٦, 13. Cum Codd. leg. ععد.	بشيدتي. ٢٦٠, 10 leg.
٢٤٦, 20 leg. أنعم.	نعد. ٢٦٠, 6 leg.
٢٤٦, 2 leg. بشيدند.	لآدمي. ٢٦٠, 10 leg.
٢٤٦, 8 leg. نلآدمي.	دعي. ٢٦٠, 14 leg.
٢٤٦, 6 leg. سيم.	يد. ٢٦٠, 19 leg.
٢٤٦, 10 leg. أنعشر.	تدعيه. ٢٦٠, 21 leg.
٢٤٦, 7 leg. أنعد.	در. ٢٦٠, 5. 6. 7 et ٢٦٠, 15 leg.
٢٤٦, 21 leg. لآذنين.	دنذر. ٢٦٠, 7 leg.
٢٤٦, 2 leg. أنذخرن.	نم. ٢٦٠, 22 leg.



Pag.  
 ٥٣, 10 leg. صحيح.  
 ٥٣, 18 leg. الربى. Conf. LANE,  
*Lex.*, sub رب, I pag. 1006<sup>a</sup>  
 in fine.  
 ٥٣, 21 leg. potius المراح.  
 ٥٤, 3 leg. يتركبان.  
 ٥٤, 7 leg. الأكدميون.  
 ٦١, 9 leg. آذانها.  
 ٧٤, 12 leg. بالارت.  
 ٧٧, 13. Asteriscus \* delendus.  
 ٧٨, 17 leg. كل.  
 ٨٩, 6 leg. آخر.  
 ٨٧, 9 leg. ياجز.  
 ٩٤, 15 leg. آدمى.  
 ٩٨, 1 leg. بشرط.  
 ١٠١, 1 leg. أنها.  
 ١٣٣, 7 leg. عبادة.  
 ١٣٣, 22 leg. نص.  
 ١٣٤, 3 leg. ينص.  
 ١٣٤, 5 leg. بيع.  
 ٢٨, 13. Cum Cod. O. leg. ذى  
 رحم محرم.  
 ١٣٨, ٨ leg. الانتفاع.

Pag.  
 ١٣٩, 3 leg. قصيلاً.  
 ١٣٩, 9 leg. قلّع ولم.  
 ١٣٢, 19 leg. وتراضيا et بالشيرج.  
 ١٣٩ in nota ٨ leg. ولخيل الأبلق,  
 ut apparet ex loco parallelo  
*Ibn Kásimi*, p. v..  
 ١٤٧, 13 leg. حالاً فحالاً.  
 ١٤٧, 17 leg. بالمعروف.  
 ١٥٠, 12 et ١٥١, 3 leg. السبق.  
 ١٥٠, 14 leg. سبقهما.  
 ١٥٠, 15 leg. سبقه.  
 ١٥٠, 16 leg. سبق.  
 ١٥٤, 5 leg. بئراً.  
 ١٥٩, 20 leg. من.  
 ١٦٣, 6 leg. يُقبل sive نَقبل.  
 ١٦٣, 13 pro فان leg. كان.  
 ١٧٢, 8 leg. المنصوص.  
 ١٧٢, 16 leg. فيحمل.  
 ١٧٩, 4. Post تصوير add. c.  
 ١٧٩, 15 leg. وان جنى عليه لزومه ارش.  
 ١٨٨, nota 1 leg. للذكر.  
 ١٩١, 16 leg. أنها.  
 ١٩١, 22 leg. جاز ان يكون.

# E M E N D A N D A

Pag		Pag	
vi, lin. ult. leg.	بَفِيَتْ	lv, 6 pro ١٩٨, 17 leg.	١٩٨, 7.
ix, 7 ab inf. leg.	نُاجِرْ	lvi, 11 leg.	و sine اَنْوَع
xi, 4 del.	١٣٨, 9—11.	lvii, 17 leg.	٩٣, 20. 21.
xiii, lin. penult. leg.	اَنْوَرَتْ	lvii, 18 del.	٨٣, 20; ٨٤, 7.
xix, 16 leg.	حَدَّ نَهْ	lxi, 4 ab inf. leg.	١٣٠, 20—١٣١, 5.
xxi, 13 leg.	آدَمَى	lxvii, 7 leg.	١٧٠, 7.
xxix, 1 pro	وَمَنْيَا leg.	lxviii, 17 leg.	اَلَسْتَنْجَاء
xxix, 15 leg.	فَنَ اسْتَبَحْهُ اَنْوَهْ	lxxi, 3 leg.	فَنُخْرِجْ
xxxii, 12 leg.	اَنْوَحْ اَلْكَرْيَا	٣, 17 leg.	نُصَلِّوْ اَوْ
xxxvii, 4 ab inf. pro	حُدِثْ	٦, 3. Asteriscus *	delendus.
	leg. حُدِبْ	٨, 15 et '*, 3 leg.	وَفَرَّ
xlvi, 6 pro	حَمْنْ leg.	" , 2 leg.	نُ
xlv, 16 leg.	دَوْ نَوْ	١٤, 1 l.	نُحْمَدْ
	vid. ٢٤٧, 14—٢٣٣, 13 et ٢٧٠, 14.	١٨, 7 leg.	نُصَلِّ نَرْوْ
xlvi, 2 pro	وَشَوْ leg.	١٨, 13 leg.	كَتْ
li, 6 del. verba: conf.	٢٢, 10.	٢٦, 15 leg.	دَعَاءْ "اَلْمَسْحِ Conf.
liii, 9 ab inf. pro	٢٤, 8—9 leg.		pag. li.
٢٢٤; conf. p. xlviii sub	خَرَجْ	٢٨, 1 leg.	وَقْ اَرْبَعْ عَشْرَ
liv, 4 ab inf. leg.	حَقْ نَغِيرْ	٢٢, 16 leg.	وَمَنْبِتْ
	على اَنْعِيرْ	٢٤, 17 leg.	خَبْدْ

## LIBRI ET LOCI CITATI

### a) الشافعى

- p. ٣٠, 17; ١٣٣, 18 الجديـد  
 p. ٢, 12; ٥, 2; ١٩, 7; ٣٠, 17; ٥٤, 10; ٩٨, 16; ١٣٣, القديم  
 17; ٢٥٧, 6; ٣٩٠, 18; ٣٠٢, 10; ٣٠٥, 10.  
 p. ٣٠, 20; ٩٩, 5 وقال فى موضع آخر

### b) أبو عبيدة

- p. ٩٩, 10 قول أبى عبيدة

### c) in notis

- p. ١٧٨, a l. 4 et 5 اذكار النوى  
 p. ٥٩, a الانوار  
 p. ٢٥٣, b البسيط  
 p. ٩٧, a; ٩٥, c; ١٠١, a; ١٣٩, a; ٢٠٨, b; ١٣٢, a التهذيب  
 p. ٣٩, c شرح الايجاز  
 p. ٢٥١, a شرح الباب  
 p. ٩٩, a فتاوى الفقاـل  
 p. ٩٥, b القُتـبـى  
 p. ٩, b المـُجـلـد  
 p. ١٣٩, c; ١٧٤, a; ١٧٩, c; ١٩٩, a; ٢٠١, a; ٢٠٨, b المـُحـرّر  
 p. ٢٥٣, b المـهـنـب

LXXXIV

منا؛ ٨٢، 3. 15؛ ١، 14؛ ٨٠، 7. 8؛ بنو عشم وبنو البطلب ٩٣، 18

—20؛ ٣٩٣، 1؛ ٢٤، 13.

١٣، 7. 10؛ ١٥، 2. 5.

٣٨، a أنبيل الاخضر ٧٩، 20؛ ٨٠، 1

١، 13 أنجبشي ٤٨، 20

٧٣، 7 نجد ١٢، 8

٣٩، 15 نصري العرب ٨٨، 3؛ ٣٩٥، 21

١٢، 7 نمره ١٠، 10

١١، a l. 4 أنبوي

٨١, 3	أما زمان	٧٢, 8	أنشيم
٩, 6; ٣٤, 5—10; ٣٤, ٣٤	محمد النبي	Conf. sub	أبرهيم
9; ٣٣, 8; ٤٢, 4; ٤٤, 14; ٤٨,		٢٩٥, 9	انصابتة
19; ٥٨, 18; ٩٢, 6; ٩٧, 14;		٢٣٩, 2	الصخرة ببيت المقدس
٧٨, 15. a; ٨١, 17; ١٥٩, 9;		٨٠, 14	الصخرات بعرفة
٢٩٢, 20; ٢٩٤, 14.		٧٩, 12. 20; ٨٠, 3—5; ٨٥, 5	الصفاء
٧٢, 7; ٧٧, 19; ٢٣٩, 1; ٢٩٧, 15	المدينة	٣٠٠, 11	عبادان
٨٠, 2. 5	المروة	٨٠, 2; ٨٣, 6. 9	العباس (بن عبد المطلب)
٨١, 3; ٨٥, 1	المزدلفة	٩٩, 10	أبو عبيدة
٩١, 19	المسجد الأقصى	٧٢, 9	العراق
٧١, 19. 21; ٩١, 17	المسجد الحرام	٩, 16; ٩٨, 6; ٨٠, 20; ٨١,	عرفة
٨٢, 17	مسجد الخيف	11; ٨٤, 21; ٨٥, 5. 11.	
٩١, 18	مسجد رسول الله	٨١, 15; ٨٢, 19	العقبة
٨١, 8; ٨٥, 6	المشعر الحرام	٧٢, 9	العقيق
٧٢, 8; ١٤٥, 1; ١٧٢, 10	مصر	٢٩٥, 17. 20; ٣٠٠, 15	عمر بن الخطاب
Conf.	بنو المطلب	٣٠٠, 12	القادسية
١٨٥, a l. 4	معاذ بن جبل	٩٥, ٥	أنفتيبي
٧٩, 9; ٢٣٥, 21	المقام	٧٢, 8	فرن
٩, 16; ٣١, 7; ٩٩, 16; ٧٠,	مكة	٨١, 8	قزح
12; ٧٨, 3. 4; ٨٠, 7; ٨٢, 3;		٩٩, a	القفال
٨٤, 15; ٩١, 15; ٩٢, 1; ٢٣٥,		٢٠, 13; ٩١, 15; ٢٣٩, 7;	الكعبة
21; ٢٩٧, 15.		٣٠٨, 2.	
٨٤, 4	الملتزم		

## INDEX NOMINUM PROPRIORUM

٧٩, 6	الحجر	٣٤, 7. 8	ابراهيم وآل ابراهيم
٣٠٠, 11	حديثه السوحد	٣٥, 10	دبن ابراهيم وشيث
٧٩, 21; ٧٩, 11; ١١, 9—22; ٧٩, 12	الحرم	٧٩, 12	بب انصف بمكة
٧٩, 1. 4; ١٥٩, 12; ١٥٧, 10; ٨٣, 4		٨٣, 4	بب الكعبة
١٧٨, 5; ٣٩٧, 19.		١٣٤, 21	انحصرة
٣٠٠, 12	حلوان	١١, 5. 11; ٧٩, 13; ٨٣, 17. 19; ٨٣, 4. 8—10; ٩١, 16.	بيت الله بمكة
١١, 2	دار العباس بمكة	٨٣, 17. 19; ٨٣, 4. 8—10; ٩١, 16.	
٧٩, 9	ذات عرق	٣٣٦, 2	بيت المقدس
٧٩, 7	ذو خليفة	١٣, 16	التنعيم
٧٩, 11; ١٣, 4; ٣٣٥, 21	تركن العراق	١١, 10	قبير
٧٨, 12. 17	تركن اليمن	١١, 3	قنية كداء
٨٣, 18	زمر	١١, 4	قنية كداء
٣٩٨, 9	السمر	١٣٤, 21	الجل
٣٠٠	السود	٧٩, 8	الجحفة
٧٩, 6	شاذروان الكعبة	٣٩٧, 14—18	الحجاز
١, 3; ٩٩, 5; ١١٣, ٧	الشفعى	١١, 10. 16. 18	الحجر الاسود

اكل vid. in hoc glossario sub اكل, De اليتيم. يتم, ubi non indicavi conferendum esse Qorán 4, 2. 5. 11.

يدى dicitur ٣٣٩, 8 et 21 de eo in cujus manu res est; et lin. 10 لَا يَدَ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا significat: nemo hanc rem in manu habet.

يم II, c. c. a. pers., *Pulvere purgare mortuum*; vid. ٢٩, 8. 21. Conf. infra sub التيمم, et vid. porro in hoc glossario, sub II, نجى, et sub II, وضاً.

De التيمم vid. ٩—١١; conf. ٧٢, 19.

يمين De اليمين, i. e. de *jurejurando*, vid. ٢٣٨—٢٤١, et وأصلها لغة أئيد اليمنى ثم: ١٢٣. — *Ibn Kásim*, p. ٣٣٣—٣٣٤. — أظلفت على الحلف وشرعا تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده بذكر اسم الله أو صفة من صفات ذاته ٥

De يمين الحرة vid. ٣١٩, 19—21.

De اليمين الغموس vid. ٢٣٩, 3.

De quinquaginta juramentis, vid. ٣٣٤, 11—19. — Conf. etiam sub نكل et نفى, نذر, لغو, لعن, كفر, غلط, حنث, حلف, الو.

يوم De انشقاق يوم sermo est ٩٥, 2 et ٩٨, 11. — *Ibn Kásim*, p. ٤٩: ويوم انشقاق هو يوم اثلاثين من شعبان اذا لم ير الهلال ليلتها مع الصحو ويتحدث الناس برويته ولم يعلم عدل رآه او شهد برويته صبيان او عبيد او فسقة ٥

De يوم انقضا vid. ٤٢; ٥٨, 17; ٩٨, 14; ٩٢, 21.

De الايام المعلومات vid. ٢٣, 1—2. Sic enim Shírázî decem priores dies mensis ultimi nuncupavit memor Qoráni 22, 29.

وَأَنسَى بِهِ, 10, ٣٩٣ — c. c. a. rei et c. ب pers. — III, c. c. a. rei et c. ب pers. —

الضَرْبُ: *sine intermissione eum verberavit*. Conf. ٣٠٥, 7. V, c. c. a. rei. *Se charger de faire; prendre soin de*; vid. v. c. ٤٩, 3; ٤٩, 11; ١٢٣, 19; ١٤٠, 1. 2; ١٩٧, 20; ١٩٣, 12; ٢٢٤, 19. Conf. Dozy, *Dict. des noms des Vét.*, pag. 29, nota 10; QUA- TREM., *Hist. des Mong.*, pag. CLXXIII, nota 247; et BOCHOR, *Dict. in voce charger*.

De انَوْلَاء vid. ١٨١—١٨٢. — *Ibn Kásim*, p. ١٣٣: وهو لغة مشتق من أمواله وشرعا عصبية سببها زوال الملك عن رقيق معتق ۞ وِنَى, in plurali أولياء, *Tutor, curator*; pluralis forma non notata; vid. v. c. ١٩٣, 3. 14. 20; ٢٠٩, 16.

De انُونَى انجَبَر vid. ١١٤, 19; ١١٥, 10; ١٩٠, 20 seqq.; ١٩١, 10. 21; ١٩٣, 7. 13; ٢٠٣, 13—14; sed etiam ٢٠٩, 15. Conf. ١٩٠, 14—17.

De انُونَى انُرشد vid. in hoc glossario, sub رشد.

De وِنَى انصبى وانجندن vid. ١١٤, 17—١١٥, 12 et ١٩٠, 8—13.

De وِنَى انمراة qui eam in matrimonium collocat, vid. ١٩١, 7—١٩٣, 15; ١٩٧, 8—13; ٢٠٣, 12—14.

وَكِيَّة, *Pupilla*; vid. ١٩٥, 18.

وَلَايَة, *Tutela et curatela*; vid. ٩٤, 19; ١٩٣, 3. 5. 11; ٢٩٥, 1; ٢٧٤, 1.

انَوَاد est qui curat exsequias; vid. ٢٧, 17.

مَوْنَى عليه, *Pupillus*; vid. ٢٥, 20; ١٩٧, 9.

وَعَب. De انهبَة vid. ١٩٥—١٩٧. — De renumeratione donationi, انثواب dicta, vid. in hoc glossario, sub ثوب.

مَوْعُوب, *Quod dono datum est*; et interdum *servus dono datus*; vid. v. c. ٦٩, 18 seqq., et مَوْعُوبَة *serva dono data*; vid. v. c. ١٩٩, 15; ١٩٧, 1.

مَوْعُوب لَه, *Is cui quid dono datum est*; vid. ١٩٩, 17.



dicatur de المبيع quando nondum ratus est contractus; tum enim seponitur. Vid. ٩٣, 15. Conf. ١٠٣, 17; ١٩٩, 5. 19. cet. — Sic etiam de re in testamento legata; vid. ٢٩٨, 16; — de servo nondum libero; vid. ١٧٥, 6; ١٧٩, 6; ١٨١, 16. وقف est nomen ejus qui fruitur re ei tamquam data; vid. ١٩٣.

II. De التوكيل vid. ١٢٢, a. De النكاح vid. ١٩٠, 5—7 et ١٩٢, 6—11. Conf. ٢٠٨, 15 seqq.; ٢١١, 12—20; ٢١٣, 3—5. V, c. c. في rei, Procuratorem esse in emtione, in venditione; vid. ١٣٩, 16.

De الوكالة vid. ١٢٢—١٢٩. — Ibn Kásim, p. ٩٩ de eo haec dicit: في اللغة التفويض وفي الشرع تفويض شخص شيئاً له فعله مما يقبل النيابة الى غيره ليفعله حال حياته وخرج بهذا القيد الايصاء

Dicitur الموكل de eo quocum agendum alium quis mandavit; vid. ١٢٣, 17.

IV, c. c. a. pers., Gravidam facere; vid. ٩٨, 8; ١٨٠, 12—14 et 16; ١٨٧, in notis lin. 1.

X. Servam suam gravidam facere, ita ut ipsa fiat ejus liberorum mater; sive servam suam وليد أم facere; vid. ١١٢, 6; ١٧٩, 10—13; ١٨١, 14.

De illa وليد أم vid. ١٨٠—١٨١.

De الوليمة, nempe de convivio nuptiali, vid. ٢٠٥—٢٠٩. — Ibn Kásim, p. ٨٨ de hoc epulo dicit: وأسراد بها طعام يتخذ للعرس وقل أشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث سرور وأفليها للمكثر شاة وللمفل ما يتيسر وأنواعها كثيرة مذكورة في المصولات

IV, c. c. a. pers., etiam significat: *Vulnerare* aliquem *vulneratione* *الموضحة* dicta: vid. v. c. ٢٩٥, 13. 20;

٢٧٧, 4. 6. 9.

De hac *الموضحة* vid. ٢٧٧, 2.

III dicitur de *consensione clandestina* partium; vid. ١٥, 9; ٣٣٣, 21.

De *مواقيت* *المطلوبة* vid. ١٩—١٥; conf. ٣١, 2—7; — de *مواقيت* *الحج* vid. ٧٢.

Pluralis forma *مواقيت* adnotanda est; vid. ١٥, 10; ٧٢, 6. 10 et 12; et Qorán 2, 185.

*Numerus fractus*; *أوقص*, pluralis *وقص*, — *وقص*. vid. ٥٢, 11.

I. Constructio *الاسم* *وقع* *عليه* *الاسم* *وقع* occurrit ٩٢, 8; ٩٣, 1; ١٧١, 17; et ٢٣٦, 15.

II, c. c. *في* rei, *Obsignare* sive *signo imprimere*; vid. ٣٢١, 4.

IV, c. c. a. pers. et *علي* rei, *Significare* alicui aliquid; vid. ١٢٣, 13. Conf. DE SACY, *Chrest. Arabe*, I, ٧١ l. 4; et DOZY, *Ibn Badrun*, pag. ٢٧٩.

De *الوقوف* vid. ١٩٢—١٩٥. — *Ibn Kásim*, p. ٧٢: *وهو لغة الحبس*:

*وشرعاً حبس مل معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقائه*  
*عينه وقطع انتصرف فيه على أن يحرف في جهة خير تقرب الى*  
*الله تعالى وشرط الوقف صحة عبارته وأعلية انتبرع*

De variis formulis ad *الوقوف* indicandum, conf. in hoc glossario, sub *أبد*, *حبس*, *حرم*, *سبل* et *نفض*.

*وقف* est qui bona sua dedicat modo *وقف*; conf. ١٩٢—١٩٥.

*الوقوف*, *Stare* in monte Arafat, tempore peregrinationis sacrae, nempe die nono Dsu'l-Hiddjah; vid. v. c. ٧٠, 7 et impr. ٨٠, 8—٨١, 2. Conf. ١, 8; ٨٢, 3—13; ٨٥, 11. 14.

et c. ب rei; vid. v. c. ١٩٨—١٧٣. Conf. EXGER, *Maucardi*, Gloss. II<sup>b</sup>. *Testamento tutorem vel curatorem constituere* aliquem; c. c. أنى pers.; vid. v. c. ١٩٧, 15—19; ١٩٨, 1. Conf. QUATREM., *Hist. des Sult. Maml.*, II, 2 pag. 110.

IV<sup>a</sup>. Idem significat quod II<sup>a</sup>, et eodem modo construitur; vid. v. c. ١٩٩, 5; ١٧١, 4. 10. 12. 13. 15; ١٧٥, 20.

IV<sup>b</sup>. Idem significat quod II<sup>b</sup>, et eodem modo construitur; vid. v. c. ١٩٧, 17. 20; ١٩٨, 1; et in hoc glossario, sub وكل in loco *Ibn Kásimi* ibi allato. Conf. QUATREM., l. l.

Verba (i. e. في الخطبتين) وَيُوصَى بِتَقْوَى اللَّهِ فِيهَا, pag. ٢٠, 5 apud *Ibn Kásim*, p. ٣٥ sic: ثُمَّ الْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى.

وصى, pluralis أَوْصِيَاء, *Qui testamento constitutus est tutor vel curator*; vid. ١١٢, 17; ١١٥, 13; ١٩٧, 19; ١٩٨, 3. Conf. QUATREM., *Hist. des Sult. Maml.*, I, 1 pag. 237 et II, 2 pag. 109.

De الوصية vid. ١٩٧—١٧٢. — *Ibn Kásim*, p. ٧٩: وصية من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلنه به والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت.

Pluralis forma وصايا vid. ١٧٠, 6; ١٨٣, 1.

الوصية إليه, *Tutela sive curatio legataria*; vid. ١٩٧, 14; ١٩٨, 2. 4; ٣٣٨, 19.

الموصى إليه, *Testamento constitutus tutor vel curator*; vid. ١٩٨, a.

الموصى له, *Legatarius*; vid. ١٩٩, 1; ١٧٠, 14. 17; ١٧٢, 5. 6; ١٧٣, 8; ١٧٩, 9. Conf. BOCHOR, sub *légataire*.

II, c. c. a. pers., *Lotionem الوضوء perficere ad cada-*  
*ver*; vid. ٢٩, 13. 20. Conf. II نجى et II يم in hoc glossario.  
De hac lotionem الوضوء vid. ٣—٤.

VI, *Sibi invicem haeredes esse*; vid. ١٨٣, 15. Conf. VALETON, *Spec.*, pag. 12, nota 9.

Pluralis forma وراث, *haeredes*, vid. ١٧٣, 1.

Omnes *haereditatis socii et sociae* enumerantur ١٨٣, 2—9, ubi etiam significantur ii qui ab omni *haereditatis parte secluduntur*: ١٨٣, 9—16 et ١٨٥, 9—١١, 4. Conf. etiam ١٨٢, 10—14.

De ميراث لجد والاخوة vid. ١٨٣—١٨٩; — de ميراث اهل الغرض vid. ١٨٩; — de ميراث انصبية vid. ١٨٧—١٨٩; — de ميراث المسلمين vid. ١٨, 10.

Formula والورع وورع vid. ٢٢٣, 8. 9; ٢٢٤, 22; ٢٤٥, 2.

Forma comparativa ادرع occurrit ٢٣٣, 3.

ورق Nummi argentei; vid. ٥٥, 20. — Ibn Kásim, p. ٢٥: ورق وعوا الغضة. Conf. DE JONG, *Latáif*, pag. XL.

ورك V. De انتورك in precatione, vid. ٢٣, 17—21. — Ibn Kásim, p. ٢٨: وانتورك مثل الاقتراش الا ان اتملى يخرج يساره: ٢٨. — *Ibn Kásim*, p. ٢٨: على هيتها في الاقتراش من جهة يمينه ويلصق وركه بلا رص. — V. *Modicum*, i. e. non divitem nec pauperem, attribui; inde متوسط dicitur homo qui pecuniam modice erogatur, i. e. qui ponitur inter موسر et معسر; vid. v. c. ٢٥٥, 13; ٢٥٩, 13; ٢٥٨, 7; ٢٨٣, 18; ٢٩٥, 16. — *Ibn Kásim*, p. ١٠٠:

ويعتبر توسطه بطول فجر كل يوم مع نيلته امتخرة عنه.

وسق De اوسق vid. ٥٤, 13. Pluralis forma اوسق vid. ٥٤, 13. 15; ٩٩, 21; ١٠٠, 1.

I. Loco ١٩٢, 3 et 5 وصف انكفر significat profiteri se non esse Moslim.

وصى II. Testamento legare alicui aliquid; c. c. ل pers.

*posita, dum credito emere conentur, nulla data securitate solvendi. D. G.].*

وفيهِ وجهان, *Hac de re duo exstant judicia*; passim; vid. v. c. ١٢, 10; ٥٩, 18. — Sic وفيهِ أوجهٌ, *Hac de re varia exstant judicia*; vid. v. c. ٩, 16. Conf. tamen DE SLANE, *Ibn Khallikan's biographical dictionary*, Vol. II, pag. 608, nota 1, qui dixit: »The وجوه are undoubtedly the particular channels through which certain decisions on points of law passed down to posterity by oral transmission.»

أنتِ واحدةٌ — وحد. est formula qua انطلق enunciari potest; vid. ٢١٢, 5 et ٢١٥, 5.

Pluralis أوداج, *Venae jugulares*; vid. ٨, 9. ودع. De اوديعة, quod *depositum* significat, vid. ١٣٦—١٣٨. — *Ibn Kásim*, p. ٧٨ dicit: وتخلّف (الوديعة) نغمة على انشاء المودع عند غير صاحبه للحفظ وتخلّف شراء على العقد المقتضى للاستحفاظ

انمودع est *depositor*, et انمودع, qui in *deposito* habet; vid. v. c. ١٣٧, 21.

ودي. De arbore الوديّ vid. ١٢٢, c.

De الدية vid. ٢٧١—٢٨٢, impr. ٢٧٢—٢٧٥; ٢٧٩, 3—5; et ٢٨٢, 17—٢٨٣, 6 et 18—٢٨٤, 4. — *Ibn Kásim*, p. ١٠٣: وهي ائمال

الواجب بالجنابة على حرّ في نفس او ظرف

De الدية المغلظة vid. ٢٧٥, 1—2. 7 et 14.

De دية اليهود والنصرانيّ vid. ٢٧٥, 14—17; — de دية المجوسى والنوثىّ vid. ٢٧٥, 15 et 17—18.

IV. — انمورث est *testator*, sive *legator* qui *haeredem* facit; vid. ٥١, 18; ١٨٣, 10; ٣٣٧, 15. 17; ٣٣٨, 12.

حل. De اعتبار السنة بالاهلة vid. ٢٣١, «.

علم. Formula حَلَمَ جَرًا occurrit ١٨٨, nota lin. 3.

هم. Forma comparativa أَقَمَ; vid. v. c. ٢٨٨, 20; ٢٩٢, 21; ٢٩٤, 12; ٣١٢, 12.

هوى. — *Aër territorii alterius*; vid. ١١٧, 7.

هيا III. De التهيئة vid. ٣٢٤, b; conf. ١٥٧, 17; ٣٢٥, 19.

De هيئة الجمعة, i. e. de *agendi modo* in cultu diei Veneris, vid. ٤٠—٤١. Conf. de hac significatione vocis هيئة Dozy, *Dict. des noms des Vét.*, pag. 9, n. 1 et pag. 435.

وتر. De صلوة الوتر vid. ٢٧, 5—9.

وتر etiam significat *impar*; vid. v. c. ٢٩, 17; ٢٩, 12; ٧٨, 17.

Conf. БОУНОР, sub *impair*. Inde وترًا, *Invicem, unus post alterum*; ٣, 13.

وثق. Dicitur كان على ثقة من وثق; vid. ١٠, 17; cui opponitur lin.

وان كان يرجو: كن على ايس من seq.

وثق. — *Qui ad الأوثن pertinet*; vid. ١٩٥, 2; ١٩٩, 8; ٢٧٥, 15. 17; ٢٩٥, 12. 13; ٣٣٩, 2; conf. ٨٨, 3 et ٢٩٥, 5.

وجب. De الايجاب in contractu, vid. ٩٣, 6.

فتح V. De formula التوجه vid. in hoc glossario sub وجه.

Interpretatio vocabuli التوجه, *facies*, occurrit ٤, 3—4.

[شركة التوجه] (conf. sub شرك) est societas inter duos inopes, qua commercium lucri causa instituitur rebus credito emtis. Vario modo nomen explicatur. Maxime autem placet haec Motarrizii: وشركة التوجه شركة المغاليس وانما اضيفت الى التوجه لان تبتذل فيه عدم المال والاضافة فيه بمعنى انباء كم في شركة الابدان وذلك انهم اشتروا في انشاء وانبيع بوجوههم وابتدأوا بشيء آخر. Significat igitur ١٢٢, 13 *dignitati sua personali ex-*

De *procuratione sacrae peregrinationis* vid. vI, 1—6; ٨٢, 20; ١٣٣, 8; ١٤٤, 16. 18; ١٤٥, 4; ١٤٧, 7—11; ١٩٨, 5; ١٧٤, 16—20.

نور. — *etiam significare videtur hirneam*; vid. ١٨٨,

8. Conf. DE GOEJE, *Fragm. hist.*, Gloss. pag. 8, de *تور* et *صحفة*.

نول VI. *Tradere de manu in manum res mobiles*; vid. ٩٤,

8. Conf. VAN DEN BERG, *Diss.*, pag. 45.

I. نوى — *est formula qua الطلاق enunciari potest*; vid. ٢١٤, 10.

Vocis notissimae النية veram significationem dedit *Ibn Kásim*,

وحيثقتها شرعا قصد الشيء مقترنا بفعله فان تراخى عنه سئى عزماً ٥

V. De *التَّهَجُّد* vid. ٢٧.

هدب. Pluralis أَهْدَابٌ, *cilia*; vid. ٢٧٨, 19.

X. *Corruere*; vid. ١١٨, 1; ٢٩٧, 11. Conf. *Marácid*, IV, p. 443; *Beládsorí*, ٢٠٥ l. 10.

هدن. De *الْهَدْنَةُ*, i. e. de *induciis*, vid. ٣٩٩—٣٠٠.

هدى. De *الْهَدَى* *Ibn Kásim*, p. ٥٧ haec dicit: وأعلم أن الهدى على قسمين أحدهما ما كان عن إحصار وهذا لا يجب بعثه إلى الحرم بل يذبح في موضع الإحصار والثانى الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم — De primo genere agit *Shírází* in *Tanbíh*, ٧٨, 1 et ٨٥, 16—18; de secundo autem ٧٢, 3; ٧٧, 22; ٨١, 19; ٩٣, 4—7 et 11. Conf. sub *دمى* et *كفر*.

هشم. De *الْهَاشِمَةُ* vid. ٢٧٧, 10.

رُضْلٌ بِأَبْغَدَانِي: ٥٤, 14, (sic ٣٥, 10, dicitur مِيلٌ بِأَهَاشِمِي conf. ٥٨, 19), ubi *Ibn Kásim*, p. ٣٣, loco parallelo scripsit:

والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام et addit: والاميال الهشمية

نَعِمَةٌ. Loco ٢٨, 9 vocabulum نَقَمَةٌ opponitur. Significatur ibi ergo *fortuna adversa*, vel *res ingrata*.

نَكَحَ. De النِّكَاحِ, i. e. de *jure matrimonii* et de rebus quae Icti Moslimi in hoc capite tractant, vid. ١٩.—٢٣٨. —

وَالنِّكَاحُ يُطْلَقُ لُغَةً عَلَى انْتِصَامٍ وَالْوَدْعُ وَالْعَقْدُ: ٨٢. *Ibn Kásim*, p. ٨٢: وَيُطْلَقُ شَرْعًا عَلَى عَقْدٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ ٥

De عَقْدُ النِّكَاحِ sensu strictiore, vid. ٧٢, 4—5. — De iis quae in matrimonio non licent, vid. ١٦٢—١٦٩.

De نِكَاحُ الْمُحَلَّلِ vid. ١٩٥, 21—22 et ٢٣٩, 9—18; — de نِكَاحِ الْأَنْشُغَرِ vid. ١٩٥, 17—19; — de نِكَاحِ الْأَمْنَعَةِ vid. ١٩٥, 20—21 et ٢٠٠, 18.

نَكَرَ. De نَكَرَ عَنْ الْيَمِينِ, sive ut etiam dicitur, i. e. *qui subterfugit iuramentum*, vid. ١٣٨, 11; ١٣٩, 10—14; ٣٣٠, 2. 3; ١٣٩, 21: ١٣٨, 1; ١٣٣٤, 5. — *Ibn Kásim*, p. ١٣٠:

وَالنَّكَارُ أَنْ يَقُولَ أَمَدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ عَرْتِ الْفَضَى عَلَيْهِ الْيَمِينِ  
أَنْ نَكَرَ عَنْهُ أَوْ يَقُولَ لَهُ "فَضَى أَحَابَ غَيْفَرٍ لَا أَحَابَ ٥"

نَهْرٌ. *Fossa. canalis, aquaeductio*; vid. v. c. ١٣٣, 4; ٣٣٠, 13: ٣٣١, 13. Jam adnotavit BUCKINGHAM, *Travels in Mesopotamia*, Vol. II, pag. 244, nota 1: In Syria the term *Nahr* still means a river, but in Babylonia it is applied chiefly to signify a *creek* or *canal*.

نَبَشَ IV. *Mordere*; vid. ٢٦٣, 16, ut forma III. Conf. Dozy, *Recherches*, II pag. LXXXVII, nota 1.

نَبِيٌّ VIII. De discipulo اِمْتَنَبَى vid. sub بَدَأَ.

نَوْبٌ. — نَيْبَةٌ. *Officii functio a vicario sive procuratore*; vid. v. c. ٧, 5; ٣٣, 20.



De النفاس vid. ١٣, 6—10. — *Ibn Kásim*, p. ١٢, et p. ١٩ de hujus vocabuli significatione dicit: وهو الدم الخارج عقب

انولادة فالخارج مع الولد او قبله لا يسمى نفاساً

انفس in jure talionis significat *vitam*, quasi *totum hominis corpus*; contra طرف *corporis pars*; vid. v. c. ٣٩٥, 4 cet.; ٢٧٠, 2; ٢٨٢, 6. 7; et conf. in hoc glossario, sub ودی.

نفع. Forma comparativa اَنْفَع, *utilior, commodior*; vid. ٥٢, 18.

نفق IV, c. c. على pers., *Victum praebere alicui*; vid. v. c. ١١٣, 8; ٢٥٨, 1; ٢٥٩, 4. 12; ٣٩٨, 6; ٢٨٨, 7.

نَفَقَة, *Victus*, de cujus in Islámo significatione vid. impr. ٢٥٥—٢٦٠; conf. v., 4 et v٥, 21. Nempe de نفقة الزوجات vid. ٢٥٥—٢٥٨; et de نفقة الاقرب والرفیق والبهائم vid. ٢٥٨—٢٦٠.

I. Formula حلف على نفى انعلم نفى, quae ٣٣٣٩, 6 occurrit, ab *Ibn Kásim*, p. ١٣. sic explicatur: وهو انه لا يعلم ان غيره فعل كذا

III, c. c. a. rei, *Repugnare contra usum sive necessitatem; adversari debito*; vid. ٩٧, 19; ١١١, 11; ١٦٥, 17.

نَقْدًا — نَقْدًا, *Praesente pecuniâ*; vid. ٩٧, 5; opponitur نَقْدًا اى حالًا يَدًا بيد: *Ibn Kásim*, p. ٥٨. — نسيئة. نَقْدًا اى حالًا مقبوضا قبل التفريق: ٥٩. p.

I. *Rescindere, irritare*; vid. v. c. ٩, 2. Sic *Ibn Kásim*, p. ١١: ينقض اى يبطل.

VIII. *Rescindi, irritari*; vid. v. c. ٩, 4. 6.

نقل. De vulnere اَنْقَلَة (non ut apud FREYTAG, Lex., forma activa), vid. ٢٧٧, 12.

المُنْقولات, *Res mobiles*; vid. ١٣٥, 8. Conf. VAN DEN BERG, Diss., pag. 45.

v. c. ٣٣١, 20. Et ضَعُرُ أَنْتَ dicitur ٣٣٢, 5: etiam أَنْتَ خلاف أَنْتَ v. c. ١٠٠, 15; ١٩١, 22; — sic ضَعُرُ أَنْتَ vid. ١٦١, 7; ٢٠٥, 18; — et saepius أَنْتَ عَلَى ضَعُرِ أَنْتَ v. c. ١٢١, 14; ٢١٥, 11; ٢٢٠, 15. Conf. in praefatione de hisce variis locutionibus.

نَصَب I. *Munus mandare; designare* aliquem qui faciat: vid. v. c. ٣٢٢, 10. 16. 18. 19; ٣٢٥, 4.

نَص I. *Solvere pecuniam*: vid. ٥٩, 17. 19; ١٣١, 10; ١٧٠, 15; et sic etiam ١٢٠, 22 ubi pro نَص legendum est نَصَّ, et ١٣٤, 3 ubi pro يَنْص leg. يَنْصَر.

De زَكْوَةُ أَنْتَ vid. in hoc glossario sub زَكُو.

نَضَح. De أَنْوَاضِح vid. ٥٥, a.

نَضَل. De أَنْمَضَلَة in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 9—13.

أَنْذَرُ فِي أَمْرِهِ est *curator, tutor* alicujus: vid. ١٢٩, 15; ١٧٠, 21. Sic in ١٦٤, 19 sermo est de أَنْذَرُ فِي الْوَقْفِ.

نَفَخ I. *Mussare*: vid. ٢٩, 9. — أَنْفَخَ فِيهِ أَرْوَحَ dicitur ٣٩, 3 et 4 de foetu.

نَفَذ I. *Retinere*: dicitur v. c. de تَصْرِفِهِ; vid. ٩٣, 19. 20; ٢٢٠, 7; ١٢٢, 15; ٢٢٠, 5; ٢٨٧, 12, et sub حَجَر, pag. xix. Sic de نَوْصِيَّة dicitur ٧٠, 18. 19; et eodem fere modo نَفَذ dicitur ٢٠٠, 9 et ٣١٥, 6.

مَنْفَذ. plur. مَنْفَذَاتُ. — مَنْفَذُ الْوَجْدِ sunt foramina capitis praecipue nostrae: vid. ٢٧, 9.

نَعَس I. In passivo dicitur de puerpera quae nondum convaluit: vid. ٢٠, ٨; ٢٠٥, 19.

6: *وَيُنَادَىٰ لَهَا الصَّلَاةُ جَامِعَةً*. *Convocatio ad precationem publicam enim* *الدَّاء* dicitur; vid. ٣٨, 17.

نذر على وجه اللجاج De *النذر* vid. ٩١—٩٣. — De نذر اللجاج بفتح: ١٣٤. — *Conf. Ibn Kásim*, p. ٩١, 8—9. — *أَوْنَهُ* وهو التماذى فى الخصومة والمراد بهذا النذر أن يخرج يخرج اليمين بأن يقصد النذر منع نفسه من شىء ولا يقصد التقربة وفيه كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر

17. *memoratur* ١٨٨, 17. *مذهب أهل التنزيل* — II. نزل

(vid. v. c. ٩٧, 2, ut alibi *نَسِيئَةٌ* dicitur ١١٥, 2. — *نَسَاءً*. — 5): *solutione dilata*. Sic *النَّسَاءُ* est *solutio dilata*; vid. ٩٨, 15. 17. 19. *Conf. oppositum* نقد.

De *النسب* ejusque computatione, vid. ٣٣٨—٣٣٩. *نسب*. De *النُّسْك*, i. e. de ritibus in sacra peregrinatione, vid. v. c. ٧٣, 15—17. *Conf. ٨٥, 8*: *واجباً*. Sic *Ibn Kásim* quoque p. ٥٥ dicit: *ترك نسك أى ترك مأمور به كترك الاحرام من أميقات*

De *نشوز النساء* in jure matrimonii, vid. ٢٠٨, 4—19 *نشز*. *ومعنى نشوزها ارتفاعها*: ٨٨. — *Ibn Kásim*, p. ٨٨, 8—10. et ٢٥٧, 8—10. (in Ed. 2<sup>a</sup> *امتناعها*). *عن أداء الحَقِّ الواجب عليها*.

II. *Abstergere*; vid. ٤, 19 et ٤٩, 19. *نشف*

— *النَّصّ* est *auctoritas sancta*, sive in Qoráno inscripta, sive in traditione servata, sive in libro aliquo, praesertim juridico vel theologico. Hinc v. c. titulus libri *نصوص* *المنصوص* *الشافعى*. Eadem significatio vocis *النَّصّ* exemplum vid.

muliere, vid. v. c. ١٣, 7. 9. 10. Conf. in hoc glossario sub *حُتْن* et *قَسَم*; et ENGER, *Mawardi*, Gloss.

IV. *Colere*; de hominibus dictum; vid. v. c. ٤٤, 6 et ١٧, 12. Conf. DE GOEJE, *Beládsori*, Gloss.

I, c. c. *إلى* pers. et *عَبَدَهم*; *Hosti pactum projicere*; *pactum cum eo solvere*; vid. ٣١٧, 20 et ٣٩٩, 13. Conf. DE GOEJE, *Beládsori*, Gloss.

III. De *انبذة* *بيع* vid. supra in hoc glossario, sub *بيع*.

I. De *انثّر* ad nuptias, vid. ٢٠٥, 20.

VI. *Sensim defluere*; dicitur de fructuum floribus, v. c. de pruno armeniaco et de malo, ١٠٠, 19; — et de corporis membris: vid. in hoc glossario, sub *جذم*.

De *انجاسات*, i. e. de *rebus impuris*, vid. ١٣, 17—١٤, 3; conf. ١١١, 3—4.

De *انجش* in emtione venditione, vid. ١٠٥, 10—11.

II. *انجى* *انيت* — *انجى*, *Partes posteriores cadaveris mundavit*; vid. ٤٩, 12. Conf. in hoc glossario sub X *استنجاء*

et sub *وضء* II, et sub *يم* II.

X. De lotione quae dicitur *استنجاء* vid. v, 8—٨.

— *انخل*, *Quisquiliarum scrutator*; vid. ٣٣٧, 3. Conf. *Mohit*, in voce *انخل*.

— *انف*, *انف* est *arcuballista*; vid. ١٧٢, 15, ubi opponitur *قوس* *رمى*, i. e. *arcus*.

III, et infinitivus *انء*. *Sub hasta vendere*; vid. ١١٣, 11. Conf. DE GOEJE, *Fragm. hist.*, Gloss.; et DOZY, *Gloss. Exp.*, pag. 173.

De *انكسوف* *انكسوف* dicitur ٢١, 5, ut de *انكسوف* pag. ٢٢٣,

وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير أرض لا مالك: p. v<sup>3</sup>.  
 — Opponitur العامر, *terra culta*. لها ولا ينتفع بها احد

De الميِّت vid. د—د<sup>4</sup>, et in hoc glossario sub دفن.

انت كالميتة est formula qua الطلاق enunciari potest; vid.  
 ٣١٤, 3.

V. *Undas jactare*; dicitur de mari, ut forma I. Vid.  
 موج v., 1. Conf. BOETHOR, sub *ondoyer*; MARCEL, sub *agitation*  
*des eaux de la mer*; HUMBERT, *Guide*, pag. 176; et WRIGHT,  
*Ibn Jubair*, in Gloss.

V. *Aliquid mal habere*; i. e. *aliquid rem judicare*;  
 vid. ٣٤٥, 7. Conf. VAN DEN BERG, *Diss.*, pag. 28, nota 3.

— Sic *Ibn Kásim*, p. ٤٧: اقل متمول; p. ١٢٤: اقل شيء مما  
 فيقبل تفسيره بكل ما يتمول: p. ٩٨: يتمول; بتمول  
 ولو فسر المجهول بما لا يتمول.

De رأس المال vid. sub رأس.

De مال قيمتي et مال مثلي vid. sub مثل.

De الاموال in capite الزكوة vid. ٩٠, 14; — de الاموال  
 الظاهرة vid. ٩٠, 19.

مالي. Conf. VAN DEN BERG, *Diss.*, l. l.; et *Ibn Kásimi* locus  
 in hoc glossario sub بيع et sub رهن.

ماء. De aqua ad purificandum, vid. ا—ا<sup>1</sup> et ٢٩. De aqua  
 ad irrigandum ٣٢٥, 16—٣٢٦, 12; conf. ١٢٣, 5 et ١٢٤, 20 seq.  
 De الماء المطلق vid. ا, 11—٢, 1.

II. *Recte judicare; judicio res agere*; de puero dictum  
 quum jam aliquo modo hominis officia peragere potest. Vid.  
 v. c. v., 2. 3; ١٢٣, 2; ١٦٧, 13; ١٧١, 6; ٢٦٣, 20; ٢٦٨, 9. De

مسك IV, *Se continere a cibo et potu*; vid. ٩٥, 2; ٩٦, 5. 13 et ٢١, 18, ubi opponitur يُمسِك et يَأْكُل. Conf. *Ibn Kásim*, p. ٢٨.

V, c. c. ب r. *Nisus est; fiduciam posuit in; sectari*; vid. ٢٧٥, 18. 19; ٢٩٥, 10. Conf. DE GOEJE, *Fragm. hist.*, Gloss.

مضى II idem significat quod forma I. Vid. ٣, 21 et ٩٩, 16; conf. ٥, 4.

I, c. c. في rei. *Pergere, continuare*; vid. v. c. ١٣, 14 et ٧٥, 19.

IV. — اِخْتَرْنَا اِمْتِءَ الْبَيْعِ او فسخه — dicitur ٩٣, 9; i. e. *praeferimus contractum ratum facere aut eum irritum facere*. Conf. ٩٤, 6; ٩٩, 15; ٩٧, 18.

مَظْل — مَظْل est *mora, retardatio*; vid. ٢٠٩, 12. Conf. VALETON, *Spec.*, pag. 16 nota 3; et *Meidání*, II, 669, n. 285 et III, 496, n. 2973 et 2974.

مَلَّ. Vocabuli مَلَّة forma pluralis مَلَل, notissima quidem (v. c. ١٨٣, 13), in Lexicis adhuc deest.

II. — مَلَّكَتْكَ est formula contractus اَلْبَيْعِ; vid. ٩٣, 6. De تَمَلَّكَتْكَ اِثْبَاحَت vid. ١٢٣, 5 et ١٥٤, 16—١٥٩, 10.

العَفْوُ لا مَلَّكَ لِي عَلَيْكَ Formula; vid. ١٧٤, 7. De مَلَّكَ اِثْبَاحَت sermo est ١٩٤, 14. 20; ١٩٦, 5. 16; ٢٣٩, 15 et ٣٠١, 19.

الصَّدَاقُ et سَمَى, خِيَارُ conf. sub الْمَهْر. مَهْر.

مِثْلُ مِثْلُ vid. ٢٠٤, 12—15 et supra, sub مِثْلُ. (Male VAN DEN BERG, *Diss.*, pag. 133 et 144 scripsit الْمِثْلُ).

مَوْت. De اَمَوَات, *terra inculta*, vid. ١٥٣—١٥٩. — *Ibn Kásim*,

De الْمُنْعَةِ in jure matrimonii, vid. ٢٣, 19; ٢٥, impr. lin. 14—16; et conf. in hoc glossario, sub نكاح.

قَمَنُ الْمِثْلِ — مثل. est *pretium aequum*; si enim rei pretium non pactum est, adaequatur cum pretio rei similis; vid. v. c. ١٣١, 8; vel cum pretio conveniente ad rem in tali casu; vid. v. c. v., 10. Sic quoque dicitur مَهْرُ الْمِثْلِ, i. e. tale pretium uxori debitum, quoad in pactioe nuptiali non est constitutum; de cujus accommodatione conf. infra sub مَهْر.

الْمِثْلِيَّاتُ (vid. in hoc glossario, sub قَسَم) sunt *res pro quibus substituere licet alias res ejusdem generis ejusdemque pretii*; quae alibi مَالٌ مِثْلِيٌّ dicuntur, de quibus dicit VAN DEN BERG, *Diss.*, pag. 47 quod «pondere, numero mensurave constant, quaeque rebus ejusdem generis compensantur.» Opponuntur مَالٌ فِيمِيٌّ, ubi, ut VAN DEN BERG, l. l. addit: «non tam genus quam species vel etiam individuum spectatur; quae si perierunt, non aliis rebus ejusdem generis compensari possunt, sed quarum pretium (فِيْمَة) tum solvendum est.» — In nostro *Tanbih*, ٣٣٤, 7—8 eodem modo haec غير مختلفة dicuntur مِثْلِيَّاتٌ, tamen مختلفة.

مَجَّ I, dictum de puerpera, vid. ١٣, 6.

الْمَجْجُوسُ — مجس. dicitur *infidelis qui ad* المجوس *pertinet*. De Moslimorum ab iis distinctione vid. v. c. ٨٨, 3; ١٨٩, d; ١٩٥, 2. 3; ١٩٩, 8; ٢٥٢, 3; ٢٧٥, 15. 17; ٢٨٨, 21; ٢٩٥, 7; ٣٣٩, 2, et in hoc glossario, sub شلو et غيار.

مَدَّ. De mensura اَمْدٌ vid. ٢٣٣, 6.

مَرَقٌ. De المَرَقِ, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 19.

مَسَحَ. De المسح على الخُفَّيْنِ vid. ٥.

ignoratur, vid. ٨, 1: ١٥٩—١٥٩: ٣١٩, ٦. — *Ibn Kásim*, p. ٧٦:

وَقِي بَفَتْحِ انْقَافِ اسْمِ نَلْشَىءِ اُتْمَلْتَقَطُ وَمَعْنَاهُ شَرَاءُ مَلٍّ ضَعَّ مِنْ  
مَالِكِهِ بِسُقُوطِ اَوْ غَفْلَةٍ وَذِكْوَاهُمَا ۞

De *الفيلد*, i. e. *de infante exposito*, vid. ١٥٩—١٦٣. — *Ibn*

*Kásim*, p. ٧٨: وَهُوَ صَبِيٌّ مَنبُودٌ لَا كَفَلَ لَهُ مِنْ أَبٍ اَوْ جَدٍّ اَوْ

مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا وَيَلْحَقُ بِصَبِيٍّ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمُ الْاَجْنُونُ  
الْبَنُغُ ۞

II. *Formulam islámi in aures mortui insusurrare*;  
vid. ٤٠, 16. — Sed etiam significat: *in aures alicujus insu-*  
*surrare aliquid*; c. c. a. pers. et c. a. rei; vid. ٣١٩, 1 et ٣٣٤, 12.

IV. *Abortum pati*; vid. ٢٠٢, 7; ٢٠٦, 7. 8; ٢٠٢, 3;  
٢٠٤, 7; ٢٠٤, 9.

V. De *تَلْقَى اَلرُّكْبَن* vid. ١٥, 20.

III. De *بيع اَلْمَلَمَسَةِ* vid. sub *بيع*.

*اَللُّوْثُ* est *Suspicio criminis*; *species culpa*; vid.  
وَحَوْلُغَةُ اَلْضَعْفِ: ١٠٩. — *Ibn Kásim*. p. ١٠٩. 13. — ٢٠٤, 21—٢٠٤, 21.  
وَشَرَعًا قَرِيْنَةٌ تَدُلُّ عَلَى صَدَقِ اَلْمَدْعَى بِشَيْءٍ تَوَقَّعَ تِلْكَ اَلْقَرِيْبَةُ فِي  
اَلْقَلْبِ صَدَقَهُ ۞

*اَلْحَر* est *Casei recentis genus*; vid. ٣٤٣, 10; ejus descrip-  
tionem dedit VALLERUS, *Lex. Pers.*, in voce.

De *اَلْمَغْدَر* vid. ٩٧, 15—19.

*اَلْمَنْ*, plur. *مَنْوَنَةٌ* — *Impensa*; vid. ٥٤, 20; ٥٥, 1;  
٥٧, 15. 16; ١١٢, 12; ١٣٠, 6; ١٣٧, 22; ١٥٩, 3; ١٧٣, 1.

V. De *اَلْحَجِّ بِعُمَرَةَ* vid. ٧١, 13.

X, c. c. *ب* mulieris, dicitur de corporis voluptate; vid. v. c.  
١٣, 1 et ١٣, 10. 13. 18. 19.



formula uxorem repudiat conjux; vid. ٢٣٤, 20—٢٣٥, 4; — et tali formula, statim post, uxor repudiare potest conjugis formulam; vid. ٢٣٥, 7—10.

Inde VI dicitur quando, post tale uxoris repudium, ipsa etiam suam formulam enuntiat, ne puniatur. Ergo adhibetur haec forma VI quando conjux uxorque formulam لعان pronuntiant. Vid. v. c. ٢٣٥, 15; ٢٣٥, 6. — Conf. ENGER, *Mawardi*, Gloss.

De اللعان vid. ٢٣٣—٢٣٤.

الملاعنة dicitur mulier per لعان a conjuge repudiata; vid. v. c. ٢٩٥, 12.

لغو. De لَغْوُ اليمين, i. e. temere datum jusjurandum, vid. ٢٣٨, 20.

لَفٍّ — لفافة est linteum cadaveris; vid. fv, 6. 7.

ملغوف est linteatus; vid. ٢٣٩, 4.

لفظ. De لَفْظُ الاجازة vid. ١٤٤, 11; ١٤٨, 19; — de لَفْظُ الايلاء vid. ٢٢٧—٢٢٨, 13; — de أَلْفَاظُ البيع vid. ٩٣, 6—8; لَفْظُ ١٧, 7; ١٤٤, 12; — de لَفْظُ الخُطبة vid. ١٩٣, 3—4; — de ثَلَع vid. ٢٠٩, 18—٢١٠, 10 et 19—٢١١, 3 et 10—11; — de لَفْظُ الرجعة vid. ٢٢٥, 19—20; de لَفْظُ التزويج vid. ١٩٣, 5—7; — de لَفْظُ المساقاة vid. ١٤٢, 8; — de لَفْظُ السلم vid. ١٧, 8; ١٤٨, 17. 18; — de لَفْظُ الطلاق vid. ٢٠٩, 18; ٢١٣, 18—٢١٥, 1. 4—6, 12—٢١٧, 13; ٢١٨—٢٢٣, 6; — de لَفْظُ الظهار vid. ٢٣٠, 1—14; — de لَفْظُ العتق vid. ١٧٤, 6—10; — de لَفْظُ الكتابة vid. ١٧٧, 16; — de لَفْظُ اللعان vid. ٢٣٤, 20—23; ٢٣٥, 8—10 et 11—14; — de لَفْظُ النكاح vid. ١٩٣, 5—7; — de لَفْظُ الوفد vid. ١٩٣, 20—23.

لَفْظُ. De اللَّفْظَةُ, i. e. de rebus inventis quarum possessor

كفَى. — كَفٍ, c. c. لَ rei, significat: idoneus rei; vid. ٣١, 19; ٣٢, 10. Eodem sensu كَفِيّ occurrit ١٥, 13; et كَفِيَّة idoneitas, sollertia; vid. ٣٢, 1. Conf. DE GOETIE, *Fragm. hist.*, Gloss., et BOETHIUS sub *capable*.

كَفِيَّة etiam significat: sustentatio, victus; v. c. ٦, 21 et ٦, 4. — De كَفِيَّة فرَضٍ sive الكَفِيَّة فرَضٍ vid. sub فرَضٍ.

كَمَّ est cortex nucum aliorumque fructuum; vid. ١٥, 16. Conf. Qorán 41, 47 et 55, 10, ubi pluralis أَكْمَم.

De الكَنِيَّة vid. in hoc glossario sub صَرَحَ.

مَكِيلَة est mensura; vid. ١٣, 15. 16. Conf. DOZY, *Gloss. Esp.*, pag. 300.

II. De التَّلْبِيَّة formula in sacra peregrinatione, vid. ٧, 8—14.

De نَذَرُ النَّدَجِ vid. infra, in voce نَذَرُ.

IV. — أَتَحَقَّقِي بِعَدَاكَ est formula qua انْطَلَق enunciari potest: vid. ٣, 4.

De vulnere اُتَّحَمَة vid. ٢٦, 17—18.

نَحْيِيّ sunt maxillae; vid. ٤, 4; ٤, 18. Conf. Dr JESS, *Latáif*, pag. xxxvi. — Ibn Kásim, p. v: وَحَمَا الْعِظْمَانِ اللَّذَانِ يَنْبِتُ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَنُ ائْتَفَقَ جَنِبُهُمَا مَعْدَمُهُمَا فِي ائْتَفَاقِهِ وَمَوْخَرُهُمَا فِي الْأَذْنَيْنِ ۞

Formula شَدَّ نَحْيِيّ مَيَّت vid. ١٥, 18, et *Latáif*, ٨, 4 et 6.

VI. *Inter sese cohaerent*, sive *contiguae sunt arbores*; vid. ٣٣, 12.

III. *En totius formam* نَعْن: vid. v. c. ١٥, 12. Hac

كُرم. — كَرَم non *uvam* sed *vitem* esse, jam indicavit FLEISCHER, in *Marácid* VI, 66; et etiam ex nostro *Tanbíh* satis apparet; v. c. ٩٩, 21; ١٤٢, 9; ٣٠٠, 16. 19.

كسف. Si sermo est de الكُسوفان, ut ٩, 14 coll. ٤٣, 15, intelligitur صلوٰة كسوف الشمس وخسوف القمر, ut dixit *Ibn Kásim*, p. ٣٣.

كَشَك. Inter caseorum genera, ٢٤٣, 11 nominatur كَشَك, quod vocabulum, secundum VULLERS, *Lex pers.* in voce, significat *lac acidum siccatum*, sive *oxygalam siccata*.

كعب. De hominis الكعبان definitio data est ٢, 15.

كَف. — الكَف manum exceptis digitis indicat; vid. ٣٠٨, 20; et conf. *Istakhrí*, ٩٣, 2, quem locum editor amicus mihi suppeditavit.

كَفًا. Quid الكَفَاءَة est in jure matrimonii, apparet ١٩٣, 15—19; inde etiam intelligendum quid كُفُو est ١٩٠, 20.

II. Aliquem كَافِر judicare; vid. ١٥, 5; ٥٩, 13; ٩٤, 16. De الكافر الأصلي, i. e. qui *Káfir natus est*, vid. ١٥, 1; ٥٠, 19; ٩٤, 8; ٩٩, 19. Opponitur المرتد.

De كفارة الايلاء vid. ٢٢٩; — de كفارة الحج vid. v., 4; ٧٤—٧٧; — de كفارة الصوم vid. ٩٧, 4—7; — de كفارة الظهار vid. ٢٨٤; — de كفارة القتل vid. ٢٣٣, 12—٢٣٣, 19; — de كفارة الثيبين vid. ٢٤٩—٢٤٧, impr. ٢٤٩, 10—20.

كفال. De الكفالة vid. ١٢٠, 19—١٢١, 11. — De كفالة البدن vid. ١٢٠, 20—١٢١, 2.

*Homo in cujus gratiam quis se sponsorem constituit nuncupatur به المكفول*; vid. ١٢١, 7.

كفن. De الكفن vid. ٢٧; ٢٨, 21 et ٢٩, 3—5.

قيد. — قيد interdum significat quandam mensuram. Dicitur ٣١, 3 de sole: حتى ترتفع فيد رُمح, i. e., ut explicat DE SACY, *Chrest. Ar.* I, 162: «jusqu'à ce qu'il soit élevé au-dessus de l'horizon de la hauteur d'une lance;» quod sic Ibn Kásim, p. ٣١: حتى تتكامل وترتفع قدر رُمح في رأى العين.

II. Formula انتكبير vid. ٣, 5—8. Conf. Ibn Kásim, p. ٣٩.

III. Serro suo decernere libertatem postquam satisfecerit officio ei imposito ex pacto. Talis servus مكتبٌ dicitur, et pactum nominatur كِتَابَةٌ. Vid. de hoc pacto ١٧٧—١٨٠. — كِتَابَةٌ بكسر الكاف في الاشهر وفيل بفتحها: ١٨١. — كِتَابَةٌ وهي لغة مأخوذة من الكتب وهو بمعنى انضم والجمع لأن فيها ضم نجم الى نجم وشرع عتق معلق على مل منجم بوقتین معلومین فكثر.

اهل كِتَابٍ est infidelis monotheïsta, i. e. qui pertinet ad اهل كِتَابٍ sive اهل الكتبيين, ut ٢٨, 21 exstat, quo nomine intelliguntur *Judaei* et *Christiani*. Conf. ٢٩٥. — De eorum jurejurando vid. sub حلف; de eorum دية sub ودى.

مكتوبة saepius dicitur de اُصْلُوَة, quo nomine indicantur preces lege, quasi Qoráno, praescriptae. Vid. v. c. ١, 13; ١١, 11; seqq. — Distinguuntur v. c. ab اُصْلُوَة سُنَّة et اُصْلُوَة; vid. ٢١, 3.

III. c. c. ب rei, Multum aquae adhibere; (non tantum *ad libendum*, ut FREYTAG, *Lex.* in voce addidit). Vid. ١٢, 12.

د. تَذَرِيَّةٌ in jure haereditario, vid. ١٨٩, 15—20.

قِمَطر in ٣١٥, 11 et ٣٣١, 5 et 8 significat *judicis tabularium*.  
Conf. in hoc glossario, in voce محضر.

قَنْت. De الْقُنُوت hominis precantis, vid. ٢٥, 1—4; conf. ٢٤, 21; ٢٥, 6 et ٢٧, 9.

قَنع V. — تَقَنَّعِي est formula qua الطلاق enunciari potest;  
vid. ٢١٤, 3.

قَهْر. — قَهْرِي, *Ipsa jure*; vid. in hoc glossario, sub شفع; et conf. VAN DEN BERG, *Diss.*, pag. 66, coll. pag. 39.

قَوَف. De قَائِف, plur. قَافَة, vid. impr. ٢٣٨, 10—12.

قَوْل. Passim in hoc libro variae sententiae distinguuntur وفي et في أحد القولين vel وفي القول الآخر et في القول الأول; vel وقيل et multa alia ejusmodi verba, de quibus vid. in praefatione, pag. VII.

قوم I, c. c. الى الصلوة, *Consistere ad preces*; vid. ٢١, 1. Sic القيام الى الصلوة vid. ٣, 10. — Etiam القيام est precantis habitus quidam, ut الركوع, السجود, القعود, cet. Vid. ٢٥, 8; ٢٩, 5; ٣٠, 6; ٤٣, 7 et 8. Describitur habitus ille القيام pag. ٢١, 8—10.

I, c. c. على p. et c. ب pretii, v. c. ١٠٤, 19: *vestis mihi constat XII drachmis*; vid. ١٠٥, 1. Conf. DE JONG, *Latáif*, pag. xxxiii. — IV. اَلْاِقَامَة (in templo) *pronuntiare formulam dictam*; vid. ١٥, 16; ١٧, 14; ١٨, 5—8; ٨٠, 13.

De اَلْقِيَام in precatione, vid. supra, sub I.

De اَلْاِقَامَة formula, vid. ١٧, 10—13; conf. ١٨, 3, et supra, sub IV.

قَيْم السفينة, *Nauta*; vid. ٢٧٤, 4.

De مال قَيْمِي vid. in hoc glossario, sub مثل.

mulieris menstrualis, ١٧, 6. 21; ١٣, 5. 13; ٣٨, 2; de lacte mulieris, ٢٥٢, 12; ١٨٠, 19; de aqua in terra, ٢٢, 4; ١٢٢, 21 et ١٢٧, 1.

انقطع خبره dicitur ٢١, 9; ٣٣٢, 7 et ٢٢٩, 1.

De انطريق, i. e. de latrone, vid. ٣٠٩. Conf. etiam sub

وسمى بذلك لامتنع اندس من : ١٩: *Ibn Kásim*, p. ١٩: حد سلوك انطريق خوف منه وهو مسلم مكلف له شوكة فلا يشترط فيه ذكررة ولا عدد فخرج بقنع انطريق المختلس الذي يتعزز لاخذ القفلة ويعتمد انرب

انقضية est tegimen, involucrum, lodiæ; vid. ٢٠٩, 1. 17. Conf. Dozy, *Dict. des Vet.*, pag. 232, nota; et Dozy, *Gloss. Esp.*, pag. 88.

De انقضية vid. ٥, 8.

I. اقعدى formula est qua انطلق enunciari potest; vid. ٢٢, 16.

IV. اقذيه dicitur de homine pre-  
canti qui in انسجود ventrem retrahit de femore; vid. ١٣, 6;  
— ويقل أى يرفع بطنه: ٢٩: *Ibn Kásim*, p. ٢٩, 1; sive, ut dicit  
قنة est ampulla notae formae, et inde mensura; vid. ١, 5.  
10. 14. Conf. LANE, *Mod. Eg.*, Chapt. V, qui descripsit et  
depinxit collam; et conf. *Ibn Kásim*, p. ٩.

II, c. c. a. pers., Agere secundum auctoritatem ali-  
cujus; vid. ٢٩, 5; ٢٠, 13. Opponitur ibi الاجتهاد, i. e. sua  
auctoritate scrutari quomodo agendum sit, quando aliunde id  
non satis apparet. Conf. FREYTAG, *Lex.*, in voce.

قمة — قديم, Capias murus est domum verrere; vid. ٣٣٧, 3.

دينار قاساني — قسن. vid. I., 5. 6.

قص. De القصاص, i. e. de *jure talionis*, vid. ٢٩٢—٢٩٦.

مسافة تقصر سفر يقصر فيه الصلوة I. Formulae, saepe in hoc libro occurrunt; v. c. ٩٠, 22; ٩٥, 13; ٧٠, 12; ٧١, 21; cet.; conf. etiam in hoc glossario, sub ربع. — Distantia illa indicata est ٣٥—٣٩.

VIII, ut I, etiam significat *abbreviare, deminuere, breve facere officium*; c. c. على r.; vid. v. c. ٥, 18. 19; ٧, 12. 13; ١١, 1; ١٨, 16.

I. Ut c. c. دين, notans *debitum solvere*, sic etiam *debitum erga Deum solvere, sive officio, ab quo discedit aliquis, vel quod eum effugit, postea satisfecit*. Conf. DE GOEJE, *Beládsorí*, Gloss. — Sic in hoc libro قضاء الصلوة vid. ١٩, 9. 16—19; ٢٧, 13; ٣١, 6; ٣٣, 11; ٣٦, 2. 3; ٤١, 12. 17; ٤٣, 5; — قضاء الزكاة vid. ٩٠, 1; — قضاء الصوم vid. ٥٨, 18; — قضاء زكاة الفطر vid. ٩٥, 2. 13—16. 19. 20; ٩٦, 1. 13. 18—20; ٩٧, 2. 19. 20; ٩٨, 1. 10; ٩٩, 15. 16. 20. 21; — قضاء الحج vid. ٩٨, 11; ٧١, 1; ٧٥, 19—21; ٧٦, 8; ٨٣, 20; ٨٤, 7; ٨٥, 13. 15; ٨٩, 5. 6. — Sic etiam occurrit: قضاء حق النساء, vid. ٢٠٧—٢٠٨. — Conf. etiam in hoc glossario, pag. XLVII, l. 1, ubi sermo est de tali debito, adhuc solvendo, in genere.

De القاضي vid. ٣١٢—٣١١, et ٢٨٥. Conf. sub امن et عون.

I. قطع — موضع القطع significat ٧, 16: *corporis pars qua exonerat quis alvum*.

IV. De اقطاع الموت vid. ١٥٤, 15—16; ١٥٥, 1—3. 9—11; ١٥٩, 1—5.

VII. Effluere desiit; dictum de urina, ٧, 2; de sanguine

قسط II. *Pro ratu parte distribuere*; c. c. على pers. Vid. v. c. ١١, 1; ١٧, 2; ١٥, 3; ١٩, 2; ٣٣٤, 14. Conf. Dozy, Bay., Gloss.

قسم. De انقسم نسائه, i. e. de *aequa jurium distributione inter uxores*, vid. ٢٠٩, 16—٢٠٨, 4; impr. ٢٠٧, 7—8.

وفي بكسر: ١٢٨: *Ibn Kásim*, p. ٣٣٣—٣٣٢. — De انقسمة

انقاف الاسم من قسم الشيء قسم بفتح انقاف وشرع تمييز

Et paullo post dicit: بعض الانصباء من بعض بالتطريق الآتي

واعلم ان انقسمة على ثلاثة انواع احده انقسمة بلاجزاء

وتسمى قسمة التشبيات كقسمة امثليات من حبوب وغيرها

وانوع الثاني انقسمة بالتعديل: *Tunc p. ٣٩* pergit: *est.* —

للسهام وفي الانصباء بقيمة كرض تختلف قيمة جزائب يعود

انبات او قرب ماء وتكون الارض بينهم نصفين ويسوى ثلث

الارض مثلا بحجودته ثلثيها فيجعل الثلث سبب وتنتشر سهم

وبكفي في هذا النوع واندى قبله قسم واحد النوع تنت

انقسمة برّد بن يكون في احد جنبي الارض مشتركة برّد او

شجر مثلا لا يمكن قسمته فيرد من يأخذ بانقسمة انتي

اخرجتها القرعة قسط قيمة ابثر او الشجر في امثال المذكور

فلو كانت قيمة كل من ابثر او الشجر ألف وانه النصف من

الارض رد الآخذ من فيه ذلك خمسمائة — *In nostro libro*

*Tanbih*, ٣٣٤, 7—8 haec tria genera sic distinguuntur: أما

بالقيمة ان كنت مختلفة او بلاجزاء ان كنت غير مختلفة او

برّد ان كنت انقسمة تقتضي برّد. *Ibi igitur primo loco*

*affert Shírází*, quod *Ibn Kásim* secundum genus posuit, et

secundo loco quod ille primum nominavit; tertium genus uter-

que idem posuit.



قرأ. De القراءة precantis, vid. ٢١, 10—٢٣, 11.

Forma comparativa أَقْرَأُ, vid. ٣٢, 22 et ٤٩, 21.

قرب V, c. c. الى الله significat: *Opus fecit Deo gratum*.  
Conf. in hoc glossario in voce عتق et sub وقف.

De ذوو القربى vid. ٢٩٢, 22—٢٩٣; conf. ٩١, 13.

قربة, *Opus Deo gratum*; vid. ٩١, 3; ١٩٢, 16; ١٩٨, 17; ١٧٤, 5;  
١٧١, 5; ١٧٧, 9.

قرض. De القرض, i. e. de *mutuo*, vid. ١٠٩—١١٠, et ١٣٩, 8.  
De القراض, i. e. de *societate commendatoria*, vid. ١٣٨—١٤١. —  
*Ibn Kásim*, p. v.: وهو لغة مشتق من القرض وهو القطع  
وشرعا دفع المالك مالا لعامل يعمل فيه وربح المال بينهما  
المستقرض. *Is cui mutuum datum est; debitor*; vid. ١١٠, 8;  
conf. ١٩٠, 1.

قُرْطَم sive قُرْطَم; vid. ٥٤, 10 et a.

قَرع. De القَرع vid. ١٥٢, 18; ١٤٣, 7.  
قارعة الطريق dicitur v, 6 et ٢٠, 1; pro quo in loco paral-  
lelo apud *Ibn Kásim*, p. ١٠, exstat: في انطربق المسلك للناس.  
Igitur vertendum videtur *via publica*. (Conf. *Z. d. D. M. G.*  
VIII, 354). Aliam interpretationem dedit Dozy, *Abbad.* III,  
153; conf. *Edrisí*, Gloss.

قرن III. c. c. ل rei: *Conjungi cum*; vid. ٢١, 4.

De القران بين الحج والعمرة vid. ٧١, 14.

De القَرْن, mulieris vitio quodam corporali, sermo est ١٩٩, 17;  
de quo *Ibn Kásim*, p. ٨٦ hanc descriptionem dedit: وهو

رتق. Conf. supra in hoc glossario sub رتق.

قَرع. De القَرع vid. ٣, 14.

قَبْلَ I. — *pro عدلٍ* dicitur ٩٤, 20 et ٩٥, 1; conf. v. c. ٩٣, 2; ١٠٥, 8; ١٠٩, 12; ١١٣, 9; ١١٥, 18; ١١٧, 11. 13. Sic etiam مِنْهُ قَبْلَ dicitur; v. c. ١١٥, 16; ١٢٣, 1. —

De loco ١٢٠, 7 conf. in hoc glossario, sub دِينَ II.

X. *Incipere*; vid. ١٢٠, 19. 20; ١٢١, 1. Conf. DE GOEJE, *Be-ládsorí*, Gloss.

De اُتْقِبْلَةُ in precatatione, vid. ٢٠.

مُسْتَقْبَل, *Futurus*; sed اُنْلَيْلَةُ اُمُسْتَقْبَلَةُ significat ٩٤, 19 *noctem proximam*.

De اَلْقَبْلُ contractuum, vid. ٩٣, 7.

I. De قَتْلُ اَمْرَتَد vid. ٢٨٩—٢٨٧.

III, dicitur in hoc libro nonnumquam de bello sacro, i. e. de bello contra Islámi hostes. Vid. ١٥٩, 6, et conf. v. c. ١٧, 1; ٣١, 10; ٤١, 15 et. — Sic de اَلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ vid. ٢٨٧—٢٩٢. — De قَتْلُ اَعْدِ اَلْبَغْيِ vid. ٢٨٤—٢٨٦.

II, *Rei pretium aestimare*; vid. v. c. ١٣٥, 8. 9; ٢٠٥, 14. 15; ٣٠, 13. 19; et passivum ٣٦٩, 1; ٢٧٨, 10. 12; — cuius loco etiam forma V scripta est; v. c. ١٤٥, 4—6.

II praeterea significat *definire tempus*; vid. v. c. ٢٥٠, 7.

De اِنْقَذَف vid. ٣٠٣—٣٠٥. — *Ibn Kásim*, p. ١٠٨: وَهُوَ لُغَةٌ اَلرَّمَى وَشَرَعًا اَلرَّمَى بِتَرْفٍ عَلَى جِهَةِ اَلتَّعْيِيرِ اَخْرَجَ اَشْهَادَهُ بِالزَّفَاةِ

IV. De اَلْاَقْرَارُ vid. ٣٤٣—٣٥٠. — *Ibn Kásim*, p. ٩٧: وَهُوَ لُغَةٌ اَلْاَثْبَاتِ وَشَرَعًا اَخْبَارٌ بِحَقِّ عَلَى اُمَقَرٍّ فَخَرَجَتْ اَشْهَادُهُ لِأَنَّهَا اَخْبَارٌ بِحَقِّ اَلْغَيْرِ عَلَى اَلْغَيْرِ

X. c. c. عَنِ pers.; v. c. اُسْتَقَرَّ عَلَيْهِ اَثْمُنُ, ut ٩٤, 4 dicitur de eo qui *obligatur ad pretium solvendum*. Sic اُسْتَقَرَّ عَلَيْهِ dicitur ٣٠٥, 17 de eo qui *pacto obligatus est*.

فقد V. *Investigare, examinare, curam habere*; vid. ٢٩٨, 17. Conf. DE GOEJE, *Fragm. hist.*, Gloss., et LANE, *Lex*.

فالفقير: ٢٧. — *Ibn Kásim*, p. ٢٧. De انْفُقراء vid. ٩١, 16. في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته. أمّا فقير العربا فهو من لا نقد بيده. *Idem*, p. ٩٩, de parentibus exhaustis loquens quibus victum praeberere debent pueri, وهو عدم قدرتهم على مال أو كسب: الفقير لهم.

فقه. Forma comparativa أَفْقُهُ lexicis addenda; vid. v. c. ٣٣, 22; ٣٣, 1.

فكّ. — فككت رقبته. — فكتّ. est formula qua العتق pronuntiari potest; vid. ١٧٤, 9.

فلس II. De التفليس vid. ١١٢—١١٤. — *Ibn Kásim*, p. ٩٢ وهو لغة من صار ماله فلوسا ثم كفى به عن التفليس. de قلة المال أو عدمه وشرعا الشخص الذي ارتكبه الديون ولا يفي ماله بدينه أو ديونه.

فغر. Dicitur على الفغر, statim. Vid. v. c. ١٩, 18. 19. Conf. in hoc glossario sub رخی.

فوص III. De شركة المفاوضة vid. in hoc glossario sub شرك.

فياً. De ألفى in jure belli, vid. ٩٤, 8—9.

فَيْتَة معذور. De الفَيْتَة in jure matrimonii, vid. ٢٢٨, 20; et de فَيْتَة معذور vid. ٢٢٨, 22.

فبر. — مقبرة منبوشة. *Sepulcrum refossum*; vid. ١٩, 13. 14. Conf. DOZY, *Gloss. Esp.*, p. 168.

I. De القبض in contractu, vid. ٩٤, 8—9.

VI. *Uterque, alter ab altero, apprehendit rem venditam*. Vid. v. c. ٩٨, 15. 17. 19; ٩٩, 5; ٢٩٨, 5—7. Conf. VAN DEN BERG, *Diss.*, p. 41, in nota 2; et DOZY, *Bay.*, Gloss.

وَالْقِسِيّ الْفَارِسِيَّة - vid. ٧٣, 1; اَلرَّيْجَانُ الْفَارِسِيّ - فرس.  
vid. ١٥٣, 11. 12.

VIII. De الافتراش in precatone, vid. ٣٣, 11-12. -  
والافتراش أن يجلس الشخص على كعب: *Ibn-Kásim*, p. ٢٨:  
أيسرى جاعلا ظهرها للأرض وينصب قدمه الأيمنى ويضع يداها  
أضراف أصابعها ناحية القبلة ۞

De أهل الفرض in haereditatis jure, vid. ١٨٣, 18-  
١٨٤, 4.

وَأَفْرَاطُ: *Ibn Kásim*, p. ٧١: vid. ١٨٩-١٩٠. علم الفرائض  
جمع فريضة بمعنى مفروضة من افرض بمعنى انتقدير وافرَضَ  
شعرا اسم نصيب مقدّر مستحقّه ۞

in hoc libro idem est quod aliter dicitur  
فَرْضٌ عَلَى الْكُفْيَةِ de quo LANE, *Lex.*: « That whereof the obser-  
vance is obligatory on the collective body of the Muslims,  
and, in consequence of the observance thereof by some, be-  
comes of no force in respect of the rest. » Quod in hoc libro,  
٢٨٧, 21, hoc modo dicitur: إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ فِيهِ الْكُفْيَةُ سَقَطَ  
أَفْرَاطُ عَنْ الْبَاقِينَ. Vid. porro ١٧, 1; ٣١, 9; ٤١, 14; ٤٩, 3;  
٢٧, 2. 14; ٤١, 11; ١٥٩, 6; ٢٠٥, 21; ٣١١, 13; ٣١٢, 19; ٣٣٩, 15.  
Conf. etiam ENGER, *Mawardi*, adnotationes, pag. 1.

III. formula est qua انفراق - III. فرق  
أنت مفارقة, ذرفتكَ, vid. ٢١٣, 18. Etiam dicitur  
vid. ٢١٣, 19 et 20.

V. - ١٥٧, 3. سَنَةٌ مَتَفَرِّقَةٌ -

IV. De vulneratione الفضة - ٢٨١, 6-7.

الغيار أى بكسر الغين المعجمة وهو تغير: *Kásim*, p. 11v. الثوب الذى يلبس بأن، يخطط الدّمى على ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه ويكون ذلك على الكتف والأولى باليهودى الأصفر وبالنصرانى الأزرق وبالمجوسى الأسود والأحمر.

X. الاستفتاح in precatone est ritus enuntiandi formulam دعاء الافتتاح dictam; vid. ٢٣, 17 et ٢٤, 6; conf. ٢٢, 10. Alio loco eadem formula nuncupatur دعاء الاستفتاح, nempe ٢٥, 15, sed fortasse potius ibi legendum est دعاء الافتتاح. Formula illa non semper eadem est, sed vulgo constat verbis formulae التوجه dictae, quae plene indicata est ٢١, 10—13. Conf. *Ibn Kásim*, p. ٢٧, sub التوجه.

فجأة, *Subito*; vid. ٢٦, 1. — فجأة.

De الفجر الثانى vid. ١٥, 20; ١٩, 1; ٨٠, 19; ٨١, 5. — الفجر الثانى أى الصادق وهو المنتشر: *Ibn Kásim*, p. ٢٢. ضوء معترضا بالأفق أما الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لا معترضا بل مستطيلا ذاهبا فى السماء ثم ينزل وتعقبه ظلمة. De فدية الجنابة servorum, vid. ١٧٩, 16—20; ١٨١, 5—9 et ٢٨٢, 11—16.

De فدية إحرام الحج vid. ٧٣, 15—20; ٧٤, 2—4; ٧٥, 2; ٧٦, 13. 15.

De فدية الصوم vid. ٩٤, 14; ٩٥, 16—18; ٩٨, 1—3.

III. — الخلع; conf. ٢٠٩, 19. dicitur etiam de المفاداة

IV. De العبرة عن الحج, i. e. *Perficere peregrinationem sacram simplicem sine visitatione illa* العبرة dicta, vid. ٧١, 10—12.

فتنة بين طائفتين في قنيل لم يظهر قاتله فتحمل ديننا بسبب

ذلك فيقضى دينه من سهم الغارمين غنيا كان او فقيرا ۞

الغسل. Descriptio lotionis vid. ٨—٩; — de vid. ٩. امسنون

De غسل اميت vid. ٣٩.

Notum est غسل lotorem significare; vid. v. c. ١٤٩, 15. Conf.

LANE, Lex.; BOETHOR, MARCEL, alii, sub *laveur, blanchisseur*.

De الغضب vid. ١٣٠—١٣١; definitio ejus vid. ١٣٠, b.

— *Ibn Kásim*, p. ٩٩ tamen meliorem dedit hanc definitionem:

وهو لغة اخذ الشيء ظلما مجاهرة وشرعا الاستيلاء على حق

اغير عدوانا ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في حق اغير

ما يصح غصبه مما ليس بدل كجلد ميتة وخرج بعدوان

الاستيلاء بعقد ۞

الاستغفار formula صلوة الاستسقاء X. In precatone occurrit (vid. p. ٢٢) quam plenam sic descripsit *Ibn Kásim*,

وصيغة الاستغفار أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو

هو الحى القيوم وأنوب اليه ۞

I, c. c. a. rei: *Perfide surripere*; vid. ٥٩, 15.

II. De تغليظ اليمين vid. ٢٣٥, 20—٢٣٦, 5; et ٣٣٥,

16—٢٣٦, 3: et conf. DE GOEJE, *Fragm. hist.*, Gloss. — De

ودي vid. infra in voce ادية المغلظة

De الغنية vid. ١٠٨, a; et conf. DE SLANE, *Ibn Khal-*

*ilán's biographical dictionary*, Vol. II, p. 468, nota 10.

De الغنية, *praeda*, vid. ٢٩٢, 16—٢٩٤, 6.

De اغير vid. ٢٤٠, 19; coll. ٢٩٩, 22—٢٩٧, 5. — *Ibn*

a constable and messenger attached to the tribunal of a *kádi.*» — Conf. QUATREM., *Hist. des Sult. Maml.*, II, 1, pag. 136, note 24.

العيب الذى يُردّ به. Definitio. datur ١.٣, 20, seq.

De الردّ بالعيب vid. enim ١.٢—١.٤.

الغبطة. De الغبطة, significatione venditionis lucrosae, vid. ١٥, 3. 8. Conf. DE GOERE, *Fragm. hist.*, Gloss.

الغبين فى البيع. De الغبن فى البيع vid. ١.٦, 1.

De بيع الغرر vid. ١١, 6; conf. ٩٤, 23. — *Ibn Kásim*, p. ٥٩: ولا يجوز بيع الغرر كبيع عبد من عبيدى او طير فى الهواء. Conf. etiam in hoc glossario sub خطر.

De الغرة vid. ٢٧٦, a. 4—7 et 10—14.

I. — اُغْرِبى formula est qua الطلاق enunciari potest; vid. ٢١٤, 4.

De وقت المغرب vid. ١٥, 14—17.

غرم. Bene distinguenda sunt vocabula, in lexicis inter se permutata, غارم, qui est *debitor*; vid. v. c. ٩٢, 16—20; et غريم, *creditor*; vid. v. c. ٩٢, 20; ٢٨٨, 9. Hujus posterioris substant. forma pluralis est غرماء; vid. e. g. ١١٣, 6. 10. 18; quae forma in hoc saltem libro non occurrit sensu *debitoris*. Idem igitur exstat discrimen inter غارم active et غريم passive, quod exstat v. c. inter قاتل *occisorem* et قتيل *occisum*. Sic لقيط semper passivo sensu; cet.

De صَرْبُ in capite الزكوة vid. ٩٢, 16—21. — De صَرْبُ الغارمين غَرَمَ لِاصلاح ذات البين sermo est ٩٢, 16. De illo genere *Ibn Kásim*, p. ٢٧ dicit: من استدان دينًا لتسكين

etiam الْعُتَّة nominatur, de qua *Ibn Kásim*, p. ٨٧ sic loquitur: وهو بضم العين عاجز الزوج عن الوطاء في القبل لسقوط

القوة الناشئة بضعف في قلبه أو آلتة

De شركة العنان vid. supra, in hoc glossario, sub شرك.

De العود بعد انقضاء عود vid. ٢٣٠, 22—٢٣١, 12.

X. *Commodum habere*; dicitur de eo cui quis commodavit rem. Vid. ١٢٨—١٣٠.

De العارية vid. ١٢٨—١٣٠; definitio ejus vid. ١٢٨, d; et apud

*Ibn Kásim*, p. ٩٨ qui dicit: وحقيقتها الشرعية اباحة الانتفاع

من أهل التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ئيرته على

المتبرع — *Commodator* nuncupatur الْمُعِير; et is cui commo-

datum est المستعير; conf. v. c. ١٢٩, 20; ١٣٠, 16.

Quid habendum est العورة viri, quid mulieris liberae, quid

servae, docetur ١٨, 13. 14. Hoc vocabulum non tantum signi-

ficare *puendum*, apparet etiam ex *Ibn-Kásim*, p. ٢٢, ubi:

والعورة لغة النقص وتطلق شرعا على ما يجب ستره. Conf. id. p. ٢٩.

De ستر العورة hominis precantis, vid. ١٨—١٩.

III. — مُعَاوَضَةٌ est inter partes *pactum bilaterale*;

vid. ٩٢, 21; ١٣٥, 14; ٢٥٢, 6; et in hoc glossario sub بيع et

sub صلح. Opponitur *pactum unilaterale*: مَا لَا عَوَضَ فِيهِ; vid.

v. c. ٩١, 16.

I et IV. De عَوَّلُ الفريضة vid. ١٨٩, 5—9 et ١٨٩, 17.

Qui أعوان القضي dicuntur, vid. ٣١٤, a. Sic etiam

DE SLANE, *Ibn Khallikan's biographical dictionary*, Vol. III,

pag. 678, nota 3 dixit: „The *aún* (*aid*, *helper*), is a sort of



معصية هو شامل للواجب كقضاء وللمندوب كصلة الرحم والمباح  
cet. , كسفر تجارة أمّا سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق

عضيدة, *palmae* Pluralis forma عضائد, a singul. عضد  
*parvae genus* significans, vid. ٣٣٣, 12.

De العطر vid. ١٠٧, b.

De sacrificio العقيقة vid. ٨٧.

De العاقلة in talionis jure, vid. ٢٨٣, 6—16.

VIII. De الاعتكاف jejunatoris, vid. ٩٨—٩٩.

«A man's place of اعتكاف» vid. ٩٩, 9. Conf.  
LANE, *Lex.*, in voce.

De العَلَس, quod est tritici genus, vid. ٥٢, 14.

De العَمْد in jure poenali, vid. ٣٩٣, 3; — de عَمْدُ  
الخطأ vid. ٣٩٣, 4.

IV. Explicatio formulae هذا الدار أعمرك vid. ١٦٥,  
18—١٦٦, 6.

عامر, *Terra culta*; vid. v. c. ١٥٣, 20; ١٥٢, 16; opponitur  
الموات *terra inculta*.

De العُمرة Meccana, vid. ٩٩, 15; describitur ٨٢—٨٥; — de  
عمرّة تطوع vid. ٩٨, 10.

De عاملُ الزكوة vid. ٩١. — *Ibn Kásim*, p. ٢٧ dicit:

والعامل من استعمله الامام على اخذ الصدقات  
المعبر له, *Locator*; vid. ١٢٩, 14; est idem qui lin. 10 nuncu-  
patur صاحب العمل.

عن II. — *التعنين* est conditio viri qui *عنين* dicitur; vid.

١٩٧, 14—16. Conf. ١٩٩, 18; ١٩٧, 11; ٢٥٧, 1. Haec conditio

وهي لغة التوسط وشرعا ملكة في النفس definitionem dedit: تمنعها من اقتتاف الكبائر والزائل المباحة ٥

لا يتوصل: est, ut ١٥٥, 3—4 dicitur: معدن باطن — عدن. الى ثيله ألا بالعمل كمعدن الذهب والفضة والحديد وغيرها يتوصل الى ما فيه: dicitur معدن ظاهر 12—18, ١٥٥ Et cet. بغير عمل كالقار وانفط.

De cameli genere, Arabice العرب dicto, vid. ٥٣, a. عرب.

De العربان sive arrha sive arrhabone, vid. ٩٥, b.

De contractu العربا vid. ٩٩, 19—21. عرى.

II. De التعزير in jure poenali, vid. ٣١١. عزر.

II. De variis formulis quibus التعزية, consolatio, perficiatur, vid. ٥٠, 10—15. عزى.

III. De المعاشرة, mutua consuetudine conjugum secundum jus matrimonii, etiam عشرة النساء dicta, vid. ٢٠٩—٢٠٨.

De وقت العشاء vid. ١٥, 17—20. عشو.

De العَصَبَة, agnatis, vid. ١٨٧, 2—6; conf. ١٨٥, 5—7; ١٨٦, 1—3; ١٨٧, 10—14; ١٨٩, 4—6. عصب.

عَصَبِيَّة, Studium partium; vid. ٢٨٥, 18. Conf. De Goeje, Beládsorí, Gloss.

De وقت العَصْرِ vid. ١٥, 12—14. عصر.

مَعَاصٍ, plur. مَعْصِيَة — عصى. Facinus, consilium sive propositum, Moslimo indignum. Vid. ٢٢٢, 5; ٩٢, 20; ١٩٨, 6; ٢٠٩, 5; ٣٤٩, 10; ٣١٢, 7. 10; ٣٣٨, 6.

سفر في غير مَعْصِيَة vid. ٣٥, 10; ٩٣, 3; et supra in hoc glossario, sub سبل. — Ibn Kásim, p. ٣٣ sic: سفر في غير

De عَتَقُ الثُّلُثُ vid. ١٧٩, a; conf. ١٧٠, 17—20; ١٧٩, 18—١٧٥, 8; ١٧٨, 6—10.

De العتق plurium, si in testamento jubeatur praeter modum licitum, i. e. praeter haereditatis partem tertiam, vid. ١٧٠, 10—13.

De variis formulis ad العتق indicandum, conf. in hoc glossario, sub حبْل, حرّ, حرم, دبر, سبل, سلط, فلق, طلق, ملك, لفظ et كتب.

IV idem significare videtur ac forma II, nempe *indicare aliquem non posse facere*; conf. ١٧٩, 19, ubi Cod. L. formam IV, tamen Cod. O. formam II habet; uterque Codex formam II v. c. ١٨١, 16.

VIII. — اُعْتَدِيَ formula est qua الطلاق enunciari potest; vid. ٣١٤, 3.

De العدة mulieris vid. ٣٤٧—٣٥١; et quidem de الطلاق vid. ٣٤٧—٣٤٨, 14; et de عدة الوفاة vid. ٣٤٨, 14—٣٥١.

I. — فان عَدَلَ عن القوت الواجب الى ٥٩, 3 dicitur: *si ex libidine dedit alimentum melius quam debitum*; et deinde: وان عدل الى ما دونه, i. e. *si tamen dederit quod minus sit alimentum*.

II. De التعديل, i. e. *declarare aliquem esse عدل*, sive: *donner le rang de عدل*, ut dixit QUATREM., *Hist. des Sult. Maml.*, II, 2, pag. 112 seq., vid. ٣١٨, 9.

VIII. — الاعتدال est *corporis habitus rectus* in precatatione, post inflexionem; vid. ٣٥, 9. Describitur habitus ille ٣٣, 18—٣٣, 1.

De العدانة saepe in hoc libro sermo est; vid. v. c. ١٣٥, 20; ٣١٤, 9; ٣٤١, 12 et ٣١٨. — *Ibn Kásim*, p. ١٣. hanc hujus vocis

X. De المستطيع بنفسه, i. e. *qui facultatem faciendi habet per se*, vid. v., 9—16; et de المستطيع بغيره, i. e. *qui hanc facultatem habet per alium*, vid. v., 17—19. Ibi sermo est de peregrinatione sacra. — Porro ٢٨٨, 6 dicitur qui in belli jure judicatur esse غير مستطيع.

طواف. De الطواف circa Kaābam, et quidem de طواف vid. ٧٨, 8—٧٩, 12; — de طواف الزيارة vid. ٨٢, 4—6; — et de طواف الوداع vid. ٨٤, 1—3.

X. De purificatione dicta الاستنابة vid. ٩—٨. طيب

— طعن. — *est peregrinator, viator*; vid. ١٩٠, ٦.

De وقت الظهر vid. ١٥, 11.

est formula qua الطلاق enunciari potest; vid. ٢١٤, 18; hoc repudium nuncupatur الظهار, de quo vid. ٢٢٩—٢٣٣, impr. ٢٢٩, 20—٢٣٠, 7. — De الظهار الموقت vid. ٢٣٠, 20—21 et ٢٣١, 11.

Forma comparativa أَظْهَرُ lexicis addenda; vid. v. c. ٢, 14. 19; ١٥, 16.

De أَعْبَدُ الْآبِقُ vid. ٨٣, 11; ٩٤, 23; ١٣١, 17; ١٧٠, 22: — de أَعْبَدُ الْأَذْنُونُ vid. ١٤١—١٤٢; — de أَعْبَدُ الْجَانِي vid. ١٤١—١٤٢; — de أَعْبَدُ الْقَنْ vid. ١١٩, 16; ٢٤٧, 9.

De أَعْتَقَ, *manumissione*, vid. ١٧٤—١٧٩. — *Ibn Kāsim*, p. ١٣٢: وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق أفرخ إذا ضار واستنقل وشرعاً إزالة ملك عن آدمي لا إلى مالك تفريقاً إلى الله تعالى وخروج بآدمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما.

De عَنَقَ أَمْرُ النُّونِ vid. ١٨٠—١٨١.

formulae variae quibus الطلاق enunciari potest; vid. ٢١٤, 21 et ٢١٥, 1. Sic etiam أنت الطلاق; vid. ٢١٤, 13.

De الطلاق vid. ٢١٢—٢٢٥. — *Ibn Kásim*, p. ٩.: وهو لغة حلّ

القيد وشرعا اسم لحلّ قيد النكاح. — De numero quoties uxorem eandem repudiare potest vir, vid. ٢١٣, 2—10; ٢١٥—٢١٧.

De variis formulis ad الطلاق enunciandum, conf. in hoc

glossario sub بَيْن, بعد, bis, بَرى, بَرَك, بتل, بت, اكل, سَرَح, bis, ستر, رجع, ذهب, خير, خلى, حرم, حبل, جرع, لفظ, لحق, قنع, قعد, فرق, غرب, عدّ, ظهر, bis, طلق, وحده et نوى, موت.

De طلاق البدعة vid. ٢١٣, 12—13 et 16—18; ٢١٧, 18 et 19;

٢١٨, 3; — de طلاق الحرج vid. ٢١٧, c; — de السنة

طلاق لا سنة فيه vid. ٢١٣, 11; ٢١٧, 18 et ٢١٨, 2; — et de

وأراد المصنف: *Ibn Kásim*, p. ٩.: ولا بدعة

(أبو شجاع) بالسنة الطلاق للجائر وبالبدعة الطلاق الحرام.

De الماء المطلق conf. in hoc glossario sub ماء.

De مُطْلَق التصرف, i. e. qui facultatem habet bona sua disponendi, vid. ٩٣, 5; ١١٠, 15; ١٧٤, 5; ٣٢٩, 14. Conf. VAN DEN

BERG, *Diss.*, pag. 31, nota 3.

De الطهارة vid. ١—١٤. طهر.

De طهارة البدن والثوب وموضع الصلوة vid. ١٩—٢٠.

V. طوع. Interdum significat: *Sponte et gratuito fecit opus non obstrictum quod alii non facile facerent sine mercede*; c. c. ب operis; vid. enim ١٨, 9; ١١٣, 11; ١٤٣, 18; ٣٩٨, 20;

ubi opponitur استأجر; et conf. in hoc glossario sub سبيل. Sic etiam intelligendus videtur locus ١٢٥, 12.

libro dicitur de pecore amisso et errabundo; vid. ٥٨, 4; ١٥٨, 6; ٣١٩, 7. Conf. LANE, *Lex.*; et ENGER, *Mawardí*, Gloss.

ضمين. De الضمان, sponsione, fidejussione, vid. ١١٩—١٢٠, 18.  
— *Ibn Kásim*, p. ٩٥ sic الضمان explicat: وهو مصدر ضمنت  
أنشئ ضمانا إذا كفلته وشرعا التزام ما في ذمة الغير من ائيل  
وشرط الضمان أن يكون فيه أهلية التصرف

درك. De ضمان اندرك vid. in hoc glossario, sub درك.  
مضمين نه est is cui spondetur; vid. ١١٩, 17 et ١٢٠, 5.  
مضمين عنه est is pro quo spondetur; vid. ١٢٠, 6. 15. 17. —  
*Ibn Kásim*, l. 1: وهو من عليه ادبى.

I. De metallis dictum, vid. ٥٧, 17.

أضراف plur. ضَرْفٌ — ضَرْفٌ in talionis jure significatur  
corporis pars, membrum; contra النفس vita, quasi totum  
hominis corpus. Sic v. c. ٣٦٥, 4 cet.; ٢٧٠, 2; ٢٨٢, 6. 7. Conf.  
etiam in hoc glossario sub ودى.

يُدْرِكُهَا انْصَرَفَ ٢, 6. 7; et ١٩, 19. Conf. Qorán 6,  
103. لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ: 103.

X. Sibi riam dare. Vid. ٣٣٤, 16 (ubi in nota d ex-  
plicatur Persice آمد شد); ١١٧, 13 et 14. Conf. DE GOEJE,  
*Moslim*, Gloss.; LANE, *Lex.*, et ENGER, *Mawardí*, Gloss.

De الاطعمة vid. ٨٩—٩٠; et conf. supra, sub بيع.

II. ضَنَقٌ est formula qua الطلاق enun-  
ciari potest; vid. ٣١٤, 12.

أَنْتِ ضَنْقٌ formula est qua الطلاق enunciari potest; vid. ٣١٣,  
19: sed etiam qua اُعتَقَ pronunciatur; vid. ١٧٤, 8.

يَدُكَ طَائِيٌ et شَعْرُكَ et رِبْقُكَ et دَمْعُكَ et بَعْضُكَ ضَنْقٌ

صلوة العبيدين vid. ٢١—٢٣; — de الصلوة الفريضة vid. ١٢—٢٩; ٢٨—٢٩ et ٣١; — de صلوة الغطر vid. ٢١, 17; — de صلوة الكسوف vid. ٢٣—٢٤; — de صلوة المريض vid. ٣٢—٣٥; de صلوة النبيّ vid. ٢٧—٢٩; — de صلوة التهاجد vid. infra, sub وتر. — de صلوة الوتر vid. infra, sub هجد.

صوع. De صاعٌ بصاع رسول الله vid. ٥٨, 18—19.

صوم. De الصوم الواجب vid. ٩٢—٩٨; — de التطوع vid. ٩٨; — de صوم يوم عرفة vid. ٩٨, 6.

صيد. De الصيد vid. ٧٩, 8 seqq.; ٧٧, 9; ٨٨, 11—٨٩; ٩٢, 11 et ١٢٣, 5.

VIII. De الاضطباع in circumeundo Kaäbam, vid. ٧٨, 8—9.

ضحى. De صلوة الاضحى et de صلوة الضحى vid. supra, sub صلوة.

De sacrificio in sacra peregrinatione offerendo الأضحية vid. ٨٩—٨٧.

X. c. c. ب rei. *Damnum sive detrimentum accipere de re*; vid. ١١٩, 18; ١٢٢, 8. Conf. ENGER, *Mawardi*, Gloss.

L. — ضرب مع الغرماء est dictio decurtata, ١١٣, 18; ١١٤, 12; sic v. c. ١١٤, 1 exstat: ضرب مع الغرماء بقدر ارش. النقص من الثمن. Conf. LANE, *Lex.*, in voce.

III. De societate commendatoria المصاربة vid. ١٢٠; ١٢١, 3; ١٧٨, 15.

ضعف. — ضَعْفَةُ الناس in ٢١, 20, ubi ضَعْفَةُ est plur. vocis ضَعِيفٌ, significantur *infirmi*.

ضفدع. Forma ضَفْدَعٌ sic, in utroque Codice, ٩., 9.

ضلّ. — ضالّ, et fem. ضالّة, ejusque plur. ضِلّال, in hoc

porro de hoc contractus nomine dixit. l. 1.: وهو نوعان أبراء 1. 1.: ومفاوضة (ومعاوضة. 1.) فالأبراء أى صلحة اقتضاه من حقه أى دينه على بعضه فإذا صالحه من الألف الذى له فى ذمة شخص على خمسمائة منها فكأنه قال له اعطنى خمسمائة. Unde apparet, in nostro *Tanbîh* de hoc genere agi 119, 10—12. وأبرأتك من الخمسمائة.

Et *Ibn Kásim* porro de genere secundo dicit: والمعوضة أى صلحها عدوله عن حقه إلى غيره كان ادعى عليه داراً أو شقفاً منها واقراً له بذلك وصالحه منها على معين كثوب. Conf. *Tanbîh* ergo 119, 1 seqq.

Deinde *Ibn Kásim* tertium nomen, nempe الصلح الخطيطة attulit, quod sic explicat: ولو صالحه على بعض العين المدّعة: فهبة منه لبعضها المتروك منها فيثبت فى هذه الهبة أحكامها اتنى. Hoc igitur aliquo modo tantum differt ab illo genere secundo, quod ante المعاوضة الصلح nominavit. — Aliter rem explicuit VAN DEN BERG, *Diss.*, pag. 114. Conf. Dozy, *Suppl.*

الأصلح للناس. Forma comparativa أَصْلَحُ lexicis addenda. dicitur 2, 8. Conf. Dozy, *Suppl.*

صلو. Descriptio precis الصلوة dictae, vid. 21—25. De صلوة الجمعة vid. 31—34 et 27, 1; — de صلوة رابعة vid. 37—38; — de صلوة رابعة vid. supra, sub ربيع; — de صلوة الاستسقاء vid. 35—36; — de صلوة الأضحى vid. 27; — de صلوة الأضحى vid. 25—26; — de صلوة التذوّع vid. 29—27 et 28, 9; — de



in hoc glossario sub قَرَّ. — De testimoniorum repugnantia, et de testimoniis revocatis, vid. ٣٤١, 15—٣٤٣.

De الشهادة على الشهادة vid. ٣٤٠, 17—٣٤١, 13.

De الشهادة على النكاح vid. ٧٤, 5.

De شهود الأصل والفرع vid. ٣٤١, 2. 9; et de شاهد الأصل vid. ٣٤١, 12 et 13.

De أشهر الحج شهر. vid. ٧١, 8.

De الأشهر الحرم vid. ٢٧٥, 4—5.

De الصُّبح. De وقت الصُّبح vid. ١٩, 1—2. — الصُّبح nomen precis esse, in lexicis addatur. Conf. Dozy, *Suppl.*

صَحَّ. Forma comparativa أَصَحَّ, notissima quidem, lexicis addenda; vid. v. c. ٩٣, 17. 21. 22; ١٠٢, 11. cet. Conf. Dozy, *Suppl.*

De الصدق vid. ٢٠١—٢٠٥. — *Ibn Kásim*, p. ٨٧ de hoc vocabulo dicit: وهو بفتح الصاد أفصح من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب وشرعا اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت.

الصريح, *claritas, perspicuitas verborum*, opponitur الكناية; vid. ١٧٤, 6. 10; ٢١٣, 18; ٢١٤, 13; ٣٠٤, 9. 10.

De collybo الصَّرْف vid. ٩٣, 13.

De بيع البصرة II. صرى vid. ١٠٢, 12—17.

صغار. — صغار nomen est quo significatur vectigal ab infidelibus tributum, الجزية dictum, vid. ٩١, 11.

صغيرة significat ٣٣٧, 2 peccatum parvum, ut كبيرة saepe peccatum magnum; conf. LANE, *Lex.*, et Qorán 18, 47.

De الصلح, *transactio*, vid. ١١٩—١١٨. — *Ibn Kásim*, p. ٩٣. وهو لبغة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل به قطعها.

يد De أشل vid. ٢٣٦, b. — *Ibn Kásim*, p. ١٠٣

وهي التي لا عمل لها: loquens dicit: او رجل شلاء

IV. *Incitare canem venaticum*; et شلو

X, de cane venatico dictum, significat *excitare feram*; vid. ٨٨, 12. — *Ibn Kásim*, p. ١١٨, in loco parallelo de eo loquens

أذا أرسلها صاحبها استرسلت وإذا زجرها: dreit: صاحب أنزجرت; i. e. si a domino mittitur canis, incedit;

et si a domino revocatur, obedit. [أشلى est fere synonymum verbi أخرى, nisi quod hoc significet *incitavit ad persiquendam feram*, illud *incitavit ad arripiendam feram*.

Verborum اشتلى et استشلى hinc significatio est *arripuit,prehendit*, quod Lexico est addendum. Açma'î docet: يقال (Fâik, I, أدركه فاشتلاه واستشلاه وهو من الشلو بمعنى العتو

أني رأيت: p. 623). Exemplum est Aghânî, VI, p. ٢ ed. Bul.:

البارحة كان يدي أنني أصيبت بكابل انحطت من السماء فاستشلتني فلما كان الغد قاتل إلى الليل ثم أد فقتل يومئذ

قال استشلاه أخذه أبيه يقل استشلاه واشتلاه. Similiter in

traditione (Fâik l. 1.) ألص إذا قطعت يده سبقت إلى النار (Fâik l. 1.) فان تاب اشتلعا أي استنقذه et in his Motarrifi verbis (ib.)

قل وجدت العبد بين الله وبين الشيطان فان اشتلاه ربّه نجا

وان خلاه وان شيطان هلك (أناو بمعنى مع) Verbi اشلى notionem revera esse *incitavit*, jam patet ex his verbis ex الإيضاح مسلم أرسل كلبه (quoque in opere *Mohîl*)

«quando Moslimus canem mittit, Magus eum primum revocat, deinde ipse incitat in feram. D. G.]

V. De التشهد in precatione, vid. ٢٣, 21—٢٤, 5.

De التشهادة juridicia, vid. ٢٣٦—٢٤١; ejus vocis definitio vid.

potius: *être chargé de surveiller la conduite de*. Formula ضم إليه occurrit ١٤٣, 9. 10 et ١٥٨, 2; conf. etiam ٢٠٨, 10—19. Conf. porro ENGER, *Mawardi*, Gloss. — *Ibn Kásim*, p. ٧٩, in loco paralelo dicit: يصم القاضي إليه رقيباً عدلاً يمنع من الخيانة فيها

دور. De الشرك conf. supra in hoc glossario, in voce الشرك. De الشركة, i. e. de societate lucri et damni rerum permutatarum, vid. ١٣١—١٣٢. — *Ibn Kásim*, p. ٩٥: وهي لغة الاختلاط

وشرعا ثبت الحق على جهة الشبوع في شيء واحد لاثنتين فأكثر

De شركة العنان vid. ١٣١, 6—7; — De شركة البدن vid. ١٣٣, 5; et conf. LANE, *Lex.*, sub عن; — De شركة المفاوضة vid. ١٣٣, 7—12, et conf. LANE, *Lex.*, sub فوض; — De شركة الجوه vid. ١٣٣, 12—15.

De الغريضة المشتركة in jure hereditario, sive المشتركة vid. ١٨, 2—4.

De نكاح الشغار vid. ١٩٥, 17—19.

عن rei: *Animi intentionem avocans ab aliqua re, cogitare de alia re, quae c. c.* ب. Vid. ٣٣, 18.

De الشفعة vid. ١٣٥—١٣٨. — *Ibn Kásim*, p. ٩٩ de *jure praeëmptionis* dicit: وفي بسكون الفاء وبعض الفقهاء يضمها ومعناها لغة الضم وشرعا حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحديث بسبب الشركة بالعوض الذي ملك به وشرعت لدفع الضرر

De الشفق conf. ١٥, 17 et 18 cum iis quae LANE, *Lex.* adnotavit in voce.

سوج. De ligno انساج vid. ١٣١, a. Conf. Dozy, *Suppl.*

سوك. Revera انسواك infinitivum esse (conf. LANE, *Lex.* in voce) apparet ٣. Conf. Dozy, *Suppl.*

سوم. De الدخول على سوم اخيه vid. in hoc glossario sub دخل.

VIII. — الاستواء سوى. — VIII. — *l'heure précise de midi*; vid. ٣١, 7 et lin. 4, ubi additur حتى تنزل, nempe sol, i. e., ut dixit Ibn Kásim, p. ٣١: حتى تنزل عن وسط السماء: ٣١.

وهو ائماء: ٤٥. — De انسيح سيح. — *Ibn Kásim*, p. ٤٥: الجارى على الارض بسبب سد نهر فيصعد الماء على وجه الارض فيسقيها.

بشبهة — شبه. i. e. *errore deceptus*, sive *per errorem*; saepius dicitur in hoc libro, ubi sermo est de viro qui mulierem alienam coïvit; v. c. ١٨, 16 et ٢٠٤, 23; conf. ٣٠٢, 6. Quod *Ibn Kásim*, p. ١٣٩, sic explicavit: بشبهة منسوبة. للفاعل كظنها أمتة او زوجته الحرة. Conf. Dozy, *Suppl.*

شج. De decem الشجاج في الرأس generibus, vid. ٢٧٩, 14—٢٧٧, 15.

شخ VI. *Se disputer* une chose; c. c. فى rei; conf. Dozy, *Suppl.* — Vid. ١٠١, 13; ١٠٢, 4; ١١٠, 22; ١٣٩, 12; ١٤٧, 6; ١٥٢, 15; ١٩٠, 13; ١٩١, 18; ٢٠٢, 11; ٢٣٤, 17 et ٢٩٧, 16.

شرب. De شرب الخمر vid. ٩٠, 19—20; et conf. in hoc glossario sub حد.

شرف IV c. c. على pers. *Diligenter observare* aliquem, vel

والمسكين من *Ibn Kásim*, p. ٢٧: ١٩, 19. — De المساكين vid. ١٩, 19. — قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعا من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج لعشرة دراهم وعنده سبعة ٥. Quid in belli jure nominatur, dicitur ٢٩, 11—13.

De السلطان vid. ٣١١—٣١٢. سلط. est formula qua لا سلطان لي عليك pronounciari potest; vid. ١٧٤, 7.

De contractu السلم vid. ١٠٧—١٠٩. — *Ibn Kásim*, p. السلم وهو والسلف لغة بمعنى واحد وشرا بيع شيء موصوف ١٠: ٩. — Res tali modo emta فيه مُسلم dicitur; vid. v. c. ١٠٩, 7. 8. Venditor dicitur اليه مُسلم; vid. ١٠٩, 15. 16. De التسليمتان in precatone, vid. ٢٤, 13—15.

Forma comparativa أَسْمَجُ lexicis addenda; vid. ٢١٨, 3. سمج.

De vulnere السحاق vid. ٢٧١, 18. سحق.

الاجرة المُسمّاة ١٤٩, 13, dicitur المُسمّى — II. سمي. المهر Sic alibi plus semel dicitur pro المُسمّى, vid. ١٤٩, 15 et ١٥١, 4. ١٩٩, 3. 4; ٢٠٣, 16; ٢٠٤, 20; ٢١٠, 15. 17. Conf. ٢٠٥, 5 et ٢٠٦, 8. المُسمّى.

etiam aetatem significat; sic ٥٣, 14 et ٢٠٤, 13. De pecore dicitur ٥٢, 13 سنّ aetatis cujusdam singularis ad أسفل منه ٥٢, 13 et 14 سنّ de pecore aetate minus et aetate prius. De vitula المُسنّة vid. ٥٢, 20.

LANE, *Lex.* interpretatur: *the upper part of the anus*, sub  
مَسْرُجَةً.

II. أنت مسرحة vel سرحتك — II. سرح  
enunciari potest; vid. ٢١٣, 20. — الشراح dicitur eodem  
sensu; vid. ٢١٣, 19. Conf. DOZY, *Suppl.*

De furto السرقة vid. ٣٠٩—٣٠٩. — *Ibn Kásim*, p.  
وفي لغة اخذ المال خفية وشرعا اخذه خفية ظلما من : ١٠٠  
حرز مثله

سرى بجارة. II. *Concubinam vel pellicem dare alicui.* سرى  
dicitur ١٩., 13.

V. *Pellicem sibi sumere*; c. c. على pers., nempe praeter  
uxorem; vid. ١٩٩, 4; ٣٤٤, 8; ٣٩٠, 1.

II. De التسعير vid. ١٠٩, 3—4. Conf. QUATREM., *Hist.*  
*des Sult. Maml.* I, 1 pag. 232, nota.

De السعى in peregrinatione Meccana, vid. v<sup>٩</sup>  
12—٨٠, 6.

De سقى الارض vid. ٣٣٥, 18—٣٣٩, 12.  
De الاستسقاء vid. sub صلو.

De سفاية العبس vid. ٨٣, 6. 9. 12; et conf. *Azraqí* pag.  
٣٣٨, seqq.

De contractu المسقة vid. ١٤٢—١٤٤. — *Ibn Kásim*, p. v<sup>١</sup>:  
وفي لغة مشتقة من السقى وشرعا دفع الشخص نخلا او شجر  
عنب لمن يتعهده بسقى وتربية على ان له قدرا معلوما من  
ثمرة

III; c. c. a. pers. *Habitare in eodem loco cum aliquo*;  
vid. ٣٤٠, 10. Conf. DE GOEJE, *Fragm. hist.*, Gloss. p. 39. —  
Apud LANE, *Lex.* in voce indicatur: *habitare in propinquo.*

Forma comparativa أَزْنَى lexicis addatur; vid. ٣.٤, 17. 18.

I. De زيارة القبور, *pèlerinage aux tombeaux*, vid. ٥., 4—8. Conf. Dozy, *Suppl.*

السَّابِح, *Natandi artis magister*; vid. ٢٧, 1. 2. — سَبَّحَ.

دينار سابوري; vid. ١٠٠, 5. 6. — سَبَّرَ.

I. De السبق في الخيل والابل vid. ١٥١, 5—8.

III. De المسابقة في الرمي vid. ١٥٩—١٥٣. — De المسابقة vid. ١٥١, 11—١٥٣.

II. — سَبَّلْتُ est formula qua الوقف indicari potest; vid. ١٩٣, 21.

لا سبيل لي عليك est formula qua العتق indicari potest; vid. ١٧٤, 7.

De ابن السبيل vid. ٩٣, 2. — *Ibn Kásim*, p. ٤٧: فهو من

ينشئ سفرا من بلد الزكاة او يكون مجتازا ببلدها ويشترط فيه الحاجة وعدم المعصية ✽

De سبيل الله vid. ٩٣, 21; conf. ١٧١, 15. — *Ibn Kásim*,

واما سبيل الله فهم الغزاة الذين لا سهم لهم في ديوان: ٤٧. p. المترقة بل هم منتطعون بالجهاد ✽

De سُبُل الخير vid. ١٩٣, 2. 19.

De السبيلان hominis, vid. ٩, 3 et conf. ٢٨, 6—7. Conf. *Ibn Kásim*, v. c. p. ٤٨; et Dozy, *Suppl.*

I. De العورة سَتَرُ vid. ١٨—١٩.

VIII. — اسْتَتَرِي formula est qua الطلاق enunciari potest; vid. ٣١٤, 3.

De السجود in precatone, vid. ٣٣, 1—10; — de سجود السهو vid. ٣٠, 1—14; — de سجود التلاوة vid. ٢٨, 7—10. — de سجود الشكر

مَسْرَبَة, ut Cod. L. ٨, 4 habet, est idem quod سَرَب.

رمى. Dicitur etiam الرَّمَى de lapillorum jaculatione illa quae tempore peregrinationis sacrae fit in valle Minae. Vid. v. c. ٩, 16; ١٢, 3; ٨٤, 21. Conf. ٨١, 14—18; ٨٢, 15—٨٣, 4 et 14—16.

De الرهن, *pignore*, vid. ١١.—١٢. — *Ibn Kásim*, p. ٩١:

وهو لغة الثبوت وشرعا جعل عين مائية وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر الوفاء

est *pignerator*; الرهن *qui pignus dat*; المرهون *quod pignori datur*; et sic etiam *homo qui pignori datur*; vid. ١١٢, 7 et ٩٢, 16.

De جلسة الاستراحة *in precatone*, vid. ٣٣, 14 et ٣٩, 2. De صلوة التراويح vid. ٢٧.

ازالة الريح الكريه منه كصنان فيتعاضى ما يزيله من مرتك وناحوه

III. De contractu المزاعة vid. ١٤٤, 4—9. — *Ibn Kásim*, p. ٧٣: وهى عمل العامل فى الارض ببعض ما يخرج منه: وانبذر من الماء. Conf. supra, sub خبز.

De الزكاة vid. ٥.—٩٣; de ejus distributione vid. ٩١—٩٣; et de ejus exactione, vid. ٥٩—٩١.

De زكاة المعدن والركاز vid. ٩., 8. 11. 13; — de زكاة الفطر vid. ٥٩—٥٧; — de زكاة الأعروش vid. ٥١—٥٧.

— de زكاة المواشى vid. ٥١—٥٤; — de زكاة الناض vid. ٥٥—٥٩; — de زكاة التبت vid. ٥٤—٥٥.

زمر — *significare in hoc libro instrumentum musicum*, apparet ex ١٧٢, 13 et ٣٠٩, 8; quod instrumentum Judaeis et Christianis proprium esse, apparet ex ١٣٥, 3. Conf. etiam ١٢٣, 15 et ٢٠٩, 5 ubi dicitur tale instrumentum canere (nempe زمر) opus esse Moslimis indignum.

De الزنى vid. ٣٠١.



indicat propinquitatis vincula inter nutricem, collactaneos et utriusque familiam. Sic ١٩٤, 18 occurrit cum النسب, et ٢٣٠, 4 cum المصاهرة. Hujus propinquitatis jura describuntur ٢٥٣—٢٥٥. — *Ibn Kásim*, p. ٩٨ sic: الرضاع بفتح الراء وكسرهما وهو لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه وشربا وصول لبن آدمية مخصصة لجوف آدمي مخصوص على وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قمرية بكرا كانت او ثيبا خلية كانت او مزوجة ٥

III. بلغ I. *Leniter rem agere*; vid. ٢, 3. Opponitur بلغ ٢٩٩, 8. *dicitur* ويؤخذ ذلك منهم برفق

IV. Ex loco ١٩٩, 4 seq., lucide apparet significationem non esse *dare per emphyteusin*, sed contra *proprium tradere alicui ipsi*, ita ut post possessoris mortem non ejus heredes id accipiant, sed dominus prior ejusque heredes post eum id recuperent. Conf. Dozy, *Suppl.*

الرقبة, *Dominium*; vid. v. c. ١٧٢, 1. 2. 5. 7; ١٩٥, 20; ٢٩١, 2. — *Dominium peculiare*; vid. c. c. ب rei, *Dominium peculiare*; vid.

١٩٤, 5. Conf. VAN DEN BERG, *Diss.*, pag. 35, nota 3 et pag. 88, lin. 4.

De وهم المكاتبون: ٩٢, 12 *dicitur* الزكاة in capite الرقاب Conf. وهم المكاتبون كتابة صحيحة: ٢٧, ١٤—15. — *Ibn Kásim*, p. ٢٧: أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى من سهم المكاتبين ٥

In certamine, quo equos currere faciunt, *equus* dicitur مركوب, et vir, qui equum suum in certamen induxit; conf. ١٥١, 8 et 9, ubi non significari *equitem* apparet.

De الركوع in precatone, vid. ٢٢, 11—18.

الركعة الثانية: ٢١, 1—٢٣, 16 *describitur* الركعة الاولى ٢٣, 16—٢٤, 16.

De ركعتا الفجر vid. ٢٧, 2. 3.

hoc glossario sub قسم, nempe in *Ibn Kásimi* interpretatione vocis الْقِسْمَة, in parte tertia.

De انْرِدَة, *apostasia*, vid. ٢٨٩, 12—٢٨٧. — *Ibn Kásim*, p. ١١:

وهي أفحش أنواع الكفر ومعناها لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره وشرعا قطع الاسلام بنية كفر أو قول كفر أو فعل كفر كسجود لصنم سواء كان على جهة الاستهزاء أو العناد أو الاعتقاد كمن اعتقد حدوث أحداث ۞

ردى. Forma comparativa أَرْدَى, idem quod أَرْدَأُ, vid. ١٠٧, 17; ١٣٣, 17.

رزق I. Significat ٨, 9: *Salarium dare*; est igitur ibi verbum denomin. a subst. رَزَقَ *salarium*; vid. ٣١٤, 17; cujus pluralis أَرْزَاقٌ *salaria* significat ٢٩٢, 21 et ٣١٢, 13; in ultimo loco etiam *stipendia militum* intelliguntur.

رشد. De ايناس الرشد vid. ١١٥, 15 et 18.

رَشِيدٌ est qui conditione الرشد fruitur; vid. ١٤١, 14; ١٥٩, 12; ١٩١, 9.

De الرشيدي vid. ٣٣٧, 1.

رشن. De اخراج الرشن vid. ٢٧٣, 7. 10; et conf. in hoc glossario, sub. جنح.

رضخ. De الررضخ in belli jure, vid. ٢٩٠, 3 et ٢٩٣, 19; conf. ٣٤١, 15; ٣٤٣, 14. 15. 18. — *Ibn Kásim*, p. ١١٥: والرضخ لغة العطاء القليل وشرعا شيء دون سهم يعطى للرجل ويجنبد الامام في قدر الررضخ بحسب رأيه فيزيد امقتل على غيره والاكثر قتالا على الافل قتالا ومحل الررضخ الاخماس الاربعة في الاظهر والثاني محله أصل الغنيمة ۞

رضع. — رَضَعَ non tantum est infinitivus *lactare*, sed etiam

قصر الصلاة الرباعية لا غيرها من ثلاثية وثمانية: p. ٣٣ dixit:

De الربا sive الربا vid. ١٨—١٠٠. *Usurae* definitionem hanc dedit *Ibn Kásim*, p. ٥٨: لغة الزيادة وشرعا مقابلة عوض: بآخر مجهول التماثل في معيار الشرع حالة العقد او مع تأخير في العوضين او احدهما.

De mulieris الرثف sermo est ١٩٩, 17; conf. ٢٠٩, 18 et ٢٥٩, 21. — *Ibn Kásim*, p. ٨٩ sic interpretatur: وهو انسداد

قرن. Conf. infra, sub محلّ الجاع بلحم.

رجوع — الرجوع, *Recuperatio* ab aliquo; c. c. على pers. et r.; vid. v. c. ٩٤, 6. — *Revocatio*, gallice *rappel*; vid. v. c. ١٧٣; ١٧٤; ٣٤١, 14; cet.

De الرجعة in jure matrimonii, vid. ٢٢٥—٢٢٩. — *Ibn Kásim*,

وهي لغة المرأة من الرجوع وشرعا ردّ المرأة الى النكاح في: ٩٢.

عدّة طلاق غير بائن على وجه مخصوص وخرج بطلاق وطء الشبهة وانظهار فان استباحه الوطء فيها بعد زوال المانع لا

تسمى رجعة.

طلاق رجعي, *Repudium post quod uxor revocari potest*; vid.

١٩٨, 17; ٢١٠, 3; ٢١١, 19; ٢٣٠, 8; ٢٣٩, 18. Et رجعية

vid. ٢٢٨, 19; ٢٢٩, 12; ٢٥٧, 15. Unde الرجعية est *uxor repu-*

*diata quam conjux revocare potest*; vid. ٢٢٨, 12; ٢٢٩, 5.

De الأرحام, i. e. de *cognatis*, vid. ١٨٨, 14—16.

على الفور وعلى التراخي, i. e. *statim et postea*, occurrit ١٣٣, 13 et ٢١٠, 6.

De الرق in portionum divisione, sermo est v. c. ٣٢٣, 2. 13; ٣٢٤, 8; ٣٢٥, 7; hujus vocis significatio explicatur in

locis Abû Ishâki ٤١, 7 seq. coll. ٥٧, 3; ٩٢, 8; ٩٣, 19 seq.; ٩٩, 6 seq.; ١٦٢, 17. D. G.]

اِضْلَاق formula est qua I. ذَعْب potest; vid. ٣١٤, 4.

اِذْعَب schola est, et cujusdam scholae doctrina; in hoc libro igitur doctrina Shafitica. Conf. v. c. ١٣, 2; ٩٣, 16; cet.

في ظاهر المذهب dicitur ١٥٧, 2; et saepius ظاهر المذهب ut ١١, 3; ١٣, 3; ١٥, 6; cet.; et على المذهب ut ١٨٨, 17; ٣٤٧, 6. 20; et ظاهر المذهب saepius, v. c.: ٥, 19; ٩, 8; ١٨٠, 16; cet. Conf. quae de hisce variis locutionibus dixi in praefatione.

رَأْس Verba رأس الشهر occurunt ٢٢٣, 2; ٢٢٥, 6; ٣٤٥, 2; significant initium mensis. Conf. DE SACY, *Chrest.* II, 417 l. 8 ab inf. et 418, ult.; LANE, *Lex.* in voce, et passim v. c. I, 40<sup>c</sup>; BOOTHOR et MARCEL, sub commencement; HUMBERT, *Guide*, pag. 250: le premier jour de l'an; ut 1001 Macn. I, ١١, 5 ab inf.: رأس السنة جديدة initium novi anni. Sic conf. Hebr. ראש et ראשית, cet. (Dozy, *Suppl.*: « En parlant du temps et des choses qui ont de la durée, la fin, le terme. »)

رَأْس اِئْتِمال Pretium emptionis significat ٥٩, 11. 12. 17; ١٠٤, 14—17; ١٠٧, 9; ١٢٥, 22. Conf. Dozy, *Suppl.* — Pecuniae commissae summa vel caput significat ١٢٠, 21; ١٢١, 1. 6. 11. — Sed significat possessionis totius summa vel caput (ut quoque Latine dicitur) ١٢٢, 1; ١٢٣, 17; ١٢٧, 9; ١٢٨, 5; ٢١١, 21; ٢١٢, 1. Conf. LANE, *Lex.*

III. De اِئْتِراحَة vid. ١٠٤, 12—١٠٥, 10.

II. Formula اِئْتِربيع في حمل الجُذْرة, quod funere effecerunt mortuum viri quatuor, occurrit ٢٩, 8.

De حائط مَبْنِي على تربيع اِئْتِراحَة sermo est ٣٣٨, 1. صلاة ركعت اربع est صلاة رُبْعِيَة vid. ٣٧, 7. Sic Ibn Kásim,

Moslîmi non sunt, sed اهل الذمة nuncupantur; 3<sup>a</sup> دار الحرب terrae pars quae non subjecta est Moslimis, quam igitur nec Moslimi nec Dsimmi habitant. Conf. VAN DEN BERG, *Diss.* pag. 98, not. 2. — In nostro *Tanblh* ١٥٣, 19 et 22 دار الشريك sermo est, quo nomine دار الحرب intelligendum est; conf. ١٥٣, 18 et 21, ubi opponitur دار الاسلام. De hac terrae distinctione inter دار الاسلام et دار الحرب vid. v. c. ٣٠٠, 1—8.

دوغ est lactis genus quod germanice *Buttermilch* nominatur; vid. ٢٤٣, 10, ubi دُوغ cum vocali scriptum est in Codd., ut habet FREYTAG, *Lex.*; non دَوغ; conf. Dozy, *Suppl.*

II. Formula دَيْنَ فيما بينه وبين الله occurrit ٢١٤, 1; ٢٣٢, 23; ٢٣٤, 9 et ٢٢٧, 9. Tantum دَيْنَ effertur, eodem tamen sensu: ٢٢٧, 12. Eodem fere sensu adhibetur formula quae ٢٤, 7 occurrit: قُبِلَ فيما بينه وبين الله, ubi قُبِلَ dicitur pro قُبِلَ قوله. Conf. infra, sub قبل I.

ذبح. De الذبائح vid. ٨٨.

Plur. اذكار occurrit ٣٢, 7; ٨٥, 6 et ١٧٨, in nota a, lin. 4 et 5. Conf. Dozy, *Suppl.*

دور. De عقد الذمة vid. ٢٩٥—٢٩٨. Conf. supra sub دور. [ذمة est obligatio, e. g. p. ١٣٤, 12 seq. et quoque, ut jam observavit VAN DEN BERG « de contractu do ut des », p. 40, instrumentum obligationis e. g. ١٧, 10 et ١٩ ult. Saepe autem est, observante Nawâwî, الذات والنفس, ut si dicitur وجب hoc significet ذات نفسه في i. e. in genere. Opp. in specie, e. g. عبد معين s. في العين servus, عبد في الذمة est servus generaliter. Patet hoc e

دَعْو. Memorantur رُسُولُ اللَّهِ pag. ٢٤, 10—13; ٢٤, 14—٢٥, 4; ٢٧, 14—15. — De variis precibus in sacra peregrinatione, conf. ٧٨—٨٤.

De اَدْعَاءُ لِلْمَيْتِ vid. ٢٨, 2—12.

De اَدْعَوَى vid. ٣٣٩—٣٣٤.

دَفَن. De دَفْنُ اَمِيَّتٍ vid. ٢٩—٥٠, et conf. ١٣٠, 5.

دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ sunt *pretiosa quae sunt abscondita ante Islami tempus*; ut دَفِينُ الْاِسْلَامِ *quae tempore Islami abscondita sunt*. Vid. ٥٧, 18 et 20.

دَلَّ I. — دَلَّ فِي اَبْيَعٍ, ut ١٣٩, 14 dicitur, significat *proxenctam esse*; verbum denomin. enim est a subst. دَلَّال, *proxenctu*. Conf. VAN DEN BERG, *Diss.* pag. 84.

دَمَغ. De vulnere الدَامَغَةُ vid. ٢٧٧, 14.

دَمَى. — دَمٌ etiam significat *sacrificii sive piaculi genus*, quo quis errores in ritibus peregrinationis sacrae commissos corrigat: conf. *Ibn Kásim*, p. ٥٥—٥٧, qui quinque اَلْدَّمَاءُ genera discernit, nempe: 1<sup>o</sup> اَلْدَّمُ الْوَاجِبُ بِتَرْكِ نَفْسِكَ; 2<sup>o</sup> اَلْدَّمُ الْوَاجِبُ اَلْدَّمُ الْوَاجِبُ بِالْاِحْصَارِ 3<sup>o</sup>; 4<sup>o</sup> اَلْدَّمُ الْوَاجِبُ اَلْبَقْدُ اَلْحَبِيْدُ. Conf. quae de primo genere dicit cum iis quae hac de re in nostro *Tanbih* exstant: ٧, 13; ١٢, 16. 17; ١٤, 2. 7; ١٣, 2—5; ١٤, 2. 3. 18; ١٥, 9. 13; ١٦, 11. 14; ١٧, 9; et descriptio ejus: ٧, 22—٧, 5; — de genere secundo conf. ١٥, 9—14; de genere tertio ١٥, 16—20; — de genere quarto ٧, 8—٧٧, 11; — et de genere quinto ١٥, 17—٧, 8.

De vulnere الدَامِيَّةِ vid. ٢٧٩, 16—17.

دَار. Moslimi distinguere solent terrae partes tres: 1<sup>a</sup> دَارُ اَلْاِسْلَامِ cujus incolae Moslimi sunt et inter quos igitur Islám valet; 2<sup>a</sup> دَارُ اَلْحِلْجِ cujus incolae Moslimis subjecti, ipsi

De الحَنْثِي الْمَشْكِل. خنث. vid. ١٩٤, 2—4; conf. ١٨٨, 7.

VI. De التَّخَايُر, i. e. *invicem optionis jure uti*, vid. ٩٣, 9. Conf. Dozy, *Suppl.*

VIII. — ما آخَتَرْتُ اِخْتَارِي, ut etiam *اختارى*, est formula qua enunciari potest; vid. ٢١٤, 6 et 10.

De الخيار الى ثلاثة ايام vid. ٩٣, 12—14; ١٣٩, 2; ١٩٨, 16; quoque dicitur الخيار الثلث; vid. v. c. ٩٧, 15; ٢٠٠, 20.

De خيار الرُّوِيَّة vid. ٩٥, 8; ١٤٥, 2.

De خيار الشرط vid. v. c. ١٠٧, 8; ١١٩, 7; ١١٨, 12; ١٢٠, 3; ١٤٥, 17; ١٤٩, 20.

De خيار العيب vid. v. c. ١٠٢; ١٠٤; ١١٩, 7.

De خيار الفسخ vid. v. c. ٩٤, 6; ٩٩, 14; ٩٧, 18; ٩٩, 9; ١٠٥, 6. 12; ١٤٩, 21; ١٤٧, 2; ٢٠٠, 18.

De خيار المجلس vid. ٩٣, 9. 11; ١٠٧, 8; ١١٩, 7; ١١٨, 12; ١٢٠, 3; ١٣٨, 7; ١٤٥, 15. 17; ١٤٩, 20; ٢١٤, 7.

De الخيار في المهر vid. ٢٠٣, 6—9.

De الخيار في النكاح vid. ١٩٩—١٩٩.

مُدَّة الخيار etiam dicitur pro الخيار, i. e. *tempus quamdiu integrum manet jus optionis*; vid. v. c. ٩٣, 15.

II. De manumissione التدبير vid. ١٧١—١٧٧, impr. ١٧١, 7—9. — *Ibn Kásim*, p. ١٣٤: وهو لغة النظر في عواقب الامور وشرا عتق دبر الحياة ٥

De الدخول على سَوم اخيه. دخل. vid. ١٠٥, 14—16.

De الضمان الدرك. درك. vid. ١٢٠, a.

— *Ibn Kásim*, p. ٩٥ dicit: ضمان درك المبيع بأن يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا او يضمن للبائع المبيع ان خرج الثمن مستحقا ٥

De خطبة على خطبة أخيه, vid. ١٩٩, 10—13. — *Ibn Kásim*,

p. ١٠ dicit: الخطبة وهي التمس الخُطب من الخطبة النكح.

De الخطبة in cultu publico, vid. ٢٠, 2—10; ٢١, 4. 5; ٢٢, 9—12; ٢٣, 16; ٢٤, 11; ٢٥, 4.

De الخطبة tempore sacrae peregrinationis, vid. ٨٠, 6. 11. 12; ٨١, 2; ٨٢, 12.

De الخطبة dicitur ١٧, b. Conf. in hoc glossario sub غمر. [Contextus docet voce اخطار h. l. significari conditiones incerti cretus, qualibus venditio prohibita est (نهي) manumissio licet. D. G.]

De scopis opponitur الارتفاع في الارض VII. خفض dierum; vid. ١٠٢, 5.

De forma comparativa اخفض conf. Dozy, *Suppl.* — ويكون اذمة اخفض صوت من الاذن dicitur ١٧, 14; vid. etiam ٣٥, 3.

De الخلع, in jure matrimonii, vid. ٢٠٨—٢١٢. — Opime *Ibn Kásim*, p. ٩٠: وهو بضم الخاء المعجمة مشتق من الخلع بفتحها وهو انواع وشرع فرقة بعوض مفسود فخرج خلع على دم ونحوه.

De خف. Dicitur ٢, 1 de aqua: اصل خف, i. e. qualiscunque proprie ejus sit conditio naturalis.

De خي. — خي est formula qua انطلق enunciarı potest; vid. ٢٤, 2.

De الخمس فيصرف خمس الى اهل الخمس II. — خمس dicitur ٣٣, 9. Conf. Dozy, *Suppl.*

De الخمس in belli jure, vid. ٢٩٢, 19—٢٩٣, 5.



De تحية المسجد, i. e. de *salutatione templi*, vid. ٢٧, 19 et ٤١, 3—4.

حيض. De الحيض vid. ١١—١٣. De المستحاضة vid. ١٣, 11—15.

وهي عمل III. De المخابرة *Ibn Kásim*, p. ٧٣ dicit: العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل. Igitur differt tantum de المزارعة quod ibi البذر, i. e. *semen*, datur ab agri domine, sive quod est المالك من, ut *Ibn Kásim* dicit; conf. in hoc glossario sub زرع.

ختن. De circumcisione الختان vid. ٣, 15.

خرج III. De العبد المخارج vid. ١٧٧, 6—7.

IV. — سَبَقًا اخرج significat ١٥., 11 seqq., in certamine *præmium proponere*.

De tributo الخراج vid. ٣٠٠; et si quis, locum ٣١٢, 11 inspicens, putaret hoc tributum non pertinere ad الفىء, respiciat locum ٢٩٤, 7.

خرق. — خِرْقَة, plur. خِرَق, *pannus*; vid. ٤٩, 13; ٢٩٩, 23.

Conf. in hoc glossario, in voce غيار; DE GOEJE, *Fragm. hist.*, Gloss. pag. 21; et *Latáif*, ٨٧, 6.

خرم. De الخرم, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 20—21.

خن. De الخنزق, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 18; ١٥٣, 3.

خسف. De الخسف, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 19; ١٥٣, 2. 3. 8.

خشب. Pluralis أَخْشَابَ *ligna*; vid. ١٧, 14 et ٣٢٣, 14. Conf. Dozy, *Suppl.*

خطأ. De الخطأ vid. ٢٩٣, 2.

خطب. De الخطبة, i. e. de *petitione connubii*, vid. ٧٤, 5; ١٩٣, 3—4; ١٩٩, 7—12.

De الْمُحَلِّل in certamine, vid. ١٥٠, 13—16; — de الْمُحَلِّل in jure matrimonii, vid. ١٩٥, 21—22 et ٢٣٩, 9—18.

حلف. De حلف المجوسى او انوتنى vid. ٣٣٩, 2. De حلف النصرانى vid. ٣٣٩, 1. De حلف اليهودى vid. ٣٣٥, 20. تحلوف عليه, *Res in quam quis juravit*; vid. ٢٤٥, 2. — Conf. porro infra, sub يمين.

حلى. plur. حَلْيَة, significat ٢٩٧, 22 *descriptionem alicujus quod ad signa externa et notas attinet; nostrum signalement.*

حَم. Ad verba نعب بالحمام in ٣٣٧, 3, conf. DE GOEJE, *Fragm. hist.*, Gloss. pag. 17.

حَمَل. V. *Sponte suscepit faciendum aut solvendum.* Vid. ٣١٧, 18; ٣٣٩, 15; ٣٣٧, 9; ٣٣٩, 14—17; ٣٤٠, 1. 17; ٣٤١, 4. Conf. Dozy, *Suppl.*

VIII. *Ferre posse.* Vid. ١٣٥, 7 et ١٧٩, 20. Conf. Dozy, *Suppl.*

حَمَى. De حَمَى, plur. أَحْماء, vid. ١٥٩, 5—10 (ubi significat *agrum compascuum*), et ٢٤٩, 20.

حَنْث. De الْحَنْث, *perjurio*, vid. ٢٠٩, 4—5; ٢٣٩, 5—6; sed impr. ٢٤١, 8—٢٤٧, 9.

حول. X. *الاستحالة* dicitur etiam de *conversione* qua quae immundae fuerunt res purae fiunt. Vid. ١٤, 4—6.

De حَوَاثَة, *translationem debitorum*, vid. ١١٨—١١٩. — *Ibn Kásim*,

p. ٩٤ sic explicat: وهى لغة التحول اى الانتقال وشراء نفل

لحَقَّ من ذمّة الخيل الى ذمّة الخال عليه ٥

حَى. IV. De أَحْيَاءِ أَمْوَاتٍ, i. e. *regionem incultam in arborum formam redigere*, vid. ١٥٣—١٥٩, impr. ١٥٤, 1—5.

مَحْضَر, plur. مَحَاضِر sunt in causa commentarii actorum; sed سَجَل est *judicium* sive *decretum* *judicis* *literis* *consignatum*.  
Conf. ٣١٣, 18; ٣١٤, 19; ٣٢١, 4. 7. 9. 11.

حَضَن. De الحضانة vid. ٢٩٠—٢٩٢. — *Ibn Kásim*, p. ١٠٠:  
وهي لغة مأخوذة من الحَضَن بكسر الحاء وهو الجنب لضم الحاضنة  
الطفل اليه وشرعا حفظ من لا يستقل بأمر نفسه عما يؤتية لعدم  
تمييزه كطفل وكبير مجنون ٥

III. De المُحَاطَّة, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 6—8.  
De صَلَحُ الطَّيْبَةِ vid. infra in hoc glossario, sub صلح.

VII. *Custodiri*. Vid. ١٤٣, 10. Conf. Dozy, *Suppl.*

X. *Sensu: jus est sive oportet*, vid. ١٠٨, 16; ١٣٢, 6;  
١٣٥, 15. 16. Conf. Dozy, *Suppl.*

حَقٌّ أَدْمِي est *officium erga hominem quemdam*; conf. ٩٤,  
15. Plur. حقوق الأدميين, vid. ١٢٣, 3 et ٣٤٠, 16. — Oppo-  
situm est حَقُّ اللَّهِ; vid. ٢٨٤, 6; plur. ١٢٣, 7.

De camela الْحَقَّة vid. ٥٢, 6.

ولا يقضى وهو حَاقِنٌ وَلَا حَاقِبٌ Ad formulam حَقَب. vid.  
٣١٥, 5. Conf. LANE, *Lex.* sub حَقَن.

VIII. De الاحتكار في الاقوات vid. ١٠٩, 3—4.

De الْحَكُومَةُ vid. ٢٨١, 10—٢٨٢, 4.

V. De التَّحَلُّلِ الأوَّل in sacra peregrinatione, vid. ٧٥,  
18; ٧٦, 6; ٨١, 19—٨٢, 2 et 7—14; ٨٥, 12. 17. 20 et ٦; ٨٦,  
2; — de التَّحَلُّلِ الثَّانِي vid. ٨٢, 9—14.

ذِمِّي nominatur. Conf. ١٩٣, 3; ١٩٨, 11; ١٨٣, 14; ٢٠٠, 22; ٢٧١, 5. 6; ٢٧٥, 21; ٢٩٩, 14. Conf. infra in voce دور.

De vulnere الحارصة vid. ٢٧٩, 16.

II. — حرمت etiam est formula ad الوقف indicandum: vid. ١٩٣, 21.

IV. De إحرام العرة et إحرام الحج vid. ٩٩, 17—٧٠, 3; ٧١, 7—9; ٧٢—٧٥.

formula est qua العتق indicari potest; vid. ١٧٤, 8; — sed etiam الطلاق; vid. ٢١٤, 3.

Quae sunt mulieres المحرمات in jure matrimonii, vid. ١٩٤, 4—١٩٥, 15.

ذوو المحارم est affinitas inter قحوم sive ذوو رجم قحوم; vid. ٢٨٩, 4.

V. Operam dare ut invenias. Vid. ٣, 5. 6. 7; ٩٥, 5; ٧٣, 6.

De أموال الحشيرية حشر. vid. ١٥٩, 6 et ibi in nota a. Conf. Dozy, Suppl.

De إحصار الحاج حصر. vid. ٨٥—٨٩.

De المأخض في حد أنزا حصن. vid. ٣٠١, 3—6; de القذف في حد القذف vid. ٣٠٣, 17—18.

I. Saepe significat domi residere, et opponitur سافر, i. e. peregrinari. Sic etiam v. c. ١١, 5 et 10; ٣٣٣, 6 et 7 حاضر<sup>٥</sup> est habitator et مسافر peregrinator. Vid. etiam in hoc glossario sub بيع.

De حاضر المسجد حرام vid. ١, 20.



يُشْرَعُ أَي يَخْرُجُ رَوْشِنًا وَيَسْتَمَى أَيضًا: ٦٣. *Ibn Kúsimi*, p. ٦٣. *بالجناح* وهو اخراج خشب على جدار. Conf. LANE, *Lex.* sub I, qui hoc vocabulum explicat: *projecting roof*.

جنز. De الجنائر vid. ٢٥—٢٦.

جنى. De الجنيات vid. ٢٧٤—٢٧٥. De tribus ejus generibus vid. ٣١٣, 2—4.

اِسْتَجَنَى عَلَيْهِ, *Homo erga quem alius peccavit*; vid. v. c. ١١٣, 17; ١٨, 8. 9; ٣١٢, 13. 18; ٣١٧, 6; ٢٧٠, 4. 5; ٢٨٠, 15.

جهد. De الجهاد, i. e. de bello sacro, vid. ٢٨٧—٢٩٢.

جبل. — مجهول, plur. مجاهيل, *incogniti*; vid. ٣١٨, 2.

جوف. De vulneratione الجيفة vid. ٢٧٧, 15—17.

حب X. مستحب saepius in hoc libro significat: *ce qui est devenu une coutume générale, ce qui a été adopté généralement, sans avoir été commandé par une loi*; v. c. ٣, 4. 11. 12; ٤, 5. 10. 16; ٧, 20; ٩, 1. 5. Conf. Dozy, *Suppl.* Conf. quoque ٥٩, 17. 18: اِسْتَحْبَابًا.

حبس II. حبست formula qua الوقف indicari potest; vid. ١٩٣, 21.

حب IV. *Gravidam facere*. Vid. ١١٢, 5. 6; ١٧٩, 17; ١٧٩, 3. 11. De حبل خبلة vid. supra sub بيع.

حبك formula est qua اِنْعَتَقَ indicatur ١٧٤, 8; tamen ٢١٤, 4 formula est qua الطلاق enunciatur.

حبس. De الحجاج vid. ٨٧—٩٩, et conf. infra sub حصر et نوب. Ejus descriptio ٧٨—٨٥. De حجة الاسلام, i. e. de peregrinatione obligata, quam quisque Moslim pro se ipse semel per-

DE GONJE, *Beládsorí*, Gloss., nempe «*don que se promete en la guerra,*» occurrit in hoc libro ٢٩١, 12. 13.

De locatione conductione الْجَعَالَة vid. ١٤٩, ejusque definitio vid. ibi l. 6—7. — *Ibn Kásim*, p. ٧٣: وَهِيَ بَتْتَلِيثُ الْجِيمِ وَمَعْنَاهَا: لُغَةٌ مَا يَجْعَلُ لِشَخْصٍ عَلَى شَيْءٍ يَفْعَلُهُ وَشَرًّا التَّنْزَامَ مُطْلَقًا. التَّصَرُّفَ عَوَضًا مَعْلُومًا عَلَى عَمَلٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مُجْهُولًا وَلَا مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِهِ. De significatione vocis التثليث jam dixit VETH, *Suppl. Lob. allob.*, p. 15: «Notetur usus hujus verbi, quo significatur litterae alicui tres linguae Arabicae vocales pro lubitu tribui «posse.» Conf. LANE, *Lex.* sub مُتَثَلَّثٌ. De libris titulo مُتَثَلَّثٌ instructis DE SLANE, *Ibn Khallikan's biographical dictionary*, Vol. II, pag. 63, nota 1, dicit: «The works called by the generic «title of *Muthallath*, or *Ternary*, treat of those words which «bear three different significations accordingly as the first syllable is pronounced with an *a*, an *i*, or an *u*.» Vid. v. c. idem, Vol. III, p. 30.

جَلَى in certamine est *qui secundus pervenit ad terminum*; vid. ١٥١, 1, ubi primus السَّابِقُ, et tertius الْمُصَلَّى dicitur.

جَمْرٌ De الْجَمْرَةِ الْأُولَى in sacra Meccana peregrinatione, vid. ٨٢, 16—18; de الْجَمْرَةِ الْوَسْطَى vid. ٨٢, 18; de جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ vid. ٨١, 14—18.

جَمْعٌ etiam idem significari posse quod صَلَوةٌ jam adnotavit LANE, *Lex.* in voce. Vid. in hoc libro ٣٨—٤٠.

جَنْبٌ — أَجْنَبِيٌّ, *Alienus*, qui extra utramque partem, *tertius*, est. Conf. Dozy, *Suppl.* — Vid. v. c. ٩٤, 4. 6. 7; ١١٩, 13; ١٧٨, 11. 12; ٢٠٥, 9.

جَنَاحٌ quid significet ١١٩, 17, apparet ex hoc loco

جَبَّ. De اَنْجَبَ sermo est ٢٣٩, 21; conf. ١٩٧, 19; et participium اُنَجَّبُ vid. ١٩٩, 18; ١٩٧, 10; ٢٣٩, 11—12. — *Ibn Kâsim*, p. ٨٧: اَلْجَبُّ هُوَ قَطْعُ الذِّكْرِ كُلِّهِ اَوْ بَعْضُهُ وَالبَاقِي مِنْهُ دُونَ الْخَشْفَةِ

جَبَنَ II. — جَبَنَ اللَّبَنُ, *Lac congelatur*; vid. ٢٥٤, 4. Conf. Dozy, *Suppl.*; et *Ibn Kâsim*, p. ٩٠, ubi dicit: يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِ اللَّبَنِ بِبَعْضِ تَجْبِينِهِ

جَذَعَ, pluralis جُذُوعٌ, sunt *trabes*; vid. ١١٧, 2 et a; ١٣٠, 2. 3; ٣٣٨, 5. Conf. LANE, *Lex.*; ENGER, *Mancardt*, *Gloss.* (ubi اَجْدَاعٌ), et GOLLII *Lexicon*, pag. 2785 (ubi sing. جَذَعَ). De camela الْجَذْعَةُ vid. ٥٢, 7.

الْجَذْعَةُ مِنَ الضَّأْنِ vid. ٥٢, 1; et de الضَّأْنِ مِنَ الْجَذْعِ vid. ٨٩, 14.

جَذَمَ. De اَلْجُذَامُ, i. e. de *elephantiasi*, sermo est ١٠٣, 21; ١٩٩, 15; ١٠٨, 11; ٣٩٩, 3. — *Ibn Kâsim*, p. ٨٩ sic descripsit:

وَهُوَ عِلَّةٌ يَجْمُرُ مِنْهَا الْعِضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُ ثُمَّ يَنْقَطِعُ ثُمَّ يَنْتَدِرُهُ

جَرَحَ VI. *Alter alterum vulneravit*. Vid. ٢٧٤, 16.

اَلْجَرِيْحُ est ١١, 12: *pars corporis vulnerata*; opponitur ibi اَلصَّحِيْحُ i. e. *pars corporis sana*.

جَرَعَ V. — تَجَرَّعَى formula est qua الطَّلَاقُ enunciari potest: vid. ٢١٤, 4.

جَرَى I. *Valere*; vid. v. c. ١٤٠, 2: مَا جَرَّتِ الْعَادَةُ. Conf. Dozy, *Suppl.*, et VAN DEN BERG, *Diss.* p. 96, nota 1, lin. 1.

جَزَى. De tributo اَلْجِزْيَةُ vid. ٢٩٥, 15—22 et ٢٩٩, 7—19; conf. ٦٠, 10—11 et ١٥٩, 6.

جَعَلَ. Exemplum significationis vocis جَعَلَ indicatae apud



De غلامه من البيع vid. ١٥, 9—10.

Conf. porro in hoc glossario sub غمر, غمر, غمر.

IV. *Uxorem repudiare in perpetuum*. Vid. ٣٣٤, 13; ٣٣٤, 20.

formula est qua الطلاق enunciari potest; vid. ٣١٤, 3.

De البيّنات in jurisdictione, vid. ٣٣٩, 10—٣٣٣.

VIII. Formula أتبع به العبد إذا عتق saepius occurrit; vid. ١١٩, 12; ١٤١, 16; ٢٠٢, 2; ٢٥٨, 14; ٣٤٣, 19. Conf. LANE, *Lex.*: «I sued the man for my due.»

De vitulo dicto التبيع vid. ٥٢, 20.

X. De استنابة المرتدّ sermo est ١٥, 8; quocum conf. impr. ٢٨٩, 15 seqq.

IV. *Probare*. Vid. ١٣٣, 4. 9; ٣٣٣, 4. 5. Conf. Dozy, *Suppl.*

*Intestinae*. Vid. ٣٤٢, 19. Conf. Dozy, *Suppl.* — ثرب.

II. De التثليث literae cujusdam, vid. infra in hoc glossario sub جعل.

De ثنى من المعز ثنى vid. ٥٢, 2, coll. ٨٩, 15.

De ثنية من الابل et ثنية من البقر vid. ٨٩, 16.

الثيب من زالت: ٨٥: *Ibn Kásim*, p. ٨٥. De الثيب ثوب. بكارتها بوطء حلال أو حرام والبيكر عكسها ٥

بكارة ثيب dictae; opponitur ثيوبة. Vid. ٢٠٤, 13.

De الثواب i. e. remuneratione donationis, vid. ١٩٧, 2—10; conf. ١٣٥, 15.

*sessionis rei emtae computat tempus possessionis pretii*, بنت

٢٠١, 10, et absol. ١٩, 4 et ٣٨, 1 (ubi e contextu  
suppl. على صلوة), ٢٤٩, 15, ٢٥١, 8 et 11 (ubi suppl. على  
(أعده) d. G.]

De ابن آوى vid. ٩٠, a.

سبيل vid. sub ابن أسبيل.

ابن عرس vid. ٨٩, a.

ابن لبن vid. ٥٣, 5.

De بنت مخصر vid. ٥٣, 3.

بنت وردان, *tinea* (?), vid. ٨٩, 18.

De مسألة المباعلة, in jure haereditario, vid. ١٨٩, 6—9.

De أبيع in genere vid. ٩٣—٩٨. — *Ibn Kásim*, p.  
وهو لغة مقابلة شيء بشيء فدخل ما ليس بمال كخمر: ٥١—٧٠  
وأما شرعا فأحسن ما قيل في تعريفه أنه تمليك عين مائية  
بمعاوضة باذن شرعي أو تمليك منفعة مباحة على التأييد  
بثمن مالي ٥

De بيع الأصول والثمار vid. ١٠٠—١٠٢.

De بيع حبل الحبل في قول الشافعي vid. ٩٩, 5—7; et idem  
vid. ٩٩, 10—12. في قول أبي عبيدة

De بيع حصر بيد vid. ١٠٥, 17—19.

De بيع الضعم بنضعم vid. ٩٣, 13; ٩٨, 13—١٠٠.

De أبيع على بيع أخيه. vid. ١٠٥, 11—14.

De بيع ألامسة vid. ٩٩, 9.

De بيع أماندة vid. ٩٩, 8.

انطلاق alia ejusmodi generis est formula ad  
enunciandum; vid. ٣١٤, 2.

III, *Attingere*. Vid. ٣٣, 2. 4; ٩٩, 11; ٩٩, 10; ٧٤, 6;  
٧٥, 9; ٣٢٧, 10; ٣٣١, 17; ٣١١, 7. Conf. Dozy, *Suppl.*

De البشارة vid. ٩, ٦.

IV. De الابضاع in societate commendatoria, conf. ١٣٩, 7.

De vulnere الباضعة vid. ٢٧٩, 17.

البطن الثاني ١٩٥, 2, et البطن الاول — بطن  
priori et de altera *generatione* hominum quibus res  
traditur. Conf. DE GOEJE, *Bibl. Geogr.*, in Glossario mox edendo.

I. ابعدي formula est qua الطلاق enunciari potest;  
vid. ٣١٤, 4.

بكر etiam de viro dicitur; vid. v. c. ٣١٠, 13.

Conf. LANE, *Lex*.

III (oppo رفق) significat *exaggerare* vel *plus quam  
debitum facere*; vid. ٤, 2; ٩٩, 17; ٣٠٣, 1. Conf. Dozy, *Suppl.*  
De pubertate, البلوغ في الغلام, vid. ١١٥, 15—16; de بلوغ  
الجارنة vid. ١١٥, 17.

I. Formula بَنَى الامر على occurrit ٥, 12; ٣٩, 10; ٣٠,  
4; ١٨, 18; ٣٠, 2; ١٨, 18; ١١, 12; ٣٩, 18; ٢٨, 17; ٣٠, 2; ١٨, 18;  
٥٩, 5. 9; — et absolute بَنَى eodem sensu: ١٩, 4; ٣٨, 1; ٣٤٩,  
15; ٢٥١, 8. 10. 11. Conf. Dozy, *Suppl.* [Sensu *dijudicavit*,  
*decidit* addito s. omisso الامر occurrit ٥, 12, ٩, 11 et 12,  
٣٩, 10, ٣٠, 2 et 4. Alibi vero habet significationem *con-*  
*tinuavit* (opp. استأنف *de novo incepit*) ut in بنى على  
١٨, بنى على حول الموروث, ٢٨, 17, ٣٩, 18, صلوته  
٥٩, 5 et 9, *tempori pos-* 18 et حول الثمن

ponitur المنتهى i. e. qui studia perfecit. Conf. Dozy, *Suppl.*;  
et *Ibn Kásim*, p. ٢ et ٣.

المبتدأة, *Quae prima menstrua habet*; vid. ١٣, 10. 13.

III. De انْبَادَرَة, in telorum conjectu, vid. ١٥٢, 8—9.

De شَرَكَة انْبَدَن vid. in hoc glossario sub شَرَك.

II. De انْبَذَر لِمَالِه, i. e. de *homine prodigo*, vid. ١١٩,  
1; ١٩٧, 13; ١٧٩, 6. — *Ibn Kásim*, p. ٩٣: أى يصرفه في غير مصارفة

X. Conf. infra sub بَرَى — De الاستبراء *servarum*, vid.  
٢٥١—٢٥٣. — *Ibn Kásim*, p. ٩٧: وهو لغة طلب البراءة وشرعا  
تربص المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها او زوائه عنها  
تعبداً او لبراءة رحمها من الحمل

III. *In certamen singulare descendere*; vid. ٢٨٩, 16.  
Conf. Dozy, *Suppl.*

١٩٩, c. Morbi البرسام definitio datur برسم

De انْبَرَص, i. e. *lepra*, sermo est ١٠٣, 21; ١٩٩, 15;  
١٩٧, 11. — *Ibn Kásim*, p. ٨٩ eam sic descripsit: وهو بياض  
في الجلد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم فخرج انبف  
وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه

III. بَارَكَ اللّٰهُ عَلَيْكَ est formula qua الطلاق enunciari  
potest: vid. ٢١٤, 17.

Sic ١٠٥, 13 in Ms. L. legitur; non *barām* nec *borām*.

Conf. Dozy, *Suppl.*; et *Marácid*, *Lex. Geogr.* VI, pag. 155.

X. idem quod بَرَى — استَبْرَى formula est qua  
enunciari potest: vid. ٢١٤, 3.

*facit.* Vid. ٢١, 17. 19; ٢٥, 5; ٣٠, 15; ٣١, 11; ٣٢, 3. 7; ٣٣—٣٤; ٣٧, 9. Conf. Dozy, *Supplément*.

De المأمومة, vulneris genere, vid. ٢٧٧, 13.

أمن. — أمين, *Judicis adjutor*; vid. ١١٤, 17; ١٢٧, 9—11; ٣١٣, 16; ٣١٩, 7. DE SLANE, *Ibn Khallikan's biographical dictionary*, Vol. I, pag. 263, nota 7, sic vocabulum interpretatur: «Anglice *trustee* or *confidant*. It is the name of an officer in the kâdi's court, in the manner of a register. It also signifies an inquisitor. — (Hamilton's *Hedaya*, Vol. II p. 618.) — They were entrusted with the care of the documents in the kâdi's office, and of all property confided to him.»

أنف X. In hoc libro significat *Iterum aggredi rem*; vid. v. c. ٩, 1; ١٣, 13. 14; ١٩, 4; ٢٩, 19; ٢٥١, 2. 8. 11.

أنى. De الانية vid. ٢—٣.

أهل. — اهلية, *Facultas se obligandi*, ut recte observavit VAN DEN BERG, *Diss.*, p. 31; vid. in hoc glossario locus *Ibn Kâsimi*, sub ضمن et sub رفع. Sic etiam *Ibn Kâsim*, p. ٨٥, de avo qui patris locum occupat عند عدم الأب أصلاً أو عدم وشرط المرتجع ان لم يكن محرماً اهلية: ٩٣; et idem, p. ٩٣; اهليته النكاح بنفسه ٥

أيس. De formula على أيس من vid. in hoc glossario sub وثق.

أنت بتة. — أنت بتة formula est qua الطلاق enunciari potest; vid. ٢١٤, 2.

أنت بتلة. — أنت بتلة formula est qua الطلاق enunciari potest; vid. ٢١٤, 2.

أبتدى. — المبتدى, *Discipulus inchoator, tiro*; vid. ١, 4; op-

أزر. *Templi parietis pars inferior tabulis septa*; vid. ٣٠٨, 2. Conf. Dozy, *Supplément aux dictionnaires arabes*, in voce.

أصل. — الكفيل *opponitur الأصيل*; vid. ١٢٠, 7; intelligitur enim ipse debitor; dicitur ibi: *sponsor debiti immunitatem habet, si ipsi debitori debitum remisisti*.

شهد. vid. in hoc glossario sub شاهد الأصل.

أكد. Forma comparativa *أكْد*, i. e. *majoris momenti*, sive *magis urgens*, in Lexicis deest. Vid. ٢٢٢, 2; ٣٣٩, 18 et 20.

أكل. Locutio *أَكَلَ كَسَبَ أَنْحَجَامٍ* vid. ٩٠, 21; significat: *conculcando victum quaerere*. Conf. ad hunc locum ٣٣٧, 6.

أكل مال اليتيم. ut dicitur de tutore p. ١١٥, 13, vid. LANE, *Lexicon*, in voce. Conf. etiam ١٥٨, 13.

أشربى. Formula *كُلِّي وَأَشْرِبِي* interdum adhibetur ad الطلاق enuntiandum: vid. ٢٢٢, 15.

أف. Quatuor genera et quasi diversae significationes vocis *أَفُوفَةٌ*, (die, deren Herzen gewonnen sind) ut dixit NÖLDEKE, *Geschichte des Qorâns*, pag. 124) vid. ٩٢, 2—12.

أول. De *الأيلاء* in jure matrimonii, vid. ٢٢٩—٢٣٩, impr. ٢٢٧, 1—3. — *Ibn Kâsim*, p. ٩٣: *أول* وهو لغة مصدر آلى يُولى: *أيلاء* إذا حلف وشرا حلف زوج يصحّ طلاقه نيبتنع من وضاء زوجته في قبلها مطلقا أو فوق أربعة أشهر.

أم. De *أمّ السند* vid. ١٠٠, 12—13. Conf. in hoc glossario sub حنف et سند.

أمة. De *الامّة*, i. e. de *summo imperio*, vid. ٣١١, 13—٣١٢.

أمام. *Is qui in sacra congregatione duce* *أمام* *precibus*

# GLOSSARIUM

أبد II. أَبَدْتُ interdum dicitur ad formulam الوقف indi-  
candum; vid. ١٩٣, 21.

على الأبد, *Semper, in perpetuum*; vid. ١٣٩, 2; ١٩٤, 9;  
٢٠٠, 5; ١٣٥, 3. 7; et conf. in hoc glossario sub بيع.

أَبَدًا, *Alquando post*. Vid. ٢٨, 17.

وعلى هذا أَبَدًا, *Et sic porro*. Vid. ٥٢, 21.

وفي الأسماء explicatur ١٩٥, 3 in nota a: امر  
i. e. proventum esse *alicui solo destinatum*, ita ut alii  
eo non fruantur.

اجر. De الاجارة, *locatione conductione*, vid. ١٤٤—١٤٩. — *Ibn*

الاجارة وفي بكسر الهمزة في المشهور وحكى صحتها: ٧٣: *Kâsim*,  
وفي لغة اسم للاجارة وسرعا عهد على مبيعة معلومة معصودة  
دابله للبذل والاباحة بعوض معلوم ٥

ادب. De ادب السلطان vid. ٣١١—٣١٢.

De ادب العاصي vid. ٣١٣, 12—٣١٩.

ادن. De ادن المرأة in nuptiis, vid. v. c. ١٩, 20—١٩١, 7.

De العبد المأذون vid. ١٤١—١٤٢.

Formula ادان الصلوة plena vid. ١٧; conf. ١٨, 1—2.





Utrum Shírázíi fontes adhuc indicari possint, ane ejusmodi vestigia supersint in verbis: ظاهر، على المذهب، المذهب ظاهر، النص، في ظاهر المذهب، على ظاهر المذهب، المذهب المنصوص، في ظاهر النص، على ظاهر النص، خلاف النص، النص فقيه قولان، فقيه قولان، vel ut 159, 19 dicitur وقيل وجهان — qualia v. c. PERRON significavit in opere praestantissimo *Précis de Jurisprudence musulmane ou principes de législation musulmane civile et religieuse selon le rite Malékite par Khalíl Ibn-Ish'ák*, traduit de l'arabe, tom. I, pag. 4—6, — fortasse facile elucere potest ex tanbíhi commentariis quales Bibliothecis Oxoniensi et Berolinensi quidem adsunt, quorum tamen nullum ad manum habui.

Addidi ab omni parte quidem imperfectum, quod tamen nunc non aliter exponere possim, glossarium, tum ut hujus libri lectoribus commentarii locum aliquo saltem modo expleat, tum ut studiosis aliorum operum jurisconsultorum arabicorum multa verba explicet quorum significationes alibi nondum satis explicatae sint. Quae ibi excerpta attuli, parte maxima desumsi ex *Ibn Kásimi* commentariis in compendio *Abu Shodjái*, quia liber ille, bis jam editus, magno usui est omnibus qui Islámum Shafíticum cognoscere student.

Quae praeterea in hoc glossario litteris DG. indicavi, debeo viro clarissimo DE GOEJE, qui etiam plagulas prelo subjectas mecum perlustrare non recusavit, et plus semel recta in textu restituit; pro quo auxilio publice ei gratias ago quam maximas.

A. W. T. JUYNBOLL

alter tamen aliunde, mihi saltem, non notus est:

يا طالب العلم باشر السَّوْعَا وَأَقِلْ من النوم وَأَهْجِ الشَّيْبَا  
وَأَقْبِلْ على الدَّرْسِ لَا تُفَارِقْهُ فَالْعِلْمُ بالدَّرْسِ قَامَ وَارْتَفَعَا

valde mihi arrisit, quum in Islámi cognitionem studia impendenti mihi etiam munus Delphis sit impositum maxime de jure Shafítico certiores facere juvenes qui posthac magistratus dignitatem in India Orientali sibi acquirere studeant. Islámi in India Orientali conditionem ex hoc libro cognoscendam esse equidem vero minime opinor; neque tali consilio hanc editionem profero. Sed in jure Shafítico regionis temporisque discrepantiam bene observare nequit qui non accurate juris illius principia attendit. Atque hoc principiorum studium saltem a me postulatur et ab iis qui eodem alibi officio funguntur. Tam hunc librum edere opus non modo exoptatum sed profecto necessarium existimo.

Multo ante jam, ad meum usum excipsi codicem Leidensem, anno H. 697 (1297) scriptum, quod tamen exemplum typis mandare diu haesitavi, putans hunc codicem non sufficere ad bonam editionem talis operis parandam. Sed benevolentia sua curaverunt amici W. WRIGHT, vir clarissimus Cantabrigiis, et M. J. DE GOEJE, vir clarissimus Lugduni Batavorum, me perficere posse collationem codicis Oxoniensis (Uri, 260), anno H. 711 (1312) scripti, quo facto nunc tandem hanc editionem profero <sup>1</sup>).

1 Codicem Leidensem indicavi literâ L, codicem Oxoniensem literâ O. — Codicis L titulum sic legi **كِتَابُ التَّنْبِيهِ فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ** — In Cod O. post auctoris nomen duo hi sequuntur versus, quorum alter notus (i. e. exstat in *Nawā'id al-ḥadīth* edit WUSTENFELD, pag 449):

وَمَا أَنْشَدَ فِيهِ  
سَقِيًّا لِمَنْ صَنَّفَ التَّنْبِيَةَ مُخْتَصَرًا      الْغَاثُ الْذَرُّ وَاسْتَفْتَى مَعْنِيَهُ  
إِنَّ الْإِمَامَ أَبَا إِسْحَاقَ صَنَّفَهُ      اللَّهُ وَالِدَيْنِ لَا لِلْكِبَرِ وَاتَّبَعَهُ  
رَأَى عُلُومًا عَنِ الْأَفْهَامِ شَارِدَةً      فَحَارَهَا أَبُو عَلِيٍّ كَلْبُ فِيهِ  
بَعِيتَ لِلشَّرْعِ إِبْرَاهِيمَ مُنْتَصِرًا      تَذَوَّدَ عَنْهُ أَعْدِيهِ وَتَحِيَّهُ

## PRAEFATIO

Hujus libri lectoribus non multa narrabo de hoc eximio juris compendio nec de ejus auctore celeberrimo. Satis jam constat (vid. v. c. Haji Khalfa, II pag. 430, n. 3639) *Shírází* hunc librum composuisse brevi temporis spatio, a mensi Ramadán anni H. 452 usque ad Shabán anni 453 (i. e. ab Octobr. 1060 usque ad August. 1061). Opus illud nihilominus perfectissimum judicatum fuisse, hujus rei gnari sciunt.

Nostro tempore autem nullum paene invenitur hujus *tanbíhi* exemplar; quod inde quidem intelligendum, quod per multa alia opera minoris majorisve voluminis, ac ejusdem fere semper argumenti, postea ab aliis viris doctis sunt composita. Tum quae praecedebant opera ab recentioribus suo loco movebantur. Quum igitur de *Shírází tanbíh* in dies magis desperati sunt jurisconsulti moslimi, alia potius compendia sibi parabant; quo factum est ut sensim hujus *tanbíhi* exemplaria magis magisque, rariora invenirentur. In Europa non nisi in Bibliotheca Oxoniensi, Berolinensi et Leidensi talia exemplaria occurrunt; de quibus videatur in *Catalogo Codicum Orientalium Bibliothecae Academiae Lugduno Batavae*, tomo IV, pag. 110.

Juris secundum scholam Shafiticam codex praestantior quam *Shírází tanbíh* tamen non exstat. Editionem ergo hujus libri fere deperditi parare gratum fuit etiamnunc officium quod

۱۸۸۳	داخل نمبر
الف ۲۱	فن نمبر
	مقابلہ نمبر

# JUS SHAFIITICUM

---

## At-Tanbîh

AUCTORE

Abu Ishâk As-Shîrâzî

QUI VIT

E CODICE LEIDENSI ET CODICE OXONIENSI

EDIT

A. W. T. JUYNBOLL

~~~~~  
„Hic unus est quinque librorum, qui inter Shafitas  
inclaruerunt et assidue leguntur”

(HAJI KHALFA, *Lex bibliogr.*, tom II, p 430  
~~~~~)

LUGDUNÏ BATAVORUM

E. J. BRILL

1879



# At-Tanbîh

AUCTORE

Abu Ishâk As-Shîrâzî .

|       |       |
|-------|-------|
| ۱۸۸۳  | دائرة |
| ۲۱    | فن    |
| ع ۱۲۸ | كتاب  |





5827

~~SECRET~~

SIA

